

در المنقح

مكتبة
محمدا



٧٧٤

كتاب البيوع	باب خيار الشرط	فصل من اشترى ما لم يره	فصل مطلق البيوع
١	٩	١٤	١٦
باب البيع الفاسد	فصل من اشترى	باب الاقالة	باب المراجعة
١٩	٢٣	٢٤	٢٤
			فصل لا يبيع مع البيوع
			٢٥
باب الربوا	باب الحقوق والامتناع	فصل البيعة جعقة متعدي	باب السلم
٢٦	٢٧	٢٨	٢٩
مسائل	كتاب الصرف	كتاب الكفالة	فصل في دفع الاصيل
٣١	٣٢	٣٤	٣٧
باب خالة الرجلين	كتاب الحوالة	كتاب القضا	فصل اذا ثبت الحق
٣٩	٤٠	٤١	٤٢
فصل اذا شهد واعند القاضي	فصل يجوز قضاء المرأة	فصل ولو حكم الخصمان	مسائل شتي
٤٤	٤٥	٤٦	٤٦

فصل من اشترى	باب من اشترى	باب من اشترى	باب من اشترى
٤٧	٥٠	٥١	٥٢
باب الشهادة علي الشهادة	باب الرجوع عن الشهادة	كتاب الوكالة	باب الوكالة بالبيع والشراء
٥٤	٥٥	٥٦	٥٧
فصل لا يبيع عقد الوكيل	باب الوكالة بالخصومة	باب عزل الوكيل	باب الدعوى
٥٩	٦٠	٦٠	٦١
باب التحالف	فصل في ذوال اليد	باب دعوى الرجلين	فصل في التنازع باليد
٦٤	٦٦	٦٦	٦٧
باب دعوى النسيب	باب دعوى النسيب	باب دعوى النسيب	باب دعوى النسيب
٦٨	٦٩	٦٩	٦٩
كتاب الصلح	باب الصلح عن الدين	باب الصلح عن الدين	باب الصلح عن الدين
٧٠	٧٢	٧٢	٧٢

بارك الله فيكم

دخل في ملك العصر له جلست
امير باد مصطفي الروجيني



120

كتاب الرهن ١٤٢	باب ما يجوز اذنتها ١٤٣	باب يوضع الرهن على يد عدل ١٤٥	باب النصف في الرهن ١٤٥
كتاب الجنايات ١٤٦	باب يوجب النقص ١٤٦	باب الشهادة بالقتل ١٥٢	باب الكتاب ١٥٢
باب في الحايطة المايل ١٥٩	باب جناية البهية ١٥٩	باب جناية الرقيق ١٦١	باب غصب العبد ١٦٣
باب القسمه ١٦٤	باب المعاقل ١٦٥	كتاب الوصايا ١٦٦	باب الوصيه ثلث ماله ١٦٧
باب العتق في المرض ١٦٩	باب الوصيه ١٦٩	باب الوصيه بالخدمه ١٧٠	باب وصيه الذي ١٧١
باب الوصي ١٧١	باب الخني ١٧٣	باب مشتي ١٧٤	باب الفرايض ١٧٨

وبه تم الفهرست



كتاب البيوع

٧٧٤

فما سبته بالوقف خروجها من الملك لكن في الوقف لا إلى مالك وفي البيع إلى مالك فكان الوقف بمنزلة المفرد وهو كالمركب وانما تجمع نظراً إلى أنواعه فانها بالنظر إلى مطلق البيع أربعة: ناقض وموقوف وفاسد وباطل وبالنظر إلى المبيع أربعة: مقايضة وصرف وسلم وبيع مطلق وهو بيع عيني بدني وبالنظر إلى الثمن أربعة: مباحة وتولية ووضع ومساومة البيع لفتة عليك شيء بشيء سواء كان مالا ولا وهو من الاهداد ويستعمل مقدماً وعن التأكيد قال ابن القبطاء وربما دخلت الدار مكان من يقات بكهك الشيء وبعث لك وهي رائدة كذا في فتح الغفار ومفاده انه يتعدى إلى مفعولين كلاهما بنفسه والناظر في من وبصرح صاحب المغرب وغيره **قلت** فقد اشكل ما في الرضخانة من جعل القبض على القبض فان الشراء يتعدى بمن وشرعا مبادلة مال أي تملك المال كما في الدرر والبراد بالمال عيني يجري فيه التناقص ولا بد من أن يخرج ما ليس بأل كنه من نحو شعير وكف تراب وشربة ماء كما يخرج الميتة والدرر كما افاده الهمسي وغيره وجنبه فالمال يثبت بالقبول أي بأخبار كل الناس وبعضهم فان ابيع الاقتناع به شرعا فتقوم بالكسر والاحترار وخير فغير متقوم فان عدم القول والاشتغال فليس مالاً ويطلق المالك كالمال على القيمة وهي ما يدخل تحت تقويم مقوم من الدرهم والدينار وصرحوا بان لا يفتقد البيع بما هو قتل من فلس ويطلق على الثمن وهو ما يلزم بالبيع وان لم يقوم به وانما حص الاول الثمن بقرينة الباء افاد تعريفنا المال بالعين ان المتقنة ليست بمال فانه ما يخرج لوقت الحاجة وهذا هو التحقيق **قلت** وهذا كله في غير الفصب اما فيه فقد صرح الشافعية بان لا يجر عصب حتى ين الخطأ ونحوها ويكفي باستحلاله وان لم يعد مالا في باب البيع وكذا يجر عصب كل ما يقتني سرقين وجلد ميتة قابل للبيع ويجب رده وقواعدنا لا تأباه ولا يجره بمال أي تملك شيء مرغوب فيه بشيء مرغوب فيه لم يقل كما في العناية

Saleh	any - U	anesi
K	mead &	
	ic No	
	yl No	1274

وعندها بالتدريج بطريقا لاكتساب اي طلب البيع كما في الحواشي السعدية ليشمل
 بيع المكره والمبادلة بطريقا لتبرع والهبة بشرط العوض اذا ضرر في شمول البيع لذلك
 ولذا قالوا لو قال وهبتك هذه الدار شي بك هذا فبطل كان بيعا بالاجماع اذ
 العبرة للمعاني لا للالفاظ ثم الكلازمة في مواضع كثيرة منها شروط صحته وانقضائه
 وزومه ونفاذه فشرط في العاقد التولية ولو بوكالة او وصية والتميز فيصعد
 المتميز موقفا على الجارة **وكذلك** وليه او وصيه او نفسه بعد البلوغ والقدر
 فلم ينفقد بالوكيل من الجانبين الا في الاب والفاضي والوصي وعبد
 يشترى نفسه من مولاه بامره وسماح كل منهما كلاما لاخر فلو ادعى أحدهما عدمه
 مع سماع اهل المجلس لم يصدق حيث لا وفر وشرط في العقد موافقة الايجاب
 للقبول وكونهما في مجلس حقيقة او حكا ولفظ الماضي حقيقة ان حكا كما يأتي
 وشرط في صحته الايجاب ان لا يقرب بما يبطله فلو وهب الثمن قبل القبول بطل
 وشرط في صحته لقبول حياة الموجب وكونه قبل رجوع الموجب وقبل تغير المبيع
 وقبل رد المخاطب الايجاب وفي الحاشية القبض يقوم مقام القبول وشرط في
 المبيع كونه مالا مستقوما شرعا مقدورا للتسليم في الحال او ثانيا في الحال كما بسطه
 الكمال زادي في البحر وان يكون مملوكا في نفسه موجودا ليخرج بيع الكلاؤ ولو في
 ارضه وبيع المردوم وباقي المرام يأتي في ثناء الكلام نعمها هنا فغان
 يكثر الاحتياج اليها ذكرها في البحر معيارا للقبض الاول ما يؤخذ من البيع
 على وجه الجراكلم والزيت والعدس لو اشتراها بعد ما انقضت صح الثاني
 شراء البراءات التي يكتسبها الديوان على العاقل لا يصح قتل الدائمة بخارك
 جوزا بيع خطوط الأجمة قاله لان مال الوقف قائم وكذلك في البحر
 والفرع الاول خرج عن القاعدة فيجوز بيع المردوم هنا ويستفاد من الثاني
 انه يجوز للمستحق بيع خبره قبل قبضه من الشريف بخلاف الجندي ذاباع الشعيير
 المعين لعلاف دابة قبل قبضه انتهى **قلت** والظاهر ان ما في
 القينة ضعيف لا تقا كلتم على ان بيع المردوم لا يصح وكذا غير المأكول وما
 المانع وان يكون المأخوذ من اللحم ونحوه بيعا بالقاطي ولا يحتاج في شكله الى بيان

الثن لانه معلوم كما سيأتي وخط الامام لا يملك قبل القبض فانه يصح بيعه
 وكذا علي ذكر ما قاله ابن وهبان في كتاب الشرب ما في القينة اذا كان
 مخالفا للقواعد لا لغات اليه ما لم يقضه نقل غيره كذا في النهر وينفقد
 البيع ويحصل شرعا **يايجاب** هو اللفظ الصادر اولا وقبول هو اللفظ
 الصادر ثانيا ويرد على التعريفين ما لو جاعلنا البيع صحيح كما في الما تارخانية
 واقوه في البحر والهر لكن في التمساني وينبغي ان تكون الواو بمعنى لافا فانها
 لو كانت ما لم ينفقد كما قالوا في السلام ولا ب لوباع ما لم يطفله او اشترى
 لم ينفقد بدونها لكن الصحيح انه يتم بقوله بعتة او اشترتة من مال ولدي
 وكذا الوصي لوباع ما لا يتيتم لنفسه او للقاضي بامره او العبد لنفسه من ماله
 بامره كما في الزاهدي انتهى ويرد على التعريف الاول ما لو عقد الايجاب
 فان القبول يكون الى الايجاب الثاني ويكون بيعا بالثن الاول وفي الطلاق
 والعتاق على ما اذا قبل بعدها الزمة المأخذ ولا يبطل الثاني الاول
 كما في جامع الفصولين يعني وفي غيرها يبطل الثاني الاول فيكون الثاني هو
 الاول وفي الاشياء تكرار الايجاب يبطل الاول الا في عتق وطلاق
 عليهما **وسيجي في الصلح وفي المظونة المحببة**
 وكل عقد بعد عقد جردا • فأنبطل الثاني لانه سدي
 فالصلح بعد الصلح اضحى اطلا • كذا النكاح ما عدا مسايلا
 منها الشراء بعد الشراء صحوا • كذا كفالة علي ما صرحوا
 اذا المراد صا ح في المحقق • منها اذا زيادة التوثق
 بلفظ الماضي كعبت واشتريت وما دل على معناها كاعطيت والماضي اعمر من الحقيقي
 لم يلفظ المضارع الغير المقرون بالسين وسوف فينفقد بنية الحال في الاصح وقيد
 في الخطب بما اذا لم يكن اهل المدة يستعان به الحال فان كان كذلك كاهل خوارزم
 لم يجز اليها واما ما يخص الاستقبال كالمقرون باحدها او الاخر فلا ينفقد به
 الا الامر اذا دل على الحال كخذه بكذا بطريقا لا نقضا ولو كتبت الى رجل اشترت
 فكتبت قد عبت فمذا بيع ولو كتبت عبت فكتبت قد عبت لم يكن بيعا لان لم يوجد

احد الركبتين وعزاني يوسف لوقا لعدي هذا لك بال ف ان عجبك فقال
اعبني فهذا بيع وكذا وافقتك ووافقتي وعنه لوقا لعدي عبدك فقال نعم فقال
قد اخذته فهذا بيع لا زرو فيه اشارة الى انه يشترط سماع كل من العاقدين
كلما لا يخر كما في المحيط ولعل الاكتفاء مشعر بان البيع يفقد بلا ذلك التمس وفي
التمتاشي فيه روايتان. وينقذ البيع بالتعاطي وهو التناول في المجلس ولو من
جانب بيدي كما في القيس وصحة قاضي خان وعينه قيل هذا اذا قبض المبيع
واما اذا قبض التمس فلا يكفي كما في العارية لكن في الزاهدي انه يكفي اذا كان
على وجه الشراء ليقول الرضا دلالة حتى لو صرح بعد الرضا لم يفقد كما في
القينة ولا بد ايضا ان لا يكون بعد عقد فاسد او باطل فان كان لم يفقد
به قبل الماركة لانه با على السابق كما في الخلاصة وغيرها. في القيس هو
نصاب. السرقة والخسب ما دونه. هو الصحيح. خلافا للكرخي وضرورة التعاطي
ما لوجبا المودع بانته غير المودعة قايلا هذه امثلك وحلف حل الوطي للمودع وكذا
رده بخيار عيب وكذا لوقا للمخيط ليست هذه بطائفي خلفها بها هي وسعد
اخذها كما في الفتح وفي النزاهة الاقالة تنقذ بالتعاطي ايضا فاحد الجانبين
على الصحيح انتهى وكذا الاجارة كما في العارية وكذا الصرف كما افاده في النهر
مستند لاجل في البا رخانه اشترى عبدا بال ف ربح على ان المشتري بالخيار فاعطاه
مائة دينار ثم فسخ البيع فعلى قوله الامام الصرف جائز ويرد الدرهم وعلى قول ابي
يوسف الصرف باطل قال وهي فائدة حسنة لم ارض به عليها. ولوقا ليا يبيع خذه
بكذا فقال المشتري اخذت او رضيت صح البيع لا قضاء به سبقه كما لوقا ل
بقك عدي هذا بال ف فقال المشتري فهو حقيق ويدون الفلا ذكره
البهني وغيره. واذا اوجب ايا وقع الاجاب احدهما. ايا احدهما قد بين
ما يما كان او مشترى به فلا يخر الخيار في المجلس وعند الحاجة الى الفكر كما في
الاختيار. اما ان يقبل كل المبيع بكل التمس في المجلس او يترك وهذا يسمى
خيار القبول ما لم يرجع الموجب او يشتغل الاخر بغير ما عقد له المجلس او ما
هو دليل الاغراض لانه لم يخير لزمه حكم العقد جبرا وهو منتف. لان يقبل

بعضا

دون بعض. لتفريق الصفقة الا ان يرخصي الاخر ويكون المبيع مما ينقسم
عليه التمس بالاجزاء كعدد او سكيل او موزون فلو لم يرخص او كان المبيع مما ينقسم
باعتبار القيمة كما اذا اضيف الى عدي لم يخروان رضي به لانه استثنى عقد
بلايتين حصته المبيع كما في المحيط. الا اذا بين الموجب. ما يما كان او مشترى به
كل واحد لقدر الصفقة في المنقسم بالقيمة بقك عدي هذا بال ف
وهذا ما يتاى وان لم يكر لفظ بعث وهو قولها وهو المختار فعند ما تنقذ
الصفقة بتفصيل التمس بشرط ابو حنيفة لقدرها تكرر لفظ البيع ايضا فلفهم
وان رجعي الموجب. صح رجوعه وان لم يعلم بالآخر كما في التمس لخلوه عن ابطال
حق الغير وان قام احدهما. ايا الموجب او القابل وقوله. عن المجلس لا حاجته
اليه لان مجرد القيام دليل الاغراض وان لم يذهب عن المجلس على الراجح كما افاده
في النهر تبعا للكمال وبجزم من الكمال وذكر شيخ الاسلام انه اذا لم يذهب لم يبطل
كما في التمساني عن المحيط قال وفيه اشعار بانها لو تبايعا بمشيان بلا سكتة بين
الكلامين انعقد البيع وقيل ما لم يفرقا بالبدان ولا ان لا صح كما في الاختيار
قبل القبول بطل الاجاب. فلو قيل بعد احدهما لا يفقد وكذا بعد اشتغال
احدهما بغير ما عقد له المجلس كما في المجتبى وصرح في الاختيار بان المجلس بطل
بما يبطل به خيار الخيرة. واذا وجد الاجاب والقول لزم البيع ولا خيار لواحد
منهما الا ان عيب او عدم روية وفيه اشارة الى ان البيع يتم بهما ولا يحتاج الى القبض
كما في المحيط **فروع** نقله هنا في النهر عن الصيرفة لاقربا لبيع كاذبا لم يفقد كما
لوقا لزيد لعمرو قتل ابنك ثم صدقه لا يقبل منه التصديق انتهى فليحفظ
بلا خيار مجلس. خلافا للشافعي والحديث محمول على تفرق الاقوال اذا اهل
ثلاث قبل قولها وبعد قولها وبعد كلام الموجب قبل قول المضيف
واطلاق المتابعين في الاولين حاز الاول والثاني حاز الكون ايا باعتبار
ما يؤل وباعتبار ما كان والثالث حقيقة فيكون مرادا او يمتثل ان يكون
مرادا فيجعل عليه. ويصح البيع في العوض. ثما كان او متنا. المشار اليه
ان لم يكن ربويا قبل بيعه ولا سلا اتفاقا ولا رأس مال السلم اذا كان

مكيلا او موزونا عند الامام كما ينبغي بلا معرفة قدره . كعشة ونحوها . ووصفه
 لكونه مضيا او مشقيا لانا لاشارة ثابته للجهالة المقتضية الى المنازعة في التسليم
 والتسليم **تنبيه** لو كان الثمن في صفة ولا يعرف ما فيها من الخارج كان له الخيار ويستحق
 خيار الكنية لخيار الرتبة لانه لا يثبت في النقود كما في الفسخ فليدفع البيع في
 عوض غيره . اي غير مشار بلا معرفة القدر والوصف لاقتضاها لهما الى التراجع وكل جهالة
 تقضي اليه تنع الجواز والحاصل ان الثمن يعرف بالاشارة حاضرا وبذلك القدر والصفة
 غائبا او كذا في لزمته . ويصح البيع في حال وهو له صل وثمن مؤجل ولا يثبت
 الاجل الا بالشرط ما لم يكن روبا . باجل معلوم لان جهالة تقضي الى المنازعة فيفسد
 ولو باع مؤجلا ايضا في شهر ولو اختلفا في الاجل فالقول لما فيه ولو في قدره فليدفع
 الاقل والبيته للمشتري في الوجهين ولو في مضيقه فالقول للمشتري والبيته لايضا
 ولو مات البائع لا يبطل الاجل ولو قال تركته وبطلته او جعلت لما لا اجل بطل
 وفي البرازية لالف مئة مبيع فقال اعط كل شهر مائة درهم لم يكن تأجيلا وفي
 المسقط عليه الف مئة من جعله الطالب مجزأ ان اخل بجزءه الباقي فالامر كما شرط
 وهي كثيرة الوقوع . ولو اشترى باجل سنة منكرة فنع البائع البيع . عن المشتري
 حتى مضت السنة . ثم سلم المبيع فله . اي للمشتري . اجل سنة اخرى . او لها يوم
 التسليم لان فائدة التاجيل الانتفاع بالثمن وقصد منه ولهذا لو مات حل المالك
 بموته خلافا لهما . لان في الزمان سنة تغيرها تأجيلا لم يذكر حالة العقد
 والتقصير في قبلة . وهذا بخلاف ما لو اجله الى رمضان وسعه
 عن القبض حتى دخل رمضان حل المال وقالها سواء وبعد التاجيل
 لا يملك الجبس لاستيفاء الثمن لا قبل الاجل ولا بعده . ولو في البيع
 خيار لما اخذها والتاجيل مطلق فمن وقت لزوم العقد كذا في
 النزائية وغيرها . وان اطلق الثمن . بعد تسمية قدره عن الوصف ولاشارة
 ونقد البلد فالامر للمهدد وهذا اولى من الثمن المطلق فانه يتناول
 الماهية لكونها مطلقة والمذكور يتناول الماهية على حال كانت
 فان استوفت مالهية النقود ورواجها . صح البيع . ولن يدفع ما قدرته

من اي نوع كانت . فيدفع المشتري اي نوع شاء . وان اختلفت رواجا . مع استواء
 الماهية او اختلافها . فمن لا روج . في بلد لا يعلم عرفا وهو كما لم يعرف . وان
 استوي . رواجا لهما لهما . فسد . البيع للجهالة . بالم يتبين للمشتري . احدا لنقود
 في المجلس ويرضي . البائع لارتفاع المفسد قبل تقريره فالمسئلة رابعة
 وبدل الصلح ولا حجة كالباع كما في النزائية بخلاف لدعوى والاقرار فيشترط
 البيان وفي المهر ينظر الى مثلها وبقي الخلع والوقف قال في العرويني
 ان يستحق الاقل وقيد في المهر بما اذا لم يعرف عرف الوقف . ويصح البيع في
 الطعام هو عرفا الحنطة وريقها . وكل كيل وموزون كيل . في المكيل
 . ووزن . في الوزني . ويعبر عرف في غير ما ورد الشرع بكياله ووزنه . وكذا يصح
 بيع ذلك . جزافا . مثلت الحبر مقرب كزان بالضم وهو الحدس بلا كيل
 ولا وزن . بغير حنطه . والا فلا يجوز ان يدخل تحت الكيل او الوزن لاحتمال
 الربا فلم يحمله كالفضة اذا باعها بجنسها كقفة ميزان بكفة ميزان جاز
 كما في الفسخ وفي جامع الفصولين شراء فضيل البراءة كيل وجزافا
 يجوز لعدم الجنس . ومن المجازاة البيع باناء لا يقص . او حجر لا يثبتت معين
 لا يدرك قدره . فيدينها لعدم الجهالة بتعجيل التسليم ويثبت للمشتري
 الخيار فيها كما في المهر مستند لجمع الموازل وتظير ما نحن فيه لو باع
 حنطة في بيت او مطهرة في أرض المشتري لا يعلم مبلغها ولا يتبين حين الحفوة
 كان له الخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاترك وان كان يعلم انتهاء المطهرة
 ولا يعلم مبلغ الحنطة جاز بلا خيار لان يظهر تحتها صفة ونحوها كذا في
 الخانية وعن ابي جعفر باع من هذه الحنطة قدرا يلا هذا الطشت
 جاز ولو باع قدرا يلا هذا البيت لا يجوز . ومن باع صبرة . شاترا لهما
 كما علم فكلهمم وهي الطعام المجموع وكذا كل كيل وموزون او معدود
 ستارب اذا لم تختلف قيمة . كل صاع . وكذا كل صاعين او ثلاثة . بدرهم
 صح البيع في صاع واحد . فقط . اي فيما سمي لكونه معلوما وفسد في الباقي
 . الا ان يسمي جملتها . اي الصيعان او كيلها . في المجلس . فيصح لارتفاع الجهالة

بزوال المنفعة قبل تقرر. والمشتري الفسخ بالخيار أي خيار المكشف لفرق
 الصفقة. وان وصيلة كملت الصبرة أو سمي جملتها بعد العقد. في المجلس
 فيصح البيع في الكل ولما خيار لعلمه بالكم الآن فان رضي هل يلزم البيع بدون
 رضي البائع المظاهر حتى لو فسخ البائع البيع بعد الكيل ورضي المشتري باخذ
 الكل لا يعمل بفسخه. لا يصح لو زالت الجملة بأحدهما بعد ذلك أي المجلس لتقرر
 الفساد وقا لا يصح مطلقا وظاهر الهداية ترجيح قولها لما خیر دليلها كما هو
 دأب وفي المحيط وغيره وعليه الفتوى كما في التتائي وفي الشريعة
 عن البرهان والنهر عن عيون وبني يتي لا ضعف دليل الامار بل يتبين على الناس
قلت وكأنه في الجرم يطالع على هذا الترجيح فقال رجع قولها
 في الخلاصة في نظيره فذكره وتبعه على ذلك في فتح الفقار فلا تغفل قيد بالبيع
 لأنه في الاجابة والكفالة والاثار ينصرف في الواحد اتفاقا وفي غصب
 الخاتمة كل اسان يتناول في قوله حلال قال ابن سلكة لا يجوز وقال
 ابن سلاهم يجوز وعليه الفتوى. ومن باع قطع غنم كل ثاة بدرهم لا يصح
البيع في شيئين لتفاوت افرادها. وكذا لا يصح في شي لو باع ثوبا كل ذراع بدرهم
 وكذا كل معدود متفاوت كعبيد وابل ويطبخ زاد في البدائع وكذا كل ما
 في بيعه ضرر لمصوغ أو ان. وعندها يصح في الكل في جميع ذلك المذكور
 من الصبرة والقطيع بلا خيار للمشتري ان شاء وعليه الفتوى كما مر
قلت نقول البهني بعد سوق الدليل فظهر رجحان قول الاحام
 فيه كلام لان رجحان قولها لا لضعف الدليل بل للتفسير كما سمعت فتنبه
 ولو سمي عدد الغنم والذرعان او جملة الثمن صح اتفاقا للعلم بتمام الثمن التزاما
 في الاول ومطابقة في الثاني وفي اسراج قال الحلواني لا يصح عند الامام
 انه ان علم عدد الغنم في المجلس لا يغلب العقد صحيحا لكن لو كان كل منها
 على رضاه ينفذ البيع بالمقاي ونظيره البيع بالرقم وسبقه في خيار الشرط
وان باع صبرة هي البضم ما جمع من الطعام بلا كيل ولا وزن على انها مائة قفيز
 بمائة درهم فيكملت الصبرة فوجب اقل من المائة او اكثر منها اخذ المشتري

6
 الاقل بحسنه ان شاء وفسخ. لنفرد الصفقة الموجب لاختفاء الرضا وكذا الحكم
في كل كيل او موزون ليس في بيعه ضرر والزيادة للبائع. لوقوع البيع على
مقدار معين ليس له جهة الوصفية والمقدار ليس بوصف وفيه اشارة الى ان التخيير فيما
 اذا لم يقض شيئا فلو قضى كان بمنزلة الاستحقاق بلا خيار له كما في البيع الفا
 من الخاتمة ذكره التتائي وسيجي. وفي بيع المذروع كقوب وارض ان لم يبين
 حصته كل. ياخذ الاقل لكل الثمن او يفسخ. هذا اذا لم يكن البيع شاهدا
 له فان كان شاهدا انتفى المذرع فلا خيار كما حرره في النهر على خلاف ما في
 البحر من انه قيد لمسئلة الصبرة بغير تخييره بين الاخذ والفسخ في المسئلة
 مفيد بما اذا لم يقض المبيع او قبض البعض فان قبض الكل لا يتخير بعينه وانما
 يرجع بالنقصان كما لا بد صارا بالقض راضيا بذلك. والزيادة أي للمشتري
 ديانة ايضا وقيل كما في المخرج وفي التتائي عن الخاتمة انه قضاء لادبانه
بلا خيار للبائع لان الذرع في المذروع وصف قلت
 وانما كان الذرع وصفا دون المقدار اصطلاحا لان التثمين يضر الاول
 دون الثاني وقالوا ما يقبى بالتثمين والزيادة والنقصان وصف وبالمس
 كذلك اصل وكلها هو وصف في المبيع لا يقابل شي من الثمن يعني ما لم يكن
 مقصودا بنشبه الاصل فياخذ قسطا من الثمن قيدا الوصف بغير المقصود
 ليلا يرد النقص بما اذا استع رد المبيع المغيب بغير عيب او عتق او موت
 او خيانة حيث يرجع المشتري على البائع بنقصان العيب الاول لانه اذا قصد
 شبه الاصل فياخذ قسطا من الثمن كما دل عليه قوله. وان سمي كل ذراع قسطا
من الثمن بان قال على انه مائة ذراع كل ذراع بدرهم فظهر اقل. اخذ
الاقل بحسنه من الثمن لصيرورته اصلا فانه يذكر الثمن. وكذا ياخذ
الزيادة بما قاله من الثمن. ولما خيار في الوجهين ويترك البيع ان شاء اما في النقصان
 فلنفرد الصفقة واما في الزيادة فلم ينع ضررا لزام الزائد من الثمن وهذا قول
 ابي حنيفة وهو الاصح وقيل الخيار فيما تفاوتت جوانبه كالتقص والسوئيل واما
 فيما لا تفاوت كالزناجب فلا يخذ الزائد لأنه في معنى المكيل. وصح بيع عشرة اسهم

مثلا ما يبيع سهم مثلا فزار او عمار اتفاقا لا يبيع مع عشرة اذرع مثلا فزار اذرع
 مثلا منها عندة وعندة يبيع فيها لا يباع جزا اشاعا فزار الدار ولدان في الماني المبيع
 محل الذرع وهو عين مجهول لا يشاع بخلاف المسهر ومبني الخلاف ان القدر المعين بالذرع
 عندهما شائع وبعده جائز اتفاقا وعندة معين مجهول فتقع المازعة في تعيين العشرة
 نفسه فهو تطير اختلافهم في نكاح المصائب ولو ارضاها في قبضتها في مكان لم ارضه وينبغي
 انه ان كان في المجلس انقلب العقد صحيحا وان بعده كان بيعا بالقبض على كذا في الهند
 واختلف على قولها فيما اذا لم يسم جملتها والصحيح عندها الجواز لانها جملتها بيدها
 ازا لها كافي الفتح ولو باع عدلا بان قال بعتك ما في هذا العدل على عشرة
 اوقاب عتبة درهم مثلا فاذا هو اقل او اكثر فسد البيع لجهالة المبيع في الزيادة
 وجهالة الفرض في النقصان ولو اشترى ارضا على ان فيها كذا خلا مثل فوجد فيها
 بخلة لا تضر فسد كذا في المخرج عن الجرح ولو فضل الثمن ان قال كل ثوب منه بكذا
 فكذا يفسد في الاكثر لجهالة المبيع برد الزائد ويصح البيع في الاقل بحسبه وخير
 المشتري لفرق الصفة عليه وليست كسيلة الهرويين هرو ويخرج الزاد وهو يبيعه
 مسنوبا لجهالة مرقه فريتان بخلاف ان زكوا الاكل وغيره فاذا احدهما مروي حيث
 يفسد البيع فيما لغات الوصف فكيف في سائلتنا وقد فاتا اصل لان القول
 في احدهما شرط في قبول الآخر ولا يصح القول في المعروض وفي الزاوية والخلاصة
 اشترى عدلا على انه كذا فوجد ازيد والباقي غائب يفر الزايد ويستعمل الباقي
 لا يملكه انتهى اي بالقبض لانه فاسد **قوله** وصرح في الخاتمة بان هذا
 استحسان اخذه محمد بن نظر المشتري وان باع ثوبا تفاوتت جوانبه على عشرة اذرع
 كل ذراع بدينار اخذه اي الثوب المشتري بعشرة لو كان الثوب عشرة ونصف
 بلا خيار لحصول النفع الخالص كما لو اشتراه مبيعاً قطره سليماً وياخذه بثمانية
 لو كان الثوب تسعة ونصف بخيار لفرق الصفة وعند اي يوسف بن محمد المشتري
 في اخذه باحد عشر في الاول اي الزيادة بعشرة في الثاني اي النقصان وعند محمد
 بخير في اخذه في الاول بعشرة ونصف وبخير في اخذه في الثاني بثمانية ونصف
 لانه قابل كل ذراع بدرهم ومضروبة ذلك مقابلته جزئياً بخير وفي الجرمين الى

الى الذخيرة قول الامام اصرح ومن المشايخ من اخذ قول محمد وهو عدل الاتفاق
 كما لا يخفى انتهى وفي الهند فسادا بقاوت جوانبه لانها لو لم تتفاوتت كالكديس
 لاستسلم لما الزيادة لانه بمنزلة الموزون حيث لا يضر النقصان وعليه هذا قالوا
 يجوز بيع ذراع منه انتهى **قوله** وبجزء من الملك في شرح الوفاية
 وغناه لشرح الوافي والله الموفق الى الصواب **فصل**
 فيما يدخل في البيع وما لا يدخل الاصل ان كل ما يتا وله اسم المبيع عرفا
 او كان متصلاً به اتصال قرار وهو ما وضع لانه يفصله البشري دخل وما لا فلا
 وما لم يكن من القسمين ان كان من حقوق المبيع ومراقبته دخل في المبيع بذكرها
 وهو ما وضع لانه يفصله البشر وما لا فلا فيتفرع على ذلك قوله يدخل البناء
 والاسلم المصل والسنن والدرج المتصلة والمفاتيح المتصلة اغلاقتها
 كالضبة والكيلون ولو من فضة لا الاقفال وما يتجمل لعدم الاتصال وتدخل
 الرمي لمبني اسفلها لا المتقولة واليبر وبكرتها لا الدلو والحبل اذا قال
 بمراقبتها ويدخل سنان الدار ولو كبير لان كان خارجها وان كان لبايا
 منها في بيع الدار بلا ذكر لان اسم الدار يتناول العرضة مع البناء عرفا وكذا
 يدخل في بيع الحمام القدر دون القضاة وما قدور القصارين واجابني القسارين
 وخوابي الزبائن ودناهم فلا تدخل وان قال بحتوقها وفي الفتح ينبغي ان تدخل
 اذا قال بمراقبتها وتدخل برذعة الحمار والاكان وان لم يكن موكفا هو المختار
 كما في التمهيرية وقيل لا يدخل الاكان بلا شرط قال في الخاتمة وهو
 الطاهر وفي المخرج عن الحيرة ان اشتراه من الحرين لا يدخل ومن المزارعين
 راصل القرى يدخل **قوله** وينبغي ان يكون محل العقولين
 وان يكون الفارق العرف لما في التبيين ولا يدخل المسح الا بالانحصار
 بخلاف العذار على الفرس ولو باع انا لها حبش او بقرة لها عجل ان ذهب بها
 مع الامر الى موضع البيع وخلافه انتهى وفي المخرج عن فوايد الفضلي في المبق
 يدخل وفي لان لا سوا كان رصيعا اولا وعليه الفتوى وتدخل ثياب الغلام
 والمباريتا في كسوة مثلها يعطيهما هذه او غيرها ولا يدخل شي من خيلها الا ان سلم

سها او سكت وهو يراه حين يقبض وقلادة الحمار تدخل عرفاً انتهى في النهر
اعلم ان كل ما دخل بقا لا يتا به شيء من الثمن سواء استحق او رد المبيع بعيب
وكذا يدخل الشجر ولو صغيرا او غير مثمر هو المصحح في بيع الارض لا اتصالها بها
انما لقرار الا ان يكون يابسا او صغارا يتلع زنا لبيع فزوجه الارض ويبيع وان
كانت تتلع من صاهها تدخل كما في الحائنة وفيها اختلاف في شجر القطن والصحيح
انها لا تدخل ثم نقل عن خواهر زاده ان شجر الماذجان يجب ان يكون على
هذا الاختلاف واما الكرات ونحوه فما كان على ظاهر الارض لا يدخل بلاد ذكر
وما كان نفيها من اصوله اختلفوا فيه والصحيح انه يدخل فيه انتهى ولو
اطلق شجر الشجر ولم يبين انه اشتراها للقطع او للقرار دخل كما في الارض
بقدر عروقها العظام عند محمد وهو رواية عن الامام وهو المختار كافي
الصغري وغيرها المتفق حقيقتها بها لانها بدنة تكون جذعا او جذعا لا شجرة
خلاف الامي حنيفة واي يوسف واجمعوا انه لو اشتراها للقطع لم يدخل وانه
لو شرط قدرا فعلى ما شرط فليحفظ ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية
لان اتصاله بفعل الادبي فلا يدخل وحول الحمل ولا يدخل الثمر بثلاثة ما خرج الشجرة
وان لم يترك كل كورد وياسمين وورق فزاد وثوبه في بيع الشجر اي لو باع
شجرة عليه ثمر او كرم عليه عنب لا يدخل الثمر فلو استاجر الشجر من المشترك
ليترك عليه الثمر لم يجز ولكن يعار الى الادراك فلو ابي المشترك بخير البائع
ان شاء ابطال المبيع او قطع الثمر كذا في جامع الفصولين قال في البحر لا فرق
يظهر بين المشتري والمبايع انتهى فليحفظ لا بقوله بكل قليل وكثير
فيها او منها او باشتراطه قيد في مسئلتني الزرع والثمر مؤثرة كانت او لا
وهو التاميم لم قيمة او لا هو الصحيح لجواز بيعه في المصحح وان وصلت
ذكر الحقوق والمرافق لانها ليسا منها لان الحق يذكر عادة لما هو متبع لا بد
للمبيع منه كالطريق والشرب والمرافق ما يرتقون وهو مختص بالتوابع كسبل
الماكن في الغايه وعبارته في المجتبى كسبل الماء والشرب وكذا لو قال بكل قليل
وكثير هو فيها ومنها من حقوقها او من رافقتها بخلاف ما اذا لم يذكر حقوقها

او من رافقتها فانما يدخلان كما قدمناه فنتبه واذا لم يدخله يقال
للمبايع اقلعه اي الزرع واقطعها اي لثمر وان لم يظهر صلاحه وسلم
المبيع اي الارض والشجر المشتري اذا نقدا لثمن لا اشتغال ملكه بملك
المبايع فعليه تفريغه لتسليمه كالوادي يتخل لرجل وعليه تسريحه حيث يجبر
الورثة على قطع السبر هو المختار **قوله** قيد بالمبيع لان في الرهن
والاقرار يدخلان وفي الوقف يدخل الثمر كما يدخل البناء والشجر ولا يدخل
الزرع الا اذا راجع ما فيها او منها والوصية كما لمع كما في السراج ولا يدخل
الشرب والطريق في بيع الارض والدار لا يذكر الحقوق وكذا في الاقرار
والصلح والوصية ويدخلان في الهبة والرهن والوقف والقسمة كما
في الفتح وجعل في المحيط الصدقة كالوقف ولم ار ما لواقف ببيعة ارض
او باستقرارها كذا في النهر وفي المنع عن القينة اشترى كرم ما تدخل الوثائق
المشدودة على الاقنات المصنوعة في الارض بلا ذكر وكذا الاعمال
المدفونة في الارض التي عليها اغصان الكرم المسماة بارض الخليل وغيره بكثير
الكرم وهي واقعة الفتوى وكذا لا يدخل حب بدنة في الارض ولم يثبت
بعد لامكان اخذه بالخراب وان عفن في اختيار ابي الليث خلافا للفضل
والذخيرة وكذا لو بنت وصار له قيمة وتعرف قيمة بتقويم الارض
بدنه بدونه فان تقا وتا علم تقويمه وان بنت البند ولم تقصر له قيمة بعد
دخل في البيع وقيل لا ولا ولا اصح كما في شرح المجمع وفي السراج لو باع بعد
ما بنت ولم تنل المشاف والمناجل فالصحيح انه لا يدخل الا بالتسمية ونشأ
الخلاف هل يجوز بيعه او لا الصحيح الجواز ومناع ثرة ظاهرة على شجر بصلاحها
ولو لعلف الدواب ذكره البيهقي اي امتا لفساد او لم يثبت
على الصحيح بان لم يتفع بها في اكل ولا علف وقد ظهرت اما قبل
الظهور فالصحيح واختلف فيها اذا ظهر البعض وظاهر المذهب لا يجوز
وافتي ابن الفضل والحلواني بالجواز ويجعل المعدوم بقا كذا في النهر
وغيره **قوله** ونقله التهستاني لكن بزيادة قيد كون الموجود

الكثير المعدوم قال ولو بيع الاشجار ايضا لعدت الباقي على ملك المشتري
جاز عند الكل ولو لم يرض بها البائع اشترى الموجود ببعض الثمن واخره لبيع
في الباقي في وقت وجوده قال ولو بيع ورد الكثير مع اوراقه جاز
تعاثقا وسيجي ان النخيل من الشمس والكون من القمر والطعم من سائر الكواكب
صح البيع في الاصح. لقومها. ويقطعها المشتري للحال جبراً تفرغاً
ملك البائع. وان شرط المشتري القطع على البائع او تركها على الشجر رضي
به. فسا لبيع ولو بعد تناهي عظمها لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه
نفع للمشتري. خلافاً لمحمد فانما يستحسن صحته لبيع في المتأهية للتعارف
فكان شرطاً يقتضيه العقد وبقي كما في تنوير الابصار وغراه مصنفة
في محله للمعنى لا لسرار **قلت** لكن في التستاني معنيا للمصبرات
وعليه اي قولها الفتوي فتنبه ثم قال وفيه اشارة الى انه اذا باع بشرط
القطع جاز كما اذا باع الزرع فشرطه كما في المحيط وفيه انه لو باع من انسان
بضيبه فسطحه لا يجوز وان رضي به شريكه فيبغى ان يشترى كلها منه
ثم ينسج في النصف كاستئناس قدر معلوم كالنصف والمصاع والمصبة لان
الباقي مجهول وزنا ومشاهدة ولم يفسد في ظاهر الرواية كما في الهداية وفيه
اشارة الى انه لو باع صح لانه استئناس القليل من الكثير كما في الكرماني انتهى
كلامه. وكذا يفسد شراء الزرع بشرط الترك لما قلنا ولقمنها اعارة او اجارة
وان كانت غير صحيحة في المسيلتين وقد نهى عن صفقة في صفقه
وان تركها في الثمرة التي لم تنشأ على الشجر. باذن البائع بلا اشتراط حالة
العقد فان اشتراطه مفسد. طاب له الزيادة الحاصلة في ذات
الثمره بالترك لانه استعارة للشجر. وان تركها بغير اذنه يصدق المشتري
بما زاد. الترك في انفا. بان تقوم قبل الادراك وبعده فيتصدق
بما بينهما لحصوله بجهة محظورة هي غصب الارض والشجر. وان تركها
بلا اذنه بعد ما تاهت الشمس لا يصدق بقي لان هذا تغير حاله لا تحقق
زيادة اذا الشمس تنضجها والقمر يلوونها والكواكب تحسن طعمها. وان

اشجار

اشجار. شترى الثمرة التي لم تنشأ الشجر. ليتركها عليها الى وقت الادراك
وان عين مدة. بطلت الاجارة لعدم العرف والعادة والخاصة وطابت
الزيادة. لبقاء الاذن والمجهل ليس بعذر. وان اشجار شترى الزرع. الزاد
لترك الزرع فسد. الاجارة لجها لث المدة ولا تطيب الزيادة الحاصلة
في الثمرة لفساد الاذن بفساد الاجارة وفساد المتضمن يوجب فساد
المتضمن بخلاف الباطل فانه معدوم شرعاً اصلاً ووصفاً فلا يتضمن شيئاً
فكانت مباشرة عبارة عن الاذن **قلت** وينبغي ان يقول المشتري
للبائع بعد ما دفع الثمن اخذت منك هذا الشجر معاملة على ان
لك جزء من الفجوة وفي الفجوة الاجزاء ذكره الشنقي وغيره
ولو اثمرت الشجرة اخر بعد شراء الموجود. قبل القبض بالخلية. فسد
البيع لقدر التسليم بالاختلاط وعدم التمييز ولو اثمرت اخر. بعد
القبض للبيع. يشتركان اي البائع والمشتري في الثمرة الموجودة والحادث
للاختلاط. والقول في قدر الحادث للمشتري. مع عينية لانه ينكر
الزيادة وهذا ظاهر المذهب وقيل يجوز اذا كان الخارج اكثر ويجعل
المعدوم متعاً استحقاقاً للعامل الناس وللضرورة وبه كان يفتي
الحلواني وابن الفضل والاولا صح كما قال السرخسي **قلت**
والحيلة في كون الحادث للمشتري ان يشترى اصول الباذخان والبطح
والخيار والقطن والرطبة ليكون الحادث على ملكه وفي الزرع والحشيش
يشترى الموجود ببعض الثمن ويستأجر الارض مدة معلومة يعلم فيها
الادراك بياقي الثمن وفي الاشجار الموجود ويحل له البائع ما يوجد
فان خاف ان يرجع يقول علي اي مقي رحبت في الاذن تكون ما اذونا
في الترك قال ابو الليث ذكره الشنقي وغيره. ولو باع ثمرة على شجر
او جذوة. واستثنى منها ارضا لامعلومة او رطلاً اصح البيع والمضابط
ان كل ما جاز ايراد العقد عليه بانقراره جاز استئناسه وما لا فلا يصح
استئناسه من صبره وشاة معينة من قطع وثمر شجرتين في بستان

كما يجوز إيراد العقد عليها لاستثناؤه الطرف الحيوان وشأه غير معينة
كما لا يجوز إيراد العقد عليها. وقيل لا يجوز. وهو اقنع بذهب الامام
كما بسط في الفتح وغيره **قلت** واجب بان الفساد عنه في بيع
الصبرة لهما لثمة الثمن وهما الثمن معلوم فانقضا. ويجوز بيع البر والشعير
في سبيله ان يبيع بغير جنسه لان حب منتفع به بخلاف بيعه بمثل من سبيل
الخطبة لاحتمال الربا. وكذا يجوز بيع **البا** تلابا بالتشديد مقصودا وبالخصف
بمدودا. في ثمنه ولا زوال السمسرة وكذا يجوز بيع **الافز** والفسق والجوز
في ثمنها الاول. وهو الاحتمال وفيه خلاف الشائع على البائع اخراج المبيع
وتسليمه للمشتري في جميع هذه المسائل الا اذا بيعت مع ما هي فيه
قلت وهل له خيار الرتبة بعد الاستخراج قال في الفتح الوجه
يقضي لك وحيث صح العشر الاول ففي الثاني اولي لانه ملحق بالمقصود وانما لم
يجز بيع ما في القطن من الحب وما في الثمن من الزيت وما في الزيتون من الزيت
ومخول ذلك لانه معدوم عرفا. واجرة الكيل وعدا المبيع ووزنه وذره على البائع
ان يبيع كيلا وعدا ووزنا لان التسليم يبيع بها وهو عليه قيد بالكيل لان
عبء الخطبة في الوعاء على المشتري الا اذا كان العرف بخلافه كما لو اشترى ماء
في قربة فان صبه على البائع كما في الحائنة وفي الحب شي لو اشترى وفرط
في المصرفا لحل على البائع **قلت** وهذا مما يكثر وقوعه ولكن
عرف بلادنا الان بخلافه **قلت** واجرة نقد الثمن وان قال المشتري دراهمي
منقودة هو الصحيح كما في الحائنة ووزنه وقطع الثمر واخراج الطعام من السفينة
وقطع العنب لمشتري جرافا وكذا كل شيء باع جرافا كالثمر والبصل والجوز
اذا حلى بينها وبين المشتري كما في الخلاصة **على المشتري** الا اذا قبض البائع
الثمن ثم جازده بغير الزايفة واما اجرة نقد الدين فعلى المديون الا
اذا قبض رب الدين ثم ادعى عدم النقد فالاجرة على رب الدين **فروع** ظهر بعد
نقد الصراف ان الدين يوفى رد الاجرة وان وجد البعض فنقدته وكذا في
اجارة البرازية وفي بيع سلعة بشئ حال ليس فيه خيار للمشتري **سلم** هو اي

المشتري **التم** اقلا بشرط ان يحضر البائع السلعة ليعلم قيامها فتعين حقا محققا
للساواة حتي لو باعه بشرط ان يدفع المبيع او لا فسادا لبيع لا يقتضيه العقد وقال
محمد لهما التام الاجل حتي لو سمي الوقت الذي يسلم فيه المبيع جاز كذا في البرازية
قلت واذا علم هذا فنقول الوهبانية
• وشار ولم يقبض ويلقاه بائع • ببلدة اخرى ليس بالقدح بغير
مقيد بما اذا لم يحضر السلعة معه كما في المخرج عن البائع فلحفظ ان لم يكن الثمن مؤجلا
وقد احضر البائع السلعة لانه اسقط حقه بالاجل وفي بيع سلعة بسلعة او ثمن ثمن
سلما معا لا استوائهما في الثمين وعدمه **فروع** للبائع حبس المبيع لقبض
الثمن ولو بقي منه درهم ولا يسقط حق الحبس باخذ كليل او رهن ولو احال البائع بالثمن
وقبل المشتري بالحوالة سقط حق الحبس وكذا اذا احال المشتري البائع عندي
يوسف وعن محمد روايان ولو هلك المبيع بفعل البائع او بفعل المبيع او بامر سوائي
بطل البيع وبرجع بالثمن لو مقبوضا وان هلك بفعل المشتري فعليه ثمن
ان كان البيع مطلقا او بشرط الخيار له وان كان الخيار للبائع او كان البيع
فاسدا لزمه ضمان مثله ان كان مثليا وقيمه ان كان قيميا وان هلك بفعل
اجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع فبعض الحائني للبائع ذلك وان شاء
امضاه ودفع الثمن واتبع الحائني ويطلب له الفضل ان كان الضمان بخلاف
حبس الثمن والا فلا والتسليم الموجب للبراءة ان يخلي بينه وبين المبيع
على وجه يتمكن من قبضه من غير حائل وكذا تسليم الثمن بشرط في الهباس مع ذلك
ان يقول خلعت بينك وبين المبيع ولو باع دارا غائبة فقال سلمتها اليك فقال لقبضها
لم يكن قبضا وان كانت قريبة كان قبضا وهي ان يكون محال بقدره على اغلاقها والا فهي
بعيدة ودفع المفتاح في بيع الدار تسليم اذ انتهى المفتاح فغير تكلف كذا في جامع التوازل
كما نقله عنه المهنسي في الحائنة لو باع ضيعة وخلي بينها وبين المشتري ان كان يقرب
منها يصير قابضا وان كان بعيدا يصير قابضا والناس عنه غافلون فانهم يشيرون
الصيغة بالسواد ويقرون بالتسليم والقبض وهو لا يصح به القبض في ظاهر الرواية
وهو الصحيح وكذا في الهبة والصدقة وفيها لاكل البائع الثمار مع اشتراطها سقطت

حصة من الثمن ويختار المشتري ان شاء اخذ الباقي وترك هو لا يحل لفرق الصفقة
عنده الامام ولو اشترى شاة بعشرة فولدت ولدا سوا ويحسب فأكلة البائع قال الامام
تكون الشاة بخمسة قال في الفتح والفرع غير خلاف كانه لان الصفقة مع الشاة لم تنقرب
وانما استهلك البائع زبارة المبيع وفي اقالته القيمة اشترى ارضا مع الزرع وادرك الزرع
في يده ثم تقايلا لا يجوز الاقالة لان العقد غاوري على التفصيل دون الخططة ولو حصص
المشتري لزرع ثم تقايلا صحت الاقالة في الارض حصتها من الثمن ولو اشترى ارضا فيها اشجار
فقطعتها ثم تقايلا صحت الاقالة بجميع الثمن وليس للبائع فريضة الاشجار شي وتسلم
الاشجار للمشتري هذا اذا علم البائع بقطع الاشجار وان لم يعلم وقت الاقالة يجزي ان شاء
اخذها بجميع الثمن اذ ترك وفي جامع الفصولين باع شجرة عليه ثمر او كرم عليه عنب
لا يدخل الثمن فلو استاجر الشجر من المشتري ليرك عليه الثمر لم يجز ولكن يعار الى الادراك
فلو اجي المشتري بخير البائع ان شاء ابطال البيع وقطع الثمر انتهى قال في
النهر ولا فرق يظهر بين المشتري والبائع انتهى وعبارته في البحر وينبغي على قيا هذا
انه لو باع ثمره بدون الشجر ولم يدرك ولم يررض البائع باعادة الشجر ان يتخير
المشتري ان شاء ابطال البيع او قطعها لان في القطع اطلاق **المالك**
واما قوله في جامع الفصولين ولو باع ارضا بدون الزرع فهو للبائع باجر شلها الى
الادراك فاستشكل في البحر بما مر انه يوجب على البائع قطع وتسلم الارض فارغة
وحمله في النهر على ما اذا كان ذلك برضي المشتري وفي الخاتمة باع نصف الزرع بدون
الارض لا يجوز الا ان يكون الزرع بينه وبين الاكار فيبيع الاكار بضيعة من
صاحب الارض جاز وبكس لا يجوز الا اذا كان البذر من قبل الاكار فينبغي
ان يجوز **باب الخيارات** وصلت الى ثلاثة عشر لثلاثه الموب
لها وخيار التعيين والخيار بفوات وصف مرغوب فيه وخيار التقدر
والاستحقاق وتفرق الصفقة بهلاك بعض المبيع واجازة عقد الفصولي
والخيانة في المراجعة وخيار الغبن **الحكمة** وخيار كشف الحال كذا في النهر
واغلبها ذكره المصنف يعرف ذلك من ارس الكتاب صحيح خيار الشرط قد مر
لانه ينبغي ابتداء الحكم ثم خيار الرقبة لانه ينبغي تمام الحكم ثم خيار العيب لا ينبغي

لزوم الحكم لكل واحد من العاقدين ولها معا وكثيرهما بعد العقد او بعد
لا قبله وقد وصلت مواضع صحت الى ثلاثة عشر موضعيا في بيع ولو في
بعضه بلا فرق بين بيع صحيح وفاسد واجازة وصح عن مال ولو غير عينه
وكتابه وكفالة وحوالة واقالة وقسمه ووقف عند الثاني ورهن وخلع
وعتق على مال ولو شرط للراهن والمرأة والفقن وابرا مان قال ابراهيم علي اني
بالخيار وتسليم شفعه بعد طلب المأشئة ولا يجرى في كاخ وطلاق ويمين
ونذر وكالة وقرار على في الخاتمة بانه انما يدخل في الامر محتمل الفسخ
انتهى وقياسه انه لا يصح في وصية كما لا يصح في صرف وسلم حتى لو شرط الخيار
فيها لاحدها بطل العقد كما في جامع الفصولين ونظمها في النهر فقال
• باق خيار الشرط في الاجارة • والبائع والابراء والكفالة •
• والرهن والعتق وترك الشفعة • والصالح والمخالف مع الحوالة •
• والوقف والقسمه ولاقالة • لا الصب والانتزاع والوكالة •
• ولا النكاح والطلاق والسلم • نذر ويمان فهذا يغتفر
قال في البحر وينبغي صحت في المزارعة والمعاملة لانها اجارة وزاد في الاشباه
واللتوير والتستاني بقا للفصول الكتابه فهي ستة عشر • ثلاثة ايام او اقل
اتفاقا وفسد عند الاطلاق او التامس او التوقيت بوقت مجهول اتفاقا
• وثلاثة • بالنصب على الطرف او بالرفع على الاصل والخبر هو الطرف المتقدم ويجوز
ان يكون سبدا على نحو قوله تعالى ومنهم من ذلك فيكون من قبيل القاذب
• لا اكثر • من ثلاثة ايام عند ابي حنيفة ووفر والتا في حتى كان لكل منهما نسخة
سواء كان الخيار او لا الا ان اجاز مربي الخيار في الملائمة ولو في الليل الرابع
سالم بطلع النجر ذكره التستاني فينقلب صحيحا في ظاهر الرواية لزوم المسند
قبل تفرقه كالباع بالزمر **قلت** والزم علامة يعلم بها الدلال او غيره عمن
الثوب ولا يعلم ذلك المشتري فان علمه في المجلس انقلب جائزا لاتفاق كما في الغناية
وغيرها قال التستاني والكل لا يشير الى انه لو لم يكن الخيار موقتا لم يكن له الاجارة
في الثلاث وقد جاز عند الكل وكذا بعد عندها خلافا لما وعز ابي حنيفة انه اذا شرط

الخيار يوما بعد سنة جاز البيع كما في المحيط وغيره وفي النوازل لو شرط الخيار الجبرية
 ان عدا سائهم جاز والا فلا. وعندنا يجوز ان بين مدة معاونة اي مدة كانت
 طالت او قصرت كما جيل الثمن والصحيح قول الامام كما في التمساني وغيره واعلم
 ان الخيار في العقود كلها لا يجوز اكثر من ثلاثة ايام الا في الكفالة في قول الامام زاد
 في البرازية والتمثال وكذا في الوقف لا يجوز على قول الثاني وهو غير مقيد عنه
 بالثلاث **فروع** يجوز الخيار بشرط في البرازية قاله البايع بعد ايامت
 بالخيار ثلاثة ايام لما الخيار ثلاثة ايام في المختار ولو قال انت بالخيار مادام في المجلس
 زاد في الفتح ولو قال الى الظهر فسد الايام يستمر الى ان يدخل وقت الظهر وعندهما
 لا تدخل الغاية وفي الثانية لو اختلفا في شرائطه فالقول الثانية في ظاهر الرواية وقا
 محمد لمدعيه واليمين الاخره وان اشترى شيئا على انه اي المشتري ان لم ينقد اي
 لم يعط البايع الثمن مفعوله الثاني اي ثمن العبد مثلا الى ثلاثة ايام او اقل واكثر
 منها فلا بيع بينهما وسمي خيار النقد صح البيع استحقاقا للمحاجة كشرط الخيار
 في الصحة يخرج عن الماطلة وكذا لو نقد المشتري الثمن على ان البايع ان رد الثمن الى
 ثلاثة فلا بيع صح ايضا والخيار في مسئلة الكتاب للمشتري وفي الثانية للبيع **قلت**
 واناد في لهر ان خيار النقد يأتي في الخلع ايضا وفي الهبة اذا عجلت الهبة
 والصالح حيث اعتبر بيعا وان اشترى كذلك الى اربعة ايام لا صح وهل هو ناسد
 او يوقوف خلافه الا ان ينقد في الثلاثة يصح اتفاقا ولا يفسخ العقد وهو الصحيح
 ولذا لو اعقده المشتري وهو في يده ينقد عقده ولو كان في يد البايع لا ينقد. وعندهما
 ولا صح ان ابا يوسف مع الامام كما في شرح المجمع يجوز الى اربعة واكثر خيار الشرط ^{في العقد}
 وفيه اشاره الى انه لو لم يبين الوقت اصلا او بين مجهولا كما لا يام فقد فسد كما في الذخيرة ^{في العقد}
مهم في الجوع الحانية وغيرها اشترى شيئا وقبضه ثم وكل المشتري رجلا على انه
 ان لم ينقد الثمن الى خمسة عشر يوما فان لو قيل يفسخ العقد بينهما جاز البيع لان الشرط لم يكن
 في البيع حتى لو لم ينقد الثمن الى خمسة عشر يوما كان للوكيل ان يفسخ ثم ذكر الاقوال
 الثانية في بيع الوفاء **قلت** واشهرها انه كالرهن ومنها انه بيع صحيح يعقد
 لبعض احكامه من حل الانتفاع به الا انه لا يملك بيعه قال الزيلعي في الاكره عليه

الفتوي ونقل ان صورته ان يقول البايع المشتري بعت منك هذا العين بالنفع على اني
 لو دفعت اليك ثمنك تدفع لي عينا لي وفي لهر بعد رد الاقوال والعلل في ديارنا على ما
 رجحه الزيلعي **قلت** وهذا البيع موجود بمصر ويسمونه بيع الامانة والثام
 ويسمونه بيع الوفاء وبيع الاطاعة وبيع الخيار وقد حرمته مع بيع العينة واللعينة فيما
 علقته على التوقيف ككتاب الكفالة وذكر البايع ان ما في الحانية من بيع اللعينة
 باطل منطوقه ولا يوجب انه فاسد لما في الحانية ايضا ولو شرط للمبيع في البيع الفاسد
 وهو ان يظهر عقدا ولا يريد ان يخوف عده وحكمه كالحول فينقذ بغيره كما لا يبيح
 بالخيار ولو قاضا قبل البيع ثم تباعا ليا عن الشرط فالبيع جاز عندنا في حقيقته الا
 اذا تضادتا انهما تباعا على تلك المواضعة وهذا يدل على انها اذا تضادتا على الوفاء قبل
 العقد ثم عقد خاليا عن شرط الوفاء فالعقد جائز وكعبه للمواضعة ولو ادعى احدهما
 فساد العقد والاخر صحته فالقول لمدعي الصحة ولو هنا فالبيته لمدعي الفساد
 وقاس فيه وخيار البايع يمنع خروج البيع عن ملكه بالاتفاق كما ان خيار المشتري
 يمنع خروج الثمن عن ملكه فخير كل بيع خروج كل ولو كان الخيار لها لا يخرج البيع والثمن
 عن ملك المالك وتصرف كل منهما في بدل ملكه باطل وايها فسخ في هذه الخيار انفسخ
 وفي قوله عن ملكه اي الى ان البايع هو المالك فلو كان فضوليا كان اشتراط الخيار سبطلا
 للبيع لان الخيار له بدون الشرط كما في فروق الكرابسي فان قبضه المشتري باذنه
 فملك وفيه الخيار لزمه قيمته كالمقبوض على سائر الشرائع اي للشراء فاضافة بيانية
 وفيه القيمة في القيمة والمثل في المثل اذا كان القبض بعد تسمية الثمن وعليه الفتوي
 ولو شرط المشتري عدم ضمانه كما في البرازية ولو قبض عند المشتري خيار البايع
 بين امضاء البيع او فسخه واخذ النقصان في غير المثل المشبهة بالبايع كما في الحدادي واعلم
 ان الطر سوي في اتفق لوسائل شرطية ضمان المقبوض على يوم الشراء ذكر الثمن من جانب
 المشتري اما من البايع وحده فلا ضمان ورده في البحر ما في المظهرية وغيرها قال
 له هذا الثوب لك بعشرة فقال هاتيه حتى انظر اليه ان حتى اريه غيري فضاع
 لا شيء وان قال هاتيه ان رضىته اخذته فضاع كان عليه قيمة كما في الحانية فثبت
 بهذا ان المقبوض على يوم النظم امانة وان ذكر الثمن من جهة البايع يكفي للضمان

دانه اشتبه عليه المتبوض على سوما الشرا بالمتبوض على وجه النظر فتدبر ثم قال المروحي
وينبغي ان لا يراد بالقيمة على الشيء كما في الجارة الفاسدة قال في الهروفيه نظري ينبغي
ان يجتب بالغة ما بلغت كما هو في البيع الفاسد فكذلك هذا **قلت**
وفي وقف فتح القديون المروحي بعيد عن الفقه وفي التفسير في السوم المشتري
لاستيام وفي البائع العرض على البيع مع بيان الثمن كما في الغرض فالتفسير بالعرض
على البيع لا ينبغي في وجهين احدهما انه من المائع وما نحن فيه المشتري والماني الاكفاء
بجزء المعنى الا ترى ان لو قال اذهب بهذا الثوب فان رضيت اشتريته فذهب
بها فذلك لا يضمن ولو قال ان رضيت اشتريته بعشرة فذهب فذلك ضمن قيمته وعليه الفتوى
كما في النهاية انتهى وفي جامع الفصولين المتبوض على سوما من مضمون بلائ كل من قيمته
ومن الدين والمتبوض على سوما من مضمون بما سواه من القرض والمتبوض على سوما
الكناح مضمون يعني لو قبض منه غيره لزم وجهها باذن سيدها فذلك في يد من قبضها
وفي الحاشية الوكيل بالشر اذا اخذ ثوبا على السوم فلم يرض بالموكل وهلك في يد الوكيل
ضمن قيمته فما له ولا يرجع به على الوكيل الا بانه بذلك كذا في الهرو. وخيار المشتري
لا ينعى خروج البيع عن ملكه لبايع بل يخرج للزوم البيع من جانب ويخرج من ملك
المشتري ولا يهل ان البذل الذي من جانب من الخيار يخرج عن ملكه فان هلك
البيع في يد اي المشتري لزم الثمن لان الهلاك لا يعزى عن مقدته عيب يمتنع الرد فكان
بعده لا ينال وفي الاولى الهلاك بعد عرض العيب على البائع فكان قبل التمام وكذا
بالمر القيم في المسئلة الاولى والثانية لو قبض البائع بعيب يرتفع في مدة الخيار
لقطع به سواء عيب المشتري او عيب البائع ما بانه سمي ويقا بفعل البيع او البائع وان
يرتفع كالمرض فهو على خيار فان ارتفع في المدة لا يرض ولا لزمه فاذا انقضى بطل خياره
ففيه الثمن. الا انه اي البائع اذا اخرج عن ملكه البائع فيما اذا شرط الخيار للمشتري لا يدخل
في ملك المشتري خلافا لها اذ لو لم يدخل في ملكه لصار سائيه ولم يقد شرعا يعني
في الماوضات ولدانه لو دخل في ملكه لاجتمعت البدل في ملكه انسان ولا له لو دخل في
ملكه يحصل عليه بشر اقرب الضرر بقتله عليه والخيار شرع للظن فيعود على موضوعه النقض
ولا سلم انك لسائيه لانها التي لا ملك فيها احد ولا تعلق ملك والثاني موجود هنا

ولا خلاف ان التفتة تحت على المشتري كما في السراج وثمة الخلاف تظهر في عشرة
سائل ذكرها بقوله. ولو اشترى روجه بالخيار لا يفسد الكناح لعدم دخولها في ملكه
وان وطئها في المدة قبل ردها بالخيار لا يفسد الكناح لعدم ملكه ائنه. الا
في الجكر وكذا الشب اذا نقصها به فلا تزد اتفاقا. ولو ولدت بالكناح في مده اكي
الخيار لا يصير ام ولد. فلما ارد يعني قبل القبض ما بعده فتصير ادعاء اي الخيار
ام ولد ويسقط الخيار للعيب. ولو اشترى قريبا به ذارحم محرر منه. واستقر
عبد بعد قوله ان ملكك عبد فهو حر لا يعتقان في مده ولا بعد اي لا يجزى
حيض المشترة في مده من الاستبراء والاستبراء على المائع كذا في نسخ الشارحين لمهني
والباقي **قلت** لكن في المتون التي رأيتها ولا استبراء بالنفي وهو الصواب
فا فهم ان ردت قبل القبض وبعده به اي بالخيار وان خرجت من ملكه ولو قبض
المشتري بالخيار المبيع باذن البائع ليعتد القبض ثم اودعه عندك فذلك في يده فهو على
البائع لا رافع القبض بالرد اليه البائع لعدم الملك. ولو اشترى كعبد الماذون
اي بالخيار فابراه بائع عن ثمنه في المدة يبقى خياره له اي الماذون. بل بعد التملك
وان اجاره فالبيع له بلائ. ولو اشترى ذمي من ذمي عذابه اي بخياره فاسلم في مده
بطل شراؤه كيلا يملكها سلا بالاجارة. كل ذلك عنده. خلافا لها في الجمع وزيد
على ذلك سائل منها لو اشترى اعصير في بيع مسلمين في مده فسد واستدامت السكين
باجارة واعانة ليس بخيار ولو اشترى صيدا فاحمره يتنقض البيع وزوايد المبيع
الحادثة في المدة بعد القبض للبائع. وفلما كان او شترها او كلاهما او اجنيا
يخبر بمحضه صاحبه وعيته لان يكون الخيار لها فيسخ احدها فليس الاخر الاجارة
لان المفسوخ لا يملكه الاجارة. ولا يفسخ بالقول الاجرة. اي علم صاحبه لا لا يعزى
عن مضق واما بفعل لفتق البائع المبيع او بيعه او طي الجارية او قبيلها او مضق المشتري
في الثمن وهو عين الخيار له فانه يفسخ حكما اتفاقا في المضق والغيبة **قلت**
ولا يهل الله في الغزل الحكي لا يشترط العلم بالغزل الوكيل والمضارب والشريك وجر
الماذون له في التجارة بارتداد ولحق وجوب كما في المخرج عن الجمل فيلحفظ. خلافا لابي
يوسف. فانه يفسخ عنده وان لم يعلم صاحبه وهو قول الثلاثة لا قد تضرر بغيبته

صاحبه الي بقي مدة الخيار فيلزم البيع قلنا هو ضرر مرضي لعدم الاستيقاق بكنيل وقال
الزيلي الحيلة ان ياخذ به ويلاحيق اذا بدا الفسخ رده عليه وقال بعضهم ان الحكم لوضب
من خيار صح الرد عليه انتهى **قلت** وهذا احد القولين كما بسط في العادة وخيار
الرد على هذا الخلاف وفي البيع لا يصح فسخه بدون علم اجماعا ولو اجاز البائع بعد فسخه
قبل ان يعلم المشتري به جاز وبطل فسخه ذكره الاسمي في بيعي عندها وفيه يظهر
اثر الخلاف وكذا فيما اذا اباعد بشرط انه اذا غاب فسخ فسد البيع عندها خلافا له **قلت**
وبحسب قوله في الفسخ كذا في النهر وان فسخ قبل الخيار علم صاحبه به في المدة انفسخ لان
الشرط علمه كحضرة ولا يعلم به في المدة ومضت. تتم العقد لمضي المدة قبل الفسخ. ويتم العقد ايضا
بموت قبل الخيار لموت من عليه. وكذا يتم بمضي المدة وبلاخذ اي وبطلب الاخذ. تستغنى
سواء كان بطلب موافقة او تقرير كما في النهر وغيره. بسبب المبيع بالخيار ويكفي ان يعلم على الرضا
فقبل عطف العام على الخاص كما لو كسب اللدنة لغزا واختار. فانه كسبها كما يكون رضي
والوطي للذات. وان اشترى بالخيار على ان يكون فسخها يعلم ان يكون له لا كان اجازة لان
هذا الفعل وان احتج له لا امتحان الا انه يحل في غير الملك بحال وقد قالوا بانها اجازة
ثبنا لكن لم يثبت بعد له الرد بهذا العيب كذا في النهر **قلت** ولما اراه لغيره فليجوز
ولا عتاق وتجوز او تعليقاً ويوجب الشرط في المدة وكذا لو اعتق بعضه وقد عطف له
هنا كذا في النهر وتراجع. كما لتبهر والكتابة **قلت** وبقي ما يتم بالبيع ما اذا
زاد المبيع في يد المشتري زيادة متصلة متولدة من الرطل كالسمن والخلجياض اذ لا خلاف
لمحمد ولا خلاف في امتناع الفسخ في غير المتولدة منه كما لصغر ونحوه وكذا في المتصلة المتولدة
كالعقر والتمرة المتصلة بالغير المتولدة كالفلة والسب لا يفتقار فان اجاز المشتري
لم ترد عندها وعند الامام ترد على المبيع كذا في الفصول. ولو شرط المشتري الخيار لغرض عاقل
كان او غيره. جاز الخيار استحضاراً وكذا البائع لو شرط الخيار لغرض والتقييد بالمشتري
لانه المحتاج الى رأي الغير غالباً ويثبت للعاقدة اقتضاء تصحيحا لغيره اذا التائب لملك ما لا
ملكه المستتب كذا قال الدهنسي وانهما اي التائب والمستتب. اجاز او فسخ صح. ولو قال
الاخر لا ارضي بذلك ولم ار ما لو شرطه المشتري للبائع هل يكون ناسيا عنه ايضا هل يرد كذا
في النهر **قلت** وبغارة الدهنسي وتبعنا لما في هكذا صح ان وافقنا الاخر انتهى فتدبر

وليراجع وان اجاز واحد وفسخ الاخر اعتبر السابق لعدم المزاحمة وان كانا معا بان خرج
الكلان معا كذا في السراج قال في النهر وهذا قد عسر والظاهر ان يكتفى عدم
السابق منهما فالفسخ اولى. وفي الامم والمفوض كيجاز فسخ الفسخ لقوله ولو اضا على فسخ
الفسخ واعادة العقد بينهما جاز. ولو باع او اشترى عبدين. قيمتين والظاهر انهما ليسا
بقيده اذ لو كانا مثليتين او احدهما مثليا والاخر قيميا وعين وفصل بالحكم كذلك فيما ينبغي
كذا في النهر وقد بالمبيع المقدد لانه لو اشترى كيليا او زينا او عبدا واحدا على انه
بالخيار في نصفه جاز فصل الثمن او لا لان النصف من الثمن الواحد لا ينفك ولا يفرق
بين خيار بائع او شتر ذكره العيني بتعا للزيلي. وقد وردناه بالخيار ثلاثة ايام
. في احدها فان عينه. اي الذي فيه الخيار. وفصل ثمن كل واحد من العبدتين صح
البيع للعلم بالمبيع والثن. ولا اي وان لم يبين ولم يفصل او عين فقط. فلا يصح
لجها لة المبيع والثن واحد فان لم يبين. رابعه وكذا لو كان الخيار للمشتري
. ويجوز خيار التقيين. في التقييات لا في المثليات لعدم تفرقها كما في البديع. وهو
بيع احد شيئين وثلاثة على ان ياخذ المشتري ايا شاء من الاثنين او الثلاثة وجوز
الرد في للبائع ايضا استحضاراً بان يقول المشتري اشترت منك احدهذين
التوأمين على ان تعطيني احدهما وفي طرح المتخصيص والكافي هو **قلت**
ونصر في النهر على خلاف ما في الفقه وان تبعه الدهنسي وحينئذ قلنا يلزم المشتري
ايهما شاء لا اذا اتىب احدهما فليس له ان يلزمه العيب الا برضاه فان ارضى
اياه فلم يرض به ليس له ان يلزمه الاخر بعد ذلك ولو هلك احدهما في يده
كان لادن يلزمه الباقي. ولا يجوز خيار التقيين. في اكثر من ثلاثة لا تدفع الحاجة
بالثلاث لوجود الجيدة الردي والوسط ولا يشترط ان يكون معدي خيار الشرط
على الصحيح وما وقع في الجامع الصغير في الاتفاق. وتقيده تخبره بمدة خيار
الشرط على الاختلاف. اي ثلاثة ايام عنده خلافا لها. والمبيع في الصور يبين
. واحدا الباقي واحدا كان او اثنين. امانة. لانه مقبوض على ما لكه كعليه سؤم الشراء
ولا يبرق بالثبوت. فلو قبض الكل للمشتري. فملك في يده. واحد او قيب لزم
البيع فيه. اي الها لك والمقيب بالثن لا مشاع الرد. وتعين الباقي للامانة

نما بادنم

ولو كان الهلاك قبل القبض والقَبْضُ فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بثمنه وتركه
ولو هلك الكلي قبله بطل البيع وان هلك الكل والقيمة تنقصة او مختلفة لزمنه
نصف ثمن كل واحد في الاثنين او ثلثه في الثلاثة لشيوع البيع والامانة مع عدم الاولية
سواء كان الثمن متفقا او مختلفا كما في المخرج وكذا لو كان الهلاك على القاقب ولم
يبدل الاول ولو اختلفا فيه فالقول للمشتري وان هبنا فبينة المانع وليس له اي للمشتري
خيار القيين رد الكل للزمن البيع في واحد الا ان ضم الخيار الشرط فلهذا اذا
ضمه الى خيار القيين ما لم يسقط الشرط بسقط وفي الفقه لو مضت مدة خيار الشرط
ولم يبين انهم البيع في واحد وعليه تبيينه وتيقيد القيين بثلاثة فذلك الوقت **قلت**
وافاد في الحواشي للسيد اني يجب على القيين بعد مضي الايام الثلاثة قال وهذا هو
توقيت خيار القيين كما اذا لم يذكر خيار الشرط بعده وقت ومضت مدته بلافق
ويورث خيار القيين ضرورة اختلاف ملك الوارث بملك المانع لا يملك الفسخ
ولا يأت خياره بخلاف الوارث كما في العارية والعيب لا خداسة مستحقة سليما فكذا وادته
لان وراثته خياره كذا قالوا اذا علمت هذا ظهر ان خيار التغير وهو ما اذا غر المانع
المشتري وبالعكس ووقع البيع بينهما بغير فسخ لا يورث لانه يخرج بحق المانع والمشتري
كما في خيار الشرط فتأمل كذا في المخرج **قلت** وقد خربت فيما علمت على التفسير
فلم ارفي كلامهم حكم خيار النقد وينبغي ان يكون كالشرط كما في النهي لا يورث خيار
الشرط والرؤية فليس الوارث رد البيع باحد الخيارين لان الخيار مشيئة وهي عرض
فلا يتصور انتقاله والارث فيما يقبله ولو اشترى شيئا على انهما بالخيار فنضحي احدهما
بالبيع مريحا او كالة لا يرد الاخر بل بطل خياره لما فيه ضرر المانع بعوده معيبا
بالشركة خلافا لها فلهذا رد غدها وبه قالت الثلاثة وعلى هذا خلافا لخيار العيب
والرؤية فليس لاحدهما الرد بعد رؤية الاخر ورضاه بالعيب عنده خلافا لها ولو
اشترى عبد على ان يخبز او كات اي حرفته كذا كان فظهر بخلافه احده المشتري
بكل الفن وتركه لان الاوصاف لا يتأبها شيء من الفن ما لم تكن مقصودة **قلت**
القول المذكور في الخيار كما في دعوي الاجل والمضي اشتري جارية بالخيار فرد غيرها
فان لا بانها المشترة فقال ليست كذلك فالقول للمشتري مع عينية وجاز للبايع

وطمها

وطمها ولو قال المانع عند رده كان يحسن الكتابة لكنه ينبغي عندك فالقول للمشتري
ولو اشتراه من غير اشتراط كسبه وخبره وكان يحسن لك فبينة في يد المانع رد عليه
كذا في التفسير من ان يلجى لغيره قبل القبض واعلم انه ليس كل الاوصاف يصح
العقد باشتراطها بل الطابط فيها ان كل وصف لا يخرقه فاشترطه جائزا فغيره
الا ان يكون اشتراطه بمعنى البراءة فوجوده باطل يمكن مرغوبا فيه وعلى تفرع ما لو ابيع عاقبة
او شاة على انها حامل او تحلب كذا فسند البيع ولو شرط انها تحلب لبون جاز
واختلف في اشتراط حمل الجارية والصحيح الجواز لان الحمل فيهن عيب فكان ذكره للبراءة
منه الا ان يكونه في بلد يرغبون في شراء الجارية لانه لا يفسد كما في الحائنة ولو قال
على انها ذات لبن فالأصح كثر على الجواز ولو اشتري قلنسوة على ان خشوها فظن
فاذا هو صوف فالصحيح الجواز ويرجع بالنقصان وفي البدعي شرط انها مقببة
ان كان للمشتري منه لا يفسد وان الرغبة فسد وفي الحائنة اشتري ثوبا على انه مقبوع
بعصفر فاذا هو ابيض جاز وخير وفي عكسه يفسد ولو اشتري صابونا على انه يتخذ
من كذا طاهر الزيت فظهر انه يتخذ من اقل فذلك والمشتري ينظر الى الصابون
وقت الشراء فيصا على ان يمتنع اذرع فاذا هو منسحق ويخون لك جاز البيع ولا
خيار للمشتري لان هذا مما يعرف بالعيان فاذا عاين استغنى عن الغرض **فصل**
في خيار الرؤية فراضا في السبب وما قيل من اضا فاما الشيء المشرط
غير ظاهر لان الرد قبلها قاله الهنسي ويختص بربعة مواضع شرعا لا اعتان
فلا جارة والقسمة والصالح عن دعوي ما لم يعين فلا تكون في ديون كسليم فيه ولا في
اثمان خالصة بخلاف بيع انا فراجدا لثقتين فان فيه الخيار ولو تابعا بصفة شيئا لخيار
اكلهما وحله كل ما كان في عقد يفسخ بالفسخ كما لا يفسخ كبر وبطل خلع وصالح على
تصاص كما في الفقه من اشتري ما لم يره وهو في ملك المانع جاز البيع وصف له المبيع اولا
وجده كما وصف له كماله علم جنسه او لا حاضرا كان اولا واعلم ان الاشارة الى المبيع او الى مكانه
شرط الجواز حتى لو لم يشتر اليه ولا الى مكانه لم يجز بل اجماع كما في الجوز والتمر عن الميسر
وغیره وبخبر في الدرر والغرر وقيل الاصح الجواز ذكره اني زاده وقال في الحاشية
السفوية فيكون هذا شرط جواز البيع سيما بالجماع كلامه ولعله اذراه بالحديث

من اشترى مالم يره فلما اختار اذا اراه والمراد بالرؤية العلم بالمقصود من باب عموم
 الحجاز فصارت حقيقة الرؤية افراد المعنى المجازي ليشمل ما يعرف بالشم والدوق
 فلو اشترى مسك اراه وما شتم فلما اختار عنده وكذا ما يدرك بالدوق وكذا لو اشترى
 شيئا ثم اشتراه فوجد متغيرا لان تلك الرؤية غير معرفة بالمقصود الان . **مسلم**
 بوجود المشتري ما يبطله مما ينبغي وان رضي قبلها . بان قال قبل الرؤية
 رضيت بالبيع للخيار بعدها ولا يوقت بل ينبغي ان يوجد ما يبطله هو الصحيح
قلت . والحيلة لمن اراد ان يبيع ضعيفا ولا يكون للمشتري خيار الرؤية ان
 يقر بثوب لاشان ثم يبيع الثوب مع الضعيف ثم المحل يستحق الثوب المقرب فيبطل
 خيار المشتري لانه اشترى شيئين صفقة واحدة وقد استحق احدهما فليس له
 ان يرد الباقي بخيار الرؤية لان فيه تفريق الصفقة كما في الوالوجية . **والخيار لمن**
باع مالم يره . بان ورث غنيا فباعها لخيار له بالاجماع السكوني . ويبطل خيار
 الرؤية بعد ثبوته ما يبطل خيار الشرط من الرضا صريحا . **وتعيب** في يده وتعذر دفعه
 بهلاكه او استهلاكه . **وتصرف** لا يفصح كالإحقاق وتوابعه او يوجب حقا للغير
 كالبيع المطلق . **عن شرط الخيار للبائع** . والرهن والاجارة . **والهبة مع التسليم**
قبل الرؤية . **وبعد** . **لنقد الفسخ شرعا** . **فيبطل الخيار** . **وما لا يرجع حقا للغير**
كالبيع بالخيار للبائع والمساومة والهبة بالتسليم . **يبطل بعدها** . اي الرؤية
 لا قبلها لان الرضي صريحا قبلها لا يبطل فاللذات واي . **وبعد الكلية** . **انفع** . **ايراد**
الاخذ بالشفعة . **والرضع** . **على البيع** . فان خيار الشرط يبطل بها دون الرؤية وقالوا
 لو هلك بعض المبيع بطل خيار الرؤية دون الشرط والعيب ذكره المحقق
 يعني فيما اذا كان الخيار للبائع لما مر ان تعيبه في يد المشتري يسقط خياره
ولكن . **رؤية** . **ما يوزن بالمقصود** . **كوجب الضرة** . **وجبا الرقيق** . **وجبا الدابة**
التي تركب . **وكفلها** . **اي مع كفلها هو الصحيح** . **وفي شاة اللحم** . **لا بد من الجس** . **وفي**
شاة القية . **التي تحبس في البيوت** . **لا حل التناج** . **لا بد من رؤية الضع** . **والقرع**
الحلوب . **والماقة** . **كذلك** . **وشرط في الهبة** . **مع النظر الى مخرجها** . **سائر جسد**
قال في البحر . **ليحفظ** . **فان بعض العبارات** . **توصف** . **الاقتصار** . **على رؤية مخرجها**

قال في النهرواقول الظاهر انه لو اقتصر على رؤية الضع كفاه كما جزم غير
 واحد . **وعز** . **الامام في البرزون** . **والحمار** . **والعجل** . **يكفي ان يري شيئا منه** . **الا الخافر**
والذنب . **والماصية** . **كذا في المجتبى** . **ورؤية ظاهر الثوب** . **ان لم يكن معلما كافيته**
لان به تعرف البقية . **ولكن** . **رؤية علمه** . **ان كان معلما** . **فيل هذا في فهم** . **اما في**
عرفنا . **فالم** . **رباطه** . **لا يسقط خياره** . **وهو قول** . **زفر** . **ورجحه** . **في المبسوط** . **وقالوا في**
البساط . **لا بد من رؤية جميعه** . **وفي الجبة** . **يكفي برؤية ظاهرها** . **الا اذا كانت البطانة**
مقصودة . **بان كان لها فرق** . **وحشوا الوسايد** . **برؤية ظاهرها** . **ان كانت محشوة** . **بما يجشي**
بلاجا . **لا يجشي** . **بها** . **فصل** . **ومعنى هذه المسائل** . **ان لو اراد** . **وجبه**
المصبر . **والرقيق** . **او ظاهر الثوب** . **مطويا** . **قبل الشراء** . **ثم اشترى** . **بعد ذلك** . **فلا خيار**
له الا انه . **بعد الشراء** . **يسقط خياره** . **بذلك** . **كما تقدم** . **بعض الطلبة** . **لما مر ان** . **الاصح**
ان غير يوقت . **بل** . **لما الفسخ** . **في جميع عمره** . **مالم يسقطه** . **بقول** . **او فعل** . **بدل** . **على الرضا**
فكيف . **يسقط** . **بجرد** . **الرؤية** . **كما حرره** . **في النهرواقول** . **سيجي** . **ما يرشد اليه** . **ولكن** . **رؤية داخل**
الدار . **وان لم يشاهد بيوتها** . **وعند زفر** . **لا بد من شهادة البيوت** . **وعليه الفتوى** . **اي**
كما في الخوق . **وغيرها** . **وهو اختلاف** . **عصر** . **و زمان** . **لا حجة** . **وبرهان** . **كما في النهرواقول**
ولا تكفي . **رؤية ظاهر البستان** . **ولا الرؤية** . **فرا** . **او امرأة** . **ولا بد من رؤية عين الكرم**
من كل نوع . **وفي الزمان** . **لا بد من رؤية الحلو والحامض** . **وفي الدهن** . **في الزجاجة**
لا بد ان يصيبه في كفه . **عند الامام** . **ولو اشترى مسكا** . **في ما يمكن اخذه منه** . **فراه فيه**
لا يسقط خياره . **هو الصحيح** . **وفي دفوف المغازي** . **لا بد من سماع صوتها** . **فصل**
وقد قيد . **بقا هذا الخيار** . **بان لا يحدث** . **بالمبيع** . **غيبا** . **وفيه** . **ثم قال في الوالوجية**
اشترى ناجة مسك . **فاخرج المسك منها** . **ليس لها** . **رد** . **بخيار الرؤية** . **ولا بخيار**
العيب . **لانا لا نخرج** . **يدخل عليه** . **غيبا** . **ظاهر** . **حتى لو لم يدخل** . **كان** . **لدا** . **ان يرد**
خيار العيب . **والرؤية** . **جميعا** . **ولو اشترى** . **مغيبا** . **في رص** . **كجزر** . **وبصل** . **لم يذكر**
في ظاهر الرواية . **وتحقيقه** . **في الفتح** . **وان راي بعض المصنف** . **ولم يكن** . **يعرض**
بالنزع . **كالشباب** . **والدواب** . **فله الخيار** . **اذا اراد** . **اي** . **ما فيه** . **وما يعرض** . **بالنزع**
كالكيل . **والهزون** . **فرؤية بعضه** . **كروية كله** . **الا اذا كان الباقي اردا**

من الموتي فان كان فله الخيار وفيما يطعم لا بد من الشتر
ونظر الوكيل بالشر او القبض كاف لا نظر الرسول وعندها هو اي الرسول كالوكيل
وقال الوكيل بالقبض كالرسول في سائل منها انه لا رجوع عليه بالثمن لو رد المبيع
بغير رضاه كما لا بد بالثمن المشتري ولا يصح اراؤه وتقبل شهادة الوكيل بقبض الدين
به ويصح الاصحى وشراؤه ولو لغيره صحيح ولذا الخيار اذا اشترى ويستقط بحسب المبيع
او شتره او ذوقه فيما يعرف بذلك وبوصف العقار له هذا كله اذا وجدت قبل
شراؤه واما بعده فلا يسقط خياره بل يثبت له الخيار بها ويمتد الى ان يوجد منه ما يدل
على الرضا فقول او فعل في الصحيح ذكره الزليعي وصرح الخزازي بان جميع ما لا يعرف
بالحسن والشر والذوق كالعقار والعبد والدابة ولا شجر لا بد من وصفه انتهى
قوله وحيث التقى في نحو العبد بالوصف فلا معنى لاشتراط الحسن
فتنه ورضاي احد الثوبين اي القيتين فشرها ثم رأي اخر فله اخذها
اوردتها لارد احدها للزوم تفرق الصفقة ومن رأي شيا قاصدا لشرائي
كما في الجعن الطهيري **قوله** ولحفظ هذا التقيد
فانه مفيد ثم اشتراه عالما وقت الشراء انه رثى السابق كما في الهدية فوجه
متغيرا بخير ولا فلاحيار له لان العلم باوصافه بالرؤية السابقة فلم يتناول
الحديث وان اختلفا في تغيره فالقول بالباي مع عينية لو المدة قريبة ولو بعيدة
فالمشتري بشهادة الطاهر في الطهيري بالشهر فما فوقه طويل وما دونه قليل
قوله وفي الفتح المشهور في مثل الدابة والمالوك قليل وان كان اختلفا
في الرؤية فالمشتري يعني لو اشترى شيئا فادعى البايع انه رآه قبل الشراء وخيار
له وانكر المشتري فالقول له مع عينية لان منكره واشترى بعد اتياعه ولم
يره والوطء حبل من الهند تنسب اليهم الكتاب فباع منه ثوبا بعد القبض او ذهب
منه ثوبا وسلم فلان يرد به بغير وجه فيه لان يرد به خيار رؤية او شرط
لا تقرر الرد فيما خرج عن ملكه وفي رد ما بقي تفرق الصفقة قبل التمام
لان خيار الرؤية والشرط ينعان تاما بخلاف خيار العيب لتامها معه بعد
القبض **قوله** لو عاد الثوب اليه بسبب موافقته فله على خياره فيما ذكر

واما انتم
بالتقيد كالرسول
عندها كذا
شرح الخزازي
لما اوردنا

الشمسي وعزاي يوسف لا يعود بعد سقوطه كخيار الشرط وعليه اعتمد القديري
وصححه قاضي خان وهو الاوجه كما في الفتح **قوله** وناجته في الجعن
الاول وجه ليس بوجه كما في النهر وفيه عن المحيط اشترى عدليا ثيابا بثلثين
واحد ابطال خياره في الكل ويعرف ان البيع والهبة ليسا بقيد ولو اشترى شيئين
ولم يقبضهما ثم اطلع على عيب باحدهما لا يرد المبيع وحده بخلاف ما اذا كانت
بعد قبضهما ولو باع المغيبة في الارض كالجزر بعد ما ثبت ان علم وجوده جاز ولا لا
ولو قلعي المايعة او المشتري باذنه بعضه وكان بمبايع كيانا او رتا ورضي بطل
خياره عندها وعليه الفتوي وقيل لا تكفي رؤية البعض ولو غير اذنه فان المفاع
عين بطل خياره عندها وعليه الفتوي وقيل لا تكفي رؤية البعض **قوله**
والقلم على المشتري والظاهر انه على البايع كما في الطهيري وغيرها
فصل في خيار العيب هو لغة ما يخلو عنه اصل القطر السليمة
وشرعا ما ينقص القيمة فيعرف اهله وكما انه حرام بفسق وترد شهادته به
في قول كما في البرازيه مطلق البيع يقتضي هلاكة المبيع من العيب فكانت
كالمشروطة فلن وجبه فيشترى عيبا ردها واخذة بكل ثمنه لا امساكه ونقص ثمنه
الارضى بايعة او ان يعين كما لو كانا حلالين فاحرما او احدهما حراما وجبه عيبا
كما ذكره في الجع وفرض هذا النوع ما في هرقم القديري الذي عذر وقبضها وبها عيب
ثم اسلم سقط خيار الرد وفي المحيط وصحى ووكيل او عبد ما دون اشترى شيئا بالثمن فقيمه
ثلاثة الا ان فليس له الرد بالعيب للاضرار باليتمر والوكيل والمولي قال في النهر
وينبغي الرجوع بالنقصان في المسئلتين وذكر في البرازيه انه لا رجوع بالنقصان
ايضا في خمس سائل **قوله** واعلم انه يتصور الرد بالعيب مع عدم
الرجوع بالثمن على البايع كما لو باع عبدا وسلمه ثم وكل وكيله بقبض الثمن فاقر
الوكيل بقبضه وهلاكه وجحد البايع الموكل برئ للمشتري ولا ضمان على الوكيل
فان وجب للمشتري به عيبا رده ولا رجوع بالثمن على البايع لا قرار الوكيل
ولا على الوكيل لكونه امينا وليس بما قد ذكره في القينة وكل ما اوجب
نقصان الثمن عند التجار المراد بهما ربا بالمعرفة بكل تجارة وصفته كما في النج فهو

عيب شرعا فالأباق وهو هروب العبد والجارية ولو إلى بلادنا الشفرة ولو في البدة
إذا كانت كبيرة على الأمانة مضمير يعقل فلم يعقل لم يسلم بقبولها عيب إلا إذا اتق
فالمشتري إلى البايع في البدة ولم يخف عنه فإنه ليس بعيب واختلف في الثور والحصن
أنه عيب كما سطر في القينة وكذا السرقة وإن لم توجب قطعاً إلا إذا سرق شيئاً
للكل من المولى أو شيئاً يسيراً نحو الفرس أو الفرسين يكون عيباً بخلاف ما لو سرق للبيع أو الإخراج
أو لأكمل من المولى **قلت** وينبغي أن لو سرق من المولى زيادة على ما يملك
عزماً أن يكون عيباً كما في النهر وفيه عن المحيط فإن قطع عند المشتري رجع برعي الثمن لأن اليد
قطعت بالمسقين جميعاً والبول في الفرس وهما مسيلان عجيبه هي أن يشتري ثم يفرج فوجده
يولد كان له ولد ولو تعيب بعيب آخر عند المشتري كان له أن يرجع بنقصان العيب فإذا
رجع ثم كبر العبد هل للبايع أن يسترد النقصان لولا ذلك لعيب بالبايع ينبغي أن يسترد
كما سطر في الفقه عن المهرية وهي إحدى هذه الأشياء في الكبير عيب آخر غير الأول لأن
الولد قبله لضعف في الثمانية وبعده لأدنى الباطن والأباق قبل حب اللعب والمسرقة قبل
المبالاة وبعده بكونه لحث في الباطن فلو اتفق أو سرق أو بالبيع فصر ثم عاوده عند المشتري
فيه أي في صفر رده ما لم يبلغ اتحاد السب وكذا إذا وجد عند البايع بعد البائع
ثم عند المشتري أيضاً بعد يده وإن عاوده عند أي المشتري بعد البائع لا يرد له الزوال
الأول بالبائع **قلت** والحاصل أن عند اتحاد الحالة ينشأ حق الرد عند
الاختلاف كما سطره العيني وغيره والجئون عيب مطلقاً فلو جن في صفر وعادوه عند
المشتري فيه أي في صفر أو في كبره رده اتحاد السب بينهما وهو ساد الباطن بخلاف
الأباق ونحوه ومقتضى ذلك أن يكون أكثر يوم وليمة ومادونه لا يكون عيباً جبراً الزلمي
قلت وأعلم الله بعد المعاودة عند المشتري بعد الوجود عند البايع والأفلايرد إلا
في مسائل المولى زنا الجارية المأينة لتولد من الزنا المأينة وكذا الجارية عند البايع أو غيره
فإنما عيب تزويج على رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وعليه الفتوى لأن الضعف
الذي حصل بالوكالة لا يزول أبداً وفي رواية كتاب البيوع لا ترد كذا في الفقه وعندك
أن رواية البيوع أوجه لأن الله قادر على إزالة الضعف الحاصل بالوكالة أيضاً ثم رأيت في
اليزيدية عن النهاية الوكالة ليست بعيب لأن توجب نقصاناً وعليه الفتوى انتهى وهذا

هو الذي ينبغي أن يقول عليه كذا في النهر والبئر نتن الفرعي الناشئ من تنقية المدة
لا الإنسان لأنه يزول بتنظيفها كما في الفقه والذين نتن الأبط وكذا نتن ربح
الألف صرح به في البرازية بأنه عيب قال في النهر والظاهر أنه يقال فيه ذفر بالمعجزة
ونتن الأبط بهما والزنا والتولد منه أي ولد الزنا هذه الأربعة عيب في الجارية
كما في الغلام لأنه قد ياد منها الاستفراش وهي مخرجه بخلاف الغلام ولو ارد في الأصح
كما في الخلاصة لأنه للاستخدام لأن يكون فرداً أو يكون فاحشاً بحيث يمنع القرب
من سيده أو يكون الزنا عادة له بأن يتكرر منه الزنا أكثر من مرتين كذا في المنع عن الجوزاد
في النهر عن الأيضاح أن كان بحيث ينقطع عن خدمة المولى يكون عيباً وفي القينة للوطاة
بالجارية عيب مطلقاً لأنه يفسد الفرائش وبالغلام إن كان فاكراً لأنه لا بد ليل الأمانة
وإن باء جرداً ومنها اشتري مما لا تقبله الحر ودأقونه في بزه وقت هذه بخاري
فأجاب عبد الملك النسي في طواع فعيب والأقل عيب فما في البرازية تحت
نوعان أحدهما بمعنى الردي من الأفعال وهو عيب الثاني الرغوة واللين في الصوت
والكسر في المشي فإن قل لا يرد وإن كثر رده محمول في الأول على ما مر انتهى كلام
النهر والاستحاضة عيب وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لأنه دأب ولا يخل بالنسل
قلت ومعرفة عدم النسل في الذكر لا شيء أن يجعل شيء من الخلية
في أناسيول عليه ويترك مدة فإن خرج له صاخ وليلها والآلا لا أقل عند خمسة
عشر عندها ويعرف ذلك بقول الله إذا ليرفد غيرها فتزد إذا انقضت المدة نكول البايع
قبل القبض وبعده هو الصحيح ولا تستمع في أقل من ثلاثة أشهر عند الثاني وأربعة أشهر
وعشر عند الثالث وستة أشهر عند الرابع **قلت** ولم يشترطاً في خات
لصحة دعوى لاقطاع أن يكون عن دأب أو حبس ورهبة في الفقه والكفر بأقسامه عيب
فيها أي الجارية والغلام سواء كان المشتري مسلماً أو ذمياً كما صرح به في البيع **قلت**
واقره في المنع وأنما استعربه في الحي وفيه ولم ار ما لو وجد خارجاً عن مذهب أهل السنة
كما لغت في دار الفضي وينبغي أن يكون كافراً لأن السني يفر عن محبته وربما قتل السني
وانت خبير بأن الفضي الذي يسيب الشيخين داخل في الكافر لأنه كفر بذلك **قلت**
الشيب عيب فيهما والدين ولو تناخرا إلى ما بعد العتق لنقصان ولايته وميراثه خلافاً

الثاني ما في الفتح واقفه الشربلاي خلافا لما ذكره مسكين عن الذخيرة لكن اعتمادا لما تاني
 ما نقله مسكين دون ما بحثه ابن الهمام فتنبه. والسؤال القديم وهو ما كان عن داء اما
المقارن فلا في الفتح والشعر والمائي العين يتدبرها لهما يصفقان المبرح كذلك مرض
 في العين ومنه السائل وكثرة الدمع والرب وهو دم في المائي وربما ساله شيء حتى جعله محمد
 في سيلانه فراو با بالاحذار والشعر وهو اسقلاط في الاجفان والمخض بفتحين وهو نوع من
 الحول والخف وهو بياض يدر في انسان العين والجرب والشيء هو عكر الالبصار ليلالونه
 اجهر وهو لا يسبر بظلام ويكون احدا لعينين زرقا وكحلا ولا شيء غير ذلك وقطع الجميع
 عيب ولا صبيان ولا صبايح مع الكف عيب واحد والعسر وهو عمل ببيك فقط الان
 يعمل باليمن ايضا كمن الخطاب وقلة الاكل والرب والباليل وكذا الكي لوعن داء من الاحوال
 عيب لو على الذقن او الشفة لاخذ والكذب والنفقة كذا الصلاة وفي لقينه تركها في العبد
 لا يوجب الرد وفيها لو ظهر ان الدار مشغولة ينبغي ان يمكن من الرد لان الناس لا يغيثون فيها
 ولو اشترى مما لا يشق فهو عيب وفي جامع الفضائل لو كان مقام ان كان بعد عيبا كتمار
 نذر وشطرنج نصيب وكذا السعي عيب فيها لما فيه الضرر وشرب الخمر الا ان يكون على سبيل
 الكتمان والعوب كثر برأنا الله فان ظهر عيب قد مر بعد ما حدث عند المشتري
 اخر بفعله او بفعل اجني او باقته سامة وان بفعل المايع فلو بعد القبض استمر رده ووجب
 الاثر على الجاني ورجع بحصة العيب في الثمن ولوقبله بفعل المايع او غيره برده بكل الثمن
 او ياخذ وجبه عيبا او لا وقاسه في البحر قلت ومن الحوادث اشترى ماله
 عمل وثبته في بلد ليس له الرد حبرا الا في بلد العقد ولو برهن المايع على حذره والمشتري
 على قدمه فالقول للبايع والبيته للمشتري كما في شرح قاضي خان. رجع بالنقصان بان
 يومر اثنان بلا عيب ثم على عيب وينظر في التقاربات فان كانت عشرة افعه مثلا رجع بعشر الثمن
 ولو زال الحادث كان له رد المبيع مع النقصان على المايح قلت ويستثنى
 من الرجوع ما لو باعه تولية كما ذكره الزيلعي والمسلم فيه كما سيجي ليلالونه اعياض عن
 الجوده فيكون ربا وقا لو اشترى المكاتب اباه وابنه ثم اطلق على عيب لا يرد ولا يرجع
 بالنقصان. كثوب شراه فقطعه فاطلع على عيب لا يرد ولا يرجع بالنقصان ليس له الرد
 الا ان يرضي المايح باخذ ذلك. اي مقطوعا. قلت ذلك الرضا به. حيث لو باعه المشتري

كلها وبعضه. سقط رجوعه بنقصانه. فان خا ط الثوب ارضفعا حر اولت السوق بمن ثم ظهر
 عيبه رجع بنقصانه. لقد رد. وليس لبايعه ان ياخذ. لاستناع الرد بسبب الزيادة لحق الشرح
 الشريف لحصول الربا حتى لو اصابا على الرد لا يقضي القاضيه. كاذكوه مثلا حسن وابن
 الكالعهذا بالاخلاق قلت وفيه ان حرمت الربا بالقدرة والجنس وهما فقروا انهما
 فاسل ذكره الوابي. حيث لو باعه. اي ما استع رده. بعد رؤية عيبه لا يسقط الرجوع
 لمقدرد الرد بالزيادة بخلاف الزيادة المتصلة المتصلة كالتمن والجمال فلا يمنع اخذه
 على الظاهر قلت فالزيادة نوعان متولدة كالجمال فلا تمنع وغير متولدة كالصنع
 فتتمع والمقصود نوعان متولدة كالولد والتمرة والارض فقبل القبض يمنع وبعد
 يمنع ويرجع بالنقصان وغير متولدة منه كالسب والغلط والهبة فلا يمنع فاذا فتح
 سلمت الزيادة للمشتري مجانا. ولو اعتق المشتري العبد وادبر واستولد. او وقف
ثم ظهر العيب يرجع بالنقصان استحسانا عندنا وعليه الفتوي كما في البحر وعنه ما يرد ما
 بقي ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوي كما في التتساي ولا اختيار وهذا لو الطعام
 في انا ولا فاشين اتفاقا ويند ما في وعاء اخر بالاخلاق قلت فعلى ما في التتساي
 ولا اختيار يكون الفتوي على القياس كما لا ينبغي فلحفظ. وكذا يرجع بالنقصان ان ظهر
 له عيب بعد موت العبد المشتري. عند المشتري حتى لو باعه فمات عند المشتري
 الثاني ظهر للمشتري عيب قد مر رجعي باعه بنقصانه ولا يرجع باعه على باعه الاول
 خلافا لما كما في البرجدي عن الخلافة. واما ان اعتق عليا او قتل فانه لا يرجع شيء
 لاستناع الرد بفعله. وكذا لو اكل كل الطعام كله وبعضه او ليس المتوب فمخرق. اي
 من لسه. لا يرجع بشيء عنه. وهو الصحيح كما لو خرق لابس كما في التتساي. خلافا لما
 ولا همل ان كل موضع للبايع اخذه بقبيل لا يرجع باخر اجب عن ملكه ولا يرجع كما في الاختيار
قلت وفيه ايضا الفتوي على قولها في اكل واقفه التتساي فكذا لو اشترى بعيرا
 وادخله اره فسقط فذبحه رجل بامر مشتريه فظهر عيبه رجع بنقصه خلافا له. وان اشترى
بيضا او جذا او بطيخا او قنارا او خيا او فكه فوجد فاسدا فان كان يشتريه. ولو علقا
 للذئب. رجع بنقصانه. ان لم يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه ولم ير المايح به ولو علم
 بعيبه قبل كس فله رده. ولا يشتري به اصلا فبكل غش. لطلان البيع. ولو وجد البعض

فاسدا وهو قليل كالواحد والاشين في المائة صح البيع استحسانا والا بان كان الفاسد
 كثيرا. فسد في الكلاءة ورجع بكائه. وقا لارجع بجمته واختاره الخشي وفي
 الودقات وغيرها ان المختار وفي المجتبى لو كان سنا ذائبا فكله شرا فبايعه بوقع فارة
 فيه رجع بقصانا لعيب عندها وبقي **قلت** وعليه في ترجيح القياس **فردج**
 شري شاة فوجدتها مقطوعة لاذن ان الاضحية لرددها ولو اختلفا فان في زمان الاضحية
 فالقول للمشتري لو فاضلها ولو شري كريا فوجد فيه بيوت النمل ان كثير لرددها كما لو شري
 جبة فوجد فيها نارة ميتة ولو شري حنطة فوجد فيها ترابا ان كثيرا بعد الناس عيبا
 لرددها وليس له تغيير التراب ورده بجمته فلو يذره فان لو خلطه امكنه ردكها بذلك
 الكيل فله ردها ولا بان استقصى لتصفية رجع نقصان العيب بخلاف ما لو شري سكا
 فوجد فيها رصاصا فله تغيير الرصاص ورده بجمته قل ان كثير خلطه عن الرصاص وعده خلوها
 عن التراب ولو وجد في الثمر الملقى ردها كغيره كالحنطة وقامه في الطهيرة **فردج**
 ما شراه فردة المشتري **الماضي** عليه بيع بقبضه باقراره بكونه اوبى رده على
 بائعه **لا فسخ** ولو قبله بضاه بلا قبضه لردده عليه وان لم يحدث مثله في الاصل لانه قاله
فردج ما شراه ثم ارعى عيبا لا يجبر المشتري على رده **لما يبيع** ولكن الامر كالحلوى احد
 شقين اما ان يبرهن المشتري لاثبات العيب او يحلف بائعه على نفسه ويدفع الثمن ان لم يكن
 شهودا وتغييره بلكن اولى من التغيير بل يجبر فندبر فان قال المشتري المذكور شهدي عيب
 دفع الثمن ان حلف بائعه ولو قال لا حضره الى الاختيار ما جله ولو قال لا يشترط لي فحلف ثم اتى
 بها قبل خلافا لها كما في الفقه **ولو ابيع ان نكل البائع** عن الحلف لانا لنقول فيه حجة بخلاف
 الحدود ولنا لم يحلف فيها ذكره الربيعي **فردج** اياك مشريه ونحوه ما يشترط لردده وجود
 العيب عندهما كقول وسقة وجون بان يقول المشتري ان الحنطة كان في يد البائع وقد
 وجد في يدي وزاد بعضهم كلاهما في الصف والى كبرائه ليس يعيب عندها لاختلاف كاسر
 فيسأل القاضي او قاضي المشتري فان انكر البائع **يبرهن المشتري** ولا انما بقوله **اي عند**
 نفسه **ثم بعد البرهان** يحلف بائعه بالله لقد ابعده من كذا ما اتى وما سرق وما جن قط
 اي على اذن وقد ظن بعض الشارحين والمفتين في زماننا باستقانة كل قط انه يحلف انه لم يات
 في الازمنة الماضية لا في يده ولا في يبيع اخر ولا يخفى انه حكم ليس له تطليق بل قريب من تكليف كماله

يطاى

او يابى بالحق الذي يدعي او يابى ما اتى عندك قط

يطاى كما حره التتاني **قلت** فليست له فانه مهمم لا والله لقد ابعده وما به
 هذا العيب او لقد ابعده من كذا ما به هذا العيب وفي اياك الكي يحلف بالله ما اتى
 منه بل في سلب الجواب لاختلافه صغرا وكبرا. وعند عدم رتبة المشتري على اياقه
 عنده يحلف البائع عندها انه ما يعلم انه اتى عنده واختلوا على قولنا لا هار ولا هار انه يحلف
 لترتب الحلف على دعوى صحيحة ولا حجة بلا خصم ولا خصم قبل قيام العيب فان نكل على قولنا
 حلف ثانيا كما مر انا. ولو قال البائع بعد للمقاضي بعبك هذا مع اخر وقال المشتري
 بل ورجعه قال **قلت** له لانه لقاض. وكذا لو اتفقا في قدر البيع واختلفا في المقبوض
 لما ذكرنا واثار بهذا النوع من العيب الى ان لو كان ما يعرفه الاطباء او النساء كفي واحد
 وان كان الاثنان اخطوا ولو كان ظاهرا كقور وشم واصبع زائدة رد بلايين وقامه فيما
 علقناه على التوب ولو اشتري عدي او نحوها صفقة واحدة وقبض احدها ووجد
 بالمقبوض اوبى لا هار عيبا ردها او اخذها **لقد الصفقة** ولا يرد العيب وحده الا ان ظهر
 العيب بعد قبضهما لجواز التوبة بعد التمام واثار بالعبدن الى ان البائع لو كان لا يشترط
 كرهجي خف ومصرعي باب وتويز الفأخذها الاخر ردها او اسكها ولو بعد القبض
 فيكون كما لمشي كما ذكره بقوله **ولو وجد بعض الكلي او الوزي** معينا بعد القبض
 كله او اخذه **لا فسخ** فاحد وقيل هذا اذا لم يكن في وعائين ولا هونكا لعبدن ويرد
 العيب خاصة وبه ابي ابو جعفر وابو بكر خواهر زاده كما في التتاني عن المحيط
قلت لكنه خلاف الاظهر كما افاده الاكل في الفاية وخلافنا لا هار كما افاده
 الشنبلالي بغير البرهان وقد افاده المصنف حيث حكاه بقبيل فتية **ولو اسحق**
 بعضه بعد القبض ليس له رد ما بقي بخلاف التوب **ولا هل ان قبض المتعيب كالمثلي**
 فليحفظ **ومداراة العيب** بعد رؤية العيب وركوبه بضاه بالعيب بخلاف خيار
 الشرط **ولو ركبته وشقها** **شرا حلفه** ولا بد له منه فلا رضا استحسانا ولو قال لا ياتي
 ركبته بالحاجة وقال المشتري بل لاردها فالقول للمشتري ولو وجد بها عيبا في السفر
 فخلها فهو عذر كما في الفقه **ولو قطع البائع** بعد قبضه او قبل بسبب عند البائع رده واخذ
 منه علم بذلك او على الصحيح لانه لا استحقاقا للعيب خلافا لما ذكره بقوله **وقالا**
 رجع بفضل ما بين كونه سارقا وغير سارق او قال لا رغب قال عند الشراء **لا فلا يرجع** لما

انما يعلم بالعيب

علمت ان عيب عندها ولدان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع ولولا ذلك لكانت اليدى مرقعة
في يد اخير رجع الباعث بجمع ما كان له جمع حائك بعضهم على بعض كافي الاستحقاق
وعندها رجعي اخير على بائعه لا بائعه على بائعه كافي العيب لما قدسنا ولوباغ بشرط البراءة من
كل عيب صم وان لم يعد العيوب خلافا للشافعي قلنا براءة الاسقاط لا تنفي المنازعة
فلا تنفس ويدخل في البراءة الحادث قبل القبض عندنا في بيع ومعد الامام على الاظهر
وكذا لو صح بالحادث على اهله خلافا لمحمد ومعد زفر فخصاه بالموجود كما لو قال من كل عيب
به او خص ضربا من العيوب حيث يخصص اجماعا **فروع** قال انت بريء من كل حق في قبلك
دخل العيب هو المختار دون الدرك ولو ابراه من كل اداء فهو على ما في الباطن وما سواه
مرض ولو ابراه من كل غائبة فهي السرقة لا باق وانما باع عبدا فقال المشتري برئت
اليك من كل عيب الا العيوب فوجدت ابقا فلما اراد لو قال الا باقية لا وجد المشتري
لغنيمة محررة فالامام او امينه عيبا لا يرد عليها بل على مضوب لاهام ولا يخلو رضى الوكيل
بالعيب لزم الموكل لو المبيع بعينه يساوي العيب والادعي عيبا فضا لزم على مال برأ وظهر
ان لا عيب فللمبايع ان يرجع بما ادى ولو اجماعا المشتري لا شرعيا فخر له رجوعه
فاطاع على عيب ورده لم يضمن لانه ضمان العهد وضمنه الثاني لانه ضمان العيوب
وان ضمن السرة او الحر او الجنونة او العبي فوجبه كذلك ضمن العتق وتما في ما علقناه
على المتقرب **باب البيع الفاسد** المراد بالفاسد الموضع مجازا عرفيا
نعم الباطل والمكروه وقد يذكر فيه بعض الصبح تبعا وكل ما اوردت خلافا في ركن البيع فباطل
والا ففسد بيع ما ليس بمال والبيع به بان جعل ثمنه با دخال الباع عليه باطل اي شفع
لاشفاق ركنه او شرطه عبادة او معاملة كصلاة بلا وضوء وكماح بلا شهوة والفاسد ما وجد
ركنه وشرطه دون وصفه الخارجي المعتبر شرعا كبيع بخروج صلاة بلا فاختة وكثير ما يطلق
احدها على الآخر كالدم المسفوح فصح بيع كبد وطحال والميتة سوي سمك وجراد ولا فرق
في حق المسلم بين التيمات حقت انها ان تخفق ونحوه والحر لا يفسد ركنه وهو ما دلل
ما له **قلت** وقد كان الحر مالا في شريعة يعقوب بن عتيق بن علي بن علي عليه السلام
حتى استرقا المسارق كافي شرح التاويلات فلا ينبغي ان يقال انه لم يكن مالا عند احد ذكره
الفتاني وكذا بطل بيع ما في علم الحر مثل ام الولد والمدبر المطلق وكذا بيع الكاتب الانجني

اي قبل البيع لا بعده على الصحيح اي في بيعه باطل بقاءه يملكوا بالقبض لا ابتداء فصح بيعهم
من انفسهم وبيع من ضمن اليهم كما في الدرر وقد ابن الكمال بيع هو باطل بوقوف ضعفه
في الجواز للمرجح اشتراط رضا المكاتب قبل البيع وعدم انعقاد القبض ببيع الولد
وصح الكمال بقائه **قلت** وفي العيني وغيره الاوجه توقفه على قضاء اخر امضاء
او رد انتهي فليكن الموقوف وولده هو لا حكمه وبعض كثر كافي المباح وكذا بطل بيع ما
تعي فيه الثمن لقوله بقتة بلا ثمن ولو سكت عنه فسد وحمل على بيعه بقيمة ذكره الكرماني
وغيره وبيع ما لا يتصور اي ما لا يباح الانتفاع به ذكره ابن الكمال وغيره فليحفظ كالحمد
فيما بين المسلمين وسلم وكافر والتحريم وقال عبد الواحد وغيره البيع بها فاسد
لا باطل كما في المتعذر وكذا بيع مامات بحتق ورجح كافي الكشف لكن في المحيط ببيع متحقق
المجوسي باطل خلافا لمحمد ويخرج عنه بيع السرقة لانه ينفع به للارض ويدخل فيه نرس
او غير ذلك لا يستثنى من الضمان لانه لا قيمة له ولا يضمن متلفه وكذا بيع برأت يكتب
الديوان على العال كافي الميتة ذكره الفتاني بالثمن اي بطل بيع هذه الاشياء
بالدين كدرهم ودنانير ومكيل ومؤزونه وان بيعت بعين كوزن بطل في الحر وفسد
في العوض فيملكه في القبض بقيمة ذكره ابن الكمال وبيع من ضمن الحر وذكى تحت الي سيرة
اي مائة حقت انها تكون كالحرة وان ستمت من كل عندة وعند ما يبيع في العبد والدية
ان بين الثمن ولكن في المبسوط وغيره انه يفسد فيما عدها كما يفسد قبل التسمية
عندهم وسبب الخلاف ان الصفقة لا تعد بمجرد تفصيل بل لابد من ترك لفظ العقد
عنده خلافا لما صح في ثمن ضم الي مدبر اي من غيره بالحقة وكذا في ملك ضم الي وقف
غير المسجد العام فانه كالحرة بخلاف الخراب فكا لمدير في الصحيح ولو حكوما بلزومه
لانه مال في الجملة خلافا لما افتي به الملاء ابو السعود وفيه اشعار انه لو باع كرمافيه
سجده لم يدخل المسجد فيه لو عامرا ولا دخل ذكره الفتاني **قلت** لكن في العيني
لو باع قرية ولم يستثن المساجد والمقابر لم يفسد فليحفظ لكن رحمه في الوصاية عدم دحلها
حيث قال ومن باع ارضا وهي بها مقابر يفسد ولم تدخل اصم وانظر
وبيع العوض بالحر وكذا يبيع بالحريرا وبالعكس فاسد فملك بالقبض بقيمة كما قدسنا
وليس ذكره ثم بانسب كما ظن بلا شروع في تفصيل ما اجل مما يفسد لبيع منسنة اشياء

على ما في المشاع من غير الملك والعقد والجها له والشرط وورود الذهب الجز عن التسليم
كما افاده بقوله ولا يجوز اي يفسد كذا ذكر القسائي لكنه ليس على غيره فالاولى ومجمله
بمعنى المنوع كما قدنا فقد مر الباطل المحض ثم ذكر المحتمل كذا نقل القسائي آخر من صدر
الشرعي ان المراد بيعها بالرضاء اي يكون فاسدا لا بالثمن فيكون بالطلاء او فتنه بيع الملك
كحطب الصحرا وحشيشه وطير في هوا اي لا يرجع بعد راساله فزيد اما قبل صيده اصلا
فباطل لعدم الملك ولو كان يطير ويرجع كالحمام صح ولا يبيع ملك لم يصد وصيد والبي
في حظيرة لا يوقظنها بالاحيالة او دخل اليها بنفسه ولم يصد مدخله للذهبي عن بيع الغر وان
صيد والقي فيها واما ما اخذ بالاحيالة صح لبيعه مقدور التسليم وله خيار الرقية والاعتبار
برقيته في الماء كما البحر ولا يبيع الحمار الناجح ولا اللبن في الضرع ولا الزرع في الطبخ والدقيق
في الخبطة والذهن في السم والعصير في العنب وكذا اللؤلؤ في الصدف والصوف على ظهر
الفنم وان سلم ذلك بعد العقد كما يعلم من المباح وغيره لما مر من عدمه خلافا لابي حنيفة
فجوز فيها كما جوز بيع الكركاث وشجر الصفصاف واوراق التوت باعضائها للتقامل
وفي القتيه باع اوراق قوت لم تقطع قبله بسنة جاز وبسنتين لانه يشبه موضع قطعه
عرفا ولا يبيع الدهن في الشاة ولا يبيع ضربة القافض او الغائض ولا يبيع فيها باطل للغير
ولعدم الملك ولا يبيع معين في سقف اما غير المعين فلا يفتل بحجج ذكر ابن الكمال
ورذاع فرتوب وان قطعه ان كان يضره البعض والاككراس جاز فلو قل المذبح
او قطع الذراع وسلم قبل الفسخ عاد صحيحا لا تخاف المانع ولا يبيع المذابة من اللبن اي الذي
وهي بيع التمس بالماء المثلثة على القلن ثم بالمشاة محدودة اي مقطوع مثل كيل خرصا
اي خزا ولا يبيع الحاقلة وهي بيع البر في سبيل يورث كيل خرصا ولا يبيع بالملامسة
والمنا بدة والقلا الحجر وذلك بان يتساوا ساعة فيلزم البيع لو لمسا المشتري او وضع
عليها حجر او بندها اليه لياتي على طريق الف والشرع المرتب وهي مبيع الجاهلية فتبي
عنها كلها لوجوه القار فكات فاسدة ان سبق ذكر الثمن كما في البحر ولا يبيع ثوب مرتق بين
لجها لة البيع الا اذا شرط حيا القين كما مر ولا يبيع الراعي اي الكلا ولا جار بها
اما بطلان بيعها فلعدم الملك لحديث الناس شكا في ثلاث في الماء والكلا والسار
وفي رواية وثمة خراما وما بطلان اجارتها فلا يباع على استهلاك القين ذكر ابن الكمال

وغير نسخ امكن
الاشارة اليها
شاء الله

وكذا في الشراعية عن البرهان هذا اذا ثبت نفسه وان انبته بسقي وتربية
ملكه وجاز بيعه ذكره القيني وقيل لا يجوز وفيه معنى للغاية لا يجوز بيع القصيل
لرجي روايته لكن في الواو الحية بيع القصيل والرطبة على ثلاثة اوجه ان يقطع
او يرسل راتته فتأكل جاز وان لم يتركه لا **قل** والحيلة ان يستاجر الارض
لفنن فسطاطه او لا يقات روايه او لمقتة اخرى كقيل ومراح وتما في وقف
الاشياء ولا يبيع الخنزير نور الفصل بلا كوارات خلافا لمحمد فجوز في الخنزير
او المجموع وعليه الفتوى ذكره ابن الملك وغيره ولا دور القز ايا لا يبيع
وبيضه اي برزه وهو زرا القيلق الذي فيه الدود وعند ابي يوسف يجوز في الدود
اذا كان مع القز وفي البيض عنه قولان وعند محمد يجوز بيعهما اي دور القز
وبيضه كما اجاز بيع الخيل وقول محمد هنا هو المختار للفتوى كما في الخلاصة
وغيرها وجوز ابو الليث بيع العلق وعليه الفتوى للحاجة كما في المجتبى بخلاف
غيرها من الهوام فلا يجوز اتقاها كحيات وضب وما في جرح كسرطان الا السمك
وما جاز لا انتفاع بجلده او عظمه **قل** والحاصل ان جواز البيع بدو
مع حل الانتفاع كما في المخرج عن المجتبى وذكرنا في شرحنا على التوفير حكم الفكة
ولا يبيع الا بق ولولطفك اوليتم في حجر ولو وهبه لها جاز ذكره البيهقي وغيره
قل وما في العرو والاشياء تبع فيه بعض شئ الحايته وهو تحريف فتنه
الامن يزعم انه عنده فيجوز لعدم المانع وهل يصير قابضا ان قبض لنفسه
او قبضه ولم يشهد نعم وان استهلكه لانه قبض مائة فلا يوجب قبض الصنات
لانه اقوي كما في العناية ولا اذا ابق من الغاصب فباعه لما لك منه فانه يصح
لعدم لزوم التسليم كما في الذخير فان عاد قبل الفسخ لا يوجب عيضا او قوما
باطلا فيحتاج الى عقد جديد وقيل يتقلب على القول بفساده ورجحنا كمال
لكن اختيار المصنف كالحديث الاول وهو الاظهر كما في التنوير ولا يبيع ابن امرأة
ولو فرغت بعد الحلب وعند أبي حنيفة يصح في لبن الامت لجواز بيعها قلنا ارق مختص
بالحي ولا حياة في اللبن فلا يحل ارق ولا شعر الخنزير ولكن يباح الانتفاع
به للحرز ضرورة فيستثنى شرعا وعن ابي يوسف انه مكروه لانه يحبس ولذا لم

يلبس السلف هذا الخف ذكره القسائي **قلت** ولعل هذا في زمانهم واما في
زماننا فلا ضرورة بل الحاجة اليه كما لا يخفى ويصدق لما القليل عند يوسف لا عند
محمد ولا يصح الاول وقيل هذا في المتوفى ما يجوز فظاهر كما في النهاية ولا يصح
الاولى ولا الاستماع به ولا شي من اجزائه لا يمكن ولو كان في البيع اهانة فلا يجوز
وفي الاكتفاء اشعار بجواز بيع اجزائها كسعر وغيره ولو مائة وقد افاده بقوله ولا
بيع جلود الميتة قبل الذباغ اي لو باع لغيره ولو بالثمن باطل ولم يفصله هاهنا اعتمادا
على ما سبق كذا افاده الواقي فليحفظ ليقا سر عليه غيره ويجوز بعده ويتبع بها الغير
الاكل ولو جلد ما كوله على الصحيح كما في السراج وبيع عظمها ويتبع به وكذا عصمها
في رواية ورثها وصوفها وشعرها وورثها وكذا عظم الفيل خلافا لمحمد نفسه
كالخنزير والمختار قولها ولا يجوز وبطل بيع موضع علو سقط لا بعد وهر وحق
العلي ليس بالملك متعلقا به وفيه اشارة الى بطلان بيعه بعد سقوط السقف
والجوز بيع العلو قبل سقوطه والى جواز بيع الشرب وحده وبيع الطريق وحق المرور
بخلاف بيع المسيل وحق التسييل فلم يجز اتفاقا والى اشارة بقوله ولا يصح المسيل
ولا هبته سواء كان على الارض لها التملك كما مر او على السطح لا حق العلي وقد مر
بطلانه وصحا الى بيعه والهبته في الطريق لا يعلم ما يكون والعرش **قلت**
لكن يخالفه ما في الحاشية انه لا يجوز بيع الطريق بدون الارض وكذا السب اوق
الشراي والى وفي فقه الوهبانية ومعانيها اواف في انوار الاشياء
وليس لهم قال الامام تقاسم بدب ولم يفد كذا السمع يذكر
وما لك ارض ليس عليك بيعها لغير شريك ثم لو منه يتظن
ولا يصح شخص اشار اليه على انه فاذ هو عبد استحسانا لان الذك ولا حتى من
بني آدم جنسان مختلفان بخلاف الهائم كما افاده بقوله واذ باع كيتا فاذ هو نجدة
صح ويخير كشر اقصى على انه ياقوت احمر فاذ هو اصفر **قلت** ولا اصل ان
الاشارة والتسمية اذا اجتمعا في عقد فان كان المشار اليه بخلاف جنس المسمى
فالعبارة له ولا اشارة لغو فالبيع باطل لان المبيع معدوم وان كان من جنس وصف
المسمى فالعبارة المشار اليه والتسمية لغو فالبيع جائز وان العبارة للمسمى اذا لم يعلم

المشار اليه بخلاف جنس المسمى فما اذا علم به فالعبارة المشار اليه فلو قال بعت منك
هذا الحمار واشار الى عبده قائم بينهما انعقد العقد على العبد ولا شرا ببيع نفسه
او بوكيله باقل مما باع من الثمن قبل نقد كل الثمن الاول اي ثمن ما باع لان بين المبتز
شبهة المقابلة وهي شبهة لشبهة الربا والشبهة في الحرمان كالحقيقة ولو شرا
بمثله او كثر جاز كالمواختل في الجنس او قيب او كان بعد التقديس وكذا
لا يجوز شراؤه مع شي اخر غير بئنه الاول قبل بقده للزوم شرا الاخر باقل مما باع
ضرورة **قلت** ولا يجري لفساد لصغفه لانه مجتهد فيه فيقتصر
على عمله ولا يعقد كما افاده بقوله ويصح في الغير بخصته كما في الجمع بين عبد ومدة
ولا شرا ريت على ان يزنه بظرفه اي بشرط وزنه معه وان يطرح عند كل طرف
مقدار معين فالارطال لانه شرط نافع لا يقتضيه العقد اذ مقتضاه طرح
مقدار وزنه كما افاده بقوله وان شرط طرح مثل وزن الطرف يصح كما لو عرف
قدر وزنه وان اختلفا في الطرف وقدره فالقول للمشتري بيمينه لانه قابض
او منكر ولا يجادلان لثبوت بقاء فليحفظ ولو امر مسلم ذميا ببيع خمر او شراها
صح اي بوكيله بذلك عند ثامر مع اشد كراهية خلافا لها فعندها لا يصح
اذ لا فائدة لو كلفه فكله ولما ان العاقد يتصرف باهليته وانتقال الملك
الى الاخر امر حكيم وكذا الحكم لو امر المحرم ببيع صبيته وعلى هذا الخلاف
ايضا القول ببيع الخنزير ولا يهرقوها كما في الشراي لانه لو شري
كافر عبد مسلما ان صحفا صح ويجوز على اجماعهم من ملكه دفعا للذك وبطله
التناعي فيه بالشر الصحة الاجارة اتفاقا لانه باخذ الهرة يكون عاملا
لنفسه معني ولكنه يكره للاهتبات صورة والبيع بشرط يقتضيه العقد صحيح بشرط
الملك للمشتري لثبوت بدون الشرط وكذا يصح بشرط لا يقتضيه العقد
ولا تنع فيه لاحد ولو اجنبتا ذكر ابن الملك فلو شرط ان يسلمها فلان وان يقرضه
اليابح او المشتري كذا فالظاهر لفساد ذكره اني زاده والظاهر العبد
ترجح الصحة وفي القسائي عن الاختيار ان الشرط باطل بشرط ان لا يصح
الدابة المبيعة فانها ليست باهل للتبع ولو بشرط لا يقتضيه العقد

وفيه نفع لاحد العاقدين او فيه نفع ببيع يستحق اي فاضل الاستحقاق للنفع بان
يكون آدميا فلو لم يكن كشرط ان لا يركب الدابة المبيعة لم يكن مفسدا فهو فاسد
كبيع عبد علي ان يبقته المشتري او يديره او يكتبه او يمتد علي ان يتولد لها للشيء
عن بيع وشروط فلما عتقه المشتري بعد قبضه كما في شرح الجمع عا د البيع صحيحا فيلزم
التمتع عنده وعند عا لا يعود البيع صحيحا فلزم القيمة وقوله استحسن وهذه امثلة
لما فيه نفع ببيع يستحقه وكشرط ان يستخدمه البائع شهرا او يسكنها قيد به لما مر
ان الخيار اذا كان ثلاثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام كما في الدرر او يسكنها
شهرا او لا يسكنها في رأس الشهر او يقرضه المشتري درهما او يهدي له هدية امثلة
لما فيه نفع للبائع او يقطع البائع القوب ويحيطه قلاو قيسا او يحذف الغل وهو
صريح او يشركه بشراكة امثلة لما لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري بفتح البيع في
الغل استحضانا للتعامل بالانكسر ولا يجوز بيع امته الاعلما لفساده بالشرط بخلاف
هبة ووصية ولا ببيع يتن مؤجل الى الميزور لانه انواع سبعة علي ما في البرخندي
والنور والسلطان في اليوم من البيع والمفرحان نوعان او ليوم من الخريف او حادي
عشر منه وصور النصارى وفطرهم وفطر اليهود وصومهم والكافي يذكر احدهما
ذكر في السراج وهذا اذا لم يعلم العاقد ان ذلك اي الميزور وما بعده فان
علمه فصحيح والافساد كما في الاختيار وغيره ولا بيع الي الحصاد والزرع والديار
الحب والقطاف واللعب والحراز للصوف وقدم الحاح لانها تتقدم
وتأخر ونصح الكفاية في هذه الاوقات لان الجهالة البيرة محتملة في الدين
والكفاية لا الفاخض مطلقا كحي المطر فان اسقط المشتري الاجل المجهول وهذه
الصور كلها قبل حلوله وقبل نسخه وقبل الافتراق كما في التويرا بن الكمال
وابن الملك فلو تفراق قبله لم ينقلب جائزا كجهالة فاحشة صح اي صار باتا بعد
ما ترقف او صحيحا بعد ما فسد على اختلاف اهل خراسان والعراق لزمان المفسد
قبل ترقفه صح في البرهان الاول وعلمه بعدم المازعة قبل تحيا الاجل تاملا
وكذا صح لو باع مطلقا ثم اجل الثمن لتعلمها في الدين اما تأجيل البيع والثمن
الدين فمفسد ولو لم يذكر الشئ في هذه الاوقات الديون كالكفاية

كما مر وفرباع نصيب من دار يجوز ان علمه اي النصيب المتاقدان خلافا لابي
يوسف وبكفي علم المشتري عند محمد **فصل** قبض المشتري لبيع تبعا باطلا
باذن بائعه لا يملكه فهو امانة في يده عند البعض فهلك امانة اذا باطل
هدر نفعي امانة ومضمون عند البعض قيمته كما لمقبوض على يوم الشراء
وقيل الاول اي كونه امانة قول الامام والمات في اي كونه مضمونا قولها اخذ
من الاختلاف المذكور فيما لو بيع مديرا فامر ولد فمات في يد مشتريه حيث
لا يضمن عنده خلافا لما بنا على انه امانة او مضمون **قلت** وبه صرح صاحب
البرهان ولاختيار والمختار قولها وقيل عليه الفتوى كما في الدرر وفي الفتاوى
وهو الصحيح علي ما ذكره المحسبي وحكاه قاضي خان ولو قبض المشتري لبيع تبعا
فاسدا باذن بائعه صحيح وهو ظاهر او لا لانه وفيه قبضه في مجلس عقده
بخصته ولم يشته ولم يكن فيه خيار شرط وكل من عوضه مال قبل الحاجة اليه
لانه لاخراج الباطل وقد خرج بقيد الفاسد سيما وسبق حكمه **قلت**
واجيب بانه لما كان الفاسد يعم الباطل ويستعمل فيه بخا كما مر حقوق اراجبه
بذلك قد برر ملكا للمشتري عندنا ملكا خفيثا الا في ثلاث في بيع الهازل
وفي شراء الاب منها للطفلة او ببيع له كذلك لا يملكه حتي يستعمله وفي المقبوض
في المشتري امانة لا يملكه به واذا ملكه ثبت كل احكام الملك لا غشيه
لا يحل له اكله ولا لبسه ولا طيبها ولا ان يتزوجها به البائع ولا شفعة لجاره
ولا يحجاره كما في الاشياء والحجره ولزنه لهلاكه او تعدد رده مثل يوم قبضه
حقيقته لو شليا او معنى كقيمة في القيمة يوم قبضه وان زادت قيمته في يده
فالمفد لانه دخل في ضمانه بالقبض فلا يتغير كالمقبوض والقول فيها للمشتري
لانكاره الزيادة وكل منهما بل عليه نسخه قبل القبض ويكون استناعا عنه او بعده
مادام البيع بحاله كما في الجوهرة في ملك المشتري اعداما للفساد لانه معصية
فوجب رفعها وهذا اذا كان الفساد في صلب العقد اراد به الفساد في احد
العوضين كبيع درم بدرهمين تمثل هذا الفساد وان كان الفساد
بشرط زائد كشرط ان يهدي المشتري له هدية فكذا الحكم قبل القبض واما

بعده فالفسخ لمن له الشرط خاصة لا من عليه الشرط ولا يشترط فيه قضاء القاضي
 واذا أصح على ما علم بالقاضي فله فسخه خير عليها حقا للشرع وكل بيع فاسد
 رده المشتري على بائعه بوجه تام ولو بجهة أو عارة ووقع في يد بائعه فهو متاركة
 للبيع ويرى المشتري فسخه كما في التوبة ولا يخذه البائع بعد الفسخ حتى يرد ثمنه
 المتقود لا يجب بدكا لهن فان مات البائع أو المخرج أو المستقرض ولو فاسدا
 أو الرهن فاسدا بعد الفسخ فالمشتري ونحوه أحق به فكل حق حبه حتى يسقطي ماله
 ولا يكون أسوة الغائب قبل تجهيزه كالموتين حتى يأخذ ثمنه بعينه لو قايما ليقين الدرع
 في البيع الفاسد في الأصح وشملها لهما كما في المطالب للبائع ربح ثمنه بعد
 التقابض على القول ببيعها أيضا لأن الثمن في العقد الثاني غير متعين ولا يرضى
 تعينه في الأول كما أفاده سدي ولذا لا يطيب للمشتري ربح مبيعة المتقين بان
 باعه بازدي لتعلق العقد بعينه فتأكد الخبث في البيع فيصدق به لما ذكرنا كما
 طالب ربح ما لا ادعاه على آخر فصدق على ذلك فنقض أي وفاه أياه ثم تصادقا
 على عدمه وإن لم يكن له عليه شيء فرد بعد ما ربح فيه لم يدعي لأن بدل المستحق
 ماله فاسدا والخبث لفساد الملك غايلا فيما يتعين لا فيما لا يتعين واما الخبث
 لعدم الملك كالغصب فيعمل فيها فيلحفظ فان باع المشتري ما شره شرعا فاسدا
 بيا صحيحا بآثا غير بائعه وفساده بغير الاكراه مع عقدها اتفاقا كما في السراج
 أو هبه أو رهنة أو وصية أو وقعة وقفا صحيحا صح وسقط حق الفسخ لتعلق
 حق العبد به فزجح الا في اربعة مذكورة في الاشباه وبقي زال المانع كرجوع هبته
 عا دحق الفسخ لو قبل القضا بالقيمة لبعده وعليه قيمة الحق عن رده ولو بقي في
 دار اشتراها فاسدا أو غير مشروع فيما يقطع حق الاسترداد فلا يملك الحسنة
 بعد الفراغ من القولية فعليه قيمتها وامتنع الفسخ وقال لا ينقض البناء الفرس
 وترد على بائعها ورجح المال وتقبضه في المهر لحصولها بتسليط البائع وكذا كل زيادة
 متصلة غير متوقفة كصنعة وخياطة بخلاف ولد من راعم ان هذه من المتاعيل
 التي شك أبو حنيفة في رواية لمحمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك محمد ومحمد علي
 شيان أبو حنيفة أي شك في حفظ الرواية عن الامام لا في الاختلاف فعنده البناء

قبله بفساد كانه اذا سئل ولم يجد ردها

لا يجمع الشفعة وعند هانئها كما في البرهان وكذا الخشن بفتحين ويسكن ان يزيد ولا يزيد
 الشراء ويده بما ليس فيه ليرجى وهذا لو السلعة بلغت قيمتها والاميكه وكذا السوم
 على سوم غيره ولو ذنبا أو سنانا اذ ارضيا بشئ أو مهر أو لاميكه وتلقى الجلب بمعنى
 المجلوب أو الجالب وهذا في المضاهل البارد وكذا لو ليس السعر فاذا اشقيا لم يكن
 وسيع الحاضر للبادي طعا في غلا الثمن وهذا لو من الخط والعوز والالا والبيع عند
 اذ ان الحقة اي الاول ان اخل بالسعي والا كما يشترط من جمعة عليه كما في المنع لا يكره بيع
 يزيد لما مره ويسمى بيع الدلالة صح البيع في الجمع مما ذكره خلافا لما لك فاسده في كلهما
 للمهي وقتنا الذي لم يمتدحوا ولا يفسد ومالك مولى من صغيرين أو كبيرين وصغير
 غير بالغ احدها ذرهم محرر الاخره لدرهما ان يفرق بينهما وهو كذا كودون
 حق مستحق فلو به كدفع احدها بالجناية ووجه بالعتب ويغيب بالدين لم يكن ويصح
 البيع المذكور عند أبي حنيفة خلافا لابي يوسف في رواية الولاد خاصة دون غيرها
 في رواية وفي الجميع بلا شرط ولا د في رواية عنه اخري ومحمد في رواية الطحاوي
 ومع الامام في رواية الكرخي كما في البرهان فان كانا كبيرين فلا بأس بالفرق خلافا
 لاجماد وكما يكره يبيع ويخرى بغيره بغيره في الميراث والقائم با
 الا قاله في لغة الرعي فان قال قولا لا نقلا وشرا ربيع العقد كما في الجوهرة تصح
 بلفظين ما ضيق اتفاقا او احدهما مستقبل كما قلنا في الاقلت خلافا لاجماد
 فعمله كالبيع واختير قوله وفي البرجندي ان الخبث لا يتوقف على القبول في المجلس
 وبالفعل كالبيع وتصح أيضا بغير سحتك وتاركك وتركك ورفضت وبالطاحي وهي
 مسندة وتجب في عقد فاسد ومكره ومغور وبسيير اما الفاحش فله الرد كما يأتي
 بيع جديد في حق غير العاقدين وهو سديد او غير فيما ثبت بالشرط لا بالعقد
 اجماعا لو بعد القبض لفظ الاقالة والافلا كما يأتي وفي جملتها اي العاقدين بعد القبض
 فسخ فيما هو موصوفات العقد فان تغذر جعلها فسخا بان ولدت لمبيعة ولدا بطلت
 لفسخ الفسخ بالزيادة المفصلة بعد القبض حقا للشرع لا قبله مطلقا ذكر ابن الملك
 وهذا عنده وعند ابي امامة يبيع فان تغذر جعلها بيعا كقول لم يفيض ففسخ
 فان تغذر جعلها فسخا كبيعة ولدت بطلت وعند محمد فسخ فان تغذر ببيع

فان تعدر بطلت. وهذا الاختلاف لو لفظ الاقالة فلا يغيرها كفا نسخا فسخا جماعا ولو
بالفظ البيع نفع اجماعا. وهذا كله لو بعد القبض فلو قبل القبض وهي نسخ في القلي وغيره
عنده. وعند ابي يوسف هي في القاربيع. وحديثه. فلو شرط فيها اكثر من الثمن
الاول. او شرط. خلاف الجنس بطل الشرط ولو في الثمن الاول. لانها نسخ عنده وهي لا تنفسد
بالشرط. وعندنا يصح هذا الشرط لو بعد القبض وتجعل بيعا. راما ان شرط اقل من الثمن الاول
من غير تعيب فقد كثر الثمن الاول عنده ايضا. كشرط الاكثر. وعندنا يجوز جعل
هي بيعا وبصح الشرط واما ان تعيب البيع فقد صح الشرط اتفاقا وكذا لا تصح الاقالة بعد
ولادة المبيعة بعد القبض لغد الفسخ عنده. خلافا لها. ولو بعد ولادة لا مكان جعلها
بيعا. ولا يفسد هلاك الثمن. ولو في بدلي الصرف. بل يفسد هلاك المبيع. ولو حكما باق
وهلاك بعضه نفي الاقالة بقدره. اعتبارا للغة بالكل وليس منه ما لو شري صابونا
فجف فتقايل القاك المبيع كما في الفسخ **قلت** تصح اقالته للمقوي لو خيرا
والالا وتصح اقالته الاقالة فلو تقايل المبيع ثم تقايلها ارتفعت وعاد البيع الاقالة
السلم فلا تقبل الاقالة **باب** المراجعة والتولية لما بين
المقن شرع في الثمن ولم يذكر المساومة لظهورها. المراجعة. مصدر راجع وشرعا
بيع ما شراه مباشرة به. اي يبيع ما ملكه ولو بهتة او رثت الغصب ونحوها بما قام عليه من
الثمن او غيره بقرينة ما يأتي. وزيادة عليه معلومة المراجحة. وان لم تكن فخرينة. والتولية
مصدر ولي غيره جعله وليا. وشرعا يبيعه به. اي يبيع ملكه بما قام عليه. بلا زيادة
عليه ولا نقص عنه. والوضعية بيعه بانقص منه. واعلم انه لا يصح ذلك. اي البيع الثلاثة
ما لم يكن الثمن ايا القوس مثلا او في ملك من يريد الشراء وما لم يكن البيع شيئا معلوما
ولو قيميا شارليه لهذا الثوب لا تشاء الجمالة حتى لو باع بربح وه يازده اي العشق
باحد عشر ايجرا لان يعلم بالثمن في المجلس فيجوز ذكره العيني في شرح الجمع وغيره ويجوز ان
ينضم اليه رأس المال كما يترتب به قيمة العين مثل اجزا لقصارا والصبي ايتي لون كان
والطرازيا لكسر علم الثوب بالقتل والحل وسوق الغنم. وكذا السمار المشروط
اجزته في القصد على اجزته في الدر والتوير والتسائي ورجح في الجراطلاق
قلت واعتبر العيني وغيره عادة التجار بالضم حتى لو عرف بينهم ضم الباج

الذي يؤخذ في الطريق ضم كما في التوير وغيره فليكن الضابط القول عليه فيلحفظ
لكن يقول قام على بكذا لا شريته بكذا. لانه كذب وكذا اذا اقوم الموروث
ونحو اوباع رقه لوصادقا في الرق كما في الفسخ ولا يضمن ما لا يريه مثل نفقته ولا
اجرا لاجي والكال والطبيب والمعلم لوصوله بذهنه وبيت المحفظ بخلاف اجرة
الحزن فانها تنضم وامله للعرف والاملا فارق يظهر فندبر فان ظهر المشتري خيانه فالراجي
في المراجعة بالتولية او اقله او بأكمله خيرا للمشتري في اخذ ركبته او تركها لغوات
الرضا وفي التولية يحيط مرتبة قدر الخيانة ليقع التولية. وهو القياس في الوضعية
وعند ابي يوسف يحيط فيها اي في المراجعة والتولية قدر الخيانة مع حصتها من الربح
في المراجعة وعند محمد خيرا للمشتري فيها. بين اخذ بكتلته او تركه فلو هلك
المبيع او استهلك في المراجعة قبل الرد او منعه الفسخ عما في كل الثمن المبيع اتفاقا ومنتط
خياره. وفشري شيئا بعش فباعه بخمسة عشر شرا ثانيا بعش. فرجع الثمن الاول
يراجع على خمسة فقط. وان شراه ثانيا بخمسة لا يراجع الا على ربح قد اسفقه بثمنه وهذا
عنده. وعندنا يراجع على الثمن الاخير مطلقا. وهو ارفع وقولنا وثق ولو بين ذلك
اوباع بخلاف الجنس او تخلف ثالث جاز اتفاقا كما في الجس. وان اشترى مادون
مديون شيئا بعش وباع هذا الشيء بخمسة عشر او بالمثل يراجع على عشرة. نفييا
للتهمه وكذا كل من لا يقبل شهادته له الا اذا بين كاهم والمضارب بال نصف لوشري
شيئا بعش وباع فربا لثا بخمسة عشر يراجع. رب المال على اثنى عشر ونصف لان نصف
الربح له ويراجع بلا بيان ان شراه سلما لو عورت المبيعة او وطئت وهي ثيب ولم ينقصها
الوطي اذا صاب الثوب قرض فاروق نار لان الاوصاف لا يقابلها الثمن ما لم تقصد
بلا خلاف وقال ابو يوسف وزعمه الثلاثة لابد من بيان قال ابو الليث وبه اخذ ورجحه
في الفسخ واقفه في المنع والبرهان وان فقيت عنها اخذ لا شرا ولا او وطئت وهي
بكر او تكسر الثوب فوطئ ونش لبرهان البيان لصيرورة الاوصاف مقصورة بلا خلاف
ولو اشترى بفسية وراج بلا بيان خيرا للمشتري. فان شاقبل اورده فان تلف او تلفه
ثم علم لم يملك ثمنه حاله لان الجهل لا يقابل بالثمن حقيقة وكذا حكم التولية في جميع ما مر
وقال ابو جعفر المختار للمقوي الرجوع بفضل ما بين الحال والموجل واقفه في البرهان

والعبر والمخ. ولو اشترى ثوبين صفقة واحدة كالأخمسه كبيع احدها سراجة بخمسه بلا بيان
انه اشتراه مع ثوب آخر لجريانه المادة بضم الجدي الي اروي لتزويج اروي. وقد ياتي باع
تولية بما قام عليه او بما اشتراه به. ولم يعلم اشتريه قدره. اي قدرا قام عليه. فسد
البيع لجهالة المشتري الثمن. وان علم في المجلس خيرا لمشتري. ان شاقبل اورد لزوال
المفسد قبل تفرقه **فيع** لا بد بغير فاحش في ظاهر الرأية والصحيح انه يعني بالرد اذا
وجد المغير ولو كان له مال وبدونه لا يفتي بالرد وان تصرفه ببعض لا يفتي بالرد وهذا
يتقبل لو ارش خلف جريته فيما علقته على الثوب **فصل** لا يصح بيع المتو قبل
قبضه. ولو باع بغيره كما في الجوهر. يصح في العتق ارجاءا للمحمد. والمراد عتقا لا يفتي بهلاكه
لندرة هلاكه حتي لو كان علوا او خاليا شط نهر ونحوه كان مكتول فلا يصح اتفاقا لكاتبه
واجارة بخلاف عتقه وهبته ورهنه واعارته فرغ بانيه فان اصح صحة. واشترى كليا
كلاي اي بشرط الكيل لا يجهله بغيره ولا كذا حتي يتم قبضه له. وذلك بان يكله. للذبي
عنه وقد صرحوا بفساده وبانه لا يقال له كذا انه اكل حراما لعدم الملازمة كما في الفتح كونه
اكل ملكه. ولكن كيل المائع بعد العقد لا قبله اصلا بحضرة. لا بعده بغيره هو الصحيح
ومثله اي مثل الكيل فيما ذكر. الوزن والعددي. بشرط الوزن والعددي والدرهم والدينار
فلا يفرز بها ثانيا كبيع القاطي لا يصح بالقبض عليه لقوي. لا يجر المذروع. قبل فرعه
وان اشتراه بشرطه الا اذا اذرك كل ذراع ثما فيكون كوزن الاموز وايضا البيهقي لقمة
لان الوزن حينئذ فيه وصف. صح التصرف بغيره اوسع وغيرها في الثمن. ولو كذا الاموز ونا
قبل قبضه. فقبل كليا اي لوجود الجوز هو الملك وهذا الوعاء. اي شارليه. فلودنيا
فالتص في تملكه. فمنه عليه الدين ولو عوض ولا يجره غيره ذكره ابن الملك والحاصل جواز
التصرف في الامان والديون كما قبل قبضها سوى صرفه لم القيد بجنسه. صح ايضا
الحط منه اي من الثمن ولو بعد هلاكه المبيع لكونه اسقاطا وليحق باصل العقد استنادا. وصح
الزيادة فيه ولو غير جنسه في المجلس او بعده المشتري او ارثه كما في الخلاصة ولفظ ابن الملك
او من جنبي. حال قيام المبيع. القابل للمقابلة وقبل المائع في المجلس ولم يكن صرا. لا يصح
تبعه هلاكه. او تديره او قبوله بعد المجلس وفي الصرف ولو بعد ثم شرائه ثم زاد لم يجر على
الظاهر هلاكه حكما فليحفظ. وكذا صح الزيادة من المائع في المبيع ورنه دفعا لو في غير سلم

وقبول المشتري ولو بعد هلاكه المبيع بخلاف الثمن ويلحق ايضا بالعقد. وكذا يصح الحط
من المبيع ان دنا وان عينا لا. لان الامقاط والابرا انما يصح في الدين دون العين. وتعلق
الاستحقاق. لياثمي او مشتري او شفع. بكل ذلك. اي بكل الزائد والمزيد عليه. فلوردة
بغير عيب رجع المشتري بالكل. وحينئذ. فبراع ويولي على الكل. ان زيد علي ما بقي
ان حط للموئما باصل العقد استنادا حتي يطل حط الكل واثر الاستحقاق في تولية وسراجة
واستحقاق وهلاكه وجنس بيعه وفساد صرفه وكذا الشفعة في الحط فقط فلذا قال
والشفعة باخذ بالاكل في الفضلين. لا لزيادة لما فيها فابطال الحق المأب وليس للغير
ابطاله. ومن قال بعبدك فزيد بالفعلي اي ضامن كذا فالثمن سوي لالف اخذ.
اي سوي العبد. الف فزيد والزيادة منه. اي من الضامن. وان لم يقل من الثمن فالف
علي زيد لانه ثمن العبد. لا شيء عليه. اي علي القابل واصل صحة الزيادة في الثمن والمثمن
والحققة باصل العقد كما مر. واعلم ان كل من اجل باجل معلوم فقد صح تأجيله
ان قبل المديون. الا في بيع بدلي صرف ولم ومن عندنا قاله رعبها وما اخذ به الشفع
ودين الميت والسابع القرض. فلا يلزم تأجيله. الا في اربع الوصية. بان اوصي بغيره
من مال الف درهم فلا ياتي اليه اوصي تأجيل قرضه علي زيد سنة او حاله علي مديون
مؤجل دينه. واجل القرض او كان محجورا او حكم ما لكي يرويه بعد ثبوت اصل الدين
عنده **قلت** والحاصل ان تأجيل الدين علي ثلاثة اوجه باطل في بدلي صرف
وسلم وصحيح غير لازم في قرض واقالة شفيع ودين ميت ولا در فيما عدا ذلك وتام
فيما علقته علي الثوب. ولا يصح التأجيل الي اجل مجهول متعاضد كسوي بالرجح. ومحج
المطرو يصح في المقارب كالحصاد ونحوه. يتيسر علي المديون وقد تقدم في الباب
قبله **باب** الربا هو لغة. مطلق الزيادة وشعا. فضل ولو حكما
فدخل ربا النسبة والمبيع الفاسدة فكما فر الربا فيجب رد عين الربا لو قائما لرد ضمانه
لانه يملكه بالقبض خالصا من ربح. خرج مسئلة من المجلس بخلاف جنسه. شرط صفته
اخرى تركه او لم يشعربان تحقق الربا يتوقف عليه وليس كذلك والحد لا يميز بالعناية
ذكره الهستاني. لا حد لها قدين. كياتين ومقرضين وراهنين فلو شرط لغيرها فليس بربا
بل سبيعا فاسدا. فيما وضعت ما لم يبال. فليس الفضل في الهبة ربا وان شرط عوضا زائدا بخلاف

شرط الاستماع بالرهن بنحو استعماله وليس وزرع ارض وكل ثمر وشرب لبن فان كان كل واحد حرام
كما في الجواهر والنفث واقه القهستاني **قلت** وزاد في الدرر والنور بمعايير شرعي
وهو الكيل والوزن وليس في الزرع والقدرا وقيد القهستاني في الفضل بالشعير وهو فضل
الحاول على الاجل والعين على الدين فليس بيع ثوب بربنية او كبر وشعير بكبري وشعير
او بامة بامة وراق او حقة بخفتين او ذراع بذراعين نقد رباشعا وعلة اي علة وجوب
التساوي وتخفيف الزيادة القدر المهور بكيل او وزن والجنس الشرعي فالحرم المقتضى الغنم
جنسان فحريم الكيل او الوزن بحسبه متفاضلا او نسبة ولو بالتساوي ولو غير مطعوم
كما في حصي كيلة والحديد وزنا وحل ثمنه في القابض او متفاضلا غير معتبر بالمعيار الشرعي
كحقة بخفتين وثلاث وخمس ما لم يبلغ نصف صاع وبنيضة ببضيتين وتمر بتمرتين وفلس
بفلسين ما كثر باعياهما فان وجد الوصفان حرم الفضل والنسائمان عدا محلا وان وجد
احدهما فقط حل المتفاضل للنساء وحديثه فلا يصح سلم مروي في مروي لوجود الجنسية
ولا سلم في شعير لحرم النساء باحد الوصفين وشرط التبيين **قلت** للمبيع والتقابض الوضو
في مجلس عقد المص وشرط القيين فقط في غيره ودون القابض وما نص المتابع على تخيير الرابطة
كيله فهو كيلي ابتداء وذلك كالبر والشعير والتمر والماء المحلى بغيره وزنا فهو وزني ابتداء وذلك
كالذهب والفضة فهذه الاشياء الستة برواية الستة كذلك فالكاف استقصائه فلا يتغير
ابدا ولو وصلة تعرف بخلافه لان الضار قوي فالقوي فلا يتكلم الاقوي بلاءه في وعن ابي يوسف
انما المصون يتغير يعرف لانه انما كان مكيلا او وزنا في ربه عليه السلام يعرف بالنسبة
على احدها باعتباره وقد تغير كافي البرهان وتجهت في الفتح واقره في المنع وغيرها **قلت**
وخج عليه سعد بن قنديل استقرض الداهم عددا وبيع الدقيق وزنا في زمانه في ثمنه بمثل
وفي الكافي وغير الفتوى على عادة الناس واقره في المنع والبيع وما لا نص فيه حمل على المرف اعني
عرف زمانه عليه السلام او زمانا وذلك لغير الاشياء الستة المذكورة سابقا فالاموال الربوية
غير مقصورة على الستة فما عرف كيلة ووزنه بالض من الستة فذلك ابتداء واما ما لا نص فيه فما عرف
كيلة ووزنه على عهد عليه السلام فذلك وان خالف عرفنا وما لم يعرف فالحق عرفنا واعتبر
ابو يوسف عرفنا ولو كيلة او وزنا على عهد عليه السلام كما في القهستاني عن الحيط **قلت**
وظاهر تخصص قول الثاني بالتسليم الثاني وظاهر مراعاته عرفنا مطلقا فتدبر ومفاده

جواز كون الشيء كيلة ووزنا اي لو قارفوها وليس بكيلي ووزني كما عند الشيخين وعند
ابن كيلي ووزني كما في الخزانة والله لا يرا في حيوان وزني وعددي نقد خارج بيع ما يتجوز
بما يتين منه كما مر ثم فرع على ما نص قالك فلا يجوز بيع البر بالبر مثلا وزنا ولا الذهب
بالذهب مثلا كيلة كالحقة الض **قلت** وراية فيه خلاف ابي يوسف
فتبصر وجاز بيع فلس بعين بنلسين معين لان الثمن بلا صطلح وقد بطل عمله ولو
كلها او احدها غير معين لم يجز اتفاقا خلافا لمحمد فخره ورحمته اكمال وغيره ويجوز
بيع الكروا من القطن مطلقا لا خلافا جنسا وبيع اللحم المفصول بالحيوان ولو من جنسه
عندها وعند محمد لا يجوز بيعه بحيوان جنسه حتى يكون اللحم اكثر مما في الحيوان من اللحم
ليكون الزائد بآراء السقط ولو باع مذبوحة بحية او مذبوحة جازا ثاقا كسلوختين سادا
وزنا بخلاف المختلفة كما ياتي ويجوز بيع الدقيق بالدقيق مثلا كيلة ولو بكبوسين ولا يجوز
ولو وزنا فيه روايتان لا الدقيق بالمعيق وهو دقيق ابر المقلي اصلا ولو بتساويا لعدم
المسوي في حرم لشبهة الربا خلافا لها ويجوز بيع الرطب بتمثلا وكذا بيع الرطب بالتمر والعنب
بالزبيب مثلا كيلة وزنا خلافا للعين في الحال لاني المال خلافا لها وكذا يجوز
بيع البر بطبا او ببلو لا بتمثلا بالياس والقار والزبيب معين بتمثلها متساويا كيلة
خلافا لمحمد فانه شرط العلم بتساويهما بعد الجفاف واليدس في كنه القهستاني في الظهيرة
قلت وفي الغاية كل تفاوت خلقي كالرطب والتمر والجيد الردي فهو ساقط
الاعتبار وكل تفاوت يصنع العباد كالحنطة بالدقيق والحنطة الحقلية بغيرها
يفسد ويستفخم وقلم الرطب بلبس اكثر التمر قلنا هذا التفاوت نشأ من الصفات
الفطرية وانه موضوع عن الجنية قبل صاحب الحق بخلاف ما اذا جاز فحمة العبد
كما في الاختيار ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان غير حلبة متفاضلا وزنا في حنيفة
اللحم اذا طبخ خرج من الوزن وجاز المتفاضل كما في لحم الطير لانه لا يوزن عادة حتي
لو وزن لم يجز ذكره الرباعي وفي الفتح لحم الدجاج والاوز وزني في عادة مصر **قلت**
كن في الهرا على زمانه اما في زماننا فلا والحاصل ان الاختلاف باختلاف الاهل
او المقصود او بتدليس الصفة في حفظ وكذا اللبن كالحم فيما ذكر والجامع مع البقر
حبس واحد وكذا المزج مع الصان والتخت مع العراب لما ذكرنا ويجوز بيع خل

الغيب بطل الدقل بقتين رد على المتن متفاضلا للاختلاف وكذا شمر البطن بالابتداء بالحرم
لما قلنا والخبر بالبراءة الدقيق والسويق وان وصليته كان احدها نسبية لكن في الخبر بطريق
السلم فتلف شرائط وهو قول ابي يوسف وبني يميني سواء كان وزنا او عددا والاهوط المنع
اذ قلنا يقض من خبرنا سمي **قلت** والاحسن ان يبيع خاتما مثلا بالخيار بقدر ما يريد
من الخبر ويجعل الخبر الموصوف بصفة معلومة ثما حتى يصير دينيا في ذمة الخيار ويسلم
الخاتم ثم يشترى الخاتم بالبرء ذكره التستائي وغيره ولا يجوز بيع الخاتم بالبرء ما فيه الربا اذا
قبل بجنسه الامتناع بالبرء صلى الله عليه وسلم جديها ورديها سواء وكذا البرء بالبرء
لما قلنا ولا يبيع البرء بالدين في السوق بالخالد مطلقا ولو تمسدا بكيلا اتفاقا
لمد المستوي لخلل البرء واكتناز غيره ولا يبيع الزيتون بالزيت والسهم بالسهم بالشيخ
حتى يكون الزيت والشيخ اكثر مما في الزيتون والسهم لتكون الزيادة بالخبر كما لا يشترط
الخبر أصلا عنده وعندي يوسف يجوز وزنا وبني يميني وعند محمد يجوز عددا ايضا وعليه
الفتوى ذكره ابن الملك وغيره واستحسن الكمال واعتمده في التوريت يسيرا وقيل هذا
اختلاف زمان او مكان لا بهان ولا باين السيد وعبد الا اذا كان ما ذونا مديونا مستغرا
ولا بين المسلم والحربي في دار الحرب خلافا لابي يوسف والائمة الثالثة حكم من اسلم
في دار الحرب ولم يهاجر كحريمه خلافا لما قلنا فلو هاجر اليها ثم عاد اليهم فلا ربا اتفاقا لمقتضى
وشر يكفي غنا اذا ابتاعها من مال الشركة **قلت** والحاصل ان الربا حرام
الا في هذه المسائل الست **باب** الحقوق والاستحقاق اخرها لبعيها
ولتبعه لترتيب الهداية والجامع الصغير يدخل الملو والكنيف في بيع الدار بطريق
البيعة لان الدار اسم لما اؤبر عليه الجدار لا الطلعة لبنائها على الطريق فاخذت حكم
الابن كل حق هو لها ان يذكر مرافقتها او بكل قليل وكثير هو فيها او منها هذا
عنده وعندنا تدخل الطلعة ان كان ممتصا في الدار ولا يدخل الملو في شراء
منزل الابن كل حق ولا في شرائيت وان ذكر كل حق وهذا التفصيل في عرف
الكوفة واما في عرفنا فيدخل الملو بلا ذكر في الصور الثلاثة لادار السلطان فتسمى
سراي ولا يدخل الطريق للبيع والمسيل للماء والشرب الا ان ذكر كل حق وهو مما مر
ويدخل الطريق باخاه في الجارة لدار واراض بلا ذكر ان لم ينتفع بدونها

قلت وشملها الرهن والوقف بخلاف غيرها وتامه فيما علقته على التقدير
باب في بيان احكام الاستحقاق البينة حجة متعدي كما ملأه تظهر في حق كافتة
الناس اذا انقل بها القضا لكن لا في حق كل شيء كما هو ظاهر كلامه ان يلجى والعيني بل في
الحرية والتماح والنب والوكالة **قلت** واختلف في القضا بالوقف فتقبل
كالحرية وقيل لا وهو المختار كما في التوريت واما الاقرار فانه حجة قاصرة على المقر لعدم ولايته
على غيره بغيره او حجة فان ثبت الحق بها قضى بالاقرار لا بعد الحاجة فالبينة اولى كما في
الفتح وغيره والناقض انما لا يقع في الكلام يمنع دعوى الملك لعين ومنفعة
لمنعه وغيره الا اذا وقف **قلت** وهل يمكن ان كان التوفيق خلاف سخطه
في محله مع ذكر شيء فروع هذا الفصل لا يمنع الناقض دعوى ما يجني سببه
مثل الحرية والطلاق والنب ثم فرع على قولنا ان البينة حجة متعدي فقال
فلو دلت امة سبعة عنده بلا استيلاء فاستحققت فان بيئته سبها ولدها ان كان في
يده وقضى القاضي به ايضا اي بالولد وقيل يكفي القضا بالامر لانه منع ولان اصل اتصاله
وقت القضا كراه البراءة يفيد تقييده بما اذا سكت الشهود فلو بينا انه لذي
اليه او قالوا لا نري لا يقضي **قلت** واعلم ان استيلاء لا يمنع استحقاق
الولد بالبينة فيكون ولدا لخبر حرا لقيمة المستحق كما مر في باب دعوى النسب فتسببه
واما ان اقره واليد بها الرجل فان اقره لا يبيعها فاخذها وحدها والفرق ما مر في الفصل
ان الاقرار حجة قاصرة وهذا اذا لم يدعه المولى فلو ادعاه تبعها وكذا ساير الزوايد
نعم لا ضمان بهلاكها كزوايد المصوب **قلت** ولم يذكر الكاولة لانه في حكم
الاقرار كما في العارية وكذا لم يذكر متى يفسخ البيع اذا اظهر الاستحقاق وفيه اقوال
اصحها انه لا يفسخ ما لم يفسخ كما في الفتح ثم فرع على ان الناقض في دعوى الحرية عفو
فقال وان قال شخص لا خراشترني فانا عبد فاشتره ممتدا على مائة فاذا هو حرا في ظهوره
فان كان البائع حاضرا او مكانه معلوما لا يفسخ العبد الامر لوجود القابض
والا يفسخ العبد الا خلافا لابي يوسف ويرجع العبد على البائع اذا حضر لانه قضى
دينا عليه وهو مضطر فيه فلم يكن متبرعا وان قال اريعتي فاني عبد فلا ضمان على العبد
اصلا ولا اصل ان التبرع يوجب افضاء في ضمن عقد معاوضة لا الوثيقة فليحفظ

ادعى حقا مجهولا في دار فصول على شيء معين فاستحق بعضها فلا رجوع عليه لجواز دعواه فيها
 بقي. وهذا لو استحق كلها رد كل عوض الذي اخذه. وهو من اجاب المسئلة
 ان احداهما صحة السلم على المجهول على ما لو كان جها لانه العاقل لا ينفي الى المنازعة
 والثاني عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة السلم فليحفظ. ولو كان ادعى كلها رد
 حصة ما يستحق ولو بقضا. لغوات سلامة المبدل فلم يمكن التوفيق **فروع** لو صالح من
 الدنيا نير علي راحم فاستحقته بعد التفرق رجع بالذي انزل له كالف ولو شري دارا وبني فيها
 فاستحقته رجع بالثمن وقيمة البناء مبيعا على المبيع اذا سلم القبض اليه يوم تسليمه وانما سلم
 فبالثمن لا غير كمال استحقته بجميع بنائها لما تقرر ان الاستحقاق يرد على ملك المشتري لا يجب
 الرجوع على المبيع بقيمة البناء مثلا ولو جفيرا ان بقي الما لوعده او لم من الماشي استحقته
 لم يرجع شي على المبيع لان الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة حتي لو كنت في الصاك
 فما اتفق المشتري فيها فنفقة او لم فيها فمرتفع على المبيع فيفسد البيع ولو جفيرا وطواها
 يرجع بقيمة الطي لا بقيمة الحفر فاذا شرطه فسد وكذا لو جفرا فاقية ان قطع عليها رجع
 بقيمة القطعة لا بقيمة حفر الساقية وبالجملة فانما يرجع اذا بني فيها او بنى بقيمة ما يمكن
 نقصه وتسليمه الي المبيع فلا يرجع بقيمة جرس وطين وقما في الفصل الخامس عشر
 من الفصولين وفيه ايضا شري كراما فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يتغير في يده ولم يأكل
 منه ولو شري ارضين فاستحقته احدها ان قبل القبض خيرا للمشتري وان بعد
 لزمه غير المستحق بحصة الثمن بلا خيار ولو استحق العبد والبقرة لم يرجع بما انفق
 ولو استحق ثابا لثمن او بردة الجار لم يرجع بشيء وكل شيء يدخل في البيع بقا لا حصة
 له من الثمن ولكن بخير المشتري فيه كما في القينة ولو استحق فريد المشتري الاخير كان قضاء
 على جميع الما لوعده وكل ان يرجع على بائعه بالثمن بلا اعادة بينة لكن لا يرجع قبل ان يرجع عليه
 المشتري واجاره ابو يوسف كما في الحائنة لكن في الفصولين ما يخالفه فتسليمه ولو اشترك
 عبد فاعقده بمال اخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على مقتقه ولو شري دارا
 لعبد واخذت بالشفقة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وياخذ المبيع الدار
 من الشفعة لطلان البيع وقما في المطولات وفي المظومة الحسية منه مقامات منها قوله
 لو استحق ظاهر المبيع . . . له على بائعه الرجوع . . .

بشتر

بالثمن الذي له قد دفعا . . . الا اذا البائع ههنا ادعى . . .
 بان كان قد اشترى . . . ذلك من المشتري بلا امر . . .
 لو اشترى خراطة وانفق . . . شيئا على تغييرها وطفتا . . .
 ذاك يوجب بعد اكمامها . . . ثم استحق رجل تمامها . . .
 فالمشتري في ذاك ليس راجعا . . . على الذي غدا لملك بائعا . . .
 ولا على المستحق مطلقا . . . بل الذي كان عليه انفق . . .
فصل في بيع الفضولي ذلك بعد الاستحقاق لانه من صورته ومن باع فضولي
 ملكه ان يفسخه بلا قضاء ولان يحيزه بقول او فعل كقبض الثمن بشرط بقاء الملك
 وهو بقاء الما لدين المبيع والمشتري والمبيع المفقود عليه بان لا يتغير والمالك
 الاول فلا يجوز اجارة وارثه لطلانه بموته وكذا يشترط بقاء الثمن ايضا
 ان كان عرضا معينا لانه مبيع فوجب فيشترط للاجارة قيام الحصة المذكورة فيما
 يتعين بالعين وهذه اجارة نقد لا عقد. واذا توفرت واجاز المالك فالثمن
 العرض ملك الفضولي وعليه مثل المبيع لو شليا والافقيته لانه شرا فوجب
 فلا يوقف على الاجارة. والثمن غير العرض ملك عند الاجارة للمحيز فيكون المبيع
 لو كمل له وهو امانة ولو بعد الاجارة في يد بائعه الفضولي الا اذا هلك
 في يده قبل الاجارة ولم يعلم المشتري وقت ادائه انه فضولي فيكون مضمونا
 كما في التمساني عن الحمادي واعتمد ابن الشحنة وصاحب المخرج من الزيلعي
 وابن ملك انه امانة مطلقا. وللفضولي ان يفسخ قبل اجارة المالك دفعا
 الحقوق من نفسه بخلاف فضولي الكناح فانه لا يفسخ بالقول بل بالفعل وصح اعتناق
 المشتري من القاصب العبد. اذا جيز البيع خلافا للمحد ولا يصح بيعه وان جيز
 اتفاقا ولو قطعت يده مثلا عند المشتري فاجيزا لبيع فارشه. ابي الفقع . . .
 وكذلك ما يحدث من المبيع ولو قبل الاجارة. ويتصدق بما زاد على نصف ثمنه
 وجوبا لعدم دخوله في ضمانه. وراشترى عبد من غير سيده ثم اقام المشتري
 بينه على اقرار المبيع الفضولي او على اقرار السيد بعدم الامر ببيع العبد. واداد
 المشتري رده لا تقبل بينة ولا قوله للتناقض كما لو برهن ان باع بلا امر

او على اقرار المشتري بذلك ولا يصل ان يصرح في نقض ما تم من جهة لا قبل الجاه في
سائلين. ولو اقر البائع المذكور بذلك عند القاضي او عند غيره. فله رد
دطلب المشتري لان المتناقص لا يمنع صحته لاقرار. ولو اشترى دارا ففوضي واراد خلعها
في بناءه فلا ضمان على الفوضي. يعني واعترف الفوضي بقصها وانكر المشتري لم يضمن
خلاف المحمد. وسيجي في الغصب فان برهن المالك اخذها لانه نور دعواه
باب السلم هو لغة. كالسلف وزنا ومعنى وشراء بيع اجل. وهو المسلم
فيه باجل. وهو رأس المال وركنه ركن البيع ويسمى الثمن رأس المال ورب رب
السلم والاخر المسلم اليه والحنطة مثلا المسلم فيه وثوبه بالكتاب والمنة والجماع
قال تعالى اذا تدانتم بدين الى اجل مسمى. ويصح فيما امكن ضبط صفة الجودة وزدائه
ومعرفة قدره كليل وموزون لا يصح في غيره. لانه يفضي للمنازعة. فيصح في المكس
والموزون سوي القدرين. لهما اثان فلم يجز السلم فيها خلافا لما لك. ويصح في القدي
المقارب كالجوز والبشع عدد او كذا ولا يصح في الفلوس. عددا. خلافا للمحمد
فانه ثمن عنده واما التبرك المضروب وقيل كالعرض. ويصح في الدين بكسر الباء والاجر
اذا سمي ملين معلوم. ويصح في المذروع كالقوب اذا بين طوله وعرضه ورقته. وكذا
وزنه ان يبع به. وفي السك المليم. وما ح لغة ردية. وزنا ونوعا معلومين. وكذا
يصح في الطري في جنسه فقط ولا يجوز فيها عددا. للفاوت. ولا يصح في الحيوانات
واطرافه لما قلنا ولا في جلوه عددا ولا في الخط جزئا والريبة. اي البرسيم
جزئا. مشددة. ولا في الجوهر والجزء الاصغار ولو تباع وزنا. ولا في طريا وقال
يجوز اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة. وبه قالت الاثمة الثلاثة وعليه الفتوى
كما في البحر وشرح الجمع. **قلت** لكن في التمساني انه يصح في متزوع العظم
بلا خلاف وانما الخلاف في غير المتزوع انتهى لكن صرح غيره بتردائين فتنبه
ولا يجوز السلم بكل اوداع معين لا يدري قدره. بخلاف السلم بصفة. ولا في طعام
قرية بعينها. او غير تحله بعينه. الا اذا كان المنه لبيان الصفة. ولا يصح فيما لا يبغي
من حين العقد الى حين الحبل. حتى لو كان منقطعا عند العقد كما اذا سلم في جنطة
جديدة قبل جدوها او عند الاجل وفيما بين ذلك لا يجوز **قلت**

30 وعليه فتوهم في وثيقة المسلم جدد يدعاه مفسدا له فليحفظ. وشروطه. اي شروط
صحته التي تذكر في العقد تسعة ذكر منها ثمانية فقال. بيان الجنس كبر او صغير
وبيان النوع كسقية او نخلة. اي تغلية. وبيان الصفة كجديا وردي. وبيان القدر
بحولنا رطلا او كيليا لا يفتضي. ولا ينسبط كامن. وبيان اجل معلوم واقله
شهر في الاصح. وعليه الفتوى. وبيان قدر رأس المال. جنسا ونوعا وقدر واتقادا
ولو اشار اليه ان كان كيليا او وزنا او عددا. تقاربا واكتفاء بالاشارة كافي
مذروع وحيوان قلنا ربما يجحد بعضه عيبا او يتعذر المسلم فيه فيحتاج لرد
المالك فيفضي للمنازعة. وحينئذ. فلا يجوز في جنسين بلا بيان رأس مال
كل منهما. كان السلم مائة درهم في كبر وكشعير ولم يبين رأس المال لم يجز
الجهالة. ولا يقدري. كان السلم دراهم ودرناير في كبر. بلا بيان حصته كل منهما
والمسلم فيه. لانه لم يبين بعض رأس المال فلم يجز لما قلنا. والسابع بيان مكات
ايفائه ان كان له محل وموطة. وعينا مكان العقد وقد افاد الخلافين بقوله
وعندها لا يشترط معرفة قدر رأس المال اذا كان معينا وكذا لا يشترط
عندها. مكان الايفاء ويوفيه مكان عقده. ويقولها قالت الاثمة الثلاثة
والاول المختار لان الخلاف لم يذكر في حرانته المقتضين كذا في التمساني فليحفظ
قلت وكذا في تنوير الابصار وبؤده تقديم المصنف له على ابيه
فتنبه. وشمل في هذا الخلاف الثمن والاجرة والقسم. بشرط دين لا حدها
على صاحبه لحمل موته كزيادة غرس وبناتقهم القسم. ويشترط بيان مكات
الاتفاعه وعينا مكان القسم. كما يبين مكان البيع والقرض والاتلاف والغصب
للايفاء اتفاقا قلنا هذه واجبة التسليم الحال بخلاف الاول فانفقا. وما
لا محل له. لمسك لا يشترط بيان مكان ايفائه اتفاقا وحينئذ. يوفيه حيث
شأ في الاصح. وبه جزم في التنوير خلافا للتمساني وغيره. اتفاقا. ولو عين
مكاتبين في الاصح ولو شرط الايفاء في مدينة فكل محلاتها سواء ولو شرط محله
في منزله بعد الايفاء في المكان المشروط لم يصح اجتماع المصنفين الاجارة
والتجارة. والماتن قبض رأس المال قبل الفرق. بالابدان. وهو شرط تقايته

لا خيا وللصانع بعد رؤيته المصنوع له وهو لا يصرح كما في المنزوعين ولا يصح اي استنصاع
قلت وقول من لا يصرح واي لم يصح من غير فتنه فيما لم يتعارف كالقوب
الاباحل معلوم على انه سلم كما عرفنا لم يصح فسد ان ذكرنا الاجل على وجه الاستعمال
وان الاستعمال لعل ان يرغبه عند كان صحيحا **قلت** واعلم انه يجوز السلم
في الدبس ونحوه مما ليس بمشلي كما حوته في شرح التتوير **سائل ثلثي**
جمع شتيت بمعنى المنفرد ببيع الكلب ولو جرد ان يقولوا والهند والفيك والقر
وسائر السباع سائر انواعها حتى اهرق وكذا الطيور علفت الكلب وما بعده او لا سوى
الخنزير **قلت** وهذه المسئلة مستدركة بما مر في بيع الفاسد وكذا قوله
والذي في البيع وسائر المعاملات كالمسلم الا في الخبز فانها في حقها كالحل والخنزير
والجملته التي تمت حقت انتها في حقها كالشاة وقد رآنا بترهم وما يدنيهم
وفي تخصيص الخبز اشعار بجواز بيع سائر الاشربة المحرمة وكذا تخصيص الكلب ونحوه بشر
بعدم جواز بيع هوان الارض ودواب البحر غير السمك لان جواز بيع يدر مع حل الاتقاء
وقد قدناه وفزوج مشريته قبل قبضها جاز فان وطئت كان مشريها بوطي زوجها
لها قابضا لحصوله بتعليقه وضار ففعله والافلا استحسانا لا قياسا لان الكناح
يقبض على **قلت** ولو انتقض البيع قبل القبض بطل الكناح في المختار وقامه
في شرحنا على التتوير ومن اشترى شيئا متوقفا اذا انعقد له بيعه القاضى فغاب
المشتري قبل القبض ونقد الثمن غيبة معروفة فترهن بائنه باعه منه لا يباع
ذلك الشيء في دين بائنه لا مكان ذهابه باليد وان لم تكن الغيبة معروفة وجهل مكانه
يباع فيه اذ برهن انما عده منه اذا لم يكن قبضا حيا لحقه ونظر القايى وما فضل من الثمن
بمسكه للقايى وان نقص بقية البايع اذا طهر به وان اشترى اثنان شيئا وغاب
احد المشتريين فللحاضر دفع كل الثمن ويجوز البايع على قبول الكل ودفع لكل الحاضر
وان قبض المبيع وحسنه عن شريكه اذا حضر القايى حتى ينفذ حصته بخلاف احد
المستأجرين والفرق ان البايع حين البيع لا يتيقن ان الثمن كان مضطرا للخليص من الخلاف
الموجر اللهم الا اذا شرط تعجيل الاجرة وان اشترى بالف شقال ذهب دفقة منها
بالمائيل نصفان فيجب غشمايه شقال من كل منهما لاولية وان قال

اشترى

المشتري بالف من الذهب والفضة تنصفا فنز الذهب غشمايه شقال ومن الغشمة
خمسمائة درهم وكذا سائر المعاملات **قلت** ومفاده ان العطف يقتضي التقصيف
فليحفظ وزن سبعة على ما مر في الزكاة لانه اذا فاعقد اليها فيضها الى الوزن المأمور
في كل منهما وقيل ينبغي ان يراد في زمانها خمسمائة درهم من المعروف في ذلك البلد
الذي وقع العقد فيه لان المأمور المقام من كل من الناس وزنا لسبعة لم يبق معه ودا ولا يقيم
ذلك في عرفنا من اطلاق اللفظ كذا في شرح الوقاية لابن المالك واقه الباقي **قلت**
واناد في الفسخ ان اسم الدرهم ينصف للمقارن في بلد العقد وقامه في شرحنا
على التتوير وقدناه في الزكاة وسياقي في الفرائض ومن قبض زنيا بد لحبيد
كان له على آخر غير عالم به فلو علم وانفق كان قضا اتفاقا فانفق او هلك
فلو قايما رده اتفاقا فهو قضاء لحقه لانه من قبضه وقال ابو يوسف يرد مثل
الزيف ويقتضي الجيد اي يرجع بالجيا د استعسانا كما لو كانت ستوقه او شتر حبة
واختاره للمفتوي ذكره ابن الكمال ونحوه في الحقايق معزى بالعيون **قلت**
واقره في البحر والنهر والشلالية فيه يفتي وان فرخ طيرا وياض في ارض
لرجل او تكتسب طير اي دخل كناية اي بيته وفي نسخة تكتسب اي لنفسه حبله
فهو لمن اخذه لسبق يده لمباح الا اذا هيا ارضه لذلك او كان صاحب الارض قريبا
من الصيد بحيث لو مديده اخذه فهو لصا حبله ارض وكذا صيد تقاق بشبكة
منصوبة للجفاف او دخل دار رجل ودفعه او سكونه فوقع على ثوب لم يبعده له فان
اعده صاحبه لذلك او كفه بعد السقوط او اعلق ثوبا في الدار بعد الدخول
ملكه بهذه الافعال وليس للغير اخذه كما لو عمل الخلد في ارضه او بنت بهما شجر
او اجتمع تراب بميران الماء وان لم يبعده لذلك لانه من ارضها فبنيها وقامه في شرحنا
على التتوير واعلم ان ما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطله الشرط الفاسد
اربعة عشر على ما ذكره في الدرر والتتوير واجارة الوقاية البيع والاحارة
والاجارة بالزاي والقسمة والرجعة والصالح عن مال ولا بر عن الدين وعزل
الوكيل والاحتكاك والمزارعة والمعاملة والاقار والوقف وكذا التكليم وهو
الرابع عشر عند أبي يوسف وعليه الفتوي خلافا لمحمد وبقي الحجر وابطال الابل

فانه يبطل بالشرط الفاسد لانه لا يصح تعليقه بالشرط سبطل فاسده وما يصح تعليقه به
لا يبطل بالشرط الفاسد لعدم المعاوضة المالية سبعة وعشرون على ما هنا وزدت ثمانية
القرض والهبة والصدقة والكفاح والطلاق والخلع والعقد والرهن ولا ايضا لو وصية
والشركة والمضاربة والقضاة الامارة والكفالة والحوالة والوكالة والوكالة
والكتابة واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والمسلم عن مر المهد والصالح عن الجارية
وعقد الذمة وتعليق الرعيب او تعليقه بخيار شرط والسابع والعشرون عزل القاضي
فلو قال الخليفة للقاضي عزلتك عن القضاء اذ شأ فلان انزل وبطل الشرط **قلت**
وبقي الصالح عن جنائنا اعضب والوديعة والعارية والارباح من المهد والنسب وحجر
المأذون وامان القن لما ذكرنا انها ليست بمعاوضة مالية فلا يوثق فيها الشرط الفاسد
وبقي انصح اضافة الى انما المستقل وما لا تصح والاول اربعة عشر وستة عشر
والثاني عشرة او ثمانية عشر سبطلها المصنف بقا لكثرة الوقاية في احوال الجارية
وتما فيها علقناه على التوير وسحقه في الكفالة الفرق بين الشرط الفاسد
والشرط الغير الملام والمعارف **كما** **المصنف** هو لغة الزيادة
ومنه سمي التطوع في العبادات **مرا** لانه زيادة على المقتضى **وشرع** مع ثمن ثمن اي
ما خلق للثمن ومنه المصوغ **تجاسا** اولا كذهب بفضة وكثوب وذهب بذهب
او فضة فيجوز بيع احد الجنين مع غيره كما سيجي في التوير وغيره الاموال الثلاثة
ثمن بكل حال صحبه الماراة وهو النقدان ومبيع بكل حال كالنوع ومبيع مزوج
كالمثليات فان اتصل بها المارقتن والافقيع زاد في الكافي وغيره ونوع ثمن
بالاصطلاح كالنوع فالرايحة كثن والكاسدة كسلع **قلت**
والاصل ان ما يلزم الذمة ثمن وما لا يصح وما تزداد احتمل وشرط فيه اي في بقاءه
صحها هو الصحيح وقيل في صحة التقابض اي شراك المتقادين في قبض التمثيل
بالبرام لا بالخلية **قبل الفرق** بالامكان ولا عبرة هاهنا للفرق بالمكان حتي
لو قاما فذهبا معا فربما اونا ما انا عني عليهما او طال فودعا فقتابضا صح في الاصح
وقيل هو كالتخير **قلت** وهذا فيما يمكن اعتباره والا اعتبر المجلس
كبيع الاب من طفل كما في الشربلية وغيرها وشار بهذا الشرط الى شرطين

عدم التاجيل والحيار واما التماثل فقد علم مما مر في الربا وشار اليه هنا بقوله **صح**
بيع المجلس بغيره مجازفة وبفضل لا شرط التقابض دون التقابض حينئذ **لا يبيع**
بجنسه الامتساويا وان وصية اختلفا جودة وصياغة اذ لا عبرة لها لما مر في الربا
فان بيع ذهب بذهب **قلت** وقول الباقي بفضة ثم تعليل بغيره
باعتلاف المجلس سهو ظاهر فامل مجازفة او بفضل ثم علم التساوي قبل الفرق
حاز لما مر واما عند اختلاف الجنس فلا يشترط التساوي بل التقابض لحرمة النساء
عليها تقر قد برر **سبحي** ولا يجوز التصرف في بدل الصرف قبل قبضه لفقده القبض
فلو باع ذهبا بفضة واشترى بها ثوبا متلا قبل قبضها فسد بيع الثوب وبقي
الصرف بحاله ولو اشترى امته تساوي لثمن مع طرق قيمة الف بالدين ونقد الف
فهو من الطوق **بحريا** للجواز وانما بين قيمتهما ليفيد تقاسم الثمن على الثمن او انه غير
جنس الطوق والافا عبرة لوزن الطوق لا لقيمة فقدره مقابل له والباقي بالجارية
وليست عليه قوله ولو اشترى بها بالفين الف نقد والف نسيئة فالنقد من الطوق
لما قلنا وان اشترى سيفا حليته خمسون مجاية ونقد خمسين فهي حصته الحلية
ان خلصت بلا ضرر وان لم يبين وقال هي ثمنها لو رددت النسيئة للواحد نحو نسيئة
حوتها يخرج منها اللؤلؤ والمرجان والمراد احدها وكذا لو قال هذا المجل
حصته السيف لانه اسم الحلية ايضا لدخولها في بيعه تبعا ولو زاد خاصته فسد البيع
لا لانه للاختقال وان تفرقا بلا قبض صح في السيف دونها ان تخلص بلا ضرر
لطوق الجارية **ولا يخلص** الا بغيره بطل فيها **ملا**
والاصل انه متى بيع نقد مع غير كفضة ومزركش بنقد من جنسه شرط
زيادة الثمن فلو مثلهما واكل او جهل بطل ولو بغير جنسه شرط التقابض فقط
وانا دانه لا عبرة للقيمة لعدم الوزن لعدم الكيل في حفة من الحنطة وقوله بطل
مذكورة في الهدية وغيرها لكن في قاضي خان وينصد الصرف بالافتراق قبل
قبض احدا لبدلين ولا يبطل وتعين المقبوض للمرد على الاظهر ذكر القسستاني
ونحوه في الشربلية عن البرهان فيلحفظ وان باع الما فقه وقبض بعض ثمنه
وافترقا صح فيما قبض فقط والانا مشترك بينهما لانه صرف فيصح فيما دفعه التقابض

فيه فقط ولا خيار للمشتري لقبه بفعله وفيه اشار بان التقا بفرض شرط البقاء كما مر
وان استحق بعضه عند المشتري ما بقي بحضته اورده لقبه لا بفعله فخير **قلت**
ومقاده تخصيص استحقاقه بالنية لا بالقرار فليجوز وان اجاز المستحق قبل فسخ الحاكم
العقد جاز العقد ويصير العاقد وكلاهما للجزء فتعلق به الاحكام كما في التوفير ولو
استحق بعض قطعه ثوبه اي غير موصوغة اشتراها اخذها في حقه بالخيار لو بعد
قبضها وان قبله خير لتفرق الصفة وكذا الدينار والدرهم وصح بيع درهمين ودينار
بدينارين ودرهم بغير الجنس لخلاف جنسه. وشاهد بيع كبر وكثير بكمي بركزي
شعير وبيع احد عشر درهما بعشرون درهما ودينار وبيع درهم صحيح ودرهمين غلته بفتح
نشدريد ما يقبل التجار ونعت المال بدرهمين صحيحين ودرهم غلته للمساواة
وزنا وعدم اعتبار الجودة. وصح ايضا بيع دينار بعشرة هي عليه او بعشرة مطلقة اي
غير مقيدة بكونها عليه ان كان ذنب الدينار وثيقا فان الغشقة بالمشقة وتقع المقاة
بنفس العقد اذا لاريا في دين سقط ويكونا نقضا ص فسخا لبيع الدينار بالغشقة المطلقة
وبعيا للدينار بعشرة ولو لم يحل عليه كان استبدلا لا لابدلا فقامل وما غلبه الفضة
او الذهب فضة وذهب حكما. وحيث يندفع فلا يصح بيع الحالص به ولا بيع بعضه بعض
الامتساويا وزنا ولا استقراض الا وزنا كما مر في بابيه وما غلب عليه الغشقة فيها فهو في حكم
العرض روح. فبيعه في حكم العرض روح. فبيعه بالحالص يكون على وجه حلية السيف
المساقاة وغالب الغشقة يصح بيعه بحضته متفادلا بشرط التقا بض في المجلس ومن
شرط القبض في الفضة اعتبار في الخاص لعدم تميزه واذا غلب خاصة لم يبيع بالخاص
الا مثالا بمثل يد بيد. ويصح التبايع والاستقراض بما روج منه عملا بالعرف فيما لا يضر
فيه فان راج وزنا فيه او عدا فيه او بها فبكل منهما ولا يقيين بالقيين حيث راج
لكنه غنا. حيث يندفع ولو اشترى به وهو ناق. فكسده بطل البيع عنده. وقال لا
لا يبطل ويحب قيمته يوم ابيع عندي يفسد واخر ما تقول به عند محمد. ويقول
اي يفسد يفتي وكذا حكم الفلوس والدرهم لو كسدت او انقطعت. واما ما لا يزوج
منه فانه يقيين بالقيين كالسلفه. واما المتساوي القس والفضة والذهب
فانه كفلو في التبايع والاستقراض فلم يجز الا بالوزن الا اذا اشار اليها كما في

فلا يجوز
شراؤها
هذا الشرع

الخالصة. وكذا الحكم في الصرف وقيل كفا له. وبالقيل خرم في تنوير الابصار فيصح
بالاعتبار لما زاد في التوفير وحذا الكساد ان تركه لما مل بها في جميع البلاد
فلو راجت في بعضها لم يبطل بل يخير البائع لقبها وحذا الكساد عدم وجوده في السوق
وان وجد في يد الصيارفة وفي البيوت واما لو نقصت قيمتها قبل القبض او غلثت
فالبائع بما له ولو باع دلالا وفضولي متاع الغير بغير اذنه بدرهم معلومة واستوفياها
فكسدت قبل دفعها لرب المتاع لم يفسد البيع لان حق القبض له. ويجوز البيع بالفلوس
المافقة وان لم يتقين كالدرهم فان كسدت فالخلاف كما في كساد المشقوش على ما مر
ولو استقرضها فكسدت يرد ثلثها اي مثل الكاسدة. وعند اي كيف قيمتها يوم القرض
وعند محمد يوم الكساد. وعليه الفتوى كما في البرزانية وغيرها وفي الهنوتنا خير
صاحب الهداية دليلهما ظاهر في اختيار قولها انتهى ولا تغفل عن قاعدة المصنف
رحمه الله تعالى **قلت** وحل الخلاف فيما اذا هلكت ثم كسدت فلوابية
رد عينها اتفاقا ذكره ابن المالك وغيره. ولا يجوز البيع بغير الفلوس المافقة ما لم يتقين
لانها كسلفه. وفراش تري بنصف درهم مثلا فلوس او دنانير فلوس
جاز البيع بلا بيان عدد هال للمعلم به. وعليه ما يباع بنصف درهم او دنانير او غيرها منها
وكذا بدرهم فلوس وباكثر عندي يفسد وهو الاخير للعرف. ولو دفع الى صير في درهما
كثيرا وقال اعطني بنصفه فلوسا ونصفه نصفه من الفضة صغيرا لاحتبه فسدا لبيع في
الكسدة. وعند هاهنا في الفلوس فقط. ولو كرر اعطني صح في الفلوس اتفاقا. ويجوز
عقدين. ولو قال اعطني نصف درهم فلوس. كذا في التنزيل وضبطه شرح المحال كثر
بالنصف صفة نصف. ونصفه لاحتبه صح في الكل ويكونه المصنف لاحتبه بمثل
والفلوس بالباقي اتفاقا **قلت** واعلم ان فلوس ليست بشئ في الاصل
وانما ضربت لتقام مقام الكسور من الفضة كما جت الناس الى ذلك في شرا الخمرات
لان كساد الدرهم والوجه مكره كذا في التنزيل لئلا يحيط فلحفظ **كتاب**
الكفالة. مناسبتها للبيع كونها فيه غالبا ولكونها بالادب مقاضاة انتهى هي
لفتا الضم والضممان قالوا. وكلها زكيا اي ضمها الي نفسه وحكي كلفته وكلفت
به وغنه وتثليت الفا وشرعا. ضم ذمته. اي نفس الكفيل. الي ذمته. اخرج

والذمة لفتح العهد وشرعا محل عهد جري بينه وبين الله تعالى يوم الميثاق او وصف صار
بذلك انسان مكلفا فالذمة كالسبب والعقل كالشرط ثم استغنى عن القولين للنفس
والذات بعلاقة الجزئية والحال فقولهم وجب في ذمة اي على نفسه وقامه في الاصول
في المطالبة اي اشتراك كل من الكفيل والكفيل في جواز طلب المكفول له نفسهما اذ انما
او عيناً واجبة التسليم مقصوب وعناية ثم لا يلزم من دفع المطالبة الى الدين على الكفيل
الا ترى ان لو قيل مطالب بالثمن وهو على الكل لا غير فلذا قال لا نفا اي الكفالة
بالدين ضم ذمة الى اخرى في الدين لا يستغنى فاحدها كالمقاصب وغاصب المقاصب
على ما ذهب اليه جميع لا يصير دينين وهو غير معقول ولذا تصح هبة الدين من غير رفعه عليه
الدين وصحة الهبة من الكفيل للضرورة وهذا هو الوجه كما في الهداية وغيرها لما ذكرنا
تسلح تحت اللسان ليكون الاول صحيح لخروج الكفالة بالنفس عنه وفيه كلام ان فعل
التفصيل ليس على ما ذهبنا عليه لان ما نفي من الاقتصار على تعريف نوع منها وهو الكفالة
بالمال لما ان محل الخلاف وبه يستغنى عما تكلفه بعضهم من الظن ان يجعل الدين دينين
وهو قلب الحقيقة لان معناه عند المحققين انقلاب واحد الواجب والمتعدي الى
الي الاخر والدين فعل واجب في الذمة هو منها عليك مال بكذا حتى تنجز كره الكراني
وغیره ثم لا يخفى انه تعريف بالحكم فالاول عقد وثيقة لطلب الواجب ذكره
التهتاني وركبها ايجاب وقبول وشرطها كون المكفول به مقدر والتسليم
وفي الدين كونه صحيحاً وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل واهلها فهو اهل
للمتبع فلا تصح الا بمن يمكن التبع بان يكون مكلفاً جزاء والدين مكفول له
والمديون مكفول عنه والنفس او المال مكفول به وفرنسية المطالبة كفيل ولا يصل
في شريعتها قولهم تعا ومن جابته غلبت عليه وانا به زعيم اي كفيل والكفيل عنها ان لي
فان الاكثر ان يكون اوها ملامته واسطرها لذاته واخرها غرامته فعليك
بالسلامة وهي ضمان بالنفس وبالمال زاد بعضهم وبتسليم المال ويمكن دخوله
في المال فلا يحتاج لجعله تسماً ثالثاً فتأمل فالاولي يفقد بكتلت نفسه
او برقبته ونحوها مما يعبر عنه بالدين كالمطالاة وقد نأته انهم لو تعارفوا اطلاق
اليدين على المجلة وقيل له المطالاة فلذا في الكفالة كذا في الفقه وغيره او مجرد شائع

كنصفه

كنصفه او عشره وتنفق بجنسه او هو على والي وعندي وانا زعيم او قبيل به او غير
او عييل يعني محمول كما في الباع لا بانا ضامن لمعرفته خلافاً لابي يوسف
وقامه في شرحنا على التنوير **قوله** لو كفيل في ثلاثة ايام مثلاً كان
كفيلاً بعد الثلاثة ابداً ولو زاد وانا بري بعد ذلك لم يصح كفيله على المذهب
وهي الخيلة في كفالة لا تكرر واقع القهستاني وغيره ونقله في لسان الحكماء
عن ابي الليث وانه عليه الفتوى ثم نقل عن الواقعات ان الفتوى انه يصح
كفيله انتهى **قوله** فليسته لذلك وصح اخذ كفيلين والكرتعا
ومتقافا كما يأتي ويجب فيها احضار المكفول به اذ اطلب المكفول له فان
لم يحضره حسن الكفيل ولو اولى به على المذهب الي ان يظهر للقاضي تقدير
احضاره بدلالة الحال وبالبيته **قوله** وهي الخيلة في دفع المطالبة
عنه كما في البحر ولو ظهر عجزه ابتداءً لم يحسن ذكره العيني وغيره ولكن يلزم منه
حتى يحضره ذكر القهستاني وغيره وان عتق وقت تسليمه لزمه ذلك فيه اذ اطلبه
في ذلك الوقت فان سلم قبل ذلك بريء لحصول المقصود فان غاب المكفول
بدون علم مكانه ولو بدد الحرب سرتدا وعلمه دخولها اهل الحالم مدة ذهب
وايايه فان مضت ولم يحضره حبسه ولو اختلفا في العلم بمكانه فان لم يخرجته تعرفته
امر الكفيل بالذهاب اليه ولا خلفه لا يبري موضعاً ثم في كل موضع قلنا
نذهب اليه للمطالب ان يستوثق بكفيل من الكفيل كيلا يغيب الاخر وان غاب
ولم يعلم مكانه لا يطالب به لما ذكرنا فصار كما لو تطلق اصله بموت الكفيل
للتيقن بالهجر وقيل يطالب وارثه باحضاره كما في السراج وموت المكفول به ولو عتق
ذكره دفعا لحران العبد مال فاذا تقدر تسليمه لزمه قيمته وسيجي بالوكفيل
برقبته دون موت المكفول له بل يطالب وارثه او وصيه الكفيل وقيل
تتطلب كما في الوهبانية **قوله** المذهب ويطالب الوصي ولا ثم الوارث كما في
الهداية وغيرها **قوله** فلو قدر الوصي وقال بالواو كما في الوقايه
لما احسن لا مكان الاستدلال بالتقدير ويبرأ اذا سلم ولو كان سوا
كما يأتي حيث يمكن مخاصمته بان يكون بموضع فيه حاكم وان لم يقبل اذا دفعت اليك

فانما يري ويبرأ بتسليمه مرة قال سلمته اليك بجهتك الكفالة ان كان طلبه منه فلا بد
ان يقول ذلك ويبرأ بتسليمه ويكيل الكفيل ورسوله اليه لان رسوله اليه غيره كما لا يخفى
وفيه يشترط قبول الطالب بخلاف غيره على المشهور وكذا بتسليم المكفول به
نفسه الحصول المقصود ولكن يشترط ان يقول كل واحد فردها سلمت اليك عن الكفيل
او دفعت نفسي اليك فكفالة اي بجملة كماله فلان وان لم يقل ذلك لم يبرأ كما صرح
به ابن كمال وغيره **قلت** وقول الباقي فاطلاق المصنف فيه ما فيه كما لا يخفى
على فقيه فتنبه وفي لاكتفاء بالتسليم اشعار بان له لواقف المكفول له انه لا حق له
قبل المكفول غنم يبرأ الكفيل عن كفالته كما لو اخذ الكفيل شيئا اخر كما في النظر فان
شرط تسليمه في مجلس القاضى سلمه في السوق قالوا في زيادتهم يبرأ واختار في زماننا
انه لا يبرأ وبقي لفساد الرهان ولو سلمه عند الامير او شرط تسليمه عند هذا
القاضى سلمه عند قاض اخر جاز كما في البحر وان سلمه في مصر او لا يبرأ عند هذا
ويبرأ عند الامام وظاهر صنيع المصنف اختيار قولها فتنبه وان سلمه في برية او في
سواد لا حاكم فيه لا يبرأ كذا في الباقي **قلت** وفي المقتضى عن
المينة وعن بعضهم ان بالتسليم بالرساق لا يبرأ لان اكثر قضائهم ظلمة قال فعلى
هذا قلنا يبرأ في زماننا ولو سلم في بلد فيه حكام وعلم يصدق فليجب انتهي
وكذا لا يبرأ ان سلمه في البحر وقد حبس غير الطالب اي وكان السجن سجن قاض اخر
فاوجب هذا القاضى او سجن امير البلد في هذا المصير براء ذكره ابن الملك وغيره
فليحفظ فان لكل نفسه على انه ان لم يوافق اي يأت به عند فهو ضامن لما عليه من المال
صحت الكفالة لانا استحسننا لقائل الناس وحينئذ فلم يوافق به عند مع قدرته
عليه على ما مر لانه ما عليه وان مات المملوك في هذه الصورة قبل انقضاء المدة
اخذ من تركته تحقيقا للشرط ولا يبرأ ايضا فكفالة السابقة بالنفس لعدم
التأني ومن ادعى على اخيه براءة دينار بينهما او لم يبينها فكل نفسه رجل على انه ان
لم يوافق به عند فعليه المائة فلم يوافق به لانه المائة المعهودة التي بينها المدعى
اما بالبيعة او باقرار المدعى عليه وتصح كفالته لان لا يلحق البيان باصل الدعوى
فتعين صحة الكفالة له بالنفس فتزيت عليها صحة الكفالة بالمالك

خلافا لمحمد وقولها اصح ولا يجبر المدعي عليه على عطا كفيل النفس في دعوى
حد وقود مطلقا بل يلازمه الي قيام القاضي فان احضر بيته ولا خلى سبيله
كما في التتائي عن الكرماني وفي الزيلعي غيره المراد بالخبر الملازمة لا الحبس
فان سمحت به بنفسه صح اتفاقا وقالا لا يجبر في القصاص وحد القذف وحد السرقة
كالغزير لا حوادى بخلاف الحاصلة للدين وبخلافها بنفس حد وقود لان النيابة
لا تجري في العقوبات فان شهد مستوران في كفالته حذوا وكفالة قود حبس
بهما وكذا ان شهد عدل واحد لثبوت البيعة والمهر بحبس وغيره خلافا لما
في رواية اي فيلحق الاستيثاق بالكفالة صح الرهن والكفالة بالخارج الموقوف
لانه دين صحيح يمكن الاستيفاء **قلت** واما الرهن بخارج المقاسمة
فباطل خلافا لما اطلقه في البحر وتجويز الزيلعي الرهن في كل ما يجوز الكفالة به
يجامع الوثيق منقوض الدرك لجواز الكفالة به دون الرهن ولثبوت الكفالة
بالمال اي بنفس المالك او بفعل يتعلق به كاحضار الامانات ونحوه ولو من
سلم عن ذي بال غير عند المطلوب فاعلم يصح كما في المعاديه صحيحة ولو المالك
مجهولا جهالة مقارفة فلو با حشة لم يصح كفالته المكفول له وبه وعنه اذا
كان ذلك المالدنيا صحيحا الا في النفقة وبدل السعاية والدين المشترك
كما حرره في شرح التوير وسيجي والدين الصحيح هو ما لا يسقط الا بالاداء او بالبراء
ولو حكم كدين للمهر لسقوطه بمطاعتهما لجن زوجها للبراء المحكي بتكفلت
متعلق بصحة عنه بالف مثال المعامور وذكر امثلة المجهول بقوله او مالك
عليه مثال وكذا بما اقرب فلان فعلى حتى لو مات فاقرب فلان شي فهو كفيل
وذا في تركته كما في الخلاصة الحاشية او بما يدركك اي يلحقك في هذا البيع
من ضمان الدرك وهو ضمان المبيع ان لحقه آفة او ضمان الثمن عند استحقاق المبيع
لكنه سيصح بهذا وجهالة ذلك باحتمال استحقاق الكل والمعض فيضمن كل واحد
وكذا يصح الكفالة بالمال ولو علقها بشرط ملائم اي موافق للكفالة كشرط
وجوب الحق نحو بايعت فلانا او ما غصبك فلان فعلى واجب اي ان بايعته
شيئا فما شرطية كما بعد وفيه رمز الى انه يلزمه كل قليل ان كثير مرة او مرارا

بخلافها لو قال اذا بايعة شيئا فانه على مرة كما في التمساني عن الخزانة **قلت**
لكن كتبت في شرح التنوير ان لو باع ثانيا لم يلزم الكفيل الا في كماله وان يصح رجوعه
قبل المبايعة الا في الكفالة بالذوق او ما ذاب اي ثبت لك عليه او ان
استحق المبيع فعلى قد قدما دخوله في ضمان الدرك فليدرك وكسرت امكان
الاستيفاء نحو ان قدم زيد فعلى ما عليه الدين وهو يعني قوله وهو اي والحال
ان زيدا هو الكفول عنه او مضاربه او مودعه او غاصبه فتصح الكفالة
المعلقة بقدر منه لتوسل اللاداة وكسرت بقدر الاستيفاء نحو ان غاب زيد عن البلد
فعلى فمعه جملة الشروط الملازمة التي لا تبطل الكفالة بها وفيه اشعار بان غير
الملازم باطل او سطل ايضا اشار اليه بقوله وان علقها بمجرد الشرط اي بالشرط
المحض المجرى عن الملازمة وهو الذي ليس بمعارف كسبب البيع ونحوه بطل اي
الشرط فقط وتصح الكفالة في الهدايا والكا في وغيرها ولا تنسخ فيه كما ظن
او بطل الشرط والكفالة جميعا كما في التحفة والمخترات وغيرها كذا افاده التمساني
قلت وظاهر ترجيح الاول وظاهر التنوير وغيره ترجيح الثاني فتبطل
الكفالة ولا يلزم المال فهي ان لم تبطل بالشرط الفاسد لكنها تبطل بالشرط
الغير المتعارفة فتبطلها هنا ليس لفساد الشرط بل لعدم التعارف والملازمة وذلك
لانها تبرع ابتداء كوصية معاوضة انتهت البيع فقلنا بالشهرين وامام في الاجل الغير
المديد فتصح الكفالة ويبطل الاجل كما في نسخ الكثرة الصحيحة وعليه حمل قول المصنف
بقا للهدايا وغيرها وكذا ان جعل احدها اخلا فتصح الكفالة كالا ويبطل الاجل
وحسينة يجب لمال خلا واجاب في الغاية عن الهداية بان المراد بالعلق التاويل
على طريقة الاستخدام مجازا بقرينة قوله ويجب للمال خلا وهو احسن من عمله على السهو
وتحققه وللطالب مطالبة اي شأ من كفيه واصيله لما مر انها انضم
الا اذا شرط براءة الاصيل فيكون حوالته كما ان الحواله بشرط براءة المحيل ككفالة
اذا العبرة بالخلف لا بالمبني ولو طالب احدها لم يطالب الاخر لما مر بخلاف تعيين احد
الفاصلين اذا التزمين تملك فان كفل بما له عليه فان برهن على الفلز وان لم يبرهن
صدقت الكفيل فيما اقر به مع يمينه ولاصيل في اقراره بالشر على نفسه خاصة كما مر

فان كفل بلا امره لا يرجع عليه لانه تبرع بما لا ادي عنه وانجازها المكفول عنه
اي بعد المجلس فلو فيه رجوع كما في الهادية وياقي ما يؤكده عن الحانية فنتبه وان بامر
وقت العقد بالكفالة بالمال ولو ناسد وهو ممن يصح امره شرعا رجوع الكفيل
عليه اي لاصيل بالكفيل حيا كان او يوفى فيه رجوع بما ادي ان ادي بما كفل والا فبما
كفل وان ادي ادي لمكلا الدين بالهدي فكان كالمطالب وكما لو ملكه بهبته
او اريت ذكره العيني وغيره ولا بد من قوله عني او علي ان علي وهو غير صبي وعبد
مخوون ذكره ابن الملك وغيره وفي التمساني ولا مرشامل للرضا فلو كفل بحضرتهما
بلا امره فرضي المطلوب او لا رجوع ولو رضي الطالب او لا رجوع ولو رضي الطالب
او لا ان يتم العقد به فلم يغير وعزاه للحانية **قلت** وحيلة الرجوع
بلا امر ان يهبه الطالب الدين ويوكله قبضه كما في الاول المجبة فلم يفت
ولا يطالبه قبل الاداء لان تملكه بالاداء نعم للكفيل اخذ من فراصيل قبل ادائه
كما في الحانية وانما عبر بالاداء لانه لو دفع الكفيل الى المكفول له بعد ادائه الاصيل
غير عالم به لم عليه كما في المسنة فان لو زمر فله ملازمة ظاهره ولو امرأة لكن لا صح
انه يتاجر امرأه لتلازمها ذكر التمساني وان حجب فله حبسه الا اذا كان كفيلة
عن حد لا يوين والحدين فلا يجسهم ذكر التمساني والا اذا كان عليه دين مثله
او كفل بغير امره فلا ملازمة ولا حبس ولا رجوع اذا ادي ذكره في الخزانة وببر الكفيل
باداء الاصيل اجماعا الا اذا برهن على ادائه قبل الكفالة فيبرأ فقط كما لو حلف
وان ابرأ الطالب الاصيل واخرجته برئ الكفيل وتأخر عنه بقا للاصيل
قلت والحاصل انه يسري تحليله لا تخيفه وان ابرأ الكفيل واخر
عنه لا يبرأ الاصيل ولا تأخر عنه لعدم تبعية الاصل للمفرغ نعم لو تكفل بالحائز
مؤجلا ما جل عنهما كما ياتي متنا وفيه يشترط قبول الاصيل او ابرأ والتأجيل
لا الكفيل الا اذا وهبه او تصدق عليه كما في الدرر والغرر وغيرها وفي الغيبة
طالب الدين الكفيل فقال له اصبر حتى يحيل الاصيل فقال لا تعلق لي عليه
انما تعلق عليك هل يبرأ اجاب نعم وقيل لا وهو المختار فان كفل بالدين الحال
مؤجلا اي وقت يتأجل عن الاصيل ايضا لان تأجيله على الكفيل تأجيل

عليها ولو صالح الكفيل غداً على ما يه برياً لما كان البراءة تشري. ورجى بها اي بآيات
فقط ان كفل بآيه كما سوان صاحب عن الف مجيب آخر رجى بالكف لانه مباد لك البراءة
وان صالح الكفيل عن موجب الكفالة. فقط لانه بري هو دون كافي لانه
بيراً الا الكفيل وان قال الطالب للكفيل بالامر بربيت المال رجى الكفيل على
اصيله لا تراه بالقض ومفاده براءة المطلوب للطالب لا تراه كالكفيل
وكذا اي يرجع في قول بريت بلا لاني. عندي يصف خلافاً لمحمد. وضيع المصنف
ترجيح الاول واختاره في الهداية وغيرها وهو اقرب للاحتمالين قيل وقول الامام
فكان اولي واجمعوا انه لو كتبه في لصك كان اقرباً بالقض علماً بالعرف. وفي ابرائك
فقط لا يرجع اتفاقاً وهذا كله مع غيبة الطالب. وان كان الطالب حاضر رجى اليه
في البيان المراده في الكل اتفاقاً لانه محل وشل الكفا للحوالة. ولا يصح وبطل
كما في التنوير وغيره. تعلق البراءة عن الكفالة بالشرط. الغير الملائم على ما اختاره
في الفتح والمخرج وادره في المنع هنا وفي المقررات لكن جزم في نقل تنوير الابصار
بالاطلاق وفي المنع وظاهر ان يلحقه وغيره ترجيح الاطلاق. كسائر البراءات اي مثل
تعلق باقي البراءات عما يتعلق به فيبطل لو قال اذا جازيد فانا بري مرتين هذا
المبيع او منعه كذا وغيره ويروي انه يصح لانه اسقاط محض كالأطلاق لكن قال المصنف
والختم الصحة واطلق ذلك ويمكن عمله على ما اختاره في الفتح كما سيجل على
ما اذا كان التعلق بشرط ملائم متعارف وفي التمسك في غداية ان الشرط بتعلق كائين
صحيح كما اذا اعطى مديون لمعامل دائن كذا فوسيه فقال لا الذي ان اعطيه فقد
ابرائك عنه وقد اعطاه صحة البراءة وقيد بكفالة المال لان في كفالة النفس
تقصيلاً مبسوطاً في الحانية وفي المحيط وكفل بنفس رجل على انه متى رأى الطالب
بنفسه فانا بري منها كان جائزاً لانه ملائم متعارف بخلاف غير المتعارف كدخول الدار
ولا يجوز الكفالة اي لا يجبر عليها. بما تقدر استيفاء من الكفيل كالحذر والقضاء
لان النيابة لا تجري في القوبة وهو مستدرك بما مر فتدبر. ولا يجوز بالاعيان المصفونة
بغيرها وذلك كالمبيع لانه يفسخ بالهلاك والمراد به المبيع الصحيح اما الفاسد فمن
الاعيان المصفونة بتفهمها كما يأتي. والمرهون لانه لا يرجع بهلاكه لكن في الاختيار الاصح

صحتها فيها ولا بالامانات ولو اوجبته التسليم خلافاً للفتنة. كالوديعه والمستعار
والمستأجر وما لم المضاربة والشركة لانها غير مضمونة نعم تصح بتسليمها واحضارها
فليحفظ. ولا يجوز ايضا بدني غير صحيح كبدل الكتابة حرف كفل به او عبد
لستقطه بالتجزئة لكن في النظر انها تصح بيد الكفاية ذكره التتاني. وكذا
لا يجوز ايضا بيد لا لسعاية عند الامام. كما في البرازية وشرح المجتبى وغيرها
وكان الحق بيد الكفاية ولا فهو لا يسقط لانه لا يقبل التجيز. قلت
فيلقى اي دين صحيح ولا تصح الكفالة به ولنا دين ضعيف وتصح به وهو للنفقة
المقررة مع سقوطها بموت وطلاق كما افاده في الاشياء وكافراً اخذوا منها
بالاستحسان للحاجة لا بالقياس واستشكل التتاني دين الميت المفلس فانه
صحيح ولا تصح الكفالة به كما يأتي انه قد يسقط بالموت قالوا لا احسن ان يتراد
اي في تعريف الدين الصحيح او بالموت انتهى وفيه كلام لدخول النفقة فلا يتراد المراد
وقد علمت ان لا يبرأ بغير حكمي فيدخل فيه كما يخفى على ذوي الافهام فليفهم. لا بالحل
على دابة مستأجرة معينة وقيد بقوله معينة لان غير معينة تصح الكفالة بالحل
كما تصح الكفالة بتسليم الدابة مطلقاً معينة او لا فلا تخالف اصلاً كما ظنت
الشارح ومفاده صحة اجارة دابة غير معينة وهو لا يصح كما في المحيط وغيره
او تكفل بخدمة عبد معين بخلاف غير العيين فيها كما ذكرنا فتنبه ولا يجوز بدني
ساقط ولومن وارث. عن ميت مفلس عند ابي حنيفة الا اذا كان بكفيل
او من اظهر له مال فتصح تقديره او لحقه دين بعد موته فتصح الكفالة به خلافاً
لما فصحها مطلقاً وبه قالت الثلاثة ولو تبرع به اصح الجماع ولا يجوز أيضاً
بلا قول الطالب للكفالة في المجلس اي مجلس عقدتها بنفسه او نائيه ولو فوضها
سواك فكل بنفس او مال وان اذانه لو وجد الخطاب او لقبول المطلوب
او قال احبني كفلت لفلان عن فلان فبلغ الطالب فقيل لم يصح عندها كما في
المحيط والي انه لو كفل والمكفول عنه غائب واجاز الطالب صح الكفالة كما في الحانية
وقال ابو حنيفة يجوز موقوفاً مع غيبة الطالب اذا بلغه فاجاز وبه يفتي كما في
الدرر والبرازية والجز وغيرها وبه قالت الثلاثة لكن نقل في المنع عن التتاني

ان الفتوى على قولها واختاره الشيخ قاسم وعليه صنيع المصنف فان قال الميراث
لوارثه تكفل عني بما علي تكفل به مع غيبة الغائب اي لا يقبل الطالب جازا اتفاقا
استحسانا لانها وصية ولو قال لا يجزي فكل لم يصح وقيل يصح ورخص في الفتح فلما
قال اختلف فيه المشايخ رعي ترجيح لقوة الاختلاف عنده فتنبه وجوز الكفالة
بالاعيان المضمونة بنفسها واجبة التسلية ولا وذلك كما لمقبوض على سائر الاشياء وكذلك
المقبوض وكذا المبيع فاسد وكذا بتسليم المبيع الى المشتري والمؤمن الى الراهن
والمستاجر والفقن وبذلك الصلح عن دم وخلع مهر **فصل** ولا اصل فيها تصح
بالاعيان المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا بالامانات وسها المقبوض على سائر الاشياء اذ لم يسم
ثمنها كما مر فتنبه وانفتت بان ضمان الدال والسمسار الثمن باطل اخذ مرفوعه
لا يصح ضمان الوكيل فليراجع **فصل** ولو دفع لاجل المال الى كفيله
بامره قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يبرئ منه من عجل اداء الزكاة وما ربح فيه
الكفيل فله ولا يتصدق به لانه غائب عنه حيث قبضه على وجه الاقتضاء ولو على وجه
الرسالة فلا تخضع امانة خلافا لما في كونه ورده اي ارجح الى المطلوب احتبان فني
الدين نفسه كما في الدرر وغيرها وكان المدفوع شيئا يقين باليقين كما لا يخفى
لا يتعين كالمقود فلا يندب ولورده هل يطيب للمطلوب لا يخفى ولو غيبا كما في العناية
خلافا لها فعندها هو له فلا يبرده وغنه يتصدق به ولا ولا صح ولو امر لاجل
كفيله ان يتعين عليه ثوبا هذا يعني بيع العينة اي بيع العين بربح نفسه لبيعها المستقر
باقول يقضي فيه اختراعه ككافة الربا وهو مذكور مشعر لما فيه من الغرر من غلبة
الاقراض **فصل** وقد رويهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا تابعتم
بالعينة واستقر اذا تاب البقرة للتم فظهر عليكم عدكم وقيل اياك والعينة فانها العينة
واشد فربيع العينة لبياعات الكاينة لان كبيع الفسل والذيت ونحوها بالطرف مشر
اسقاط مقدار معين على الطرف وبه يصير البيع فاسدا ولا شك انه يحكم العصب
الحرم نازن هو بيع العينة للصحة المختلفة في كونه فانما يصح لم يكره لانه فعله كثير
والصحة كما في التبرع لا ينعى لفتح فعل الكفيل ذلك فالقوب يكون للكفيل
وزيادة البيع عليه لانه العاقد ولا يبيح على الاقر لانه اما ضمان الحسنة او تكفيل تجمل

وذلك باطل ومن كفل لاخر بما ذاب اي وجب وتقرر وهذا ما ضر اريد به
المستقبل لقوله اطال الله بقاءك لدعي غريمه او بما قضى به عليه فغاب الغريم
فبرهن الطالب على الكفيل بان له على الغريم الفاضلا لا يقبل برهانه حتى يجبر
الغائب فيقضي عليه فيلزمه بقا للقيم وفي النهاية ما يخالفه فتنبه ولو برهن ان له
على زيد لغايبه الفأ وهذا كفيله بامره قضى به عليها فلما كفل الرجوع ولو
برهن انه كفيله بلا امره اي لغايبه قضى على الكفيل فقط دون الغائب
والفرق اننا لم نقول به هنا لمطابق فامكن اثبات بخلاف ما مر **فصل**
وهذه حيلة اثبات الدين على الغائب ولو خاف الطالب موت الشاهد
يتواضع مع رجل ويذعي عليه مثل هذه الكفالة فيقر بها وينكر الدين فيبرهن الدعي
على الدين فيقضي له على الكفيل ولا يحصل ثم يبرأ الكفيل فيبقى المال على الغائب
وكذا الحوالة كذا حررت في شرح التتوير وضمان الدرك للمشتري عند البيع تسليم
منه للمبيع كما لشقفة وحسين بن تطل دعوى الضامن للدرك المبيع بعد ذلك
للتناقض وكذا تطل دعواه لو كتبت شهادته وختم على صك كتبه فيه باع ملكه
او باع بغيره فان تسليمه بخلاف ما لو كتبت اي الشهادة ببيع مطابق او على
اقرار العاقدين لانه مجرد اختيار فلا تناقض وذكر المختار وقع اتفاقا اعتبارا دهم
و ضمان الوكيل بالبيع الثمن للموكل باطلا اي فيما وكل ببيعه لان حق القبض له بالهالة
فيصير ضمانا لنفسه **فصل** ومفاده ان الوصي والمناظر لا يصح ضمانهما الثمن
عن المشتري فيما باعاه لان القبض لهم ولذا لو ابراه عن الثمن صح وضمانا وكذا يطل
ضمان المضارب الثمن لرب المال وكذا يطل ضمان احد الشريكين حصته شريكه من ثمن
ما باعاه صفقة واحدة لما ذكرنا وصح لو بصفقتين لعدم الشركة حينئذ وكما لو
تبرع به وضمان الدرك والحراج الدار للزمن واجرة القسم للنوائب وغيرها
كقسمه قيمي بين شريكين يطلب احدهما وان اشترع الاخر عنه ذكر القسما في صحيح
وكذا صح ضمان النوائب جمعي نائية وهي الحادثة وشرا ما يضره السلطان على الرعية
لمصلحتهم سواء كانت بحق كركي النهروا حرة الحارس وحفظ الطريق وابواب
السكك او بغير حق كالجبايات في زماننا وعليه الفتوى وقيل انه يعلم ولا يقضي به

و ضمان العبد باطل لا شبهة المراد بها. وكذا ضمان الخلاص اي تخلص سبيع سيق
لعجزه عنه نعم لو ضمن تخلصه ولو بشر ان قدر والايرد الثمن كان كالدرك ذكره العيني
وغیره وهو مرادها كما افاده بقوله خلافا لها فتنبه فالخلاف لفظي فاما مل
ولو قال الكفيل ضمنه الى شهر وقال الطالب بل خلافا لقول الكفيل
لان منكر وفي الاثر القول للمقر له. وعلى المقر اليقظة ولا يؤخذ ضمان الدرك
ان استحق المبيع ما لم يقض بتمه على ياقبه اذ يجزى الاستحقاق لا يتقضى البيع على الظاهر
كما مر خلافا لابي يوسف **باب كفاية الرجلين والعبد بين دين**
عليهما بان اشترى من رجل عبدا بعتا كفل كل عن صاحبه بامره جاز. وحديثنا
اذا احدها عن صاحبه لا يرجع به على الآخر. لزم الدور الا اذا زاد على النصف لتحقيق
النيابة ولو كفلا لما ل عن رجل كل بكل المال على التقاب وبعد ذلك
كفل كل منهما عن صاحبه بامره بكل المال وبهذه القود خالفنا لابي وحديثنا
اذا احدها رجعي بنصفه على شريكه. كون اكل كفاية هذا ارجع ان شاء بكلمه
على الاصيل لو اكل الثامن وان ابرأ الطالب احدها فله اخذ الاخر بكلمه بحكم كفايته
ولو فسخت شركة المفاوضة. وعليهما ديون فلو ثبت الدين احدهما من شريكهما بكل دين
لتضمنها الكفالة كما مر وما اذا احدها لا يرجع به على الآخر ما لم يرد على النصف
لما مر انقا. واذا كوتبا العبدان بعقد واحد وكفل كل عن صاحبه صح استغسانا يجعل
كل المال على كل منهما بالاصالة في حق المولى تصحها بقدر الامكان والافا لقياس بطلائها
كما لو كاتبهما بعقدين كوفيا من كاتب وبديل الكتابة واذا صح رجعي كل على الآخر بنصف
ما اذني لا استوائهما. وان عتق السيد احدهما قبل الاداء والمسئلة تجاها صح ولذا
ياخذ حصته الاخر من ايهما شاء منه اصالة في الحق كفاية لما ذكرنا. ويرجع الحق فقط
لا الاخر بما اذني على صاحبه كفاية ولو كان على عبد مال موصوف يكون لا يجب عليه
الا بعد عتقه كما ل منه باقرار واستقراض. فكفل به رجل كفاية مطلقة عند ذكر حلول
او تاجيل اذ لو كفل باجل تاجيل كما مر لزم الكفيل كالا لحلوله على العبد وتأخير
لعنته وكفيله مؤسر. واذا اذني كفيل لا يرجع عليه الا بعد عتقه لقيامه مقام الطالب
ولو اذني شخص رقبة عبد فكفل به رجل فمات العبد المكفول قبل تسليمه فهو من

المدعي انه كان له ضمن الكفيل قيمته. لجوازها بالاعيان المصونة كما مر ولو كفل
سيد عن عبده بامره او كفل عبدا غير مديون مستغرق عن سيده بامره فتعق فاي
اذا لا يرجع على الآخر لا تعقارها غير موجبة الرجوع فلا تغلب موجبة له كما لو
كفل رجل عن رجل بغير امره فاجاز الكفاية لم تكن كفاية موجبة للرجوع **باب**
وفائده كفاية المولى عن عبده وجوب مطالبة بايضا للدين من سائر امواله وفائده
كفاية العبد عن مولاه تعلقه برقبته كما في التتوير فليحفظ وفيه ايضا لا يرجع ضمان
الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على المبيع بالثمن ولو قال لاخر اسلك هذا
الطريق فانه من فسلك واخذ ما له لم يضمن ولو قال ان كان نحوفا واخذ ما لك فانا
ضامن ضمن لا غار قصادة السلطان لا ياب الا بالاجور الا لعمال بيت المال
كما حرره في شرحي عليه وفيه ايضا كل من قار عن غيره بواجب بامره رجعي بادرع وان
لم يشترطه كما لا مر بالاعتاق عليه وبقتضائه الا في ربيع مسائل امره بتدوين عن هبته
وباطعاه من كفارته وباداء زكاة وبان يبيع عنه فلا نا لو كفل الحال موجبه
تاخر عن الاصيل والمديون السفر قبل حلول الدين وليس للدين منع ولكن يسافر
معها فاذا حل بغيره ليوفيه **باب** واستحسن ابو يوسف اخذ كفيل شهر المرأة
طلبت كفيلا بالنفقة لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه في المحيط بقية الديون
لكنه قياس على الفارق كل في شرح الوهبانية للشربلاي لكن في الخلاصة عن المنتهي
لوقا الدين للدين للقاضي مديوني فلان يريد ان يغيب عني طالبة بالكفيل
لو الدين موجلا واعتمده في المنظومة المحببة حيث قال
لوقا مديوني مراده السفر. واجل الدين عليه ما استقر
وطلب التكفيل قالوا يلزم عليه اعطاء كفيل يعلم
ثم الكفيل ان تمت قبل الاجل. لا شك ان الدين في ذال الحال
عليه فلو ادرث ان اذاه لم يرجع به قبل ما التا جيل ثم
كتاب الحالة اوردها بعد كفاية لاختصاصها بالدين دون
المعين بخلاف كفاية وهي لغة النقل وشعرا. نقل الدين ولو حكما في ضمن
عقد ولا يسيح فلم يخرج عنه حوالة الدراهم الورع وكذا الغصب

كأنهم نافهم من مقتضى المحيل في ذمة المحتال عليه وهل توجب البرائة من الدين المحيل
نعم كما في المحيط. وتصح في الدين لا في العين. لأن الدين وصف شرعي قابل للتقليل
الشرعي بخلاف الأعيان فإنها محسوسة غير قابلة إلا للتقليل الحسي. رضي المحتال
وهو الدين سواء كان عليه دين أو لا وقيل لا يشترط رضاه كما في الفتاوى من الزاهد
والمحتال عليه. وهو من قبيلها فالفرق بالصلة. وقيل لا بد من رضا المحيل أيضا.
وهو المديون والمحتار عدم اشتراطهما كما في الشريعة لا ينعزل لذهابها وكذا رخص
صاحب الهداية حيث لم يعم الدليل له عليه وعليه جري المصنف فتنبه
وقام في شرحنا على التوفير. وإذا ثبت برحمة المحيل في القول من الدين والمطالبة
جميعا على الصحيح وقيل لا يبرأ إلا بالمطالبة فقط. وقال زفر لا يبرأ إلا بالمطالبة
أيضا وحديثه. فلا يأخذ المحتال من تركه أي تركه المحيل. لكن يأخذ
كفيل الورثة أو الغنا مخافة التوبى بالقصر عمة هلاك المال. ولا يرجع عليه
المحتال إلا إذا تروى حقه. خلافا للشافعي ولنا أن برأته مقدمة سلامة
حقه له وقيد في الجريان لا يكون المحيل هو المحتال عليه ثانيا. وهو الذي
التوي عند أبي حنيفة بأحد من موت المحتال عليه فلسا. بغير عين ولا دين
ولا كفيل وهذا إذا ثبت موت فلسا بقضاء قهما فإن اختلفا فيه فالقول للمحتال
مع يمينه على الأول كما في التوفير بقا المبسوط وغيره وقيل القول للمحيل بيمين
ذكره في الفتح. أو إنكاره الحوالة وحلفه ولا يمينه عليه. للمحتال ولا يحيل. وعندهما
بما وتقليص القاضي إياه أيضا. ثم ذكر الحوالة بالعين فقال. وتصح بالدين
المودعة أي المال الأمانة كدائره الوديعة وغيرها. ويرى الحال عليه بهلا
أي تلك الدراهم. وتصح أيضا بالدراهم المعصومة. أي بما يكون مضمونا على المحتال
عليه ولا يبرأ بهلاها. لصحة الحوالة في تخلفها شلها بخلاف الوديعة. وإذا ثبت
الحوالة بالدين الخاص والعين مثل الوديعة أو الغصب صححت. وحكمها أن
لا يطالب المحيل المحتال عليه وليس للمحتال عليه دفعها للمحيل فلو دفع إليه ضمن
مع أن المحتال أسوة لغنا المحيل بعد موته. لشغل الحوالة المقيدة. وأما أن تقيد
الحوالة بشئ. وأبقاها مطلقة. فلذلك المحيل المطالبة للمحتال عليه بالدين

أو العين لأنه لم يتعلق بحق المحتال لعدم إرضائه اليه. ولا يطل الحوالة بأخته
ما على الحال عليه. فالدين. أو بأخته عمة. فالوديعة والغصب فلو مات
المحيل فدينه ووديعة بين غريمه دون المحتال لأن المحتال بالحوالة صار غريما
المحتال عليه ولم يتغيرم المحيل. وإذا طالب بالمحال عليه المحيل بطل ما أحاله
متعميا قضاء دينه بآمره. فقال أنا أحلت بدين ثابت لي عليك لا يقبل قوله بلا حجة
بل يضمن مثل الدين لأنك وقبول الحوالة ليس قرارا بالدين لعنه بدونه. ولو طاب
المحيل المحتال بما أحال. قايلا أنا أحلتك علي فلان يعني وكلمتك لتقبض
في. فقال المحتال بل أحلتني بدين لي عليك لا يقبل قوله بلا حجة بل القول
للمحيل لأنه منكر ولفظ الحوالة يستعمل في الوكالة **فروع** لا يصح تأجيل
عقد الحوالة ولو تعلق كل المحيل عن المحتال بقبض دين الحوالة لم يصح ولو شرط
المحتال الضمان على المحيل صح ويجوز للمحتال على القول من المحيل ولو أحال
عليه أن يعطي مائة دار للمحيل بطل لكن لو أحال جاز كما لو قابها المحتال عليه بشرط
الاعطاف مائة داره ولكن لا يجبر على البيع ولو باع يجب بره على الآد أو لو باع على أن يحيل
على المشتري بالقرن غنيا له بطل ولو باع بشرط أن يحال بالقرن صح لأنه شرط
ملايم ولو ادعى المال في الحوالة الفاسدة خير في الرجوع على المحتال أو المحيل
ولو أحال الأب أو الوصي بما لا يتيهرم من على أبيه ولا ولوسا وأعلى الأوجب
وتما فيهما عاقبة على التوفير وتكره الفتح بضم المين وتفتح وتفتح التاثير
سنة بمعنى الحكم. وهي الأقراض لسقوط خطر الطريق. وقد نهى صلى الله عليه وسلم
عن قرض جبر نفعاً وذكره هنا لثبوت حال الخطر المتوقع على المستقرض فيكره وإن لم يذكر
هذه المنفعة وإن شرطها في القرض حرم وفسد كما في الصري وقيل إن لم تذكر
فلا بأس **فروع** نقل في البحر والهن عن الزانية أن المستقرض لو وهب منه الزائد
لم يجز له شئ يحتمل القسمة انتهى في المحفظ **كتاب القضاء**
لما كان أكثر المازعات تقع في الدين والساعة اعتبرا بما يقطعها وهو لغة
الحكم شرعا قطع الخصومة وهو فرض كفاية بالاجماع فإن لم يصلح له إلا واحد
تقين ولو غيره أصلح أو خاف الخيف أن يجرك ولو غير أهل أو علم عجزه حرم قطعا

قلت فيه الاحكام الخمسة وادكانه تسعة على ما نظم ابن الغرس بقوله .
 احكام كل قضية حكيم . ست يلوح بعدها التحقيق .
 حكم ومحاكمة وله ومحكم عليه وحكم وطريق .
 القضاء الحق مراعى لفرائض وافضل العباد وبه اسكن بني ذكوان الزايجي وغيره وقال
 صلى الله عليه وسلم عدل ساعة خير من عبادة ستين سنة وهو خليفة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وفي اطلاق اسم خليفة الله خلاف كما في الاما تاريخية والمقلد رخصة
 والترك غير عينة عند الجمهور كما في البرازية وغيرها فالاولى عندنا وفي الحديث مراتبي
 بالقضا تكا نأذبح بغير سكين وجدا لشبهان السكين تؤثر في الظاهر والباطن جميعا
 والذبح بغير سكين هو الحق يؤثر في الباطن دون الظاهر فكذا القضاء لا يؤثر في
 الظاهر لا نجاة وفي باطنه هلاك وباه وقيل معناه ان يميت جميع دواعيه الجشعة
 وشهواته الرديئة وقيل ابو جلد المصنف عند المصنف وفي الحديث القضاء يحشرون
 مع السلاطين والعلماء يحشرون مع الانبياء والمرسلين فلذلك لم يقلد ابو حنيفة
 القضاء واهله هو اهل الشهادة . أي لا يها على المسلمين كما في الخواشي السعدية
قلت ويرد عليه ان الكافر يجوز تقليده القضاء ليحكم بين اهل الذمة
 ذكره الزيلعي في العليم وشرط اهليته شرط اهليتها وكذا شرط الحمل والقبول وغيرها
 ولذا قيل حكم القضاء يستقي من الشهادة **تنبيه** هل المشرط لمعاذ القضاء
 ظاهر الرواية نعم وفي رواية الوارد لا يفي كافي للتوري وفي الهادية اذا قل
 قضا ببلدة كذا لا تدخل القرى الا يذكرها انتهى واقره الشربلا في المحفوظ والفا
 اهل له لان اهلها . ويجب ان لا يقلد . وانما يقلد كما يصح قبول شهادته وبما
 قالها يفي وفيه في القاعدة بما اذا غلب على ظنه صدقه **ويجب ان لا يقلد**
 وفي معروض المقتى ابو السعود لما وقع التساوي في قضاة زماننا في وجود العدالة
 ظاهرا ورد الامر الشريف بتقديم الافضل في العلم والديانة والعدالة ولو فسق
 العدل يستحق الغل ولا يغزل في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا وهو الصحيح وعليه الفتوى
 كما في التمساني عن الواعيات قال وفيه اشعار بان حكمنا قد بعد العسق وذكر الخصاف
 انه باطل فيما ارتشي لا في غير وبه اخذ الحلواني والسخري ذكره العمادي انتهى

ناو صحيح تقليده

لكن في الحائنة اجمعوا على انه اذا ارتشي لا ينفذ وقال بعض مشايخنا قضايه باطله
 فيما ارتشي وفيما لم يرتش وذكر الكرماني وابن الملك وابن الكمال وغيره ان الفتوى
 ان يغزل بالفسق وارتشائه بعد كارتشائه ان علم والا فلا يحفظ ولما خذ
 القضاء بالرسوة لا يصير قاضيا هو الصحيح . والفاصولي مقلد . لانهم جدد جدار
 نسبه الخطأ وقيل لا يقبل فتوى الفاسق لانه من الدنيا نأت . واختاره كثير من المتأخرين
 كصاحب الاختيار وتنوير الابصار **قلت** وبه جزم صاحب
 الجمع في نفسه ولما في شرحه عبارات بليغة وهو قول الامية الثلاثة ايضا واقتره
 القسستاني قال وفيه اشارة الى ان القاضي والمفتي اثنان بالرواية المرجوح وذكروا
 في ادب المفتين ان اقل درجات العالم ان يكون عدلا لقبول روايته وفتواه وكذا
 لم تجز الثقة بقوله ولم يسقط التكليف عن الناس باستقامته ولم يجز الاعتماد على قوله
 ذكره الغزالي وغيره وان المفتي يطلق بطريق الاشتراك على ثلاثة معان الاول
 سبيل الحكم والحاشية الثانية في الشارب من الافتاء الثالثة ان يعلم غير مشتق وانا لاقناه
 اما ما جئنا به من تقليد والمقلد لا يحل له ان يفتي الا بحكاية ونقل كما ياتي . ولا
 ينبغي ان يكون القاضي قضا . اي بائنا . غليظا حيارا عندنا وينبغي ان يكون موقفا
 به في دينه وعقابه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والاثر ووجه الفقه
 وكذا الحكم في المفتي . وهو عند الاصوليين المجتهد اما في حفظ اقوال المجتهد فليس
 بمفتي . وفتواه ليس بفتوى بل نقل كلامه في حكمه ما يحفظ فقط كما بسطه ابن الهام
 . والاجتهاد شرط الاولوية . وعن الامية الثلاثة شرط الجواز وشرطه ان يكون
 عالما بجميع ما في الكتاب والسنة وهذا عزيمة والرخصة ان يمكنه طلب الحاشية
 فالخصوص ولا يشترط معرفة الفروع التي استخرجها المجتهدون بارائهم وذلك
 بان يكون عالما بمجان مقدار خمسماية اية وثلاثة الاف حديث واردة في الاحكام
 وعالما بمعانيها المؤثرة في الاحكام وباقسامها من خاص ومشارك ومجمل
 وغيرها وباقسام مسند الحديث وبالحال الرواة لكنه كالمقذر الان لكثرة الوسائط
 فالاولى لاكتفاء بقدر الامية المتقاة كالحاوي وغيره وبوجه القياس في شرايطها
 واحكامها واقسامها وبالاجماع موافقة ومخالفة وهذا المجتهد في جميع الاحكام

واما اذا اجتهد في حكم دون حكم وهو جائز عند العامة فشرط العلم بوجه القياس
وما يتعلق بذلك وان حصل به منصب الاجتهاد وفي زماننا مجرد ممارسته كما في
الكشف وغيره ولذا قال الامام الشريفي لو اجتمع حفظ المبسوط مع العلم بمذهب
المفتدين في احد لكان لهذا المذهب كما في شرح ارباب القاضي وقيل المجتهد في تقدير
عليه اتيان حجة قوية كتابية او خبرية او قياسية لصحة قوله كما في النظر واقفه في
التمسك في حفظه وقيل لا بد ان يكون ذات حجة يعرف بها عادات الناس لان كثيرا
من الاحكام يرتبني عليها وقد خصت في ذلك رسالة حادثة فعليك بها والله الهادي
وعليه اعتمادنا فيصير تقليد الجاهل القضاة خلافا للشافعي. ويختار لا قدر الاولي
لما صح عنه عليه السلام انه قال فرستعل رجلا على عصابة وفي تلك العصابة هو ارجي
لله منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين. وكه التقليد لمن خان الخيف
والعجز عن القيام به ولا بأس لمن يتق فرغ نفسه باداء فرضه ورتبته بل في فرض عليه
كما مر ولا يطلب القضاة ثقله ولا يطلبه ولا يسأله بل سانه اذا طالب الولاية لا يولي الا
لتعين وشرط اداء الغزل بلا جحفة **قلت** واستحب بعضهم طلب
القضاة لخالل الذكر لنشر العلم كما في النهرو ويجوز تقليده من السلطان الجائر التقليد
السلف من الجحاح وكذا من اهل البغي ويصح عزله ايضا. الا اذا كان له حكم من القضاة
بالحق فيجرم حينئذ عليه. واذا تقلد يسأل ديوان قاض قبله والديوان هو الخياط
التي فيها السجلات والمخاض وغيرهما واول فرضه عمر رضي الله عنه. وقال ابن ابي
انه فارسي مغرب. وبيعت اميين يقيضا بها بحضرة المعزول او امينه ويسأل الله
شيئا قتيلا استكشا فالحال ويجعل كل نوع في خريطة على حدة تيسرا ويكني الواحد
وافاد انه يجبر المعزول على نفي الديوان ولو ملكه او ملك الخضر وهو الصحيح وان للسلطان
عزله بلا ريب عن اي حنيفة انه لا يترك على القضاة اكثر من حول كيلا يفسد العلم **قلت**
فاناد انه لا يستغل بغير القضاة ولو رسا ذكر التمسك في. وينظر الجديد في حال
المجوسين في سجن القاضي واما المحبوس في سجن الوالي فعلى الامام النظر في احوالهم
من لزم ادب الله والا اطلقه ولا يثبت احدا في قيد الا رجلا مطاوبا بدم
ونفقة من ليس له مال في بيت المال كما في البحر. فمن اقر بجن او قام عليه به بينته

الرمه المحبس ذكره الملا مسكين وقيل الحق ولا يهل بقول المعزول ولو مع اخر لانه على
فعل نفسه كما في النهرو التمسك في عن المبسوط **قلت** لكن افي قاري
الهداية وابن نجيم بقبولها فليحفظ وفي الخلاصة واجمعوا انه لا يهل بما يوجد في ديوانه
ولو محتوما واما في ديوان نفسه فان ذكر العمل والالا ولا يادي عليه ايا ما بقدر
ما يري فان حضر خصمه جمع بينهما ولا يأخذ كفيلا بنفسه ان وحده فان ابي نادي عليه
شهر. ثم يخلى سبيله بعدما استظهر في امره بما ذكرنا فاذا لم يظهر خصم ياخذ
كفيلا بنفسه. ثم يطلقه. ويعمل في الودائع وغلات الوقف التي وضعها المعزول
في ايدي الامناء بالبيعة او باقرار ذي اليد فانه الحجة لا بقول المعزول الا مع اخر
قلت وظاهر الدرر ولو مع اخر وقدره الا اذا اقر ذواليد بالتسليم
منه فيقبل قوله فيما الا اذا بد ذواليد بالاقرار للغير ثم اقر بتسليم القاضي اليه
فاقر القاضي بانها لا خفي سلم للمقر الاول ويضمن المقر قيمته او مثله للقاضي باقراره
الثاني يسلم لمن اقر له القاضي ويجلس الحكم جلوسا ظاهرا في المسجد والجامع اولى
لوفي وسط البلد والافسح في وسطها تيسرا للناس ويستدير القبلة
كخطيب ومدرس كما في الخاتمة. ولو جلس في داره واذن في الدخول عموما فلا بأس به
وكذا السلطان والمفتي والفقير ولا يقبل هدية التكميل لذكر ابن الكمال
وهي يعطى بلا شرط اعانة بخلاف الشوة ذكره ابن الملك. الا اذا اذني للمهدي بالرد
فيعطيه مثل قيمتها كما في الخلاصة ولو قدر الرد لعدم او بعد مكانه وضعها في بيت
المال ومن خصوصياته عليه السلام ان هداياه له كما في الآثار خاتمة **قلت**
ومفاده انه ليس للامام قبول الهدية بنفسه والام لا تكن خصوصية وانما تجوز للامام
والواعظ والمفتي او فرقة من الخمر او السلطان او الباشا كما في الاشياء او من جرت
عادة بمكاناته فهذه خمس صور وهذا بشرطين. ان لم يكن لها اي للمقرب والمهدي
خصوصية والتماني ان لم يرد في الهدية على العادة. والامكان اكلا بقضائه ويدر الزيادة
ولول خصوصية رد الكل كما في البرهان. ويجوز الدعوة العامة لا الخاصة وهي
ملا يتخذ ان لم يخضر ولو فرغ من مواعيد وقيل هي كالهديّة ويشهد الجنازة ويعود
المريض. واعلم ان هذا كله اذا لم يكن لهم ولا عليهم دعوى كما في المواهب

والبرهان واقعه الشرايط فيلحفظ ويتخذ مترجما وكاتبه عدلا وسوي بين الخصمين جوسا
واقبا لا تظن اشارة ولا سائر احدها ولا يشير اليه ولا يضيفه دون الاخر ولا يصحك اليه
وكذا القياس له بالاقوي ولو فعل معهما جاز ولا يخرج معه ولا مع غيره في مجلس الحكم مطلقا
كما في التوريث والي ولا يلقنه حجة ويكره تلقنه الشاهد بقوله تشهد بذلك واستحسنه اي
تلقين لشهادة لا الحمد ابو يوسف في غير موضع المهمة والقوي على قوله فيما يتعلق بالقضاء
لزيادة تجربته وتعامد فيما حرر على التوريث ولا يبيع ولا يشتري في مجلسه اي مجلس القضاء
ولا في غيره على الصحيح كما في الواهب والبرهان وكذا لا يمانح فيه احدا مطلقا لذهاب
بمهانته فان عرض له هم او غار او غضب او جوع او عطش او حاجة كف عن القضاء لا يقدم
اعتدال الحال واذا تقدم له الخصمان فان شاقا لهما ما كانا وان شاكنت واذا تكلم
احدهما اسكت الآخر **فصل** واذا ثبت الحق للمدعي وطلب حبس خصمه
فان ثبت بالاثبات لا يحبس الا اذا امره بالاداء فاني هو الحق خلافا للدر والكثر
وغيرها وان ثبت باليمين حبسه اي طلب المدعي قبل الاداء باليمين وتكلا لا الاول
اصح لظهور المطلب بانكاه فان ادعى الفقر حبسه كل ما لزمه بذلك مال حصل له
كالتمن ولو لم تنفعه كالاخرة والرضى ولو ادعى اوبا لزمه بعقد كالمهر المحلل لان الزمان
باحتياره دليل سياره واما الموخل ولو بعد الدخول فالقول له في عسرتة انه لا داله هنا
على قدرته كما في البرهان وغيره ودين الكفالة ولو با لركا وكفيل الكفيل
وان كثرا كما في البرازية **قوله** وهذا هو المتمد خلافا لفتوي قاضي خات
لقدم المومن والمشرح على الفتاوى كما في البحر فيلحفظ نعم عده في الاختيار لبدل
المخلع هنا خطأ وان بقه بعض شراح هذا الكتاب فتنبه وزاد القلائسي ان يحبس
ايضا في كل عين تقدر على تسليمها كالعين المفضولة ولا يحبس فيما عدا ذلك ان
ادعى الفقة **قوله** وهو مستمع صور منها الفقة وبدل المخلع والمهر الموخل
ولو بعد الطلاق وتعامد فيما علقته على التوريث ومنه ما لو اختلفا هل هو بدل مال
ام لا فان القول للمدين والابينة اللذان كما حثه الموسوي واقعه في الهمز فيلحفظ **قوله** اذا
برهن خصمه ان له ما لا يفي كما في البرهان ولو با فراض او بتقاضى غريم فيحبسه ويحبسه
مدة يقلب على غلته انه لو كان له مال لا يهره بلا تقدير هو الصحيح وقيل حبسه شهرين

اقلالة فان لم يظهر له مال حلي سبيله بلا كفيل الا في ثلاث مال يتيرو وقف ودائن
غائب ثم لا يحبس ثانيا لا الاول ولا غيره الا ان يرهن خصمه على سياره بعد ذلك فيؤتد
حبسه ولا يجوز اطلاقه الا في ثلاث برضا خصمه او باتات اعساره او باحضار الذين للقاء
في غيبته خصمه كما يعلم من الاشياء ولا تسجله بنية على اعساره وان لزمه قبل حبسه عليه عامته
المتنازع لقيامها على التقي وقيل لا يصح قبولها ولكن العمل عليه رايه فان علم اعساره او كان
فقير ظاهرا سال عنه عاجلا وقبل بنيه وخلي سبيله والا لا كما في المهر ونحوه في البرهان
فيلحفظ وفي البرازية والبرهان والمخ وغيرهما قال المدينون حلفه انما يعلم
اني معصا احبها لقاخي فان حلف حبسه بطله وان نكل خلاه ولو برهننا فبينة سياره
احق الا اذا بين سبب اعساره وشهد وابه فتقدم لا يثبت امر اعراضا كما في الفقه
والمهر ويحبس الرجل في نفقة زوجته والمقدرة وان قلت يعني اذا ابي ان ينفق
عليها لا انه يحبس للنفقة الماضية وان قضى بها لانها ليست بدلا مال ولا لرفته
بعقد علي ما رالا اذا برهنت على سياره وكان زوجها صوله وفروعه **قوله**
فلحفظ هذا فقد غلط فيه بعضهم ولم ارحم بحرمه وظاهر المقيد يفيد
التقي لكن ياتي عن البرهان ما يفيد التسوية فتدبر لا يحبس والدائي صله
وان علا كما في البرهان في دين ولده وان ترك بل يقضي القاضي دينه عن ماله
او قيمته والصحيح عندها بيع عقاره كبقوله كما في البحر فيلحفظ الا ان ابي في الاتفاق
عليه طفلا **قوله** وكذا كل من وجبت عليه نفقة لسقوطها بمضي الوقت
فلو لم يحبس عليها نفوت بخلاف سائر المدينون كذا في البرهان وذكرنا في باب
الفقة انه يجبر وفي الاشياء لا يضرب المحبوس الا في ثلاث منها الاتفاق على قرضه
انتهى فاذا ادانته يحبس ويضرب ايضا قاتل ولو مرض في الحبس خرج ان كان له
من يجده فيه والا اخرج بكفيل في مرض مضرب والا لا بغيره نعم لو لم يدين اخرج
ليخاصم ثم يحبس ولا يمكن المحترف عا شتغاله فيه هو الصحيح كما لا يمكن احدا ان يدخل
عليه للاستيناس الا اقراره وجبرانه ولا يمكن ولا يخرج لجمعة ولا جماعة ولا يخرج
فرض ولا حضور خزانة ولو بكفيل كما في التوريث قبل الاصوله وفروعه وعليه الفتوي
كما في الخلاصة ويمكن فرض جاريته ان كان فيه خلوة وفارده ان زوجته لا تحبس معه

لوهي الحائسة له وهو الظاهر. واذا تمت المدة ولم يظهر له ما لحي سبيله ولا يحول بينه
وبين غريمه بل يلازمونه. بها را لا يلازم الا ان يكتب فيه ولا يجوز من التصرف والسر
ياخذونه فضل كسبه يقسم بينهم المخصص والملازمة. هي ان يدوروا معه حيث دار فان
دخل ارضه حاسوا على الباب ولو كانا لدين رجل على امرأة لا يلازمها بل يبعث امرأته تلازمها
ولو باجرة. وقال اذا فلسه الحاكم بان حكم بان لا يسه. يحول بينه وبين غريمه ما لم يبرهنوا
ان له مالا فلا يلازمونه قبله ولو اختار المظالم والمطالب للملازمة خير الطالب
الا لضرر كما في حجر الهداية. وكلوا في الزانية لفضل بالفسخ للطالب ملازمته
بلا امر قاض لو قبل بحقه. **فصل** اذا شهد فاعند القاضى على خصم
حاضر خرج الغائب وغير الخصم حكم بها وكتب بالحكم وهو السجل فالسجل اسم لكتاب
حكم القاضى المسمى لانها لجنة. واذا شهدوا على خصم غائب اوله حكمه. الا بحضور
نايبه حقيقته كوكيله ووصيه ومتولي الوقف ونايبه شرعا كوصي بضم القاضى او حكاكا
اذ برهن على ذي يد انه شري دارا مثلا فقلان الغائب حكم على ذي اليد لما ضار حكاكا
على الغائب كما ياتي. بل يكتب بها. اي تلك الشهادة التي قاضى بكون الخصم في ولايته لحكم
المكتوب اليه وهو اي هذا المكتوب له اسماء. كتاب القاضى الى القاضى وانما
الكتاب الحكمي سمي لان المقصود به حكم المكتوب اليه. وهو ايضا كتاب نقل الشهادة في
الحقيقة اذ مضمونه ذلك. وهذا يقبل في كل ما لا يسقط بالشبهة. فخرج الحدود والقود
فلا للشبهة كالدين والعقار والكناح والسبب لفضب والامانة والمصارف المحوئين
از غير المحوئين لا يحتاجان لكتاب القاضى. وعن محمد قوله في كل ما ينقل وعليه المتأخرون
وعمل الفقهاء اليوم على القود في الكل سوى قود وقود وبقي. استعسانا. ولا بد له
الكتاب بشرط. ان يكون من قاض معلوم الى معلوم بان يقول قلان الى قلان ولا بد
ان يذكر نسبهما. فان شاعهم بان قال بعده والى كل فيصل اليه قضاء المسلمين
ولا بد ان يقال على تشهدهم عليه. وان لم يراه يعلم بما فيه. اذ شهادة بلا علم
وتكون اسماهم. وشهرتهم جميعا وعنوانه. واحدة. فلو علموا ان علي ظاهرا لم يقبل اي في
عرفهم ويختتم بحضرتهم الكتاب بعد طيه ولا اعتبار بالختم في اسفله كما في التمساني
عن الذين وفي الدر لا يثبت كونه كتاب القاضى مجرد شهادتهم بدون الكتابة

45
ويحفظوا ما فيه كسائر الشهادات عند الامام وسيله اليهم اي الى شهود الطريق في مجلس حكمه
ويستغني ان يكتب اخر شهادته وسيله الي المدي كما في النهاية. وابو يوسف لم يشرط شيئا من ذلك
المذكور سوى شهادتهم ان كتابه لما اتى بالقضاء واختار. ثم لا يثبت. المستحق قوله. تهيبا. والنحو
كاليان. اذا ابتلاه ببيعان وعليه الفتوى كما في الفرعية عن الكفاية. واذا وصل المكتوب اليه نظر الى
حتمه. او لا يقبله. اي لا يقرأه. الا بحضرة الخصم وشهوده بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
ولا بد من اربعة شهود. ولو كان لذي يد على ذي يد شهادتهم على المسلم الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم
فلا فلا بد ان يشهدوا. ان كتاب فلان القاضى قراءه عليان حتمه. لما لنا في مجلس حكمه. فحينئذ
يفتحه. وعند ابو يوسف يكتب فيه كتاب فلان حتمه وعنده. ان الختم ليس بشرط. وجعله في
التقاية رواية ابو يوسف فاذا شهدوا اي شهود الطريق فتحت وقراءه على الخصم والزمان ما فيه. ان ياتي
كاتبه قاضيا. ويبطل الكتاب الحكمي بغير القاضى الكتاب وعزله. وجنونه وردته واغاليه وخذ
لقدف وفسخه بعد عدالة. قبل وصول الكتاب الى الثاني. او بعد وصوله قبل المرأة واجان
ابو يوسف واما بعد ما فلا. وهو مكتوب اليه. وخروجه عن اهلية. لان نعم بعد محضين
بان كتب بعد اسمه والى كل فيصل اليه قضاء المسلمين. بخلاف ما لو نعم ابتداء وجوزو الثاني عليه
العمل كما في الخلاصة. لا يبطل بغير الخصم. ايا كان لقيام وارثه ووصيه مقامه كما قال بل ينفذ
على وارثه مثلا. واذا علم القاضى بشي من حقوق العباد في زمن ولايته. ومحلهما جازله ان يقضي.
كما في حقوق الله تعالى والكتابة بأكمل لقضائهم. **قلت** والمعتد عدم حكمه بجله في زمانه
كما في الاشياء واقب الشك في ردها ايضا الامام يقضي بجله في جدد وقود وتعريفه للاحكام
تيد كما قضاة في الحدود. **فصل** ويجوز قضاء المرأة في غيبتها
وقود. اعتبارا بالشهادة وان لم يولها الحق البخاري لا يقبل قود ولو امر امرأته وتصلح ناطق
وصيته وشاهده فتستحق وظيفة الشهادة. وجاز كونها بنية لاسئلة لئلا يحاكن على السر
ولا يستلزم قاض. ولو رخصا نابيا. لان يفوض لسلطان اليه ذلك. صريح الكوكب في شهادته ودلالة
كجملتك قاض القضاء والى كل فيصل اليه قضاة المسلمين. تقليد وعمل. بخلاف ما يصح حيث
لا يملك الغزاة. بخلاف المأمور بالجمعة. وهو الخطيب فانه يستلزم بلا تفويض الاذن دلالة
ذكر ابن الملك وغيره. **قلت** فاذا كان من الاخصر وغيره قال في المجلس اصل له
وانما هو نفسه من بعض العبارات. وقد روي في الجمعة. واذا استلزم للمفوض قباية لا يشترط لغيره

خطأ فحكم بالدين على الماقلية او القاتل لا يفد حكمه الا اذا ثبت القتل باقراره
واعلم انه لا يصح حكم الحاكم ولا المولى لا بولي وولده وزوجته بصره قضاؤها عليهم
لعدم التهمة كالشهادة الا اذا ورد عليه كتاب قاضى لا يقبل شهادته فيجوز قضاؤه
به كما في الامتياز والا في الوصية وفيما هو تحت ظهره من الاوقاف كما يقضي لامرأته
ولا امرأة ابيه ولو في حياة امرأته وابيه كما حررت في شرح التنوير. ويصح قضاؤه القاضى
لن ولاه عليه. ولو المقتل السلطان **قلت** والحاصل انه كالمقتضى الا في سائر
عدها في البحر سبعة عشر **سبائل** شئى اى متفرقة وجاءوا شئى اى
متفرقين. ليس لذي شغل عليه شئ اى طبقه لغرض ان يتبدل يدق التردد في شغل
او يقب لوقته فيه. بالارضه وكي لغاوى ولو غير مصرعنا في ح. ولا لذي القوا ان يسي
عليه شئاً او حذو غا او كينفا لارضى لاخر عنده وهو القاس. وعندهما كلكهما
فعل بالارض فيه بالارض الاخر وفي قولهما تفسير لقوله. ولو انهم السفل بلا صبح
ربه لم يجز على البناء لعدم التعدي ولذي القوا ان يسي ثم يرجع ما اتفق ان يني باذنه
او اذن قاض ولا يقضي البناء يومين وثلاثة في اعين وغيره. واعلم انه لا يصح الشخص
من تصرف في ملكه مطلقاً عند المتقدمين واستثنى لما اخرجون ما اذا كان الضرر
تتبعاً **قلت** وهو اصح ما يفتي به فيلحفظ. وليس له ان يفتي اى سكة
مستطيلة تشعب منها سكة مثلاً مستطيلة لكن غير نافذة الى محل آخر. فتم باب
المرور والاستضافة والريح المنعشة الغير نافذة على الصبح اذا لحق لهم في المرور وفي
النافذة وزايفه مستديرة لوق اي افضل لرفاها. اى نهاية سعة اعوجاجها
بالمستطيلة لم ذلك لانها كما حدة مشتركة في ارجلها ما لو كانت مربعة فانها
سكة في سكة ولذا يكمن نصب البوابه فالقسمه رابعة بهذه الصورة.

لا زائفة نافذة لا زائفة مستديرة لا زائفة مربعة

وفادع على اخرهبة مع قبض في وقت فسيل المدعي بينة فقال قد جردني الهبة
فاشترت به منه ولم يقل ذلك. اى جردتها ومفاده الاكتفاء بما كان التوفيق **قلت**

وهو مختار شيخ الاسلام فراقوا الاربعة. فبرهن على الشرا بعد وقت الهبة يقبل
برهانه في الصورتين. ولو قبل لا يقبل. لوضح التوفيق في الوجه الاول ^{في ظهور}
التناقض في الثاني ومن ادعى ان زيدا اشترى جارية فابكر زيدا الشرائع وترك
هو اى المدعي. خصوصته حل له وطهرها. لدليل الرضا بالفتح ونحو ما عدل الكناح
فتح. ورافق قبض عشرة دراهم وادعى انها زينة فابكر حديق. بيمينه لان اسم
الدرهم يعمها بخلاف السوقة لغلبة غشها فلان قال لا ان ادعى انها سوقة
وهذا لو مفصولا فلو موصولا صدق كما في التنوير ولا يصد قاضا ان اقر قبض
لجبار. ولو موصولا او قبض حقه او القن او بالاستيفاء لو مفصولا. واعلم
ان الزينف ما يرده بيتا لمال والنهر حجة ما يرده القمار ايضا والسوقة ما غلب
غشها. ولو اقر يد بين ثم ادعى ان بعضه قرض وبعضه ربا وبرهن قبل ومن قال
لما قر له بالف ليس عليك شئى اى رد اقراره ثم صدق بان قال في مجلسه نعم لي
عليك الف لا يقبل منه. بصد يقه بعد رده. بلا حجة. او يصدق بقضه. بخلاف
ما لو كذب وقال اشترت مئتي هذا. فكن به. ثم صدقة يقبل بصد يقه. ومن قال
لمن ادعى عليه مالا كان لك على شئى قط فبرهن على القضا او لا برأى ولو بعد القضاء
بالمال. قبل برهانه. لا مكان التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا لمحضوته
وان زاد على انكاره ولا عرفك ونحوه فلا يقبل. لقدر التوفيق وقيل يقبل لان المحجب
او المخدرة قد تبادر بالشفع على باب فقام بالمصلح. ولو ادعى على اخيه بيمينه منه
واراد ردها بيمين فانكر فبرهن المدعي على البيع والمكر على البراءة من كل عيب لا يسمي
برهان المذكر. للتناقض وقيل يقبل لا مكان التوفيق بفعل وكيل. واعلم
ان ذكر ان شاء الله في اخر صك. اى مكتوب. يبطل كل عده وعندهما اخر فقط
وهو اى قولها. استحسان. راجع على قوله كما في الفتح

ما تضراني فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه بل قبل. فالقول له تخيما
للحال كما في مسئلة الطاحونة. وكان لومات مسلم فقالت زوجته اسلمت
قبل موته وقال الوارث بل بعده. فالقول له لان الحادث ايضا فالي اقرب اوقاته
وان قال المودع هذا ابن مودعي الميت لا وارث له غيري دفعي للورثة اليه ونحوها

كقوله هذا ابن داني. وان قال ثانيا لا خير هذا انه ايضا ولكن كذا الابن الاول
قضى الاول بكل لوريه لانه اقر على الغير ومن لثا في حظه ان دفع الاول بلا
قضاء ولو قسم الميراث بين الورثة او اقر بشهادة لم يقولوا فيها اي في شهادتهم لا تعرف
له اي الميث. وانما او عيا اخر حقيقته يؤخذ منهم كقيل وهو ان اخذ الكفيل احتياط
ظلم من بعض القضاة ولكن يتاوه القاضي مدة ثم يقضي وهذا عنده لان جهالة المالك
له بتطل الكفالة قوله وفي البحر ما زال ابو حنيفة يحط على ان يبيح له وهو قاضي
الكوفة حتى عزلها الخليفة وعندها يؤخذ كما لو قسم بالاقرار حيث يكفلوا اتفاقا ولو قال
المشهود ذلك فلا اتفاقا. وفار عي عقارا ازاله ولا خية لقائ اي فريها. وبرهن
عليه دفع اليه نصفه مشاعا. وترك باقية مع ذي اليد بلا اخذ كقيل منه ولو جاحدا
لدعواه لان ذواليد قد اختار الميث فلا تقصير بعد بلا مدع حاضر عنده. وقا لان كان
ذواليد جاحدا دعواه. اخذاي القاضي النصف الاخر منه ووضع عند امين لخيانة الجاحد
وفي دعوى كالمقول يؤخذ النصف الاخر منه بالاتفاق. لا يحتاج المقول للمحفظ. وقيل
المقول كالتقاضي للحلاف اي فيترك النصف في يد ذي اليد قوله وهذا
هو الاجم كما في الدرر والنور وظاهر صنيع المصنف وصاحب البحر ترجيح انه ليس بالتقار
وفي النهاية ان قولها استحسن. واذا احضر هذا القاي دفع اليه نصيبه بدون اعادة
اليه. والقضا في الاجم لا تقاضا لورثته خصما للميث حتى تقضي منها ديونه
قوله وانما يكون خصما بشروط تسعة مبسوطة في البحر والحق الفرق بين الدين
والعين وغيره سهو فتنبه. وفراوصي ثلث فهو يقع على كل المال لانها اخت الميراث
ولو قال ان فعلت كذا يكون مالي او ما املاك صدقة فهو يقع على جنس المال الزكاة
استحسانا. ويدخل فيه ارض العشر عند الجحيف خلافا لمحمد فان لم يكن له مال غير
اسك منه قوته فاذا اصاب مالا تصدق بمثل ما اسك. لقد راحته قوله
وحيلته ان يبيع ملكه من رجل ثوب في يده ولم يبره ثم يفعل ذلك ثم يروه
خيلا الرؤية فلا يلزمه شيء وقد حرره في شرح التنوير وفراوصي اليه ولم يعلم الوصي
ايضا هو وصي. فصح نصري. بخلاف التوكيل والفرق ان تصرف الوصي خلافة والتوكيل
نيابة. وقيل في الاخبار بالتوكيل خبر فرد. وان وصية فاسقا لا يقبل في الغل منه

الاخير عدل. وكذا فاستقر صدقه كما في النهاية. او مستورين. وكذا فاستقرين
في الاجم كما في التنوير وهذا عنده. وعندها هو كالأول. فيلحق به الواحد. وكذا الخلا
في اخبار السيد بخانية عبده. فلو باع كان مختارا للنفذ. فالشفيع بالبيع واليك بالبيع
وسلم لم يهاجر بالتراجع. وكذا الاخبار بعيب لم يدشرا وحجرا دون وفسخ شركة عزل
قاض وسقولي وقف قوله. فهذه عشر شترط فيها احد شرط كالمشاهدة لا لفظها
كما حرره في شرح التنوير. ولو باع القاضي وامينه عبدا لاهل الدين للنفذ واحد
المال من العبد فصاع. ثمة عند القاضي وامينه وان لم يقل جعلتك امينا في بيعي الصحيح
كما في المولوية. واستحق العبد اوضاع. قبل تسليمه لا يضمن لان القاضي كالامام وامينه
لهو وكل منهم لا يضمن بل ولا يخلف بخلاف نائب الناصر. ويرجع المشتري على الغرماء لقدر
الرجوع على العاقد. ولو باع العبد الوصي لاهلهم بامر القاضي. او بلا امره. ثم استحق العبد
اومات قبل قبضه وضاع المال في يد الوصي. رجع المشتري على الوصي. لرجوع الحقوق
اليه. وهو يرجع على الغرماء لانه عامل لهم ولو ظهر بعده للميث مال رجع الغرماء فيه بدونه هو الاجم
ولو قال لك قاض عدل عالم قضيت على هذا الشخص بالرجوع والقطع في يرقه. والفرد
في حد فافعله وسعك فعله. لوجوب طاعة ولي الامر وسعك محمد حتى يعاين الحجة
واستحسنوه في زماننا وفي العيون وبقي في كتاب القاضي للضرورة وقيل يقبل
لو عدله حاشا. وكذا في العدل غير العالم ان استفسر فاحسن تفسيره. فيصدق. ولا فلا
ولا يعمل بقوله غير القاضي العدل مطلقا. ولو علم الحسن تفسيره للتمت فالقضاة
اربعة. ما لم يعاين الحجة اي سب الحكم الشرعي لتبني التهمة. ولو قال قاض قد عزل الشخص
اخذت منك لقا ودفعها اي الالف. الي فلان قضيت بها اي بالالف عليك. فلان
او قال قضيت بقطع يدك في حق فلان الشخص للقاضي. بل اخذها اي الالف. او قطعت
اليه ظلما. ولكن اعترف هذا الشخص يكون ذلك. اي لاخذ والقطع. حاله كونه للقضاء
صدقة لقاضي ولا يمين عليه. اذ لوانه ايمين صار خصما وقضا الخضر لا يجوز. وكذا الحكم
لو قال فعلت قبل ولايك. للقضاء. او بعد ذلك. وادعي القاضي فعله لك في ولايته
فالقول له اي للقاضي ايضا هو الصحيح. لانه اسند فعله لانه يهود منافية للصمان فيصدق
الا ان يبرهن الشخص على كونهما في غير قضائه. فالقاضي يكون مطلقا ذكره صدر الشريعة القاطع

او الاخذ ان كانت دعواه كدعوي القاضي ضمن هذا في **الاول فروع** وخصب هذا لسان
عند الشهود وقال كانت بخسة وانك المالك فاقول للصاب ولوقت رجل وقال قتلت
لردته اولت لابي لم يسمع قوله اذا امر الدير عظيم بخلاف المال كل ما يجب علي القاضي والمفتي
لاجل للاخذ لاجل كالحج صغير وجواب بالقول واما بالكتاب فيجوز بقدرها والشرع والى
وليس له اجر وان كان قاسما وان لم يكن فربيت مال مقدر
ورخص بعض لان لم يقدر وفي عصرنا فاقول الاول يفسر
وجوز للمفتي على كتب خطه على قدره اذ ليس في الكتب محصر
كتاب الشهادات اخرها عن القضاء انها كالوسيلة وهو المقصود هي لغة
اخبار قاطع وشرعا اخبار بحق الغير على الغير يعني بلفظ الشهادة عند القاضي كذا في
في الرهان عن مشاهد وعيان لا عن ظن وحساب فاطلاقا على الزور بخلاف
اليمين على الغيب والشهادة بروية اهل البيت بشهادة حقيقة ولذا لا يشترط لفظ الشهادة
على رأي والقول بانها شهادة بالصوم واللفظ للشارع على المكلف يكون اخبارا بحق له على نفسه
وشرايطها احد وعشرون ذكرتها في شرح التتوير ومن يعجز عنها لا يبعد ان يمتنع منه وان
لم يتعين فلا بأس بالتعريض عنه ويفترض دأؤها بعد القول اذا طلبت منه ولو كان بشروط
سبعة منها عدالة قاض وقرب مكانه وعلمه بقبوله او بكونه اسرع قبولا لها فرض كفايته حتى
لو لم يكن الا شاهدان لقتل او اذ اتينا وكذا الكاتب اذا تيقن لكن للاخذ الاخرة لا للشاهد
حتى لو اركبه بلا عذر لم تقبل وبه تقبل الحديث كرمي اليهود وجوز ابيها اكل مطلقا وبني
كافي البحر والحائنة وغيرها لان يقوم الحق بغيره اي فلا يفترض وهذا في حق العبد واما في حقوق
الله تعالى فيفترض بلا طلب ولكن سترها في الحدود افضل لحديث من ستر ستر فالاولي
الكم الاستهتك كما حذرنا في شرح التتوير وكسب فيه ايضا انه ليس لنا مدعي خسة الا في
الوقف على القول بالرجح وانما شاهد خسة في ثمانية عشر مسألة وانما في اخر شهادة الحسبة
بلا عذر فسق وترد شهادته كما ترد لو اخرها بعد طلبها منه بلا عذر ظاهر للهمة والفسقة ويقول
الشاهد في السرقة اخذ السرقة رعاية للستر واحياء للحق وشرط لنا اربعة رجال
للمانة للستر وللقتصاص وبقي الحدود رجلان لاجل ايمانان لكن مرفى في القضاء نقاده
بتلك الشهادة لا شتبا الدليل والولادة والبنوة وعيوب النساء لا يطالع عليه الرجال امرأة

واحدة ولا حوط امرأتان ولا حسب ثلاث والمخرج عن الخلاف اربع كافي الاختيار ثم ظاهرا
رد الرجل ولكن لاجل قبوله ويجعل علي ان يصر وتعي بلا قصد او مع قصد الشهادة ولو قال
تعدت القتل فقولان وكذا لا استهلال المولود في حق الصلاة الوقت عنده وعندنا في حق
الوقت ايضا وبما قال الثاني في محمد وهو لا يرجح كافي الفقه ولغير ذلك رجلان اول رجل
وامرأتان ولو خشي وظاهره ان جميع بالزائد ولو اعدل كافي دعوي الاختيار **قوله**
واستثنى منه حوادث البهائم في المكث فانه تقبل فيها شهادة المعلم منفردا كافي البرجيني
عن الملقط والتهستاني عن التجنيس بخلاف جاحات النساء في الحمام حيث لا تكفي في شهادتين
لانها بطاع عليه الحال كافي التهستاني وغيره **قوله** لكن رأيت معي القناوي والحواكي
وجامع القناوي لا يجوز شهادتهن وحدهن في القتل في الظاهر في موجب الدية كافي القصاص
ليلا يهدد الدم انه يفي ليحفظ ما كانا وغيره مال كالحج والرضاع والطلاق والوكالة
والوصية اي الوصاية كذا عجز التهستاني اي لتكون فرع المالك ولا كان مالا كما في الوصية
قوله والحكم متحد فيهما فنصلح مثالا لها فتنبه وشرط لكل من الراتب لا يرفع الحرية
ولا سائر اي لو المدعي عليه مسلما ولا عدالة وهي شرطان جوبه لا يصح حتى لو تعني شهادة
فاسق نفذ واثم الا ان يمتنع منه لاهل فلا ينفذ كغيره القضا بما قال ضعيفة **قوله**
وما نقل من قبول ذي المروة الصادق فضعف كمال وان اقر التهستاني وفي النياطي العبد
من لم يطعن عليه في بطن ولا فرج ومنه الكذب بخروج البطن وشرط لنقض القبول كالحج
لفظ الشهادة بلفظ المضاع بجماع وكلام الكمال والتمني يفيدها لكن لا شرط كافي
كلام المصنف ثم فرع عليه بقوله فلا تصح الشهادة لو قال اعلم او اتيقن بثبوت بالثبوت
على خلاف القياس فيقتصر على موده وكل ما لا يشترط في هذا اللفظ كلفاته ما وردت
هالك فهو اخبار الشهادة ولا يسأل قاض عن حال شاهد بلا طعن الخصم الا في حد وقود وهذا
عنده وعندنا يسأل عن حاله في سائر الحقوق سألنا طعن الخصم ولا يفي في زمانا
وهو اختلاف زمان ويجري الاكتفاء في السؤال بالسؤال فيفي كما في المضرات وغيرها لكن
اقتصر في التتوير على الاول قائل ويكفي للتوكيد قول المذكي هو عدل في الاجم لثبوت الحرية
بالدار **قوله** فهو عبارة جواب عن النقص بالعبد وبدلا عنه النقص بالحدود ذكره
ابن الكمال وقيل لا بد من قوله هو عدل جاز الشهادة والبلغ الالهاظ هو عدل ثقة جاز الشهادة

ويصلح تركية السعيد واحد وامرأة واحدة بخلاف العلانية كما يأتي. ولا يصح تعديل الخصم تركية
بقوله هو عدل سوا زاد عليه قوله. لكن خطأ او نسي او لم يزد حتى لو صدق فمما يفرق كما اتاه
بقوله فان قال اي في تعديله هو عدل صدق بصيغة الماضي ثبت الحق. باعتدافه فيقصي باواره
لا بلينة عند الجود كما في الاختيار وقد في التوفير الخصم بالذي لم يرجع اليه في التعديل فادرجي
اليه في صح قوله كما في البرزنية. واعلم انه يكفي الواحد تركية لست ولو عدل وامرأة كما مر **قلت**
واما تركية العلانية فشهادة الا في لفظ الشهادة بالجماع كما يأتي. والترجمة. ولو اعني لا خلاف
والرسالة من القاضي الى المذكي وقد نظر ابن وهبان انه يكفي الواحد في احد عشر موضعاً فقال
ويقبل عدل واحد في توفير. وجرح وتعديل وارشيق. وترجمة والسلم هل هو جيد. واولاه الارسال والقبيل يظهر.
وصوره على ما روي عن علكة. وموت اذا للشاهدين بخبر
وزاد في الاشياء انه يقبل قول امين لقاضي اذا اخبر بشهادة شهود علي عيني تعد حضورها بخلاف ما
لوقته لخلف الحدة فقال حلفتها لم يقبل الا بشهادة اخر معه انتهى **قلت** فهي ثمانية عشر
يلفظ. ولا ثمان احوط وعند محمد لا بد من اثنين. في الثلاثة المذكورة كما في التفتاني. وتشرط
الحرية. وكذا العدد والمصر وسائر ما يشترط في الشهادة سوى لفظ الشهادة. في تركية العلانية
حتى لا يجوز فيها تركية لو الدلوله. ولا عكسه ذكره الشمني وغيره. دون الست. في جميع ذلك لانها
اخبار وتلك شهادة **قلت** وفي العاديه ويجوز تعريف لاجل ولا يجوز في الرجح بخلاف
التعديل لان الشهادة والمعرف لا يلفظ **فسمع** والزكيا للذي تكون بالامانة في دينه
ولسانه ويده وانه صاحب يقظة فان لم يعرفه المسلمون سألوا عنه عدل المسلمين كما في
الاختيار **فصل** يشهد بكما سمعوا ولاه كما ليس بالافرار حكم الحاكم والقضب
والقتل وان وصلة اي يجوز ان يشهد. ولوم يشهد عليه. نعم لو ادعى اليه وجب عليه ذكره
اليلعي وغيره وكذا لو قال له لا تشهد علينا حل له ان يشهد به كما في الصغري وغيرها ومفاده
ان الاشهاد ليس بالامر في حق كذا لكن في الهتاف عن الكرماني انه في المداينة والبيع فرض
الا اذا كان المال قليلا كرههم لان في الترك خوف تلف المال الذي فيه تلف البدن الذي هو حرام
وقال استاذنا ان يذب. وحديثه يقول تشهد بانع مثلاً لا تشهدني. كما لا يذب. ولا يشهد
على شهادتهم اذا سمعوا داها او شهدا لغير عليها ما لم يشهد هو عليها هذا اذا سمع

في غير مجلس القاضي ناوية جاز وان لم يشهد كما في الشريعة عن الجوهر عن الهناية لكن
بخلافه تصوير صدق الشريعة وغيره فتنبه **قلت** لا يشهد على محب بسماعه منه
الا اذا تبين القائل او يرى شخصها حال اقرارها مع شهادة اثنين بانها ثلاثة بنت فلان
ابن فلان ولا يفتي بجواز الشهادة على المرأة المتقبة ويكفي تعريف لاجل لا تعديل كما مر
انها. ولا يعمل بها هذا وقاض ولا روي بخطه. ولا يخطه. ما لم تذكر. لمشاكلة الخط الخطا عند
يجوز ان كان محفوظاً في يد. وعليه الفتوى كما في الحقائق وغيرها **قلت**
وعليه فلا اعتبار بكتابة وقف على كتاب او مصحف وباب حانوت او دار لها علامة
لا يفتي عليها الاحكام ولا يكتب بالوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضيين ولا يحكم
عليه بالمال بخطه ولو بين الخطين شبهة ظاهرة وهو الصحيح وان اتى قاري الهداية بخلافه
كما حرره في شرح التوفيقا لوالا في سئلين لا يفي على كتاب اهل الحزب بطلب الامان
كما في مير الحانية ولاحق بالبراءات لسلطانية بالوظائف في زماننا الثانية جعل بدفتر النصار
والصرف والبتاع كما في قضاء الحانية وتفقده المرسوسي بان شاخنا ردوا على ما كان في عمله
بالخط المتأخرة فكيف عملوا به هنا ورده ابن وهبان عليه بانه لا يكتب في دفتر الامال له عليه
كما في قضاء الاشياء وذكر في احكام الكتاب ما ينبغي مراجعته ايضا فتنبه **قلت**
وبه اندفع ما استشكله الباقي فتنبه ولا يشهد احد بما لم يباينه بالجماع الا في غش على
ما في شرح الوهبانية منها الفتق والمهر والكواد والنسب والموت والكناح والدخول بزوجه
وكذا في القاضي واصل الوقف. ومنه بيان المصروف كما في الدرر والمهر وغيرها وكذا شرائطه
على المختار كما في الفقه عن المختار ان يصر في المدرس او في المعارة كذا مثلاً على الاول
لو شهدا على اصل الوقف وشرط لم يقبل لان الشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كما في الهتاف
عن الجوهر **قلت** واصل كل اتفاق به صحته وتوقف عليه ولا فمن شرايطه
ثم انما يشهد بذلك اذا اجتمع بها اي هذه الاشياء من شيق الشاهد به. بطريق الشهادة
الحقيقية او الحكيمه من خبر متواتر بلا شرط عدل ولا لفظ شهادة. او شهادة عدلين او عدل
وعدلتين كما في المصغري وغيرها **قلت** فالهتاف الهتاف فيه ما فيه. وما في
الموت فانه يكفي فيه العدل ولو انشئ هو المختار. الا ان يكون الخبر شها كوارث وموصي لها
في شرح الوهبانية. ويشهد من زاي جالساً مجلس القضا يدخل عليه الخصم ان قاض. يفتح

الهرة مفعول يشهد. وزاري رجالا وامرأة يسكنان معا بينهما انبساط الارواح انها زوجة
علا بظا هر الحال. وزاري شيئا سوي لا دعي. يعني ارقى الكبير كما ياتي في يد متصرف فيه تصرف الملك
 انه لدان وقع في قلبه ذلك. ايانه ملكه ولا ولا وبناخذ ذكره التستاني ولوعان القاضى لك
جازله القضاية كما في الزانية اي اذا ادعاه المالك ولا ولا ولا دعي المذكور ان علم ربه وكان
صغير لا يبر عن نفسه فلك ذلك لا كالمناوع وعن الامثلة الثلاثة انه كال كبير ايضا كما في الذخيرة
وهذا كله اذا لم يفسر للقاضي ذلك. ولو فسر لنا هذا للقاضي كلام المصنف او المروي انه شهد
بالقضاية في القضاة السابقة او بما يتايد. في المسائل للاختصاص بقبولها على الصحيح
 الا في الوقف والموت كما في التوزيع زاد التستاني والتمسح بالنسب اذا لا اخبرنا فرتق به
 علي ما مر قلت قولا التستاني اخبرنا به ثقة فيه ما مر قد مر قلت في الفريضة
 الحانية يعني التفسيرين يقولان لا سمعنا من الناس اما لو قال لم نغاي ذلك ولكننا شتهر عندنا
 جازت في الكل وعمره في الملح الخلاصة والبرازية ونقلنا في شرح الوهابية تصحيحه
فليحفظ قلت من قبل شهادته وقبول اي في محج علي القاضي قبول
شهادته وارجح لا يصح قبولها او يصح لصحة قضائه بشهادة الفاسق كما هي ثلثا في الملح
والخاشي المعقونية لا تقبل شهادة الامي مطلقا كما في التوزيع خلافا لما في التستاني خلافا لابي
يوسف فيما اذا تحملها بصير. ومفاده عدم قبول الاخرين مطلقا بالاممي ولا شهادة المملوك
 والصبي والمغفل والمجنون لان تحمل حال الرقن الصغير مع التميز واذا بعد العقوبة الملق
وكذا بعد الاضرار والاسلام وتوبة الفسق وطلاق الزوجة لان المعتبر حال الادارة كما في شرحنا
علي التوزيع ولا تقبل شهادة الحدود. تمام الحد وقيل اكثره. في قذف وان تاب. تكنيه نفسه
لانا رد فقام الحد بالضرر لا استثنائا منه لما يليه وهو اوليك هم الفاسقون لا هي ما قبله طلمي
 وهذا اخباري بصير فصل قلت فليس لقوله وبالوا الدين احسانا يعني احسنوا كما بينته
فيما علقته علي البيضاوي او منقطع لقوله فان عد وليا لا رب لنا من وفيه خلاف الثاني وما لك
لان برهن علي صدقه باربعة علي زناه او اثنتين علي قراره. او حكا قل ثم اسلم. فقبل وان صدق
اكثره بعد اسلامه علي الظاهر بخلاف عبد جند فعتق لم تقبل. ولا الشهادة لاصل وان علا ووقعه
وان سفل وعنده ومكانه في احد الزوجين للآخر. ولو في عدة فثلاث. والشرايك لشرايك فيما هو
من شركته. لا شهادته لنفسه مرفوعة. والشهادة المختل الذي يقبل الردي. فيقتبته بالنسبة في التزوي

ومن شهادته حضر وقت ربه
 او صلي عليه قبلت وهو عا
 ص

والتكنين واما المتكسر المتدين في اعضائه وكلام خلقه فهو كالحثي فيقبل اذا كان معه رجل
 وامرأة ذكره التستاني فليحفظ. ولا لا يجمع في مصائب الناس ولا لا جرد ذكره التستاني علي خلاف
ما في الدر وغيرها من تقييده بالاجر ايضا فقتبته فلو في مصيبتها تقبل اي لزيادة اضطرارها
واستلاب صبرها واختيارها فكان كالشرب للتداوي ذكره الواني قلت وبه
ان دفع كل التستاني فتأمل وسيجي وجباخر. ولا المغنية. ولو لم يفسرها الحوت رفع صوتها كما في
الدر وغيرها وينبغي تقييده بمدا وضعا عليه ليظهر عند لقائني كما في مد من الشرب علي اللهو
ذكره الواني وغيره لكن في التستاني عن الكرماني انها المحرفة بالمغني بين الناس ويجوز المغني
لا يستقط العدل التستاني قلت لكن عامة الكسبي علي الرق بين المغني والمغنية
وسيجي. ولا العدم بسبب الدنيا علي عدوه. وقيل تقبل الوعد لا تخ وعنده في الوهابية
والحجية لكن لا دل مذهب المأخرين كما افاده التستاني وغيره لكن علما يظهر فسقه
انتهي قلت وعليه فلا تقبل ولو علي غير عدوه لان الفسق لا يتجزي وبصرح في الاتباه
في تمة قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال. ولا مد من الشرب. لغير الخمر لان بقطر منها يرتكب
الكبيرة فترد شهادته قلت وما ذكره ابن الكمال غلط كما حرره في البحر قال وفي غير
الخمر يشترط الايمان لان شربه صغير وانما قال علي اللهو. ليخرج شرب غير الخمر للتداوي
فلا يسقط العدالة اي بخلاف الخمر للتداوي فانه حرام فلو شربه لضرورة اساعة الغصة
كان صا حا ذكره التستاني متعقبا علي مد الشربة ونقل عن الخزانة ان الجالس علي العجور
كالمد من وحق في البحر ان الايمان بالغسل او بالنية ليس بشرط في الخمر لا يسقط العدالة
مطلقا ثم قال وانما شرط الايمان ليظهر شربه عند لقائني لانه شرط فهو كقتيب دهم
النياحة بمصيبة غيرها مع ان النياحة كية لا تقبل عد عليها لكن لا يظهر الا في مصيبة غيرها
غالبا واما في غير الخمر فلا بد من الايمان لان شربه صغير والتوكل في تفسير الايمان اي
بالفعل او بالنية محكيان في تفسير الاضرار عليها انتهى قلت وعليه
فيقتبه عدم تقييده بالنياحة بالاجر كما قرناه عن التستاني قد مر ويقتبه تقييده بالحد
بالادمان علي القول به فتأمل فان للكلام محلا واسعا. ومرغيب بالصبيان والطيور والطوبى
والطاب وكل هو شيع احده الشيطان بين المسلمين دون نحو حله وضرب قضيب الا اذا
فخش بان يضم معه نحو الرقص وكذا الخرج من البلد مقدم اميد لا للتظيم او للاعتبار كما في

الكبرى واقعة التمساني اويقي الناس لانتسبه لدفعهم او تعلم نطقه فلو فيه وعظ حكمة فاجاز
اتفاقا ولو فيه ذكر امرأة معينة حية او وصف نحر ميمح لها او قصد هجو ولو لذي حرمة منهم فاجاز
في العرس كصدا لذي فيه ومنهم من اجاز مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا ذكر العيني وتبعه لما قاني
قلت لكن في البحر والمذهب جرمته مطلقا فانقطع الخلاف بل ظاهر الهداية انكبيت
ولو لنفسه وهو قول شيخ الاسلام وكذا لما بعد وحاضر انتهى لمحض وفي التمساني عن الكهاني
ورد الشهادة لعلنا لنسق انتهى **قلت** وبه يتجه ما قدمه في الفينة وما تقدم
عن الرازي ويأتي على ان ظاهر كلام سعدى كذا في قيد تقييد غناها بالاجرة ايضا وفيه
ما رقت به اويلع بالادوار الطاب **قلت** وسواء قاروا ولا ما المشطرح
فلهذه الخلاف شرط واحد خست اشار اليها بقوله او يمار بالشطرح او بقوة الاصل
اي وقتها او الصور وغيرها من الزايف بسببه ويخلف عليه او يذك عليه فسقا اويلع على
الطريق كما في التويريتا للاشياء او يذك عليه كما في الحواشي السعدية معزا للكافي وغيره وذكر
في الجواهر ان مجرد اللعب بالشطرح قارح وقيل هذا اذا اتخذ صنعة فقد قيل ردها القلن
ساعة فاعنه واقعة التمساني **قلت** لكنه خلاف ما في المتن او يترك ما يجب
للمحد للفق وقاره ان يترك كيت كما في الملح وغيرها ويدخل فيها القذف قبل المحد فانكبيت
مسقطا للعدالة وبه يفتي كافي الكبرى لكن يشترط اعلان الكبيت كما في التمساني عن النظم
قلت وكذا في التمساني عن الفتحة ان محل قولهم وماني يا با فالكبير بانه على الايمان به
شهر انتهى فليحفظ ولذا قال بعضهم او يترك ما يجز به اي ما يشاء ان يجز به ولا يكون ذلك
الا بالظاهر واطلاع الشهود عليه وليس المراد ارتكاب ما يجز به بالفعل انتهى هذا واكثر ما ذكر
لتفصيل ما اجمعه في العدل فلا وجه لمران الظاهر تركه لانه مستفاد منه نعم الظاهر تقديمه
كما فعل صاحب الكذا وتاخير كافي **قلت** واعلم انهم قد اختلفوا في الفرق
بين الكبيت والصغير ولصاحب البحر بيان في بيان افرادها وكذا للبدري في منظومه
في ذلك وقد شرحها شرحا جافا فلا يرد عليه فان رمت ذلك فليكن به **قلت** اياكل الربا
المراد اخذ القدر الزائد لا حقيقة الكل وذكر هنا وفي لانه اعظم منافع المال
ولشيوخه في المطعومات انما اشترى قديم بالمعالم به حاجته المالية لان العلم ما هو منفعهم
المعينة ذكر التمساني وغيره وقيل في اكله بالشهر به اياك لادمان بخلاف اكل مال اليتيم

فتد شهادة بكرة واحدة ولا حاجة اليها ايضا لانه نسق وهو الشهادة شرعا الا ان الفاضي لا يثبت
ذلك الا بعد ظهور له ناكسا **قلت** ووفقا لرازي وعينه باننا لربنا ينفذ الملك بالقبض
وما لا يقيم لا يفيد شيئا كما لا يخفى كما في الملح متبا للبحر اي للاتفاق عليهما فالكبير وما الملك
بالقبض فتخي خرفقتصر او يدخل الحام ويجمع الناس بلا ازار لان ابدان المودة نسق وفي الخبيث
اذ لم يعلم رجوعه عن ذلك **قلت** واما ما ذكر الكافي ان المشي بالسوق بالسراويل فقط
مسقط للشهادة فليس المحرم بل لا يدخل بالمرقة وقد افاده بقوله او يفعل ما يستحق به كالبول
ولا على الطريق بين قوم وكذا غيرها من المباحات المحذرة كالحجبة لالزال وانطاط الملح
والحرفا لنية كدباغة وحياكة وحجامة بلا ضرورة كما في التمساني عن الكشف **قلت**
وبه كشف عورته ليستنجي جانب البكته والناس حضور وقد كثر في زماننا في كاسطه كمال او يظهر
سبب واحد **قلت** اي الصحابة رضي الله عنهم لظهور فسقه بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستور
ذكره العيني وغيره والسلف شرعا كل من قبل مذهب في الدين كابي حنيفة واصحابه فانهم سلفنا
والصحابه والتابعين فانهم سلفهم كما في الكفاية وعليه فجمع المجتهدين ونعم ما قيل من طعن في
علم الائمة فلا يكون الا امة كما في الكرماني **قلت** وقيد بالسلف متبا كلالهم ولا
فالاولي ان يقال سب سلم لسقوط العدالة بسبب المسلم وان لم يكن من السلف كما في المساج وغيره
وفي العناية وغيرها عن ابي يوسف لا اقبل شهادة من سب الصحابة وقبلها ممن يتبرأ منهم لانه يعتقد
ديننا وان كان علي باطل فلم يظهر فسقه بخلاف المساب **قلت** وفيه اشعار باننا لو اتقل
حنفي الى التمساني لم تقبل شهادته وان كان عالما ذكره التمساني وذكر ايضا انه يشهد لظاهره
دكانته ومشرقه واجبره الخاص وتلميذه الخاص ورعيته والمتكلم في احاديث الرعية وقسمته
الغائب وكذا ركب بحر الهند ومن كان دار الحرب ليل المال وسجون في جوارحه السجن وقامه فيما
علقت على التوير **قلت** تقبل الشهادة لاجنه وعنه ومحمه رضاعا او صاهن لعدم الائمة وكذا
تقبل شهادة اصل الاهل اي صاحب يدع لا تكفر كجبر وقد رخص وخرج وتشبه وتعتيل
قلت وكل منهم ثمانية عشرة فرقة فصاروا اثنين وسبعين كلهم في النار الا من اتقاهم التوحيد
لا يقال انهم بهذه الاهتقادات صاروا فاسقين فكيف تقبل شهادتهم لا نقول لانهم فسقهم
لان النسق لا يظلم في فعل القلب كما في التمساني عن الكرماني قال والامر مشا الى ان كل من
كفر منهم كالحجبة والخارج وعلاء الروافض والتاثلين بخلق المان لا تقبل شهادتهم على المسلمين

كما في المتارح وصحة في المحيط كما في الجبل الغالبية طائفة الزيدية فيهم أبو الخطاب محمد بن أبي
وهب الأجدع صليبي بن موسى بالكونية لا يقال ان عليا الا لانه لا يكون وجها لا يغفل ولا يقبل
شهادتهم لا يغيرونها لشيعةهم وكل من خالفه لم ينجح في دعواه لا بد منهم بل لثمة الكذب **قلت**
ولم يولد منهم ذكر ذكر في الجبل والحق بهم ما حبسهم من لا يقبل شهادته ولا روايته على المختار
والذي اعاد علي مثله في الكفران اختلافه لان الكفر كله من واحد علي المستامن وان خلفا
دارا ونكسه لعدم ولايته عليه ولا مرتبة عليه في الجبل والمستامن علي شلمان كانا من دار واحدة
ولا ذكرهم في ذلك وعده ويوفى بالعرف حسب الدين فما لم يدر في خلاص الدين **قلت**
واما الصديق لصديقه فقبل ما لم تكن متناهية بحيث يتصرف كل في مال الآخر كما في بعض الفتوى
عن بعض الحكماء والم تصغير ان حبسها لكانها صواب علي خطاينه في الصحيح في حد الادلة
قلت وزادوا ايضا وان يجتنب لافعال الدالة على الزنا وعدم الزنا كقول في الحديث
ولا ريب فيه لعدم دخوله في حد الكذب على الحق لا يخرج من افعال ما كان شيعة بين المسلمين وفيه شك
حرمة الدين كما بسطوا التمساني وغيره ولا تترك استحقاقا والحق ولذا لا يثبت
لكنه كما ينبغي لاشكال والفقال للسلمة الذي يأخذون الحق والواجب كالحراج
والجربة وهذا في زمانهم لان الغالب عليهم السلام اما في زماننا فلا يقبل شهادتهم لثمة ظلمهم كما في الكا
وغيره والصحيح انهم ان عدوا قبل ولا يقبل شهادته عمال القتل على الصحيح كما في التمساني من ا
للجواهر كما لصف والجاني والرئيس والريف والصكاك والوكلاء المنفصل وضمان المقاطعة والطقس
والمنع والرافض والشتام الدابة والجاني في كونه والمنفصل من مذهب بي حنيفة في مذهب
الشافعي تمامه في الملوكة والحق بفتح الهمزة بكره وعكسه والمعتبر حال الشاهد
اهلية وعكسه وقت لا وقت العمل لان العمل بها لا انحرافا له لو شهد ان اباها وحي
الي زيد وزيد يدعيه قبلت استحسانا وان كان فلا وما لو شهد ان اباها الغائب وكذا يقبل
وان ادعاه والفرق ان القاضي لا يملك نضبا لو قيل عن الغائب بخلاف القاضي ولو شهد
واثباته ان ادعى الي زيد وهو يدعيه قبلت وكذا لو شهد مديونا او من ادعى اليها او وصيا
تقبل استحسانا لان للقاضي ولا يثبت نضبه وقامه فيما علقته على التوقيع ولا تقبل الشهادة
عندنا خلافا للشافعي والخصاف وهو رواية عن يحيى حال كونها مشتملة على جرح بالفتح
البحر في مجرد عن ثبات حق له او للعبد فان نضبه قبلت ولا وهو كل ما يفتق به غير

ايجاب حق للشيخ لوجوب الحد اول العبد لوجوب المال فلو واجبه تقبل والا كان اشاعت
للقاحشة المحرمة بالعض بلا ضرورة فلا تقبل لنفسه وذلك بحقه في الجرح المجرد هو فاسق
او كل دبا او انه استاجرهم ونحو ذلك **قلت** وهذا لو بعد القيد ولو قبل قبلت
كما جزم به في تنوير الابصار وحررته في شرحه وفيه ان القاضي لم يلتفت الى هذه الشهادة
والتي يزكيها الشهود سرا وعلمنا فاذ ادعوا قبلها كما في التمساني عن الحضرات وجعلوا له جندي
قولها خلافا لابي حنيفة فراجع وتقبل على الجرح الملبس كشهادتهم على اقرار المدعي بفسقهم
وعلى انهم عبيدا ومحدودون في قذف او تاربوا فخر اى ولم يتقدم ذكر سعدى وغيره او ذمة
او شرع المدعي وانما استاجرهم لها بكذا واعطاهم والمستامن ذلك مما عني والى صالحتهم اي انهم
بكذا ودفعته ليهم على ان لا يشهدوا على قسدها اى زورا وانا اطلب ما دفعته اليهم وانما يثبت
في هذه الصور لظنهم حق الله والعبد فثبت الحاجة الى احيائها ومشهد ولم يبرح عن
عليه حتى قال او هت بعض شهادتي اى اخطأت فيع المال وغيره كد ونسب فقبل ان كان
عدلا طاهر قول قوله او هت فيقضي بما بي واختاره الخشي واقترع عليه تاضي خان
وغراه الجامع الصغير وظاهر عبارة تنوير الابصار قبول شهادته بجميع ما شهد به لانه
صار حقا للمدعي فلا يبطل بقوله او هت وعليه الفتوى كما في المنح **قلت**
لكن ظاهر كلامه لكل وسعدى من جميع الاول فلا تغفل **باب** الاخلاف
في الشهادة شرط موافقة الشهادة الدعوي لان تقدم الدعوي في حقوق
العباد شرط قبولها لوقوعها على بطلانهم بخلاف حقوقه تعالى هذا هو اصل
ولنا اصول اخر منها موافقة الشهادتين لفظا ومعنى وموافقة الشهادة الدعوي
معنى فقط ومنها ان الشهادة بالكثر من المدعي بطله بخلاف الأقل للاتفاق فيه ومنها
ان الملك زيد المقيد لثبوت من الاصل والملك بالسبب مقتصر على وقت السبب
سبب فلو ادعى على خرد او اشرا او رتا اى بسبب وشهدا بملك مطلق اى بلا ذكر
سبب ردت لكونها بالكثر وفي عكسه تقبل لكونها بالقل كما قدمنا وكذا شرط
اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى بطريق الوصي لا المضمين واكتفيا بالموافقة
معنوية قال في الثلاثة ولو قال اشهد مثل ما حي يقبل عند العامة **قلت**
وفي مينة المفتي وبه يفتي وفي النعم وغيره لا يكلف الشاهد اى بيان الوقت والمكان

فلا تقبل لو شهد أحدهما باللف ومائة أو طلبة ولا آخر بالعين وبأثنين وبطلقتين أو ثلاثاً
لأن الدلالة على الأقل بالتضمن غير معتبر عنده. وعندها تقبل على الأقل عند دعوى
الأكثر لئلا يكون مكذباً شاهداً لاكثر فلا يثبت شيء اتفاقاً نعم لو ادعى العيني وشهد
باللف تقبل اتفاقاً لفظاً بغير معنى والصحيح قوله كما في الحضرات لأنه إذا لم يثبت لاللفان
لم يثبت ما في الضمن فاللف قال التمسائي والمضنف ضعف قوله وذاتاً نهائية سؤالاً
كما لا يخفى **قوله** لكن ذكر الكمال ابن الطاهر أن في وقتاً فالحصاف مسائل تخالف
أصل الإمام فليراجع. ولو شهد أحدهما باللف ولا آخر باللف ومائة والمدعي يدعي الأكثر
قبلت على الأقل اتفاقاً لفظاً على الأقل لفظاً بمعنى ولو ادعى الأقل أو سكنت بغير شاهد
واحد إلا أن يوفق باستيفاء أو إقراراً ونية التوفيق لا تكفي على الإجماع كما في التمسائي
عن نهائية. وكذا مائة ومائة وعشرون وطلقة وطلقة ونصف لما قلنا. ولو شهد
باللف وتقرض ألف وقال أحدهما قصي بها كذا قبلت على الأقل لاتفاقها عليها لا تقبل
على القضاء لم يشهد بأخر. وعن أبي يوسف يقضي بخمس مائة. وينبغي أن لا يشهد
بذلك حتى يقر المدعي عند تقريره الدعوى بداري بما قصده بخلاف الظالم. ولو شهد
بقتله زيد يوم الخميس بكذا وأخبر أن بقتله أياه فيه بكوفة. ردنا كذا بحدها وأخرج
بأن قصي بأحدهما أو بطلت لأحده. لترجح الأولى بالقضاء. ولو شهد بأسرته بقتل
واختلفا في لوفا ولم يذكر المدعي قطعاً وإن اختلفا في الدكوة ولا خوة ولا مكان التوفيق
في الأول بكونها ذات لونين دون الثاني. وعندها لا يقطع فيها. قال صدر الشريعة ولا يهر
قولها. ولهذا لو اختلفا في اللون في الغصب لا تقبل اتفاقاً. والفرق للإمام أن الغصب
يقع نهراً فلا يشتهر بخلافاً لبقية ثم هذا كله في دعوى المال وأما في دعوى العقيد
فلا تقبل مطلقاً سواء كان المدعي قل المالين أو أكثرهما كما ذكره بقوله. ولو شهد واحد
بالشر أو الكتاب باللف ولا آخر باللف ومائة ردت باختلاف العقد باختلاف البذل

قوله وفيه انهم قد استحقوا الخط بأجل العقد فيمكن التوفيق بذلك فلذا نقل
في الشريعة عن الطهيري عن الشهيد قولها فتنة. وكذا الفتق على مال والصالح عن قود
والرض والخلع أن ادعى العبد والقاتل والراهن والمائة ألف ونشر مرتب لأن مقصود
اثبات العقد. وإذا ادعى الآخر كالمولى مثلاً كان كدعوى الدين لأن مقصود المال تقبل

على الأقل أن ادعى لاكثر كما مر **قوله** وما أورده صدر الشريعة إنما نشأ من عدم
الفرقة بين ثبوت العقد وزواله ففي الأول يكون المال تاباً بخلاف الثاني فتنبه
ولا جارة كما يبيع عند أول المدة وكما لدين قصدها بعدها. أي لو المدعي المجرى ولو المشتري
فدعوى عقد اتفاقاً لكن يثبت بدل الجارة بأقراره. وفي الكناح تقبل باللف مطلقاً
استحساناً. ولا فرق فيه بين دعوى الزوج والزوجة الأقل أو الأكثر. وهو لا يخرج وقال
ردت فيه أيضاً وهو القياس وحيد الاستحسان أن اختلفا في البيع وهو لا يغير لأصل
وقيل يرجع للمهر المثل. أنظر للمقول الجري شهادة الأثر والحق أما حقيقة. بأن
يقول الشاهدان مات وترك ميراثاً للمدعي وحكم. بأن يقول مات والحال أن هذا
ملكه أو في يده. وتصرفه عنه موته أو في يده فيقوم مقامه كالمستعير كما يأتي لثبوت
الجز ضرورة ثبوت الملك. خلافاً لأبي يوسف فلا يشترط الح. فإن قال الشاهدان
كان هذا الشيء للمدعي عاره فردى ليدأ وأورعنا وأجره أو غصبه. قبلت بالأجر
صريحاً لما قدنا ولا بدعوى الجز فربان سبب الوارثة وإن اختلفا بيه وانه أو أخوها مثلاً وقول
الشاهد لا دلالة له غير أن يدرك الشاهد الملت ولا خفا طلبة لعدم معانيته السبب
وأما ذكر اسم الميت فليس بشرط. وإن شهد أن هذا الشيء كان في يدي المدعي سواء قال منذ
كذا كسهر مثلاً أو لا. ردت. لقيامها بجهول لشعاع اليد لها بية وغيرها. ولهذا أن شهد أنه
كان في يدي قبلت لما قلنا. ولو ادعى عليه أنه كان في يدي المدعي مرراً لدفع المية وكذا
لو شهد بأقراره بذلك عملاً بالأقرار وكذا لو أقر أنه كان بيد المدعي بغير حق كان أقراراً
لربا ليد به يفتي **قوله** في تقاضى لبيات لو غارضت بيتاً موته من الحج أو بعد
البرو بيتاً الله يجر حني وقد جرحني وبيتاً العن وبمثل القن. والأكراه أو الطوع.
والبيع أو الرهن. وبيع الوفا أو المات. والفساد أو الصحة. وكون المضرف ذاعقل
أو مجنوناً. أو مخلوطاً. أو صغيراً. وأجازتها الكناح. أو هي على رده. ورده أو هو على إجازتها
أو براؤها زوجها من المهر بشرط متعارف. أو بغير شرط. وأبرأها زوجها في صحتها أو في
مرضها. وأقراره لوارثته في صحتها أو مرضه. والراض أو المرتن في قيمة الرهن. ووجود
الشرط أو عدمه. وموت المبيع في يدي البائع أو المشتري. ولو اختلفا لاسبق. وقسمته
الربح في المضاربة بعد قبض رأس المال أو قبله. والأنا لقول لرب المال. وبيع الوصي

وطلاق الوكيل وعقاقه قبل عزله او بعده. وان هذه الدار كانت لامنا فورشها منها
اولا بيا فورشها منه. والمخرج على الوقف عليه مطلقا. او على ملك مطلق. والبيع المألو
مستجلا. اي بلا تيقن الواقع ولا يقينية الوقف لا يصير مقصيا عليه فبازر التعيين
كبيته الملك مع بيته الفتق. والبيع والامسار والقرض او المصاربة او الامانة
ولا امانة او الشراء او قدر البناء او حذفته. وحدوث الكسب او قدسه. ولا المولاة والعتاق
اذا ادعى على الفلانة واخر بيتي ولا المولاة وسبق بيتي ولا الفتق. وربما سلم
او المسلم اليه في نحو قدر وجنس وصفه لا في اخذ رأس المال في الحال او بعد الاجل وان غن
او فحل وان البدة نعت عنوة او صلحا. ولا كما لنا والبيع بطلان بيته المبيع. باقرار
مدعي لا قاله كبيته انما ابراه من الدين وذلك يدعيه او ابراه من المهر الذي تدعيه وهي
تدعيه لبطلان بالاقرار فيحفظ هذا الاصل الاصيل **قلت** ففي هذه
النيق ولا رعين صورة البينة الاولى ولي وقامه في كتاب ترجيح البيات للفاضل
غانم البغدادي وقد خصه في مؤلف خاص تخيضا حسنا فليكن به **باب**
الشهادة على الشهادة لما فرغ من شهادة الاصل شرع في شهادة الفرع فقال تقبل استحضانا
لا قيا سالاها عبارة بدنية لا تجري فيها النيابة لكن اجموعا على جازها الحاجة في كل حق
على الصحيح حتى لتعريفها في الجوع عن التعيين وجعله في الاختيار عن ابي يوسف واستدل
له بان عليه السلام جالس جللا بالتهمة والحبس تعزير في غير موجب. جد وقود لسقوطها
بالشبهة بخلاف التعزير واستيفاء الحد ودل عدم سقوطها بها تقبل على شهادة شاهدين
بان قاضي بلد كذا حدث فلا بالقذف ذكر البرجندي معنى المبسوط لا لا موجب حد
وان تكرر وكثر ولو احدها لان البدلية عن الذي لم يحضر كما في الزباني وغيره نعم لسر
تجزئة شهادة احدها عن الآخر لزوم اجتماع الاصل والبدل كما في البرجندي عن الخلاصة
وشرطها بقدر حضور الاصل عند الشهادة بموت اي بموت الاصيل كما في الهداية وغيرها
لكن في قضاء النهاية عن قاضي خان ان الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فتشترط
حياته الاصل ذكر القسائي **قلت** وتنبه بعضهم بان خطأ وان قاضي
خان وغيره ذكره هنا كغير قاصاب وخالف ثمة فاقطعنا انهي لكن نقل البرجندي
عن الخلاصة والقسائي عن الخزائن وكذا في البحر والمحيط والمراج وغيرها ان يتي خرج

6
الاصل عن اهلية الشهادة بان خرس او فسق او عجز او جح او ارتد بطل الاستهاد انتهى فتنبه
اورض مرضا لا ياتي مع مجلس الحكم فافاد ان المرأة المخدرة والمجنون في سجن الوالي
كذلك واما في سجن القاضي فتكون كما في القسائي عن المحيط **قلت** وفي وكالات
المخ ان فرغ قاضي الحفوة فكل لك وفيها معنى للقيمة لا يجوز للسلطان ولا امير
الشهاد علي شها رتهما فليحفظ. او سفر شرعي على الظاهر وعليه الفتوى واكتفي الثاني
بغيبته بحيث تغذر بيوتته باهله **قلت** واستحسنه اكثر المشايخ وعليه
الفتوى كما في المحررات ونقله في المخ عن الساجية واقعه قال وجوزه محمد كيف مكان
ولو في ذواته المسجون بشرط ايضا. ان يشهد عن كل اصل ولو امره اثنان كما في الذكر
والجمع **قلت** فتوهم في الحاوي القديسي انه قيد احتراري وهو غلط
والصواب اعتبار النصاب من رجلين او رجل وامرأتين ولو على كل امره كما ذكره الزباني
وغیره فليحفظ. لا يشترط تغاير فرعي الشاهدين خلافا للشافعي وصفته ان
يقول الاصل محالها للفرع ولو انما شهد على شهادتي اني اشهد بذلك. ويكفي سكوت
الفرع ولو رده ارتد كما في القيمة ولا ينبغي ان يشهد على شهادة فليس يعدل عنده
كما في الحاوي. ويقول الفرع عند اداء اشهد ان فلانا اشهد على شهادته بذلك وقال
لي شهد على شهادتي به. فيحتاج الاستهاد في البرجندي لثلاث شهادات
او كافات ولا يفيها الى خمس منها **قلت** ولا حسن الاقصر قول ابي جعفر
اشهد على شهادتي بذلك ويقول الفرع اشهد على شهادته بذلك وعليه قوي الامام السرخسي
سما للسيرة الكبرى وهو لا يفيها كما في الزاهدي فيحتاج الاستهاد ولا يفيها الي شيتين
او كما في ذكر القسائي. ويصح تعديل الفرع الذي هو عدل عند القاضي اصله
الذي لم يعدل عنه ومفاره ان يكون عدلا فلو خرس او فسق لم تقبل شهادة فرعه كما مر
نعم لو غاب سنة ولم يعلم بقاءه على عدلته قبل شهادة فرعه انما اصله رجلا مشهورا كما في
القسائي عن الذخيرة. وتعديل احد الشاهدين لا يجوز في الاصل لان العدلة لا يفيهم بمثل
فان سكت الفرع عنه جاز ونظر القاضي في حاله وهذا عند ابي جعفر وقال محمد بن رشيد
وعنه انه لا يكون جرحا ومثل السكون قول لا اعرف عدلك ام لا هو الصحيح كما في شرح الجمع
والشريعة لا تفي مستورا قيل عنه وسوي القسائي بين الذين يعدل ولا يعرفه

في القول على قول الثاني والله الصريح على قول الخواص وغناه للحيث فليجوز وما ذكرنا من الاصول
واسما ابا يهر واحدا هم فواجب ولا كانت مجازفة ذكر البرجندي وغيره. واعلم انه يقبل
شهادة الفرع باور يخرج اصله عن اهليتها كمن كان منهم عن الشهادة على الاظهر كما في المنع
عن الخالصة لكن جزم في منته بخلافه وظاهر التمسك في ترجيح. وبانكار اصل الشهادة او الاستناد
او قولهم اشهدنا ثم غلطنا ولو سئلوا فسلوا قبلت كما في الخالصة ومفاده ان حضور الاصل لا يجل
شهادة الفرع وفيه خلاف كما في حضوره بعد القضاء على ان القضاء شهادة الاصل او الفرع كما في
قضاء المنيعة. وان شهدا على شهادة اشهر على فلا تبت فلا ان الفلانية. وقالوا اخبارنا اى الاصلان
انها يعرفانها وجاد المدعي بامرأة لم يدرها اى الفرعان. انها هي قيل له هات شاهدين خرب
انها هي. ولو مرة وهذا فقبيل شهادة قاصرة بينهما غيرهم. وكذا الحكم في نقل الشهادة قالوا
جاء المدعي برجل لم يعرفه كلف اثباتا فهو ولو قل الاحتمال الزور. ولو قالوا لهما اى الشهادة
والنقل القيمة لا يجوز حتى ينسباها اليها كجدها. ويكفي نسبتها لزوجها لما يأتي. والتعريف
يتم بذكر الجدة والتعريف ونسبته خاصة والنسبة الى المصرا الى المحلة الكيس عامة. والى السكت
الصغيرة خاصة. والمقصود الاحكام **سبع** كاذبان شهدا على شهادة مسلمين كاذبين على كاذب
لم تقبل كذا شهدا هما على القضاء كاذب على كاذب وقبيل شهادة رجل على شهادة ابيه على قضاء
ابيه في الصريح خلافا للملحق واعلم قول محمد كما في البرجندي **باب**
الرجوع عن الشهادة ترجعه بالباب تعالى لا كذا لا كتاب كاهديت اذ ليس له باب وهو
وان كان رفا للشهادة لكنه داخل تحتها كدخول الواقف في الطهارة لا يصح الرجوع عنها الا بعد
قاض ولو غير الاول لا تفسخ او توبة وهي بحسب الجنابة الحديث معاذ رضي الله عنه اذا عملت
زنا فاحدث توبة لم يمسك الله بها ولا عاقبة بالعلمانية ولكنه قوله رجعت عما شهدت به ونحوه او شهدت
بزور فلا يثبت الرجوع بيينة او يمين او قرا لا اذا جعل لا نشأ الرجوع كما افاده بقوله. قالوا
ادعي المشهور عليه رجوعهما عند غير لاهيلان ولا يقبل برهان عليه. لقضاء الدعوى. بخلاف
ما لو ادعي وقوعه عند قاض وبقينه اياها المال حيث تقبل لصحة السب وكذا لو برهن
انها اقرب رجوعهما عند غير القاضي يقبل وان اقرب رجوع باطل لا يجعل انشاء الحال وافاد بتقينه
توقف محتمل الرجوع على القضاء او بالضمان والرد على من استبعد وان كان بعض الماخزين
قله. فان رجعا عنها كلها او بعضها. قبل الحكم بها سقطت. وخين لا يجوز ان يحكم بها

وعند الفسقة ولا ضمان. وان رجعا بعد لا يقض الحكم مطلقا. لترجيح بالقضاء بخلاف ظهور الشاهد
عند ان يحسد ود في قذف. ونما ما ألفاه. فالحال او المقتضى بها. ان كلا لكل وبعضا لبعض
الما اذا عوض وعزلا ايضا ولم يقض المدعي لان الحكم ماضى لا القاضى لا يلجئ في الحكم ولذا لو
عنه بعد التعديل ايم ويغير ويقبل كما في التمسك في كذا في قوله. اذا قبض المدعي طرف لضمن مدعاه
دينا كان او عينيا. وقيل هذا لو دينا وان عينيا مطلقا والمذهب الضمان بعد القضاء مطلقا تبين
المدعي المال او عليه الفتوى كما في التوفير والمنع وكذا العقار يقض بعد الرجوع ان اتصل
القضاء بالشهادة كما في الترتيلية وغيرها. فان رجعي احدها ضمن بضما ولا هل ان العبرة لمن
يقبى بالشهود لا من رجعي. ولا لزم الضمان مع بقا الحق المستحق كرجوع اثنين واربعه. فان رجعي
شهد ثلاثة ورجعي واحد لا يقض فان رجعي اخر ضمنا بضما لان الاثلاث ايضا فاليها وقد
زال المانع فاد المتضي وان شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة ضمن رجعا وان رجعتا
ضمنتا ضمنا وان شهد رجل وعشرة فرجعت ثمان لا يقض شيئا فان رجعت اخرى ضمن لتسعة
ربعا لبقا لثلاثة ارباع النصاب. وان رجعي عشرة ضمن بضما اجماعا. وان رجعي اكل فعلى
الرجل سدس وعليهن خمسة اسداس عنده. وعندها عليه نصف وعليهن نصف. وعلى الاول للمولود
وان شهد رجلان وامرأة ورجعوا فامر على الرجلين خاصة لعدم اعتبارها منزلة مع الرجلين
بخلافهما مع امرأتين ورجل واحدة الي كلهن. ولا يقض باجم شهد بتكاح بمهر سمي عليها او عليه
الما زاد على مهر المثل لو هي الدعية وهو المنكر ذكر عزمي زاده. ولا شهد بطلاق بعد
الدخول لعدم تقرر البعج في المخرج بخلاف الدخول. ويقض في الطلاق قبل الدخول نصف
المهر لو سمي والا لمقتضى. وفي البيع ما نقص عن قيمته المبيع لا الاثلاف بلا عوض ولو شهد بالبيع
وبنقد اثنين فلو في شهادة واحدة ضمنا القيمة ولو في شهادتين ضمنا اثنين. وفي القتل العجبة
وفي القضاء صا لدية فقط ولم يقض لعدم المباشرة. ويقض الفرع ان رجعي لا يملك الاصل
انما بعد القضاء ما شهدته على شهادتي اتفاقا ولو قال اشهدته. وغلطت. او رجعت. ضمن عند
محمد عندنا. قد جزم في التوفير وغير يتو لها خلافا لصنيع المصنف فتبته. وان رجعي لا يحل
والفرع ضمن الفرع فقط. وعند محمد يقض المشهود عليه اى العريتين سواء قلنا الحكم يضاف للمباشر
دون المشتب. وقول الفرع بعد الحكم كذا باصلي او غلط ليس بشي ولا ضمان. ولقد جع المذكي
عن التوكية ضمن. ولو اذله. خلافا لها. وهذا اذا قالوا نعمنا او علمنا انهم عبيدا ما مع الخطأ

فلا ضمان اجماعا كما في المنع عن البيع ولا يضمن شاهد اياها لان شرط بخلاف التزكية
 لها علة والحكم بضمان العلة لا للشرط. ولورجى شاهد اليقين وشاهد الشرط ضمن شاهد
 اليقين خاصة لانه المثلث. ولورجى شاهد الشرط وحده اختلفا للشافعي والصحيح عدم ضمانه
 ومن شاهد لا يباع لا التوفيق لانه علة والتوفيق سبب. فاعلم ان شاهد زورا بان اقر على نفسه
 اقرارا حقيقيا او حكما بلا اكره كذا عظمه التمساني وجري عليه البرجندي وملاحضه وغيره
 تنعكس لصدور الشريعة ليشمل ما اذا شهد بموت زيد او قتل من ظهر حيا او بوقته هلال ثم مضى ثلاثون
 يوما ولم يراه لال بالجملة او بولادة امرأة ثم وجدت بكرا او بقطع شجر ثم وجد قايما **قلت**
 لكن يعقبان الكمال والباقي وصاحب من العقار وملاكه من موطأ كلامهم لا يقتصر على اقرار
 الحقيقي لكنه مستعمل حتى لو قال خطأت فيه لم يبرأ لانه لا يثبت له تجري على الحاكم ان الملك
 وانفقوا انما لا تثبت اليقينة أصلا لانه ينفى نقل الكمال وغيره ان الرجوع عنها على ثلاثة اقسام
 ان مصرعا على ان لا يرجع عن مثل ذلك فانه يبرأ بالصواب اتفاقا او تأييدا لم يبرأ اتفاقا وان لم يعلم
 فعقل الخلاف فعنده شهر بارسا بالسوق والحلته اجمع ما كانوا يقولون امين لقاضي ان القاضى يبرأ
 السلام انا وجدناه شاهد زور فاحذروه وحددوا الناس ولا يبرأ وعندها يوقع ضربا
 ثم يشهر وقيل لا يشهر كما في الحقائق. ويجوز ان يبرأ ويقتل بقبوله وما روياه فمحول على السياسة
 وكذا سمع وجهه اي لا يستعمل اجماعا كما في المرجعية وانه التمساني وفي المنع عن المعز وظاهر كلامهم
 ان القاضى ان يستمر وجهه اذا اراه سياسة ثم اذا تاب هل يقبل شهادته ان فاسقنا ثم ان عدلا
 او مستورا لا يقبل ابدا وعن أبي يعقوب تقبل وبقي ولا حكتفا مشير الى ان التعزير لا يداره
 ولا طاعة في الاسواق مع الصواب لم يجر في غير شاهد الزور الا ان القاضى الهامى قد يقبل في العدة
 ان يجاز في غيره كما رآه الصلاة عند ذكره التمساني **قلت** وكنت في شرح التنوير
 من التعزير عن شرح الجامعي الصغير في الحديث المناوي لثانفي في حديث اتقوا الله لا تأتي يوم
 القيمة بغير محلة على رقبتهك لدغارا وبقرها حار او شاة لها تواج فقال يؤخذ منه بخمس
 السارق ونحوه انتهى فليحفظ **كتاب** الكمال ما سئله ان كلامه شاهد
 والوكيل سارع في تحصيل مراد غيب. هي لغة الحفظ وشرا اقامتنا لغتنا من نفسه ترققا او عجزا
 في التصرف. الشرح لعلنا قال العهد فلا حاجتنا الى زيادة امر شرعي كما نحن نخرج عنه انت
 وكيلي في كل شيء فانما يصير وكلاهما الحفظ استحضانا فينبغي ان يزداد الحفظ كما في الحقيقة وفيه ايماء

لم يصره وكلاهما
 طاعة التصرف وهو

الى ان القبول شرط. وشرطها كون الموكل يملك التصرف. تنظرا الى اصل التصرف وان امتنع
 في بعض الاشياء براض كما في الجلالة وغيرها. وكون الموكل يعقل العقد ويقصده. بان
 لا يهزل وفيه رضى الى ان علم الموكل بالوكال ليس بشرط خلافا لمحمد. فيصح توكيل الحر الصبي
 البالغ. العاقل بقرينة الاتي. او المادون. الصبي ان البالغ من جهة الوكيل والمولي. حرا
 بالغا او مازونا كذلك فالاقسام ستة عشر لاشعة. او صبي محجورا او عقلا او عبدا محجورا
 عن التصرف فالاقسام اثني عشر ذكره التمساني ثم ذكر صابط الموكل فيه فقال. بكل ما يقصد
 هو نفسه. لنفسه لا ما استقاده من جهة غيره من التصرف لان ذلك يقيده بامر امره فلا يرد
 توكيل المسلم زيا سيع الخروج لا يعكس والنقص يكون الا في الطرد ذكره الزيلعي. صحيح التوكيل
 بافعال كل حق وكذا باستيفائه الا في استيفاءه وقد مر مع غيبة الموكل عن المجلس لسقوطها بالثبته
 وفيه رضى صحته لتوكيل باثباتها خلافا لابي يوسف واستيفاء التزير ذكره التمساني. وصرح
 بالخصوصية في كل حق لا في بقرينة قوله. بشرط رضى الخصم لكونها اي هجرانها واختار
 لزومها لو الخصم متغيبا ولا لانه ان مقبلا صحيحا ولا رنت بالاجماع كما ذكره بقوله. الا
 ان يكون الموكل بريضا كونه حضور مجلس الحكم بقديسه. ذكره ابن الكمال كابن الملك. او غائبا سانة
 سفر او يريد السفر. ويكفي قوله انا اريد السفر ذكره ابن الكمال على خلاف ما في الدرر. او محذرة
 اي غير معتاده الخروج الى مجلس الحاكم. او حائضا او نفسا والحاكم في المسجد او محجورا عن حاكم
 الخصوصية او لا يحسن الدعوى كما في التنوير. وعندها لا يشترط رضى الخصم مطلقا واختار
 ابو الليث وغيره والاختار ما قد مرنا او يرضى لراي القاضى ولو اختلفا في كونها محذرة ان فريتا
 الاثران فالقول لها مطلقا وان لا يسطر فالقول لها لو بكذا وان لا يضاف لاجل الوجهين
 ولما رجع عن الرضا قبل سماع الحاكم الدعوى لا بعد كما في التنوير. وحقوق عقد فيسأله
 ملك بملك يضيفه. الوكيل الى نفسه. اي فرعيا احتياجا الى ان يضيفه لوكله. كسعى واجارة
 وصالح عن اقراره تعاقد به. اي بالوكيل ما دام حيا حاضر اعلى ما نقله التمساني وان تبرأ منها
 كما في التنوير وعنده لا يثبت لانه تعاقد بالوكيل. وهذا ان لم يكن الموكل محجورا. كصبي وعبدا
 فلما اذونين فالعدة عليها استحسانا كما لو عتق العبد بخلاف ما اذا بلغ الصبي ثم بين الحقوق
 فقال. فليس البيع ان وكل بالبيع. ونسب لانه وكل بالشراف فنهى استخدام. ويقبض الثمن في البيع
 ويطلب له به في الشرط ويرجع به عند الاستحقاق ويخاصم بالكسر في عيب مشرتة ويرد به

الذين اوصياها
 العبد المحجور

ان لم يسلم اليه موكله وبعد تسليمه لا يرد له الا بانه وبما سمى بالفتح في عيب مبيع وفي شفقة ان كان في
يده وكذا شفقة مشربة لانه لما قد حقيقه وحكما لكن في الجوف لو حضرنا العهد على اخذ الثمن في اصح
الامكان بل ولو اضافنا لقيادتي الموكل تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا وذكر ابن الملك خلافا لما صححنا
قال ولو وكل هذا الكيل غير بائع فباع فالحقوق للموكل الثاني هو الصحيح وعذاه للكماني قال
والحقوق نوعان حق للموكل وحقوقه فاول ما يتبع فيه فلا يجبر عليه كقبض المبيع بخلاف الثاني
كتسليم المبيع والمالك يثبت للموكل ابتداء خلافه عن الموكل وان اضاف لنفسه لا يثبت في حق
المالك اصل في حق الحقوق لا يباد له حكمه خلافا للكرخي وحسينه فلا يفتقر قريب وكيل لثبته
اتفاقا لغوريته لما دللته الحكمة وكذا لا يفسد كساح زوجة الموكل فالاوليان يزوج عليه بما يظهر فيه اثر
الخلاف ذكره التتسائي في الدرر والزراعات في الاكثر من علي الاول لا يصح عنده وفي المخرج
عن الجواز لم يذكر ولا يثبت فيلحفظ. وختوم عقد ليرة مائة مائة ملك بمالك يضيفه الى موكله
اي يحتاج ان يضيفه ليحقيق لواقضه لنفسه ببيع. تعلق بالموكل كساح وخلق لان الموكل بينهما سفير
اي حاكم حكايته غيره فلا يلزم عليه شيء ذكره التتسائي. صالح عن مكان لانه قد ائتمن الموكل وزاد قرار
لانه مبادلة كما مر او مدد وكفاية وعقود مال وهبة وصدقة واعانة وايداع ورهن وقراض اي
اعطاه قرض واما الاستقراض فالتمويل به باطل بيفتي كما في الخزانة ودر في الامكان. شكره بمصارفة
واستينها ب واستقارة وارتقان. فلا يطالب على المجهول وكيل الزوج ولا وكيل الزوجة بتسليمها
ولا بيد المبلغ. لما مر سفير محض والمشتري في المبلغ للموكل منع الثمن عن الموكل لانه اجنبي عن العقد
فان دفعه المبلغ. دفعه ولو بيع بهي الموكل استحسانا ولا يطالبه الموكل بانيا. اعدل الفائدة في
الاخذ ثم الدفع وكذا ان كان للمشتري على الموكل دين وقعت المقاصة به بمجرد العقد وهذا
حيث لا وصول الى دين لا يصل اليه ذكره التتسائي. وكذا ان كان له على الموكل دين رتبته
خلافا لابي يوسف. بنا على ان الموكل يملك لا يراعهما لا يحميه ويضمنه الموكل الموكل وان كان
دينه عليهما فالمقاصة تنفع بدين الموكل دون دين الموكل ولو ابراه عن الثمن معارفا لمشتري با براء
الموكل دون وكيله. قلت وسيقار منه وقوع المقاصة بدين الموكل انا الموكل لو باع
مزاياه بدينه صح وبري ضمن الموكل الموكل وهي في الذخيرة كما في المخرج قال دسمل الموكل ما دون
لا يربطه مع موكله. باب الوكالة بائع والشراء اصلها ان عمت او عمت او عمت او عمت
جها لتيسير وهي جملة النوع المحض كمن تحت وان فاحشته وهي جها لتد الحسن كدابة بطلت

وان متوسطه كسبد فان بين الثمن والصفة كتركي صحت ولا لاثم المراد بالجنس ما يشبه صنفا
ولم يوقع المصنف خلافا لراي المصنف طهه ولذا قال لا يصح التوكيل بشرا شيئا جاسا لانه فاحشة
كالرقيق. لنوعه كتركي وحشي وهندي ذكرا وانثى وكذا الثوب والدابة وكذا ما هو كاجناس
كالدار كخلافها. باجتلاف الامراض والحيران والمراق والميلدان وان بين الثمن فان سمي نوع
الثوب كالهوي جاز استحسانا. ولذا ان سمي نوع الدابة كالفرس والميلدان وبين ثمن الدابة والميلدة
او بين جنس الرقيق كالسبد ونوعه كالتري وثما يمين نوعا او عمر فقال انبع لي مائة دينار
كقوله اشتر لي اي ثوب شئت او اي دابة اردت. ولو قال اشتر لي رقبة او جارية لخدمته
فشري عيما او مقطوعا اليدين لم يترتب كسبه اجماعا بخلافه لو راى مقطوعة احدتا ليدين
وكذا لو قال اشتر لي جارية اطأها واستولدها فشري رقبا او محرمة عليه ولو رضاع او كافر
لم يترتب. ولو كان كسبه الطعام فهو على البر ودقيقه وقيل على البر في كسبه الداراهم
وعلى الخبز في قليلها وعلى الدقيق في وسطها وفي سكرها ولو لم يرد على الخبز بك حال عيب
للتري. وفي عرفنا يبيع على الميما للاكل وبه يفتي كما في المتور صح الموكل بشرا عيما. لهذا
السبد مثلا يدين له اي الموكل على التوكيل. وجعل الميما وكذا بالقبض لانه فير الغريم
بالسليم اليه بخلافه غير الميما لان توكيل المجهول باطل ولذا قال. وفي غير الميما لا يترتب كسبه
وحسينه. ان هلك في يد الموكل عليه وان قبضه الموكل فهو له وهذا عنده. وقال اهول للموكل
ايضا وهلاكه عليه اذا قبضه الموكل وعلى هذا الخلاف اذا امره. ايحضر الموكل الموكل ان يسلم
ما عليه او يصرفه. اي فلان صح وان لم يمين فلان لم يجر خلافا لها وهذا بنا على تعيين المتور في الوكالة
عنه وعدم تقيدها في المقاضاة عندها ومفاده عدم الفرق بين الهلاك ولا شهاده خلافا
للنهاية. ولو وكل رجل عبد لم يشترى نفسه اي جمل الرجل. فلن قال لا عبد يعني نفسي لفلان
فباع المولى. نقل عبد فلان فهو له. وان لم يقل فلان عتق لا شيء يتصرف اخر فقد عليه
وعليه الثمن فيها لزال حجب بعقد باشر باذن المولى. وان وكل العبد عتق ليشترى به مائة سكت
ودفع المبلغ. فان قال الموكل للسيد ليشترى نفسه فباع عتق على السيد على ذلك المال ولا يراه
له. وكان الموكل سفيرا وان لم يقل لنفسه فهو ملك للموكل وعليه ثمنه. ايضا لان الاول كسب
عبد. ولذا قال وما اعطاه العبد لجل الثمن للمولى. بل حتى لم يرد له الا في الصورة الاولى
بدل الاتفاق كما على المشتري مثلها في الثانية لما قلنا. واذا قال الموكل لمن وكله بشرا عتق

والنوع والالف والباء اشارة الى نصف درهم ودرهمين وهذا فيما ليس له قيمة معلومة
في البلد فلو معلومة كخبر ولم لم تدره الزيادة ولو فلتا واحدا لاعتبار المقيم فيما يحتاج اليه
ذكرنا القضاة وغيره لا يجوز شراؤه بما لا يتفان بها لانه انما هو لنفسه ثم الحقة بآمره ووجه هذا
في نسخة مقدما وهو قول بعضهم لكن الاول اشهر وفي نسخة وما يدخل تحت تقويم المومنين مؤخرا
عن تقدير المذكور ولو كان بيع عبد فباع نصفه جاز ولا يجوز الا انما في الباقي بقول الخصومة
وهو اي قوله استعان كما في الهداية وظاهر ترجيح قولها والمفتي بخلافه كما في البحر وقيد
بالعبد لان ما لا يضر البقيس يجوز اتفاقا وقد علم مما مر وان وكل بشر اعتد فاشترى نصفه
لا يضر الشرا الموكل بل الوكيل لان شترى الوكيل باقية قبل الخصومة على الموكل فلا يضر الموكل
اتفاقا لمصلحة المقصود ولورد المبيع على الوكيل بعيب بقضاء رده على امره مطلقا سواء رده
القاضي بينة او كقول اقراره هذا فيما لا يضره كمن اصابه زائدة وكذا فيما لا يضره
مثله ان بينة او كقول اقراره باقراره فلا يضر الوكيل لان اقراره حجة قاصدة
ولوباع بغيره وقا الموكل امرتك بالقد وقال الوكيل بل اطلقت صدق الموكل وصدق في المضاربة
المضارب بعماله حل في كل منهما اذا اصاب في الكالة المخصوص وفي المضاربة المخصوص واعلم
انه لا يصح تصرف احد الوكيلين وحده فيما وكلاه اي بكماله واحد في كل ملك يدك كطال في بعض
الايمان اذ ان كلهما على التقاب بخلاف الوكيلين كما ياتي في بابيه وفي خصوصية بشرط رأي الاخر
لاحضرة على الصحيح الا اذا انتهيا الى القبض فحقي يجمع كما في البحر وفي رد ربيعة وقضاء
دين عليه وطلاق زوجته في حق عبده لا يجوز فيها فلو عوض لم يضر احدها الا باجازة الموكل
او الوكيل الاخر وان لم يكن حاضرا عند الثاني وعزاه الحاكم للاصل ذكر القضاة في سيجي زاد في الدرر
والور وغيرهما شرطا آخر وهو ان لا يعلقا بمسئلتها وكذا تدبير ورد عين وتسليم
هبة وقضاة في امانا اقتضاه والوصاية والمضاربة والقضاء والتكليف والقولية على الوقف
فكالكالة لا يضر احدها كما في التوير وليس الوكيل ان يوكل الا بادن موكله الا في دفع زكاة
وفي قبض الدين لم يضر عياله وعند تقدير الثمن له والتفويض اليه رايه بقوله اعمل برأيت
اي الا في طلاق وعقاق فان اذن فوكل كان الثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني فلا يضر ولا
بمؤنه وينظر لان مؤنه الاول وقد مر تطمين في القضاة فليحفظ وان وكل بلا اذن فقد اصاب
بمؤنه جاز وتعلق حقوقها لعاقدي الصحيح وكذا لو عقد بغيره فاجاز او كان قد قرضا الاول

الثنى للثاني وقد قضاها ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف في مال طفله ببيع اشياء او تركه وبيع
لان الرق يقطع الوكالة وكذا الكافر في حق طفله المسلم لما قلنا **فروع** لوباع الموكل وباع الوكيل
ولم يعلم السابق او باع معا فبيع الموكل اولى عند محمد وعند ابو يوسف يشتركان ويجوز ان ذكره الماقي
ن سيجي **باب** الوكالة بالخصوص والقبض اي قبض الدين ونحوه للوكيل بالخصوص
القبض خلافا لزنن والقوي ايو علي قوله افساد الزمان وشك الوكيل بالقاضي اي اخذ
الدين يملكه القبض على اصل الرواية والقوي سلايلك كما في الهداية وغيرها **قوله**
وهذا في نيف وخمسائة كما قال الرازي فكيف في نيف بعد الالف وفي البحر على السيرة والفتا
عن الحضرات انه يحكم عرف العباد وبه ينبغي فليحفظ والوكيل يقبض الدين بالخصوص قبل القبض عنده
خلافا لها والخلاف بين وكلاء الدين امان وكله لقاضي يقبض دين الغائب فلا يملكها
اتفاقا اي لا يجوز عليها يعني ما لم يعب موكله واذا غاب يجب عليها لدفع الضرر كما في المشيئة
عن رهن الدرر والوكيل اذا اخذ الشفعة بالخصوص قبل اخذ اتفاقا وكذا الوكيل
بالرجوع في الهبة او بالقبض او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالشرا بعد ما شرته لا قبلها وليس للوكيل
يقبض المدين بالخصوص اتفاقا لا يملكه لرسول والوكيل الصالح ولا يملكها وكيل الملائنة فلو برهن
قوا ليد على الوكيل يقبض عيدين موكله باجر منه تقصيرا لو كمل اي وقف الامر حتى يحضر
الغائب ويعيد البينة فلذا قال ولا يثبت البيع فيلزم عادة البينة اذا حضر الموكل وهذا استعان
لا بد خصم في قصده كما تقصيرا لو كمل بقل الزوجة فمن كان الى مكان او نقل العبد ولا يثبت
الطلاق والتفريق لوبعضا عليها بلا حضور الموكل اي تقبيل في قصده فقط استحسانا
واقرار الوكيل بالخصوص على موكله عند القاضي صحيح لا عند غير القاضي استحسانا خلافا لجمهور
فانه يصح عنده قلنا بالخصوص يرد بها الجواب ولما قرأنا عملهم المحان وان غفل باقراره
ولذا قال لكن لو برهن عليه انه اقر في غير مجلس القضاة خرج عن الوكالة واذا لم يصح اقراره
في غير مجلس القاضي لا يدفع الى المال للساقص وصار كالب الوصي اذا اقر في مجلس القضاة
لا يصح ولا يدفع الى المال لانواعها نظيرة ولا نظر في الاقرار على الصغير ولا يصح توكيل
المال كغيره يقبض ما على المكنون عنه لا تدارم الدين وهو العمل للمغير وضد مدعي الوكالة
يقبض الدين امرا يدفع اليه فان صدقه صاحب الدين فيها والا امر بالدفع اليه ايضا لان كان
الوكالة ورجع على الوكيل ان يملك في يده وان ملك لا يرجع عليه ولا يقصد بيقه الا ان كان

قد ضمنه عند دفعه لغيره ما يأخذ الدائن ثانيا لما أخذ الوكيل لأمانة. وصان له مكانا
 باطل ذكره الزبيدي وغيره. أو كان دفعه إليه على وجه ادعاء الوكيل لغيره بصدق كالتة وهذا يصح
 صورتي السكوت والتكذيب كذا لو قال له قبضت منك علي في إيمانك فإلدي فعدت اسباب الرجوع
 عند الهلاك. وصدق مدعي الوكيل بقبض الأمانة لا يوميا لدفعه إليه على المشهور خلافا لابن
 الشحنة ولو دفع لم يملك الاسترداد مطلقا لما مر. وكذا الحكم لو صدق في دعوى شراها من المالك
 لا زواجر على الغير ولو صدق في أن المالك مات وكما لا يملكه كالورثة. ميراثا له أو وصية
أمره لدفعه إليه علافا لتفاقمها وهذا إذا لم يكن على الميت دين مستغرق ولو أنكره موته أو قال لأدري
 لم يوم لا يمينه. ولو ادعى المدعي على الوكيل قبض الدين استيفاء للدين ولا ينطق امره بدفعه ولو
 عقلا إليه أي الوكيل ولذا قال. ولا يستخلفه أنه ما يعلم استيفاء موكله لا زنايب والينا لا يجري
 في الإيمان خلافا لزم. بل يتبع رب الدين ويستخلفه ما استوفى رعايته لجانته ولو ادعى البايع
 على وكيل الرد بالعيب أنه موكله رضي به أي بالعيب. لا يوم بدفع الثمن قبل حلف المشتري الوقت
 أنا لقضائنا فصح فلا يقبل النقص بخلاف ما مر خلافا لها. وإذا دفع إليه عشرة نفقة على أهله
شلا فاتفق عليه عشرة فرعده حال قيامها ولم يصف العقد لغيرها. فهي بها قصاصا
 استحسانا لأن الوكيل بالانفاق وكيل بالشرأفة بحال قيامها الخ لأنها لو كانت وقت انفاقة
 مستهلكة أو أضاف العقد إلى عشرة نفسه ضمن وصار مشترا لنفسه متبرعا بالانفاق لأن ذلك
 تعين في الوكالة كما في البرزانية وغيرها نعم في المشتري لو أمره أن يقبض من مدين ألفا ويتصدق
 فتصدق بالف يرجع على المدين جاز استحسانا **فروع** وصح انفق ماله ومال
 الميسر غائب فهو مشطوع إلا أن يشهد أنه فرض عليه أو أنه يرجع كما في التوريث قول الوصي
 أنما يقبل في الانفاق لا في الرجوع إلا بالاشهاد كما في البرزانية **قلت** لكن في القنية
 والخلاصة والمائتة الرجوع بالثمن وإن لم يشهد بخلافه لا بغيره وفي المجتبى لو شري لطفله
 ثوبا أو طعاما أو شهد أنه يرجع رجعي لو لم يملك ولا لا لوجهها عليه حينئذ ويمثل لو شري له
 دارا أو عبدا يرجع سواء كان له مال أو لا وإن لم يشهد يرجع كذا عن أبي يوسف وهو حسن يجب حفظه
باب عزل الوكيل الوكيل له العقود الغير اللازمة كالعارية فلا يدخلها خيار
 شرط ولا يصح الحكم بها مقصودا وإنما يصح في ضمن دعوى صحيحة على غير ذلك قال الوكيل
 وكيله متى شاء إلا إذا تعلق به حق الغير علم الوكيل بالوكالة ولا خلاف أنه بكل حال كما في المشيئة

وكيل المخصوصة بطلب الخصم أو كانت في ضمن الكساح أو الرهن أو بيع الوفا أو جعل السر
 أو أمانة بيدها ثم جن الزوج. ويتوقف نفي القصد على علمه بقصد قبله **فصل**
 كمال الوكيل عزله بنفسه بشرط علم موكله كما في الزبيدي ولا يشاء لكن في فروقها علك
 الوكيل عزله بنفسه لا لو صرح بعد القبول وفيه ما فيه. وتبطل الوكالة بالتعدي
 الموكل وجنونه مطلقا وحده شهر عند أبي يوسف وجوز عند محمد وهو المختار
 وصحة في الدرر وغيرها لكن في المشيئة لا ينعين التجنس والفاية وغيرها المختار
 شهر وفيها عن المصنفات وبديفتي وكذا في التمساني ونقل الباقي عن قاض خان
 من فصل فيما يقضي بالمجهولات أنه قول أبي حنيفة وإن عليه الفتوى انتهى فلنحفظ
وتبطل بالحق بدار الحرب مرتدا عنه خلافا لها. فإن حكم بالحق تبطل عندهم
 فلو عاد مسلما ولم يحكم بالحق عادت عذره وإن حكم به ثم عاد يعود عند محمد
 خلافا لأبي يوسف كما في التمساني عن الكرماني وخو في البرجندي لكن في
 المخ عن الجراح لا يعود بعوده مسلما على المذهب ولا بافاقة قبائل وهذا
 كله في الوكيل كالأجير اللازم أما اللازم فلا تبطل هذه العوارض كما في المخ
 وغيرها. وتبطل بعجز موكله مكاتبا وجنونا وفاقا للشيخين ولا فرق هنا
 بين علم الوكيل وعذره لأنه عزله حكمي كما أشرا إليه يأتي وكذا ينزل بالغرل بل
 بنهاية الشيء الموكل فيه. بأن تقرب الموكل بنفسه فيما وكل به بقدر عجز الوكيل عنه سواء
 علم به أو لا كما لبيع ولا خفاق ولو لم يعجز عنه كما إذا ارتد للعبد في التجارة أو رهنه
 أو آجره أو طلقها واحدة والعدة باقية فلا يغزل ويقود الوكيل إذا عاد إليه قديم
 ملكه أو بقي أثره ولو باع الموكل بالبيع والوكيل معا فهو بينهما عند أبي يوسف والمشتري
 من الموكل عند محمد لأنه باع ملكه فهو وكيل في التمساني عن الاختيار وعنه وقد
 قدناه وفي الخلاصة لو وكل بشرأفة بعتها أو بيعها فجلت دقيقا أو سوبقا
 خرج من الوكالة ولو وكل إلى عشرة أيام هل تنهي بعني العشرة روايان ولا هم فلا يحفظ
وأعلم أنه لا يشترط في الموت أي موت الموكل وما بعده. فالجنون والبله والجن
 والحرة والافتراق وتصدق الموكل. علم الوكيل لأنه عزله حكمي والعلم شرط للغزل الحقيقي
 كما في التمساني عن الجواهر وغيرها **قلت** والحاصل كما حوت في شرح التتوير

انها لو كانت سبع الرهن لا تبطل بالغل حقيقيا او حكما ولا بالخروج عن الاهلية فيكون وردة
وفيما عداها من المادنة لا تبطل بالحقيقي بل بالحكمي بالخروج عن الاهلية فتخصيص صدر
الشرعية وغيره كالبرجندي والطلاق للدرج لا يخلو عن نظر فتدبر **كتاب**
الدعوي مناسبتها للوكا لا بالخصوصية ظاهرة هي لغة واحدة الدعاوي بفتح الواو وكها
غير منونة لان الهاء للتانيث اسم الادعاء مصدر رادعي ريد على عمر وما لا اي طلبه لاخذ
العين والدين فزيد المدعي وعمر المدعي عليه والمال المدعي والمدعي عليه بفتح ط
كما في الغرب والكا في غيرها وفي النهاية وغيرها انها لغتناضافة الشيء الى نفسه
حالة المسألة والمنازع جميعا وخصها الفقهاء بحال المنازعة وقد اختلفت عباراتهم
في حدها واختار المصنف بقا للحدود لوقايتها وغيرها انها شعرا اخبار اي عند
القاضي والحكم فانه شرط كما في الاختيار بحق معلوم فانه شرط وفي شمول دعوي
المقعة خفا والاطلاق في الموضوعين كخلو عن شيء ذكر التستائي له حقيقة او حكما
ليتم الوكيل والولي والوصي وكذا يراى بالحق في التعريف ما يعالج دعوي والمدعي
ليتم دعوي دفع التعرض اذا الصبح سمعها بخلاف دعوي قطع النزاع على غيره اي
مخبره والادلا تسمي دعوي ولما كان مدار الباب على المدعي والمدعي عليه فسرهما مع
الاشارة الى الحكم فقال والمدعي شعرا فلا يجبر اي لا يكون على هذه الخصوصية اي الخاصة
وطلب الحق فلا يشك بما كان فيه خاصا فوجبا خرا كما اذا قال قبضت الدين بعد
الدعوي فانه لا يجبر على هذه الخصوصية اذا تركها والمدعي عليه في جبر على هذه الخصوصية
والجواب فلا يشك بوصي اليتيم فانه مدعي عليه معني فيما اذا كان لليتيم الحق على اخ
حيث يجبر القاضي على الخصوصية نظر اليتيم زاد الباقي في الحد بعد دعوي صحيحة
ليطبق على الحدود ولو في المدة قاضيان كل في محلة فالخيار للمدعي عليه عند محمد
وبه يقتضي كما في الزانية اي ولو القضاة في المذاهب الاربعه واحدها من اصل
العسكر كما في المنع عن الجرم ذكر ان هذا لو كل في محلة فلو الولاية لقاضيين فاكثر
على مصر واحد على السوا اعتبر المدعي **قوله** ورأيت غصدا على مشر
الزانية انه اذا كانت المذاهب الاربعه في مجلس واحد فلا ينبغي ان يتبع الملاحف
في اجابة المدعي لما انه صاحب الحق انتهى فاقى بعض من الى الزمر بانه ان انضم اليه احتمال

ظلمه فللمدعي عليه والله الموفق وركبها اضافة الحق لنفسه او لمن ناب عنه
واهلها العاقل المميز وشرطها مجلس القضا وحضور خصمه ومعاونة المدعي
وكونها مكرنة وكون المدعي مما يحتل الثبوت فدعوي ما يستعمل وجوده بالادلة وحكما
وجوبا الجواب على الخصم وسببها تعلق القضا بالمقدرة بقا على المعاملات ولا يصح لدعوي
مفاده ان الدعوي كما تكون صحيحة تكون فاسدة فالصحة ما يتحقق بها احضار الخصم
وجوب الحضور والمطالبة بالجواب وجوب الجواب واليمين اذا انكر ولا يشك
باليمين ولزوم احضار المدعي والفاضة بخلاف ذلك وهي تفسد شيئين بان
لا تكون ملزمة لشيء على الخصم اذا ثبت كذا ادعي على غيره انه وكيله وتاثيرها ان يكون المدعي
مجهولا في نفسه كما في الكفاية والكا في غيرها لا يذكر شي معين علم جنسه وقدره
قيل وزنه ووصفه ونوعه وسببه كبيع او قرض ومفاده انه لو كتب صورة دعوي
بلا عن تقريرها لم يسمع ذكر التستائي فان كان المدعي ينادي بانه بطالب له لانه
حقه وان كان المدعي عينا فان تعلقا ذكرها في يد المدعي عليه اي في تصرفه
فلا يجتص بالدين بغير حق لاحتمال كونه موهونا او محبوسا في يده بالثمن وهذا
في المقول بلا اختلاف واختلف في القضا والقار والمختار عند كثيره ان يقول في القضا
ايضا ذكر التستائي ونقله البرجندي عن العارضة قال وعلى هذه الرواية فالاحتياج
الى القار ان يسمي على ان يصريح بمهله في المقول لا يفي الحكم عما عداه كما في الشبهة لانه
نعم ظاهر انه لو شهد بان ملك المدعي بذكرانه في يده بغير حق لم يقبل ولا هم
انه يقبل كما في خزائن المفتين وافر التستائي وذكرانه بطالب له بها لانه حقه ولا بد
من احضارها اذ امكن وعلى الغرض احضارها ليشارة اليها عند الدعوي وعند الشهادة
وعند الاستئناف وان تعذر احضارها بان كان لجلها مائة وان قلت يذكر المدعي
قيمتها فلو لم يذكرها لم يصح الدعوي تقاقا وللقاضي ان يحضر بنفسه او يبعث امينا
لشارة اليها والاكتفي بذكر القيمة لانها مثله يعني وهذا اذا اراد اخذ عنها او شلها
في المثل اما لو اراد اخذ قيمتها في القيمي اكتفي بذكر القيمة ويكفي الاجمال ايضا
والاحتياج لذكرها في دعوي الغصب هو الصحيح فليخلف خصمه وفي دعوي القضا والاحتياج
الى قوله بغير حق وقد قدناه ولا تثبت اليد بغيره بغيره بل يثبت او يعلم القاضي

في الصحيح فلذا استغني عن زيادة غير حق قاتل ولا بد فيه ايضا من ذكر البلد والحلقة والمرد
الاربعة في الدعوي لا بد يقر بها وفي الشهادة ولا بد ايضا من ذكر اسماء اصحابها ونسبهم
الى الجد وفي الرجل المشهور يكتفي بشهرته الدار ايضا
فان ذكر ثلاثة وترك الرابع صح وان ذكره وعطافه لا يصح لان المدعي يختلف به ولا يختلف
بتركه ثم انما يثبت الغلط باقرار الشاهد كما في الفضولين وفي القاعدة انما يشترط ذكرها
اذا انكر المدعي عليه واما اذا اقر بعد الدعوي فالقاضي يره بالتسليم اليه لان الجملة
لا تقرب الاقرار واذا صححت الدعوي سأل القاضي الخصم عنها فان اقر حكم عليه باقراره
لان حجة بنفسه وان انكر سأل المدعي البينة فان اقامها فيها ولا حلف الخصم ان طلبه خصمه
لا حقه فان حلف انقطع الخصومة حتى تقوم البينة فتسعى البينة بعد يمين الخصم
على ما هو الحق **فصل** ولا يظهر بها كذب المنكر على الصواب ايضا حتى
لا يفتى بغيره شاهدان زور ذكره الزيلعي وغيره واثار الى انما يثبت التحليف على صحة
الدعوي فيحلف فيما لا يشترط الدعوي فحق الله كطلاق ووقف وتامه في العارية
فصل ومفاده اشتراط صحة الدعوي لليمين فليحفظ والى انه لو حلف المدعي
لم يقرب وان كان في مجلس القاضي فيحلف القاضي ثانيا وكذا لو حلف القاضي قبل طلب
حلفه ثانيا بطلبه وهذا عند الطرفين وكذا عند ابي يوسف لا في تامل منها يحلف
الشفعين انما ابطال شفعته وتامه في العارية **فصل** وينبغي ان يستثنى من كان
لدين على الميت فانه يحلف قبل طلب الوصي والوارث بلا جماع ان لم تستوف دينك والميت
بوجهه كما في الخلاصة وغيرها واثار التمساني وغيره فان نكل مرة او سكت بلافة خرج من
او طرش فانه نكل حقا **فصل** في نكاح المدعي ونقض قضاء وهو الصحيح فلو قال بعد القضاء انا حلف
لم يلتفت اليه وعرض القاضي اليه ثلاثا من المرات ثم القضاء عليه يدعي المدعي احوط
وقيل واجب حتى لو قضى بعد العرض مرة لم يصح واليه ذهب الحالم كما في قضاء المسنة
ذكر التمساني ولو قال لا اقر ولا انكر لا يستلزم بل يحبس ليقر او ينكر كما في التنوير ولو
اصطلحا على ان يحلف عند غير قاض ويكون بريئا فهو باطل وكذا لو اصطلحا على ان المدعي
لو حلف فالخصم ضامن للمال وحلف لان فيه تغيير الشرع **فصل** ومفاده
صحة الدعوي لصحة الصلح وسري باب الاستحقاق خلافة وسيجي في بابها فتنبه

ولا ترد يمين على مدعي ولا تقضي تباهد ويمين الحديث المشهور الكافي كما لم يوافق البينة على المدعي
واليمين على منكر خلافا للشافعي فيهما ولا يحلف المنكر عنده خلافا لما في سبعة امور
واكثر من عشرين يعني ذكر التمساني **فصل** وقد كتبت في كتاب التمساني حلف
في نيف وستين مسئلة وحررها ثمة بالامر بزيادة فان شئت فارجع اليه كما حركه
هو وهي بعد عدة وفي ايلاد انكر احدها بعد المدة واستلاد تدعي ائمة ولا ياتي عكسه
البينة باقراره ورق ونسب بان ادعي على مجهول النسب قن او ابنه وبالعكس وكذا حقاقة
او مولا ادعاء الاهل او لا يحلف وعنده يحلف وبني الخلاف ان النكول عنده بذلك
وعنده اقراره ولا قرار يحكي في هذه الامور فيحلف على صورة انكار المنكر هل يدعي المدعي
فيقول بالله ما بينكما نكاح قائم وبقي اعموم الملبوي كما في الاختيار وغيره وفي النهاية قال
الماخرون ان المدعي متعنتا فيقولها ومطلوبا فيقولها واثار التمساني والبرجندي
ولا يحلف عندهم جميعا في جحد خالص لله كزنا وشرب وسرقة ومغلب حقه تعالى كجحد قذف
وكذا في لعان لانه كالحديث يندري بالشبهة الا اذا تضمن شي من هذه المذكورات حقا للعبد
فيحلف عندها كهر ونفقة وارث وكان علق متفق عنده بزناه فالعبد يخلفه فان نكل ثبت
العق لا الزنا واثار لما في المستنبات فقال والمسا في حلف اجماعا لاجل المال فان نكل
ضمن ولم يقطع لان المال يثبت بالنكول الذي فيه شبهة خلاف لقطع ويحلف الزوج المنكر
اذا ادعت طلاقا قبل الدخول اجماعا لما ذكرنا فان نكل ضمن نصف المهر وكذا يحلف
الزوج في النكاح اذا دعت مهرها او نفقتها ويحلف المنكر في النسب ان ادعي حقا كارت
ونفقة وغيرها كحرف في لقيط ان اخوها او ابنتها او اخواتها رجوع في شبهة لا اخوه
فانكر الواهب يستحلف فان نكل ثبت له شئ من رجوع واثار التمساني ويحلف في القصاص اجماعا
في النفس ولا طراف فان نكل في النفس حبس حتى يقر او يحلف وفيما دونهما يقتصر عنده
وعندهما يضمن الارش فيهما لان النكول اقرب فيه شبهة فلهذا ادرية في الصورتين ولدان
الطراف يسكن بها مسلك الاموال بخلاف النفوس وقالوا يستحلف في المهر باتفاقا
فان نكل عز **فصل** وحيلة في نكاحها الوادعي نكاحها ان تزوج فلا تحلف
كما حرره في شرح التنوير فان قال المدعي بنية حاضرة المصير فطلب يمين خصمه
لا يحلف خلافا لما والصحيح قوله كما في المصريات وغيرها ولو حاضرة في مجلس الحكم

ورجعة بان
يرجع الزوج
الرجعة

لم يحلف اتفاقا ولو خارج المصر حلف اتفاقا. ويكفل نفسه ثلاثة ايام وهو الصحيح وقيل
لجلسه الثاني ولو لسبعة ايام وقيل لراي القاخي وخرج باننا الاستنباط انما ذكره الباقي
ولو قال لا يثبت اولا دفعي لم يكفل بل يحلف وتقبل البينة بعده كما مر وان شرط عند التحليف
ان لا تسمع بعده كما في شهادات المينة ومفاده ان لو كان له بينة عادلة حاضرة ولم يقبل بذلك
كان لئلا يحلف كما قال سيف لا يثبت لكن قال شرف لا يثبت هذا اذا ظن انه ينكل وما اذا
ظن انه يحلف كما اذا لم يعذر في التحليف كما في قضاء المينة واقرة التمساني. فانما يبيح
اعطاء الكفيل لزمه بنفسه او امينه. ودار بعد حيث دار الا اذا دخل داره فجلس
على الباب وليس له مغادرة العمل الا اذا اعطاه ثقة وتقت عياله ولو اختار المطالب
الحبس والمطالب الملامة فاختار للمطالب ما لم يكن بملازمة ضررين فيجوز فعلا للضرر
عنه كما في حجر الهداية **قلت** وفي القضاة من اوجب حبسه لاحتياج المدعي
لطلب شهود وغيره ذكر التمساني. وان كان غيبا اي سافر يكفل او يلازمه وقد يحلف القاخي
لا غير دفعا للضرر حتي لو علم وقت سفره يكفله اليه فان برهن فيها ولا يحلف ان شاء البين
الذي يقضي بالنكاح عنه يكون بالله تعالى دون غيره اي للناطق **قلت**
واما الاخر في تحليفه بان يقول القاخي له عليك عهد بالله ان كان كذا فيشتر نعم
اولا لا والله ان كان كذا لانه اذا قال نعم يكون اقرا ليمينه كما في المشيئة وغيرها زاد
في شرح الوهبانية ولو اصر ايضا كتب له الجيب بخطه نعرفه ولا يثبت انته ولو اصر
ايضا قابوه او وصيته او فرضه القاخي انتهى فليحفظ. لا بطلاق وعتاق ونحوهما
فانه حرام ولذا لو قال المدعي حلفه بالطلاق يكف عنه البعض كما في سيرة الحضرات وقيل
ان الحرام بالغ الحضم على التحليف. صحيح. ذلك التحليف بما في رماثها ولها ونهر الحلف
بالله فلو لم يصح ذلك لذهب ماء الناس واموالهم وان الحرام المستغني يعني ان لا يلقاخي
كما في المشيئة لئلا لو حلفه به فنكل فتقضي عليه لا يثبت **قلت** وفيه انه يفت
ما مر فحفظ وما هم واموالهم بالخلف به اللهم الا ان يقال انه اذا احتزر عنه نفسي ان
يقرب المدعي ذكره الباقي لكن جعل في التوريع عدم النفاذ قول الاكثر قال مصنفه
في منحه بقا الشبهة في محله فاعلى قول الاقل بنفذوا الاية انتهى اللهم الا ان
يقال لعل فايده ما ذكره الباقي في تلخيص **قلت** وقالوا الحلف بالطلاق

ثلاث برهن على المال هل يظهر كنه خلاف والفوقي انه اذا دعاه بالاسبب فغم
وايه فلا يجوز وجود القرض ثم لا يرا ولا ينفذ فليحفظ. ويغلط اليمين بذلك صفاته تعالى
وقيده بعضهم بفاسق وما لخطير ان شاء القاخي لك وفيه تكرار زاد في التوريع
بقا للزيلي وغيره ان لو نكل عن التعليل لا يقضي عليه بشي انتهى **قلت** ولم ار من
جعل كما لا دل قائل لا اي يستحب التعليل على المسلم. بزمان ومكان كما في الحان ظاهر
انه يباح وظاهر التمساني كالهديات وغيرها انه مشروع لتقريب وجوبه وظاهر الكافي
انه غير مشروع وشي عليه ان يلغي فتبته. ويغلط علي غير المسلم بما اعتقه. فحينئذ
يحلف اليهودي بالله الذي انزل التوريع علي موسى والمصري بالله الذي انزل الانجيل علي
عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار. ولو اكتفى بالله كفي المسلم كما في الاختيار وعنه
لا يحلف لفرق الثلاث لا بالله كما في. والوثني وغيره المشركين بالله تعالى وحده
وكان القياس تحليفه بالله الذي خلق الانسان لانه قالوا ما نعبدكم الا ليقربونا الي الله زلفي
فلا يغفل بالضم وغيره ذكر البرجندي والتمساني وخبر ان كمالا ان الدهر لا يفتقد
تعالى **قلت** وعليه فيما اذا حلفون فليعزروا لفرق الاربعة. يحلفون
في معابدهم. لكرامة دخولها. ويحلف القاخي في دعوي سبب هو فدل يرتفع على الحاصل
اي على صورة انكار المنكر وفرضه بقوله. ففي البيع والكناح بالله ما يتبع بيع قائم. في الخاب
انكاح قائم في الحال وفي الطلاق ما هي باق في حال وفي الغصب ما يجعلك ربه وفي
الورقة ما له هذا الذي يدعي به في يدك وديعة ولا شيء منه ولا قبلك حق لا اي يحلف
فيما ذكر على السبب اي بالفعل المرتفع برافعي كقالة وطلاق واسترضاء فلا يحلف
بحق بالله ما بعه. او نكحتها او طلقها باننا لانه قد يطرأ عليه الامل والخلع والذكاح
فتضرر الحضم وهذا كله عند الطرفين. خلافا لا يثبت. ففنده يحلفه في جميع
ذلك على السبب وعنه انه يحلف علي انكره والحاصل او السبب وعليه اكثر القضاة
وقيل مفوض لانهم اجماعا لا اذا قال المنكر. القاخي لا تحلف على السبب فان الانسان
قد يبيع ثم يقايله فانه يحلف على الحاصل كما في الهداية وغيرها **قلت** لكن
ذكر في البرجندي وغيره انه لا يحلف الا على الحاصل في ظاهر رواية اصحابنا الا اذا
لزم ترك النظر. المدعي فلي السبب لاجماع. ولذا قال فان كان في الحلف على

الحاصل ترك النظر للمدعي خلفه على السبيل جماعا. أي على صورة دعوي المدعي. كدعوي
 الشفعة بالحجار ونفقة المبتوتة والحضرة لأبوابها. لكونه شافيا ولا اعتبار بذهب المدعي
 عليه لتسكه بعارض المستوط. وكذا خلفه على السبيل بالأحلاق. في دعوي سبائي فعل
 لا يرتفع بعد وقوعه برفع كاسر. كعبد مسلم يدعي لفتق لعدم تكرور رقة والهروب لدار الحن
 ثم السبني بأدرا لانه رواية عن أبي يوسف وفي الظاهر انه خلف على الحاصل كما في الزخيرة
 واثق القسبي قال ويدخل في الكاف ما اذا بني على جائط عين أو أجر ميزابا على سطحه
 أو ربي ترابا في أرضه أو حفر فافانه مما لا يكره فيخلف على السبيل وغناه للاختيار
 بخلاف العبد الكافر والامة ولو سلمنا اذا ادعيا عتقها فبتكرور رقتها بالحق يخلف
 سيدها في الظاهر على الحاصل **قلت** والحاصل اعتبار الحاصل الا لصحة مدع
 وسب غير متكرر. ومن وثق شيئا فدعا اخر خلفه الوارث على العلم وعلى البتات
 واما ان اشتراه او وهب له على البتات. ولا حصل اعتبار بفعل نفسه على البتات وقيل
 غيره على العلم الا في الرد بالعب كدعوي المشتري بابق المشتري يخلف بايضا على البتات
 مع انه فعل غيره لكن لما ضمن نفسه سلامة المبيع خلفه على جميع البتات متى لزم البتات
 خلفه على العلم لا يعتبر وكذا لو نكح بعتبة نكوله كما في المأذنة. واعلم انه لو ادعى المنكر
 يمينه بمثل المدعي اقل او صالح عنها. أي عن يمينه على اقل المدعي صح لاقتداء بالصحة
 لان المدعي لو اسقطه أصلا او وهبه له او باعته منه بعتبة مثلا لم يجرؤ له تخليفه لعدم
 ركن البيع اذ اليمين ليست بمال **فروع** لو استخلف خصمه فقال لحفني من ان عند
 حاكم أو تحكم وبره من قبل ولا حلف تخليفه كما في الدرر **قلت** ولم ار ما لو قال
 اني قد خلفت بالطلاق اني لا احلف فيحرر **باب** المتخالف لما قدم
 يمين الواحد ذكر يمين الاثنين فقال. ولو اختلفا. والاول الاستيفاء. في قدر الثمن أو
 او جنبه. أو في قدر المبيع أو فيها معا حكم القاضي لمن برهن. وفي الوقاية وغيرها
 لو اختلفا فيها فاليمين للبايع لو في الثمن والمشتري لو في المبيع نظرا لزيادة الاثبات
 فتدبر. وان برهنا جميعا فلم يثبت الزيادة اليه وان جرحا عن البرهان. في الصور الثلاث
 قيل لها اما ان يرضى لحد كما بدعوى الاخر ولا تسخنا البيع فان لم يرض احداهما بدعوى
 الاخر كما لفا على التقى في الاصح ولو قبل قبض استحسانا ما لم يكن فيه خيار فيفتح قوله

ولا يخلف بعده صح

الخيار. وبدي. في بيع العين بالدين يمين المشتري. في الصور الثلاث على الصحيح لا بالباي
 بالانكار. وفي المتباينة بايها شاء لا سقوا بها في الانكار. ومن كل منهما الزمة دعوي صاحبه
 بالقبض وان خلفا فسح القاضي البيع منها. بطلب احدها. او طلبها ولا يفسخ بالتخالف
 ولا يفسخ احدها بل يفسخها كما في البحر وقيد باختلافها في ثمن وسعي لا بالتخالف في غيرها
 كما لو اختلفا في الاجل. أي في اصله او قدره لرجوعه لوصفه. او اختلفا في شرط الخيار
 كذلك او قبض بعض الثمن او بعض المبيع او في الخطأ والجرأ وان كان دفع السلم ذكره القسبي
 وغيره ادني وصف المبيع وزنه كاخريته في شرح التنوير. وخلفها المذكر للمؤجل
 وخياره ولا تخالف اذا اختلفا في قدر الثمن بعد هلاك المبيع. في يد المشتري على الصحيح
 او خروجه عن ملكه او تغيبه بما لا يرد به. وخلف المشتري. لا اذا استهلكه في يد البايع
 غير المشتري. وعند محمد والشافعي يتجان فان يفسخ المبيع قبله لقيمة. أي قيمة الهالك
 يوم القبض وهذا هو الثمن دينيا ولو مقايضته تخالفا اجماعا. وكذا الخلاق لو قدر
 الرد. بان تغيب. وهو قائم. لهلاكه كما. ولا تخالف بعد هلاك قبضه. في يد المشتري
 او خروجه عن ملكه كعبد من مات احدها. الا برضى البايع بترك حصته الهالك. أصلا
 فيصير كذا العقد وتعي على القائم فقط فيتجان فان يفسخ على القائم فيصرفه لا يستثنى
 الى التالف وهذا على تخريج الجمهور وصفه. شايع بلح لتخلف المشتري وهذا عند
 وعند هاتين لفان ويرد البايع. ويكون القول للمشتري في حصته الهالك عند أبي يوسف
 مع اليمين. وتلزم المشتري قيمته. أي قيمة الهالك مع رد المحي. وتعتبر قيمتها في الانقسام
 يوم القبض. كما في الكافي وغيره قيل ليس في كلامه مرجع ضمير تشبیه قيمتها وانما ذكر في
 الهداية حيث صورها في غندين وصوابه وتعتبر القيمة انتهى **قلت** المشبه
 ظاهر باعتبارها الهالك وغيرها الهالك كالا يخفى ما في نظري ذلك وانما قلنا في يد
 المشتري لا يلو هالك في يد البايع تخالفا على القائم عندهم كما في المضرات. وان اختلفا
 في قيمة الهالك فيه فالقول للبايع لا يضر. وان برهنا فبرهانه ايضا اولى لا ثباتها
 الزيادة في قيمة الهالك. وكذا الحكم اذا اختلفا في قدر الثمن بعد اقال المبيع. ولا يمين
 تخالفا وعاد المبيع ان لم يقبض البايع المبيع. بحكم الاقالة. واما ان قبضه بحكم اقالها
 عند الشيخين خلافا ل محمد. فعنده يتجان فان ايضا والاول اصح لموافقته للقياس

ولو اختلفا في قدر المال بعد اقل عقد المسلم فالقول للمسلم اليه لا ينكر ولا يعود
المسلم لان قال لا يحتمل النسخ لانه ساقط فلا يعود بخلاف البيع ولو اختلفا في قدر
الاجرة كدرهم ودرهمين او المفعة كسهم وشهرين او فيها معا قبل استيفاء المفعة بخلاف
وترا اذا كان في البيع والمفعة كالبيع والاجرة كالقن وحيتتد بدي بين المستاجر ان
اختلفا في الاجرة لا ينكر وجوب زيادتها وبدي بين المورجوا الاختلاف في المفعة واثباتها
نكل لانه دعوى الاخر واثباتها برهن قبل وان برهننا بحجة المستاجر في المفعة وحجة المورج في
الاجرة اولى لان اثبات الاثبات وبعد استيفاء المفعة لا يخالفان بالاجماع لعدم تقوم
المفعة بنفسها والقول للمستاجر بيمينه وبعد التمكن واستيفاء البعض من المفعة يتخالفان
وتنسخ فيما بقي والقول للمستاجر ايضا فيما مضى من المانع المخصوصة كلا او بعضا **قلت**
وهذا ايضا في ما تراه هلاك بعض المعقود عليه مني الخالف عنده لان الاجرة تنقصد
ساعة فساعة فكلاهما كعقد بخلاف البيع وان اختلفا المولى والمكاتب في قدر بدل
الكتاب لا يخالفان لعدم لزومها والقول للعبد وقالا يتخالفان وتنسخ والفرق له
ما قدسنا وان اختلف الزوجان ولو لم يكونا ككاتبين او صغيرين والصغير يجامع او ذمية
مع مسلم تام الكناح او كفي بيت لها او احدهما كافي خزانة الكل في تناسخ البيت اي
اي فيما يتنسخ به نفسه او من حصل منه كالعار وغيره ذكره القهستاني وادعى كل الله
بلا بينة فالقول لها بالاخلاق في المين فيما صلح لها اي ما يخص النساء كالاثورة
والدروع والحجار والملااة الا اذا كان صائغا او بايعا وكذلك فيما صلح له كالعالم والمقيص
والسيف والكتاب الا اذا كانت صائغة او بايعة او صلح لها معا عند الطرفين مع
اليين كالنود والاوران والرش والرقق والماشى والمنازل والكر والذراع لان
الاموال في يد حقيقة ولو برهننا بيمينها لانها خارجة واما عنده فلها منه قدر جهاز
شاهها كاياقي وهذا لو حيين وبعد موت احدهما القول المحتمل الصالح لها كالحج منها
بيمينه عند اي حنيفة وعند اي يوف كذا في الزائد على جهازها اي يكون الزائد
له او لورثته وفي جهازها لهما او لورثتهما عملا بالظاهر وعند محمد المحتمل للرجل
او لورثته وعن زفر والشافعي المحتمل بينهما وعنهما الكل بينهما وبه قال مالك وقال ابن
سلي الكل له ولها ثياب بدنها وعكس الحسن وهي السبعة او الحنيفة بلعدها في العشرة

وان كان احدهما مملوكا فالقول للمورج في حال الحياة والكل للمورج منها حر كان او عبدا في الموت
كافي الهداية وغيرها لانه لا يد الميث فثبت يد المورج بالعارض وما نقل عن الشافعية هو
والصواب للمورج مطلقا فهو من قبله بل هو مقدم من اخير كما افاده الشرايلى وهذا عنده
وقالا لا المأذون والمكاتب كالحرة لانها يد مقبولة وقوله ككافيه بالخلاف في مطلق
المناخ لكن في الحقايق ان الخلاف في المحتمل واقره القهستاني **فروع** لو ادعى الزوج
ان الجهاز ملكها ولا بد ان عارية فالقول للملا على المختار الا اذا استقر العرف بدفع ملكها
ذكره القهستاني وذكرناه في الكناح ولو غرقت قطن زوجها ففولدها نانا الا اذا نص على
اجره ولو اختلفا فيها فالقول للمورج بيمينه وتام في المينة ولو اختلف المورج والمستاجر في تناسخ
البيت فالقول للمستاجر بيمينه وليس للمورج الا ما عليه وثياب بدنه وما سواها فاعلقناه
على التنوير **فصل** في دفع الدعاوى قال ذواليد هذا الشيء المدعى
بشؤنا او عقارا او دعيته ولو حكما كما اذا برهن انه وكله بالحفظ او ضل منه فوجب
ذكره القهستاني زاد البرجندكي وهو في يد مزارعة او اسكني فيه زيد فلان الغائب
فلو لم يعلم لم تدفع ولو عرفه الشهود بوجهه تدفع عنده خلافا لمحمد فيلحفظ او عارنه
او جريته او رهنه او غصبته منه ولو حكما كما اذا برهن انه تزعمه او سرقة منه وبرهن
ذواليد على ذلك والعين قايمة وعرفه الشهود بوجهه تدفع عنده خلافا لمحمد فيلحفظ
ان دفعت خصومة المدعي لثباته ان يده ليست يد خصومة في هذه الصور الخمسة **قلت**
فلذا تسمى خمسة كتاب الدعوى قيل وفيه نظر لما علت فزيادة الستة الاخر فبلغت احد عشر
واجيب بانها لم تحقه كما ذكرنا فلا زيادة حسيه على الخمس لان فيها اخلاق خمسة ائمة ولما قال
وقال ابو يوسف فبين عرف بالجميل لا تدفع ويؤخذ في القضاء والقوي واختاره في المختار
ولا اختيار وان قال الشهود اذ عرفت لا تدفع بخلاف قولهم بوجهه كالباسم وبه
حيث تدفع عند الامام خلافا لمحمد فعند محمد لا تدفع وعند الامام تدفع وعند اي يوف
ان ذواليد صالحا تدفع عند ابن ابي ليلى تدفع بلا بينة وعند ابن شبرمة لا تدفع وان برهن
قلت بهذه خمسة اقوال او صور وفي الشرايلى رأيت بخط العلامة المقدسي عن البرازية
ان تقول الائمة على قول محمد ولو قال ذواليد اشتريته منه اي الغائب لا تدفع لا قدره
بيد الخصومة وكذا لا تدفع لو قال المدعي سرقة او غصبته مني وان وصل به برهن ذواليد

علي ايداع الغائب وكذا لا بد من ان قال بريقني خلافا لمحمد قلنا انما بناء للمفعول للستر
عليه ولو قال المدعي بثبوت زيدا المعروف كاسر وقال اذ واليدور عليه هو اي زيدا المزبور
بنفسه فلو بويكده لم تتدفع بلائيه انذفت بلائيه لتوافقه ان اصل الملك لغايه
الا اذ ابرهن المدعي انما اشتراه وان زيدا وكله بقبضه الا اذا صدقه في الشراء فلا يؤثر
بالقبض لئلا يكون قضاء علي الغائب باقراره **قلت** وهي عجيبه فلنحفظ وكسنا
في شرح التويز ان الشرا قيد اتفاقي مع فوائد مقتضى الاجعة وان اصل سقوط دعوي الملك
المطلق دون المقيّد بالسبب **باب** دعوي الرجلين لما ذكر المفرد
عقبه بالمشي فقال لا تعتبر بنية زيدا ليد في الملك المطلق اي غير المقيّد بسبب ملكه
وبنية الخارج فيحق خلافا للشا في برهنا عليا في يد اخر قضى بها وقال الشا في
تساطا ولو علي نكاح امراه سقطا اجماعا وهي لم صدقة ان لم يبرحها فان ارضا فاسبق
احق لعدم المعارض وان اقرت لاحدها قبل البرهان فهي له لصحة بالتصادق فان برهن
الاخر بعد ذلك قضى له لان البينة اقوي من الاقرار وان برهن احدها فقضى له ثم برهن الاخر
لا يقبل لان الشا يقضي مثله بل لا يثبت بها بالقضاء الا ان اثبت سقعه لظهور الخطأ
في الاول وكذا لا يقبل برهان خارج علي يد نكاحه ظاهر لان اثبت سقعه لما قلنا ويشترط
حصة الزوج عندا متا لبينة ولو برهن انا الدار له وهي ارضه وهي ارضا له وهو لها فيبنته
في الدار وبنتها في النكاح احق وان برهن علي شرا شي اخر فلكل نصف منه ان شرا
او تركه انما خير لبريق الصفقة عليه ويترك احدها بعدا قضى لها لا ياخذ الاخر كله لا شراخه
بالقضاء فلو قبله فله فان كان لاحدها يد قايخ فهو ولي وان ارضا عا فاسبقا ولي
وان كان لاحدها يد والاخر قايخ ودوا ليد علي كاسر والشرا احق فتهب وصدقة ولو مع قبض
لانه اقوي والهبة والصدقة فيما لا يحتمل القسمة سواء بالاخلاق لا فيما يحتملها في الاصح
وكذا الشرا والمهر عند يميني سواء وقال محمد الشرا ولي على الزوج القيمة ولا ولا ارض
وعليه اقتصر باب المتون زاد في التويز الا اذا ارضا وسبق قايخ احدها فهو احق والبرهن
مع القبض ولي والهبة معه اي مع القبض بالعرض استحسانا فان كانت بشرط العرض فهي ولي
لانها بيع ولو العين معها استويا ما لم يورثا واحدها اسبق فان برهن خارجا علي ملك مؤرخ او شرا
مؤرخ فزاحد عيني ليد فالسابق ولي في صورتين واعاد الاول لذكر المايخ وان برهن

احدها علي الشرا من زيد والاخر عيني فليكن وانفق ما بينهما او اختلف ذكره العيني فمساويا وكذا
لو وقت احدها فقط ان تعد البايخ وان اختلف ذوا الوقت احق ولو برهن خارجا علي
الشرا من شخص واخر علي الهبة والقبض من غيره واخر علي لارث فاسبق واخر علي الصدقة والقبض
من رابع قضى بينهم ارباعا ليقسم الملك فباعه اي ملكهم ولو برهن خارجا علي ملك مؤرخ ودق
اليد علي ملك قد مر منه فهو اي ذوا اليد اولى خلافا لمحمد في رواية ولا ولا اصح وكذا الخلاف
لو كانتا ليد لها ولو برهن خارجا ودوا ليد علي ملك مطلق ووقت احدها فقط فالخارج اولى
وعند ابو حنيفة ذوا الوقت اولى ولا ولا اولى ولو كان المدعي في ايديهما او في يد ثالث في المصلحة
بما لها فمساوية وعند ابو حنيفة لذي وقت اولى وعند محمد الذي اطلق اولى والاول
اولي لضافته الحارث لا قربا قاته وان برهن خارجا ودوا ليد علي الشاخ ودوا ليد اولى هو
الصح خلافا لعيسى ابن ابيان وكذا لو برهن كل علي باقي الملك واخر علي الشاخ عنده فدون
اليد اولى ولو برهن احدها اي الخارج ودوا ليد علي الملك المطلق والاخر علي الشاخ فهو اي
ذوا الشاخ اولى بسقعه وكذا بنية الشاخ اولى لو كانا خارجين كاسر وقضى بالشاخ
لذي اليد ثم برهن ثالث علي الشاخ قضى له لان بنية ذوا اليد برهانه لان الثالث لم يص
مقضي عليه بالقضاء الاول فتصح دعواه كما لو برهن المقضي عليه بالملك المطلق علي الشاخ
فانه يقبل وينقض القضاء بالملك المطلق بالبرهان علي الشاخ لا يعتبر له النص واعلم
ان كل سبب فاسباب ملك لا يتكرر فهو في الحكم سل الشاخ في ادوية الملك من كان لا يثبت
للاخر الا بالثبوت منه ولم يتكرر ذلك كسب ثياب كسب ارضه وغير لقطن وكلاب اللبن
الحب واللبد والمزني وجز الصوف وقص الشعر ونحوها فتقيد بالبينة بهذا السبب
ويرجح ذوا اليد لانه في معنى الشاخ ولو كان الشاخ ونحوه عندا بنية الا اذا ادعى الخارج عليه
فلا كسب او ديرة او جارة ونحوها في روايته كما في الدرر وما ما يتكرر فاسباب
فليس بنية الشاخ بل بنية الملك فيقضي بالخارج وذلك كسب الخبز وكسب البسمل والبرص ودرعته
البر والحب ونحوها وما اشكل مره رجع فيه لستة ليجي الي اصل الخبر لا كسب ارضه فان
اشكل عليهم جعل كالمطلق فكون الخارج لا اصل وانما عندا بنية الشاخ وان برهن
خارج علي ملك مطلق ودوا ليد علي الشرا منه فهو اولى لاثباته التلقني بالخارج فصار كما اذا اد
بالملك له ثم ادعي الشرا منه وان برهن كل منهما علي الشرا فمساوية كايخ لها تماترا وكذا المال

المديني به في يد ذي اليد عندها وعند محمد يقضي للحاج قلنا لا تقدم على الشراء اقراره
بالمالك له ولو اثبتا قبضا معا تراثا اتفاقا كما في الدرر دياتي وان رجا في القمار بلا ذكر قبض
وتاريخ الخارج اسبق من تاريخ ذي اليد فمضي لذي اليد فيجعل كان الخارج اشترى كونه باع
قبل القبض فذي اليد وهو جاز في القمار عندها وعند محمد يقضي للحاج لا يجزى البيع
قبل القبض ولو اثبتا قبضا فمضي لذي اليد اتفاقا لما مر من الدرر وان كان وقت ذي اليد
اسبق فمضي للحاج في الوجهين فيجعل كان ذا اليد اشتراه وقبض ثم باع ولم يسلم ان يسلم ثم وصل
اليه بسبب اخر واعلم انه لا يخرج بكثره الشهود فانما لا يخرج عن بقية الدليل بكثرته وكذا
لا يخرج بزيادة العدالة اذ لاخذ للاهلية وان ادعى احد خارجين نصف دار في يد ثالث
وادعى الاخر كلها وبرهنا على كماله فالربع للاول عنده وعندها لاول المثلث والباقي للاخر
وهو ثلاثة ارباع عنده اعتبار المنازعة فانه لا حصة لاني المصنف فمضي المصنف والثلاثان
عندها اعتبار القول فان فيه نصفين وكلا القولين اثبتا في ثلاثة قاس في المثلث وان كانت
الدار المثلثة في يدها فكلها لمديني كالمصنف منها وهو ما في يد الاول بقضاء الثاني خارج
ونصف منها بلا قضاء لعدم المنازعة **قلت** واستفيد منه ان القضاء على نوعين قضاء
تركه وقضاء الزام ويسمى بقضاء الملك ولاستحقاق ايضا والفرق في وجهين احدهما ان المقتضي عليه
في حادثة بهذا القضاء لا يصير مقتضا له فيها ابدا بخلاف قضاء الترك فانه يصير مقتضا عليه مقتضا
له اذ برهن والثاني انه لو ادعى ثالثا وبرهن قبل في قضاء الترك لا في قضاء الزام الا اذا ادعى
تلقى الملك برهنة المقتضي له ذكر التمساني كغيره وان برهن خارجا على تناجح دابته باثبات تحت
عنده او عند بائنه وارضا فمضي لادعائه فيها تاريخه بشهادة الطاهر وانما شكل منها بان اوقعها
فلهما ما صفة ان لم يكن في يد احدهما فقط فان كانت له وان خالفها بطلا فمضي لذي اليد
تضار ترك كذا اختاره في الهدية والكافي **قلت** لكن الاصح انه كالمشكل كاجرم
به في التوير والدرر والجر وغيرها فليحفظ وانما قال تناجح دابته لانه لو برهن انه بائنه فهو
ابن الاسبق تاريخا عنده وقال انه ابنا كما في المحصرات وان برهن احد الخارجين على
غضب تنحى الاخر على ودعيته استويا فينصف بينهما لهما بالجد نصير غضبا **فصل**
في التنازع باليدي لا يسبق التوثيق والي من الاخذ بملكه والراكب الحق من الاخذ بالجار ولو برهن
فالحاج آحق وفي السبع آحق من الرديف ودون حملها آحق ممن علق كوزها لانه لا يثبت تصرفا

والراكب ان بلا سرج او يديه اي في السبع سواء فينصف وكذا الجار على البساط والمعلق
بأي في يده ثوب وطرفه على الاخر لا يثبت له اذ ثبت له اذ ثبت له واعلم ان الحائط لمن جرد عليه
او اتصل بينائيه اتصالا تريعا بان تدخل ايضا فليثبت في ارضان لبنا لاخر او طرف خيشانه
في الاخرى لدلالة على انها بينائيا ولذا سمي بذلك كونه بيني ربعا لمن لد اتصال ملازقة
او تقب وادخال انفرادي كقصب وطبق وضع على الجذوع بل الجار ان فيه سواء لو تنازعا وان
كان لكل منهما عليه ثلاثة جذوع فيهما سوية واخرج بالكثر منها لان الثلاث تحكم الاكثر
وان كان لاحدها ثلاثة وللآخر اقل منها فهو اي الحائط لصاحب الثلاثة وللآخر اي لصاحب
الاقل موضع خيشه وان كان لكل عليه جذوع فكل تقدرها ولو احدها جذوع والاخر
اتصال فلذي الاتصال وللآخر حق الوضع اي وضع الجذوع وقيل الحائط لذي الجذوع وفي
العامة له جذوع وللآخر اتصال ملازقة فلذي الجذوع ودون جذوع واحد حق فذي الهراي
واعلم ان حق المطالبة برفع جذوع وضعت تقديرا لا يثبت ببارك صلح او عوا ببيع او جارة
كما في الاشباه من الساقط لا ينفذ فليحفظ ودون بيت فداريها بيوت كتيق لذي بيوت منها في حق
ساحتها فتشصف كالطريق بخلاف السرب فانه تقدر الارض ولو ادعى اي جار حان ارضا
كل انها في يده وبرهنا فمضي يدها فتشصف فان برهن احد على يده او كان تصرف فيها بان يثبت فيها
او يبي او حفر فمضي يده لوجود تصرف في يده صبي لكنه يعبر عن نفسه اي يعلم ما يقول قال
انا حفر القول له لانه في يد نفسه كالبائع وان قال انا عبد فلان لم يرد على اليد فهو عبد لذي
اليده لا قارو بعد يده وكذا فاعبر عن نفسه لما ذكرنا فلو ادعى الحرة عند كتيق لا
تقبل بلا حجة لما تقرر ان التناقض كمنع صحة الدعوى في الحرية وكذا النسب فلذا عقبه
به فقال **ما** دعوى النسب لدعوة نزعان دعوة استيلاء وهو ان
يكون اصل العلوق في ملك المدعي ودعوة تحرير وهو بخلافه والاول اقوي لسبقه واستناد
لوقت العلوق واقتصار دعوة التحرير على الحال ويستغنى ولدت مبيعة لم تنحى الامم كاصو
المسار لاقل من نصف سنة مند بعث فارعا للمائع ولو اكثر من واحد ذكر التمساني
فمضي لاسمها ان العلوقها في ملك قبل بيعها واذا صحت استندت فتصير هي ام ولد خلافا
لرؤس الشافعي ويضيق البيع ويرد المثلث وان وصل يدعا المشتري مع دعوى اي البائع او بعدها
فلو قبلها ثبت نسب المشتري وحل له نكحها واستولدها ثم اشترىها وافاد بالغا ان دعوته

قبل الولادة موقوفة فان ولدت حيا ثبت والا فلا كما في الاختيار وبلاد المائج انا لانه لو كانت
بين هاتين فتشاهرا احدهم فولدت فادعوه جميعا ثبت عنده وخصاه باثنين والا فلا كما في النظر
وبا لاطلاق انه لو لم يصدق المشتري المائج وقال لم يكن المعلق عندك كان القول للمائج بشهادة
الظاهر فان برهن احدهما بنفيه وان برهنه المشتري عند الثاني وبنيته المائج عند الثالث
كما في المينة. وكذا اي ثبت المائج ايضا لادعاه بعد موت المردون ولد كما ياتي او بعد عقمها اي
اعتاق المشتري المبيعة ولو عتقها كما اذا برها. ويرد المائج الى المشتري حصته اي الولد من المائج
في صورة العتق ويرد كل الثمن في الموت عنه. وقال لا رد حصته فيها لاختصاص الامر **قوله**
وفي البرهان والمهتني والصحيح من مذهب الامام ان المعلق لموت يرد جميع الحصتين في الصورتين
لاقراره بانها امولده وعليه من الدر والنوير وعبار الوهاب ولوادعاه بعد عقمها او موتها ثبت
منه وعليه رد الثمن واكتفي برب حصته وقيل لا رد حصتها في الاعتاق بالاتفاق وعزاه في البرهان
المبسوط وغيره انتهى فقد علمت ما هو الصحيح فنقص ولوادعاه بعد موته او عقمه ردت دعوته
في الصورتين لمواتها لاصل ولولدتا لامتلاكها اكثر من نصف سنة مذيعت وكذا النصف
لذا في الخلاصة وغيرها. واقل فرسيتين بهذا القيد تصيرا لاحكام ثلاثة فانهم ان صدقة المشتري
فالحكم كالاول. ويجوز على المعلق قبل بيعه حيث صدقه ولا يصدق فلا يثبت لاحتمال ان لا يكون
المعلق في ملكه فلا بد من تصديقه وهذا حكم ثاني. والحكم الثالث انه ولدت اكثر من ستين مذيعت
لا تصح دعوته لوقوع التاك في المعلق. فان صدقة المشتري في هذه الصورة ثبت نسبة لولد المائج
وجعل على انه استولدها بحكم الكاح. مما لا يراه على الصلاح. ولا رد البيع في هذه الصورة ولا تصير الام
بام بولد المائج ولا يفتق الولد بل يبقى عبد المشتري وتصح دعوى المشتري ولوادعياه لم تقبل دعوة
احدهما للشك بل افرق بين مسلم وذمي وجوز مكاتب وكذا لوادعياه في الصورة الثانية فالقول
للمشتري اتفاقا وكذا لو برهنه عند الثاني خلافا للثالث ولو ولدت عند المشتري ولدت احدهما
لدون سنة اشهر والا فلا اكثر ثم ادعى المائج الاول ثبت نسبها بل تصدق المشتري كما في شرح
الحجج قيل الشهادة ولو برهن كل اثنين خارجين على زيد ان هذا عبده ولد عبده وامته
كانها ونسب يثبت من الاثنين كالعبدين وهذا عند فقهاء علي العبدين كما في الوهاب
قوله ولم يذكر ما لو كثر او الغلب بالقبول على الحق فيفيد الاحتياط فراجع لتبلغ المراد
وان باع عبدا قد ولد عنه ثم ادعاه ببيع مشتريه صحته دعوته ورد بيع مشتريه الملقوق في

ملكه. وكذا الحكم لو كانتا لولد المشتري اكدت امه او رهن او اجرا وزوجها عبادة الدرر
عظمه رجلا لله تعالى لفظ ثم وهو من سوا القلم كما لا يخفى ثم بعد ذلك كانت هذه الدعوى
صحته دعوته ونقضت هذه التصرفات بخلاف الاعتاق على امره ولو باع احدنا مائج ولدا عنه
بيعه علقا ولدا عنه المائج فاعتقه مشتريه ثم ادعى المائج الولد الاخر ثبت نسبها للمائج وبطل
عقوب المشتري. فان برهنه وهو حرة لاصل لانها علقا في ملكه حتى لو اشتراها حرة لم يبطل عتقه
لانها دعوة غريبة فقط **قوله** وحيلته اسقاط دعوى المائج ان يقر بان عبده فلا ت
فلا تصح دعواه ابدا كما في المجتبى واليه يشير بقوله. وفي يد او يدعيه صبي لوقال هو ابن زيد
القائب ثم قال هو ابني لا يكون ابنه ابدا وان وصليته محمد زيد بنقته. عند لان النسب لا يحتمل النقص
بعد ثبوت وقد تعلق بحق الغير. وعندنا يصح ان محمد زيد بنقته **قوله** وقد كررها
مناخسرو في الفصل بعده وسهي العادي وغيره وفيه كلام ذكرنا المهر منه فيما علقته على التوير
ولو كان اي صبي في يد مسلم وذمي فادعى المسلم رقه والكافر بنقته فهو حر بالكاف. لانه لا يخلو
ولا سلام مالا بنفسه وهذا اذا ادعياه معا فلو سبق دعوى المسلم كان عبدا له ولوادعيا البتة
كان ابن المسلم اذا القضا بنسب المسلم قضا باسلامه **قوله** وقد خبر ابن الكاكي
بان ابن الكاكي يكون مسلما لان حكم دار الامام وعزاه للتحفة فيحفظ. ولو كان في يد ذمي
فدعمر بان قال انه ابنه امرأة غيره وزعمت انها من رجل عتيق فهو اسما. ان ادعياه معا
علما بالظاهر ولا يفتق تفصيل ذكره ابن الكاكي وهذا لو غير معتبر والافضل ان صدقة ذكره في الدرر
ولو استولدت شرارة اي فرس لكها باي سبب كان او تزوجها على انها حرة ثم استعقت فالولد حرة
لا يخل لانه ولد للمرد. وحيلته على الامم عتقها وقيمتها يوم الخصومة لو حيا فان مات الولد
قبل الخصومة فلا شيء على امه. بعد المنع منه. وتركته اذ لا له اي لا يبيعه لحرته في حقه. وان قتله
الا بعد رقيمة لوجود المنع. وكذا اي غيرها. ان قتله ذمي فاحذابه رسته. لو قدر قيمته فلو اقل
او احدث اقل لزمه بقدره ولو لم ياخذ شيئا لا شيء عليه ذكره العيني وغيره فليحفظ ويرجع في الصورتين
بقية طائفتي ضمها بالثمن الجارية ولوها لكتة على بائعه. اي بائع الولد ببيع امه لا يرجع بالعقب
الذي اخذ منه المستحق للزوجه باستيفائها فلو استولدها المشتري لما ياتي لكن لما يرجع المشتري
الاول على المائج الاول بالثمن فقط كما في الوهاب وفي خلاصتها **قوله** التاقتن في
موضع الحق عتق حرة وعتق فلو شري جارية فادعت انها حرة لاصل وقضي به باقراره او تكلم لم يرجع

بالشئ فلو حضر اليانعي وانكر حريتها فبرهن المشتري على حريتها ليرجم شتمها قبل كافي الا ان اخرجت
وبنها ايضا قال لا حق لي قبل بلان ثم ادعى عينا في يد لا شئ **كتاب** الاقرار بناسبه
انا المدعى عليه اما انكر او مقر وهو اقرب لعلبة الصدق **مولقة** اثبات الشئ باللسان او بالقلب او بها
صدا لا كان دون الجود لا خصاصه باللسان وشرا اخبار بالسانه لا بشارة وكتابة الا اذا كتب
لغائب اما بعد فله على كذا في الصغرى **بجوابي** بنبوت حق لا بنبات حق كمنه ظهور الحق لا بنبوت
ابتدأ كحايي وعارة القسائي في ما ثبت ويقتطع من غير فلا يشكك مثل الاقرار بالعتاق
لكنه يستعمل لا في حق لا لانه كانه فيخرج عنه ما دخل من حق التقرير وعنه لا حري على نفسه فلو لنفسه
كان دعوي الاقرار ولا يستقص الاقرار الوكيل والولي ونحوها لبيانهم ما بالنبوات شرعا ولا يصح
الا لعلهم لعدم صلاحية المجهول للاستحقاق **ج** كمنه ظهور الحق لا بنبات الصدق لا انشاء
اي لا اثبات هذه اللفظة حتى لو علم المقر له كانه لم يجعل الاخذ ديانة الا لطبيب نفس فانه تملك
مبتدأ ولم يكتب لا اثبات عن المغي ليعيد رد ما قيل ان الاقرار انشاء ذكره القسائي **قلت**
لكن في التوبة ان اقراره فوجد انشاء فاد بالاهلاق ان تصديق المقر له ليس بشرط وان ارتد بده
ولو صدقه ثم رده لم يصح الرد ثم لو اعد اقراره صح وجعل اقرارا اخر فلو انكره هدر وقال
المدعي لا شبه قبول البينة واعتمد شارحا الوهابية ثم فرع على كونه خيرا مظهرا لا انشاء بقوله **فصح**
الاقرار بالحر المسلم حتى يورث التسليم اليه ولو كان تملكك مبتدأ لما صح **لا يصح** الاقرار بطلاق وعناق
مكرها ولو كان اشهر لعم واذا اقر حر فان اقراره لعد وان صح في الحد والعود لكان يصح بالماء
كلف يقظان طائعا لا مادون مرغيد ومعه وصي كلف بحقوقه ورجوعه كشيء وحق صح
بخلافها لانه الحق والمقر له بقوله لك علي احدا الف او لزيد علي الف لم يصح لان زيدا في الدنيا
كثير ثم اطلاق الجاهل لا يجوز شئ لا لولا اقراره بانص الجاهل لبيع واجارة لم يجز لا تصرف
فاسد كاحريته فيما علقته على التور **ولم ياتي** المقر ببيان المجهول فلو لم يبين احب القاضي
على بيانه بما له قيمة ولو فلسا او حوزة والقول قوله في عينة انا ادعي المقر له كذا لا المنكر ومفاده
ان لو انكر الاقرار لم يجرم لم يستعمل البينة لجهالة المشهود به كجهالة المقر والمدعي وان لو قال
غضبه شيا وبني ذوخته او لده او كفا من ترابا وقطع فراء او حبل بمية او صبا حرا
لم يصح عليه **لا رجوع** وفي قوله له علي مال او مال قليل لا يصدق في اقل درهم لان دونه كسور
لا يقدرة مالا ولو قال انهم او شئير انه المام لا ذكر المصغر الجسم والمعتبر الوزن

20
المقتاد لا يجتبه فله الزليعي وفي مال عظيم نصاب زكوي **ما بين** بدنة فضة او غيرها
ففي قوله من المداير عشرون مثقالا **والا** بل خمسة وعشرون **والا** بل لا تون ومن الغنم اربعون
ومن البر خمسة او سق لا زاد في نصاب يوحذ من جنسه **وان** بين مرغيا ل الزكاة **ك** كزيد
رخاس القيمة النصاب الزكوي وعند نصاب لسيرة وغنا اعتبار حاله في عناه وحاله
وهو لا يحكم كافي المواهب بغناه في البرهان المبسوط **وفي** له على اموال عظام ثلاثة نصاب
او قيمتها لو فسده بغير الزكوي **وفي** درهم ثلاثة وفي درهم كسرة عشق لانها نهاية اسم الجمع وهذا
عنده **وعنده** نصاب زكوي **وفي** كذا درهما درهم على المعتمد وقيل ثمان ولو حفصة فمأية
كما في الاختيار وغيره **قلت** ومفاده ان يميز كذا قديجي تجوزا بالاهانة فان محدا
هو لا مائة العربية وجعله في المعنى قول الكوفيين فالرعي المحكي له بانة غربي فخطي كظن
بناء على عدم تمييز المائة ذكره القسائي **وكذا** كذا درهما لم يصدق في اقل من احدى عشر
وان ثلث لفظ كذا بلا واو فكذا لك **ويجوز** على التكرار لعدم الظاهر **وكذا** كذا احدى عشر
لانها نظيره بالواو **وان** ثلث على الواو زيدا مائة وان ربع زيدا الف **لان** خمس زيدا عشرون
الاف ولو سدد من زيدا مائة الف ولو سبع زيدا الف الف وهكذا يعتبر نظيره ابدا **وكذا** اي
كما مر في الحكم **كل** مكيل وموزون **وفي** اقراره شرك او بشركه في عبد معين فهو نصف العبد
عند ابي يوسف وبعد بقيمة الوسط **وعند** محمد يومر بالبيان **في** المصورتين **وقوله** له على اقله قبلي
اي عندك اقرار بدين له عليه وقيل بامانة لا اقراره لان علي الايجاب وقيل الضمان غالبا وكذا
في فتي ورفقي ودين وواجب وحق فان وصل به اي بقوله له على اقله درهم قوله هو
وربعة بالافراخ صدق لترجعه وان فضل لا رجوعه وان وصل العاينة كان قرضا كما في النهاية
وقوله عندك يا معي او في بيتي او في صندوقي او في كيسي اقرار بامانة لانها بالعين او في الدين
ولو قال المزدعي عليه الفاه درهم مثلا **انزها** او اتقدها او اجلي بها او قد قضيتها او ابرائني
منها او هبتها لي او تصدقت بها علي او اخلت بك بها علي زيد ونحو ذلك **فقد** اقر له بها رجوع
الضمير اليها في كل ذلك ذكره غزي زاده فكان جوابا **الا** اذا انصا دقا انسخته او برهن
بذلك **وبلا** ضمير مثل انزل الى لا يكون اقرارا لعدم انصافه للذكر **قلت**
وهذا الجواب مستقلا فلو غير مستقل كقوله نعم كان اقرارا مطلقا كاحرته في شح التور
وفيه ايضا قال اليس لي عليك الف درهم فقال ليبي فهو اقرار له بها **وان** قال نعم **ولو** اقر بدين

موجله وقال المقلد هو حال لزمه خلا ذلك خلف المقلد على عدم الاجل لانه منكر وعند الشافعي
موجباً بيمينه ولو قال على يمينه ودمهم فالكلام رهم وكذا في الحكم كل ما يكال او يوزن كناية وصاع
تراورطل من وقوعه بيانا استحصانا فيما يكثر استعماله مما ثبت في الدين بخلاف الحيوان والكتاب
فلم يصلح ثمنه اصلا كما افاده بقوله ولو قال امانة وثوب او ثبارة او مائة وثوبان لزمه تفسير
المائة كلها بمائة وان قال مائة وثلاثة اوثاق فالكلام ثياب خلافا للشافعي قلنا الاثواب لم
تذكر بغير العطف فانصرفا لتفسيرهما لا حواكما في الحاجة اليه ولو اقر بقر في قوص لزمناه بخلاف
من قوصه انما لم يسلطه والفقر او لبيد فالفصل والجفن والحيات لان الاسم يشمل الكل وبخلاف
بجانب ميريت من يستور ويرى فالكسوة والعبدان لما ذكرنا وان اقر له بدانة في صطبل
او طعام في بيت لزمه الدابة والطعام فقط لان الفقار غير مضمون بالفضب خلافا لمحمد وثوب
في سديل لزمناه وكذا ثوب في ثوب لزمناه ايضا ولا يهل انه ان صلح طرفا وامكن نقله لزمناه وان
لم يصلح لزم الاول فقط كدرهم في درهم كما بسط في الدرر وغيرها **قلت** لكن مفاده
ان بدانة في خيمة لزمناه وثوب في درهم يلزمه الثوب ولم اراه فراجع واختلف في اقراره بقر
في عشق اثواب حيث لزمه ثوب واحد عند يحيى بن يوسف واحد عشر ثوب عند محمد لان
المفسر قد يلف في عشق قلنا الثوب ايضا في عشق عادة بل لا يكون وعادة الوعاء غير الموحى
ناذا لفظ فكل موحى في ما رواه فالوعاء هو الظاهر غير لم يتحقق كونها الواحد كما في البرها
قال وهو قول الامام **قلت** وبه جزم في التثوير وقد مر ما لمصنف واعقده
صاحب الدرر وغيره فكان هو المعتمد ويمكن جعله لرد المفاد مستندا قائل ولو قال لله على خمسة
في خمسة لزمه خمسة وان نوى الضرب بخلافه لزمه بنية مع يلزمه عشق كما مر في المطلاق وفي قوله
على درهم الى عشق او مائتين درهم الى عشق يلزمه تسعة عشرة لا سقاط الغاية غير ان العدد
بغير مبدل لا يوجد في ضرورة وعند زرغانية باسقاطها وعند هاشم باسقاطها
وارسطها اعداها وان قال له من اري ما بين هذا الجدار الى هذا الجدار فله ما بينهما فقط
اتفاقا اذ لا ضرورة هنا للدخول على الغاية لا تدخل في المحسوسات وفي ذكر حنيفة الى كل
شعب لزمناه جميعا لا تقبلنا لانا لغاية الثانية وفي عشق درهم الى عشق دنانير
تلتزم الدرهم وتسعة دنانير وقال هاشم كافي التثوير صح الاقرار بالحل المحتمل
وجوده وقته ولو غير آدمي وتقدير اقل المدة وذلك اربعة اشهر للشاة ولبقية الدواب

نصف حركتها في الجوهرة وكذا الحل ايضا لكن لا مطلقا بل ان بين المقر سببا للملك صالحا
لتصحيح الاقرار له كارت او وصية كقوله ما تباوه فوزه او وصي له به فلان فاستلكتها
ولا لم يحركها ياتي فان ولدت حيا قل منصف حول مندا قرفلهما اقرب ولو معتدة فلا قل
من سنتين كما في لهنائيه وان ولدت خيتين فلهما نصفين ولو غلما وجارية في الوصية
وانما في الارث وان ولدته ميتا فلهما الميراث اي يرد المال لورثة ذلك الموصي
والميراث لعدم اهلية الجنين وان شتر سببا غير صالح كتفسيره بيع او اراض او هبة
او بغير الاقرار ولم يبين سببا لفا اقراره وعمل محمد عليهم على السبب الصالح وبدا لنت
الثلاثة واما الاقرار للرضيع فصحيح مطلقا اتفاقا وان اقر بشرط الخيار ثلاثة ايام
لزمه المال بلا خيار لانا لاقرار اخبار فلا يقبل الخيار وبطل الشرط وان صدق المقلد
في الخيار لانا اذا اقر بعقد وقع بالخيار له كبيع مثلا فصحا اعتبار العقد اذا صدق
او برهن كاقاربه بدني بسبب كفا لعل انه بالخيار في حكمة ولو طويلا لانها ما يقبل
الخيار كما في التثوير **قلت** وفيه ايضا اعاء الناطق برأسه اقراره في اقتائه لاني
مال ونحوه وبقي هذا اقرار عليك في كذا ليد لا يتبع بخلاف استبعاد ونحوه ولو من
وكيل ولو شهد على الف في مجلس وآخر في اخر لزمه الايمان ولو اقر ثم ادعى المقر او وارثه
الكذب في اقراره خلف المقلد على عدم كذبه ببقية ما لا يثبت بغير اقراره بل بقضاء القاضي
عليه باقراره فليحفظ الامر بكاتبه لاقرار اقراره فلو قال للصكا ككت فلان خط اقرارى
بالف على او كتي بيع واري او طلاق امراتي صح كتي ولم يكتب وحل للصكا ان يشهد
الا في حد وقود وبصدقيه بعد موتها على كذا اقرت له فلو خلاها كما في البرهان
سبحي الاستشنا وما في معناه في كونه معينا كالشرط ونحوه هو تكلم
بالباقى بعد التثنية باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ونفى باعتبار الاقرار بشرط فيه
الاتصال الا نحو نفس او سعال والذاتين للتثنية ونحوه لا يصح استحسان بعض ما اقره
ولو الاكثر عند الاكثر لو متصلا باقراره ولزمنا فيه ولو لم لا يقسم لهذا العهد
لفلان الاثنية او ثلثة صح على المذهب وبطل استشنا الكل فلزمه الكل ولو فيما يقبل
الرجوع كوصية لان استشنا الكل ليس يرجع بل هو استشنا فاسد على الصحيح كما في الجوهرة
وهذا لو بعين لفظ المصدر او مساهية وان بغيرها كعبيد كحرارة او لا ساهيا

وغائما ورأشدا ونسائي طواق الاصول او الارزيب وعمره وهند وهم الكمل صحت الاستثناء
لان تصرف لقطي حق لو طلقها ستا الا اربعاً صحت وقفي ثنتان وان لا صحة للست وان اقر
بشئين واستثنى احدهما او استثنى احدهما وبعض الآخر بطل استثناءه خلافا لما لا دل
اولي وانما استثنى بعض احدهما او استثنى بعض كل منهما صحت اتفاقا لما قرنا ولو استثنى
كلها او زينا او عديا متقاربا كفلوس وجوز مزارهم صحت استحسانا بالقيمة وان استغرقت
جميع ما اقر به لاستغراقه بغير المساوي بخلاف المساوي بخوله على الف لا الخمسين وخمسين
او دينار الامانة درهم خلافا لمحمد وزفر ولو استثنى منها اي من المزارهم شاة
او ثوبا او دارا ونحوها مما يصح ثمنه بطل الاستثناء اتفاقا لعدم اتحادها جنسا فلم
يدخل في المستثنى منه واذا استثنى عشرين منها حرف التشاك كان الاقل يخرجها بخوله على الف
درهم الامانة وخمسين فيلزمه تسعماية وخمسون على الاحتمال فاذا كان المستثنى مجهولا ثبت لاكثر
بخوله على مائة درهم الاشياء او الاقل الا بعضا لزمه احد وخمسون كما في التوفير ولو قال له
علي مائة درهم ان كذا لم يصح لانه رجوع عما اقر به على انه اخبار عن ثبوت الشيء في الماضي والمعلق
عما في المستقبل كما في التمساني عن الكرماني وروى ما قراره ان ثلثه او ثلثات
او علقته بشرط على خطه لا كباقي ثوان مت فانه تجيز بطل اقراره ان ثلثه او ثلثان بقي
لو ادعى المشتبه هل يصدق لم اراه ومرفي الطلاق ان المعتمد لا فكل هذا لعلق حق
العبد كما في المنج وكذا بطل ان علقه بمشقة من تعرف مشقة كالملايكة والجن والحداد
والحداد ولو اقر بدار واستثنى بناها لم يصح وكما بالقر له لدخوله بقا لا لفظا بخلاف
استثناء البيت من الدار ولو قال لها وهاتي والعصه له كان كما قال بخلاف ولا رض فلان
الا اذا قال بنا وهاتي ولا رض له ونما قال واستثناء قص الحاتم ونحل النبتان
وطوق الجارية كباقيهما مرفي لو قال لا رض له والحل لي صح وان قال لكف له على الف
من ثمن عبد استثنى منه ولم يقبضه فان وصل ذلك باقراره وعينه اي عيني العبد وهو
في يد المقر له قيل للمقر له سلم العبد اليه وسلم الالف ان شئت والا فلا شئ لك
وان لم يعينه اي العبد لزمه الالف مطلقا وصل ام فصل كما افاده بقوله ولغا قوله لم يقبض
لانه رجوع وكذا يلغى وان وصل لو قال فرغن مني او خذني او مال قمار او حر
او مائة او دم فيلزمه مطلقا ولا يصدق لما ذكرنا الا اذا صدقته او اقام بنية وهذا

عنده وعندها ان وصل صدق والمعتد الاول ولو قال له ايف درهم خرام او ربا فهي
لزمته مطلقا ولو قال زورا او باطلا لزمه ان كذب المقر له والا لا والاقرار بالبيع تلجئة
على هذا التفصيل كما في التوفير ولو قال له على الف درهم فرغن مني او اقرضني الف
وهي زبوني او بخر حبة مثلام يصدق اصلا ولزمه الجهاد مطلقا عنده وقال لا يلزمه
ما قال ان وصل والا ولا وان قال مرغضبا او رديعة وهي زبوني او بخر حبة صدق
مطلقا وصل ام فصل اذا العاصب بغضب باجبد ولو قال ستوتة او رصاص فان وصل
صدق ولا خلاف لانها راضح حجازا ولو قال غصبت اوارديني ثوبا وجا ثعيب ولا يثبت
صدق بيمينه ولو قال له ايف ولو فرغن مني متاع مثلا الا انه ينقص مائة صدق ان وصل
ولا لزمه الالف لصحة استثناء القدر دون الوصف ولو قال لا اخراخذت منك الف
ورديعة فملك في يدي بلا تعدد وقال المقر له اكل اخذتها غصبا ضمن لا قراره بالخذه
وهو سب الضمان ولو قال بدل اخذت اعطينني ورديعة وقال الآخر بل غصبته مني
لا يضمن بل القول له لا كراه الضمان ولو قال غصبت هذا الشيء من يدي لم يفرغ وهو لزم
وعليه قيمة العرق لانه رجوع ولو اخذ المقر له يلزم اميرها بخوله الف لابل الفان والالف
درهم جيا دلايل زبوني او عكس ولو قال هذا كان بديعة عندك فاخذه وقال الآخر
هو لي فمضى اليه لو قايما وقيمة لوها كما وان قال اجرت فرسي او ثوبي هذا فلانا فركب
اوليسه ورده على او اعتره او اسكنه اي فلانا داري ثم ردها على صدق بيمينه والبينة
لفلان عنده وعندها القول للمأخوذه وهو القياس ولا خلاف استحسانا ولو قال خاط
توبي هذا بكذا ثم قبضته منه فادعاه الآخر فبطل هذا الخلاف المذكور في الصحيح
فالقول للمقر عنده خلافا لما ولو قال اقتضت فلانا الف كانت لي عليه او اقرضت
الفاتم اخذتها منه وانكر فلان بان قال ما كان لك على شيء قط وانما اخذتها مني غصبا
فالقول له اي فلان بيمينه ولو قال رزق فلان هذا الزرع او بني هذه الدار او غرس
هذا الكر لم يستغنى بدينه وادعى فلان ذلك فالقول للمقر واعلم الله
لو اقر بدين له لم يفرغ صح فلو قال الدين الذي لي على فلان فلان او الوديعه التي عند فلان
لفلان فهو اقرار له وحق القبض المقر ولكن لو دفعه الى المقر بركي وان تعددت الديون
والودائع ولا يصدق المقر لو قال غنيت بعضها ولو وجد المودع ضمن المقر له اذا تلف ولو قال

المودع دفعها للمقربيا وعليها اليقين وكذا لو قال دفعها للمقر له بريا اذا اقر المقر ان اذن
ولو كان رجل الفدين في صكك باسمه فقال ما في هذا فلان صح ويكون حق القبول الوكيل
كذا قال محمد في الكتاب كما في المأثرة **قلت** لكن في الحاوي القديسي ان قوله
الدين الذي على فلان فلان انما يصح اذا سلط على قبضه او قال واسمي في كتاب
الدين عارية ولا يصح وفي التتوير وشرحيه جميع ما لي او ما اسلكه او اري هذه ان عدي
هذا فلان فليس بقرار بل هو هبة فلا يجوز الا بالتسليم وكذا لو قال له فلان لي او من
دراهمي كذا فهو هبة لا اقرار ولو عبر بغيره كان اقرارا بالشركة ولا هل انما اذا اضاف
المقربيا الى ملكه كان هبة فتراعي شرطها لان نصيبه الاضافة بنا في حمل على الاقرار الذي
هو اخباره انشا فيجعل انشا فيكون هبة ولا يرد قوله ما في بيتي فلان فانه اقرار لانها
اضافة نسبة لملكه ولا قوله الارض التي حدودها كذا لطفل فلان فانه هبة وان لم
يقبضه لانه في يده الا ان يكون مما يحتمل القسمة للاضافة تقدير ايدلها في المنع اقرارا
باعت لم يصفه لكن في المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فكل يكون اقرارا او قليكا ينبغي
الثاني فيراعي فيه شرائط التمليك فراجعها فانه من المهمات لاضطراب العبارات

باب اقرار المريض يعني مرض الموت دين حكمة بطلانها وما لزمه
في مرضه بسبب في مرضه معروف ببينة او بما ينفه قاض سوا في الحكم وتقدمان على
ما اقرب في مرضه ولم يعلم سببه وسوي الشا في بينهما والكل في الدينون الثلاثة مقدم على الارث
كجهنم ولا يصح تخصيصه اي المريض غريما بقضائه مفاده ان تخصيص الصحيح صحيح كما في
حجر النهاية ولا اقراره ولو غير مدين بدنيا وعين ولو يقض دينه لوارثه ولو مع اجني
كما ياتي للتمت خلافا للشافعي **قلت** والحيلة في صحة تصديره بالتفخي بخلافه
في قبل اي وامي او فلان او هذا الشيء المذلل في ملكي اي وامي لا حق لي فيه او كان عندي
عاريه فيصح كاقاره بالامانات لقوله كان هذا الوارث عندي ودعيته فاستملكها
ولا تنه في الدعوي وهذا حيث لا قرينه في الاشياء الاقرار للوارث موقوف الا في هذه
الثلاث الا ان يصدق متعلق بالمسئلتين على ما ذكره صدر الشريعة وغيره لكنه يشك
بما ذكره في توضيحه انا الاستثناء ان تعقب الجمل المخطوطة ينصرف للكل عند الشافعي والاخير
عندنا وهو المذهب عند محققي المصرية كما في الرضي بقية الورثة اي عدم موته ولا حق

له جاز تم قبله كما في خزانة المفتين وان اثار صاحب الهداية لصدة واجاب به ابنه نظام الدين
وحافه عماد الدين ذكره التتسياني فلو لم يكن وارثا اخر او وصي او جتاهي له تحت الوصية
واما غيرها فبشرائط كل فرضا وردت فلا يحتاج لوصية كما في الشربلاية وفي شرح الوصية
اقر بوقف لا وارث له فلو على جهة عامة صح تصديق السلطان وبائيه وكذا الوقف خلافا
لما زعمه الحسنوسي انتهى فلينظر وفي التتسياني عن الجواهر لو حكم حاكم بصحة الاقرار للوارث
لم يحكم بطلانه ولم يصير ميراثا وفي الاختيار لو فعله ثم برهن مات جاز لعدم مرض الموت
وان اقر اي بالدين اجني اي لغير وارثه وقت موته لا وقت اقراره الا اذا صار وارثا بسبب
حديث كما ياتي صح ما لم يصح لوارثه كما نرى وجوز محمد بقدر نصيبه ذكره التتسياني والملاحظ
ما اقرب بماله كله باثر عمر رضي الله عنه ومثل الدين العين لا اذا علم تملكها في مرضه فتعبد
بالمثل كما في عين المفتي واعلم ان العبرة بالكون وارثا او غير وارث وقت الموت الا اذا
صار وارثا بسبب حديث فلو اقر لاختيه شلائم ولذاته صح الاقرار لعدم ارثه وان اقر لاجني
بمجهول لم يثبت اقراره ابنه وصدة ثبت نسبة مستندا لوقت العلوق واذا ثبت بطلان اقراره فلو
لم يثبت بان كذبه او عرف نسبه صح الاقرار لعدم ثبوت النسب كما في الشربلاية عن السباعي
وان اقر لاجنسية نفذ ولو لم يثبت اقراره لا يبطال اقراره بغيرها خلافا للزفر والفرق ان سبب
حديث لا يقدّم بخلاف النسب وبخلاف ما لو اقر بها او بها ثم تزوجها حيث بطلت
الوصية وكذا الهبة في المرض فانها كالوصية لان كليهما تملك مضاف لما بعد الموت وهي وارثه
حينئذ فتبطل بقوله ولو زوجها في المرض ثم تزوجها فلا رجوع هكذا في نسخة المصنف بخطه
وهو ظاهر وصوابه في الرجوع كما صح به بنفسه في كتاب الهبة فتنبه وتعليل
الباقي وقرئ بان المرض معتبرا بالموت فاذا مات استعرج الرجوع ولكن هي باطل ايضا فالمراد بها
بيان وجه نفي الورثة لسبب بطلانها لا الرجوع انتهى فيه ما فيه كما لا يخفى عليه فقيه وان اقر
بجمل بغير مجهول النسب في مولده كذا في الدرر اذ في بلد هونها وهو المراد من مجهول النسب
في كل موضع كما في المنية وقد نه التتسياني على ما في الدرر فتدبروها في السن بحيث يولد مثله
لمثله انما انه اي لصلبه كما هو المتأدراذ ولد ابنه بمنزلة الاخ كما في الدخيرة وغيرها وباتي صدق
الظاهر في هذه حياته وهذا لوميزا ولا يشرط تصديقه في الصحيح فما في عناق قاضي خان
على هذا محل قائل ثبت نسبه منه ولو المقر ايضا وشاركه الظاهر الورثة ولا يؤثر ان كان همد

نسبه مع الشرائط الثلاثة ويزاد في المرأة تصديق الزوج أيضا كما يأتي فان انقثت هذه الشروط
يؤخذ المقر حيا استحقاقا لما لا كما لو اقرباؤه غيره كما مر عن النابغ كذا في الشرائط **قلت**
وهو حسن من الحسن ويعز عند القوي لقوي بالتقوي واتقوا الله ويعلم الله. **قلت** صحيح اقرب
الرجل المريض بالوالدين وتراعي الشروط المقدمة. **قلت** والولد كما في التنوير قال في البرهان بان
عليها واعتراضه المقدم بقول الزيلعي وغيره لو اقرباؤه بالجد وابن الابن لا يصح لان فيه عمل النسب على الغير
قلت واقوه الشرائط في التمسائي وغيره عن النهاية والخاصة لا يثبت نسبه
بالاقرار انتهى ومثله في ضوء المباح وغيره عللا بان الانتساب للآباء والامهات وفيه حمل الرجعية
على الغير فلا يصح **قلت** ولكن الحق صحة جماع الاسماء فكانت كالآب وعليه المتون
فكان هو المذهب فثبت **قلت** والزوج. ان لم تكن معتدة الغير ولا تحت اختياره ولا يصح سواها. **قلت** والولي
اعلى واسفل. **قلت** بشرط تصديق هو لا المقر لهم في ايدي انفسهم وافاد بالتصديق عدم ثبوته بمجرد
الاقرار في الميزان الحرف في صغير وعبد يثبت نسبه بمجرد اقراره وفي عبد غيره يشترط تصديق مولاة
وكذا اي صح ايضا اقرار المرأة لكن شرط في اقرارها بالولد. **قلت** مع الشروط المقدمة. **قلت** تصديق الزوج
ايضا ان كان او كانت معتدة ومطلقا ان لم يكن او كانت واذا كانت من غير. **قلت** او شهادة امرأة
ولو قالبة. **قلت** بغير الولد اما النسب فبالاقرار في ذكر الشئ والمعدة تحتاج لجة تامة كما ترى بابه
ولا حصل ان اقرار الانسان على نفسه حجة لا على غيره. **قلت** صحيح تصديقهم بعد موت المقر لبقاء النسب بعده
بعد الموت. **قلت** التصديق الزوج بعد موتها. **قلت** مرة لا يطاع الكناح بموتها حتى لم يغسلها. **قلت** وعندها
يصح تصديق بعد موتها ايضا لتصديقها بعد موتها. **قلت** وان اقرب نسب غير الولد. **قلت** فيه ان الجد وابن الابن
حكمهم كالحق. **قلت** في انه لا يثبت نسبه في حق الغير بحق العبارة اقرب نسب فيه يحمل على غيره فيحتاج
للحجة ولو باقرار اخ اخر كما مر في بابي. **قلت** فليحفظ واما في حق نفسه فيصير قلة من النسبة ونحوها ايضا دقها
ويرثه ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيد. **قلت** كذا في الارحام ومولي المولاة لان نسبه لم يثبت فلا يرث
الوارث المعروف والمراد غير الزوجين لان وجودها غير مانع وتوقف الوصية بالكثر من المثلث على جازته
مادام المقر على اقراره ويصح رجوعه وان صدق قلة من النسبة ويكون المثلث المال لطلان الاقرار اصلا
بالرجوع كما في المبدئي لكن قيل في المنع عن بعض شروح المراجعة بان التصديق يثبت النسب فلا ينفع
الرجوع انتهى **قلت** وعندي في ثبوته بمجرد تصديقها بزوج ولعل مراد بعض شراحها
بالتصديق تصديق اخ اخر كما مر قد مر. **قلت** وقرات ابنه فاقرباؤه شاركه في الارث. اي في ارثه

فياخذ نصف نصيبه ولو بعد وارث اخر. **قلت** لا يثبت نسبه من الميت وعن ابي يوسف ثبت لو هو
الوارث لا غير كما في المصنفات فتناه لضعفه **قلت** بقي لو اقر الاخ بابن هل يصح
قال الشافعية لان ما ادري وجوده الي فيه استغنى من اصله ولم اره لا يثبتا مريحا وظاهر
كلامهم نعم فليراجع. **قلت** ولو مات عن ابنين وكان بينهما الميت دين على شخص فاقرا حدها بقضايه نصفه
صح في حصته وحسينه. **قلت** فان نصف الباقي للاخر. **قلت** بعد حلفه الله لا يعلم ان اياه قضى نصفه
ذكره الاكل **قلت** وكذا الحكم لو اقر بغيره كذا لكنه هنا يخلف لحق الغير ذكره الزيلعي وغيره
لا تخفى للمقر من الدين. **قلت** وافاد انه لو اقر احدها دين على ابها لزمه نصفه في اختياره اي المثلث
وكل عند غيره كما في التمسائي **قلت** وبالله في جزير في البرهان واعتمده في التنوير
فكان هو المذهب وهذا ان وفي ما ورثه به ثم لا يلزمه بمجرد اقراره بل بقضاء القاضي
عليه باقراره ولو شهد به على خليفته **قلت** فليحفظ هذه الزيادة ولتزد بهما
يحتاج اليها منها الاقرار لا يصح للغير الا في سبع مسائل منها ما لو اقرت بدين فكذا باقرارها
صح في حقه ايضا حتى تجوز تلازم بخلاف مجهول حرر عبده ثم اقربا لرق فانه صح في حقه
فقط دون ابطال للعق كذا كالمملوك في الشهادة لان حرية بالظاهر وهو يصلح للدفع لا
للاستحقاق وكذا الوجبي عليه يجب ارش العبد وهي تصلح لغيره فيقال لا يرد عدل لا تقبل
شهادته. **قلت** الاقرار يرتد برد المقر الا في عشر مسائل منها لو وقع على رجل فقبله ثم رده لم يرتد وكذا
ابرار الكفيل وابرا المديون والضابط ان ما فيه تملك مال من وجهه يقبل الرد وما خلا
كابطال الشفعة وطلاق وعناق. **قلت** صالح احد الورثة وابرا ابراءا عاما او قال لم يبق لي حق من
تركة ابي عند الوصي ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح تسمى دعوى حصته منه على الاصح علي
ان ابرأ من الايمان باطل كما مر اقرار المشروط للاربع او بعضه او النظر انه يستحقه فلان دونه
صح ولو كتمان بالوقف بخلافه ولو جعل لغيره او سقط لم يصح اقرار المالك ان يطرق محظور
صح الا فيما يقبل الرجوع كالرثة وحده الزنا والشرب وان يطرق مباح الا في سقوط القضاء
اقرار المالك باطل الا اذا اقر لسارق مكرها فافتي بعضهم بصحة الفعل في المرض اخط من فعل
الصحة الا في سبيلنا ساد لنا ظن النظر لغيره بالشرط فانه صحيح في المرض لاني الصحة اقر بشئ
ثم ادعي الخطا لم يقبل الا اذا اقر بالطلاق بنا على انني المقتضى ثم يثبت عدم الوقوع لم يقع يعني
ديانته اقر في صحته بجميع ما في منزله لا يثبت هذه ثم مات صح اقراره قضا فان علمت بسبب

المالك كان هذا لك وتبين الاقرار لا تخلك قال غصبنا النفا ثم قال كما عشت افس وادعي الطالب
انه وحده لربنا لا لغيرك **قوله** وما في نسخ التور وادعي القاصب فسبق قلم
ابو المديون مديونه باطل او اجنبا ولو اثارنا لم يجز مطلقا وحيلة صحته ان يقول لا حق لي عليه
فيصح مطلقا قضاء لادبائه الا المهر لظهوره عليه غالبا كما لو اشتهد المخرج ان فلانا لم يكن جرحه
او المقتل زوفان فلانا لم يقتلني وكان جرحه وقذفه معروفا عند الحاكم والناس لم يصح اشتهاده
في اوجه احتمال الصدق ولم يقبل برهان وارثه على جرحه وموته منه لان لقصاص حق الميت
كما في جنائنا في لثا زينة الاقرار بالدين بعد اليمين باطل ولو جهر بعد هتانه على الاشبه
كما في الاشياء هنا وفي الماظة لا يهود مغزا للفقولين وغيرها فلم لو ادعي ديننا بسبب حادث
بعد الاقرار العام وانما قرينه يلزمه كما في القناري المتراشنة **قوله** ومغاره انه لو اقر
نيقا الدين ايضا فلكم الاول كما لا يخفى في ههنا فقه الفتوى تناسل **قوله**
الصالح لا يخفى لنا انكار المقر سبب للخصومة المستدعية للصالح هو لغة اسم المصالح المصالح
خلاف الخاصة والخاص ما اصله في الصالح وهو استقامته لخال علي ما يدعي اليه العقل والصالح
المستقيم الحال في نفسه ذك القهستاني وفي صلاة الجوه الصالح القائم بحقوق الله وحقوق العباد
وانما ذكر الضمير لكونه ما يذكر ويؤث كما في التماسح وترا عقد افاد ركنه الاجاب والمقول اي
الا فيما لا يعين كالدرهم فبتم بالقبول لانه اسقاط فيتم بالمسقط وسيجي برقي بالتراضي النزاع
بين المدعي والمدعي عليه وبه يخرج سائر العقود وانا صحته بعد الدعوى لانه لا يرد في النزاع
وذا يتحقق في الفاسدة وقيل يصح لانه لا يرد في النزاع على الصحيح كما يصح بعد الباطل
ذكر القهستاني مغزا للخاصة وغيرها **قوله** كذا في التور وقيل يصح مطلقا اي لو
بعد الباطل واعتمد صدر الشريعة لخر الباب وادع في المنع وان اكمل وغني في باب الاستحقاق
كما سركن قد ضا في الدعوى عن التور ولو تصالحا على تخليف المدعي فالصالح باطل ولو حلف لا يجب
المال ونحو في عامة الكتب كقاضي خان بزيادة انه لو قال لخصم ان خلفت دفعت لك خلف ودفعت
اليه ان يحكم الشرط لانه يسترده لانه شرط باطل انتهى وفي المنع عن الصيرفة طالحه بما لا يقر
انه باطل في دعواه لانه يسترده وقيل لا يحفظ بشرط العقل الباطل والخريفه في صبي
وعبد ما ذنوبه وكونا المصالح عليه معلوما ان احيتم لقصه والمصالح عنه حقا يفتا من عنه ولو جحوا
او غير ما لكونه وتغير وحكم البراءة عن الدعوى وندينه بالكتاب والمستند لا جماع قال تعالى

والصالح خير وقال عليه الصلاة والسلام الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم
حلالا اي لعينه قيل اوليه كما نقله الباقي عن البرقي في حاشيته على الكل وعن عمر رضي الله
رؤا والخصوم كي يصطالحوا فان فصل القضاء يورث بينهم الصقان ذكره الرازي في القضا
عن الزخيرة لا ينبغي للقاضي ان يباشر بنفسه الا اذا كان وجبا للقضاء غير مستبين او وقعت
الخصومة بين بلدين او قبيلتين ومخمين فان وقعت بين جنيتين قضى بينهما انتهى **قوله**
وكسبت في شرح التور يتبع الاشياء انه لا يجز للقاضي اخي الحكم الا في ثلاث اربية واجا صلح
اقارب واذا استعمل المدعي فليحفظ ويجوز مع اقرار وسكوت وان كان وقال الشافعي يجوز مع
الاخيرين ولنا عموم ما ذكرنا وفي القهستاني عن النهاية عن أبي بصير لما تريد ان الشيطان لم يعمل
في ايقاع العداوة والقضاء في بني آدم مثل ما عمل فاطل الصلح على الكمال علي ان دفع الرقعة لدفع
الظلم جائز خوفا على نفسه او نسيائه او مالها وما لبيته ولومته واليه الشارة بقوله تعالى
اما السفينة التي فارت ان اعياها حيث اجازا للقيت في اموال النامي فاجته اخذ المقلب فالان
اي الصلح باقرار حكمه كما ليعي ان وقع عن مال بمال فتجوز في احكامه فتثبت فيه الشفعة
لو احدث له يد لعقار لا لو اكلها عقارا ذكر القهستاني والرد بالعيب وخيار الرقعة والشرط
والعيب وكذا يفسد جها لئلا يبدل المصالح عليه لاجها لئلا المصالح عنه لانه اسقاط وتشرط
القدرة على تسليم البدل كذا في القهستاني عن قاضي خان ان كانا مجهولين واجتمع لتسليمهما تقصد
لجها لئلا ولا فلا فلوا دعي حقا مجهولا فادعوا له على حق مجهول فارضى المخرج ولو صالحا
علي ان يترك كل منهما دعواه جاز الي اخره وكذا ان استحق بعض المصالح عنه او كلهم جميعا بطل البدل
او بعضه وان استحق بعض البدل او كلهم جميعا بطل المصالح عنه او بعضه لا يبيع وهذا حكمه
وحكمه ان وقع الصلح عن مال غنعة اعتبر لاجاره كعقده عبد وسكني دار فتجوز فيه احكامها
فتشرط فيه التوقيت ان اجتمع اليه ولا لا كصغ ثوب حتي لو صالحا على سكني بيت معين بكذا حتي
يموت بطل الصلح كما في النهاية وكذا يبطل بموت احدها او محل المفعة ولو في اثنا المدة
فسيبطل فيما بقي ويرجع بقدره وهذا كل عند محمد خلافا لابي حنيفة ولو هل كالحل بطل بالاخلاف
كروبا الدابة وليس الثوب فلا يخلفه الوارث فيه وانما قيد القهستاني في الاقرار بالصلح عن مال
لانه لو صالح عن منفعة بمال كان الاقرار فلا وادعي بجري في دار او سيلاهي سلم او ثرا في
نهر فاقرار انكر ثم صالحا على شيء معلوم جاز كما في القهستاني عن الشافعي والاهل ان ايا الصلح سبكت

وانكار عطف على قوله فالاول معاوضة في حق المديني وذليين وتطعن نزاع في حق الآخر فلو حلفه
عند قاض من ادعاه فانكر فصول لم يبع عند بعضهم لان الذين يبدل وقد استوفاه وصحها خرون
كما في الميتة ويستثنى منه ما لا يمين عندك كدعواه نكاح امرأة منك ولذا فضا الحجة على مال فانه جاز
اتفاقا ذكر البرجندي والفتناني فلا شفعة في دار صالح عنها مع احدهما اي ساكن ان كان لا
لدفع الخصومة للمعاوضة الا ان التبعين ناسيغ المديني فلو برهن ان الدار للمديني او حلف خصمه فينكح
فله الشفعة كما في الشراعية والفتناني ويجب الشفعة في ارضها لو حلف عليها ولو كان اقرار
لانه معاوضة في ذمة المديني فيسوا اخذ بزمعه وما استحق فيها من المديني بفتح الميم فكما في الاول
لان ان كلا او بعضا يرد المديني حصته من الدار ويرجع بالخصومة فيه وما استحق فيها من الدار
رجع الى الدعوي فان بعضا او كلا يرجع المديني الى دعواه في ذمة فلو كان لكل وهذا ان لم يقع
الصلم بلفظ البيع فلو وقع رجع بالمداومة لنفسه لا بالدعوي وهذا كالدل كالا وبعضا
قبل التسليم للمديني كما سققناه كذلك في الفصليين اي فصلي الاقرار والاحتكام يرجع للمديني
او بالدعوي وهذا لو ابدل ما يفتن ولا لم يبطل بل يرجع بمثل لانه المقود لا يتعين في العقود
ولو صالح بلا اقرار واخويه على بعض دار او شاع او غيرها من اعيان يبيعها بان صالحا على بيت
معلوم فلو وقع فيها مع باتفاق اربابها لبيع هذا الصلم في رواية ابن سنان عن محمد لانه
استوفى بعض حقه وابرأ عن الباقي ولا جازع لاهيان باطل فتسمع دعواه الباقي وبه اتي
شيخ الاسلام واهام ظهري المدين لكن ظاهر الرواية انه يصح مطلقا فلا حرج في دعوي الباقي
قلت وقوله لا جازع لاهيان لا يصح معناه ان المدين لا يصير ملكا للمديني عليه لانه
يستحق المديني على دعواه بل تسقط في الحكم كالصلم على بعض المدين فانه لما يبرأ عن باقيه
في الحكم لا في الديانة ولذا لو ظهر بآخذة ذكر الفتناني والبرجندي وغيرها واما الاجرايين
دعوي لاهيان فصحيح بخلافه فكذا قال وحيلته اي حيلته صحة هذا الصلم ان يزيد
المديني عليه في الدية اياها اخر كوثبوا ودرهم ليكون عوضا عن باقي الدار او يبرئ المديني عن دعوي
الباقي لصحة الاجرايين دعوي لاهيان بان يقول برئيت عنها او عن حصتي فيها او عن دعوي
هذه الدار فلا تسمع دعواه ولا يثبتها واما لو قال ابرأتك عنها او عن حصتي فيها فانه باطل
ولان يخامم كما لو قال لمن يدين عبد برئت منه فانه يبرأ ولو قال ابرأتك لانه انما ابرأه عن
ضمانه كما في الاشياء من احكام الدين قلت ففرقوا بين ابرأتك وبرئت او انا

برئ

برئ لا مضافة البراءة لنفسه فتعرب لان ابرأتك لانه خطا بالواحد فلهذا صمته غيره كما في اشياء
للوالدية ومن المهر ما في العارية الفصل السابع من دعوي الحائنه انقضى الروايات ان قول لا دعوي
في قبل فلان ان الخصومة لم يقبله يعني الدعوي الا في حق حارث بعد البراءة كقوله برئت فهذا
العبد او خرجت منها ولا ملك لي فيه فانه يبيع دعواه انتهى كقوله لا حق لي قبله فانه يبيع كل عين
ودين وكفا لغيرها مطلقا لان لا حق لك في النفي والذمة في التقيم كذا اطلعت محشي
الاشياء وغيره قلت وهذا قضاء لا للمهر علي ما قدناه قيل الصلم قاسم
وكما لو ابرأه عن الدعوي فانه يبيع كلها الا اذا ادعى لا ارضا عن ابيه ولم يعلم بموته وقت البراءة تسمع
دعواه لان علمه كما في البرائة من الرابع عشر في دعوي الاجراء ووقع فيها بكناس وفي غيرها بترك جواب
الشرط فليثبت له ذلك كذا افاده الحائنه في قناويه وذكر ان معنى البراءة ان يكون المهر مطلقا
لا يقيد بتركها وتركها فلا يحتاج لما استثناء في الاشياء لانه مختص بتركها والدعوى وقد
قدنا عدم سماعها ولو يلازم حيث علم بموت مورثه لان تخص الميراث المستثناة تبييت
الوصي دون الوارث قاسم قال ذلك كله حيث لم تكن البراءة والاقراء بعد دعوي شيء خاص
ولم يعم بان يقول اية دعوي كانت او لم يكن ذلك لما في البرائة ايضا بعد قوله السابق
بقوله وفي الميتة ادعى عليه دعوي معينة ثم صالحه واقراءه لا دعوي له عليه ثم ادعى عليه حقا
تسمع وعلى اقراره على الدعوى الاولى لا اذ اجمروا قال اية دعوي كانت ونحوه كالاخصومة
بوجوب الوجه كما ذكره في الصلم اي ونحوه مما يفيد المهر زائد على قوله لا دعوي له وبهذا
الحل لا يحل نفي تاقص لاهم لان من صرح بعدم سماعها بعد البراءة العام المطلق صرح بها
بعد البراءة وغيره لكن في محال مختلفة وبهذا صارت مؤلفه وبالله التوفيق
فصل لما ذكر شرائط الصلم واقسامه شرع فيما يجوز منه وما لا يجوز فقال
يجوز الصلم عن مجهول لانه اسقاط ويجوز له على معلوم لانه تملك والقسمه رابعة فيجوز
عن دعوي المال على بدل من خلاف جنسه مطلقا فلو جسد لم يجز بالكثر من قيمته ذكر البرجندي
والفتناني ودعوي المفقعة المهودة ولو بشفعة محال لانه لا يملك بكني وان لم تجز اجارة
السكنى بسكنى كما في البرجندي والفتناني على خلاف ما ذكره في حاشيتي والباقي وغيرها
فليجوز وانما قلنا بالهبة لانه لو ادعى استيجار عيني والمالك يكرهه اتصال المجرى به في
المبسوط ودعوي الجناية في النفس وما دونها عمد كان او خطأ لكن في العمد مطلقا

ولو بالكثر من البنية ولا يشهد لغيره انما بخلاف الخطأ حيث يبطل الفضل اي لو بقا دير البنية فلو بقى بها
او بغير ما عينه القاضي صح كيف كان بشرط المجلس لئلا يكون مينا بدني ولو صالح على خرسند فيسقط
التودجنا وتلزم البنية في الخطأ ولو صالحا لم يفتون عن ما اخرجنا كما في الاختيار. وعن عوي لروكان
عقبا بالولاية عليه. لو غير مقتضى البنية **قلت** ولا يعود بالبنية رقيقا وكذا في كل
موضع برهن بعد الصلح لا يستحق المدعي لانه اخذ البذل باختياره نزل بابا فيلحفظ. ودعوى
الزوج النكاح وكان خطئا. لو غير زوجة. واعلم انه يجوز عليه ديانة ان كان مبطلا في عتوه. ويجوز
لها التزوج لغيره الدخول. ولو صالحا بمال لغيره بالنكاح جاز ويجوز زيادته في مهرها. ولا يجوز ان
اربعه المدة وصالحها وقيل يجوز. وصح في رد البعارة في المجهول والاختيار. ولا يبيح
الحنة. مطلقا لان حق الله فلا يمتنع منه ويرد ما اخذه ولو لاحام والقاضي كحق عامة كصلحها عاشره
للدخول بغيره للاهم ذلك لوفيه صلاح المسكين ويضع ذلك في بيت المال ذكر التستاني. وان
قتل عبدا ما دون رجل بعد الصلح عن نفسه يجوز. لانه ليس من باب القارة فلم يلزم المولى ان يسقط
بما التودج وبخذا بالبذل بعد عتقه. بخلاف صلح من نفس عبده لانه قتل رجلا بعد الصلح. لانه من تجارته والمكاتب
كالمحرر. وان صالح عن غصب تلف اي هلك بالكثر فبقية. قبل القضاء بها. جاز كصلح بغيره. وقالوا
يبطل الفضل ان كان لا يتعاقب فيه. كصلح بعد القضاء وان كان الصلح قبل التلف وكان. بغيره مطلقا
اتفاقا. فلا يقبل بنية الغاصب بعد صلح على ان قيمة اقل مما لا يرجع له لو نصادقا بعده انها اقل كما
في التوير. وان عتق وسر بعد شتر كما وصالح عن باقية بالكثر فنصف قيمة بطل الفضل اتفاقا
لان مقدرا شرعا وتقدير الشئ يكون دون تقدير القاضي فلم تجز الزيادة عليه **قلت**
وهذا ينعقد ما مر من صحة مطلقا تندير. وان كان بغيره. مطلقا اتفاقا لان الفضل لا يظهر
عند اختلاف الجنس. ويجوز صلح المدعي بمال يدفعه للمكاتب لئلا يكون في حق المذكر كالمبيع وفي حق
المدعي كازيادة في القن. واعلم ان بدل الصلح عن ممر بعد اذ لم يفتون بدعي. على اخره مكيل
او موزون. انما يلزم المولى المكيل لانه اسقاط فكان المكيل سفيرا. الا ان يمنه. اي فيواخذ بضمانه
لا يفتد الصلح فلا حشاشا منقطع. وبذل ما هو كبيع. اي مال بال غير قرار. يلزم المكيل. فلو عن
انكاره في التوير. وان صالح او صالحه قضوي. مدعيها بلا امر المدعي عليه. ضمن البذل. بان قال
للمدعي صلح فلا تاعلي اني ضامن او صالح او ضافا قضوي. الصلح اليه. حقيقة كصلح بلانا
او صالحتك علي اني او عبدي او حكا كصلحي من دعواك علي لانه على كذا. او اشار اليه عرض او نقد

بالاضافة كعلي هذه الالف والعبد. او اطلق الصلح عن القيدن علي لفاد عبده. وسلم البذل صح. الصلح
في هذه الصور الخمس لا اجارة المدعي عليه. وكان القضي سبعا. في الكل لا اذ اضمن بامر كما في المقتضى
اخره الغزبية. وان اطلق لم يسلم البذل توقف. الصلح. فانما جاز المدعي عليه جاز ولزم البذل بالترامه
كما لو صالح بامر اي لا في صورة الضمان فله المدعي طلبة البنية ايها شاة. ولا يطل. وقيل لا يقف ببل
يصح علي القضي لانه لا المدين كالبذل ذكر التستاني بغير الكفاية **قلت**
الصلح في الدين من كل الخاص بعد العام للاهتمام الصلح عما استحق بعقد المداينة او غيرها
كما لغصب للخصمها بالذكر محال لئلا يسلم علي الصلح. علي بعض جنسه. لا يخفى ان الصلح
علي جنس الحق صلح علي بعض الدين فليس فيه تسامح كما ظن. اخذ بعض حقه واسقاط واربوا لباقيه
من الحق كن لعل اخلاف فصالحه علي مائة كان اخذ لماية واربوا من تسماية لا معاوضة. للربا
وهذا قضاء لدية لا اذ ابرأتك الا اذا كان اخفاها لاسا كذا باقية بلا تأويل او اظهرها
او جحد غصبها لانه ابراعا العين كما يعلم من التستاني والبرجندي ثم فرع علي لاهل المذكور ثلاث
سائل فقالت. فلو صالح عن الف حال علي ما يتحالة. فانه اخذ لماية واسقاط لتسماية ولو كان
معاوضة لبطل. او عن الف حال علي الف موجد صلح. فانه اسقاط لصفة الحمول ولا كثر النسبة
وفيه اشعار بان لم يصح علي مائة موجد. وفي صرف الظهيري لو كان المستقر من جحد للقرض
فالما ياتي لاهل ذكر التستاني. وكذا عن الف جيا علي مائة زبوف. لما ذكرنا ثم ابتد بكلام
اخر غير عاطف علي صلح كما ظن فقالت. ولا يصح درهم حالة. علي ما يترتب جلة. لانه صرف
فلم يجزئ نسبة. او عن الف موجد علي نصفه حالة. لانه اعتياض عن اهل وهو حر لانه لا في صلح المولى
مكانه فيجوز ذكره اذ يلج. او عن الف موجد مقلوبة القن علي نصفه بيضا. لانه ربا بخلاف عكس
لانه اسقاط. ولو صالح عن الف درهم ومائة دينار علي مائة درهم حالة او موجد صلح. ولا اهل
ان الاحسان ان وجد من الدين اسقاط وان منها معاوضة وان قال فله علي اخلاف او غدا
دفعه علي انك بري فباقيه تفعل بري والا فلا يبرأ. بل يبي دينها كما كان عندها. خلافا لابي يوسف
لان ابر مطلق ولها ان ابر مقتيد بالشرط وقدرات وهذا احد وجهي الحنة. وثانيها وان قالت
صالحتك علي نصفه علي انك ان لم تدفع عنك النصف فالف عليك لا يبرأ اذ لم يدفع اجماعا. لتصريحه
بالقسيد. وثالثها. ان قال ابر انك من نصفه ولم يقل عنك علي ان تعطيني نصفه غدا
بري من نصفه اعطي او لم يعط. لانه ابر مطلق واربها قوله. وكذا لو قال اذ الي نصفه علي انك بري

من بانيه ولم يوقت لما قلنا. وخامسها لو قال ان ادبني انصفه فانت بري او اذا ادبني ادبني لا يصح
البراءة وان ادبني. ولا اصل ان لا يراد بيبطل بالشرط صريحا لا معنى فليحفظ. واعلم ان قولنا ان ادب
دينه لا اقر لك حتى توضحه عني وتخط عني تفعل الدين لما خيرا والخط. جاز لا يلزم كونه عليه. وان
اعلم ما قاله من الرمة لكل الحال. ولو ادعي النفا وحده فقال اقر لي بها علي ان اخط منها ما
جاء بخلاف علي ان اعطيك ما به لا شره. ولو قال ان اقرت لي خططت لك منها ما به فاقترح
الخط كما في المجتبى **فصل** في الخارج وغيره. ان صالح احد ديني الدين المشترك بينهما
بسبب متحد كمن يبيع ببيع صفقة واحدة او دين يوزون او قيمة مشترك مشتركة من نصفه المختص
به على ثوب. اي يخطي خلاف جنس الدين. فليشرك كما لا يخفى من الدين ببيع نصفه المختص به وضمير النصف للاحد
والشركاء والدين ذكره القسائي. او ياخذ نصف الثوب. لان الحق للشاركة. لان يضمن له الصالح
ربع اصل الدين فلا يخفى ذكره القسائي. وان قبض احدهما نصيبه او شيئا من الدين شاركه شريكه
فيه او اتعاها العزم بما بقي. لان قسمة الدين قبل قبضه لا يصح **قالت** رحيلة اختصاصه
ان يهبه لغيره قدر دينه ثم يبرئه او يبيعه به كما منتهى شلته ثم يبرئه وقد مر في الشك وباتي قريبا
وقيد بالصلم لانه ان اشترى بنصيبه شيئا. ثوبا او غيره ضمن شريكه ربع الدين واتبع لغيره. ولا يسيل
لشريكه على الثوب شلته لانه لم يملكه بالقبض كما لو كان الصلم عن عيني مشترك لانه معاوضة. وان كان نصيبه
او قاض لغيره دين سابق لا يضمن لشريكه في الصورتين. لانه متلف وقاض لا قابض. وان ابرأ من بعض
قسم الباقي على سبانه. وشكها المقاصة والغصب ولا يستحق بنصيبه قبض لا الزوج والصلم
عن جنابته عند. ولو اجل نصيبه لا يصح. لانه قسمة الدين خلافا لغيره. لانها لا يبرأ وبطل صلح
احد شريكه في صلح. في سلم عن نصيبه علي ما دفع. من اس المال لانه قسمة الدين قبل قبضه
قالت وهذا ان رده شريكه. واما ان اجاره فمذموم كما لو كان شريكين مفاوضين
ولو عانا ان توقف ايضا ان لم يكن من خارجتهما فقولنا بقوله لا يبرأ بيبطل على تقدير الرد كما
في الخ تبعا للجو وغيره فتنبه. خلافا لدايمنا. كما في سلم المنظومة والجمع وذكره الوقف لا يقيد
التوفيق كما ظن. وان اخرج الورثة احدهم من التركة عن عرض وعقار بما لا يعطوه او اخرجوه منها
عن احد التقدين بالاهل او عنها بها صلح. في الكل صرا لا يضمن بخلاف جنسه كما مر روي عثمان
رضي الله عنه صالح امرأة عبد الرحمن بن عوف عن نصف بيع ثمنها وهو جزء فاربعة وستين جزءا
على ثلاثة وعشرين ألف دينار بحضرة الصحابة فكان اجماعا. قل البدل او اكثر عرف قدر حصته

او بالاتفاق ذكره الزبيدي وغيره ويستخرج. وان اخرجوه. عن تقدين وغيرها باحد التقدين لا يصح
لان يكون المعطي اكثر من نصيبه من ذلك الجنس ثم زاعا الربا وليس ابرأ لانه عن العين فتنبه
وفي الشربلية ولا بد من علمه بقدر نصيبه لاحتمال الربا انتهى زادي الجلالية وحضور التقدين
عند الصلح او كونها غصبا في ضمان بقية الورثة زاد ابن الملك والقابض فيما يقابلها لكونه
صفا وهذا كماله الصلح على كونه وارثا اما حالة التناكر فيجوز مطلقا لانه حينئذ
ليس بيد بل لقطع المازعة وافر الشربلية وغيره وهذا ايضا لو اقبل. فلو برض جاز مطلقا.
لعدم الربا. وان كان في التركة دين على الناس فخرجوه ليكون الدين كله لهم بطل الصلح. لان
تمليك الدين من غير غلبة الدين باطل ثم ذكر لصحة ثلاث حيل يقال. فان اشترطوا ابرأه العزم من نصيبه
صح لانه تمليك الدين من غلبه. وكذا صح ان قضوا حصته منه تبرعا. واحلهم بحضته. او اقرضوه
قدرها واحلهم به. اي بالقرض على القرض او قبلوا الموالاة. وصالحه عن غيره. وهذه الثلاثة احسنها
ذكر ابن الكمال وغيره **قالت** ولا يجوز ايضا عن ضرر التقدير ولا وجه منه ان يبيعوه كفا
من شلته بقدر الدين ثم يحلهم على القرض ذكره ابن الملك وقد ساء اتفاقه في حفظ. وفي صحة
الصلح عن تركه بمجملاته. هي اعيان غير معلومة. ولا دين فيها على كمال الموزون. فتعلق بصلح
اختلاف والصحة ذكره الزبيدي وغيره والشربلية وغيرهم لعدم اعتبار شبهة الشبهة
وقال ابن الكمال ان في التركة جنس بدل الصلح لم يخرج له جاز وان لم يدر فلي الاختلاف ولا يصح
الموازاة ان كانت اعيانها غير معلومة. وعلم انها غير المكيل والموزون لا مطلقا بل اذا كانت
الاهيان كلها في يد البقية. فالورثة لانها لا تحبب في غير نصيبه الى المازعة لقيامها في يد
بقية الورثة فلم يجز للتسليم من اقر بقبض شيء فباعا لمركه منه جاز وان جهلا قدره حتى
لو كانت الاهيان كلها او بعضها في يد المصالح لم يجز حتى يعلم جميع ما في يده الحاجة الى التسليم
كما في شرح المحرر وغيره **قالت** فاستفاد منه ان ما يحتاج للتسليم تلمزم بغيره وملا فلا
فليحفظ. وبطل الصلح والقسمة كان على الميت دين مستغرق للتركة لا ان يضمن الوارث الدين بل اخرج
او يضمن اجنبي بشرط ابرأ الميت او يوفي مالا اخر. وان كان غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح
ولا يقيم قبل قضائه للدين. ولو فعل الصلح والقسمة قالوا يجوز ذلك. والقسمة يجوز قياسا
لان التركة لا تقسم الا على دين فلو وقف لكل نصيب الورثة. لا يستحسن. لان الدين يقع على
الورثة اذ ما من جزا الا وهو مشغول بالدين حتى لا يستغرقها لم يملكوها. وقيل القياس ان يبيع

الكل لقلقه بكل جزء. والاستحسان ان يوقف قدر الدين، دفعا لضرب الدين وليلا يحتاجوا
لنقص لقسمة، ويقسم الباقي دفعا لضرب المورثة ولاولي ان لا ينفوا حتى يقضوا الدين كما مر كذا اعتمد
في المنع بقا للبحر وغيره **قوله** لو اخرجوا اهدى من حصته تقسم بين بائيهما بالسوية
لوما اعطوه من غير ارضهم ولو منفعلي قدر ارضهم والموصي له كوارث فيما ذكر ولو صالحا اهدى
ثم ظهر للميت دين وعين لم يعلموها هل يكون داخل في الصلح الاصلح اهل اهدى
عليه ان يكون له بخاصته فهو له خاصة برهن ايرضا الصلح على الايقاع قبل ادعيه الا ان
فاشترى دعواه رجل جاز وقام مقامه في الدعوى وما استحقه فلا ولو جحد ولا يثبت
فله ان يرجع على المدعي لانه معاوضة وقفية ارض ولا يثبت له رضا لحد المذكر
لقطع الخصومة جاز وطالب له لوصادقا وقيل لا كل صلح بعد صلح فالباطل وكذا الصلح
بعد انشا الصلح ان كان بمعنى المعاوضة يتقضى بنفسها وان كان لا بمعناها فلا يصح بعد
حلف المدعي عليه دفعا للزاع وقيل لا طلب الصلح ولا براعنا الدعوى لا يكون اقرارا
بخلاف طلب الصلح ولا براعنا المال صلح عن عيبا ودين وظهر عدمه او زال بطل
الصلح ويرد ما اخذ كما في التثوير وتما في ما علقته عليه ونظر الاخر شارح الوهبانية
وصح عن ابراهيم كمال غائب. ولو زال عيب منه صلح يهدر.

كتاب المضاربة هي لغة معاولة من المضرب في الارض وهو المير فيها وان
على المقارضة والقرض موافقة لنقص يرضون في الارض بغيرها اعلى وشرا شركه في الربح
بجزء من ثمنين. مال من جانب ربا لمال ولو منقدا. وعمل من جانب المضارب. كذلك لكن
يخرج منه ما اذا كانا العمل منها فان مضاربة كما ياتي بشرطها سعتا موركون رأس المال
ثنا معلوما عينا مسئلا للمضارب وكذا الربح شيئا معلوما حظ كل منه مشروطا حظ المضارب
منه حتى لو شرط من رأس المال او منه وفرا نفع فسدت كما ياتي وحكمها انواع سبعة ايضا ذكرها
بقوله. والمضارب بائنه. وهي ايداع ابتداء قبل التصرف. فاذ تصرف فوكل حكمه عند عمله
ان يربح فشارك حكما وان خالف فغاصب حكما وان كاذبا لما كان بعد والربح للمضارب
لكنه غير طيب عند الطرفين. وان شرط عند عقد المضاربة كل الربح له فمستقرض حكما وان
كان بلفظ المضاربة. وان شرط كل الربح لربا لمال فمستبضع حكما. اي فيكون وكلاء متبرعا
وهذا معنى البضاغة ذكره الشافعي. وان فسدت فاجارة او شركة او مزارعة فاسدت

حكما. اي فاجير فلما جومله ربح او لم يربح. على المذهب الا في وصي اخذها اليهم مضاربة
فاسدة فلا شئ له اذا عمل كما في التثوير وغيره. ولا يراد له على ما شرط له عند ابي يوسف
وهو المختار خلافا لمحمد فعنده لا اجر مثله بالغا ما بلغ اذ ارجح وقيل عمر ذكره المقتضي
والفاسدة لا يضمن المال فيها ايضا كما لصحيفة لا يضمن وعليه الفتوى وعند محمد يضمن
سبيحي. ولا يضمن المضاربة الا بما لا يضمن بالشركة. فالنفذين والمير والفقوس المافقة
لكن في الكبري لا يضمن عند محمد بالفقوس وعليه الفتوى فيفسد بالقرض. ولكن ان دفع
عرضا وقال لبعه واعمل في ثمنه مضاربة او قال لا يقض مالي علي فلان واعمل به مضاربة
جازت ايضا لانه اضافها الى الثمن وشرط تسليم المال اليه المضارب بالابدان لمال فيه
عاقدا او غير عاقدا كالصغير اذا عقدها له ولية واحد المير شكك اذا عقدها الاخر
لميتان فالعمل. وشرط كون الربح بينهما متساغا ففسد ان شرط لاحدهما عشى وراهم
مثلا لا يقال ان لا يحصل الربح الا ذلك القدر. واعلم ان كل شرط يوجب جهالة ان
ويوهم قطعي الشركة فيه. يفسد ها وما لا فلا يفسد وانما يبطل الشرط فقط ولا يفسد
من الشروط فباطله غير مفسدة. كشرط الوضعية بما خسر ان على المضارب. فلا يفسد
وتبقى الوضعية على ربا لمال. والمضارب في بطلانها. اي غير المقيدة بزمان او غيره
مما ياتي وقد سمي في الاختيار المطلقة بالعمامة والمقيدة بالخاصة. ان يبيع ويشترى
ويوكل بها ويسافر ويبيع ويودع ويؤجر ويشتري ويحتمل بالثمن على الايسر
وغيره لان كل ذلك من قبيل التجارة. ولو ابيع المضارب ربا لمال صح ولا يفسد المضاربة
بابضا عنه ما لكها خلافا للزني. وليس له ان يضارب او يشارك. احدا في ما لها او يخلط
بماله. الا باذن ربا لمال. بالمضاربة والخلط ايضا. او بقوله اعلم براك. لان الشئ لا يستبع
مثله ولا فوقه بالاولى. ولا ان يقرض او يستدين او يهب او يصدق الا بالتخصيص
فقط لا تعميم فان عمم فاستدان. بان شرا بما لها نرا. بالزاي شيئا بالكان لا الصوف والخر
بلغت الكوفة. وقصر او عمل بما له فهو متبرع وان قيل لا عمل براك. لعدم التخصيص
وللخلط بما له والصبي. فلا يضمن بذلك. ان قيل له ذلك. اي عمل براك ولا
ما لم يكن الخلط متعارفا ويصير شريكا بما زاد الصبي دون الحمل والقصار الا اذا قصر
بالنشا لقيام عينه. والصبي ونحو حصته له اذ ابيع وحصته الثوب غير مصبوح

في مال المضاربة فيقسم ثمنه عليها **قلت** هذا اذا لم يكن ربح فان كان بقدر حصته
منه لم ينضم ذكره ابن فرشته وانما لم يقيده بالاخر اعتمادا على الغصب او على تغييره بالزيادة
فتدبر وان قيدت ولو بعد العقد ما لم يصير الما عرضا سبلا او وقت او معا لم يعين
او سلعة او نوع تجارة فليس له ان يتجاوز ما عينه كما في الشركة وقد تقدم فان تجاوز
ضمن والربح له والوصية عليه بالخالفه وتقدر بالعود للوافق قبل تصرفه كما ياتي فان
قال له اعمل اهل الكوفة او الصيارفة فاعمل غير اهلها او صار في غير الصيارفة
لا يكون مخالفا لانه يقيد بمكان ونوع وكذا لو قال اشتر في سوقها اي الكوفة مثلا
فاشتر في غيره فزاد فيها لم يكن مخالفا لهما كبقية واحدة بخلاف ما اذا صرح بالذهبي
فخوله لا يشتر في غير السوق لانه صرح بالذهبي والوجه انه كقولنا تجتمع في الارض لا العبيد
او بالالفين لا الصيادين والرجال لا النساء فان خالف فقد خالف **قلت**
وهذا لو انه يقيده ولو في الجمل اما غير المفيد فغير معتبر اصلا كنهية عن بيع الحال
كما في البحر وان ذكر بعد المضاربة ما لا يستقيم الابتداء واحدا لا لفظ التمانية كما اذا قال
خذ هذا المال مضاربة بالكوفة او في الكوفة وتعلم به مرفوعا او مجزوما في الكوفة
او بالكوفة فانه تفسير له او فاعلم به فيها فان الفاء للوصل اخذت بالمضاربة فان
البا لا الصاق او على ان تعلم به فيها او تعلم به فيها لان على الشرط واللام للتعليل فهو
تقييد في هذه التمانية لما ذكرنا فليحفظ بخلاف ما اذا استقام الابتداء به نحو خذ
واعلم به فيها بالوان وبدونه فانه ليس بتقييد وشرط بل مشورة من المالك للمضارب
فكانه قال ان فعلت كذا فهو اتفق واحسن كما في التمساني عن المحيط وعلمه الزيلعي باب
الواو للعطف والسعي لا يوقف على نفسه بل على غيره وقد يكون للاستدراك ان كان بعد جملة
فيكون مشورة لا شرطا كما في الاول والمضارب ان يبيع بنفسه ما لم يكن اجلا لا يبيع اليه
التجارة لانه فهم ولذا كان له شراداة للركوب لا سفينة للركوب وان باع بغيره ثم اخذ
تأخيرا متعارفا صح اجماعا لما ذكرنا ولذا ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة على المشهور
وليس له ان يزوج عبد او امته من اهلها عن الثاني لانه يزوج الامته وافاد انه لا يحل
للمضارب وطهها بربح الا اذن او كما في المضاربة ولا ان يشترى يد اي بما لها من ثمن
على رب المال بقربه او يمين فان شري كان له اهلها للضرر ولان يشترى من يمين

عليه ان كان في المال ربح هو هذا ان تكون قيمة هذا العبد اكثر من رأس كل المال
فليحفظ فان فعل ضمن لوقوع الشرائع كوكيل خالف **قلت** قدما في الوكالة
وخيار الشرط ايضا ان الشرائع وجد تفاذا انقذ ان على الاربها والافلي المامور كسواء
شريك واباوصي محوما فليحفظ لكثرة وقوعه وان لم يكن ربح كما ذكرنا صح على المضاربة
لعبد المانع فان حدث ربح بعد الشرائع نصيبه ولا يضمن لفتقه بلا ضمه بل يبي
المعق في نصيب رب المال كوارثي عبد واحدها ابوه ولو اشترى المضارب بالنصف
امته بالف وقيمتها الف فوطئها فولدت ولدا يساويها فادعاه موصرا فصار رب
قيمتها اي الولد وحده كما ذكرنا الف والنصف اي ونصيبه نفذت وعونه لو وجد الملك
بظهور الربح المذكور فقط استعاه رب المال في الف وربعه ان شاء او اعتقه
ان شاء فاذا قضى الف رب المال ضمن المذمعي اي المضارب نصف قيمة الامته ولو سار
لان ضمان تملك ويحل ان يزوجها ثم اشترى اها حلي منه ولو صارت قيمتها الف والنصف
صار رب ام ولد وضمن المالك الف وربعه لو سار فله تسعي لو بغير الامه ام ولد فليحفظ
باب تنوينه اظهر عنده المضارب يضارب مع اخر فان صار
المضارب بلا اذن فلا ضمان بالادفع ما لم يعمل الثاني ربح او لا في ظاهر الرواية يفتي
لوا الثانية صححه كاياتي وهو قولها وفي رواية الحسن عن الامام لا يضمن العبد ايضا ما لم
يربح وعن الثاني يضمن بنفس الادفع قلنا هو ايداع وهو عيكة فاذا عمل كان مضاربة
وهو لا يملكها وان كانت فاسدة فلا ضمان على الاول وان ربح الثاني لانه اجير لا شريك
وحيث ضمن بتشديدا ليم ولو باسرها لكان الثاني فرب المال تضمنتها شاء باجماع
اصحابنا في المشهور من المذهب واختاره في الاختيار وغيره وليس له اختيار اخذ الربح
وقيل على الخلاف في ايداع المودع اي لا يضمن الثاني عنده خلافا لما روي حيث ضمن الثاني
رجع على الاول وصحة الثانية والربح على ما شرطه ويحسب الثاني دون الاول لانه ملكه
مستندا وان اذن له بالمضاربة فصار رب بالثلث وقد قيل له اي الاول ما روي
انه بينا نصفنا او فلي نصفه او ما فضل نصفان فربح الثاني فنصف الربح لرب المال
عملنا شرطه وثلاثة للثاني كذلك وما يبي وهو سدس الاول وان دفع بالنصف فنصفه
لرب المال ونصفه للثاني ولا شيء للاول لجعله ما كان له للثاني كن استأجره ليحيط

ثوبك بدوهم فاستأجرا خراجه بغيره لا عقد على جميع حقه. وان شرط للمثالي المثلين فاستأجر
بجملتها كما شرط. ويضمن الأول ما له للمثالي سدا. لان الزم ذلك بالتسمية وان كان قبل
لذبا لخطاب والمسيك بجملها. ما زرك الله اوارحت فهو بينا نصفان فزعمي بالثالث فلكل
منهم ثلثه وان دفعي بالنصف للمثالي نصف وكل من الاول ورب المال ربع. عملا بالشرط ولو شرط
لعبد رب المال ثلثا ليعمل معه ورب المال ثلثا لنفسه ثلثا صحيح. وصار العبد مأذونا وكان الشرط
لغيره لو مديونا والا فلو لم يشترط عمله فانه المولى مطلقا كما في الشراعية وعامة
الكتب **فصل** وعزاه البرجندي للذخيرة على خلاف ما نقله القهستاني عنها
حيث ذكر انسان شرطه لعبد فالمشروط للمولى ولو على العبدين ولو شرطه لعبد المضارب
او اجنبي ليعمل مع المضارب صحيح بالحق لا في المشروط للمضارب والاجنبي لو لم يشترط
عمل احد منهم صحيح العقد والمشروط للمالك سواء كان على العبد دين او لا انتهى فراجع الى
وقد دفعي هنا في شرح التوير وشرحه لمصنفه خط فليست له وبالله التوفيق وتبطل
المضاربة بالشرط علم بموت احداهما وكذا بقتله وحجره على احداهما ويجوز ان احدهما
مطبقا فان مات المضارب والمال غرض باعها وصيته ولو مات رب المال والمال نقد
تبطل في حق المصروف ولو غرضنا تبطل في حق المسافة لا المقصد فله بيعه بعض ونقد كما في
البرازية ويأتي. ولحقا رب المال مرتدا. مع حكم القاضي به لا بموت حكا وهذا اذا لم يرجع سدا
ولا تبطل فان ربح فعلى بالشرط ولو اردت ولم يلحق فقصه موقوف ورده المرأة غير موقوف لا لحاق
المضارب. اتفاقا للملك **فصل** وفي القهستاني عن النظر انها تبطل لحاق احداهما
لكن في التوير ان حكم بالحاقه بطلت فليكن التوفيق. ولا يفرق في الغزل القصد في بغيره ما لم يعلم به
مخبر رجلين مطلقا او فضولي عدل او رسول ميمر فان علم بغيره ولو حكما كوت المالك ولو حكما والمال
عروض وهو هنا ما كان خلافا جنس رأس المال فالدرهم والدينارين جنسان هنا. فله بيعها. ولو
نسيته وان نجاه عنها. ولا يصرف في ثمنها. ولكن لا يخلو. فان كان ثمنها نقدا من جنس رأس المال لا يصرف
فيه. لعدم الضرورة. وان كان من جنس غيره فله بديله بجنسه ضرورة ظهور ربحه ولو جوب رد
جنسه واشترط له بان لا يجيب عليه ببيع. وقد وجب عليه فليحفظ **فصل** والحاصل
انني علم بغيره والمال نقد من جنس رأس المال من كل وجه بان كان درهم او دينار غير غزله فلا يصرف
فيه اصلا وان لم يكن من جنسه من كل وجه بان كان مالها عرضا ورأس المال احد الثقلين لم يعمل غزله

وتوقف حتى صار مثل رأس المال وان كان من جنسه من وجه بان كان احدها درهم والاخر دينار
صرفه وجوبا ما هو من جنس رأس المال دون العرض استحقانا. لما قلنا والقياس منه لثبوت
المجانسة في الثمنية. ولو افرقا وفي المال دين على الناس لزمه. اي المضارب. الاقتضاء اي
الطلب. ان كان ربح. لان الربح كالأجرة له ومعاذ ان نفقتا الطلب على المضارب وهذا
لو الدين في مصر والا فففي مال المضاربة ذكر القهستاني ويأتي. ولا ربح فلا حرج. كانه متبع
ولكن يوربان يوكل او يحيل المالك به. اي باقتضائه الذي يكون كالا يضيع حقه. وكذا اي
مثل المضارب له الموقوف. ما اذا لو كانا يا المستضعفين فيصورون بالتوكيل والبيع. كالقصر
من باع ما للمالك باجر. والسماز المقسط. بين المانع والمشتري. يجب ان عليه. لانها يعلا
باجرة عادة بلا استيجار او لو استوجر لبيع او شترى لم يجز لانه لا يجره ولا يجره ولا يجره
المخدومة يوما مثلا ويستعمله في البيع والشراء ولو عمل بالشرط واعطاه شيئا لا بأس به وبه جرت
العادة كما في التجرة وغيره. وما هلك من مال المضارب للصحة فان الفاسدة لم يضمن كما مر. **فصل** في
فان زاد على الربح لا يضمن المضارب لانها من. فان اقتسماه اي الربح ونفقتا ففلك
المال او بعضه لا يتراد ان الربح. لا عقد جديد. وهي الحيلة لنا نفقة المضارب ولنا اقتسامه
من غير نسخ تراداه حتى يترأس المال فيبذل برأس المال. ثم بالنفقة بالربح الا هم فالاهم
كما في الاختيار فان فضل شيء اقتسماه وان لم يبق فلا ضمان على المضارب لما قلنا ان المدين وسواء
كاشن عمل او لا صحبته او فاسدة وضمنه في الفاسدة كما في المنع وغيرها اي كما في الاجير
المشترك كما في البرجندي عن قاضي خان **فصل** وقد بنا ما عليه الفتوى
فصل فيما يتعلق بالمضارب. لا ينفق المضارب من مالها في مصر. الذي ولد
فيه. او في مصر اتخذ دارا اما لو قوي. الاقامة بمصر ولم يتخذ دارا فله النفقة ولا ينفق في
الفاسدة. لانه اجير فلا نفقة له. فان سافر ولو يوما. فطعامه وشرابه في مالها. اي ان سافر
بمالها فقط كما يأتي. بالمعروف. اي في ضمن الزائد عليه كما يأتي. وكذا ركه وكسوته شرا واستيجار
وكذا اجرة خاومه وفراش بنام عليه وغسل ثيابه والذهن في موضع يحتاج اليه. للتعارف
ومن كان زائدا على العادة المروقة. ولو انفق ليرجع في مالها لذلك ولو هلك لم يرجع على
المالك. ونفقة في مصر من مال. وذلك كالأجرة والحجامة والقصد وغير ذلك فراجع
لصلاح بدنه فغني له كنفقة المرأة على الزوج ودانها عليها. ويرد ما بقي كسوة وغيرها

اذا قدر من سفر الى رأس المال لاقتها الاستحقاق كغازد جاح غنا الغيرة وما دونها السفر كسوف المص
ان امكن ان يعقد ويثبت في اهلها فكا لسوق في المصدا لا فكا لسفر فظهر انه ليس المراد السفر
الشريعي وليس المستبضع لانفاق زوالها لا فكا لو كمل واختل في الشريك وبأخذ اي المال
قد رما انفق المضارب رأس المال لئلا يترأس ماله فباخذة من الربح او لا ان كانت ربح ربح وما فضل
من الربح بعد كمال رأس المال منه تسريتهما على الشرط وان لم يظهر ربح فلا شيء على المضارب وان سافر ماله
وما لالمضاربة او بما ليس الجاهل انفق بالحصة كما لو خلط بالادن وان باع متاع المضاربة مباحجة
حسب ما اتفق عليه حمل واجرة سمسار وقصار ووجه ما اعتد ضمه ويقول قاضي بكنة انفق
نفسه في سفره لعدم الزيادة هو ذاهول اصله ولو شري مضارب بالنصف بالف المضاربة بزيادة
بالعين واشتري بها عبد فضا عا في يده قبل نقدها بالبيع العبد يقر المضارب بنصف الربح ربحها
ويقر المالك الباقي ويصير ربع العبد ملكا للمضارب خارجا عن المضاربة لكونه مضمونا عليه
وما لالمضاربة امانة بينهما تناوب وباقية للمضاربة لعدم ما يابها ورأس المال جميع ما دفع المالك
وهو القان وخماسة بينهما ولكن لا يبيعه مباحجة اهلها الفين فقط لا يشره بها فلو بيع العبد
باربعة لان خمسة المضاربة ثلاثة لان ربع المضارب والربح منها حينئذ فيها خمسة
بينها نصفان لان رأس المال القان خمسة ولو اشتري ربها العبد بخمسة وباعه المضارب
بالف لا يبيعه مباحجة اهلها خمسة وكذا عكسه لا وكل **قلت** ومنه علم جواز شراء المالك
من مضاربة وعكسه ولو اشتري مضارب بالنصف بالمضاربة عبد بعد الفين فقتل رجلا خطا
فربح الف والباقي على المالك على قدر ملكها واذا فدك العبد خرج عن المضاربة للتناهي ويجزى
المضارب يوما والمالك ثلاثة ايام بحكم الفداء ولو اشتري مضارب بالنصف بالف المضاربة
عبد وهلك الف قبل الفقه للبايع لم يضمن لانه ما بين بل دفع المالك للمضارب الف اخره ثم رجع الى
غيره فبأنه ربح جميع ما دفع يكون رأس المال بخلاف لو كمل لان يده ثانيا يدا ستيفلا امانة ولكن
مع المضارب لقان فقال المالك دفعته لي الف ورجعت الف وقال المالك بل دفعته لي الفين فقلت
للمضارب خلافا لذين ولو اختلفا مع ذلك في قدر الربح فلما لك في مقدار الربح فقط واما
برهن قبل وان برهاننا فلما لك في دعواه الزيادة في الربح وهذا هو الاختلاف في المختار فلو في
الصفة فلما لك فلما قاله ولو قال منعه الف قد ربح فيها مضاربة زيد بالنصف وقال زيد
المالك بل بضاعته فقلت لزيد المالك لا يملكه وكذا لو قال لزيد اي المضارب هي ربح

وقال زيد بضاعته او ورثه او مضاربه فقلت لزيد والبيعة للمضارب ولما لو ادعي المالك ان القرض
والمضاربة والمضارب المضاربة فقلت للمضارب ولو برهاننا فلما لك واما لو اختلفا في
في الفوق بان قال المضارب اطلقت وقال المالك عسيت فوجها اي وبلدا او نقدا او بيعا
وتخذ لك كما افاده البرجندي فقلت للمضارب لم تحسكه بل اصله وهو العوم **قلت**
وهذا اذا اتبعنا تصريف المضارب فلو قبل فقلت للمالك كما اذا ادعي المالك بعد التصرف
العوم والمضارب المخصوص فقلت للمالك ايضا فان برهاننا وقتا قضى بالثاني للمضارب لادله
الم يوقت البيعتان او وقتا على السوا او وقت احدهما دون الاخر قضى بينة المالك كما في
المقتضى عن الذخيرة ونحوه في البرجندي ولم يقرض له الشربلاي وغيره فليحفظ ولو ادعي
كل منهما نوعا فقال المالك عسيت وقال المضارب لثياب فلما لك لان العبرة لبيان بعد
اتفاقهما على المخصوص فان برهاننا فالجواب ما فصلناه **تم** لو ادعي المضارب فسادها
فقلت للمالك وعكسه فلا حل انا لقلت لم ادعي الصحة في العقود الا اذا قال المالك شرطت
لك ثلثا الربح لا عشرة وقال المضارب لثلاث فقلت للمالك ولو فيه فسادها لا ينكر زيادة
يدعيها المضارب كما في الحاشية **قلت** فاني لا شبهه فيه شبهه وقامه فيما علقته
على التوير ومنه ان ما في البرازية دفع اليه الف نصفها هبة ونصفها مضاربة فمالت ضمن
حصة الهبة انتهى خلاف المعتد والمعتد ان الهبة ايضا لانها فاسدة وهي تملك
بالقبض كما ياتي وبه يضعف قول الوهابية
واورد عشر اعلى ان خمسة الهبة فاستهلك الحسن بخمس
كتاب الوديعة اخفا في اشتراكها مع ما قبلها في الحكم وهو امانة وهي قبلة تعني
مفعولة بقاء المتق الى المرحمة وزرع ورعا اي ترك وكلاهما مستعمل في القرآن والحديث ذكر
ابن الاثير وغيره فلا ينبغي ان يحكم بشذوذها **قلت** واعلم ان الفقيه
يجتهد في افعال المكلف لكن لفقهائهم يعنونون بعض الكتب بافعال المكلف كقولهم كتاب الكساح
والبيع والهبة وفي بعضها ما يتعلق بذلك الافعال كقولهم كتاب الوديعة والعارية والمأذون
والجبة فيه غير ظاهر ولا غاية ذلك فسر بعضهم الوديعة بانها تسليط الغير الى كونه لا يتاسب
المعنى اللغوي فلذا قال لا بداع اي شرعا تسليط المالك غير على حفظ ماله زاد في التوير
مرجعا اذ لا اله والوديعة شرعا ما يترك عند الامين للحفظ زاد البرجندي فقط لتخرج العارية

لأنها ما ترك للحفظ ولا تنفع مع الإمان يقال معناه ان المقصود لا يترك للحفظ وافاد انها عقد
استحفاظ فيلزم الإيجاب والقبول ولو دلالة كوضع متاعا وسكت الاخر اما لو قال لم اقبل لم يضمن
بالهلاك لان الدلالة لا تعارض لصريح وكذا في الشيء مودع فاذا غاب فالحامي ولا يضمن بظنه
انه نوبه فان بخلافه هو لا يحرم شرطها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه فمثل ابداع ابق
وطير في الهواء وكونا مودع مع كفا شرط لوجوب الحفظ عليه فلو اودع صبيانا فاستهلكها لم يضمن
ولو عبد بجور ضمن بعد عقده كما يأتي وهي مائة هـ ذاكهما على استحباب قبولها وجوب الحفظ
ولا داعي الطلب الا اذا كانت سيفا ناراد به قتل اخر ظلم كما يأتي وافاد بجعلها على الوديعة
انها اعم لاشتراط قصد الحفظ عليه بخلاف الامانة كان او تعي الراجح ثوبا في حجر آخر ويراعى الضمان
بالوفاء بخلاف الوديعة الا اذا انكرها كان الامانة تعني والوديعة تعني فيكونان متباينين
كما لا يخفى في كونه التمسائي فلا يضمن بالهلاك بلا نفع كسرقة ولو وجدها الا في صورتين اذا كانت
الوديعة باجر كما في الاشياء وغيرها ولا اذا عارها فملك عند مستيرها ضمنها بخلاف اعارته للعناية
على المختار كما يأتي وافاد ان اشتراط الضمان على الامين باطل وبقيت والمودع ان يحفظها
بنفسه وعياله بالسر جمع على النفع وتشديد كيدا بجمع جيبه ^{من يورده} لان العبرة بالسكينة
مع حقيقة ارجحها للمنفعة واصافة للمهدي لا تما وتدخل فيه عيال اعيال فلا يضمن لودعي
عيا لادعياله ولو دفعه عن الدفعي لبعض في عياله فدفع عن وجد بئانه ضمن ولا كما في التوفير
وغیره. ولما اشترط عند عدله في الخوف ولو طويلا ولها عمل في الطريق منا خلافا لها
فيما لا حرج وموتة وعن ابي يوسف لا يسافر سوطيلا وعن محمد لا يسافر مطلقا كما لو كان الطريق
مخفيا ولو غرق ثم لم يخف او نهاه فان سافر له منه بد ضمن والافان سافر بنفسه ضمن وبها حكمه كما في
المنع عن الاختيار وغيره فليحفظ فان حفظها بغيره ضمن وعن محمد ان حفظها بمن يحفظ ما له
لو كليل وما ذونه وشريكه معاوضة وعياله جاز وان لم يكن في عياله وعليه الفتوى ذكره
ابن الملك وغيره واعنده ابن اكمال واقف في المنع وغيرها فليحفظ الا اذا خاف الخوف والفرق
وكان غاليا محيطا فدفعها الى جاره او الى سفينة اخرى الا اذا ملكه دفعها لمن في عياله
او لقاها فوكت في البحر ابتداء او بالندرج ضمن ذكره الزيلعي وغيره فان ادعاه صدق ان
علم وقوعه ^{ببينة} الا الا بينة فليحفظ فان ظلمها ربه بنفسه ولو حكما لو كليل بخلاف رسول
ولو بعلامة منه في الظاهر كما في البحر فحبسها ظلم وهو قادر على تسليمها صار غاصبا لانه

ظلم ولا يملك لو كانت سيفا ناراد به قتل اخر ظلم او قال لا اقتدر ان احضرها الساعة
فتركها لانه بالترك صار مودعا ابتداء قوله ومن المنع ظلم مودع بمجهلا لانه
يضمن وقد حرره في كتاب الشكوة وشرح التوفيرنا فراجعها وكذا يصير غاصبا لو جده اياها
اي انكر الوديعة بعد طلب المالك او قايما مقامه بمحضته بلانية الحفظ ونقلها من مكانها حال
جوده وكانت متقولا لم يكن هناك ترجيح منه عليها ولم يحضرها بعد جودها لما لكها كما اعتمد
في التوفير واختلفت في جود العقد اذا قامت هذه الشروط صار غاصبا وان وصليته اقتر
بعده لان جود ما عدا النكاح فسخ وقيد بانكار الوديعة لا فلو انكر لو كان عنده ثم ادعى رد او قلنا
او ادعى ان المالك وبها شبه او باعها لم يضر له التناقض كالجودها ثم ادعى ردها بعد ذلك
وبرهن عليه قبل كالجود من انه ردها قبل الجود وقال غلطت في الجود او نسيت او ظننت اني
دفعتها كما في التوفير وقاسه في ثخا عليه وغيره بخلاف جدها عنده ابي بلا حضوره
او في وجهه عند ثخا فالتلف وعند سوال صاحبها او اجبني عن حالها لانه من الحفظ وان
خلفها بالاداء الى اخر ذكره ابن اكمال بحيث لا يميز الا بكلفة فان كان يجهلها كلين بلين
وبتير وردها بغيره ضمن وانقطع حق المالك منها في المايعة وغيره عند اتمام الاستهلاك
بالخط وعندها في غير المايعة للمالك ان يشكره ان شاء وتقدره ان لا يجيل تناوله قبل اداء الضمان
خلافا لها ذكره ابن الملك وكذا في المايعة عند محمد ولما عند ابي يوحى فانه يصير الاقل
تابعا للاكثريه اعتبارا للغالب لاجل ان كان بغير جنبها كبر بتغير وزيت بشير ضمن وانقطع
حق المالك اجماعا لانه استهلاك صورة ومعنى وان خلطت بلا صنعة اشتراكا اجماعا لعدم التقدي
كما لو كان باذنه ولو خلط بعض عياله لم يضمن هو بل الخاط ولو عبدك صغيرا ولو خلط على وجه
تميز فلا ضمان وان بقدي فيها بان كانت ثوبا فلبسه او ابتديكها او عبدك فاستخدمه او اخذ
بعضها ضمن فان ازال التقدي بان ردها ليد سليمة زال ما يورث الى الضمان اذا لم يكن من ثمنه
العود اليه حتى لو زعم عيالا وزعمه ان يلبسه فمالك فسرق ليد ضمن كما في المنع عن حجر الجرح وخو
في الاشياء فرشوط المنية بخلاف المستعير الا اذا استعار شيئا ليرهنه فتعدي فيه قبل رهنه
ثم رهنه بمثل قيمته فملك عند المرقن لم يضمن الرهن لعوده الى الوفاق حكما كما في المنع عن الحجر والمستأجر
حيث لا يؤول بالوفاق على ما عليه الفتوى كما في الشراء لانه لا يعلمها لنفسها بخلاف مودع وكيل
يسمع او حفظ او اجاره او استيجار ومضارب ومستبضع وشريك عانا او معاوضة ومستعير

ومن كافي الاشياء **قوله** والحاصل اننا لا ندين اننا ندين شرنا ان لا يقول الضمان الا في هذه
 الفترة لان يدبر كيدا لما لك ولوكنته في عوده للوفاء قال لقول له وقيل للودع كما نبط في الهادي
 وكذا لو اودعها ثم استردّها. **قوله** والاضمان. **قوله** وانما انفق المودع بعضها فملك الباقي ضمن قدر انفق
 فقط. **قوله** بقدر بقدره. **قوله** وان رد مثله وخطئه بالباقي ضمن الجميع. **قوله** لما رد وهذا لو لم يجعل لماره
 علامة فلو جعل اوتاني تميزه او انفق ولم يرد او اودع ودينين فانفق احدهما ضمن انفق فقط
 كافي المجتبى **قوله** وهذا كله فيما لا يضر البقيض كما لا يخفى ولو قصر قيمتها
 فربح يتصدق به لحشده وعندا يبيح يطيح لبا اذا ادى الضمان واسلم عنها كما بسط ابن الملك
 وان اودع اثنان فواحد شيئا مثلنا او قيميا لا ينفى الى احدهما اي لا لبا لكن لا يأخذ منه حصته
 بغيبته الاخر عنه خلافها. **قوله** فباخذنا ويدفع الى طالب لما سلم اليه فزصفه قلنا نعم لكن ليس له
 ولاية القسمة ثم اوضح اننا لقيمي لا يدفع باجماع كافي الاختيار وغيره ثم لو دفع هل يضمن
 في الجميع والرد والبرجندي وغيرها نعم في البرجندي الاستحسان لا تكن هو المختار وانه في المخرج
 وان اودع رجل عند اثنين ما يقسم كل واحد وكل وثاب وغيرها لا يجيب بالتقسيم انفساه
 وحفظ كل حصته كرهين ومستبضين ورضيتين وعذلي فمن وكيلي ثرا فان دفع احدهما ما في
 يده للاخر ضمن لداني **قوله** القابض عنه لانه مودع المودع وفاءه انه لو اودعها اخر فملك
 ضمناها. **قوله** وعندها كالحفظ الكمال باذن الاخر واما ان كان بماله يقسم كعبد او ثوب بما عيب
 بالتقسيم حفظ احدها باذن الاخر اجماعا. **قوله** لغذا اجتماعهما وفي التمساني من مبسوط شيخ
 الاسان ان يقسم خشت الزمان. **قوله** وان نفى عن دفعها الى عياله فدفع الى من يشاء بدنه كذا فيهما
 لا امرناك فلا تملكه اخري ولا لفلانك فلان ولا اخر فالحق ضمن. **قوله** واما ان دفعها الى من يشاء بدنه
 بان لم يكن له عيال سواء. **قوله** كدفعه الى عبيده وشي يحفظها لبا الى زوجته لا يضمن لان المقيّد
 غير مقيد. **قوله** وكذا ان امره بحفظها في بيت معان فزار بحفظها في غيره منها لا يضمن الا ان كان
 اخر. **قوله** وفيه خلاف ظاهر بان كان ظهرها للسكة فيضمن بالخلاف. **قوله** وكذا ان امره بحفظها في دار فحفظ
 في غيرها ضمن لقادتها. **قوله** ولو اودع المودع الوديعه لرجس عياله بعين اذن ولا ضرر له كحرقة
 فملك بعد رقة ضمن الاول فقط. **قوله** بالخلاف دون الثاني. **قوله** وعندها ضمن ايا شاء فان ضمن الثاني
 رجع على الاول لا على سله وهذا اذا لم يعلم ان الاول مودع والام يرجع ذكر الراهي وهذا
 اذا فارقته ثم هلكت ولا يضمن الثاني اتفاقا ذكر البرجندي وغيره لا بالعكس واما لو اودع الغاصب

المصوب المودع ثم هلك في يده ضمن ايا شاء اجماعا. **قوله** وانما يرجع على الغاصب اذا لم يعلم انه غاصب ولا لم
 يرجع كافي التمساني عن الهادي واذ البرجندي ونقله الباقي عن شرح الوفاة لابن الملك
 واذ **قوله** **قوله** لكن في الدرر والعز من الهادي انه يرجع وان علم على الظاهر وقيل
 لا يلتزم له. **قوله** ولو اودع عند عبد شيئا فاتفق منه بعد عتقه. **قوله** وان كان. **قوله** عند صبي تلفه
 فلا ضمان اصلا وهذا لو محجورين فلو اودع بين يديها ضمانا لالحال اتفاقا كما لو تلفا ما اودع عند
 وليها ولو كانت الوديعه عبدا فقتله خيرا لمولي العبد بين دفعه وفدايه ضمن عاقلة
 المصبي قيمته كافي المخرج المجع. **قوله** وقال ابو يوسف يضمن لالحال. **قوله** فباع العبد قيمته ثم قيل هذا في صبي
 يعقل اما غيره فلا يضمن اتفاقا وليس الاثر كما ظنوا بل الخلاف في الكمال اخذ على هذا
 الخلاف الاقراض ولا حان كافي شرح المجع. **قوله** وان دفع العبد الوديعه الى عبد محجور مثله فملك
 عند الثاني ضمن المالك الاول بعد العلق فقط لا الثاني مودع المودع. **قوله** وعندا يبيح يطيح لبا
 شالحال كما تقدم. **قوله** وعند محمد ان ضمن الاول بعد العلق وان ضمن الثاني للحال. **قوله** وقيل بعد العلق
 ولو دفعها لثالث فالاول كالأول والثاني ضامن للحال وتام في الجميع. **قوله** فزصفه الف فادعي كل
 من اثنين ايداعها عنده فنكح عن الخلفها ففهي لالف. **قوله** لها وضمن لها العاقلتها. **قوله** بينهما لصحة
 دعواها ولو حلف لاحدها ونكل للاخر فالالف لمن نكله **قوله** **قوله** ولو قال لا ادري
 كيف ذهبت لا يضمن على اجماع. **قوله** هـ رد على دفع بعضها تلف ما لم اؤلفه او عضوه فدفع
 لم يضمن كوصي ولو انفق عليها بلا امر قاض فسترع ولو خيف فبادر فاعلى الامر الحاكم ليسعها
 ولو لم يرفع حتى قسد لم يضمن كن استودع ما يتبع في السور زمن الصيف فلم يبره بالهوان حتى
 قسد لم يضمن بخلاف ما لو افسدها النار وقد اطلع على نقب معروف ولم يخبر ربها فانا خبر
 اولم يطمح لم يضمن ونظم ابن وهبان فقال

- وتارك نشر الصور صيفا فعت لم
- يضمن وقرض النار بالعكس يوشر
- اذا لم يسد الثقب بعد علمه
- ولم يطمح الملاك ما هي ضرر
- وتارك في قوم لا رحيمة
- فراحوا واحتم يضمن المتأخر
- ولو قال ضاعت ثم قال رددتها
- تناقض ما قد قال قالوا فيجبر
- وان قال قد ضاعت فليس وحدا
- يعصم ويختلف فقد يصور

قوله العارية اخوها عن الوديعه لان فيها تملكه هي لغت مشددة

وتخفف اعارة الشيء منسوبه الي المار اسم من الاعارة كالعاره من الاغارة وما قيل في القار والعار
او في العارة فينتظر فيه وشرعا عليك منقته فزعين مع بقائها بلا بدك اناد بالتيك لنوم الايجاب
والقول ولو فلا كن ياتي في الهبة ما ينافيه فتسبه وحكمها كونها امانة وشرطها قابلية المستعار للاقتناع
وبخوصها عن شرط العوض لانها تصير اجارة ولا تكونا لانها ينتفع به مع بقائهما ولذا قالوا اعارة
التقديت والمكيل والموزون والمعدود المقارب عند الاطلاق وقض يعني بالهلاك قبل
الاقتناع ضرورة استهلاك بعضها حتى لو لم يستهلكها كان عارية لا قرضا ولذا قال الاذا عين ارتفاعا
يكن رد العين بنفسها بعد كاستعارة وراهم ليعبر الميزان ويرى ان كان فلو هلكتم يعني
ولو اعارة قصصة تزيد فترض ولو سبها مباسطة فاباحة نعم تصح عارية السهم ولا يضمن لان الرمي
يجري الهلاك كافي الصيرفية وقصم بارتك ارضي اي جعلتها عارية لك لان صريح ومستحك اطمعك
ارضي اي غلبتها وملكك علي اتي واخذت منك عبدك اذ الميرد بذلك الهبة ظاهرة انما بذلك الهبة
كله لكن عبارة الجمع بها اي بجمعك وملكك وللبسط المقال بحال وحررنا اخضر وان بقي
نوي عارية او هبة صح والاحمل علي الذي لا يلزم الاقل بالاشك وفيه ان الاصل انه متى لم يوشى
يحل علي الحقيقي قائل وفي التمساني ان المخرج متى اضيف لما ينتفع فيه مع بقائهما فارية او لا
مع بقائهما كالداهم فهمه وعزاه للاصل فتبصر وداري مبتدأ لك خبر سكتي حال او تميز
او دعي سكتي كسكني في الهبة والمعير ان يرجع فيها متى شاء ولو وقتة او فيه ضرب رقبطل وتقلد
احبارة فلا يرجع كاستعارة لترضع ولده وصار ياخذها لا يدها فلما جرت لها الي الفطام
وتما في الاشباه وفيها معزيا للقيمة تلزم العارية فيها اذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه فوضعها
ثم باع الجدار ليس المشتري رضاء وقيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع انتهى **قلت**
وبالقبيل جزم في الخلاصة والبرازية وغيرها واعتمدت محققها ولم يتفق الشرح صام فكان ارتضاه
فليحفظ ولو هلك بلائقة فلا ضمان وان شرطه بطل كشرطه عدله في الرهن خلافا للحنفي
وهذا اذا لم تستحق فلو استحققت ضمنها بالاجماع علي غير لان مقتضى والمستحق يقين المير
ولا يرجع علي المستعير بخلاف المودع حيث علي مودعه لان عامل كافي المخرج من الخلاصة ولا يخرج ولا رهن
لان الشيء لا يضمن ما فقه كالمودعة فانها لا تخرج ولا رهن بل لا تخرج ولا تعاد بخلاف العارية علي المختار
واما المستأجر فيجوز مودع ويعاد ولا يضمن ما الرهن فكالمودعة ونظر في الوصاية عشرة ما قيل
لا يمكن فيها عليك لغني بدون اذن سوا قبض ولا لكن لم يذكر العاشق هنا بل في المسألة

المير

وما لك امر عليك بدون امروكيل مستعير وموجر
ركوبا ولبسا فيها مضارب وسرتهن ايضا وقاض يومر
وستودع مستبضع ومزارع اذا لم يكن مرغنه البذر يند
وما للمساقي ان يساقي غيره وان اذن المولي له ليس يكر
فان اجرها المستعير قلقت ضمن المالك ايها شاء يقيتها ساعة العارية ذكره التمساني فان ضمن
الموجر المستعير لا يرجع علي احد لانه ظهر ان اجرك لك نفسه وان ضمن المستأجر رجعي علي الموجر
ان لم يعلم ان عارية فان علم بذلك لم يرجع له من الضر ولا جرة الموجر لكنه يقصد قربها
خلافا للثاني والمستعير لمان يغير لا يختلف باختلاف المستعمل كالحل علي الدابة سواء عين
مستعلا او كما ياتي لا ما يختلف استعماله كالركوب وهذا ان عين المستعمل وان طلق
ولم يبين مستعلا ان يغير ما اختلف ايضا كالركوب واللبن بالم يقين بفعل احد
فان يقين لا يجوز ان يغير غيره بل يقين مراد كان العقد وقع عليه فالركوب هو ليس له ركاب
غير وان اركب غيره ليس له ان يركبه هو فالركوب هو ضمننا قلنا وهو الصحيح واختار في الاملا
واختار شيخ الاسلام الجواز وان قيدت العارية بنوع او وقت او بها ضمن الجاهل في شرط فقط
لا في مثل او خير وان اطلق المعير والموجر فيها فله الاقتناع باي نوع شائي اي وقت شاء
علي ما مر وتصح اعارة الارض للبناء والعرض للعلم بالمفقة ولان يرجع متى شاء ويكفنه قلعهما
لشغل ارضه لان يضر قلعهما بالارض فيتركها بالقيمة متاوعين ويكون الخيار للمعير ولا يضمن
ان لم يوقت وان وقت ورجع قبل ان يترك تنزيها للحلف الوعد المستحب لو فائدها
في التمساني عن الذخيرة وضمن ما يقدر بالقلم بان يقوم قايما الي المدة المضروبة فلو قيمة البناء
او العرض قايما في الحال اربعة وراهم وفي المال عشرة ضمن ستة وراهم وذكر الحاكم ان الخيار
للمستعير في الضمين والرفع لا ان ضل الرهن بالارض للخيار للمعير كما مر ولذا قال وقيل
بضمن قيمة ويتملكه ربه لارض كما ذكرنا وتقدر القيمة يوم الاستداد كما في البحر وغيره والمستعير
قلعه بالضمين ان لم تنقص الارض به كثيرا وعند ذلك الخيار للمالك لان صاحبا اصل
والمستعير صاحب تبع والرعي بالاصل ولو كان البناء مرتبة لارض فليس للمستعير شيء واذا راد
لا ضمان في العارية المطلقة ولا في الموقدة بعد انقضاء الوقت قلعه المعير البناء والعرض الا ان يضر
المال فيضمن قيمتها مقايين لا قايين كما في التمساني عن المحيط وان اعارها للزرع لا توجد

فيها لا تؤخذ من المستعير استحقاقا لان الضرر بالمومن حرام حتى يحصد الزرع سواء وقت العاريا ام
 لا فتترك باجر المثل مراعاة الحقين لقلته مدة بخلاف الفرس وانا وانه ليس للمستعير تكليف
 المعير قيمته الزرع ولو قال المعير اعطيك بذلك وكلفك والزرع لي فان رضي المستعير وطلع
 الزرع جاز ولا كما في التمساني غنا المحيط واجرة رد المستعار والمستاجر والوديعة والرهن
 والمضروب والمبيع فاسدا بعد الفسخ والمبيع بعد الاقالة والمبيع بالقبض او بخيار الرتبة والشرط
 والموصي له بالخدمة على المستعير ولو موته فاسكها بعده فملكته ضمنها لان مؤنة الرد عليه الا اذا
 استعارها ليرهنها فكل اجابة على الموجب والمودع والمقرض والغاصب والقابض والمبايع والمشتري
 والموصي له الحصول المنفعة لهم فقيه لف ونشر مرتب بخلاف شركة ومضاربة وهبة قضى بالرجوع
 كما في المجتبى وان رد المستعير الدابة الى صاحبها او العبد والتوب الى دار مالكه بغير
 استحقاقا عملا بالمقارن بخلاف رد الغصب والوديعة الى دار المالك فانه ليس بتسليم وان
 رد المستعير الدابة مع عبده او جيره مشاهرة او مشاهرة اي لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
 ان رد صاحبها مع جيره بها اي مشاهرة كما مر او مع عبده مطلقا فيقوم على الدابة او على الاصح
 بخلاف المجتبى ولا جيره مياومة اي لو العارية موقتة ففقدت مدتها ثم بقها مع الاجبني
 ولا فالمستعير عليك لا بدع كالعارية من الاجبني على المفتي بكم في التوفير وغيره ففقدت مدتها ثم بقها مع الاجبني
 على هذا فليحفظ وبخلاف رد شي تفتيس كجهر الى دار مالكه او عبده لعبد المقارن
 فيضمن بالهلاك الا بالرد لها ولو بوضع بين يديه وليكت مستعير الارض للزراعة قد اطمعني
 ارضك لا اعطني خلافا لها فعندها كيت اعطني لانه الصريح كما في اعارة التوب والدار
 قلنا ذلك اصرح بالمقصود كذا يعبر لنا ونحوه فكان ولي **مل** ومنها فروع هـ
 كتبها في شرح التوفير فعليك به ومنها لو ادعي انصال الامانة الى مستحقة يقبل قوله لو ادعي
 ادعي الرد كما ظر ادعي الصرف للموقوف عليهم يعني الاولاد والفقراء واما لو ادعي الصرف
 الى وظائف المرتبة فلا يقبل قوله في حق راتب الوظائف لكن لا يضمن ما انكره بل يدفعه
 ثانيا من مال الوقف كما في حاشية اخي زاده وغيرها وقدناه في الوقف فليحفظ وكما لو اكل
 الا في الوكيل يضمن الدين اذا ادعي بعد موت موكله انه قبضه ودفعه له في حياته
 لم يقبل الا بينة لا يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق كما في وكالة
 الوالدية ولها هو انه لا يصدق لا في حق نفسه ولا في حق الوكيل وقد افني بعضهم انه يصدق

في حق نفسه فقط وعمل عليه كلام الوالدية فينا مل عند الفتوى فلو استعار كتابا
 فوجد فيه خطأ اصلح ان علم رضي ربه ولا ياتر تركه الا في القرآن فان اصلحه ان
 بخط مناسب في الوهبانية ومعاياتها
 . وسفر رأي صلاحه مستعير . يجوز اذا موكله لا يشتر
 . واي مغير ليس عليك اخذها . اعاد وفي غير الرهان الصور
 . وهل واهب لا يجوز رجوعه . وهل مودع ما ضيع الما لم يجز
كتاب الهبة وجب للمنا عبد يفتي هي لينة تفصل على الغير ولو غير
 مال ويتعدي بنفسه وبالاخر ومن كما في الاختيار وقد جازين في احاديث كثيرة في الجمع
 فقول المطرزي ان خطا والفتا في ان عبارة الفقهاء ظن وشرعا تملك عين حاكم
 ولو هازلا وما زجا بلا ذكر عوض لان عدم العوض شرط فيه واذا اداها نصح بالمقاطي
 فان سبها التواب الذي يوي كالعوض والتا والآخر ويجزى للمغير الخلد كما في النهاية
 وغيرها فمثل الهدية التي يبرأ من المهدى لا غير والصدقة التي يبرأ بها وجبا لله
 ثم الظاهر عدم تحققها فيما ليس مال وذكره احسن وان اشكل بهت الطاعات
 فانه هبة صحيحة عند اهل السنة يرض عليه في الجامع وفي الاختيار الهبة نوعان تملك استقاط
 هبة الدين للغير ولو لغيره انما من قبضه صحت استحقاقا الرجوعها الهبة العين
 ولا لم يجز واذا اداها نصح بالمقاطي اذ التملك اعطى الملك ولا يخطا كما لا يملك
 بلا عوض ذكره الكرمانى وغيره لكنه يوهى ان لا يجاب ليس بركن وهو ركن بلا خلاف
 ولذا قال . وتصح بايجاب فقط في الواهب فانه تبرع اذ لو طلف لا يهب فوهب ولم يقبل
 بر وبكس حقت بخلاف البيع وقبول ولو بالملك في حق الموصوب له كما في المخرج قال
 وما نقل عن المحيط وغيره اشترط القبول مشكلا انتهى لكن ائدة التمساني بما قالوا لو وضع
 باله في طريق ليكون ملكا للرافع جاز فلا يشترط التصريح بالهبة ثم شرايط صحتها في المال
 العقل والبلوغ والملك وفي الموهوب ان يكون مقبوضا غير مشاع فغير مشغول حكمها
 ثبوت الملك غير لازم فله الرجوع والفسخ وعدم صحة حيا والشرط فيها ولا تبطل بالشرط
 الفاسدة كما في التوفير ومحاسنها كثيرة حتى قال الامام ابو منصور يجب على المؤمن
 ان يعلم ولد الجود ولا حسان كالقعيد ولا يمان وتتم بالقبض اي الحيازة وهي ان يصار

التي في حيز القابض. الكامل مع الم يقسم الا انه يكتفي فيه بالقبض كما في التمسكاني
عن الهداية لكن فسر صاحب الدرر الكامل بالمكن في الموهوب وان في كل ما ياسبه افتتاح
الدار قبض لها وفيما يحتل القسم بالقسمه فيما لا يحتملها بتعيينه الكامل فان قبض في المجلس بلائذ
صح وبعده لا بد من الاذن والحاصل ان اذن بالقبض صحيح قبضه في المجلس وبعده ولو نهاه
لم يصح قبضه في المجلس وبعده لان الصريح اقوي من الدلالة ولو لم ياذن ولم ينفه صح قبضه في المجلس
لا بعده ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض ان ياذن صح والا لاذن التمسكاني. وتعقد وهبت
ومثلت واعطيت واطمعت هذا الطعام وكسوتك هذا الثوب وعمرتك هذا الشيء فحلت
لك عمرتك وداري لك هبة. او عمرتي تسكنها لان قولك تسكنها مشورة لا تفسير لان العقل لا يصلح
تنسبا للاسرة كقوله هذا الطعام لك تأكله وهذا الثوب لك تلبسه. ويشبهها اي تبت الهبة
في حللتك على هذه الدابة. ولا غاربه. وان قال داري لك هبة سكني وسكني هبة او حلي
سكني وسكني صدقة او صدقة غاربه او غاربه هبة غاربه. لما مر في الغاية ومر ان
محتك هذه الدرهم هبة او لارض غاربه. قلت والحاصل ان اللفظ ان انا
عن تلك الرقبة فهبة او المانع غاربه او احتل اعتبارا لئلا كما في النوازل واذ لم ينحل
على ادبيها وهو الغاربه كما في الشبهة وقدرت وتصح هبة مشاع لا يحتمل القسمه كعبه وادب
دنيته وقامر صغيرين وهذا لو هب قد لا معلوما ولا لم يجوز لانها جهالة توجب
المنازعة لا تنبأ قبض. فيما يحتملها ولو لم يكن لغيره تصور القبض الكامل المشيوع مقارن
لا هاري والاستحقاق مقارن فيفسد الكامل فان قسم المشاع قبل التسليم سلم الكامل
القبض فلو سلم شيئا ثم وهب الباقي وسلم لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه فيضمنه وينفذ
تصرفه لو هب كما اعتده في التوزيع بقا الدرر والعز وغيرها لفساد العقدين وقيل
يملكه بالقبض لكنه ملك خبيث ويغني كما في التمسكاني عن المصنفات قلت
وكذا في الدرر عن الفصول ان الهبة الفاسدة تقيدها ملك بالقبض ويبني وكذا في
المخ عن النزاهة ثم قال فقد اختلفا في صحة كلفه الفتوى اقوي ومقارنه انه لا رجوع
للقريب في الهبة الفاسدة على هذا القول المقتضي به كما افاده في الشبهة لا على خلاف
ما في الدرر قد بر. ولا تصح هبة رقيق في برودهن في سمس ومن في لبن وان وصليته
طحن او استخرج وسلم لانه معدوم فوقع باطلا فيقتل لعقد جديد بخلاف الوصية

بها لصحتها بالمعدوم. واما هبة لبن في صنع وصوف على غنم ونخل وزرع في ارض
وترب في نخل فانه هبة مشاع. ولو فصله وسلكه جازل والمانع ولو الموهوب شاغلا
ملك الموهوب لا مشغولا لانه لا في سائل منها اذا وهب لاب لطفل او المرأة لزوجها
لانها وماعها في يد الزوج فصح التسليم قلت وحيلة هبة المشغول ان
يودع المشاغل او عند الموهوب لغيره لئلا يفسد لتعلقها بمشاع في يده كما في
الموهوب وغيرها فيلحفظ. وهبة شيء هو في يد الموهوب له ولو فصب وامانة
يتم بالاتحاد يد قبض لانه حينئذ تعامل لنفسه ولا حصل ان القبضين اذا اجابسا
تبا وبالمشابهة واذا انفادا تابلا على عن لادني دون العكس لكنه ليس على اطلاقه
فانه اذا كان مضمونا لغيره كالمبيع المضمون بالتمن والموهوب المضمون بالدين لا يوجب
قبضه عن القبض الواجب فلو باع المودع احتياجا الى قبض جديد وعامدا في
العاديه ذكره التمسكاني. وهبة لاب لطفل ثم لا تقدر ولا حصل ان كل عقد
يقوله الواحد يكفي فيه بالاجاب. وهذا ان كان الموهوب معلوما وكان في يد الاب
او يد مودعه لان يده كيد. لان كان في يد غاصب او مشاع بيعا فاسدا او مشتبها
او مستأجر لقبض كل لنفسه فلم يكن لقبض الاب. والصدقة في ذلك كالهبة ولا مر بها
كالاب عند غيبته غيبة منقطعة. مترتفعا في الكناح. او موهبه وعدم الحد ووصية
لان وليه احد هؤلاء الاربعة وان لم يكن في عياله ثم يترقب قبض كل فريعه فلذا
قال. ان كان الطفل في عياله فلذا الحكم في كل فريعه الطفل ولو اجنبا كما يأتي
لوجود الولاية. وهبة الاجنبي لداي للطفل. تترقب قبضه بنفسه لو كان عاقلا. اي
يميزا بفعل التخصيل ولو مع وجود ابيه في المانع وصح رده لها كقولها. وتتم قبض ابيه
او جد او وصي احدها كان في عياله او كما قدنا. او انه وجوها ان كان في حجرها
او في حجر اجنبي يربيه. ولو ملقطا. او قبض روح الطفلة. الهبة لها. ولو مع حضرة
الاب بعد الزفاف. وجميع مثلها او على الصحيح لتوفيق الاب امورها اليه لا قبله
اي الزفاف لعدم الولاية قلت وسكت عن قبض مربيه بحضرة ابيه للاختلاف
فيه وفي المخ والعز وشرح المجمع وغيرها لا يجوز قبض غير هؤلاء الاربعة المذكورين مع
وجود واحد منهم على ما قدنا لكن ظاهر التمسكاني اعتماد الجواز وعزاه لغير الاسلام

نسبا ومنعه الشا نعي مطلقا الا للاب فيما يهبه لولده فلا رجوع فيما وهب لذي حرم
محرم منه نسبا ولو ذميا او مستائنا كما في التتوير وغيره وعادة القهستاني ولو كان حريا
نليجور ولو وهب لمحرم بالادحر كولد عمه واخيه رضاعا ونسبا وهو عبد اخيني رجوع ولو كانا
ذار حرم محرم من الواهب لم يرجع اتفاقا على الراجح وكذا لو وهب لمحرم مكاتب او لو كمل اخيه
لان الملك والقبض يقعان له كما في الميتة ولو وهب لاختيه واخيني فلا يقسم فقضاءه
للا رجوع في خط الاخيني لعدم المانع كما في الدرر والها هلاك الموهوب اي تلف عينه
او عاقبة منافعه مع بقاء المالكية فلا يظن ان الخروج عن الملك يغني عنه فلو ت بالما تراج
موهوب لم يرجع كما لو وهب سيفا فجعله سكين او سيفا اخر بخلاف شاة ذبحها كما عرفت
والقول فيه اي في هلاكه قول الموهوب له بلايين كما في الدرر زاد في التتوير فان قال
الواهب هي هذه خلف المذكور انها ليست هذه كما يحلف الواهب ان الموهوب له ليس باخيه
اذا ادعي ذلك والقول في الزيادة قول الواهب اي لو متولدة ككبر وسجن في حال ولما
في نحو بناء وضامة وصنع للموهوب له كما في الحائنة والملاوي ومثله في المحيط لكنه
استثنى ما لو كان لا يبي في مثل تلك المدة ولو عوض فاستحق نصف الهبة رجوع بنصف
العوض كسائر المعاوضات وان استحق نصف العوض لم يرجع شي حتى يرد باقية اي لو غير
مشروط فلو شرطوا فيها دابة وان استحق اكل رجوع بالكل منهما اي في العوض والهبة
لو قائمة بجالها حتى لو زادت فلا رجوع ولو عوض عن نصفها فلان يرجع فيما لم يعوض
ولا يضر الشئ لان طاريي ولو خرج نصفها عن ملكه فلان يرجع بما لم يخرج لعدم المانع
واعلم انه لا يصح الرجوع لاجراض او حكم قاض وحسب عند فلو اعتق الموهوب له
بعد الرجوع قبل القضاء وقبل التسليم للواهب نفذ الهباق ولو منعه بعد الرجوع
فهلك في يده ولو بعد القضاء لا يضمن الا اذا طلبه بعد القضاء فمعه بالحد ولا ينفذ
وهو معي احدى اى الرجوع مع القضاء والرضا فصح لعقد الهبة من الرضا وعادة
لملك القدر للهبة للواهب الموهوب له فلهذا لا يشترط قبضه اى الواهب
وصح اي الرجوع في المشاع ولو كان هبة لما صح والواهب رده على باقية مطلقا فانزقا
بهذه الثلاثة ثم مرادهم بفسخه عدم ترتب اثر في المستقبل لاطلاق اثره اطلاقا لا يعاد
المتصل الي ملك الواهب برجوعه كما في الفضولين وفي المجتبى لا اقاله في هبة وصدقة

محرم الا بالقبض وكل شئ يعين الحاكم اذا اختم اليه ففدا حكمة وفي الاشياء الهبة
تكون مجازا عن الاقالة في البيع والهاجاة وان تلف الموهوب في يدي الموهوب له فاستحق
قبض الموهوب له لا يرجع على الواهب لانها عقد تبرع فلا يستحق فيها السلامة وكذا الامارة
والهبة ولو هديته بشرط العوض اي المعين هبة ابتداء بشرط القبض في العوضين
في المجلس او بعده بالاذن ومنها اي هذه الهبة الشئ في احدى ما لو فيما يقسم كما هو
حكم الهبة بيع انتهائ اي عند القبض فتثبت الشفعة مع شرائها وخيار العيب
والشرط والرؤية في كل منها كما هو حكم البيع وهذا الوجه كماله على ان الباكي هبة
بكذا فانه بيع ابتداء وانتهائ اجماعا وقيدنا العوض بالمعين لاطلاق المحمول فتكون هبة
ابتداء وانتهائ وفي حرف الشرط كوهبتك كذا ان كان كذا ينبغي بطلان الهبة كالمبيع ذكره
القهستاني **فصل** في مسائل متفرقة وفروغ امة الاعمال او على ان
يردها عليه او على ان يفتقها او يستقر لدها ونحو ذلك من الشروط المفسدة للبيع صححت
الهبة لانها لا تبطل بذلك ولكن بطل الاحتشاء في الصورة الاولى وبطل الشرط
في الصورة الثانية لانه بعض المحمول والهبة لا تبطل بالشرط **فصل** ولا تنسخها
متر من اشتراط معلومية العوض وكذا الحكم لو وهب دارا او بصدق بها على ان يرد عليه
بعضها او على ان يعوضه شيئا منها لما ذكرنا ولو دبر الحل ثم وهبها اى ام الحمار فلهبة
باطلة لبقاء الحمار على ملكه فصار كالمشاع بخلاف ما لو اعتقه ثم وهبها لخروج الحمار
عن ملكه فصار كالاقتضاء فلا يفسد الصحة وقال لم يوفيه اذا جاعله قال الدين لك
او اذا جاعله فانت بري منه او ان ادبت لي بضعه اى الدين فالباقى لك وفانت
بري منه او ان مت بفتح التا فانت بري من الدين او ان مت من ضحك هذا وان مت
من مرضي هذا فانت في حل من هدي فهو باطل لاننا لا نعرف الدين على التعليق بشرط
صريح غير صحيح اما بشرط كذا فيكون تخيرا كقوله لم يوفيه ان كان لي عليك دين
او انك عنه صح وكذا ان مت بضم التا فانت بري منه او في حل جاز وكان وصية كما في
الحائنة وغيرها والمهرى جائز تكون للمعمول له حال حياته ولو رثته بعده اى بعد فماتته
وهي اى المهرى ان يجعل داره مثاله اى للمهر مدة عمره فاذا مات ردت اليه اى
الى الواهب هكذا فعلوا في الجاهلية فابطل الشرع شرط الرد لما قرنا بفتي لورثة

الموهوب له ولو قال اسكتك داري هذه حياتك ولقبك فربك هذه عارية
بلفظ الاسكان وهو تصرف في المنفعة كما في المبسوط والرقبي باطله لانها تعلق بالخطر
فان قبضها اي الرقي كانت عارية في يده وبطلانها عندها وعندي من تصح الرقي
كما في الرقي وهي ان يقول ان مت قبلك فلك وان مت قبلي فلي واعلم ان الصدقة كالهبة
بما هي للبرع لا تصح بدون القبض في المجلس او بعده اذ انما لا يشاع تقسيم ولا جوع فيها
ولو كانت الصدقة لغني لان الثواب قد حصل وهو عوض قد وصل ولا جوع ايضا
في الهبة لفقر استعسانا فيها وهي على غيبين باطله بخلاف الفقير على الصحة والصدقة
على نفسه افضل عندنا يكر اذا كان محتاجا وعليه عند الفقير اذ اصاب على المسنة ولا بأس
بالصدقة على من يسأل الناس الخافا الا اذا علم انه ينفق في معصية كما في الهبة في ولو
اختلفا فقال الواهب هبة ولا خير صدقة قال قول الواهب كما في الخاتمة واعلم
انه لو قال جميع مالي اجمع ما ملكه لفلان فهو هبة لان ما هو ملك حقيقة يستحيل
ان يكون ملكا لغيره الا بواسطة تملكه فيكون هبة وان قال لها ينسب لفلان وما
يعرف لفلان فاقرار لجواز كونه لمقرله وهو في يده ويعرف به وينسب اليه
كتاب الاجارة قد روي الهبة لكونها تملك غيب وهذه تملك منفعة
هي لفظة اسم الاجارة وهو ما يستحق على عمل الخير ولذا يدعى به ويقال اعظم الاجارة
وشرها بيع منفعة معلومة مقصودة من الغيب ولو غير مقصودة كاستيجار وان لم يتحمل
بها او دابة ليجنبها لم يجز بعض معلوم دين او عين واعلم ان كل ما صلح ثما اي بدلا
في البيع صلح اجارة لانها ثمن المنفعة ولا تعكس كليا فلا يقال لا يجوز ثما لا يجوز اجارة
لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كما يأتي وتفسد الاجارة بالشرط وينت
فيها خيار الشرط والرؤية والعيب وتقال اي تصح فيها الاقالة وتفسخ وتعتق
بالقاضي ان علمت المدة او قصرت والا لا والمنفعة تعلم ببيان المدة كالسكنى والارادة
مدة كذا فتصح مدة معلومة اي مدة كانت ولو طويلة او مضافة كاجرتها غدا وللجور
بيها اليوم وتبطل الاجارة بغيرتي كما في الخاتمة ولكن في الوقف يتبع شرط الواقف
الا اذا كانت اجارتهما الترتيبا فوجرها القاضي لا المتولي لان ولايته عامة فان لم
يشترط فالفتوى ان لا يراد في الاجارة الوقف على ثلاث سنين خوف دعوى الملكية

90 وفي غيرها سنة فلو آجرها المتولي اكثر من سنة في كل المدة لان العقد متى قسد في بعضه
فسد في كله خلافا لما وقع في اشع الوصائل والحيلة ان يعقد عقودا كل عقد بكذا
فيلزم الاول لانه ناجز لا الباقي لانه مضافه للمتولي فتصح خلافا لما فيه صدر الشريعة
قلت وصح في الجواهر عدم صحتها ايضا صيانة للاوقاف قال وعليه الفتوى
من قال ولو قضى قاض بغيرها او ارتفع الخلاف وتارة تعلم المنفعة بذكر العمل كصنع الثوب
وخياطته وحل قد روي عن علي دابة مسافة معلومة بما يرفع الجهالة فيشترط لدابة الركوب
بيان الوقت والموضع فلو خلاهما ففيه فاسدة كما في البرازية وتارة تعلم المنفعة
بالاشارة لفعل مخصوص كقول هذا الى موضع كذا لانه المقصود ولا جرة لا يستحق
بالعقد فلا يجب تسليمه بل بالتجمل فليس لها استرداد او بشرط في العقد
اي لو بشرط فلو مضاة لم تملك بشرط التجمل اجاعا وقيل يجعل عقودا في كل الاحكام
فيفتي بروايتها تملكها بشرط التجمل الحاجة كما في شرح الوهبانية للشيخ ابواسمياء
المعقود عليه من المنفعة او التمكن منه الا في ثلاث مذكورة في الاشياء مرفوع على هذا
بقوله فتجب الاجرة لو قبض الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة لتكنه من الانتفاع وهذا
لو الاجارة صحيحة اما في الفاسدة فلا الا بحقيقة الانتفاع قيل الا في الوقف وتنفذ
الاجرة بالغصب اي بالحيولة بين المتاجر والعين لان حقيقة الغصب لا تجوز في العقار
وهل تنفذ بالغصب في الهدايا نعم خلافا لقاضي خان بقدر فوت التمكن ففي بعضها
بحسب ايه الا اذا امكن اخراج الغاصب بشعاعة او حياية ولو انكر ذلك المجرور لا يثبت
حكم الحال ولا يثبت قريب المجرور كان اجرة ولو سلم بعد مضي بعض فليس لاحدهما
الامتناع اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب فيها احدهما فان كان فيها وقت
كذلك لم يوت سكه مضي زمن المسمى خير في قبض الباقي ولو سلم المتاح فلم يقدر
على التمتع لضياعه او صعوبة ان يملكه الفقه لا كلفته لزم الاجرة فلا ولو اختلفا حكم الحال
ولو برهنا فثبت المجرور ولرب الدار ولا رض طلب لاجل كل يوم ولرب الدابة كل من حمله اذا اختلفا
ولو بين اثنين والخياط ونحوه من الصنائع بعد الفراغ من عمله وتسليمه فله قبل تسليمه
يسقط الاجر وكذا لو فقهه او غيب وعليه لاهارة لو هو الفائق كما في تضمين الفائق وكذا كل من
لعمل لاش ولا يترجح حال له لاجر كما فرغ وان لم يسلم كما في المجر وان وصليته في بيت المستاجر

نعم لو سرق بعد ما خاط بعضه او ائتم به ما يراه فلما اجر بحسابه على المذهب كما في البحر وغيره
وهل الخياط اجر التفصيل بلا خياطة خلاف حرته في شرح التوير والتخار طلب الاجر
بعد اخراج الخبز من التوير واخراج بعضه بحسابه لو في بيت المستاجر كما يأتي فلا حرج في الخبز او سقط
زيد قبل اخراج سقط الاجر ولزمه الضمان لاني بيانه وان اخرج كذا وبعضه بحيث يفسد
ولا يتفقد به بعد بغير فعله فلا يسقط الاجر ان كان خبزه في بيت المستاجر للتسليم بالوضع في
بيته ولا ضمان له عند التقدي وهذا عنده وقال ان شاء المستاجر ضمه مثل دقيقه ولا اجر وان شاء
ضمه الخبز ولا اجر ولا يضمن الخياط والمخ ولا يمكن الخبز في بيت المستاجر فلا اجر الا بالتسليم
ولا ضمان عنده خلافا لها وهي مسئلة الاجير المشترك كما في الجوهر وغيرها وللطحا للولاية طلب
الاجر بعد العرف للعرف فلما هل بيته فلا يجر فعليه وعليه تسوية الخزان ووضع الفصاع على ما قيل
ولو اخرجته او افسده ضمن ولو وقعت منه شرارة فاحترق البيت لم يضمن كما لا يضمن صاحب الدار لو احترق
شئ من السكان لعدم التقدي كما في الجوهر ولضارب اللبن في ملك المستاجر مع يمين المالكين ولو في غير
ملكه فلا اجر حتى يعود منضوبا عنده وشرا عنها ذكره الزيلعي وغيره بفداقته عنده
وقالا لا اجر بعد تيسر حبه اي جعل بعضه على بعض فلو افسده المطر قبل ذلك فلا اجر له **قلت**
ويقولها يفتي كره ابن الكمال مغزا للعين ومن عمل ما اثر في العين كصباغ وقصار يقصر باللسان
والبيض خرج غاسل الثوب فلا حرجها اي العين لاجل الاجر لو حله فلو جلا فلا كماله في بيت
المستاجر للتسليم كما يضمن التقدي ولو في بيت المستاجر فان حبسها فصاعت بلا صنعه فلا ضمان
ولا اجر عنده وقال ان شاء المالك ضمه مصبوغا ولو اجر او غير مصبوغ ولا اجر له واعلم
ان المراد بالاثام اعم العين والعرض على وجه التحال والخياط والحفاف وغاسل الثوب وطالوراس
العبد وحبس العين بلاجر وقيل كالحال فلذا قال فلا اثر لعمله كالحال بالجماع وبالجبر
خاص بغير كماله والملاحم وغاسل الثوب اي لتطهيره لا لتحسينه كما في المجتبى **قلت**
واته غير واحد وهو يخرج على ما قدمه من التصحيح فتبصر ليس له حبسها اي العين اجماعا
وقال ابو يوسف في الحال ليس له طلب لاجر قبل الوضوء لانه مقام العمل كما في التمساني عن المحيط
ولو حبسها ضمن ضمان الغصب وضامها ايضه محمولة فلما اجر او غير محمولة ولا اجر بخلاف
راة الا بئ فان حبسه للجعل وان لم يكن عمله اثر في العين لانه كان على شرف الهلاك فكأننا احياه
وباعضه بالجعل بخلاف الحال ونحوه اذ لا احياه اثر فلم يملك الحبس واعلم ان اذا اطلق

العمل للصانع فلما ان يستعمل غيره اي بلاجره فلو دفع لاجنبي من الاول دون الثاني كما في
الخلاصة وان قيد بعمله بنفسه فلا يستاجر غيره وقيد بقيد العمل لانه لو شرط ما يوم او غدا
فلم يفعل وطالبه مرارا ففطر حتى سرق لا يضمن واجاب شمس لايته بال ضمان كذا في الخلاصة
وقول له علي ان يعمل اطلاقا لا يقيد وفاستاجر رجل ليحيي بيا له فوجد بعضهم قد
مات فاتي بمن يقضي له اجر بحسابه لو كان معاومين اي بالعد كما في البرهان ولا فكله كما في
الدرر والتوير وغيرها وفي التمساني فان جهلوا فسدت وان اجر المثل ثم نقل عن الكرماني
عن الهيثم دواني ان معاومين لو كانت مؤنة بعضهم ككلمهم فلا فكله لان الاجر مقابل بنقل
العيال لا بقطع المسافة حتى لو ذهب ولم ينقل احد منهم لم يستوجب شيئا انتهى فينتبه وان
استوجر اي رجل لا يصلح لعماله ونحوه ما لم يؤنه الي زيد فوجد سينا فوزه فلا اجر له
للههاب ولا للمجي اتفاقا وصار كخياط تقص ما خاطه وكذا لا اجر ايضا لو استاجر باجر معاوم
لا يصلح اطلاقا في كتابه بما ليس له مؤنة لكنه لو استاجر للرسالة ولم يوجد له لسل اليه ولم يبلغه
فلكل الاجر فوزه مؤنة او لغيره لانه نقضه بالرد فسقط الاجر وهذا عنده وابو يوسف
معه في الاجر وقال محمد والائمة الثلاثة للاجر ذهابه هنا اي في المكوب لمقابلته الاجر هنا
بقطع المسافة فقط وقد قطعها في الذهاب سواء شرط المجي الجواب ام لا كما في النهاية فمن
الظن انه لابد من التقيد بالمجي الجواب حتى ياتي خلافه محمد ولو تركه هناك بان دفعه الي
ورنته او الي من يسلم اليه اذا حضر فلا اجر الذهاب اجماعا وهو نصف لاجر المسمى **قلت**
وعبارة الدرر لا تلازم الغر وان بقى صاحب المخرج وغيره ولا عمل ما في التمساني عن النهاية انه
ان تركه الكتاب فان شرط المجي الجواب فاجر الذهاب بالجماع وان لم يشترطه فلكل الاجر
ولو وجبه ولم يوصل اليه يجب شيء وهل يترقبه كذلك فيه كلام **باب**
ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز وما يكون خلافا فيها وصح استيجار الدار والمكانوت اي الدكان
وان لم يذكر من تسكنها ما يعمل فيه لصرفه للمقارن ولما ان يعمل فيها كل شئ اراد فبيته
ويربط دوابه ويكسر طيه ويستنجي بحدانه ويتخذ بالوعده ان لم تضره يطحن برحي اليد وان ضره
به يفتي كما في القنية سوي ما هو من البناء كالحجارة والقضارة والطين لاجل ان المالك اشترا
في الاجارة ولو اختلفا في اشتراطه فالمقول للموثر وان برهننا فالبيته للمستاجر وان افسده
بالبنا ضمنه لاجر لانهما لا يجتمعان وله السكنى ولا سكان كما يأتي وصح ايضا استيجار

الارض للزراع ان يتن ما يزرع او قال علي ان يزرع ماشاء كيلا تنفع المازعة ولا يفي فاسدة
للجماعة وتقلب صحبة بزرعها ويجب السعي كما لو اجرها وهي مشغولة بزرع بحق ان يزرعها
مضافة فتصح مطلقا كما لو زرع بغير حق. وصح ايضا للنبا والغرس وسائر الاشياء التي لم يجر
وخزف وبقيل ومراخا حتى تدر لا جرة بالقليد امكن زرعتها امر كما في البحر واذا انقضت مدة
لزمه ان يعلفها ويسلمها فارغة من النبا والغرس لعدم نفايتها. الا ان يزرع المجرع للمساخر قيمة
ذلك مقلوعا لكن برجي صاحبه ان لم تنقص القلع وان كانت الارض تنقص بقلعه فبدون رضاه
يملكها ايضا جبر على المستاجر لان فيه نظر كما. او يرضى اي المجرع والمساخر بتركه
اي البناء والغرس فيكون البناء والغرس هذا اي للمستاجر ولا يرضى هذا اي للمجرع وهذا
الترك ان باخر فاجرة ولا فاعارة فلها ان يوجرها لثالث ويقسم الاجر على قيمة الارض بالبناء
وعلى قيمة البناء لارض فيأخذ كل حصته ولو الارض وقفا للمستاجر استبقاؤها فيها
باجر المثل ولو جبر الا لضرر **قلت** عيب لم يسأل لارض المحترقة وهي متقولة
في اوقاف الخفاف وغا فيما علقته على التوقير وتقدم في الوقف واعلم ان البناء في الارض المستاجر
خلو الارض المستاجر فانه لو بني في ارضه فان كان فوطيه لا يعلف ولا يعلف ويغير قيمته
التراب ذك القهستاني وغيره. والرطنة لعدم نفايتها كالشجر فنقله بعد هنيئ المدته ثم المراد بالربة
ما يبقى اصله في الارض ابدا وانما ينقطع ورقه ويباع ارضه فاوله نهاية لجل وجز
فزرع كما نقلناه فيما علقناه على التوقير. والزرع يترك باجر المثل اي يقبض او يعقد الي ان يدرك
رعاية الجاني لان نهاية بخلاف سوت اخذها قبل ادراكه فانه يترك بالمسعى الي الحصاد
وكذا المستجير واما الغاصب فيؤثر بالقلع مطلقا. وصح استيجار الدابة للركوب والحمل
لا يجتئها او ليربطها على باب داره. والقوب للباس لا يزين بيقه او جافته به واذا فسد
فلا اجر وكذا لو استاجر بيتا ليصلي فيه او طيبا ليثمنه او كتابا او شرا لمقره او مصحفا
كما في شرح الوهبانية. فان طاق ولم يقيدها براكب ولا بس فله ان يركب ويلبس شرا وتعين
اول الركب ولا بس فاذا ركب ولا بس هو بنفسه او ركب ولا بس غير تعين ذلك فلا يستعمل غير
لقيقته فكانه نص عليه ابتداء. وان قيد براكب ولا بس وخالف ضمن اذا عطيت ولا اجر عليه وان سلم
بخلاف جافته فقد فيه حد لا خلاف في سلم لزمه الاجر كما في المنع. وكذا حكم كل ما يختلف باختلاف
المستعمل كفسطاط. واما ما لا يختلف به فقيده هدر فلو شرط سكرني واحد جاز ان يسكن

غيره لانه تقيد غير يقيد لعدم التفاوت وما يضرك الحداثة مستثنى وان سمي يحمل على الدابة
نوعا وقدر كدبر فله حمل مثله. في الضرر ان تساويا وزنا او اخف كالشعر والمسمار
لما هو اقرب للمخ والقطن والبتن. وان سمي قدرا من القطن فليس له ان يحمل مثل وزنه حديثا
لانه يجمع وذلك ينسب. وان زاد الحمل على ما سمي القطن فقطبت ضمن قدر الزيادة على المسمى ان
كانت تطيق حملها ولا ذلك القيمة. مع جميع الاجرة اي الحمل الاجرة والزيادة الضاب
فلم يجزعا ولو سلمت فالمسمى فقط لان مانع القصب لا تضمن عندنا ومنه علم حكم المكار في
طريق مكة **قلت** وهذا ان حملها المستاجر فان حملها صاحبها وحده او كل منها
جوزا فلا ضمان على المستاجر سواء تقدر ان اخذ على الاوجه خلافا للخالصة وان عملا معا وجب
النصف على المستاجر بقبوله. وهو فعل ربها كما في التوقير وفي الارض ان يستمسك
نفسه بضمن النصف ولا عين بالثقل لان لا دحي غير موزون وهذا لو تطيق عمل الاثنين
ولا الا لك كل كما لو عمل على علقته وان اطاعة لاتحاد المكان واقاد بالزيادة فانها من الجنس
فالمن غيره ضمن الكل كما لو ركب على موضع الحمل اما لو ركبه في موضع والحمل في موضع
فبحسابه. وان كجهما اي جذبها بلجامها غفلا لقف ولا تجوي ارضها فقطبت ضمن. كان قيتها
لمتقيد لان بالسلامة حتى لو ملك الصغير يضرب الاب او الوصي للثأري ضمن لوقوعه
بزجر وتترك وهذا عندنا. خلافا لها فقا للاخوان فيما هو معتاد وان تجاوز بها مكانا
سماه ضمن ولا يبررها الي اسماءه وان وصليته استأجرها فها با ويايا. في لاصح لغصب
نخالفة فلا يبرر بعوده للوفاء. وان اكرى عملا شرجا ثم زرع شرج الحمار. واسرج
بما يسرج به مثله. او اسرجه مكان الايكاف لا يضمن. الا اذا زاد وزنا فيضمن بحسابه ذكره ابن
الكمال. وان اسرجه او او كفه بما لا يسرج او يركب به مثله ضمن وكذا اي يضمن ايضا
ان زرع سرجه او كفه ولو يركب به مثله لان الايكاف ليس من جنس السرج وهذا عندنا
وقا لا يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط. ولو استاجرها بغير لجام فالحمار بالجر بالجر
ضمن وكذا لو بدله. وان سلك الحمار طريقا غير ما عينه المالك ولكنه ما يسلكه. وهذا
متاعه فلا ضمان عليه ان لم يتجاوز الطريقان بعد او غل او خافا. وان تقاها بما ذكرنا
او كان اي هذا الطريق بحيث لا يسلكه الناس او عمله في البحر. وقد قيد بالبرق وتلف
ضمن. ولو لم يقيده بالبرق فلا ضمان. وان بلغ الحمار المنزل سا كما قاله الاجر لحصول المقصود

وان استأجر أرضا. وعين زرع يزرع فيها رطبة ضمن ما تقتصت الارض لان الرطبة اضرب من الرب
ولا جرع عليه. لانها رطبة لا فيها استثنى كما يأتي في بابها. وان رطبتا طنة القرب قريبا طنة
قبا خيرة لما لك بين قضيتي قيمته وبين اخذ القبا ونفعه خيرة لا يتراد علي ما سمي كما هو حكم الاجارة
الفاصة. وكذا لو امر بقبا طنة سراديل فان الحكم كذلك في لاهج وقيل يضمنه هنا بلا حيان
ولو قال للخباط اقطع طولك وعرضه وكه كذا لكان ناقصا ان قدر اصبع ونحوه عفو وان اكثر
ضمنه قال ان كفا في قصيصا اقطع بذرهم وخطهم ثم قال لا يكفيك ضمنه ولو قال لا يكفيني
قصيصا فقال بذرهم لا دفع غلامه او ابنه لحائك مدة كذا ليعلمه النعم وشرط عليه كل شهر كذا
جاز ولو لم يشترط فبعد تعليمه طلب كل من العلم والموالي اجزا الاخر اعتبر عرفا لبلدة في ذلك
العمل استأجر دابة ليجعلها كذا فحضرته فخلها وروى لم يرجع لرضاه بذلك وتما فيما علقته
علي التوفير **باب الاجارة الفاسدة** الفاسدة ما يكون مشروعا با صله
دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا اصلا وحكم الاول وجوب اجارته لبلد استعمال بخلاف
الثاني فلذا قال يجب فيها اجارته لبلد يعني الوسط منه لا يتراد علي المسمى ان كان المسمى معلوما غير
محمول ولا فبا لغاما بلغة لكن انما يجب ذلك باستيفاء الحقيقة حقيقة لان المانع فيها كماله بالقبض
حتى لو قبضها ليس له ان يجرها ولا اجرها يجزئ المثل كما في الجرح من الخلاصة. واستأجر
دارا او أرضا كل شهر كذا. بلا بيان المدة. صح العقد في شهر فقط. وفسد في الباقي لجهالتها
ولا اصل انه متى دخل كل فيما لا يعرف منهاه تعين ادناه وذا امر الشهر الاول فكل فسخها
بشرط حضور الآخر لانها العقد الصحيح كذا بلا حضوره عند الثاني وقيل لا يصح بخلاف
الان يسمى حلة الشهر فيصح في كل ذلك لان المانع صح ذلك في كل شهر بعد
الشهر الاول حال كونه. سكن الدار منه ساعدا او لم يصح فيه كله لرضاهما بذلك. وسقط
حق الفسخ حتى ينقضي الاجرة. وظاهر الرواية بقاءه اي الحيا لكل منها. في المدة التي
من الشهر الداخل ويومها. وببقي للعرف ودفع الجرح. فسقط في اشارة الشهر لقول قيل
موقوف لاسم الشهر كما لو قال فسخت رأس الشهر وهذا كذا اذا لم يجعل بالاجرة ولا خلاف
كل فيما عجز عن ان يبلغه غيره. وان استأجرها سنة بكذا صح وان لم يسم تسط كل شهر وتقسم
سوية بلا اعتبار ارتفاع وسعر ومن. وابتداء المدة ما سمي لا سيما والمدة فوق العقد
اولها. وهذا العقد مطلقا ولو معيننا تعين ذلك. فان كان وقت العقد حين يهمل

بضم ففتح اي يبيعها لاهلاك اي اليوم الاول من الشهر عرفا. يعتبر ابتداء لاهلكه اي
بالهلال فان الدار ترد للجمع الي الجنس كما تقر. ولا لاهلا ما يمر كل شهر ثلاثون فالسنة ثلاثمائة
وستون فالسنة عند عدد رتبة لاهلية ولا هرية وعند هاقورية لاخير والختار مذهب
الامام قيل يوليه تكرر عيدا لا هجي وايام التثنية في سنة واحدة واجب بانه في سنة
الاجارة لا في القورية فالخذ وغير لازم واللازم غير محذور واراد التثنية هنا خمسة
اشكالات علي كذا صدر الشريعة مع حلها فليراجع. وعند محمد الاول بالايام والباقي
بالاهلكه وبقيت معه في رواية ومع الامام في اخري. وبلا في جزئه في الجمع وكذا العدة
يجوز نقله بالايام وبتمام الكال و قد سبق مستوفي ويجوز اخذ اجرة الحمار ولا اعتبار
للمعاملة مع قارف المسلمين وقد قال عليه السلام ما رايتي المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
نعم قال ابن حجر الاجرة مرفوعة كذا خرج الامام احمد موقوفة علي ابن مسعود با سناد حسن
والحمار لا عليه السلام اجتمعت واعطي اجرة متفق عليه وحديث النبي يسوخ او لا شقاق
لحسانه. ولا يجوز اخذ اجرة عسبا ليقين بغير فساد نزه علي الاخي او اعطاء كراهية فانه
حرآم ويدخل فيه كل فحل الحصان وحمار ولا بأس به نجانا. ولا يجوز وتطل الاجارة عند
المقدمات علي الطاعة. اي كل عباد مغير واجبة ولو علي امر باح كعلم كتابة ونحوه
وتعير جازت اتفاقا ولو علي امر واجب. كما اذا كان المعلم او الامام او المفتي واحدا لم تصح
اتفاقا ذكره الروائي وغيره. كذا اذا كان واحدا لاهلته وتسلم القرآن والفقه. وقراءتها
والنديس والتذكير والقراءة ذكره القسائي. او الماصي كلقاها النوح والملاهي كزنا
وطبل ونحت صنم وزخرفة بيت تماثيل ولواستأجر ليخت له طبيب او يربط طبيب له
الاجرة لانه ياتر في الامانة علي المعصية كما في المحيط ولواستأجر رجلا ليكتب له غناء
بالفارسية او بالعربية طاب له الاجر وكذا لو كتب لامرأه كتابا الي اجتها باجر ولواستأجر
ماشقة لتزين العروس لا طبيب لها الاجر لان يكون علي وجه الهدية فغير شرط كما في الظهير
واقوه القسائي زاد في المنع مغزا للبرازية والصواب انه ان ذكر العمل والمدة جاز
وكذا لو استأجر كتابا فتعويذا لسحر ان بين الكاعد والخط جاز كما في المينة ولو اخذ المال بلا شرط
سباح ذكره الزيلعي وغيره. وبقي اليوم اي يعني المتأخرون بالجواز للاجارة علي هذه العبادات
لتنوير الرغبات ومنع العليات. مثل الامانة وتسلم القرآن والفقه. تنزه عن الانداس

والاحكام تختلف باختلاف الزمان. حينئذ يجبر المستاجر على دفع ماسي. اي نجيب المسمى
بالعقد والافراج المثل كما في شرح الوثايب لابن الملك وشركة شرح الوهابية. ويجوز به
ينبغي ويجبر على دفع الحلو المسمى. اي المعروف. هي المسمى للمعلم على من يفسد القرآن
سميت بها لان العادة اهداء المأوى المعروف كالمشروط ولو علم الجائر ولم يبلغ الى الحلو يطلب
رضاء الاستاذ واما استيجار المصحف وكتب الفقه فقير جائز لعدم القارف كما في الزيلعي المنح
وشرح المجمع وعادة الاختيار ولو استاجر مصحفا او كتابا لم يقار فيه فقر لم يجز ولا جرحه
لان القراءة والنظر منفعة تحدث في القاري لا في الكتاب فصار كما اذا استاجر شيئا لينظر اليه
لا يجوز وهل يجوز لتعليم الحرف روايتان فان بين مدة جاز ولا لكن لا جرح المثل ان تعلم
ولا الا كما في الحاشية وجوز في المجتبى الجواز ما لم يشترط تعليمه لقلته بفهم المتعلم وليس في وسعه
قال في امتناع جواز اجارة تعليم القرآن هذا **قلت** وحيلة الجواز على قول
الكل ان يستاجر مثل مثلثا يام بالتعليم فيحفظ. ولا تصح اجارة المشاع فيما يقسم ولا يقسم
عنده. وعندها تصح مطلقا. وعليه الفتوى كما في القهستاني وعزاه البرجندي والزيلعي
وغيرها للمنفعة لكن رده العلامة قاسم في تصحيحه بان ما في المعنى شاذ مجهول القائل فلا يقول
عليه وان في المنح. وان اجرد امرار حبلين صح اتفاقا. كما لو اجار لشريكه وقضى بمجازه وطريق
الجواز على الكل عند الكل ثم يفسخ فيما يريد لان الشيوع الهاري غير مفسد بالاجماع وعنده
ان المقارن غير مفسد. والصحيح فساد لا بطلان فيجبر المثل ذكر القهستاني وذكر
ان الفتوى على جواز اجارة البناء وحده وقيل لا جرح المشاع **قلت** لكن بعض محمد
ان فر استاجر أرضا فبني فيها بناء ثم اجراها مضاجعها استوجب الاجرة خاصة البناء فلا جرح اجارة
البناء لما استحق الاجر وقاس على النسطاط وبه انقي مشايخنا ولو كان البناء ملكا والعرضه وقفا
واجبر المتقوى باذن مالك البناء لا جرح فيقسم على البناء والعرضه وجاز اجارة بناءه لا لك الارض
اتفاقا وكذا لغيره على المنقي به. وقاس في الهادية واقف الباقي في اجارة الجارة وسنشير اليه في تنبيه
ويجوز استيجار الظئر الى الموضوعة ولو كان اذوا فاجز لكن نهى عن رضاع المتقاة فان الرضاع
يغير الطباع فاجز معلوم للعرف وكذا بطعامها وكسوتها. ولها الوسط استحضانا. خلافا لما
للجهالة وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه فالحاسة لا الدرن. واصلاح طعامه ودهنه. يفتح
الذال ويجوز الصمغ على نحو غلتها تنبا وما بارد او المعنى عليها استعمال. الدهن لانه شئ منها

في الامور الشريكة

وهذا في عرفنا دون عرف الكوفة. بل هو واجرها على نفقة عليه ولا بطلان الاجارة بموت
الآب وقيل بطلان للصبي مال. فان ارضته في المدة بلين شاة او غنمة بطعام
فلا اجرها. لانه اجارة الارضاع ولو جددتها فاعتبار لبيتها ولينتهم ولو برهنها فليتها وهذا
لو شهدوا انها ارضته بلين شاة وما ارضته بلين نفسها فلو اكتفى بالفتي لم تقبل
على الفتى بخلاف الاول لدخول الفتى في ضمن الاثبات ذكر القهستاني وغيره ولو جرحها
وطها لا في بيت المستاجر. ولذا فسخها ان لم تكن الاجارة برضاها ان كان نكاحا طاهرا
او عليه شهود لا فسخه ان اقرت به. ولا هل الطفل فسخها ان مرضت او حبلى
لانه عند ولاد اب اجارة ابنه وكذا للامر لو غلبها والافك ذلك عند ابي يوسف
خلافا لمحمد لا لان امره والزوج زوجته للخدمة وقاس في شرح المجمع. ونسب
استيجار حائك لينسج له غنما بنصفه او حمار ليحمل عليه طعامه تقفير منه او ثور ليحطب
لذي تقفيره دقيقه. هذا يسمى تقير الطعان وقد نهى عنه ولا لان بيعه لا يستعان
ببعض عمله حتى لو اطلق ولم يصفه او افتره له او اجاز بالاجماع وهو الحيلة وما
استشكل في البيه جاب عنه في المنح وصنف ما زعمه شايخنا. ويجز جرح المثل
في الكل لا يجاوز المسمى وان استاجر ليحطب اليوم تقير بدهم فسد لجمعه بين العمل
والوقت فيؤدي المنازعة. خلافا لما لو قال في اليوم صح اتفاقا لان في الطرف
لا للتقدير بخلاف اليوم بالنسب حتى لو عين العمل وسط الاجرة بينها صح اتفاقا
وان استاجر ارضا على ان يكرها اي يجرها ويرعها او يسمها ويرعها صح لانه شرط
بقتضيه العقد. وعلى ان تنسبها اي ليعيد الحث. او يكرها يفرها الكبير ويسرقتها
بالزبل لا يصح لبقاء اثرها لما لك حتى لو لم يبق صح. وكذا لا يصح استيجار للزراعة
بزراعة والركوب بركوب والسكنى بسكنى وللبيع بالبيع ولا هل ان بيع الشئ بخمسة
نسبة حرام فاجارة المفعلة بالمفعلة. انما تجوز اذا اختلفا لانه اذا اختلفا في جرح
المثل باستيفائها على الظاهر. وان استاجر شيئا وعان لحمل طعامه هو له لا لغيره
لا جرحا صلا لا عام لم نفسه كانه استاجر لرض من الرهن لم يجز لمفعلة عماله
وان استاجر ارضا ولم يذكر ان يزرعها او لم يبين ما يزرعها لم يصح. ان لم يغم بقوله
ارزعه ما شئت بخلاف الدار لوقوعه على السكنى كما سر. فان زرعتها وصي لا جرح

قيد اتفاق عادي صحيحا وله المسمى استحسانا لارتفاع الجها لا قبل تمام العقد. وانما استاجر
جارا الى ملكة ولم يدركها بحمل عليه فخل المتأخر ففقاهي هلك لا يضمن لا امانة وانفسد
كامر وان بلغ مكره له المسمى استحسانا لما ذكرنا. وان احتضا قبل الرج والحمل لف
 ونشأ. نقضت الاجارة وقدما للفساد لقيامه بعد **فروع** استاجر دابة ثم وجد
 الاجارة في بعض الطريق لنزاجها ركب قبل لانكار البعد قصر التوب المحجود فان قبله
 الاجار والا فلا صباغ وفساح استاجر امرأته لتعزله خيرا للاكل لم يجز وللبيع جاز اجرت
 دارها لزوجها فسكها فلا اجر والخيار العتة استاجر لبيد له او يتطلب ان وقت
 جاز ولا الا الا اذا عين الخطب وهو ملكه كما في التوفير ونشأ عليه **فصل**
 في الاجير المشترك وغيره الاجير المشترك هو من يعمل لغير واحد او لعدة لا غير موقت
 او موقتا بلا تخصيص وصفته انه لا يستحق الاجر حتى يعمل كالمصانع والقصور والقتال
 والدلال والجرار والحماجي والراعي ونحوهم المختصين وحكمنا امين المتاع في يده
 امانة لا يضمن هلاك المال بلا ضعة سواء امكن التعز عنه او اخذ اي حيف
 والحسن وزن وهو القياس. وان وصليته شرط ضمانه كما لو دح لان شرط الضمان في الامانة
 باطل كما رو قوله. وبه يعني رد لما قبل ان شرط ضمانه ضمن اجماعا وان مشي
 عليه في الاشباه فانه خلاف المذهب. وعندها يضمن ان هلك تشي امكن التعز منه
 كالقصب والسرقة بخلاف ما لا يمان التعز منه كالموت والحريق الغالب. والغارة الغالبه
والعدو كالمس وقال الزياجي وغيره ويقولها يعني المورصيات الاموال انه هو الا ان
 المتأخرين اتوا بالصلم على نصف لقمه قال الزاهد علي هذا ادركت مشايخنا بخوارزم
 واتوا التمساني وقيل ان الاجير مضطرب لا يضمن وان جلا منه يضمن وان مستور الحال
 يؤمر بالصلم كما في الهادية **فصل** وهل يجبر عليه حرق في توب البصائر
 نعم كن تمت مدة في وسط البحر او البرية بتقيل الحار والجلي اي فيجبر الجبر بقاء الاستاء
 ثم هذا كله لو الاجارة صحيحة فلو فاسدة لا يضمن اجماعا كما في شرح الجمع. ويضمن المشترك
ما تلف من حيوان وغيره بعمله لا بغيره ما دون قيد اتفاقا بين الامار وصاحب
 وقال زنه هتمان عليه. لكن بقا التوفير دقه ايما لغير المتأخر كما اعتمد التمساني
 بقا لصدر الشريعة لكن في الملح عن الهادية ما يخالفه وعليه الدرر قد بر. ورأى الحال

٩٥
 اي اذا لم تكن فرجة الناس فلو منها لم يضمن خلافا لها كما في شرح الجمع قال وكذا يضمن
 لو ساقا للمكاري دابة فغرثت فسقطت الجولة. واقطع الحمل الذي يشتهر المكاري
وكذا غرق السفينة منه ها لان ذلك من جنابة يده فيضمن ولو غرقت فروع او يبح
 او صر حبل او نحوه لم يضمن كما لو كان رب الماء او وكيله او عبده في السفينة او اكلها
 على الدابة والمكاري يسوقها فغرثت لم يضمن اجماعا لان الماء في يدها حبه حقيقة وكما
 الا ان يفعل فغلا يعقد الفساد كما يعلم من التشرع لاليت وشرح الجمع وغيرها. لكن لا يضمن
الاجير بدلا لا يضمن من غرق في السفينة او سقط من الدابة مطلقا ولو بسوقه او قوده لان
لا يضمن لا يضمن بالجنابة ولا جنابة لا يضمن فصاد ولا يضمن اي سيطر
لم يتجاوز الموضع المقتاد لعدم العلم بمحمول الموت منه فان جاوزه ضمن ان ائذ كل اذ لم يهلك
فان هلك ضمن لا يضمن لنفسه للفها ما دون فيه وغير ما دون فيتنصف حتى لو قطع
الحنان الحشفة وبركي المقطع تج عليه دنه كامله وان مات فالواجب عليه بضمها
لحصول تلف النفس بفعلين احدهما ما دون فيه وهو قطع الحلة والاخر غير ما دون فيه
وهو قطع الحشفة فيتنصف الضمان لا تخاد الجنس بخلاف جنس الرتبة مع قطع اليد لا يتخلف
فيقترا فصل وهذه ما غرنا المسائل وانذرها حيث يجب الاكثر بالبر والاقل
بالهلاك وقد نظمت في معاينة الوهابية فقال
 وغرنا الذي ان مات بحية فما عليه اذا ما مات بالموت يشطر
 ويشكل ما في الهادية ولو فسد عبدا او غلاما طلبا لفدنه فمات بسببه كان قيمة العبد
 ورثته الف لا على اقله لفصاد الا ان يفرق باقدا تامل. واعلم انه لو المكون في طريق
الفرات شلا فلما الك الحمار بين ان دعته في مكان محملة ولا اجار او في مكان كسره ولله الاجر
بحسابه وهذا لو الكسبه بضمه فالزحمة فلا ضمان كما قدما كما لا ضمان على جار سوق
وحا قطن خان ودلال نعي التوب لمريد المشرف فبما التوب للاذن بهذا الدفع عادة وتما
في الطهيرية والاجير الحاص وتقريفه فيعمل لواحد حقيقة وحكما كما يأتي علا لوقتنا
ويسمى اجير وحد وحد بالا ضمانه الي الاجير المستاجر الوحيد المسكون ويفتح يقال
رجل وحد بفتح تينا اي منفرد كما في المغرب وصفته ان يستحق الاجر بتسليم نفسه
الى مستاجر واحد اكثر ولذا اطلق فلو استاجر رجلان او ثلاثة رجلا ارعي غير

لها اولهم خاصة كان اجيرا خاصا كما في التمساني عن المحيط مدته اي الاستيجار مع القدر
على العمل وان لم يعمل لكن لا يمنع عنه فلو اشترى ولو كان كطرو مرض فلا اجر ثم فسر بقوله كن
استاجر للخدمة سنة او لم يجر العتق لهذا المستاجر لا غير بقرينة المقام واللام في الموضعين
فمن الظن ان يكتسب قاصر وحكمه انه لا يضمن بالاجماع ما تلف من ماله في يده كما اذا اشترى
حلي صبي الطير او العبد كما اذا مده سفينة وغيره مما في المشترك الا اذا عمل علام لم يدخل
في العقد كقضية عين شاه بضمه فيضمن ولد المسمى وان هلك ككسفا او كلها التسليم
نفسه ومح ترديدا لاجر بين تعين مختلفين وايها وجد لزم ما سمي لوجوب الاجر بالعمل
مخا ان خطيته فارسيًا فدرهم او دريما فدرهمين او يزيدا فثلاثة تعجب اجرا على وكذا الحكم
في ان صبغته بعصر فدرهم او بزعران فدرهمين او بوزن فثلاثة وكذا ان سكنت
هذه فدرهم في الشهر او هذه فدرهمين او هذه فثلاثة وكذا ان ركبها الى الكوفة
فدرهمين والى واسط فدرهمين والى الشام فثلاثة وكذا ان يجر لورد ديني ثلاثة اشياء
كما مثله لاجن ربيعة كما في البيع ويجوز اجرا على العتق به الا في تخيير الزمان كما افاده
بقوله ولو قال ان خطته اليوم فدرهم او غدا فبنيصفه فحاطط اليوم فدرهم ليعتد
الشرط الاول ابتداء وان خاطط غدا فلما جاز المثل لا يجاوز المستحق اعني نصف درهم
لفساد الشرط الثاني وقالوا لا شرطان جائزان ولو خاطط بعد غدا فاجر المثل لا يجاوز نصف
درهم اتفاقا وهذا اذا جمع بينهما واما لو اقتصر على اليوم وخاطط في الغد فاجر المثل غدا
واما غدا فلما قيل ان يقول باجر المثل او بلا جر كما في التمساني عن المحيط ولو قال ان كنت
هذه الخانوت عطارا فدرهم او حذرا فدرهمين جاز غدا خلافا لما كان وكذا
الحلاف لو قال ان ذهبت بهذه الدابة الى الحيرة فدرهم وان جاوزتها الى القادسية
فدرهمين او قال ان حملت عليها الى الحيرة كرسير فدرهم وان حملت كربة فدرهمين
خلافا لما ولا ينافر بعد استاجر للخدمة لشقتة بلا اشتراطه وقت العقد
لان الشرط امك عليك ام لك وكذا لو عرف بالسفر لان المعروف كالشرط ولو سافر به
ضمن لا يغاصب ولا اجر عليه وان سلم لان الاجر والضمان لا يجتمعان خلافا للشافعي
ولو استاجر رجل عبدا او صبيًا محجورا عليه فعمل المحجور واخذ الاجر لا يستره المستاجر
منه لعودها بعد الفراغ صححة استحسانا ولو هلك العبد المحجور في حالة الاستعمال

مجب عليه قيمة اجرة قلت وللا باجر الصغير ولورد وناجر المثل
على الصحيح وكذا اعارته اي ليعلم الحق او ليخدم لا يستأذ وليس للمعاره ماله وسيجي
في المادون ولو اجر العبد لغصوب نفسه فكل ما صبه اجره الذي اجر العبد نفسه
بما لا يضمن غدا خلافا لما ولو اجره الغاصب لا يضمن اتفاقا وما وجد سيده في يده
اخذه وقبض العبد اجره فمن استاجر صحح له المباشرة العقد ولو اجر رجل عبده هذين
الشهرين شهرا باربعة ودرهم وشهر الخمسة صح الشهر الاول باربعة وعكس صح خمسة ولو
استاجر عبدا فائق ومرض فادعي المستاجر وجوده اي الاباق او المرض او المدة وادعي
المولى وجوده قيل الاخبار بساعة حكم الحال فيكون القول لمن شهد له الحال بعينه فان
كان العبد الاثب حاضر او المريض صحيحا صدق المولى والا فالمستاجر المار وكذا الاختلاف
في انقطاع ما لا يجر وجوبه اي فيحكم الحال في مسئلة الطاحونة ايضا ولو اختلفا
في قدر انقطاعه فالقول للمستاجر والمينة للاجر ولو قال رب القوب امرتك ان تصبغه
احمر فصبغته اصفر وقال الصانع امرتني بما صبغت صدق رب القوب بعينه لا يند
منكر وهذا عند وعدا بي يوسف القول للصانع ان كان حريفا اي معاملا له لا
وعند محمد القول للصانع ان كان معروفا بعلمه بالاجر وقيام حاله بهذه الصبغة
والا فلا وبني في كافي التنوير وغيره وهذا بعد العمل اما قبله فيتحالفان وتام
في شرحنا عليه باب فسخ الاجارة تفسخ الاجارة جواز اعييب قد
او حادث موت المتع بالمستاجر كحرائب الدار وانقطاع ماله الارض والرجح وكذا لو كانت
تسقي ماء السماء فانقطع المجر كما في الحائنة اي وان لم تفسخ على الاصح كما ياتي او احل عطف
على قوت به اي بالمتع بحيث يتقرب به في الجدة كمرض العبد ودبر الدابة بالفتح
خرج ظهرها او حنقها وكذا نذرها وان يقول قد تفسخ انها لا تفسخ بالعيب وهو الاصح وان
يفسخ بالفسخ ولو بعد القبض كما في التمساني وسيتضح فلو اشترى به معييا في مدة الاجارة
او زال المجر عيبه كما اذا بني الدار المفدومة او زال العيب سقط حيانا لروا
المسب ولزم رد له اما اذا لم يخل العيب بالمتع كقور الفلأه وسقوط حائط من الدار
فلا يشتب به الخيار أصلا بخلاف المخل كما في المن وكما تفسخ بخيار عيب كما مر تفسخ بخيار
رؤية وكذا شرط قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو فسخ في الثالث منها فلا اجر للمدين

وكذا لا خلاف في
القيس والقضاء فان خلف
صحن الصانع فتم ثوب
غير معقول ولا اجر واخذ
الثوب واعطاه اجسدا
لا يجر به المسمى وان قال
رب القوب امرتك ان تصبغه
احمر فصبغته اصفر
فقال الصانع امرتك ان تصبغه
احمر فصبغته اصفر

لانه ابتداء المدة فوقت سقوطه ولا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافا للطرفين **قلت**
والاول المختار وقيل المقتضي الجائر في ذلك كما في المضرات واقرة التمسائي وتفسخ ايضا بالعد
اي المستاجر فلا يفسخها بقضاء القاضي او برضا المورج هو الصحيح وقيل هذا في عذر فيه شبهة
كالدين اما الواضح فيفسخه قال القاضي خان والمجتوب هو الاصح كما في المنع عن الشين
ونقل فيمن لا اختيار معزيا للمبسوط وغيره انه يفسخ فيها هو الاصح لانه في معنى العيب قبل القبض
قلت وقد مرنا عن التمسائي انه في العيب يفسخ ولو بعد القبض ولا يشترط حضور
المالك وعنده المضرات قال وذكر في المغزي انه شرط للاجماع انه في كتمان الصغرى
عليها في البرجندي انه بانفسد مرجح او سبب فادع يفسخ بخبرة اجماعا وبانفسد مكرها
الفسخ بغيته قال ولا يفسخ ما لم يفسخ العبد ماله هو الاصح لصلاحيتها لنسبة الفسطاط
لكن تسقط الاجرة فسخ او لم يفسخ لعدم تملكه مما قصده انتهى موضعا **قلت** وهي رخصة
في الفرق بين انفسد مكرها او بعضها فيرجع الى الخلل وغير الخلل واخيار في غير الخلل اصلا
عليها ما قد بر. وهو اي العذر العجز عن المضي على موجب العقد لا يتحمل ضرر. هو نقصان احد
المقايدين بذا او لا لا غير مستحق به اي بالعقدان في العقد. كقطع من سكن وجهه بعد
ما استوجله وطبخ لوليمة ماتت عروسها بعد الاستيجار للطبخ لها. اي لوليمتها. او اختلفت بين
زوجها. فانه تفسخ للعذر الظاهر الذي لم يلزم بالعقد. وكذا لو استاجر دكان مثلا ليخرب به قد
ماله. اما صيق الدكان فليس بعذر كساد السوق وفيه خلاف كما في المينة. او جرحا فلزمه
دين لا يجبر قضاءه اي ذلك الدين يسمى الاخرى ما اجره. فانه يفسخ لما ذكرنا ثم يباع وقيل يباع
فيفسخ الاجارة كما في التمسائي عن قاضي خان ورجح غيره الثاني لا يفسخها ضمنا انفع. ولو كان ذلك
الدين تابعا لبيان او بيان او باقرا لا يجلس به. فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المجدلة تستغرق
قيمتها كما في الاشياء. او استاجر عبد الخدم في الصرا ومطلقا فصار لتضرره نسيئة السفر
فلو انكره المورج استفسر القاضي عن يسافر معه وقيل يثبت بنبابه للسفر وقيل القول فيه للوجوب
وقيل للمستاجر فيجوز بان انكره منعت على السفر وبما اخذ الكرمي والقذوري واما سفر الاجر
فليس بعذر وسفر مستاجر الدار والقطع عذر كما ياتي. او الكرمي دابة للسفر ثم بدلتها. عند
العقد او بعد ولو في الطريق ولد الاجر بحسابه وفيه من الى انه لو بدله ان لا يكره هذه
الدابة بل غيرها فليس بعذر لكن لو اشترى دابة يكون عذرا لانه استغنى عن الاجارة كما في البرجندي

عن الخزانة والي انه ان بدأ قال عتقه وقاطع يد الاكلة وهاد مراده من الباع والقطع والهدر عند
كما في التمسائي ايضا. ولو بدأ المالك يمينه اي السفر فليس بعذر. اذ يمكن ارسال اجيره. **واما**
لو مرض المالك فيفوعذر. في رواية الكرخي دون رواية الاصل والمختار عند المصنف الاول عليه
القوي كما في التمسائي. ولو استاجر خياط يعمل لنفسه. بماله اجرة عبد يخط له فافلس فهو
عذر. بخلاف خياط يخط بالاجرة لغيره. فافلس فليس بعذر لانه موسر بالاجرة والمراض حتى
لو ظهر حياته فتركوا ما ملته كان عذرا لانه نوع افلاس كما في الكافي وبخلاف ترك الخياطة ليعمل
في الصف فليس بعذر كما كان الجمع فليعمل العبد في جانب وهو في آخر. وبخلاف بيع ما اجره
المورج من المشتري فليس بعذر بدون الحق دين كاسر ويوقف بيعا الى انقصا منها هو المختار
لكن لو قضى بخوان نفسه كما في شرح الوهبانية. ولو استاجر دكانا لعمل الخياطة. فاراد ان يتركها
فتركه لعمل اخر واشتغل بغيره فغدر. لان الواحد يمكنه الجمع بين العملين بخلاف الاثنين كحارس
وكذا لو استاجر دارا للسكنى وعقارا ثم اراد السفر فهو عذر. للضرر بالدين. وتفسخ الاجارة
بالاجارة الى الفسخ بخلاف ما رويت احدا لهما دين. اي احدهما اجره والمستاجر او الهجيرين
او المستاجرين لا تقعا دها ساعة فساعة فتوقف على حياتهما فلو مات احدا جبرين او متاجرين
انفسخ في حصته دون الحجي كما في الكافي **قلت** وقد قررنا استثناء الضرر بيات
فمن الظن انه يتحقق بوقت المزارع والمكاري في طريق مكة فانه لا يفسخ حتى يبلغ مامنا
لان الاجارة كما تنقض بالعدا رتبتي بل يحدار فيلحظ نعم شيك يموت المعقود عليه كدابة معينة
فانه يفسخ. ان عقدها لنفسه فان عقدها لغيره فلا يفسخ. لبقاء الما قدين حقيقة لكن يفسخ
بموت ذلك الغير ذكر البرجندي كالوكيل اجر او مستاجر وفيه اشعار بان لا يفسخ بغيرها
اذا كانا وكيلين للاجر والمستاجر كما في التمسائي عن قاضي خان فان نقل الما قاني وغيره
عن الدخيرة من تعيينه بوكيل الاجارة واما الوكيل بالاستيجار فتبطل بموته كمال مالك
فيه كالا حرة رتة فيما علقته على النوب والوصي والاب والجد والقاضي ومتولي الوقت
ولو اعلنت له بغيره كما في التمسائي وقاضي قاري الهداية وهو المذهب خلافا لما في الاشياء
عن الوهبانية وكذا لو هو الواقف نفسه استحقا لانه اجر لغيره كما في الفرض وغيره وحكم عن مهر
كوتهم فلا يفسخ وتامد فيما حرتة على التوفير **تحت** ولا تبطل الاجارة بجنون
احدهما ولا بركبة الا ان يلحق بدارهم ويقضي به فان عارسلما في المدة عادت الاجارة كما في الباقا

عن الظهيرية وفي وقف الاشباه لا تنسخ الاجابة بوث موجر الوقف الا في سبيلين ما اذا
اجرها الواقف ثم ارتدت ثمرات لبطان الوقف برزته وفيما اذا اجراضه ثم وقفها على معين
ثمرات تنسخ انتهى في الثاني ما مر قد بر **مسألة** **ثلاثة** وثلاثة وثلاثة
وثنائي والمعين واحد. اخرج حصائد اي بقايا اصول قصب محصور في ارض مستاجر
او سقاية اي الملوكة بالاولى كافي التبريلالية ومثل ارض بيت المال المدة لمخط قواني وحصائد
ورعي وجراب ونحو **قوله** والحاصل انه ان لم يكن له حق الانتفاع في الارض يضمن
ما اجرته في مكانه بنفس الوضع لا بالنقله اليه عليه القوي كما حرراه في شرح التوقيف فاحذر
تتبع في ارض غيره لا يضمن لا يشبهه ما يشبه هذا ان كان ايجها ودية حين وقد لئلا وان
ايح مضطرب يضمن لا يعلم بما فيها فيكون مباشر كما لو سقي ارضه سقيا لا تختمه فتعدي
لارض جاره ضمن لان طبع الما السيلان فيضاض الاطلاق لفعله اما الما من طبعها الخلود
فلم ينفذ الاطلاق للوقت بل للبرج كجرحه لسليل النسخه بفعله هذا هو اصل
آخر وهو ان لما تصرف في ملك نفسه لكن بشرط السلامة ولو تصرف لغيره بان يسار الما فلم
يفعل ضمنه الا يكون هذا كاشها دعي جابط كافي التبريلالية من جامع الفصولين فليحفظ **قوله**
انقد خياط اوصاغ في جانبة فترطح عليه العمل بالنصف سواء اتخذ العمل اختلف كخياط طع
قصار **قوله** هذا استحقاقا لا يشترط الصانع وفي بعض نسخ الهداية كثره الوجوه **قوله**
وحديثه فيسقط نظر الزلمي والعيني قائل وكذا لو استاجر حمالا يحمل عليه محلا وراكبين
سلكه **قوله** ايضا استحقاقا وللمحمل المقاد وقال الشافعي لا يصح وان شاهد الجمل الحمل والمطاحة
والخفاف فهو اجود لانه اقرب لحصول الرضا وعند الامام احمد يصح بغير المشاهدة **قائمة**
عمل العير يمان واربعون مائا وهو الوشق وهو ستون صاعا وهو ثمانية ارطال بالعراقي واما
الارطال الحلبي فاربع واربعون مائا فيكون عمل العير ثمانية ارطال بالعراقي وان استاجر
اي الجمل الحمل زاد مقدرا فاكل منه في الطريق فله رد عوضه فزاد ونحو عملا بالمقدرة ولو قال
لغاصب وارثه منه فاعها اي اخرج فراخي ولا تفرغ فاجرها عليك كل شهر بكذا كايته مثلا
فلم يرفع او سكت فعليه المستحق لا رضى الاجابة بطريق القاطي وفي ضافة الدار اشعار بان ينفذ
بملك الغصوب منه وقد صرح به فقال فان حجب لغاصب ملكه للدار ولم يجده ملكها
ولكن قال لا ريدها بالاجن فلا يلزمه المستحق وان وصليته به على ملكه بعد حجب ولو بسنة

نفقني له بالدار بلا اجر على الغاصب لا يصرح بعد الرضى بغيره لو سكت ثم لما طال الما لم اسمع
كلامك هل يصدق ان به صغر فمركب ذكرته في شرح التوقيف وارجع ما استاجر بالكنز ما
استاجر صح ويتصدق بالفضل الا في سبيلين ان يوجرها بخلافه جنس ما استاجر وان يعمل بها
عملا كباقي الاشياء وعزاه للاشياء **قوله** والثانية يكسر وقوعها وقد قدعها في اجرة
المشاع فليحفظ وهذا كملوا جرح غير روجن فلو لم يكن وان تخلفا لث لا يخطئ الا في
به به يتي وقامه فيما علقته على التوقيف **قوله** وهذا اذا لم يكن المستاجر بنا فلو له
جاء كما يعلم ما مرته فليست **قوله** واعلم ان تصح اربعة عشر عقدا وهي اجرة مضافة الى الزمان
المستقبل كاجرتك او فاسحتك رأس الشهر او اول رمضان وهو في شعبان وكذا اذا جاز رأس
الشهر فقد اجرتك بغيري كما في البرجندي عن الهامرية بخلاف فقد فاسحتك فانه كان
على ما عليه القوي والرقان لا خافه تنقذ سببا بخلاف التعليق لا تربي ان لو قال
لله علي ان اتصدق بكذا **قوله** ويجوز في الاصول وكذا فاعها والمزارعة والمعاملة
والمضاربة والوكالة والكفا الذي كفا اي جعله وصيا والوصية والقضاء والامانة
والطلاق والعتق والوقف وكذا تصح الهامرية ولاذن في التجارة مضافين كما في الهامرية وفيه
اشعار بان يصح تعليق كل منها وقد صح تعليق المزارعة والمساقاة كما في النهاية وينبغي ان يصح
نسخ كل منها غير الاجارة مضافا كذا في التمهاني وتكم فيه فليحذر لا يصح كل واحد **قوله**
مضافا واجازته اذا عقد فضولي ونسخه والقسمة والشرية والهبته والكناح والرجعة والصلم
عن مال وابل الدين اي عن الدين وكذا يصح العقد عن القصاص مضافا كما في الهامرية وكذا
وكذا الوكالة على قول الثاني في المفقبة **قوله** فهي اثنا عشر مائا مائات الحائز
فلا تضاد للاستقبال كما لو تعلق بالشرط لما فيه من غير المقار وفي التمهاني وفيه اشعار
بان يصح تعليق كل منها مضافا كما في النهاية انتهى وفي مقتربات البيع وقامه فيما علقناه
على التوقيف **كتاب** المكاتب ما يستل الاجارة من في كل منها ملك الرقة للشخص
وسنقة لغريم فهو انسب للاجارة كما حققه لكل وكان لا ينسب ان يقال كتابا للكتابة كما في نظايرها
وان جعل المكاتب مصدرا امميا فلا اشكال كما في البرجندي **الكاتب** لغته مصدركا
عنه اذا باعه نفسه بما يورثه كسبه ولو اصر كان الظاهر شرعا تحرير المملوك يد في الحال ورغبة
في المال اي في وقت اذ البذل حتى لو اراه حلالا لم يحل ولا ركنها الايجاب والقبول وشرطها

عذرا فليحذر جاز ولو قال ان فعلت
كذا فعلى ان اتصدق بكذا

كون المال معلوماً وفرضها ولايته مطابقة لما لك واشتباها المملوك وهي مستحقة ان علم فيه
 خير والا فالأفضل تركه. فمن كانت مملوكه ولو صغيراً يعقل او مدبراً او امراً بالمال
 معلوم صالح للمهر برضاها. حال اي نقد كماله او وجل كل شهر مثلاً او بغيره اي ينسقط
 على اشتهر معلومته. فقبل المملوك المالص عقد الكتاب ولزم المال بالتمام ونزب خط بعضه
 ذكره التستائي. وكذا يصح لو قال المولي جئت عليك الفاقوى به بغيرها او لها بالانصب اي في
 اول الخمر كذا كناية مثلاً واخرها كذا فاذا ادبته فانت حر وان عجزت فنسقط. صح
 استحساناً لان العبرة لعني الكتابة لا لفظها والاول اصح لعدم ذكر الخصوصية. واذا صححت الكتابة
 خرج المكاتب عن يد المولي دون ملكه. الحديث اي داود والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم
 فانما تلف المولي ما له عنده وكذا يخرج العقار اي مقدار مهر مثل الكتابة بدفعي ان وطئ
 الكتابة او ضمن لا من ان جني عليها او علي ولها ما بينا ثم لا حد له في الشهادة. وان كانت على قيمة
 فسدت للجهالة فان اداها عتق. بلاذا. وكذا نفسه لو كانت على عين غير متعين بالمتعين
 لخرج عن تسليمه فلو غير متعين صح. او على يات دينار ويرد عليه سيده عبد غير معين. نفسه
 عندها لجهالة القدر. وعندي يوسف يجوز وتقسيم المائة على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط
 فيسقط قسط العبد والباقي بدل الكتاب. ولو على عبد معين جاز ان يقاتل. وان كانت
 المسلم بغيره او ختمين او غيرها مما لم يتفق عند المسلم. فسد اما الذي فيهم كاي. فان
 اذاه عتق. لما ليتها في الجملة. وبعد ذلك لزمه قيمة نفسه. يعني قبل ان يترافا للقاضي وهذا
 في ظاهر الرواية. وعند ابي يوسف اذا ردي المشرط او قيمة العبد عتق فما في الهدية من اذاه قيمة
 الخمر شكك في التستائي عن الكافي. والكتابة على مائة او مائة طلبة. لعدم ما ليتها
 اصلاً فلا يفتق بادر المسمى الا اذا علقه بالشرط صريحاً فيعتق للشرط للعقد وتجب القيمة
 في الكتابة الفاسدة. باي وجه كان. ولا يفتق عن المسمى اصلاً. ويراد عليه عند زيادة قيمة
 بالاعتناء بلغت. وصحت على حيوان ذكر جنسه كعبد لا يصفه ونوعه. ولزم المولى ان الوسط
 او قيمة. ويجوز على قبولها لا يبرهن بها فكانت قضاء في معنى الاداء. صح كتابته لكان عبد
 اكان بغير معتد. معلومة لما ليتها عندهم. واي من المولى او العبد. اسلم فللسيد قيمته. للجن
 عن ادائها. ولكن عتق بادر اعينها. لعلق عتقه بادرها لكن مع ذلك يبيع في قيمة كاسق وقيل
 لا يفتق بادرها ذكره في البرهان. **باب** نص في المكاتب اي ما يجوز له فعله وما يجوز

نما ولم قال اذا ادبته الى الف
 كل شهر مائة فانت حر
 فهو تعليق وتحويل مكاتبه
 حر

له ولولده ومملوكه علي ياتي. ان يبيع ويشترى. ولو بجارية يسيرة. ويسافر وان وصليته
 شرطاً للمولي عدمه. استحساناً. ويرجح امته ويكتب عبده. لا شفايته لمال. فان ادرك
 الثاني بعد عتق الاول بلا ذكروه له وان ادرك قبله او معاً فللسيد. ايضاً. وليس له ان
 يزوج بلا اذن. موله فان عتق قبل اذنته نفذت على المكاتب كما مر في النكاح قبل وكذا
 التسري بغيره ولا يبيع ولو بغيره ولا يصدق في لا يسير فيها وهو ما دون درهم ولا يفتق
 ولو بال ولا يزوج عبده ولا يبيع نفسه. لا شفاط. ولا ب والوصي او القاضي وامينه
 في رقيق الصغير الذي تحت حجره. كما كتب فيما ذكر. ولا يملك العبد المأذون شيئاً
 من ذلك عندها. وعند ابي يوسف المأذون له ان يزوج امته وعلى هذا الخلاف المصارف والمشي
 ولو مفاضة على الشبهة خصاص تصرفه بالتجارة. واذا اشترى المكاتب المراد المالاكية
 باي سبب كان. قريبه ولا ذرا. اي قرابة الكولاد وهي ولده وابواه فقط. دخل في كتابته
 بقاء واقوامه من ولد في كتابته ثم المشتري ثم ابواه. ولو اشترى ذار حرمه غير الكولاد كعم وخال
 لا يدخل فيها عنده خلافاً لها. اذ لا ملك له حقيقة. ولذا لو اشترى امراته لا يفتقه نكاحه
 وان اشترى ام ولد مع ولدها دخل الولد في الكتابه ولا تبعه الا هو. وكذا لو استولد
 جارية بالنكاح ثم شراها مع ولدها لقوله عليه السلام اعقها ولدها. وان لم يكن ولدها
 معها جاز بيعها. عنده. خلافاً لها. ولده وامته يدخل في كتابته. اذا ادعاه. وكسبه له. لانه
 كسب كسبه. ولو زوج امته فربعه ثم كاتبها فولدت يدخل الولد في كتابته الا هو وكسبه
 لها. لتبعته لها. ولزم مكاتب بالاذن امرأة زعت. اي قالت. انها حرة فولدت فاستحقت
 فولدها عبد. عندها لما ذكرنا. وعند محمد حراً لقيمة وبوق خذنه قيمة بعد عتقه. لا ولد
 المغرور وخصا المغرور بالجراجماع الصحابة واستشكله الزبيدي. وان وطئ المكاتب امته
 بملك. ولو بايقاب. بغير اذن سيده. متعلق بوطئ فاستحقت اخذ منه عقرها في الحال. اي
 حال الكتابة. وكذا يؤخذ عقرها في الحال. ان اشترى امه اسداً. فوطئها. فودت. للفساد
 لان الاذن بالشر اذن بالوطئ ومثل المأذون في التجارة فيما ذكرنا **فصل**
 واذا ولدت المكاتبه من زوجها. فلها الخيار ان شاءت. مصنت على الكتابة وان شاءت عجزت
 نفسها. لا يلقها جها حرة عا جلة بيدل واجل يغير يدل فختار ايها شاءت. وهي ام ولد
 فتعق بغيره. وبقيت النسب بالانصاف بينهما لانها ملك رتبة. واذا مصنت على الكتابة احدثت

ولا يفتق ولا يقرض م

وان وطئها نكاح لا يؤخذ
 منه الا بعد عتقه م

منه عقربا وان مات المولى عتقت تجارتا بموت بلا استيلاء وكذا سقط عنها البدل وان مات
هي قبل الاداء وترك ما لا ادبت منه كتابتها وما بقي تركتها ميراثا لبيتها الحرية ولا يثبت
نسب من تركه بعده بلا دعوى بل هو مثلها في الحكم لعدم مكد حقيقة فيحتاج لصديقها بخلاف
ما لو عجزت نفسها كأمه وان كانت شخص مدين او مولد صح ما فعله فان مات المولى قبل الاداء
عتقت ام ولد تجارتا بلا استيلاء والمدعي في كل بدل كتابته ان شاء او يسعي في ثلثي
قيمتها ان كان مولا مات مفسرا لم يترك غير قلوب سر بحيث يخرج من الثلث عتقا للتدبير
وهذا عند وعند يوسف يسعي في الأقل منها البدل او ثلثي قيمته كذا في الجمع وغير
نقول بعضهم ثلثي البدل من اشتباه قول الثاني بالثالث وهو ان عند محمد يسعي في الأقل
من ثلثي البدل او ثلثي القيمة فالثاني في الاول في الحق اوسع الثالث في نفي الخيار كاره
الاخير وان درم كتابته صح ومضى عليها ان شاء او عجز نفسه وصار بدلا وحينئذ
فان مضى عليها فمات سيده مفسرا لم يترك غير يسعي في ثلثي البدل ان شاء او ثلثي قيمته عند
وعندها يسعي في الأقل من ثلثي كل منهما بنا على تجري الامتياز وعدمه واما في اللوسر فيقول تجارتا
بالثديين وان عتق شخص كتابته قبل الاداء عتق تجارتا وسقط عنه بدل الكتابته صح عتقه
لقيامه بذلك وان كونه مكاتب على الف مؤجل فصالح على نصفه خلاصه استخسانا اذ لا ج
في حقه مال فزوجه وبها ليس حال فزوجه حتى لا يقع الكفالة فاعتد وان مات
مريض كاتب في مرضه عبد قيمته الف على الف في سنة والحال ان مال له غير ولم تجز الورثة
ذلك اذ لم يبدل ثلثي البدل خلاصا وادى الباقي الى اجله ان شاء او ان شاء عجز نفسه
ورد رقيقا لبيت ام الرقية فتعقد في ثلثه وهذا عند محمد وعند محمد يودي ثلثي قيمته للحال
والباقي منها الى اجله او رد رقيقا ان امتنع عن الاداء فكان مخيرا ايضا وان كاتبه اي للرقيق
عبد على الف وقيمتها الفان ولم يجزوا ذلك اذ يثلثي القيمة للحال وسقط باقيها
اورد الى الرق افاقا لوقوع الحباة في القدر والآخر فينفذ بالثلث ومثلها البيع
اي يبيعه في مرض مؤنه ككتابته فيه حكما وخلافه وان كاتب شخص حر عن عبد غائب بالف
بان قال كاتبه على الف درهم ولم يقل على ان ادبت اليك الف فهو حرا استخسانا فكتابته المولى
على ذلك وادى الحر عنه الا لعتق السيد بحكم الشرط لغزو تصرفه الفضي في كل ما ليس
بضرر ولا يرجع الحر عليه لانه متبرع وان قبل العبد هذا الامر فهو مكاتب فقولك الحاة

100 للمرء البدل وان كاتب عبدا حرا عن نفسه وعن عبدا غائبا بان قال كاتبه بالف
عن نفسي وعن فلان الغائب فكتبها ففعل فقبل الحاضر صح لعتق استخسانا في الحاضر صالة
والغائب بقا وقبول الغائب ورده لغو ويخضع الحاضر كبدل البدل ولا يخضع الغائب بشيء بل
يستقبل باكتابته ولكنهما اذ يجر المولى على القبول الحاضر باصالة والغائب لينا لثمن
الحرية وان لم يكن البدل عليه وعتقا جميعا ولا يرجع احدهما على الاخر لانه متبرع في حق الاخر وكذا
لو كاتبتهما معا ولا يفتق احدهما باءا حصته لان الكتابة واحدة بخلاف ما لو كانا اثنين
فكاتبتهما كذلك حاز ويقول باءا حصته للثمن ولو عجز احدهما في المسئلة لا يجر
ثم ادى الاخر الكفالة لانهما كشخص واحد ولذا يفتقنا لاداء الكل كما يردان لا يجرهما
وان كاتبته متعها وعن ولدتين صغيرين لها وقبيل حازا استخسانا واي منهما اذ يجر
المولى على القبول وعتقوا ولا يرجع المولى منهم عليه لثمنه كما مر فخرج
كاتب نصف عبده فادى لكتابته عتق نفسه وسعي في بقية قيمته وقال العبد مكاتب
علي ذلك المال وبه نأخذ كما في الماوي لقتني باب كتابته العبد المشتري
ولو اذن احد المشركين في عبد للاخر ان يكاتب حصته اي حصته الاخر منه اي في العبد
بالف ويقبض لبدل ففعل الكتابته نقد في خطه فقط لتجري الكتابته عنده وليس لشريكه
نسخه الاخره وحديثه لوقض البعض من البدل فمن الكتاب فالمقبوض كله للقابض خاصة
لاخره لدا القبض فيكون متبرعا ولو قبض لالف عتق حظ القابض وقالوا هو مكاتب بينهما
فما ادى فيهما بنا على تجري الكتابته انه لرجلين كتابتها فادعاه احدهما
ثم ائت باخر فادعاه الشريك الاخر صححت دعوته لقيام ملكه ظاهرا خلافا لها فان عجزت
بعد ذلك جعلت الكتابته كأن لم تكن وحديثه فهي في الحقيقة ام ولد لاول
لنزال المانع من الاتقال وطيه سابق ومن الاول للثاني نصف قيمتها ونصف عتقها
ومن الثاني تمام عتقها لو طي ام ولد الغير حقيقة وقيمة الولد ايضا وهو انه
يمتثل للمرور وايها دفع العتق اليها قبل العجز جاز لاختصاصها بها فانها اذا عجزت ترد
المولى لغير اختصاصه وهذا عند وعندها لا يثبت نسب الولد من الثاني ولا يضمن الثاني
قيمتها وحكمها ويضمن تمام العتق تكليلا لا مومنة الولد ما امكن ويضمن الاول نصف
قيمتها مكاتبه عند اي يوسف والاقل منه ونصف ما بقي من البدل عند محمد لذلك نصيب

شريكه بالاستيلاء. ولولم يطأ الثاني بلدها. والمسيلة بها. فنجرت بطل التدبير. لم يدر
مصادفة الملك. وهي امر ولد الاول والولد له الحق. وتكونه ضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف غيرها.
لو طية جارية مشتركة. ولو اعققتا اي الكتاب المشتركة. احدهما مورا فنجرت ضمن للمعق لشريكه
نصف قيمتها ويرجع بغيرها عنه خلافا لما. لما تقر ان السالك اذا ضمن المعق يرجع عنه لا عندها
وان لم يعجز فلا ضمان عنه. وعندها يضمن المورس ويحب السعيا في العسر بناء على العجز. ولودر
احد الشريكين دصيبة تم اعققت الاخر. دصيبة منه. مورا ضمنه المورس قيمته دصيبة مدبر وهي
ثلثا قيمته قنا كما في باب. او استعصى العبد واعققت اي المالك. دصيبة. وان عكسا اي حرة
احدهما غنيا ثم دره الاخر. فالمد يعقق ويستعصى قولنا لا يملك الا اتفاق ولا استعانة في صورتين
والثمنين يختص بالصورة الاولى وهذا عنده. وعندها ان دره الاول ضمن نصف قيمته مورا
او عسرا. لان ضمان تلك وعققت الاخر. بناء على عدم عجزه التدبير عندها. وان اعققت الاول
ضمن لو مورا واستعصى العبد لو عسر. وتدبير الاخر لعق. لم يدر العجز عندها وضمان الاتفاق
يختلف باليسار والعسر بخلاف ضمان المالك. **باب العجز والموت**. اي عجز
المالك وموته. اذا عجز المالك عن ان يعجز فان رجي له حصول مال سيصل اليه لا يجعل الحاكم
تجيزه ولكن يهيئ له يومين او ثلاثة. لانها مئة ضربت بالمال الا هذا ولا يخرج عجزه الحاكم المال وفتح
الكتابة ان طلب مولاة الفسخ او عجز سيده برضاه. بان يفسخ مولاة برضاه وهذا لو صححت
فلو فاسدة فالفسخ بغير رضاه كالمالك الفسخ مطلقا. وعندها يهيئ له يومين او ثلاثة. وما في يده مولاة
بجان. والصحيح الاول كما في المصنفات. واذا عجز عاتق احكامه. لا تساخ الكتابة وما في يده مولاة
ويجوز له ولو اصله مولاة. ولو زكاة كما في وارث فقير رات عز صدقة اخذها وابن سبيل
اخذها ثم وصل للماله وهي في يده وكفقر استغني. وتما في ما علقته على التدبير. وان مات
المالك عن وفاء لا يفسخ. خلافا للشافعي. ويؤدي بدلها ماله. ويحكم ببقته في اخر جزيه من اخر
حياته. ويورثها بقية ماله. كالح. ويقو مولاة الدين ثم امر او ولد في حال الكتابة لا قبلها
او كونها معه تبعا او قصدا. لجعلهم كغيره من واحد. وان لم يترك دفن والمال ان له ولد ولد في
حال كتابة سعي. الولد في كتابته ابيه. على جزيه المقسطة. واذا ادى كتابته ابيه حكم ببقته
وعققت ابيه قبل موته. حيث عطف في الاموال. واما الولد المشتري. في حال كتابته. فانه ما ان يودي
البذل خلا او يرد اليه في ارق عنه وعندها هو كالاول. فسيو بينهما واما الابوان فيردان

لدر كومات وقال ان ادبا خلا عتقا ولا. وان مات المكاتب وترك ولدا من حرة. اي
عتقه. ودينه على الناس فيه. اي الدين وفائدها. فنجرت الولد فقتضي ارث الجارية على عاقلة
الامر ضرورة ان لا يلزم يفتق بعد. لا يكون ذلك لقضا قضائهم المكاتب. لعدم المناقاة
ولا رجوع قيد الدين لان في العين لا ياتي لقضا بالحق. بل لا مكانا لوفائي الحال وان اخرجهم
موالي الاموال ولا يلزم في ولايته فقتضي. اي بالاولى الاموال. ففوق اي لقضا بما ذكر قضائهم
لان في فصل مجتهد فيه فينفذ وتفسخ الكتابة. ولو جني عبد فكاتبه سيد جاهل بهيئته
فجرت. فان شاء المولى. دفع العبد وادى. بالارث لولا المانع بالعجز. وكذا اي يجيز
المولى بينهما. لو جني المكاتب فجرت قبل القضا. اي بحسب الجناية لا ذكرا. ولو عجز بعد ما قضى
عليه. حال كونه مكاتبه. فهو دين على المكاتب مباح فيه. لا تقال الحق من رقبته الي قيمته
بالقضا قيد بالعجز لان جبايات المكاتب عليه في كسبه ويلزمها الاقل فقتضت والارث وان
تكررت قبل القضا فعليه قيمة واحدة ولو بعد فقير ولو اقر جناية خطا لزمته في كسبه
بعد الحكم بها ولولم يحكم عليه حتى عجز تبطلت. ولا تفسخ الكتابة بغير السيد. لانها سب
الحرة كالتدبير وامومه ولد واجل دين مات طالبا. ويؤدي كالمالك ورثة على جرمه
كاجل الدين بخلاف موت المطالب للحراب ذمته وهذا لو كاتب صحيا فلو برضا تقيد
بالثلث فان عتقه بعضهم في مجلس والاخر في اخر. لا ينفذ. اعنا قهر على الصحيح لعدم ملكهم
ولكن ان عتقوا كلهم في مجلس واحد عتق مجانا. استجسا او يجعل ابرا لقضا وكذا لو عتق اثنين
عليهما جزيه بالتساوي. **باب** واليد اشرنا بالقض فقتصر **فروع**
مكاتب تحت امة طلقتها شتين ثم ملكها فقتل الحق في كسبه وجا غير كالح ولو اختلف
المولى والمكاتب في قدر البذل فالقول للمكاتب عندنا ولا يجزى المكاتب في دين مولاة في الكتابة
وفي دين غيرها قولان كما في السراجية. وفي الوهبانية.
• وفي غير حق يحبس سيد. مكاتبه والعبد بينهما خير.
• ولا مولاة لزوجين حرة. لمولى ابيه ليس لامر معبر.
• توفي وما وفي فاما لميت. فالولد يعزى ويجزى شعي وتخضر.
كتاب الكراهة لغت النضر والمحبة مشتق من الولي وهو القرب وشعا
تواتر حكمه حاصله عتق ومولاة وفراثة الارث والعقل ولا يملك كالح وقول

صد الشريعة وغيره انه ميراثه بسبب عتق مولاه نفسه بالحكم وذاعير عزيز ولكن
الاول وقت قد تم فقال لما عتق ولدت بيرا واستلاداه كتابته او وصيته بان وصي
يعتق عبدا وشرايه وعتقه بعد موته او ملك قريب فولاه له ولما شرط عتق او سائيه
لما لفته للشع فيبطل ومن عتق حاما من زوج قن للغير فولدت لاهل من نصف سنة منعت
فولاد الولد الموجد عند العتق لا ينفق لاهل لا يتقل عنه ابدا لا رجس فيه جزء منها فكان يقصوا
بالاعتاق فلو عتق ابن لا يتقل ولولاه لوالى الاب وكذا لو ولدت ثوا من احداهما لاهل
من نصفها اي نصف السنة والاخر لاكثر بينهما اقل من نصفها ضرورة كونهما ثوا من
لاكثر من ذلك فولاه له اي لوالى ايه ايضا لبقية لها بانصا له بها عند عتقها وقد
تقدر جعل تبعا لاهل لرقه لكن ان عتق لاهل قبل موت الولد بعد جرح اي جرح لاهل
ولاولاه اليه لوالاه لان زال المانع وهذا اذا لم تكن معتقه فولدت لاكثر من نصف سنة
من لعتق ولدت سنتين والفرق لا يتقل لوالى الاب ولا يجرى الاولون اي موالى الامر
عليهم اي على موالى الاب بما عتقوا عنه اي عن الولد في الارش قبل الجرح ولا يجرى
اليه موالى ابيه ولو تزوج عتق مولى المولاه او لاهل له وتيد بالعجمي لان المولاه لا
يكون في العرب لقوة انسابهم بمقتضى ولولاه فولدت منه فولد لاهل اليها اي موالى
المعتق لقوة والاتفاق حتى اعتبرت فيه الكفاة لافي العجم ولا لاهل له وهذا
عندها وعند ابي يوسف حكم ابيه ترجيح الجانب الاب وهما رجحا ولا لاهل له مطلقا
لقوتها حتى اعتبرت فيه الكفاة لافي العجم لان تفاخرهم يكن في النسب بل بقاء الدنيا
قبل الاسلام وبعده به واليه اشار سيدنا سلمان الفارسي بقوله سلمان ابوه الاسلام
وقيد بالعجمي لانه ليس في العرب ولا لاهل له لان تناصهم بقايلهم وشعوبهم والحاصل
انما يجرى ان يكون احدين اصليين فلا يجرى الولد او معتق له في اصلها معتق فانه لا
لقوم الاب واذا كان الاب معتقا او في اصله معتق ولا حرق الاصل عربيا ولا يجرى لاهل
لقوم الاب وان كان غير عربي فلقوم الام عندها خلافا لجمهور **تب** لفظ حار
لاصل يستعمل لفظا في تعيين احدها من جرح على نفسه رق وان تولد من معتقة والثاني من
ليس في اصله رقيقا ولا وهل المراد هنا الميراث الاول قيل نعم والجمهور على الثاني منه
ملاخرو وابن الكمال يحيى فندي الميمون واليه يرجع المولى ابي السعود لما في البدايع وغيرها

ان فرض ائيط ثبوت الاله ان يكون له حق اصلية فان كانت حرة الاصل عتقها الرق
في اصلها فلا يجرى لاحد علي لدها واما الاب اذا كان كذلك فان عربيا فلا ولا عجميا
مطلقا وان عجميا فلا ولا عجميا لقوم الاب ويرث معتق لاهل وعصبة خلافا للثاني
فليحفظ والمعتق بكسر الميم مقدر على وي الارحام مخرج عن العصبة النسبية لقدر
النسبية على النسبية فان مات السيد ثم مات المعتق بالقتل ولا وارث له من النسب
فارثه لا قرب عصبة سيده الذكور على الترتيب الاتي في الفرائض فيكون الارث
لايه دون ابيه لواجبهما عند ابي يوسف لاجل المدين والباقي للابن والصحيح
الاول وعند سقوا القرب كابن تستوي لعتقه اتفاقا وليس للنساء الميراث لانهما
اعتقوا واعتق من اعتقوا وكاتب مكرابن اودبرين اودبرين او جرحي معتق
او معتق معتق فلذا قال الحديث لكن قال البيهقي وغيره ان حديث من لا اصل له
قوله ولكن في البرهان عن المبسوط والحديث وان كان شاذا فقد
تأكد بما اشتهر اقاويل الكبار من الصحابة والتابعين كالحسن وعمر بن عبد العزيز وابن
سيرين كما رواه عنهم ابن ابي شيبة وغيرهم وقامه فيه وفي القهستاني عن الميتة ان ذكي
الارحام وبنات لمعتق يورثون في زماننا زاد في فرائض الاشباه بقا للزليعي وغيره
وكذا لابن والبت رضا عا ويرث احد الزوجين لفساد بيت المال انتهى **قوله**
ولكن بلغني انهم لا يفتون بذلك فثبت **فصل** ولا لاهل له وهو
النوع الثاني سببه العقد فلو سلم عجمي على يدي رجل الشرط كونه عجميا لاهل كما ياتي
ولا لاهل على ان يريته اذا مات ويعقل عنه اذا جرحي قبل الاخذ لك او ابي غير فاسلم
على يدك كما ذكرنا صح هذا العقد ان لم يكن معتقا لقدر ولا لاهل له ويكون عتقه
عليه وارث له وكذا لو شرط الادب من الجانبين ان لم يكن لاهل للاسفل وارث وهو موثوق
عن ذكي لارحام لضعفه فلما لا اسفل ان يفتحه اي العقد قو كحضرة وفعلا
مع عتيقه بان يتقل ولولاه عن اهل الي عجمي ولكن بعد ان عقل الا على غيره او عند ذك
ولا لاهل له بعد عقد المولاه لدخولهم بقا لا يفتحه هو اي لا اسفل ولا لاهل له بتعلق
حق الفدية ولا على ايضا ان يبرأ عن ولايه لكن يخص كما في غير الاكل ولو سلمت امرأة
فوالد مع شخص اوارثت بالولاه لان يورث فولدت مجهول النسب لا يعرف لاهل او كان معها

ولصغير كذلك لا يرفأوه أيضا يتبعها ولها فيه اي فيما عرفت لا تنفع محض في حق صغير امر
بذلك انب وهذا عنده خلافا لها والمعتد الاول **باب** شروطه خمسة على ما كتبه
في شرح التنوير ان شرط العقل والادب وكونه حرا مجهولا للنسب غير عربي ولا محررا ولا
عنه اخذ ولو بيع للمال وفي الوهبانية
ورفق عبد عن يمينه ولاؤه له وابوه بالمشي يوجب
كتاب الاكراه من سنه للملكة لا يتغير حال المالك من الحرمة الى الحل هو لغة
على انسان على امر لا يريد طوعا او شرعا فعل سوء ولو كان يوقعه لسان بغيره يقال ان وقع بغير
ما يسوء والحقيقة وقعت الشئ على الارض بغير رضاه ولا يقدر اختياره او بنفسه
اختياره مع بقا اهليته فعقد الرضا معتبر في الكل واصل الاختيار ثابت في الكل لكن
يفسد في بعض دون بعض فانقسم لثنتين بقوت الرضا وتغير الاختيار وسيم الثاني
بالتمام وهو المباح ويكون تلف نفس او عضو او ضرب مبرح والافنا قض وهو الاول الغير
المباح وكلاهما لا ينافي اهلية لشوقها بالعقل والميل وشرطه اربعة امور قدرة المالك
بالكسر على اتباع ما هدد اي خوفه ولا كان هذيانا سلطانا كانا وصفا اي ظالما
مقلبا غير سلطان وانما ذكر بلفظ اللص تركا بعبارة محمد وله حكمية ذكرها التفتتاني
وغيره وعند الامام لا يتحقق الا من السلطان لكن اختلاف زمان ويقولون يعني كافي الدر
والثاني خوف المالك بالفتح وقوع ذلك بغلبة ظنه ليس بمرئيا والثالث كونه اي لفاعل
مستقلا عن فعله ان كان عليه حقة كبيع ماله او حتى شخص اخر كما تلاه مال الغير او حتى الشئ
كشرب الخمر والزنا والرابع كون الشئ لا يملك به متلفا نفسا او عضوا او موجبا غما بعد الرضا
وهذا ادعى مراتبه وهو يختلف باختلاف الاشخاص فالسيف بغير كراهة حسن والذيل ربما
لا يعم الا بضر مبرح وهذا لو بغير حق ولو حبس او قيد بحق فاقرب الى الرضا ذلك كما في
التفتتاني عن الذخيرة فلو اكره على بيع او شراء او اجارة او اقرار او استيجار يقتل وقطع او ضرب
شديدا او حبس مديدا او قيد كذلك خير بعد زوال الاكراه بين الفسخ والامضاء
لفقد الرضا وهو شرط لصحة هذه العقود فخير ثم انما نافذة عندنا وحديث يملك
المشتري ملكا فاسدا ان قبضه فلو اعتق المشتري بعد قبضه صح اعتاقه لكونه ملكا وانما
قيمه وقت الاقلاق ولو مفسد الا انه يعقد فاسد وفيض الثمن او تسليم المبيع طوعا منها اطاعة

فلا فسخ **باب** والضا بطلان ما لا يصح مع الهزل يفقد فاسدا فلا بطلاله وما
يصح يصح فيضمن الحاصل كاسيحي ولا يكون اجارة فلهما كرها ولا يكون اجارة ايضا ونفع
التهبة طوعا بعد ما اكره عليها اذا لا اكره على الهبة اكره على التسليم بخلاف البيع فان هلك
المبيع في يد مشتر غير مكره على الشراء لزم قيمته لثبته يعقد فاسد وللبيع تضمين اي
شاي من المالك بالكسر والمشتري اذا لم يكره كالفاسد والمشتري كالفاسد
فان ضمن المالك بالكسر رجع على المشتري بعم الاول وغيره بقيته وان ضمن المشتري بعد
ما تداولته البيعة المقدرة بقدر كل شاة في بعد شرائه لا ما وقع قبله لو ضمن المشتري
الثاني مثلا لصيرورته ملكه فيجوز ما بعده ما قبله وان جاز عقدا منها جاز ما قبله
من العقود ايضا كما جاز ما بعده فيجوز الكل لولا المانع بالاجاز ولما استرداده اذا فسخ
لوا قيا في ملكه وضرب سوط وحبس يوم ليس اكره الا فيمن يستقره لكونه ذا منصب
لما قد مضى وان اكره على كل مية او مراد الخمر خيرا او شرعا بالكره غير ملحق اي بضر
او حبس او قيد كحل النوارب او ضرورة في اكره غير ملحق نعم لا يجد المشتري للشبهة
وان اكره بملح اي يقتل او قطع عضو او ضرب مبرح حل العقد بل فرض ولذا يانهم في
هذه الصور بصيرة على التلف لنفسه او عضوه الا اذا اراد به مغايضة الكائن فلا بأس به
وهذا ايضا ان علم ابا حنيفة بالاكره واللام يانهم لحقائيه فيعذر بالجهل كجهل بالخطا
في اول كلامه اذ في دار الحرب كافي الخمسة كما مر في الجرح وان اكره على الكفر سواء كان بانه
او سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل او قطع عضو ولو اذله وحقق طهاره على لسانه ويؤري
وقلبه طمأن بالاجمان ثم ان يؤري لا يكره وبانت امره قضاء ديانة وان خطا بآله التورية
ولم يؤر كفرو بآب ديانة وقضاء كما في النوارب وغيرها ويوجب بالصبر على التلف لتركه
الاخر المحرم اخذ بالعزيمة ويصير شهيدا وعلقه في الذخيرة بالاجابة مثله سائر حقوقه
تعالى كاساءة صوم وصلاة وقتل صيد حرام وفي اجرامه كالماتت فرضيته بالكتاب
كما في الاختيار ولما في صحيح البخاري من ضرب برجنيد على القتل وقوله حين غرموه على قتله
ولست بالي حين اقتل مسلما على اي شق كان له مضراحي
ذلك في ذات الله وان يشأ يبارك على اوصال شلق مخرج
ولا رخصة على الكفر والسب بغيرها اي القتل والقطع يعني بغير المباحي وان اكره على التلف

مال مسلم زاد في المواهب تبا للاختيار وغيره اودي باحدنا رخص ويوجد لوصبر
لأمره والامان على الكبره بالكسر لان الفاعل الذم او على قتلها وقطع عضو لا يرخص له قتله
او سبه او قطع عضو ولا استباح مجال كما في الاختيار فان فعل آخر اذ لا رخصة لكل من المالك
والملك عليه وجيزه فاقصا صريحا على المالك فقط لا يجوز عليه خلافا لغيره وهذا لو مكنا
عليه ما في المبسوط خلافا لما في النهاية وعندنا يوجب الاقصا صريحا على احد وارحبنا لشافعي عليهما
ولو اكره علي ان يتردى اي سقطه فزجل عظيم ففعل فدية على عاقلة المالك بالكسر عند
وعندنا يوجب في ماله اي مال فزكره لسقوط الاقصا صريحا بالشبهة لقتل الاجانب عند
محمد عليه القصاص ووافقه ابو حنيفة في الصحيح كما في المواهب وهي كسيلة القتل بالمشقة
ولو اكره قتل علي تدينه حبل او اقامه اي دخول نار او مله يهلكه وكل اي فزكره الثلاثة
مهلكه فله الخيار في الاقدام والصبر عند وقا لا يلزمه الصبر واوصف مع الامام في روايته
ولكن الخلاف لو وقعت نار في سبيته في البحر ان صبر احترق وان التقي تسعق فله الخيار عند
الامام وروايته عن ابي حنيفة وعند محمد يلزمه التبات روايته واحدة وان اكره على طلاق
او عتاق وتوكيلهما فقد خلافا للشافعي ويرجع بقيمة العبد في الاحتياض على المالك ولو مفلس
لان ضمان اطلاقه وكذا يرجع في الطلاق بنصف المهر لو كان الطلاق قبل الدخول والمهر مسمى في
غير مسمى فبالنصف لقوله مكان على شرف السقوط ولذا لا يرجع لو بعده لثبته بالدخول وصح عيب
المكره بالهبة ونزوه وطهارة اذ الاكره لا يؤثر فيما لا يثبت النفس من الاحكام لان اكره غير مائة
فيه فلا يؤثر الاكره فيه ولا يرجع اي الفاعل على المائل بما غرم في الصور المذكورة بسبب
ذلك لما ذكرنا وصح رخصه واداءه وفيه اي في الايلا يقول او فعل واسلامه ولو ذميا
كما هو اطلاق كثير من المشايخ وما في الخاتمة من التقصير لقياس الاستحسان صحت مطلقا قلت
وقد علمت ان العمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها فيكون الممول عليه فتنبيه واعلم
لكن لا قتل فيه لو ارتد للشبهة ولا يجمع ابراء اي مدينه او كفيلة ولا ردة لقتلها
بالاعتقاد حتى لو نوى الكفر كن فلا يتبين بها امراته لعدم الحكم بالردة فان ادعت امراته
تتقوا اظهره وادعي ان قلبه طمأنينة كما كان صدق استحسانا قلت وفي الموازن خلافا
نعم لقياس قبضه ولو اكره علي الرضا ففعل آخر وحده لم يكن السلطان فلا يجد لانه المقيم
الحق وهو الحامل له عليه او بناء على مذهبه وعندنا لا احد عليه وبقي وهو استحسان

والله رجع الامام واليه اشار المتستاني وغيره لكن يغرم الله ولو طاعة لهما لا يستطآن جميعا
كما في شرح الوهبانية وهذا اذ اكره بالمجي اما بغيره فيجحد بالاختلاف كما اثم في التسمين
بلا خلاف وفي تدبيره كبريا شاعرا بان المرأة لا تختار **قلت** والحاصل ان الرضا
لا يرخص للرجل بحال لثبته قتل النفس واما في حقها فيرخص بالمجي لثبوت نسبه منها فلم يكن تباها
في معنى القتل لا بغير المجي لكنه سقط الحد عنها للشبهة لا عنه لانه لم يرخص بالمجي لم يكن غير
المجي شبهة له هذا وظاهره قتلها من حكم الموطأ حكم المرأة لعدم الولد فترخص بالمجي
الا ان يفرق بينهما اشتد من الرضا لثبته عقلا ايضا ولذا لا يكون في الجنة على الصحيح كما في التنوير
وغيره **فروع** اكره القاضي رجلا لقتله لثبته او قتل رجل او يقطع رجل بعد فاقتر
بذلك فقتلته او قتل ان كان المترصوفا بالصالح اقصر من القاضي ولا قيل له
اما ان تشرب هذا الشراب او تبع كرمك فهو اكره ان كان شرا لا لاجل ولا لانه سائر
الحرمان خوفا الزوج لثبته مهرها ان بالضرر وهو يقدّر عليه فهو اكره لا لوطلاق او تسير
او تزوج عليها اكره علي كل طعام نفسه ان جاعا لا رجوع وان شعبا رجع بقيمة على المالك والمكره
باخذ المال اذ انوي وقت اخذه انه يردّه علي صاحبه لم يضمن ولا يضمن ولو اختلفا في الميتة فالقول
للمكره بهينه ولا يضمن كما في التنوير وتامه فيما علقته عليه ومنه هل الاكره باخذ المال
معتبر شرعا ظاهر القضية نعم وفي الوهبانية .
وان يقل المدينون اني سرائي . ليري قال الاكره معنى مصور .
وصح في الاستحسان اسلام مكره . ولا قتل ان يرتد بعد ويحبر .
كتاب الجوارح لان ما تقدّر عليه متفق عليه وهذا يختلف فيه واكتفي به
عن اذن لانه فك الجور فيكون تابعا . وهو بحكم التلحق المقتضى مطلقا ومنه سمي الخطير والعقل جبرا
وهو في ذلك قسم لذي جبر اي عقل وشرعا منع فقاد نصف قولنا احتراز عن الفعلي فان انفال
الجوارح لا يجري فيها الجور ذكره البرخدي وغيره فليحبر . واسبابه الصغر والعفة والجنون . اي
المطبق والرق . فحينئذ لا يصح تصرفه في بيعه . ويمر مشدّد الفتوى . او عبد بلا اذن ولي او سيد
ولا تصرف المجنون المفلوب بحال . والاحوال وان اجاره وليه لعدم اهليته أصلا . ومعتقد منهم عقدا
يدور بين نفع وضرر كما يأتي في المأذون . وهو يعقله سلبا وجلبا ورجا وغبا . فولي محبر
بين ان يحبره او يفسخه . نظر لهم وهذا في تصرف قولنا . واما في الفعلي فان من المالك منهم . وان

لا يؤثر الا فيه كما ذكرنا ولذا جاز بعه ثمن المثل لابن ولويس ففتح المشتري وانزال
القاب وقال القاضى لعمري آخر ما ياتي وسيع القاضى بالد مطلقا ولو عرضا وعقارا
عندها ان امتنع ويقسم بين عريائه بالحصص ينابذ عنه وان اقر حال حجره بال صح
ولم يمتد بعد قضاء ديونه لا في الحال ما لم يكن ثابتا بينة او علم قاض فيراهم كالمستهلكه
لغيره اذ الحجر في الاقوال لا الافعال كما مر وينفق فمال المدين المفلس عليه وعلى
من تلزمه نفقة كما مر والفوق على قولها في بيع ماله لا متناعه اختاره في الاختيار
وصح في نتيجته لقدوري وعليه التوفير واذا باع بياع الاهون فالاهون النفود
ثم العرض ثم القمار وتترك لدست مشتاب بدنه وباع الباقي وقيل دستان
تفصل احدهما وسيع كل ما لا يحتاج للمالك كله في الصيف ونظم في الشتاء للولد سكن
او ثياب ويمكن ان يكفي بما دون ذلك باعتها وشري بالباقى ثوبا ومسكا يكفيه لان قضاء
الدين فرض فكان اولي من التحل كما في المخرج وغيرها قلت وهو اولي فراطلاق
التمسائي لمنع وهذا الخلاف في المدين الحاضر فلو غاب لا يسع القاضى ماله انقا
ذره ابن الملك وهذا اولي ما حكاه التمسائي ايضا فتبصر وقال وعنده متاع شاه
منه اي قبضه بالاذن بلاد ادامته فرب للماع اسوة ايضا شارك للعراقية فلو الملك احل
قسم بين عريائه الحال ثم بعد انقضاء الاجل شارك كغير فما قبضوه بالحصص ولو قبل قبضه
او بعد بلاد اذن بائعه بائعا ولي وقال الشافعي لما بعد الفتح قبل القبض وبعد فروع
حجر القاضى عليه ثم رفع لقاض آخر فا طلق جواز الطلاق ولا يرتفع الحجر بالرشد بل بالطلاق
القاضى ولو برهن على الرشد والسنة فبينه بقاء السنة اولي وتما فما علقته على التوفير
ومنه في الرهبة بينة

- ومن يدعي قدره قيل بحجر فمن يدعيه وقته فهو جدد
- ولو باع والقاضى جاز وقال لا تؤدي فما اراه من بعد يخسر

فصل في جرد الماوع يحكم بلوغ الفلام اي بصير ورثه بحال لو جامع
انزل كما في الكرماني بالاخذ لما لا الترال احبال بالاجماع وبلوع الحارية اي انثى
الفلام بالحيض والاحلام او الحبل ودا لا يكون بالا انزال منها ولما يذكر الانزال
اولا قل ما يعلم منها بخلافه وهذا احسن لان الحبل لا يكون بالا حيض فتنبه والاحسن

ان يقول بلوغ الصغير بالا احبال والا خرال والصغيرة بها والحبل والحيض فان لم يوجد
فيهما شي فذلك لا اصل وهو الانزال والعلامة وهي البواقي فاذا اتم للقاضى عشر سنة
ولها سبع عشر سنة بعده وعندها اذ اتم عشر سنة وهو روايت عن الامام وبقالت
الائمة الثالثة وبدعتي لان ابن عمر رضي الله عنه عرض على النبي صلى الله عليه وقم يوم احد
وسنة اربعة عشر فرد ثم يوم الحنث وسنة خمسة عشر فقبل ولا تألفا العادة الغالبه
على اهل زماننا وغيرها احياط فلا خلاف في الحقيقة والعادة احدي الحج الشريعة فيما
لا نصفه عليه الشمي وعينه واذ في منه ثنا عشر سنة ولها تسع سنين وهذا لا يعرف
الاسماعا او تتبع ومر طرف حوال عبدالله ابن عمر بن الاصم ليس بينه وبين بي في الولا
الا احد عشر سنة وقيل ثنا عشر واذا اراهقا بان بلغا هذا السن وقال البغيا بان
قالا احتملت مثلا صدقا بلايين لا ياعلم الا فرق لها فكان كالحيض وخو وهذا
اذ لم يكذبها الظاهر كما في التوفير وعينه وفي البر خندي عن الطهيري قبل ثني عشر
لا يقبل اقراره ولا تسعى البينة عليه وبعد ان كان مشكلا يحتل يقبل وتسعى والا فلا يحفظ
وفيه عن الحانية رجل لدا مرأه بنت اربعة عشر سنة فقال للدة انه حضت فانت طالق
وللفلام ان احتملت فانت خر فقلت حضت وقال احتملت يصدق انتهى بقامله وكا نا
حينئذ كالبا لغ حكما فلا يقبل حجوده البوغ بعدا اقراره مع احتمال حاله فلا ينقض بعده
ولا تسعه كما في العمادية وغيرها **كتاب** المادون اي لا ذن فهو مصد
كسور وان كان الظاهر انه صفة لكنه يحتاج لحد والمضاف والصلته في الكرماني يقال
ما ذن له او ها وترك الصله ليس كل المعرب واقه التمسائي لا ذن لغة الاعلام
مطلقا وشرا فك الحجر عن القارة المثبت بالرق لا الانابة والنوكيل كما قال زفر الشافعي
واسقاط الحق للمات المولي لو المادون رققا والولي لوصيا او معتوها وهو مستدرك
لزيادة الايضاح والفقيه وقيل بل حشو بلا تحقيق لان حق المولي ايضا لا يسقط بالاذن
ولذا ياخذ مركبه وقيل التي بحجر العبد واشار الحجر الصبي المعتوه بالمقاسية ولكن
جعل صاحبه لدر نوعين وعقد للمصنف فضلا فقد بر ثم تصرف العبد باهلية الحجر
عطف على المعنى فكان قال اذا اذن المولي يقفك الحجر فيتصرف فلا حاجة لعطفه على محدون
كاذره صدر الشريعة وجعلها لبر خندي من عطف مضمون حمله على مضمون حمله اخرى

فيقسم بينهم بالحصص. ويجوز العبد المأذون ان يبيع لان الاباق يبيع الاذن عندنا ابتداء فكذا يبايع
ولم يقد بوره على الصحيح. او مات سيده او جرح سيده. او المأذون. مطبقا. سنة فصاعدا او يرضى
للقاضي وببقي فان مستلحا جازي التوقيت يفتي بسنة كما في ثمة لواقعات ولم يعد اذنه
بالا ذنه كما في الميزات. او حتى سيده او المأذون بدلا لحرب مرتدا. وحكم بالمقتضى العبد ولم
يملك لانه يوت حكما وكذا الصبي بحج موت الاب والوصي واما المأذون فقبل للقاضي فلا يغفل
موت لانه حكم كما في شرح المجمع فجرد الرزة توقف تصرفاته خلافا لها. او جرح سيده عليه والحال انه
قد علم به. هو نفسه مطلقا وكذا. اكثر اصل سوت. ان كان الاذن شائعا ولم يعلم به العبد
ان جرح سيده فقط لا تنافي الضرر وهذا في الحجر القصدي اما في الضمني فلا يمتد طرعا احد كما مر
وتجوز الله ان استولدها. استحسانا دلاله فام يصح بخلافه. لا تجوز ان يربها. اذ الهادة
بتخصيص لادب فلم يوجد دلالة الحجر فتبقي بأذنه كما لو قال لمن استولدها لا يربها الحجر عليها
لان الصريح يفوق الدلالة. ويضمن القيمة فقط للغير فيها. لو عليها دين يحيط بحسنه رقبته. وفادته
بعد الحجر دين او بان ما في يده امانة او غصبة صحيح خلافا لها. لبقا يده. وان استغرق دينه
رقبته وما في يده. جميعا. اذ ملك سيده ما في يده فلو اعتق عبدا في يده لا يصح وعندها يملك
فيصح عقبة. ويقولها قالت القيمة ثلاثة. فلم يستغرق بها جميعا صح اتفاقا واعلم انه يصح بيعه
من سيده بثل القيمة لا بالثل. للتمتع. وبيع سيده ملكه منه بثلها لا اكثر صيانة لحق الغناء فلا يباع
سيده ما ليه بالثل. فخر القيمة ولو يسيرا. يحيط الرايدا وينقض البيع. لما ذكرنا. فان سلم سيده
اليه المبيع قبل تقبل الثمن سقط الثمن لا يستوجب عليه ديناً وفادته لو كان الثمن عرضاً
كان للسيد مطالبة به كما لو ادعته عنده او غصبه منه ذكر الكوفاني وغيره ومفاده انه
لو اخذ العبد من سيده شيئاً ثم اعتق كان للسيد مطالبة عنه او عن غيره وارشده ذكره الهنائي
ولما في السيد ان لا يسلمه حتى ياخذ منه لبقا ملك ليد وقيد المأذون بالمدينين لانه لو لم
يكن مديونا لم يجز بيعه من السيد ولا بيعه منه كما في الحنفية. ويضمن السيد للغنا باعقائه المأذون
مديونا الاقل مرقية من الدين لانه تلف جهمهم. وما زاد فردية على قيمة طول به معتقفا
لقرره في ذمته وقيد بالسيد لانه لو اعتق المدين وام الولد ما فوين لم يضمن لغيره انا لالحق. وان
باعه سيده وهو مدين مستغرق. باقل الدين. وغيبه بالغين المجهدين مستغربين. قيديه لان الغنا
اذا قدر على العبد كان لهم فسخ البيع. فللغنا اجارة بيعه واخذته. ان شأوا وتخصين اي

شأوا من السيد او من المشتري قيمة. فهذه ثلاث خيرات اما الاول والاخير فظاهران واما
الثاني اي. فان ضمنوا السيد ثم رد عليه بغير. قبل القبض مطلقا او بعد بعضا. رجع
السيد عليهم. اي لغنا بالقيمة وعاد جهمهم في العبد. لزال المانع وان رده بعد القبض بالقبض
فلا يسيل لهم على العبد ولا للمولى على القيمة لانه قاله بان فضل من دينهم شيء رجوعا على العبد
بعد الحرية كما مر. وان باع عداي السيد وقد اعلم المشتري بكونه مديونا. ليستطاع حيا والمشتري
لا لغنا كما قال. فللغنا ردا البيع ان لم يصل ثمنه اليهم. لان قبضهم لثمنه رضي به مالم يكن
بجأبه كما قال. وان وصل ولا حاجة في البيع فلا يرد. والا فاما ان ترفع الحاجة او يفسخ البيع
وهذا لو الدين حالاً فالبيع بلا طلبهم والثل لا يفي بينهم والا فالبيع نافذ لزال المانع كما في
المخ. فان غاب البائع. وقد قبضه المشتري. فالشعري ليس خفيا لم انكر الدين. عندها
كما لو غاب المشتري والمانع حاضر فلا خصوصية اجماعا. وعند أبي حنيفة هو جهمهم وبقي
لمر بالدين كما لو اقر به. وقر قال انا عبده فلان فاشترى وباع فحكمه المأذون. وكذا لو اشترى
وباع ساكتا عن اذنه وحج استحسانا وبجمل امر المسلم على التصالح كما في المخ وغيره
قلت ومفاده تقييد المسئلة بالمسلم ذكره ابن الكمال ثم ذكر له تناسلي فيما اذا اجر
بلاذن اذنه به وان لم يكن عدلا لحاجة الناس كما اشير اليه في الهداية وغيرها انتهى تأمل
الا انه لا يباع في الدين كالمدين وام الولد. مالم يقرب سيده بأذنه. او يثبت له الغير بالبينة
لانها كما سبها مبينة **فصل** في اذن الصبي والغنم. تنقضي الصبي ان يقع له
من كل الوجه. كما لا سله وقبول الهبة والصدقة صح بلاذن. من الوجه لانه لا بالغ فيه اكتفاء
بالاهلية القاص. وان ضربه. من كل الوجه. كالطلاق والاهتاق فلا ولو اذن. اشتراط
للأهلية الكاملة وكذا لو اذن بعد بلوغه الا اذا كانت بلقط يصلم لبدء العقد
كما فقت ذلك الطلاق والعقاق وكذا لا تقم من غير كايه ووصيته والقاضي للضرر
قلت ومواضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع كما لو كان مجنونا او ارتد
او اسلمت امراته وابي الاسلام او كانت وليه خطبة من عبد مشترك واستوفادها فقد صار
الصبي مطلقا في قول كما صار مطلقا وتماه في التهنيتي والبر خندي. وان احقها اي المنع
والضرر كما لبيع والشرع بلاذن. حتى لو بلغ فاجاز جاز لا بدونه. دفنا للضرر بانضمام
رايه. فاذا اذن للصبي في التجارة ابوه او جده عند عدمه او وصي احدهما او القاضي ظاهر

يشترط عدم ادنا لابي علي القاضي وفي الخلاصة والحائنه والخزائنه ما يخالفه حيث ذكروا
انه لو اذن للصغير فابي ابو اوصيته صح اذنه زاد شارح الوهبانية ولا يصح جرحها بعد ذلك
وان مات القاضي لانه حكم فلا ينفذ احدا الا ان يرفع لقاض اخر فيجرح عليه **قوله**
وحاصل ما في التوير شرحه والقسماني والبرجندي ان ولي الصغير في النفس
والمال ابو ثم وصيته ثم وصي وصيته ثم بعد هرجه الصحيح وان علم ثم وصيته ثم وصي وصيته
ثم الوالي فانه قبل الاوليا بالطريق الاولي ثم القاضي او وصيه كلاهما بمرتبه زاد في التوير ظلالا
ان ياذن لليتيم والمفقود اذ لم يكن له ولي ولصداها اذ كان كل منهما ولي واستغنى عن الاذن
عند طلب ذلك من القاضي وعراه للزليقي قائل زاد في العارضة وجاز بيعهم وجاهد بغير مثل
القيمة وبين يسير ولا يطل كذا في حيز لرجال الفقهاء وكذا استجاءهم وشرأهم للصغير
ولو عين يسير ولا ينفذ على لقائه دون الصغير ولو ادرك في مدة جهالة فان على نفسه خير
ان شاء ابطالها او ابقاها وان على املاكه لا يختير وللاب والجد والقاضي ايجاز الصغير
ولو بدون اجماع المثل على الصحيح وللاب اعارة ولده الصغير لا اعارة ماله ومغناه لينتقل
الخوفه او لغيره استاذة ولا لم يجز واذا جاز اذنه **فحكم حكم العبد المأذون** في كل الاحكام
بشرط ان يعقل كون البيع سائبا للمالك والشرط الجالبه زاد الزليقي وان يقصد البيع ويعرف
العين ليسير من القاضي وهو ظاهر زاد البرجندي وكذا في كل تصرف ينبغي ان يعرف ما يتعلق
بالغرض منه وعليه كما لا تأمل في تفاصيل كل من البصر **فلو اقر الصغير المأذون للولي او عين**
بما في يده من كسبه وارثه صح ذلك لا اقل في ظاهر الرواية كذا في كمال الفروع وعنه انه لا يصح
لارثته لانه ليس من القارة **والمفقود بمنزلة المصبي** فيما مر من الاحكام **وصح اذن الوصي والقاضي**
لعبد باليتيم وما ذون القاضي لا ينفذ بوقته لان اذنه حكمه فوجب كما في شرح الجمع وقد تقدم
ولو رأي القاضي المصبي او المفقود وعبدها او عبد نفسه ببيع ويشترط ان يكون سكوت اذنا في
التجارة كما في التوير وغيره **كتاب الغصب** هو لغة اخذ مال اجنبي من الغير
ظلم او قرا ويتعدى بمفعولها لما في نفسه ومن يعلى وكثير ما يسمى بالمغصب **وشرعا**
ازالة اليد المحققة اي زالة تصرف المالك عن ملكه فيعلم زالة اليد كما يجوز له ما اخذه قبل ان
يحوله وقصها عنه كاستخدامه لعبد ليس في يده ماله وكفريه على يد رجل اعلم باطرا او فيها
درة فطار او فوفقت في البحر بغيره فانه يعين وبه يستغنى عن قوله **بإثبات اليد المبطلة**

لدوران الضمان وجودا وعدا على ازالة اليد وقصرها وان لم تثبت يد العبد وان لا يقال
انما اعتبره للدفع على من اعتبره لا غير كما نشأ في **قوله** وثمة الخلاف في الرواية
فتمرة بستان مغصوب لا تضمن عندنا لعدا زالة اليد خلافا له لا يثبت اليد على ما في الدرر
والغرة وغيرها وعليه نلوقال لا يثبت اليد المبطلة لكان ابي ولذا جعلنا الزاهد في عين
ما هو موجب للضمان فيشرط لادالة اليد وما هو موجب للدفع فيشرط اثبات اليد
فتدبر وفي البرجندي انه يرد على التعريف اخذ المشتري بالبيع بالكره الا ان يقال ان فيه
اذنا لكن على سبيل الاكراه وكذا يرد عليه اخذ بالشفقة لان يقال المشتري ليس بالملك
حقيقة والمالك هو الشئ في قائل ثمرة فيود اخذ كوة في عاتق المتون كالنقاب والوقاية
والكثرة والتوير والدرر وهي كونه في الاستمرار محترقا بل للنقل بغير اذن من له الاذن
ولو نادر وقنع على وجه يتعلق بها الضمان كوصي صبي على سبيل الحقيقة وتحقيقها في شرعها
فتنبه ثم اشار لثمة الخلاف فقال **فاستعمل العبد ولو اشتراكا وعمل اليد اي تحيلها**
ولو اشتراكا غصب شرعا لا يثبت يده وقصدي المالك فلوا استخدمه وركب وترك في مكانه لم
يعين لان غصبا المنقول لا يتحقق بدون النقل كما في القسماني والمشرطانية فليحفظ **الخلاف**
على البساط وفي الدار لم يرد قصرها **وحكمة الامر** اي استحقاق النار ان يعلم انه مال الغير
فلو ظن او جهل فلا اثر لكنه يوجب الضمان لعلته بالقصر والغصب فالكافرا شد وخصومة
الدابة اشد من الاربع كما في المصنفات **وجوب رد عينه في مكان غصبه** لقانون القيمة بقاء
المكان **ان كانت قائمة** يد الغاصب مالم يتغير تغيرا فاحشا سوا كانت مثلية او قيمية فلو القيمة
في بلد الخصومة اقل ما في بلد الغصب انظر ارضي واخذ القيمة يوم الخصومة كما في العارضة
واناد بالتمديد انما لوجب الاصلية والعين ورد المثل او القيمة فخلص لانه قاصر وقيل
بالعكس وظاهر المصنف ترجيح الاول وظاهر القسماني ترجيح الثاني والضمان لو هلك **بفعله**
او بفعل غيره او بافاته مما لا يعلم ولم يعلم لانه حق عيب فلا يثق قف على العلم والمغصب
منه بخير بين تعيين الغاصب وغاصب الغاصب الا في وقت مغصوب والثاني امل في الضمان
على الثاني كما في التوير **ففي المثل** كالكيل والوزن والذرع والعددي المقارب **قيد المثل**
لانه ليس مطلقا كل منها مثليا الا ترى ان السونق والناطف المبرز بتقدير الزاي قيميان
وان كان الاول كيليا والثاني وزنيا لقانون البرز وكذا الدهن الزاوي وقيل المثل الحكيك

المكبل والعدي المتقارب وكل يوزون مصنوع بضرب التقيض يجب مثله في وضع المصونة
وقيل الغصب ^{فله القيمة فيه أكثر} قلنا الحيا رات الثلاثة لولا قل فللغاصب الحيا رات لأن يتطرق كما في التمساني عن
العادية فإن انقطع المثل عن يدك الناس على المشهور يجب قيمة يوم المصونة عنه وهو
الصحيح كما في الحققة. وعند أبي يوسف يوم الغصب وهو عدل الأقوال كما ذكره صدر الشريعة
وهو المختار كما في النهاية. وعند محمد يوم الانقطاع. وعليه التقوي كما في خيرة الفقهاء وفي
كثير من الشايخ كما في الكفاية. وفي القيمي كالعدي لثباته والبر المخلوط بالسعي وما دون
نصف صاع. يجب قيمة يوم الغصب بما عاها من ثمنه يعني وقال ذلك يحسن مثله صورة وهذا
في أهل الكوفة فكذا المستهلك عند وقالوا قيمة يوم الاستهلاك ذكر التمساني. فنادي
الغاصب الهلاك. حبس لومق بالغصب وتقبل البيعة في حق الحبس على الصحيح حتى يعلم
التاضي لما في المصوب لو كان باقيا لأظهره ويغضي بالقيمة ولو رضى بها قبل الحبس لم
يقض بها. ثم بعد ذلك يغضي عليه بالبدل أي شيئا أو ثمنيا وهو يفتقر إلى الموجب له على
رد العين فيلحفظ. والغصب ما هو بما ينقل ويحول فلو غصب غنما فهلك أو نقص في ملك
تستحق بانه سائمة كغلبة السيل أو بهدم الدار لا يضمن لأنه صار غنما سائمة. الغصب
والما في ليست بمال لأنه تصرف في المال بالبيع عنه لا في المحل كالوعد لما لك من مواشيه
حق هلك لم يضمن. خلافا لمحمد. ويقول قال لا قيمة لثلاثة وبه في حق الوقف ويقولها في غير
الوقف وعقار اليتيم كالوقف كما في الخ وغيرها. وما نقص منه بفعله ككاه ورعيه ضمنه إجماعا
وكذا يضمنه إذا عده سائمة فحده المودع أو رجع الشاهد به بعد القضا فلا يضمن العقار إلا في
هذه الثلاثة السابقة **باب** فهي سنة فلحفظ ويعرف نقصان بان ينظر بكر
تستاجر هذه الأرض قبل النقصان وبكم بعد فالنقصان قيمة ما نقص كما في التمساني من السنة
والبر رجع محمد بن مسلمة كما في النهاية ولو بنت لقلعه أو عطيه ما زاد البدل هو الصحيح
كما سبط في الجبتي وعن أبي يوسف بيطية مثل بذر وهو المختار كما في الخ عن فتاوى الصيرفية
ويأخذ من ماله وهو البذر وما عثر على النقصان وما انفق على الزرع ويتصدق بالفضل
عندها الحنابلة لا تصرف في ملك الغير وإذا دأب لا يضمنه لاجتهاد إلا إذا كان فقيرا كالغني
لو تصرف تصدق بمثله ولو أدى ما لك حل له تناول لروا الحنابلة ولا يصير حلالا بتكرار
العقد وتداول السنة ذكر التمساني. وعند أبي يوسف لا يتصدق به. لحصوله في ضمانه

110 ملكه لأن المصوبات تلك بأداء الضمان. وكذا لو استغل العبد المصوب فنقصه لا خلاف
بأن آجره وأخذ أجرته فنقصا أخذ الآجر. وأجر المستعير والمستوع المستعار أو الوديعة
ونقص من النقصان وما فضل من الغلة والآجر والبر تصدق به. عندها خلافا له أي
لا يصحف لما ذكرنا. وإن تصرف في الغصب والوديعة كالباع لها. فخرج. وهذا أي المصوب ولا يملكه
يتقيدان بالقيدين كما لو رضى تصدق الغاصب أو لاهين وجوبا بالبر. أو الآجر عندها خلافا
لأبينا كما مر وإن كانا مما لا يقيدان بالقيدين كالقدين فهي أربعة أوجه ذكرها بقوله. فإن
أشار إلى أضاف إليها. وقت العقد. ونقدتها فذلك. يتصدق. وإن أشار إلى غيرها ونقدتها
أو أشار إليها ونقدتها غيرها أو أطلق الثمن ولم يشر. ونقدتها طاب له البر. في الصور الثلاثة
عندنا كبري. اتفاقا قيل وبه يفتي. قائله في الوقاية موافقا للمحيط وغيره. والمختار
أنه لا يطيب مطلقا لأهل الحق المسوط والجامعين كما في الهداية والحاكم في غيرها واختاره
فخر الإسلام وفي البرجندي عن الفتاوى المنصورية وهذا هو المختار للتقوي وفي الذخيرة
التقوي ليور على قولنا كبري دفعا للرجح عن الناس وبه كان يفتي الإمام أبو الميث وأعمد
في المتوير وهذا كله على قولنا وعند أبي يوسف لا يتصدق بغيره كما لو اختلف الجنس
فلذا قال. ولو اشترى بالف الغصب والوديعة جارية تغد العين فوهبها أو طعما ما فاكلها أو فسخ
بأحد ما أمراه أو غيره أو ثوبا حل الاختراع. ولا يتصدق بشيء اتفاقا لأن الحرمة عندنا حاد
الجنس **فصل** فيما يوجب للملك. وإن غير الغاصب ما غصبه بالمقر في ما احتراز
عن صبي غصبه فصار له حيا عنه فانه يأخذ بخضمان ذكر التمساني. فزال اسمه. احتراز عن
كاغد فكتب عليه أو قلن فقره أو لهن نصيبه مخيضا أو عصير فخلله فانه لا يقطع حق المالك
وقيل يقطع كما في التمساني من المحيط. وأعظم سافعة. أي أكثر مقاصده احتراز عن أهم
نفسهما بالأرض فانه وإن زال اسمه لكن بقي أعظم سافعة. وكذا لا يقطع حق المالك عنه كما في
المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم يغني عن أعظم المانع كما ظن ضمنه. أي الغاصب المصوب
وملكه يتقرر الضمان لئلا يجتمع البدلان في ملك المصوب منه ولا هل أنه متى تقارض
ترجيحان فترجح الذات سابق الحال وهو البقا وقيل سبب الملك الغصب عندنا إذا الضمان
فلو أبيع المالك عن أخذ القيمة وأراد أخذ العين لم يكن له ذلك كما في النهاية **فصل**
لكن ذكر يفتي القليل أن الصحيح عند محققينا أن لا يملك إلا عند تراخي الخصمين

بضمان او تضاييه او اد البذل كما في التمساني عن الذخيرة ولا يحل انتفاعه بذلك حسب
قبل اد ارضان حقيقة وحكما اذ المراد بلا اد ارضي المالك باداها واد ارضين قاض زاد
في الموازل وبعد ذلك لا يحل الا ان يجعل صاحبه في حل وغناه التمساني للحيث وان داخل للموت
نفسه والقياس حله وهو رواية فلو عصب فمضغه حتى صار ستملكا يتلعه حلالا في رواية
وجرا على المقام حسا لمادة الفساد حتى عينت في عينة لا ياكل الحرام ويعد على اكل الحرام كما
يعذب على عصب الطعام ولا يتخلص عن رايه بعد اد ائله بل انوبة كافي المخ والتمساني كشاة
مقصوبة ومحوها ما يوصل كابل وقبر زجها وسلحها وارتها وطجها وشواها او قطعها اذ لا يوصل
الاسم بالسلم اذ يقال شاة سلوخة ولذا لا يقطع به حق المالك فلا اخذها مع نقصانها
كما يأتي وكذا بالتأريب لا يقطع وقيل يقطع به وقيل لا يقطع اذ كان للادب قيمة كافي الزاهد
وسواك شاة المقاصب او غيره هو العجم بخلاف ما اذا قطعها او شواها الزوال الاسم ورحلته
او رعه ودقيق خبزه وعنب وزيتون وعمره وقطن غزله وغزل نعبه وحديد الداس وغيره
اوله ينج عليها فحده كالماتشات المتغير تغير اطاره فيضنه ويملكه بلا حل وقد كانت
الساحبة ثقيلة نصارت القطار وهذا لوقية لبناء اكثر من الحاجة ولا لم يقطع حقها لكما
كافي لتوير وتامة فيما علقته عليه وان جعل الفضة والذهب دراهم وذا نيرة واثينة لا يملكه
وهو المالك بالثمن عليه اوله عند وعندها يملكه المقاصب وعليه مثله لاخذ شاة صنعت مقومة
قلنا لم يزل الاسم ولا مظهر المانع والصنعة غير مقومة في مال الرب فان ذبح الشاة اي شاة
غيره قالها والتوير فيما مر بد الاضائة فالمالك بخير ان شاة طرحتها عليه وضمنه قيمتها او اخذ
وضمنه نقصانها وكذا لو قطع عضوا منها يدها او غيرها او قطع طرف دابة غير مأكولة كذا في عامة
النسخ **قلت** وما قيل لقطع غيرها غير سديد غير سديد لثبوت الخيار في غير
المأكولة ايضا لكن اذا اختار ربها اخذها لا يضمن شيئا وعليه الفتوى في المخ عن الهادي عن العيون
وغيرها لو استهلك جار غير او غلبه بعرجه او بقطعه يده او رجلا او يذبحه فضا حبه بالخيار
ان شاة طرحتها عليه وضمنه قيمته وان شاة اخذه ولا يضمن شيئا وهو خيار في ما في الهادي وغيره فاقابل
وهذا بخلاف طرف القبة فان المالك اخذه مع ارش المقطوع لا يضمن به اقطع ولا كذلك الدابة
الغير المأكولة فليحفظ او خرق الثوب خرقا فاحشا فلما لك الخيار كما ترى الشاة والفاحش
ما توت بعض العين وبعض نفقه فلو كرهه فلا تضمن كره كماله خرقه وفي خرق يسير وهو

نقصه ولم يفت شيئا من المتع يضمن نقصانه سبح اخذ عنه لا غير لقيام العين وكل وجه ما ينج
فيه صنعة او يكون ربها وتامة فيما علقته على التوير وفي في ارض عين بغير ارضه او غير ارضه
بالقلم والمرة وهذا لوقية الساحة اكثر كما ترى الساحة كما في المخ وغيرها واعتمده
في الدر والغرد والاهل ان الضرر لا يشترط ان يلاخف وفي التمساني عن الهادي انه يفتي
باطلاق الكتاب قال وملا بد من غنة انا القلم انما يحل اذا لم يقض عليه بالقيمة والافقيل
يحل وقيل لا يحل لانه تضيق المال بلا فائدة ذكره الزاهدي وان كانت تنقص بالقلم
فلما لك ان يضمن له قيمتها اي لبناء الشجر ما هو بقلعها اي قائم في الارض مستحقين للقلم
لا قيمتها مقلوعين اي خطبا وحجارة مكنونة اذ المقام قيمتها كثر القارم فان المونة ولا حرج
صرفت في قلع المقام دون القارم كما في النهاية وغيرها وطريقه من ذلك ما ذكره بقوله
فتقوم الارض بلا شجر او بلا لبناء وتقوم مع احدها حال كونه مستحق القلم فيضمن الفضل بينهما
مثلا لوقية الارض بدنه عشرة ومعه مستحق القلم خمسة عشر يضمن المالك خمسة للمعاصب
ويسلم الارض معه للمالك وهذا اذا لم يكن من تراب تلك الارض ولا فابا لبناء الارض لانه
لوا لم يقضه يصير ترابا كما كان وقيل ان لم يكن للتراب قيمة فاللبناء والافقيلاني وعليه
ثبنا التراب كافي الحانية وفي التمهيد ان من ترابها ليس للمعاصب نقصه ولا فابا
العصب لا يتحقق في القطار عندها لاننا نقول لا يتحقق فيه في حكم وجوب الضمان اما فيما وراء
ذلك فيتحقق لا يضمن يتحقق في الرد فكذا في استحقا والاحقة كافي التمهيد واجارة الفيض
وغيرها علي ان الخيار شائع في يجوز ان يستعمل في مجاز الصورة بصورة العصب واما مسئلة
الزرع فتقدم ان له قلعها ويعطيها ما زاد البذر او مثل بذر فليحفظه وان صنع الثوب
لا يضمن حمر او اصفر او لثا السويق يضمن فلما لك بخير ان شاة ضمنه ثوبه ابيض ومثل سويقه
لانه مثلي وقيل يضمن لغيره بالقليل لكن تفاوته قليل فلم يخرج عن كونه مثليا كما في شرح الجمع
او اخذها ومن ما زاد الصبغ وغمر العنن لانه مثلي وقيل بالرفع والصواب النصب
ذكره الزاهدي وانما خير رعاية الجارين وان صبغها سود ضمنه قيمته ابيض او اخضر بلارد
ثمنه لا ينقص عنده وعندهما الا حدود زيادة كغيره من الالوان وهو اختلاف زمان لا جرحان
فاجاب على عادة بني ابيته وهما على طريق العباسية كي ان هارون الرشيد شاة ولا يوفي في لون
ثوب اللبس فقال احسن الالوان ما كتب به لقرآن فاستحسنه هارون وبقيت به

فصل في تصرف الفاضل. وان عيب. بمجته قبل لوقا اربا المصوب
 لكانا ولي **قلت** قولنا ولي ليس باولي لدخوله بالاولي مع ما فيه من الخلل فتأمل نعم
 موقيد اتقاني. ما عصبه من قيمة. فماله. ملكه. عندنا ملكا. مستندا الى وقت العصب.
 كيلا يجتمع البدلان والذات بالاستناد وتثبت موجه دون وجه. ولذا لا يملك الولد كمالك
 وتسلم لئلا لا كساب. وروى الاولاد. لاذ كونا وان تبغهم اعلى اذ ولد المديركا كات تابعد
 كسبها. والقول في القيمة للفاضل مع عيبه. لا يضر. ان لم يبرهن بالكلية على الزيادة. ولوقال
 الفاضل والمودع المتعدي لا يعرف قيمة لكن علمت انها اقل مما يقوله فالقول للفاضل بيمينه
 ويحبر على البيان فان لم يبين خلافه على الزيادة فان نكل لزمته ولو خلف المالك ايضا على الزيادة
 اخذها ثم ان ظهر المصوب فللنا صلاحه ودفع القيمة او رده واخذ القيمة فيحفظ. فان
 ظهر المصوب وقيمة اكثر مما ضمن ولو بدلت في الفدر همر او مثله او دونه على الاصح فالاولي
 ترك قوله وقيمة اكثر. وقد ضمنه بقوله المالك او يبرهانه او بالكلية فهو اي الزائد
 للفاضل ولا خيار للمالك. رضاه بذلك. وان ضمنه بقوله فالمالك بالخيار ان شاء مصبي
 الضمان او اخذه ورده عوضه. ولا خيار للفاضل. وان برهن كل من المالك والفاضل
 هذه فروايد المجمع على الهلاك عند الاخر فقيمة الفاضل ولي عند محمد. خلاها كحي
 قال في المجمع وقول محمد ظاهر المذهب فلذا قد مر المصنف. ومرضع عبد. او غيره
 بضاعته فضمنه نفعه. وان عتقه. اي الفاضل اذ تحرير المشتري للفاضل ففاضل ففاضل
 فضمنه لا ينفذ عتقه. لان الملك لما قضى يكفي لبقا ذالبيع لا القوق. وروايد المصنف بطلان
 كالمهر غير مضمونة ما لم يتعدنها وعتقها بعد طلب المالك اياها امانتها. سواء كانت
 متصلة كالحسن واليمن او منفصلة كالولد والتمتع. وقال الشافعي واخذ تضمن طلعا
 وان نفقت الحارثية بالولد في يد الفاضل ضمن نقصانها ويجوز بيعه للولد او بالقر خلافا
 لرفر والشافعي ان وقت. اي قيمة الولد او الغرة به ولا سقط بحسبه ولو ماتت وبالولد
 وفاكفي هو الصحيح. ولو زني بامته عصبها وردها حاملة فلدت فماتت بها اي بالولد ضمن
 قيمتها يوم علقتها بخلاف الحق لانها لا تضمن بالفرض. وعندنا لا تضمن في الامنة. الانقصان
 الحبل والفرق للاهم ظاهر. ولوردها محبوبة فماتت لا تضمن. الانقصان الحبي اتقا. وكذا
 لو زنت عنه وردها فجلدت فماتت منه. اذ الجلد غير متله شرعا ولو زنا بها واستولدها

نسبت النسب والولد رقيق كما في الدرر. ولا تضمن ما نفع الفاضل. عندنا سواء سلكنا وعطله
 الا في ثلاث فيجوز المثل على اختيار الماخزين. الوقت. وما لا يتيقروا المعدل للاستقلال الا اذا
 سكن تباين ملكا وعنده كما في المتقير وما به فيما علقته عليه وفي التمساني وسعي فطن الحارة
 عصب فاعترض بسكني المعدل للاستقلال فتأمل. ولا تضمن حر المسلم او حريرة. باننا سلم
 وها في يد. بالاتلاف. سواء كان المثلف مسلما او ذميا وضمن القيمة فيها لو كانا لذي
 لو المثلف مسلما غير الامار او ما يورثه يري ذلك عقوبة فلا تضمن ولا الزق خلافا لمحمد
 كما ياتي. وان اتلف ذي حر ذي ضمن مثلها لانها مثلية في حقهم تميمه حكما في حقتنا
 حتى لو اشتراها منهم مسلم فشرها فلا ضمان ولا ضمان في المتقير. ولا ضمان بالاتلاف
 الميتة ولو لذي. لعدم ما ليتها. ولا بالاتلاف متروكة للتسمية عند ولو لم يسمها. لا
 ولا يباحاجة تامة. وان عصب حر مسلم فخلها بالقيمة له. كحظلة وتشبيس
 اخذها المالك بلا شئ لفشل متجنس. فلو اتلفها الفاضل ضمنها. باعلى انه ملكه
 لا لو تلفت بنفسها وان خلل بالقاء. اي كثير له قيمة. ملكها الفاضل ولا شئ
 عليه. لاما كما عنده. وعندنا ياخذها المالك ان شا ويرد قدر وزن الملح
 من الخل فلو اتلفها الفاضل لا تضمن عنده خلافا لها وقيل يصير الملح مستهلكا فيه
 فلا يقرب. وان خللها بالقاء خلل ملكها ولا شئ للمالك عند الامار لاستهلاكها بالخلط
 وكذا عند محمد ان تخلت مراعيتها والا. بان اتلف خلا قليلا. فالخل سبها على قدر ملكها
 لخلطه الخل بالخل وهو على اصله ليس باستهلاك وهذا التفصيل من فروايد الهذلي
 وكذا قوله. وان عصب جلد ميتة فدفعه بالقيمة له. كتراب وشمس اخذ المالك
 بلا شئ لما مر انه لفشل متجنس. فلو اتلفها الفاضل ضمن قيمته مدفوعا وقيل ظاهر غير
 مدفوع. ولا ذلك صحيح لان وصفا لرباعية تابعة للجلد. وان دفعه بالقيمة كعرق
 ياخذ المالك ويرد ما زاد الدرع وليس له ان يدفع الجلد للفاضل ويضمنه
 قيمة غير مدفوع لعدم تقويمه قبل الدرع. بان يقوم مدفوعا وذكيا غير مدفوع
 ويرد فضل ما سبها. وللفاضل ان يحبس حتى يسبق في حقه الحق حبس البيع كمن
 وبهلاكه تسقط قيمة الزيادة. وان اتلفه لا تضمن قيمة الجلد لاما عنده. وعندنا
 يضمن مدفوعا الا قدر ما زاد الدرع. وقول صدر الشريعة واذا دفع بذي قيمة

يصير ملكا للغاصب وهو قلم الناسخ الاول كما بسطه الباقي لكن في المخرج عن المتعة
لوجعل الجدل دائما انقطع حق المالك فان ذكيا فله قيمة يوم غضبه وقيمة
الباقي بالشر بلاي وابن الملك عن الهناية ان لو جعله الغاصب بعد رغبه دائما
او ورقا او دقرا او جزا او فرقا انقطع حق المالك فان ذكيا فله قيمة يوم غضبه
او مينة فلا شيء عليه لانه استهلك اسما ومعنى فلم يحفظ. ولولف نفسه لا يضمن اتفاقا
ولو اسهل كغيره يضمن اتفاقا لاصل مضمون عليه فكذا التبع وقاسه في شرح
المجمع. **وقرر** لاسلم. فبذلك اتقوا وقل احتراري كما ياتي. **بربطا** او **طبلانا** او **زمارا** او **دقرا**
ونحوها من آلات اللهو كالنرد والشطرنج. **او اراق** ليدسك بفتحين او منصفا ياتي
بيانهما في الاثرية. ضمن قيمة اي قيمة كل واحد ما ذكرنا لان الامر بالمعروف باليد
الى الامام لقد تقرر وباللسان الى غيرهم صالحا لغيره كالا مة الحفنة ونحوها. **ويصح**
بيع هذه الاشياء كلها وقال لا يضمن اصلا ولا يجوز بيعها وعليه التقوي. **لكنه** فساد
الزمان كما في الكافي والمخ والدر والغر وغيرها وكذا الهتسائي والبرجندي
وابن الملك وغيرهم بزيادة ان هذا الاختلاف في الصان دون اباخذ التلافى المعارق
وفما يصح العمل اخر ولا يضمن شيئا اتفاقا وفيما اذا فعل بلا اذن الاسرار
والا لم يضمن اتفاقا وفي غير غود الحية وخاتية الحمار ولا لم يضمن اتفاقا لانه لو لم يكرها
عاد ليعلمه القبيح. **فلم** ولا يبعد ان يجادل عليه قول المجمع ولو كسر غرضا لغير
هو قناسله وفي غير طبل القز والجم والصيد ودق العرس والصبيبة التي تلعب في البيت
والا ضمن اتفاقا بالغا مالم يفي وفيما اذا كان لاسلم فلو لذي ضمن اتفاقا قيمة بالغا ما
بالغى وكذا لو كسر صليبه لانه مال منقول في حقه. **فلم** لكن جزم الهتسائي
وابن الكمال ان الذي كاسم فليحرق. **وعرض** مدينه فماتت في يد ضمن قيمتها اتفاقا
لقومها بالاتفاق. ولو غصب ولم يفلحهما خلافا لها علي ما تربي القلق. ولو شق
الرق لا راقته الحن لا يضمنه عبد ابنيهم خلافا لمحمد كاسم وهي من المجمع وبالاول يفتي
لاهما علي بن حنبل قديع بن اورياط دابته او سفينة او فتح اصطبلها او قفص
طير. **فلم** هذه من وائدا لوقايت. خلافا لمحمد في الدابة والطير
وظاهر الهتسائي والبرجندي ان الخلاف في الكل وان المودع لو فعل ما ذكر ضمن

بالاتفاق لا لتمام الحفظ. **ولا ضمان** علي من سعيه في السلطان من يؤديه ولا يندفع
للابا لسعيه ومن يفسق ولا يمتنع بنهيه ولا علي من اقصته. **قد يغير** وقد لا يغير
نقال لانه فلانا قد وجد ملا فقهه. **السلطان** او الحاكم شيئا فانه لا يضمن فيما
لاشفاا التسبب تحلل فعل مختار. وان كان عاونه اي السلطان ان يغير البتة ضمن
لوجود التسبب. وكذا يضمن لو سعي بغير حق عند محمد زجر له لا يغير مضطر فيه
وهو المدا رك في القاعدية. **وبقي** لكثرة الفساد ولو الساعي عبد الجواب
بعد عتقه ولو مات الساعي فله ثم اخذ قدر الحسن فتركته هو الصحيح ولو مات
المظالم بسقوطه من سطح خوف غم الشاكي دينه لو مات بالمعرب لندره وفي
العمادية وغيرها وقوي الماخري باليمان بالسعاية مستحسانا لغلبة السعاة
وجعلوه كودع داسا قاعا علي ودينه قال ونحن لا نفتي به لان خالف اصول اصحابنا
لكن ان رأي تضمنه لذك لا يضمن اجتهاد فنكل لرأيه لتزجر السعاة انتهى
لكن في المخرج عن الجواهر الفتوي علي تضمن الساعي مطلقا لو كتب عامل اسامي اصل
بلد بامر سلطان ورفع الي اعوان فاخذوا منهم وراهم المظلمة على كل من التلاثة
في الدنيا والاخر ولو امر انسانا باخذ مال الغير فالصان علي الاخذ وكذا في كل
موضع لم يصح الار فيه انتهى. **فلم** وفاده انما اذا صح امره فبقي امره
كما ياتي. وكذا طعم او الكس القاصب المصوب ما لكه بري عذبا وانما يعلمه الوصول
عين ماله اليه وهذه من وائدا المجمع. **فروع** قال لغيره اسلك هذا الطريق
فانه امن او كل هذا الطعام ادا تلف ما لم يملك ففعل لا يضمن الامر بخلاف ما لو امر
عبد غيره بالهراق او يقتل نفسه ففعل حيث يجب عليه قيمته. **فلم** وهذه احكام
المسائل الست المستثناة **وقرر** لهم **لا ضمان** علي **صان** علي الامر بالامر وقامه فيما حررت
علي التوير. **كما** **المشقة** ما سبته تلك مال الغير بغير رضاه
والحق تقدمها لمشرعيتها وانه لكن يعم كل مال وهي تختص بالعقار فتوفرت الحاجة
يعرفه سيما للاخترا زعنه. هي لغته. **الضرر** فله يعني مفعول مشتقة من الشفع او من
الشفاعة لضم الحاني للفايز ولم يسمع منها فعل وفلغة المفعلة باع الشفع الدار التي
يشفع بها اي توخدا للشفعة كما في المعرب وشعا. **تلك** الفقار اي ملكا طيبا

لاخت فيه ولذا لا شفقة في بيع فاسد كما يأتي والمراد هنا بالعقار غير المنقول فدخل
الكلم والرحا والبئر والعلو وان لم يكن طريقه في السفن وخرج الشجر والبناء فانه منقول
لا شفقة فيه الا بتبعية العقار وان بيع مع حق الدار خلافا لما زعم ابن الكمال وسيجي
على شتره لو معتز فاباه او منكر او برهن عليه اما لو اعترف بالبيع وانكر المشتري وحلف
ولا يثبت فالتعليك على البائع على انه اغلبي لثبوتها في موهوب بعوض ذكره البرجندي
الا ان يقال انه شراء انتفاء بما قام عليه اي بمثل لو مثليا والافقيته جبر
مستدرك بكونه على وركها اخذ الشفع من احد المقتدين عند وجود سهمها وشروطها
وحكمها جواز الطلب عند تحقق السبب وصفها ان اخذ بها بمنزلة شرا كافي
التوفير وجب اي ثبت له عليه بعد البيع وقيل جب بالبيع وتستقر بالاشهاد
في مجلسه اي طلب المواش فلا يتطل بعد وتلك بالخذ بقضا او رضا المظاهر
ان المراد بالخذ القبول اذ ثبوت تلك الشفع بمجرد الحكم قبل اخذ كخره صاحب
الدر والقر وغيره فتدبر وانما جب الحليط اي الشريك في نفس العقار بالبيع اي في
كل جزء منه او بعض فثبت للشريك في البيت ثم في الدار ثم في الاساس فان لم يكن حليطا
او كان لكن سلم للحليط في حق البيع اي تابعه مما لا بد منه كالشرب والطريق الاشهاد
من الشرب ثم الطريق فلو بيع عقار بلا شرب وطريق وقت البيع فلا شفقة فيه من جهة
حقوقه ولو شاركه احد في الشرب واخر في الطريق فصاحب الشرب والي صاحب
الطريق ذكره التمساني ونقل البرجندي ان الطريق اقوى من المسيل فراجع الحاصين
فلو عاتين فللمار الملاصق ثم نشر حصصها بقوله كمن لا تجري فيه المصن والاصح
التوفيق لاي كل جهته في زمانه كما في الحيط فلو باع حصته بشرها فالشفقة للحليط
ثم لاهل الجدول ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم كما في الشف والطريق الخاص
مثل طريق لا ينفذ فكل اهلها شفعاء ولو مقابلا والمراد بعد التقاد ان يكون بحيث
ينبغي اهله ان يستطرقه غيرهم حتى لو كانت سكة غير نافذة فاتخذت اهلها في اقتصاه
بابا الى الطريق العام لا يصير بذلك نافذا اذ لاهل السكة ان تمنع العامة من سيطرتها
وهذا ايضا حيث لا مسجد في اسفل السكة وتما في البرجندي ثم بعد الطريق للمار الملاصق
وفي العقار ولو ذميا او مادنيا او مكايا واحترز به كما يكون وفقا او اجارة او ربيعة

ولو كان بابا في سكة اخرى نافذة او غير نافذة لو ذاباب بان يكون ظهره لظهر المبيع وبه يمتاز
عن الطريق ذكره التمساني او بابا معا الى الطريق العام نعم لو كان الى الخاص فجميع اهل
السكة شفعاء الملاصق والمقا بل في ذلك سوا كما مر فتدبر وعند التمساني لا شفقة
للمجار وفرل جذوع على جانبيها او شركة في خشبة عليه فهو جار وان في نفس الجدار شريك
لذا في عاتيه نعم المتن لكن المصحح به في عاتيه كتب المذهب ان الشريك في الجدار غير معتبر
اصلا لان الشريك في البناء المجرد بدون الارض لا يستحق بها الشفعة نعم لو كان البناء
والمكان الذي عليه البناء مشتركا بينهما كان شريكا فيحمل المتن عليه ووقع في نسخة الساج
المباقي بدل الجدار الدار فان صح فليس عليه غبار بهذا الاعتبار لكنه مستدرك وغير
بلا يجر فافهم وهي على عدة الركن اي رؤس الشفعاء لا على قدر المساهم خلافا للائمة
الثلاثة فاذا علم الشفع بالبيع يتهد في مجلس عليه بالبيع وان لم يكن فور علمه فمشترا او سوله
او عدل او عدة كرهل وكيل وان امتد المجلس كخيرة هو لا صح ان يطلمها مفاده وجوب
الطلب على الكل وان لم يتلقوا من اخذها حتى لو لم يطلب الجار كان الشريك مسلم
الشريك لم يكن للمجار شفقة ذكره التمساني وغيره ويسمى هذا طلب مواشبة اي مبادرة والا
فيه ليس بالزهر بل بمخافة الجور والصحيح حصة الطلب بما ينهمر منه الطلب وهو واجب
وان لم يكن عند احد لئلا تستقطر الشفعة ديانا وليتأكد من الخلف عند الحاجة كما في النهاية
وغيرها ثم يتهد على طلبه عند ثلثه من الاشهاد وان لم يكن فور المجلس للاشهاد عند القاضي
ومفاده ان طلب الاشهاد انما يحتاج اليه اذا لم يمكن الاشهاد عند احد هؤلاء الثلاثة
عند العقار او على المشتري وعلى البائع فاذا امكن قام مقام الطرفين وقوله ان كان
المبيع في يده مختار القدوري وغيره ولم يشترط شيخ الاسلام استحضانا قياسا على المشتري
ومفاده ان لما الاشهاد عند بعد هؤلاء مع الاقرب وقيل لا يميز الاقرب كما في المحيط وغيره
لكن في النظر ان الاشهاد عند العقار انما يشترط اذا لم يقدر عليه عند البائع او المشتري
فيقول اشترى فلان هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها الان فاشهد
عليك لكن وهذا يسمى طلب تيزر واشهاد وهل يشترط تسمية العقار وتحديد قبل
نعم ثم بعد الطرفين يطلب عند فاض فيقول اشترى فلان دارك وانا شفيعها بسبب
كذا ثم بال تسليم الي وهذا يسمى طلب خصوصية وتلك ولا تطل الشفعة بتاخير مطلقا

بغير اكله او اكثر في ظاهر المذهب وعليه القوي كما في الهداية واكثافي وقيل قائله
في الوقاية والمقايمة يعني يقول محمد بن ابي الحسن شهر بلا عذر بطلت الحاجة للناس وعليه
المناهي كما لذخيرة الخلاصة والمضات وغيرها فقد اشكل ما في الهداية ذكره القسامة
وفي الشرائع من البرهان انما صح ما يفتي به فليحفظ واذا ادعي الشفع الشرائع طلب الشفعة
سال القاضي المدعي عليه فان اقر بملك ما يتبع الشفع المدعي بغير عقار او نكل عن الحلف
بطلب الشفع على العلم عند ابي يوسف وعليه القوي كما في الكبري لا يثبت خلافه
بملكته او برهن الشفع على انه ملكه ساله اي القاضي الخصم عن الشرا فان اقر بملكه او نكل
اليمين على البتات والحاصل والسبب على ما في الدعوي انما ابتاع او ما استحق عليه
هذه الشفعة او برهن الشفع على الشرا فقي له بها حيث لم يخل بشي فشرع وطها كما بسطه
الشفع ولا يشترط احضار الشرا وقت الدعوي على الظاهر فاذا قضي له لم احضاره
فلو لم يقره حبسه القاضي والمشتري حسب الدار لقبضه ولا يطل شفعه بتأخير الشرا بعد
ما امر به اية لئلا كرها بالقضا والمشتري ان يحسم البايع ان كان البايع في يده ولا يبيع القاضي
البينة عليه حتى يحضر المشتري فيمنع البيع ايضا فانه لا اصل للعقد بل كانت ابتدا وقعي
مع الشفع بحضرة رعايته الحق اليد والملك ويقضي بالشفعة على البايع مستدرك
لتمتن الشفع لذلك ويجعل العدة اي حقوق العقد كضمانا لذلك وتسليم العقار والصك
القديم عليه اي البايع وانما دساعها على مشتري ذي يد بغية البايع لانه اجنبي على المشتري
عهدته ولمنع كتاب الشرا لانه ملكه ذكره القسامة والوكيل بالشرا خصم للشفعي لم يسلم
البيع الى الموكل وثبت للشفع حيا والروية والعيب وان شرط المشتري لبراءة منه دون
حيا للشرط ولا يجل **قلت** وفي الاشياء ان الشفعة بيع في كل الاحكام الا ضمان
الغور للخبير **فصل** في الاختلاف بين الشفع والمشتري وان اختلف
الشفع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري بيمينه لا ينكر ولا يجادلان وان برهن
فالشفع وعند ابي حنيفة للمشتري قلنا بينة الشفع ملزمة لانه لو ترك تركه وان ادعي المشتري
ثما والبايع اقل منه اخذ الشفع بما قال البايع قبل قبض الثمن بلا يمين لا يخط
وبما قال المشتري بعد لان البايع اجنبي ولو عكسا بان ادعي البايع الاكثر بعد
القبض يعتبر قول المشتري وقيل يجادلان واي نكل اعتبر قول صاحبه وان خلفا

فني البيع ياخذ الشفع بما قال البايع لان فسخ البيع لا يوجب بطلان حق الشفع وان حط
عن المشتري بعض الثمن ياخذ الشفع بالباقي وان حط الكل ياخذ بالكل والفرق ان حط
البعض يلحق باصل العقد دون حط الكل وان حط النصف ثم النصف ياخذ بالنصف
الاخير لا يخط للبعض فيلحق وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفع الزيادة دفعا
للضرر واذا كان الثمن متليا ولو حكما كما لمخر في حق المسلم كما يأتي لزم الشفع مثله
كما في ضمان العدنان وان كان قيميا فقيمة ففي بيع عقار يقار ياخذ كل قيمة الاخر
وقت الشرا الا وقتا لاخذ بالشفعة كما في الذخيرة وان كان متوجلا احاطا بها فلو
بمجهولا كالحصاد فلا شفعة لفساد البيع اخذ بمن جال او يطلب في الحال بتخفيف
الامري في المجلس وياخذ بعد مضي الاجل ولا يجادل على المشتري لو اخذ الشفع بالحال
خلاف الزن ولو سكت عن الطلب لجل الاجل بطلت شفعه خلافا لابي حنيفة وهذا
نتيجة قوله او يطلب في الحال ولو اشترى ذمي بخر او خنزير عقارا فزني ياخذ
الشفع الذي بمثل الخروفية الخنزير واما المسلم فانه ياخذ بالقيمة فيها لمصلحة عتليتها
ومتلكها ثم قيمة الخنزير هنا قايمة مقبلة للعقار لا تقام الخنزير ولذا لا يجرم ثلثها
بخلاف المور على العاشر فتنبه وطريق معرفة قيمتها بالرجوع لدين اسلام او فاسق ثاب
ولو اختلف فيه فالقول للمشتري ذكر الاكل والمستامن كالذمي في جميع ذلك ولو بني
المشتري في الارض قبل القضا بالشفعة او غرس فيها اخذها الشفع بالثمن وبعيتمها
مقولة عري اي مستحقين للقلع فان قيمة اقل من قيمته مقولغا بقدر اجرة القلع اي رنعي
البناء والارض كما مر في الغصب او كل الشفع المشتري قلعهما لا اذا كان في القلع نقصان
في الارض فان الشفع لادن ياخذها مع قيمة الباقي لا غراس مقولوعة غير ياتية وعند ابي
يوسف يختار بين ذلك ولاخذ بالثمن مع قيمة البناء والارض لا قلعه كما في النهاية ولما لوردها
بالوان كثيرة او طلاها يحس كثير خيرا الشفع بين تركها واخذها واعطا ما زاد الصغ فيها
لنقد نقضه ولا قيمة لنقضه بخلاف البناء كما في جواكي الزاهدي وللشفيع نقض عري نضرات
المشتري حتى الوقف والمسجد والمقبرة كما في التنوير خلافا لما نقله القسامة عن القمطر ولو
استحققت الارض بعد ما يبيع الشفع او غرس فيها رجع الشفع على المشتري بالثمن فقط لا يمينها
لانه ليس بمغور بخلاف المشتري كما مر وان جف الشجر او اهدم البناء عند المشتري فلا فعل

بني

احد . ياخذها الشئ بثلثي ان شاء ولا اصل ان التثنية قبل الاصل لا الوصف وهذا
اذ لم يبق شي من قبض وخشب فلو بقي سقط بعض الثمن ذكره الباقي وغيره **فصل**
وهذا اذا اخذ ولا فكل الثمن كما حرره في شرح التوير بخلاف ما لو تلف بعض الارض
بغز حيث يسقط من الثمن بحضه لغوات بعض الارض . وان هدم المشتري البناء اخذ
الشئ الموصى بحضه . لا نقصد الاطلاق بخلافه لانه مدمر وليس له اخذ القبض بكسر
اليون وبفتحين المتوض لرواى البيه بانقصاله . وان اشترى لثمن في الارض مع شجر
مستمر وغيره فاشترى به اخذها الشئ مع الثمن استحقاقا لا اتصالا . فان جبه
المشتري فليس للشئ اخذ . لما ذكرنا . ياخذها سواء بالحضه في الاول اي شراها بتمها
وبكل الثمن في الثاني بخلافه بعد القبض **فروع** فضي الشئ للشئ ليس لثمنها
المالك في بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع اتفاقا وفي هبة بعوض وقت التقاض
من لم ير الشئ بالجوار طلبها عند حكم يراه يقول له هل تقصد وجوبها ان قال نعم حكم
لديها والا فلا كما في التوير وعامة فيما علقته عليه **باب**
ما يجب فيه الشئ وما لا وما يملكها . انما يجب اي ثبت الشئ قصدا في عقار فلا
شئ في دار في ارض وقف واما الشئ في بناء على المول بان ارضها مملوكة لا انه
مستثنى كما توجه عبارة الرهبانية فتنبه ملك . ملكا تاما خرج بيع الوفاء بعوض . خرج
الهبة . هو مال . خرج المهر ونحوه . وان لم يمكن قسمته كرجي ونحوه . خلافا للشافعي لا اصل
عندنا دفع ضرر الجوار وعند دفع ضرر الشئ . فلا يجب في عرض . بالساكن ما ليس بعقار
فيكون ما بعد من عطف الخاص على العام . وذلك . خلافا لما لك وعنه وجوبها في المتكولات
وبناؤ شجر اذا ابيع قصدا بدونه الارض . ولو بيع حق الارض خلافا لما ذهب الى الكمال لمخالفت
المتقول انهما من المنقول نعم في التثنية اني عن الخط لو اشترى نخلة بارضها فيها الشئ
بقا للارض بخلاف ما اذا اشترى لقطعها حيث لا شئ فيها لانها نقلية كما في البناء والزرع
ولا في ارض وصدقة وهبة بالخص شرط . في العقد مقبوض غير مشاع فان هذه
الهبة بيع انتهى فيجب الطلب عند التقاض كما مر واعلم ان الوقف لا شئ فيه ولا له ولا جوار
كما في التوير وعامة فيما علقته عليه . ولا يجب بخيار البائع اتفاقا . او بيعا فاسدا
ولو بعد القبض . ما لم يسقط حق الشئ . في السيليين فوجب الشئ لرواى المانع ولا فيما

تسرى بين الشئ او جعل اجرة او بدل خلع او تقوا واصلح عن درهم او مهر وان وصلى
قبل بيعه مال عنده . وعند ما يجب في حصه المال . قلنا يعني البيع تابع فيه . ولا فيما صرح
عنه بان كان اسكوت . لعدم الباطل . ويجب فيما صرح عليه باحدها . وكذا باقرار المذبح
المعاوضة فيؤخذ برعه . ولا فيما سكت شفقه ثم رد بخيار روية او شرط او رد بخيار رعي
بقضاء متعلق بالخير فقط خلافا لما زعمه صاحب الدرر في العز وان بقعه في الميع . وما رد
به بلا قضاء او بلا قاله يجب فيه . لكونها بيع مبتدأ ويجب في العاود وحك وفي السفل بسببه
وان لم يكن طريق المالك فيه لانه لا يعلق بالعقار بما لم يخرق القرار . ويجب فيما بيع بخيار المشتري
لمخرجه عن ملك البائع . وان بيعت دار بجنب البيعة بالخيار فالشفقة من الخيار باي
كان او مشريا . ولو الخيار لما لم تثبت لخيار البائع بل لخيار المشتري ذكره الاصل . وتكون الشقة
اجارة من المشتري . للبيع دليل الرضا والشئ الاول اخذها منه لاخذ الثانية . لعدم
جواره لها وقت العقد . وان بيعت دار بجنب البيعة فاسد فشئها البائع ان بيعت
قبل قبض المشتري . لبقاء ملكه . فاذا قبض المشتري . بعد الحكم . اي للبائع بها لا بطل
وان بيعت بعد قبض المشتري فالشفقة للمشتري لما ذكرنا . فان استرد البائع منه الدار
البيعة قبل الحكم بالشفقة بطلت شفقة . لا قطع ملكه عما يشئ به قبل الحكم بها . وان
استرد لها بعد الحكم بقيت لانيته على ملكه . لما قدمنا . والسلم والذبح في الشقة سواء للمعومات
وكذا الحر والعبد المأذون والكتاب ولو في بيع السيد كالعكس . ولا اصل ان اخذ بالشفقة
يمتثل الشئ واخذها والاخر يجوز **فروع** تثبت لمن شئ او شئ له لا لم يبيع او بيع
لدار من الدرك كما ياتي **فصل** فيما يملكها . وتبطل الشقة بتسليم الكل والبعض
اي بعد البيع لا قبله . ولو في الوكيل وان كان البيعة في يد الوكيل . وتبطل بترك طلب المواتية
تركه بان لا يطلب في مجلس العلم بالبيع كما مر . او ترك طلب الشئ عند عقار او ذي يد الا لشهاد
عند طلب المواتية لا غير لازم كما مر قد مر . وبالصلح عن الشئ على عوض غير المشغوع . وعليه
رده . لا رشوة وانما استثنى المشغوع لانه لو صرح على بيت معين مثلا لم تبطل شفقه
لان الثمن مجهول فلا اخذ الكل بخلافه اذا صرح على شي معلوم منه كالنصف فانها تبطل
وكذا الوابغ شفقه بمال . ولم يلزم المال . وكذا لو قال للمخبر اختاري بين البان او قال العن لانيته
ذلك فاخارته بطل خيارها ولا يجب لعوض وكذا الكفالة في الصم بخلاف القود وتبطل

بيع ما يشفع به، بيعا بانا كما، قبل الحكم له بها مطلقا وكذا لو جعل ما يشفع به مسجلا
 او مقبرة او وقفنا سجلا كما في الدرر. وبموت الشفع، قبل الاخذ ولو بعد الطلب ولا تورث خلافا
 للشافعي ولو مات بعد الحكم لم يتطل لا بموت المشتري، لبقاء المستحق ولا شفقة لم يباع. اصالة
او كالة، او بيع له، كان باع مضاربه او ما ذونه او وكيله، او بمنزلة الشفع، الدرك، او بالثمن عند
 الاستحقاق لا كالبائع ولا كالمشتري، تطل بالتمام الرغبت عنها لا غيرها، او سائر المشتري
بيعا او اجارة، او قولية للبلد الرضا، وتجب لمن باع اصلا كذا وكالة، او ببيع له كوكالة وقايدته
 انه لو كان المشتري والموكل بالشرا شركا وللدار شركا اخر فلها الشفعة ولو هو شركا والدار
 حابرة فلا شفقة للمجارى مع وجوده. ولو قيل للشفع انها بيعت بالف فسلم ثم بان بها باقل او بكلي
 او وزني او عددي متقارب قيمة الف فلا، والفرق بينهما ان هذا يتي في ذلك مثلي فربما سهل
 عليه وان كثر. ولو قيل له المشتري فلان سلم اكراما او خوفا بان انغيث فلما الشفعة
 ولو بان انه هو مع غيره فلا شفقة في حصة الغير لعدم التسليم في حقه. ولو بلغ بيع النصف
فسلم فله بيع الكل فله الشفعة بخلاف عكسه على الظاهر ثم شرع في الحيل فقال وان باعها
لادراعا مثلا لم يطل جانب هذا الشفع فلا شفقة له لعدم الاتصال والقول بان ينصب ذراعا مشهور
 سهو. وان شري سها سها يثن ثم شري بايتها فالشفقة في السهم فقط. هذه حيلة اخرى
لا سقاط شفقة الجوار، وان اتاها بثلثين ثم دفع عنه ثوبا اخذها الشفع بالثمن لا بقيمة الثوب
 هذه حيلة اخرى تم لشريك الجار لكنها تضرب البائع اذ يلزمه كل الثمن عند الاستحقاق لا الاولى
 بيع دراهم الثمن بدينار ليطل الصف اذا استحق واحسن الجميع ما تقار جميع من تجبيل بعض الثمن
 كبيع بداهم معلومة مع قبضة فليس بمجولة لان جهالة الثمن تمنع الشفعة كما في الدرر والتوير
 والمضاربت وغيرها واقه التفتتاني وغيره وينبغي ان الشفع لو قال انا اعلم قيمة الفلوس
 وهي كذا ان ياخذها بدراهم وقيمتها كما في الخ وتامة فيما علقته على التوير. ولا تكن الحيلة
في اسقاطها عند الجحيف وينبغي قبل وجوبها، واما بعد ثوبتها فكم اتقاها، وعند محكم
تكم، وبقول يفتي في الزكاة واجز واية السجدة وتشيع صدر الشريفي على الصدر الجحيف في غايته
 الشاعة كما بسطه التفتتاني ولا حيلة لا سقاط الحيلة، وقد طلبها كثيرا فلم يجدها، والشفع
اخذ حصة بعض المشتري، كما لاخذ حصة كلهم لا حصة بعض البائع، بان تعدد البائع
واخذ المشتري بالياخذ الكل او يترك الكل كماله تنفر الصفقة واعلم ان اذا طلب الحصة

او اكثر فلا شفقة ولو
 بان انها بيعت بغير
 قيمته الف او بدائيه
 قيمتها الف هم

فهو على شفقة في الباقي وقيل بطلت واذا اشترى دارين او قريتين بمصرين صفقتا
 وشفعهما واحدا لا تشفع احدهما وان كانت بالشرق والاخرى في الغرب فشفعهما او يتركها
 خلافا لزن كما في الجمع ولو شفعا لاحدهما اخذ الذي هو شفعهما فقط اتفاقا وان كان فيه تفرق
 الصفقة كما في شرحه فليحفظ. وللمجارى اخذ بعض شاع بيع فقسر بعد البيع. وان دفع
في غير جانب، ببقي وليس للشفع نقضها مطلقا لانها من القرض حتى لو قاسم الشريك
 كان للشفع النقص ولو ثلثا مع شترين شفيعين كما في التوير. وللعبد المأذون المذبول
يحيط اولا، الاخذ بالشفقة في بيع سيده وبالعكس لانح كالاجنبي بخلاف غير المذبول
 لما مر. وصح تسليم الاب والوصي شفقه الصغير خلافا لمحمد فيما بيع بقيمة او اقل وقوله رواية
 عن الامام في الاقل الذي يتقرب فيه، فبقي على شفقة اذا بلغ خلافا لها واما فيما بيع بغير
 فاحش فلا يجوز التسليم بالاجماع في وجه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم كالاجنبي
 كما في التفتتاني عن المتين والبرهان وكذا في شرح الجمع زيادة ولو لم يكن له وفي توقف
 على بلوغه اتفاقا وكذا تشب للحد بذكر التي ورثها من ابيه ان ولد له ستة اشهر
 منذ لبيع ولو اشترى اها لطف له فلا اخذها بالشفقة قبل بلوغه خلافا لزن وبعد اتفاقا
 بخلاف الوصي وتامة فيه نقول الباقي والوصي كلاب فيه ما فيه فتنبه **تنبيه**
 لنا اشياء على يد الرعي منها الشفعة والقفل واجز الله القسام والطريق اذا اختلفوا
 فيه فليحفظ **كتاب** التمسعت بالشفقة على شقال كل على المبادلة فقام لا بدني
 اليه الاعلى لجوارها ووجوب التمسعت هي لتمام من الاقسام والتقسيم لكن لا حسب ما ياتي
 من لفظ القاسم ان تكون مصدر فتم بالفتح اي جزا وشرا. جمع نصيب شائع في مكان معين
 وسيها طلب الشراك او ادهم ولكنها فعل يميز الانصبا وشروطها عدم كون الشفعة وحكما
 تعيين نصيب كل وثوبتها بالكتاب ان الماء قسم بينهم وباشرها عليه اسلام في الغنائم
 والموارث وعليه انعقاد الاجماع. وتشمل مطلقا على معنى الاقرا اي التميز وهو احد عين
 حقه. وعلى المبادلة وهي اخذ عوض حقه لكن احدها راجحة في بعض المواضع فذلك قال
 ولا اقرا غلب في المبادلة وهي المكيل والموزون والمعدود المتقارب لعدم التفاوت
 بين البعاضه وعليه ياخذ الشريك حظه منها حال غيبته صاحبه. وان لم يرسل به لعدم اتفاق
والمثلي لو اشترى اياه فاقسمه فكل ان يبيع حصته مراجه. وقولية بحصته منه لما ذكرنا

والمبادلة اي لا يعطى من الجانبين. اغلب في غيرها اي غير المثلثات وهو القيمات من العقار
 وسائر المقولات للتفاوت بين الباعض وعليه فلا يأخذ حال غيبته ولا يتبع مراحمته بعد
 الشرائي القسمة لان ليس عين حقه. ويجوز عليها فيه اي في غير المشتري بطلب الشريك في عقد
 الحبس منه لا في عينه. كخيل مع بقرة ونحوه سوى رفيق غير المتفرغ. وبذوب القاضى والامام
 نصب قاسم رزق من بيت المال المهود المعد للخراج ونحوه لاقى يوتد الثلاثة الباقية كبيت
 مال الزكاة وغيره الا بطريق القرض. ليقسم بالاجر لان في المنة وارقق بالمانعة. فان لم يفعل
 نصب قاسم فاسما يقسم بالجر كمثل يقدره للمقاضي. لئلا يشط لكن في الخلاصة وغيرها ان لم يأخذ
 للقسمة بل للكتابة بقدر اجر المثل وهو المختار وافر التيسار وغيره وفي الوهبانية
 وليس لها اجر وان كان قاسما. وان لم يكن فبيت مال مقدر.
 وخص بعض لا بعد مقدر. وفي عصرنا فالقول الاول ينص.
 وجوز للمفاتيح على كسب خطه. على قدره اذ ليس في الملكيت محصر.
 وهو اي ما يقدره على قدر الرق من عنده وعندها على قدر السهام والاول الصحيح لا المقنود
 عليه التميز لا غير كما في المصنوعات وغيرها. وعنه انما لاجر على الطالب للقسمة دون المستفي عنها
 واجبة الكيل والوزن على قدر السهام اجماعا. هو لا يحرم لاجر عمله ولذا الاستقانة للتسام
 بالمال لا لاجله. وهذا ان لم يكن للقسمة بان اشترى سكيلا او موزونا وافر انسانا بكيلا ليعلم
 تقاسم قدره فالاجر بقدر السهام وان كان لها فاعلى الخلاق ذكره في الهداية بلفظ قيل
 اي وعلى الاطلاق فالعبد لثقات عمله والاجر بقدر العمل بخلاف القسام كما في البرهان
 وعنه انها على طالب القسمة دون المستفي. ويجب كونه عبدا ليسا عابا بالقسمة ولا يجزئ الناس
 على قاسم واحد خوف التماكر ولا يترك القسام جمع قاسم. ليشتركا. لاذكرنا. صحيح الاقتسام
 بانقسمه بل امر القاضى للتراضى. ويقسم على الصبي ليه او وصيه فان لم يكن فلا بد من القاضى
 للوكيلة ولا يقسم عقار بين الورثة باقرارهم ارثه ما لم يبرهنوا على الموت وعلى عدة الورثة
 عنده وعندهما يقسم اقرارهم. ولكن يذكر في كتاب القسمة انها بقوله لا يتقدمي لشريك اخر
 قلنا انه قضاء على الميت بقطع حقه من التركة فيقتصر للبينة ويصير بعضهم مدعى والبعض
 خصما ولو مقررا لا يفتقر اقراره جعل عدما كمن ادعى ديناً على وارث مقرب له من ليس له
 على جميع الورثة. وغير العقار يقسم اجماعا وكذا العقار المشترك على الظاهر علانا للظاهر

وكذا ان كان اقرارهم المذكور مطلقا مكررا اي بلا ذكر سببه لعدم القضاء على الغير وان برهنا
 ان العقار في ايديهما لا يقسم حتى يبرهن انهما اتفقا في الاصل لا في احتمال انهما باجاء
 اوعادة فيكون قسمة حفظ العقار بحسب ما ينسب من قيل هذه مستدركة بما قبلها فلذا لا بد في
 المواهب في رواية قتائل ولو برهنوا على الموت وعدة الورثة والعقار. وكذا المقول الاول في
 قال شيخنا. في ايديهم ومعهم وارث غائب وصي قسمر بطلبهم قيل صواب في يدىها واجيب
 بان المجمع قد يقع المشتري وهو اقل الجمع قد تبر. ونصب وكيل او وصي ليقض حصة الغائب
 او الصبي لف ونشره لا بد من البرهان عنده خلافا لها. ولو كان العقار المتبقي في يد الغائب
 ارثي منه او في يهوده او في يد الصغير لا يقسم باقرار الحضر لعدم صلاح الحاضر خصوصا
 ونحاصرا واذا استغنى كل من الشرا بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب احدهم وان نظر الكل لا يقسم
 الا برضاهم وان استغنى البعض دون البعض قسم بطلب ذي التمتع لا بطلب الاخر لقننه هو الاصل
 والعكس ولا خلاف في روايتان قيل وبه يعني لكن المتون على الاول. ويقسم لروض او من حبس
 واخذ ولا يقسم الحبس بعضها في بعض الا بالتراضي لكونها معاوضة لا تميزا ولا الجواهر
 لغش تقاوتها. والخاص والبير والارضي ولا لثوب الواحد ولا الحائطين واريث
 الا برضاهم لما ذكرنا وكذا الرقيق وحده عنده. خلافا لها. فلو منع غيره جاز انقباتا
 كعبيد الغنم وعبيد مع غنم والدور في مصر واحد يقسم كل على حدة. عنده. وقال لا اترك
 الاصل قسمة بعضها في بعض جاز للاتحاد جنسا. وفي مصرين يقسم كل على حدة اتفاقا
 هو الاصل. وكذا دار وصيغته او دار وحانوت. قسم كل حدة لا اختلاف الحبس والبيوت
 مستقلة في حدة واحدة او في محلات يجوز قسمة بعضها في بعض لثمة التفاوت والمنازل
 المتلاصقة كالبيوت والمتباعدة كالدور لثمة كل بكل **فصل** وينبغي القاسم ان
 يصور ما يقسم على قسط ونحوه. ويعدله. اي يسوية على مهابم القسمة. ويعزله. اي يقطعه
 بالقسمة عن غيره. ويذره. ليعرف قدره. ويقوم بنائه. ليعرف ما لثته. ويغز كل نصيب
 بطريقة وشربة. ان ما من لثتم المنفعة. ويلقبه لاضبا بالاول والثاني والثالث والرابع
 وهلم جرا. ويكتب سهامهم. ويجعلها بطاقات في طين او شمع مثل البندقة ويجعلها في كس
 مثلا. ويتفرغ. لطيبها لعلهم لا يهازلوا لثوت الاستقاق قبله. فالاول من خرج اسما ولا
 والثاني من خرج اسما ثانيا والثالث من خرج اسما ثالثا. الى ان ينتهي ولا تدخل الدور

وكذا حضر وارث
 واحد او كانوا اشترى
 وعابه احد م

في القسمة لعقار ومنقول. الارض امر اذ اجبر على قسمة الجنتين فهذا اولي قال في البرهان
 الا اذا تعذر فتدخل للضرورة انتهى واستحسنه في الاختيار. فان وقع في القسمة سلبا او طريق
 ضرورة لاحد في ضيق لم يشترط ذلك في القسمة صرف عند امكن. تحقيقا لمعنى
 القسمة بقطع الشك. ولا يمكن فصحت بالاجماع واختلافها وتساؤف. فصل ويقسم سهمين
 من العلو سهم السفل عنه وعندنا في يوسف سهمانهم وعند محمد يقسم بالقيمة وعليه الفتوى
 لانها جنتين وقيل انما اختلاف زمان لجهان وهذا الاختلاف في المساحة واما البناء بالقيمة
 اتفاقا. فانما قراحتا المتساويين بالاستيفاء ادعى ان بعض نصيبه في يد صاحبه لا يصدق
 الا بجهة. ان كان لا يستحق الشك فحق حلف برئ. فزكك جميع نصيبه لنصيبه ثم قسم
 على قدر حقهما ولا تناقض لانه اعتمد على فعل القاسم ثم ظهر غلطه. وتقبل لهما ذلة القاسمين
 ففتح المير بينهما اذا اختلف الشك وان قسما باجر في اوجه عندها خلافا لحد والملائيتهما
 وان تالاحدها قبضته ثم اخذ شريكه بعضه فانكر الشريك حلف خصماي شريكه لانه يملك الغصب
 وان قال قبل ان يقر لا يستيف او صابني كذا ولم يسلم الى وكذا لآخر مخالفا. فصحت كالاختلاف
 في قدر المبيع ولو ادعى غيبا لا يعتبر كالمبيع لوجود التراخي لا اذا كانت القسمة تقضا والقبض
 فاحش ولا يدخل تحت توقيع ثم تقسم لقيته بالعدل وكذا لو اقرض في الصحيح كما في التوقيع
 والبرهان ولو استحق بعض معين من نصيب البعض لا تقسم اتفاقا ويرجع بقسطه في حظه شريكه
 وكذا لا تقسم في الشائع حبرا عنه وعندنا في بيع تقسم ومحمد على الاصح كما في اركانها
 وفي بعض مشاع في لكل تقسم اجماعا. الزهر الضرر. ولو ظهر بعد القسمة من علي الميت محيط
 نقصت. لمعد لك الوارث وكذا تقض لو كان الدين غير محيط. لتاخر حق الغرماء بالتركة
 فلا اذا بقي بلا قيمة ما بقي له الزوال المانع. وكذا لو ابر الغرماء بعد القسمة. ادارة المورثة من
 ما هو فائده لا تقض مطلقا احاط الدنيا لا ذكرنا **فصل**
 وتجوز المهايأة بالهز والاكف لثمة الموصفة بشر المراضاة بحاله وشرعا مقاسمة المانع
 ويجوز عليها بطلب احدها استحسانا كما في القسمة ولا تبطل بغيرهما كما ياتي. وقوله في اوصاف
 يجوز واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا وهذا علوها وهذا سفلهما. الحازة قسمه فكذلك
 مهايأة وفي بيت صغير يسكنه هذا شهر وهذا شهر لحوارها زمانا ومكانا. ولما لا جارة
 واحدا لعلته في نوبته. لان ملكه استقلاله. وفي عبد يجير هذا يوما وهذا يوما

لتعذر

لتعذر المكان فحين الزمان. وفي عبد ينجز احدها احدها والاخر الاخر للقاوت
 ولو انقاعا على ان تقسم كل عبد على من يجيرها جازا استحسانا. لما ذكرنا. بخلاف
 الكسوة. لغرض القاوت فلو وقتا قدرا مرفاها جازا استحسانا. وجاز في دارين يسكن
 هذا هذه وهذا الاخرى ولا يجوز ذلك في ابناء اود ابنتين الا بتراضهما عنه خلافا لها
 وتصح في ارضاء جاريتهن هذه ابناء سنتين والاخرى لاخر ذلك ذكره الهنساني وتجوز في
 استقلال دارين دارين لسعة تغير بخلاف الدار. وما زاد من باحدها في الدار الواحدة
 مشتهر كذا في الدارين لتخرج مغبنة الا في ارضاء في الدار الواحدة فيجعل كل وكيله وفيتبر
 قرضا تحقيقا للتقدير. وفي استقلال عبد من هذا هذا وهذا الاخر لا يجوز. عنه
 خلافا لها. والزول ان التهاوي في الخدمة جوز ضرورة تعذر قسمتها وللشاع فيها
 بخلاف العتلة. وعلى هذا الخلاف الدائم لما ذكرنا ولا يجوز في ثمر شجر او لبن غنم او ابلهها
 لان هذه اعيان يمكن قسمتها فلم تحقق الضرورة والحيلة ان يبيع حصته من الاخر ثم يشترك
 كلها بعد ما مضى نوبته او يتتبع بالدين بوزن معلوم استقراضا لنصيب صاحبه نعم هو قرض
 المشاع للتعجيل. وتجوز في عبد ودار على السكينة والخدمة. للمجازي في المتجر في مختلف ارضي
 وكذا في كل مختلف المنفعة. كسكني الدار وزرع الارضين وكما مر ودار كما في الاختيار
 ولا تبطل المهايأة بموت احدها ولا موتها. اذ لو اشق لا ستوفى ولا فائدة. ولو طلب
 احدها القسمة فيما يجهلها. بطلت المهايأة لا بلغة القسمة حتى لو اختلفا قدمت القسمة
فروع لو اقر احد الورثة بالدين قضاه كله فنصيبه ان وفي ولو اقر به ثم شهد هو
 واخر علي ان الدين كان على الميت قبلت. لحفظ هذا فانه فائدة عظيمة وقسمته الا في
 ابنه والوصي على الصبي والمعتوم يجوز لو بلاعتين فاحش والماسدة لا تفيد الملك بالتقضى
 وسبق حتمل المشترك القسمة اجبر على عمارته وعامة فيما علقته على المنوب **كما**
المزارعة ما سبها لها حق. هي لفته مفاعلة من الزرع وشرعا عقد على الزرع ببعض الخارج وهي
 فاسدة عنه. وعندها جائز وبه يفتي الحاجة. وقال الحصري وابوح هو الذي دفع هذه
 هذه المسائل على اصوله. اي التي قررها لصاحبه اذا اصولها اصوله في الحقيقة كما لا يخفى
 وقيل الاشارة الى مسائل من الجارات وغيرها فمنها ابو حنيفة على اصول نفسه في المزارعة
 فانما غيرة عمله اذا لم يكن باب من ابواب الفقه الا في غير فقهه في زمانه ان الناس

هذا هذه وهذا الاخرى
 لا في استقلال عبد ودائمه

لا يأخذون بقوله. لمساوح جنتهم. ويشترط فيها أمور ثمانية. وهي صلاحية الأرض للزراعة
 وأهلية العاقلين وتعيين المدة. وبيان رب البذر. وبيان جنسه. وبيان نصيب الآخر والمطلبة
 بين الأرض والعامل والمشاركة في الخارج. عند حصوله. ثم فرع على الأخير فقال. ففسد. ان شرط
 لأحدهما قتران معينة أو ما يخرج من موضع معين كما لا بد من بيان السواقي لأنه قد لا يخرج إلا ذلك
 أو شرط ان يرفع قدر البذر أو الخارج. ويقسم ما بقي لما ذكرنا أو شرط ان يكونا لثمن لأحدهما الحب
 للآخر لأنه قد لا يخرج إلا الثمن. أو شرط ان يكون الحب بينهما والثمن لغير رب البذر. البذر
 لأنه خلاف معنى العقد. أو شرط ان يكون الثمن بينهما والحب لأحدهما القطع الثاني المقصود
 وان شرط كون الحب بينهما والثمن لرب البذر أو شرط رفع العشر صحت. لبقاء الشك في خلاف
 الخارج والبذر. وان لم يقض للثمن فهو بينهما. لأنه تبع للحب. وقيل لرب البذر لأنه غايته
قد وقد علم من ذاب المصنف ترجيح الأول وظاهر البرهان والمنع وصد الشبهة
 وغيرها ترجيح الثاني فتبصر في شرح الوهبانية عن القيمة المزراع بالربع لا يستحق من الثمن
 شيئا وبالثالث يستحق المصنف. وأجر الحصاد والرافع والداير والمدة عليها بالحبص
 بقدر ملكها وسيأتي متنا أن المتفق بلاذن متبع فليحفظ. فان شرط على العامل في العقد
 فسدت. ونزاع بين الأصح وهو الأصح وعليه الفتوى. للتعاقل كالتصناع. وشرطه
 على ربا لأرض مفسدة اتفاقا. لعدم التقاريف. وما قبل الإدراك كالسقي والحفظ فهو على
 المزارع وان لم يشترط. لأن راس المال له العمل وما بعد الإدراك قبل القيمة كالحصاد وما بعد
 التقسيم كالحمل والطن فليهما أجمعا. وإن كان البذر لأرض أحدهما والعمل للبقر للآخر والأرض
 لأحدهما والبقية للآخر أو العمل لأحدهما والبقية للآخر صحت. وفي هذه الصور الثلاثة. وإن كانت
 الأرض والبقر لأحدهما والبذر والعمل للآخر بطلت. وكذا تبطل لو كان البذر والبقر لأحدهما
 والأرض والعمل للآخر أو البذر والأرض والبقر لأحدهما والباقي للآخر. وهي بالتقسيم القسري سبعة
 وإذا صحت فالخارج على الشرط. إذا لم يوفى عند شرطه. فان لم يخرج شي فلا شيء للعامل
 كضارب لم يخرج. ومنه ان يرضى بعد العقد أخيرا. إلا بعد تنقضي مدة الإجازة فتفسخ به
 المزارعة. إلا برب البذر. لعدم لزومها في حق. وإن فسدت فالخارج لرب البذر. لأنه غايته
 ملكه. ولا يخرج مثل عمله وأرضه. لغيره. فبغير قيمتها. ولا جاز على ما شرط. عند غدا
 خلافا لمحمد. فعنده لا يخرج مثل. بالغا ما بلغ. وإن فسدت لكون الأرض والبقر فقط لأحدهما

لرب

لرب الأرض مثلها أي أجر الأرض والبقر هو الصحيح كما في الإجازة. وإذا فسدت والبذر
 لرب الأرض فالخارج كله حل له كما مرنا غدا ملكه. وإن كان البذر للعامل تصدق
 بما فضل عن قدر بذره وأجرة الأرض لعدم ملكه للأرض. وإذا أبي رب البذر عن باقي
 وقد كرم بالعامل الأرض فلا شيء له حكما. أي قضاء يسترضى ريانة للغير وتبطل
 المزارعة بموت أحدهما وتفسخ بالاعتذار كالأجرة وقد تفسخ ان لم يرضى بخارج إلى
 بيع الأرض قبل نبات الزرع. بأعها الحاكم كما في الإجازة. لا بعد. أي بعد نباته لعلق
 حق المزارع حتى لو أجاز جاز. ما لم يحصد. فإذا أحصد بيع. ولا شيء للعامل ان كرم
 الأرض وحفر الهن. إذ القيمة للمنافع وهذا قضاء يسترضى بآية كما في التوقي. وإن
 تمت مدتها قبل إدراك الزرع فعلى العامل أجر مثل حصته من الأرض حتى يدرك. نظر
 للجانبين كما في الإجازة بخلاف ما لو تبا أحدهما كما يأتي. ونفقة الزرع عليها بقدر
 حصصهما. أي بعد معنى المدة أما قبل فقد تقدمت قبته. وأيهما انفق فغيره إذا لا آخر
 ولا امر قاض فهو متبع. في النفقة. وليس لرب الأرض أحد الزرع بقلا لأرضه
 بالمزارع. وإن أراد المزارع ذلك قبل رب الأرض فليح الزرع ليكون بينهما أو أعطيه
 قيمة نصيبه أو انفق أنت على الزرع وأرجع أنت بما تنفقه في حصته فخير رب
 الأرض فعلا للضرورة. ولو مات رب الأرض والبذر فعلى العامل أو ورثته العمل
 إلى ان يدرك لبقاء العقد. بقاء مدته. وإن مات العامل فقال ورثته العمل
 إلى ان يستحصل فله ذلك وإن أبي رب الأرض لبقاء العقد نظر للوارث
 حتى لو أبي لم يجبر ويخير المالك كما مر **كتاب المساقاة**
 هي. العاملة بلفظة أهل المدينة وهي لغة وشرا. معاودة ونزع الشجر. والكروم إلى
 من يصلي بجزء معلوم. فثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافها فكذا شرطها. فكان هنا
 يخرج بيان البذر ونحوه. إلا أربعة أشياء فلا تشترط هنا. المدة فانه أصبح بلا ذكرها
 استحسانا للملح بوقته عادة. وجبيل فتقع على أول ثم يخرج في أول السنة. وفي الرتبة
 وهي بلفظة مصر البصير على إدراك بذرها. ان الرغبة فيه وحده لأنه كادراك الثمن في
 الشجر فان لم يخرج في تلك السنة غرت فسدت. وكذا يفسد ما ذكر منه لا يخرج الثمن فيها لغوات
 المقصود. فان خرج فيها أي المدة المسماة. فعلى الشرط المسي لصحة العقد. وإن تأخر فسدت
 غنها

وإذا حصل وجب وأمره
 جازت

وحينئذ للعامل اجر مثله. ليد ومعمله لا درك التمر. وكذا كل موضع فسدت فيه
 لانها في معنى الاجارة الفاسدة. وان لم يخرج شئ فلا شيء له. لانه باقية سماوية بقية العقد صحيحا
وتصح المساقاة في النخل والكرور والشجر والرطاب. اي المقبل. واصولها لما ذكرنا. زاد
 في البرهان ونحوها من قبل ويطلب وحدها الشا نفعي الكرم والنخل قلنا الجواز الحاجة ويقيم
 الكمل ولان الاصل في المصنوع التقليل سيما على اصله. فان كان في الشجر ثم خبيثا كان
 يزيد بالعمل صحت ولا افلا. لعدم الحاجة اذ لا اثر للعمل بعد التناهي. وكذا الحكم في المزارعة
 لو دفع ارضا فيها بقل. فان زرع بالعمل صحت ولا افلا ذكرنا. وما قبل الادراك كالسقي والمليح
 والحفظ ففعل العامل لانه من عملهم. وما بعده كالخذا والحفظ فعلهما. بقدر ملكتهما
 ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا. لعدم العرف. وبطل بطلت احدها كما لاجارة فان كان
 القرخاما. اي بنا عند الموت. او تمام المدة يقوم العامل او احداهما وارثه عليه وان ابي الدافع
 او ورثته. استعسانا دفعا للضرر فان اراد العامل او ورثته صرمة. بصا دمه له ذرا فيصير
 اي قطع شرا. خير الاخر او ورثته. بين ان يقسموه على المشرط او يدفوا قيمة نصيبه
 او ينفقوا ويجهوا كما مر في المزارعة والمساقاة. لا تنضم بلا عذر كما في الاجارة. ومرض
 العامل اذا عجز عن العمل عذر. وكذا كونه سارقا يجان منه على التمر والسقف. اي ورق جريد النخل
 دفعا للضرر ولو اراد العامل ترك ذلك العمل هل يكون عذرا روايانا صحهما لا تأويل
 الاخرى ان يشترط العمل بيده فيكون عذرا فرجعه كما في البرهان. ولو دفع ارضا قضاء
 مدة معاونة لم يفرس ليكون الارض والشجر بينهما لا يصح اشتراط كون الشجرة فيما كان حاصلا
 قبل الشجرة لا يعلمه. والشجر والمقرب لارض بقا لارضه وللغارس قيمة غرسه. يوم الغرس
 واحبر شل عمله لانه في معنى تقدير الطمان **قلت**. وحيلة الجواز ان يبيع نصف
 الفراس بنصف لارض ويسا جرد لارض العامل ثلاث سنين ثلاثين قليل العمل في
 نصيبه ذكره صدر الشريعة وغيره. ولو دفع ارضه على ان ما يزرعها او يفرسها فيها سنها اثلاثا
 لربها لارض ثلثة وللعامل ثلثاه جاز وهو على ما شرط ذكره في البرهان ولو دفع كرميا بنصف
 ثم زاد احدها على النصف ان زاد رب الكرم لم يجز لانه هبة مشاع يقسم وان زاده
 العامل جاز لانه اسقاط دفع الشجر لشركه مساقاة لم يجز فلا اجر له لانه شريك في نفع العمل
 لنفسه وفي الوهبانية ومعانيها

وما

وما للمساقي ان يساقى غيره. وان اذن المولى له ليس ينكر.
 واي تشابه دون ذبح يحلها. واي المساقى والمزارع يحلها.
كما الدياح مناسبتها للمزارعة كونها اتفاقا في الحال للاشباع بالثبات
والحرم في المال. الذبيحة اسم ما يذبح من البعير اي ما فرشانه ان يذبح كما لاذح بالكرور
 والذبح بالفتح قطع الاوداج. جمع وذبح بالتحريك مجري الدم وهو دحان تقط
 بينها الخلقوم والمري ففيه تغليب وتعيم للخرا مينا وشرط كونها الذابح على سلة
 التوحيد اعتقادا او دعوى وكونه حلالا خارج الحرم في حق الصيد. حينئذ
 تحل ذبيحة مسلم وكذا كتابي زحجي وحربي. لما ذكرنا فانه يدعي التوحيد ولا هل
 قوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمراد به مذكاهم ولما كان تخصيص
 اهل الكتاب بالذكر معنى وهذا ما لم يذكر المصمم لما يأتي. ولو كان الذابح الكتابي
 امرأة حائضا او نفسا او جنبا. او صبيا او مجنونا يعقل ان. التسمية الذابح. او حرس
 ولو كتابيا كما ذكرنا قيا على الناس لولا ان الزموا اقله لم يجز ولو لم يغير عذر
 وكره ابن عباس لا تحل ذبيحة غير كتابي. بن وثني او مجوسي او مرتد. وحيث
 او جبري لو ابوه سنيا ولو ابوه جبريا حلت كما في الاشياء لانه صار كمرتد كما في القنينة
 بخلاف يهودي او مجوسي تنصرك لانه يفر عليه عندنا فيعتبر ذميا عند الذابح بخلاف
 كتابي مجوس والمتولد بين شرك وكتابي ككتابي لانه خف. او تارك التسمية
 عمل. واحلها الشافعي وما رواه ضعيف على فرض صحتة يحل على النسيان توقيفا
 بين الاحاديث. فان تركها ناسيا حلت. وحرمتها ملك لظاهر الاحاديث. وكره ان يذكر
 مع اسم الله غيره وصلاهون عطف. بسم الله محمد رسول الله بالرفع قلوبا بالجر
 او المنصب جرم كما في الدرر لكن في الترتابي انه مكروه قيل هذا اذا عرف الحق والحق
 ان لا يقربوا الاحراب بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم العرف ذكره ابن بليغي وياتي
 ويكره ان يقول بسم الله اللهم تقبل من فلان. او سمي للثبات. فان قال قبل الاجتماع
 او التسمية او بعد الذبح لا يكره لو ردد الاثر. وان عطف حرمت بسم الله وفلان
 بالجر للثبات كما مر. وكذا ان اجمع شاة وسحق ذبح غيرها بتلك التسمية. حرمت
 وان ذبحها بشقة اخرى حلت. اذ لا اعتبار لالاة في الذكاة الاختيارية بخلاف

ابن ذبيحة لرفع اذني جيفة تخرج
 عند ابتداء دار الاستنباط
 عين كذابة القناويك

هذه المسئلة مفعولة من القنينة على وجه الغلط فان عذرنا
 فانهم كاهل الذبيحة وان كان اياهم ذبحوا فليس لهم العمل
 اهل الكرم واليها عذر في العمل كغيره

الاضطرار فيه فلما قال وان ربحي الى صيد وسمي باصا بغيره اكل وان سمي على سبيل
وربحي بغيره لا يؤكل والارسل كما لم يسمي لما ذكرنا. والشرط المذكور الحالف عن ثوب الدعاء
فان قال اللهم اغفر لي لا يحل لانه دعا وسؤال. وبالجملة سبحان الله. ونحو ذلك يحل
لومريدا بالتسمية حتى لو سمي ولم ينو المذبح لم يحل كما في التمسنا في عن الكسيري. وكذا
لا يحل لو عطره فقدم له. في الاصح لعدم قصد التسمية بخلاف الخطبة حيث يجزيه كما في التنوير
والماقاني لكن قد مضى الجملة ما يافيه فتبته والمستحب بسم الله الله اكبر بلا فائدة
وكو بها كما في التنوير لكن نقل بالواو فلا كراهة فتأمل ولما في بالبسلة كلها نحن
كما في السراج ولا حسن بسم الله كما في التنوير. والسنة بخلاف الابل في سفن الغنق. وذبح
البقر والغنم في اعلاه. ويكره العكس لترك السنة ويجل الحصول المقصود. والذبح بين
الحلق واللتية. بالفتح رأس الصدر اعلى الحلق واسطه. او اسفله. وقيل لا يجوز فوق العقدة
اي عقدة الحلقوم بل تحتها. والورق التي تقطع في الذكاة اربعة. الحلقوم. وهو تحريك النفس
والمرئي بالهمز وتركه لغة بحركي الطعام والمزك. والوردان بحركي الدر. ويكفي قطع
ثلاثة منها ايا كانت اذ الاكثر كالكمل. وعند محمد لا بد من قطع اكثر من واحد منها وهو
رواية عن الامام لان كلا اصل بنفسه. وعندنا في كيف لا بد من قطع الحلقوم والمرئي واحد
الودجين وقيل قائل القدر الذي. محمد معه. ايضا لان الحلقوم بحركي النفس وهو المرئي
بحركي الطعام والمأ فلا يؤب احدها من باب الاخر بخلاف الودجين لكن الصحيح الاول كما
في المصنات. ويجوز الذبح بكلمة افرى الوداج وانها الدم ولو مروة. اي حرا خاددا
اوليطة. اي قشر القصب للجمع ليط. او سنا او ظفر منوعين مع الكراهة. ويجوز
بالقائمين. للنهي ولا يفتل بالثقل فيكون كالمنخفة وهل تحل بالنار على المذبح
قولان الاشبه لا كما في التمسنا في عن الزاهدي **قوله** لكن صرحوا
في الجنايات بان النار عند وبها تحل الذبيحة لكن في المنع عن الكهانة بانها الدم
تحل وان اتحد لا انتهى فيلحظ. ولكن التوفيق. ويندب احدا الشقة قبل الاضجاع
وكه بعده. لئلا يمتها موتات. وكذا لو جرها برجلها الى المذبح لانه تعذيب
والجمع. بان بلغ بالسكين النخاع وهو عرق بيض في جوف عظم الرقبة. وكه قطع الرأس
والسلخ قبل ان يبرد والذبح من القفا وكذا كما فيه تعذيب بلا فائدة. وتحل

الذبح

ان بقيت حية حتى قطعت لروق والا فلا. وكه ترك التوجيه للقبلة وحلت
ذكره في الذخيرة. ولزم فوج صيدا سانس للعدة على ذكاة الاختيار. وجاز فوج
نعم توحيش لقدرها. او ترد في بيضاء الم يمكن ذبحه. لان ما كان لما ذكرنا. ولا يحل
الحنين بذكاة امه اشعر ولا عذبه. وقال لا يحل ان تمر خلقه. لقوله عليه السلام ذكاة
الحنين ذكاة امه وبه قالت الثلاثة وعلم الامام علي التشبيه اي ذكاة امه بدليل
انروي بالنصب ومتي جتمع موجب الحلق والحزم غلب المحرم وتذكية نفس لا تذكية
وقد يتصل جثا المذبح والصحيح قوله كما في المصنات **فصل** فيما يحل ويحرم
ويحرم اكل كل ذي ناب. يصيد نأبه. فخرج نحو البعير. او غلب. يصيد بخلبه
اي ظفره فخرج نحو الحمامة. من سبع او طير. لف ونشر. ولو ضعا او ثقبها. خلافا للثلاثة
ومعنى التحريم كرامته لئلا يدمر فاذا اتعدى منها تعدي طبعها المدغم اليه فلذا حرمت
عليه. وكذا الحمار الاهلية والغال. المقولة منها كذا لقط المواهب فيلحظ فلو
انه بقى اكل اتفاقا ولو نسا فقامت. والقيل لانه ذوات. والنصب لانه الخباثات
واليربوع وابن عرس. لانها من سباع الدواب والزبور والسحفاة. بريئة وبحرية
والحشرات. وكل ما كان من الخباثات. ويكره الغراب لا يتبع الذي اكل الحيف لانه ملحق
بالخباثات والجنيت ما تستخيه الطباع السليمة كما في المنع وجرم بعد حمله
فالكرهية تحريمية كما لا يخفى. والغنم. بوزن غراب التسميم. عذمان كما في
القاموس. والخر جمع رجمة فبفتحين طائر ابيض كحلقة النس. والبغات. شلت
الباطائر دني الهمة يشبه الرخمة. وتكره لحوم الخيل تحريما في الهم. عذبه وعنه تنزيها
وعندها لا يكره اكل الخيل. وفي المواهب والبرهان وظاهر الرواية عنه تنزيها
وبه قال وهو الصحيح وعنه التمسنا في لغز الهلام ونقل عن كفاية البيهقي ان الامام
رجع عن الحرمة قبل بونه بثلاثة ايام قال وعليه الفتوى ثم نقل عن المحيط ان الصحيح
التحريم وعن الخلاصة والهداية الاصح **قوله** وعليه الموقن كالتنوير
وعنه واما شحمها فكلمها او لباسا يليها على الاوجه. وحل العتق وغراب الزرع
والارب. لانها ليست من السباع. ولا ياكل من حيوان المألا السمك باقواعه كالجرث
والماهي ولا يؤكل الطافي منه على وجه الماء وبطنه فرفوف فلو ظهره فوق فليس بطافي

وان مات في اورد
نفسه روايتا من

في كل ما يؤكل ما في بطن الطافي وما مات بحرق الماء او ببرد و يحل هو الجراد بالذكوة لقوله عليه السلام
احلت لنا ميتتنا بالسمك والجراد وما نال الكبد والحلال ولو ذبح شاة لم تقلم حياتها فحرمت
او خرج منها دم حلت لانه دليل الحياة والا فلا تاكل وان علمت حياتها عند الذبح حلت
مطلقا بكل حال فروع ذبح لقدره الامير ونحوه حرر ولو للضيف لا العضو المقصود من
الحج كهيئة الامن مذبح قبل موته ولو علمت شاة مركب ورأسه رأس مركب اكل الاراسه انا كل
العلف وقامه في القهستاني والوهبانية وما حرته على التوبة كتاب الاضحية
الاضحية من ذكرا الخاص بعد العاشر هي الضحية اسم ما يذبح ايام الاضحية من ثمانية اشهر وقت لا يذبح
وقت الضحية شرعا شاة تذبح يوم الاضحية واجبة على الصحيح عملا لا اعتقادا بقدره فمكتلة لا يشترط
كما في الفطرة بدليل وجوب تصدقه بعينه او قيمتها لو مضت ايامها وعزاي يوجب سنة وقيل
هو قولها وبه قالت الثلاثة وانما يجب على من سئل تقدير لقول علي رضي الله عنه ليس على مسافر جمعة
ولا اضحية سورة يسار الفطرة فجر يوم النحر وتلقا عن نفسه متعلق يجب لآخر طفله مطلقا
على الطاهر وقيل يجب عنه ايضا كما لفطره وقيل يصح عنه ابو اوسيه من ماله وقيل من مال
الاب فيطعم اي ياكل الطفل منها ما امكن ويستبدل الابن الوصي بالباقي ما يستغنى به الفقير
مع ثباته والمعتد الاول وفي المواهب اصح ما بقي به وهي شاة او بدنة او سبع بدنة بان اشترك
مع سنة في بقرة او بغير وكل يذبح القرية وهو اهلها ولم يقض نصيب لغيره من سبع فلو اراد احد
بنصيبه اللحم او كان كافر او امر ولد او اباهما ذكر القهستاني او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن واحد
سهم وصار لحال عدم القرية في بعضها ويجوز اشراك اقل من سبع ولو اثنين نصفين في الفهم
لان نصف السبع تابع لثلاثة اشباع ولم يجزها الاثني فاحتمل ان يكون بيديا مختلف المشايخ
فيه وقامه في الميتة ويقسم لحمها وزنا لانه موزون لا جزا للاحتمال الربا وتحليل بعضها بعضها
هنا لا يجوز لانه ميتة مشاع ذكر القهستاني الاذا خلط بركا عده او جلده مثلا اعتدلا
بالبيع ويشترط التحليل كما في الحائض ولو شري بدنة بنية الاضحية ثم اشترك فيها سنة استجنانا
اذ الشرا للضحية لا يمنع بيع نعم قيل بركا عده والاشراك قبل الشرا حب واعد عن الخلاف
والكراهة و اول وقتها بعد فجر النحر ولا تفتح في مصر قبل صلاة العيد لمن تجب عليه صلاة
العيد ذكر العيني اي بعد سبق صلاة عيد ولو بعد سلام واحد قبل الخطبة وان ظهر الامام
محدثا او حنيا واعيدت الصلاة لا اعتبارها عند الشافعي ولو فاتت لفظة او بعد جازمت

بعد طواع الفجر في المختار لا تصاح كالسواد كما في الواقتا وغيرها وفي المحيط انها لم تجز
في اليوم الاول الا بعد الزوال واما في القدر وبعد فنجوز قبله لا يصح في نها على وجه
القضاء لا الاد قوله وعليه المتون كواهب الرحمن وغيرها زاد في البرهان عند
الشافعي اذا مضى الوقت قد ما يصلي فيه العيد عادة جازت الاضحية كما لو زالت الشمس
قلنا الواجب مراعاة الترتيب المنصوص وهو ممكن بما ذكرنا من الحيلة لمصري راد التعجيل
ان يجزها الخارج المصر فيضحي بها كما طالع الفجر فيحفظ واخره قبل غروب اليوم الثالث
وجوزه الشافعي في الرابع واعتبر اخوه للفقر وصحة الولادة والموت والبلوغ
والاسلام والاهلية ويجوز ذلك في الامثلة ولو صبحي فقيرا ثم استغنى في الاخر هل يصح
في المفترات اعاد على المختار لكن في الذخيرة وقيل لم يعد وبه نأخذ واولها افضل سورة
ولكن كره الذبح ليلا وان جاز لمقتضيه في كل وقت لها راض كما في المفترات اي لانا
حصة الدليل فلا تدل على الرابع فتنبه ثم الكراهة تنزيهية لاحتمال الغلط وفي البدائع
يكراه الحضا دليلا لانه لا يأت من الافنة فان فات وقتها قبل مجئ الزمان تصدق بعين المدة
حتى هو افضل فلو تصدق بقيتها جاز وكذا لو جحها ونضد قبل مجئها لوساويا
لقيمها والاصدق بالفضل ولو اكل منها شيئا غرم قيمته وان باعها بعين يسير تصدق
بثمنها وبناحت بالفضل وكذا ما شراها فقير للضحية او قال اصحى لم يسم شيئا فانه يقيم
على الشاة كما في الخلاصة والغني تصدق بقيتها اي قيمة ما يصالح للضحية كما في
الخلاصة او قيمة شاة وسط كما في الزاهد وغيره شراها او لا لتعلق الواجب بدته
بجلا في الفقير وانما يجزئ فيه الجذع من الضأن وشرعا ما اتى عليه اكثر الحول عند الاكثر
وهذا لو عظم الجسر فلو صغير لم يجز ما لم يدخل في السنة الثانية والثني فصاعدا من الجميع
وهو ابن حول من الضأن والمغر وهو ابن من البقر ومن الابن وهو كذا نظر
الشافعي ابن حول وابن ضعف وان من من ذوي ظلف وخف
وكثيرا ما يوافق الفقهاء اهل اللغة ويجوز الجاء التي لا قرن لها خلقة وكذا بالكس
والخصي والتولا اي المجنونة والجرب السمينة فلو هزولت لم يجز والمستحب السليم سنواه مكره
ولا تجوز القيا والعوراء والجرب التي لا تشقي العرجا التي لا تشقي الى المنسك اي المذبح مقطوعة
اليد والرجل او ذاهبة اكثر العين او الذن او الذنب والالية اذ الاكثر كاكل ولا بالحنثي

لان لهما لا ينفع كما في التور والشرح الوهابية وفيها بالصف واثبات ويجوز ان ذهب
اقل منه وقيل ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذهب الثلث لا يجوز وفي المجتبى يكفي
بقايا الاكثر وعليه الفتوى وفي شرح الكثر لا ينشأ ان الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه
كثير هو الصحيح وعليه الفتوى وهذا لو بيعا عند الشراء فلو بعد عن المولى لا يحسن
وفي رواية لا ينجى أصلا ذلك التستاني **قلت** وكتبت في شرح التقي
ان المفسر تجزئته الحية وقت الشراء أيضا لعدم وجوبها وعبارة الواهب وان تعيبت
قبل انصاعها للذبح وهي لغني بدلها بغيرها بخلاف الفقير وان سرت او ضلت فترك
اخرى ثم وجدها في ايام الغنم ذبح احدها لو غنيا وكلاهما لو فقيرا الا اذا انما عن الاولى
لعدم تعدد الا لزم ما بالشراخ ولا يضر نفسه من اضطرارها عند الذبح استحسننا عندنا
خلاف الزن والثاني في وكذا لو تعيبت في هذه الحالة فان قلت ثم اخذت ففروه وكذا
بعد نوره عند محمد خلافا لا ينفذ لانه حصل بمقتضى الذبح كذا في الهداية وغيرها .
قلت ومما ورجح قول محمد وبه جزم في المضرات فقال لو تركها في ذلك
اليوم ووجدتها في الغدا جزاؤه انتهى فيلحفظ . وان ما نأخذ بغيره وقال ورثته اذ جوحها
عنكم وعنهم عن الكل استحسننا لقصده القربة من الكل لجواز التصديق عن الميت بخلاف الفتوى
لذو المال ولو جوحها بلا اذن لورثته لم يجزهم لان بعضها لم يقع قربة كما لو كان تترك
السنة نضرا او مريدا للحرم وكذا صح لو ذبح بدنه عن شخصته ومقتضى وفاء الاتحاد المقصود
وهو القربة . وياكل من لحم شخصته وهو حي وهذا يطعم فرشائهم غني وفقير وذنب ان
لا تنقص الصدقة عن الثلث اذ الجهات ثلاث اطعام وكل وادخار وهذا لو واجبه ان سنة
فلومندوة تحتقر للفقراء وذنب تركه لذي عيال توسعة عليهم وذنب ان يذبح بيده ان
احسن ولا يامر غيره بالذبح كيلا يجعلها ميتة ويجزئها فان يغفره باول قطرة من دمها
كل ذنب وذنب ان يوقى بها التقرب ويربطها اياما فيه اجر عظيم ويجتهد في استئمانها
ويذبحها طاهر ويكن ان يذبحها كتابي لا قربة وليس من اهلها لكن اقيمت بانابته ونية
لان من اهل الذكاة بخلاف المجبي . ويصدق بغيرها لا يجوزها ولا يبيعها صاحبها من اعيان
جلد شخصته فلا شخصته او يعلم ان الجواب اخفا وقرن او دلو او شق او شتر يبر ما
يقتضي به بقاءه استحسننا كثره في قوله . فما ذكر ان للبذل حكم المذل لا يشترط ما

يستهلك كذل دلم والحرم وشبهه كذا هو ومطهر فان بدل اللحم فانما الصحيح انه كالجسد
وقيل لا يبدل أصلا او الجلد اي بالجل وشبهه . يتصدق به اي بالبذل لان القربة انتقلت
الي بدل له فيجب التصديق به كما في البرهان **قلت** ومما رده صحة البيع على الكراهة
وعند ابي يوسف باطل لانك لو وقف كما في المجتبى وفي المحيط لا بأس ببيعه بالدرهم ليصدق
بها وفي المنيته شري بالجمعا يוכל فأكمله قال علي بن احمد لم يجب عليه التصديق بتمه استحسننا
ثم قال ولو دفعي المحرم لفقير بنية اكرامة حسنة اكرامة وقال صاحب المحيط لا يحسن في
ظاهر الرواية لكن لو دفع لغني ثم دفع اليه شخصته بحسب ولو حلب لبنها او جزضوها او غل
عليها او ركبها او اجرها تصديق به كما في المراجعة وفي الطهيرة لو عمل الجلد جرابا واجز
لم يجوز وعليه التصديق بالاجرة وانه التستاني . ولو ذبح شخصته بغير امره جاز استحسننا
للاذن دلالة وهذا اذا ذبحها عن مالكها لما في اوائل القاعدة الاولى من الاشياء
ولو شراها بنية الانحية فذبحها غيره بلا اذنه فان اخذها مذبوحة ولم يبعثه اجزائه
وان ضمنه لا تجزئته وهذا اذا ذبحها عن نفسه فلو عن مالكها فلا ضمان عليه . ولو غلط انسان
ذبح كل شاة الاخر صح استحسننا لا يذبح كل سلو حذ من صاحبه ولا ضمان لان كلاهما كليل
دلالة . ويتج ان لو اكلتم علما وان تشاخص من كل صاحبه قيمة لحمه ويتصدق وجوبا
كما في البرهان بها . ان مضي الايام كما في التستاني وصحت النسخة بشاة الغصب
اذا اذني بدلها بعد ذبحها خلافا لزن والثلاثة ذكر في البرهان وفي التستاني
وقيل انما يجوز اذا اذني الضمان في ايام الغنم وعن ابي يوسف وزفرانه لا يصح . دون
شاة الوديعة والغارية والمضاربة والهن والزوج والزوجة والموكل
بالمشاة او الحفظ لا يذبح ملكه لغيره بخلاف الغصب لانه ملكها عند اداء الضمان مستند
الي يوم الغصب فكانت النسخة وارده على ملكه بخلاف الوديعة فليس بين الهداية والكا في
تشاف كاطن فلان قال . وصمنها كذا في عامة النسخ وعبارة النائية وصمنها بميم لتثنية
اي المعصوبة والوديعة وهو كذلك بخلاف فيلحفظ . وقيل تصح شاة الوديعة
والله اشار شيخ الاسلام كما في الذخير وغيرها **فرو** غنم بين اثنين صحيا
بها جاز بخلاف الفتوى لصحة قسمة الغنم لا الرقيق امر رجلان ذبحها فقال تركت التسمية
عمل لونه قيمتها لبيد لها باخرى لو ايام الغنم باقية ولا ياكل ولا تصدق بقيمتها على الفقراء

اراد التقية فوضع يده مع القصاب في المذبح ليعينه سمي كل وجوبا فلو تركها احدها حرمت
 كما في الحائض وغيرها ولا خيرة تعلق لغيره فيقال اي شاة لا تحل بالتسمية موقلة لا بد ان يسمي
 عليها مرتين وتذبحه شيئا خيرا لم يبق فيقال
 . اي ذبح كبد الجمل فيه . ان يثني بذكر ذكرا لتزويه .
 . فاجب منه بالقرض فانا . لانه نذر ولا يتغير .
فصل . **محبيا** .
 . خذ جوابا نظرا كما تتقنه . فقيبه مرويه عن فقيه .
 . هي شاة في ذبحها اشرك اشان . فتكوار الذكر شرط كما ورد .
كتاب الكراهة مناسبتة طاهرة ولقبه بها بقا لمحمد في الجامع الصغير
 لان غيرها استطراد في لقبها محمد في الاصل بالاحتسان وسماه الكرخي وتبعه القنوري وغيره
 بالخط والاباحه وبعضهم بالزهد والورع وهي لغة ضد لاداة والرضي وشعا ما كان تركا ولي
 وهو على نوعين كراهة تخيير وكراهة تنزيه ثم ذكر المكروه على المذهبين فقال المكروه تحميما
 الي الحرام اقرب . عندهما ما لم يمنع عنه وعند محمد كل مكروه تحريم حرام اي كالحرام في القوة
 بالنار ولم يلفظ به لعدم وجدان الدليل القاطع على حرمة فالحرام ما منع عنه بدليل قطعي
 وتركه فرض كسب الحرم والمكروه ما منع بظن وتركه واجب كاكل الضب واللعب بالمشطوخ
 كما في الكشف والبدعة مراوغة المكروه عند محمد كما في العمان ذكره القسستاني ونقل
 ان الصحيح المختار قولها فلكل قدره المصنف وان ما كان الاصل فيه حرمة سقطت لعدم البلدي
 فتزويه والافتخيم كسور الحجر والحمار وان يغير في الجمل فلا بأس وفي الحرمة بيكن اولى بكل
 وعزاه لبابح الهداية وفي كشف المنار بتركه هدي يقال ايك او يحسنه زائدة فلا بأس وجواب
 يقال بييد **فصل** . وكنتا في شرح التوير عن الزيلعي وغيره ان بترك السنة المؤكدة
 يحرم شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم اما المكروه تنزيها فالجمل اقرب اتفاقا كما في البرهان
 وغيره **فصل** في اكل قدر هذا الفصل لشمله الرجال والنساء منه
 فرض على الانسان من الحلال . وهو بقدر ما يندفع به الهلاك عن نفسه . اذا لاقى اليشيه بدونه
 وبه يقبض ويؤجر على ذلك فان تركه ولو ميتة حتى هلك فقد عصي بخلافه المتداعي كما ياتي
 . ومنه وب وهو ما زاد ليتمكن من الصلاة الفرض قائما ويسهل الصوم المرض اذا المؤمن

التقوي شيئا يتوي على الطاعة طاعة ولذا قال ابو ذر افضل الاعمال الصلاة واكل الخبز ١٢٠
 وباح غير مكروه فيكون حلالا غير حرام فان كل مباح حلال باهله كما يبيع عند الذناء
 فانه حلال غير مباح لانه مكروه كما في القسستاني عن خلع النماية . وهو ما زاد الي الشعي لزيادة
 قوة البدن . ولا ج فيه ولا ذر ويحاسب عليه حسابا يسيرا لو من حل لما جأ انه يحاسب على
 كل شيء الا ثلاث خروقة تستر عورتك وكسرة تستدجو عتك وخروجك من الحرم والقربا حسب
 ابن ادم لقيت يمين صلبه ولا يلزم على كفاف . وحرام وهو الزائد عليه لانه ضاع للمال
 وامراض النفس وجا ما ملا ابن ادم وعاش من البطن فان كان ولا بد فثلث للطعام
 وثلث للشرب وثلث للنفس واطول الناس عذابا اكثرهم شعا وخرج ابو داود ان من
 عد الله بعد اكل او اللبس غفر له . الا لقصد التقوي على صورة الفدا اوليا لا يستحي الضيف
 الحاضر والاتي فلا بأس باكله فوق الشعي لانه يكون ما اسبي القرا وهو مذموم عقلا وشرعا
 ولواكل للسمك كنه له لاله الوحيه ولا شيء على فرزق بطننا عظيما خلقه وحديث ان الله
 بكبره الخبر السمين معناه اذا تمكنا من نفسه ولا بأس باكله للتقوي لانه علاج والاكل من
 الباجات حرام كما في المحيط ومكروه كما في الحائض ذكره القسستاني ثم نقل عن اشرة الكرماني
 ان الشعي هو اكل طعاما يغلب على ظنه ان يفسد معته وكذا في الشرب انتهى ليحفظ ولا يجوز
 الرياضة بتقليل اكل حتى ينعف عن أداء العبادة المفروضة قائما فلا على وجب لا يضعفها
 فيها ورياضة . وفراقت من كل الميتة حال المحصة وصام ولم ياكل حتى مات اثم لانه تلف
 نفسه كما مر . بخلاف من امتنع عن الدار حتى مات . اذا لا يتقن بانه يشفيه . ولا بأس بالتقيد بانواع
 الفواكه . والمناظر الحسنة والحوار الجميلة . وتركه افضل كمالا تنقص رجة ويدخل تحت قوله
 نقالي اوفيتهم طبياكم في حياتكم الدنيا والتصدق بالفضل افضل تكثر الحسنات
 واتخاذ الزان الاطعمة سرو . فانه منهي لا لقصد قوة طاعة او دعوة اصناف قوماء بعد
 قوم حتى ياتوا على اخره لان فيه فائدة وكذا اكل وسط الخبز او ما انتفع منه لان يكون
 غيره يتناول له فلا بأس به كما لو اختار رغيفا دون رغيف . وسمع الاصابع او السكين
 بالخبز ووضع الملح عليه مكروه . لانا امرنا بالكرامة قال عليه السلام اكلوا الخبز فانه خير مما كانت
 السموات والارض وقال عليه السلام ما استخف قوم بالخبز الا ابلاهم الله الجمع وكرامة
 لا ينظر الا آدم اذا حضر وان لا يترك لانه سقطت من يده فانه اسراف ايضا . وسنة اكل السجدة

بان كان صاحب تجارة اوزرع فلا بأس به اذ لا تخلق الاوال فقليل حرام وليس زمانا لجناس
الشبهات وكذا اكل طعامهم ولا يكره اجارة بيت بالسواد ليتخذ بيتا او كنيسة او بيع
فيه المزعمة. وعندهما يكره لانه لعنة على العصبة قلنا الجهة منكفة والنسبة منقطعة. ويكره في المص
اجماعا. لظهور شعائر الاسلام فلا يملكون فذلك بخلاف السواد قالوا هذا في مواد الكوفة لغلبة
اهل السنة فلذا قال. وكذا في سواد غالب اهل الاسلام. لظهور الشيعي فلا يملكون ايضا هو اهلهم
كما في الهداية وغيرها. وزعموا في غير ما جاز طال له. عنده. وعندهما يكره. للامانة واللعن
حماها ايضا وله انعكاس الجهة كما مر والحديث محمول على الحمل المرفوع بقصد المعصية لا بأس
بقول هدية العبد للاحقر واجابة دعوته واستعارة دابته استحسانا لقبول عليه لسلامة هدية سلمان
وبريرة. وكره قبول كسوة ثوبا وهداية احد التقدير على اصل القياس لانه ليس من اصل
البيع. وتقبل في المعاملة فقط للضرورة وهي خمسة المعادضا المالية والمناكحات والمناكحات
والامانات والتركات. قول المزدولوا اني اريد اذنا سقا او كذا كقوله. اي الحادى الكافر
ثلاثة ثمرات للحرز ذبيحة. سلم اذ كتابي في حال او فخر في غير ذلك لانه كلامه وتبع اخبارا عن لثناء
وهو من المعاملات والحمل والحرمة فيه ضمني فلا يمتنع القبول به حتى لو اخبرناه حراما وحلالا فقبل
قوله لانه صار قصدا كذا في البرهان وغيره. وبه صححنا ما توهمنا الزبلي عن عموم قول الكافر
يقول قول الكافر في الحمل والحرمة فتنبه. ويقبل قول العبد كلامه والصبي في الهدية
ولو بنفس لامة لان الهدايا تبعت على يد هولا عادة حتى لو قالت لامة بعثني مولا لي اليك
هدية وسعدان ياخذها. ولا دن بالتجارة او بدخول الدار مثلا دفعا للخرج **قلت**
وقيد ذلك في السراج بما اذا غلب على رأيه صدقهم فلو اكره رأيه ان كان كاذبا
لا يقبل كما لو استوى الوجهان كما في الكشف وغيره وهذا حيث لا منازع له فلوله لا ينبغي
قول قوله ذكره التهستاني من المحيط. وشرط العدل في الديانات وهي التي بين العبد
والرب فهي عرفا حق الله وهي على قسمين عبادات خمسة صلاة وزكاة وصوم
وجهاد ومزاج خمسة نزحرة قتل نفس واخذ مال وهتك ستر وتلمع عرض وحل
البیضة. كالخبر عن نجاسة الماء وحل الطعام وحرمة اذ لم يكن فيه زوال الملك وكذا الاخبار
عن رؤية هلال رمضان وكذا لافنا ورواية الحديث والشياع ذكره الزاهد في تبيينهم
ان اخبر بها مسلم عدل بلا منازع. ولو اني وعبد لان الخبر فيها ملزم فيلزمها العدل

المسلم ولا يخرج لقلتها بالنسبة للمعاملة. ويتخرج الخبر الفاسق والمستور ايضا
فانه كالفاسق على الصحيح لا يخرج خبره حتى يظهر عدالة. ثم يعمل الخبر بعالم **قلت**
رايه فان ظن صدقه قبله وعمله ولا. ولو اراق اي صب الماء فتيهم عند غلبته
صدقه وتوضا وتيهم عند غلبته كذبه كانا حوط. ومع العدل لا يسقط احتمال الكذب
فلا معنى للاختياط بالاراقة اما التعريف فمجرد ظن فيؤكد بالاراقة ولو اكره رأيه كذبه
توضا ولا يتيهم كتحج كذبه بالتعري كما في الهداية وفي الجوهر وتيهم بعد الوضو حوط
ولو اخبر عدل بطهارته وعدل بنجاسته حكم بطهارته بخلاف الذبيحة وتعتبر الغلبة
في اوان طاهرة ونجسة وذكية وميتة فان الغلب طاهر تخري وبالعكس والسؤال الا لظن
وفي الثياب يتخرى مطلقا ولو وقع في قلبه صدق كذا فنفا راقنا حب والصبي
والهتوة كالكافر وفي اهل الاقواء تفصيل وقامه في الكشف وفيه مقال الحق متعدد
كالاعتزال اثبت للمعالي الخيارات من كل مذهب حكما يهواه وقر قال انه واحد علمانا
المر العاتمي اما ما واحد فلو اخذ من كل مذهب مباحا صار فاسقا تاما فيجب في
المذهب الصلابة اي اعتقاد كونه حقا وصوابا فلذا قال شاذنا ان مذهبا
صواب يحتمل الخطأ ومذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب كما في المصافي
واثره التهستاني **قلت** في اللبس نحو. الكسوة منها فرض وهو
ما يستتر العورة ويدفع الحر والبرد. قال **قلت** خذوا زينكم وحيثما لدفع الحر
بالكسوة فصار نظير الطعام والشراب فكان فرضا. والاهلي كونه من القطن او الكتان
والصوف على وفاق السنة بان يكون ذيله لمصف ساقه وكذا لرس اصابعه ومنه قدر شبر
كما في الكشف. بين التقدير والحسين اذ خيرا الامور واسطها والذبي عن المشركين وهو
ما كان في نهاية النفاضة والحساسة مستحب وهو الزايد لاخذ الزينة واظهار نعمة الله
قال عليه الصلاة والسلام ان الله يحب ان يري امرئ نعمة على عبده. ومباح وهو القوب
المجمل للزينة في الاحياء والجمعي ومباح على الناس لافي جميع الاوقات لانه خفف وخيلاء
وربما يفيظ المحتاجين فالخبر عنه اولى. وهو مكره وهو اللبس للكتان لما سينا
ولقوله عليه السلام للمقداد كل واشرب واللبس غير محبلة. وسقط الابهير
وكذا الاسود لانه شعار بني العباس ودخل عليه السلام مكة وعلى رأسه عمامة

قال في الاختيار بكرة الاحمر والعصفر لانه على السلام من غير لبس الاخرى ثم بعد ثلثين سنة قلن والكرامة تنزله على ارامه التشبه بالثوب واللبس
وتنقي بانها لولا الاثمة الثلاثة - بجل لبس الاحمر والابيض - وما ذكرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم لبس احمره ونا ويلها بذات الخطوط
مردود والدليل القطعي اثبت حله بقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد لان الامور باخذها عام وحكم العام اجراوه على عمومها كما هو مقرر ولنا فيه رسالة
تحفة الاكل المعصرون لبيان جواز لبس الاحمر كذا في حاشية الدرر النيرة

قال صاحب الدعوة ويجوز سودا وليس الاخضر سنة كما في السبع ويكره تحريا للرجال الاحمر والعصفر وقيل تنزيها
للرجال والنساء لبس الثوب
الاحمر والاخضر بأكبره كذا
نعتين الحارم كتمان افندي
ولان رجلا صلي في الصلاة
فصلاته جائزة اذا كان كذا
ان لبس حرام تنفي القسوة
الاثمة رجل صلي مع
الاطلب فانه يكره لبس
للصلوة بذلك ولو صلي
من الابرسم فانه حرام
اما الانتفاع بالثوب
فليس بجرام في الباب الاول
من صلوة جواهر الفتاوى
بكرة الصلوة في الثوب احمر
وعليه ايضا لانه محرم عليه
في الصلوة فيها اولى فان
صلي فيها صحت صلاته لان الثوب
لا يختص بالصلوة من ثياب
شرح مقدمة الغفران

سودا وليس الاخضر سنة كما في السبع ويكره تحريا للرجال الاحمر والعصفر وقيل تنزيها
للرجال والنساء لبس الثوب
الاحمر والاخضر بأكبره كذا
نعتين الحارم كتمان افندي
ولان رجلا صلي في الصلاة
فصلاته جائزة اذا كان كذا
ان لبس حرام تنفي القسوة
الاثمة رجل صلي مع
الاطلب فانه يكره لبس
للصلوة بذلك ولو صلي
من الابرسم فانه حرام
اما الانتفاع بالثوب
فليس بجرام في الباب الاول
من صلوة جواهر الفتاوى
بكرة الصلوة في الثوب احمر
وعليه ايضا لانه محرم عليه
في الصلوة فيها اولى فان
صلي فيها صحت صلاته لان الثوب
لا يختص بالصلوة من ثياب
شرح مقدمة الغفران

ولا لبس اي بجل للرجل بلا كراهته اجماعا في الحرب وغيره ان يلبس اسداه بالفتح
اي نامد من الثوب بالفارسية تان وتارة ابرسيم بكسر فسكون فكسر او فتح وحركات
السين عرجي ومعرب وهو في الاصل اسم للطبوح وحمله بالضم ما ادخل بين السدا
بالفارسية بافد ربود غيره سوا كان مغاوبا او غالبا او ساءا وبالفارسية كلفظ الكدان
والصوف بان الاعتبار لآخر الوصفين وقيل لا يلبس الا اذا غلب اللحم على الجريد
والصحيح الاول كما في المحيط واقره القمستاني وغيره لكن في التنزيل لا يلبس ابراهيم
انه يكره ما سده ظاهرا كالعنابي وقيل لا يكره في الاختيار ونقله البرجندي
عن المصنف ونقل عن الملقط ان الخزكان في زمانهم من حيوان البحر واما الآن
فن الجريد فهو حرام فيلحفظ وعكسه اي ما حمله ابرسيم وسده غيره لا يلبس الا
في الحرب بالاجماع لوصفها يحصل ما نال للعدو فلورقيا فخر اجماع لعدم
القائده ويكره لبس خالصه فيها عند خلافها قلنا النهي عام والضرورة مندقة
بالخلوط فاستويا فيجزي بدحي لو كان الثوب بقيقا لم يجز بالاجماع كما في الاختيار
وعن محمد لابس الجنددي اذا تاهب الحرب بلبس الجريد وان لم يحضر العدو لكن لا يصلي
فيه الا ان يخاف العدو وفي البرجندي عن المنصوريه وقالت الشيعة بخص الجريد
لا لمحمد ونحن لانأخذ بهذا انتهى فيلحفظ **قلت** ولم اذما لو خلطت
الجمد يابرسيم وغيره والظاهر اعتبار الغالب وقامه فيما علقته على النور ويجوز
للنساء الغلي بالذهب والفضة ولا بجل للرجال لحرمة تزيينهم دونهن الاستعمال
الخاتم سها على هيئة خاتم الرجال فلوله فضان فاكثرت حرام كونه من ذهب فانه
حرام عند العامة ولا استعمال المنطقة خلقتها منها بكسر الميم وفتح الطاء وقيل ان
كثيرا من كان الكحل واكثر ذكره في التمهيدية وحلية السيف وقوله من الفضة
قيد للكحل ويكره ذلك من الذهب عند البعض وهذا ان خلص من الفضة
او الذهب والا فلا بأس به عند الكل لان الطلاء مستهلك وهذا اذا لم يرد به
الترين ولذا قيدنا بالاستعمال فتنبه وكذا التحير قدبر والاسمار الذهب في
ثقب الفض لا تابع كما علم وكذا كتابا الثوب بذهب او فضة وجعله
ابويوسف كالاناء المفضض والاشد لمن الفضة ولا يجوز شدة بالذهب خلافا

لها وتجدد انما منها اتفاقا لضرورة شئها بخلاف السن ولا يتخير رجل ولا امرأة
 بحجر اصله سوي ما يأتي ولا صفر ولا حديد ولا غيرها الا الفضة وقيل يباح الخمر
 بالحجر المشب بالماء او المير وقيل انه ليس بحجر فلا بأس به وهو الاصح ويستثنى
 منه العقيق وهو الاحمر ذكره العيني وغيره لقوله عليه السلام من تخمر بالعقيق لم يزل
 في بركة وهو رذيلة الزاهدي وغيره ومن الناس من يباح الخمر بالذهب والحديد
 والحجر ذكره التستائي معزيا للتراشي **قلت** ولكن لا يقول عليه نسبت
 وترك الخمر افضل لغير ذي حاجة كالقولي لسلطان والقاضي وليس بقدر
 مقال وقصه لكفه ولو فضة او بياقوت ونحوه بخبر السري وقيل ينبغي الا انه شعار
 الرافض فيجب التبرع عنه كذا نقله البرجيني في الرهن عن كشف البرزوي فيلحفظ
 وينقش اسمها واسم ابدا وبني لكن يجعله في كفا ويمينه اذا دخل الخلا او استنجى لا يقيش
 تنال الانسان او طيرا وهو امر لا محمد رسول الله لانه نقش خاتم عليه السلام وكان ثلاثه
 اسطر كل كالمسطر ونقش خاتم ابي بكر بن عبد الله وعمر بن الخطاب واخطا عثمان
 لقبره اوله من على الملك لله وخاتم ابي حنيفة قل الخير والافاسكت واي يفي
 من عمل برأيه فقد نذر محمد من صبر ظفر ذكره في البستان ويجوز بالذكر اهتدائي ان
 والمرأة الاكل والشرب ولا دهان والحق صوفنا مفضل اي يزين بالفضة وفي حكم
 المذهب والمضرب اي المزين بالذهب والمشدود بالصبغة اي العريض منها ذكره التستائي
 والمخاض علي سري او كرسني مفضل وكذا السكين والركاب والحجام والخبرة
 والخبرة والمخلدة وطراف المرأة وغيرها بشرط انما توضع الفضة والذهب بالفضة
 واليد وغيره من الاعضاء فلا يشرب منها ولا يأخذ ولا يجلس اليها هذا الوجه حتي
 لو نقل الطعام من الذهب الى موضع اخر او صب الماء والذرة في كفة ثم استعمل
 لا بأس به كما في الدرر والمجتبي وفي التستائي ناوله ادخله فيها واخرج منها شيئا
 فلا بأس به كما في المحيط فينبغي ان يحل الاكل على الجوان وعنه انه يكره كما في الخلاصة
 ويستثنى استعمال البيضة والجوشن منها في الحرب لانه ضرورة واشترائه لا بأس
 بانحاذ الاداني منها للتحمل ومن غيرها مطلقا كخاس وحديد وزجاج وعقيق وغيرها
 آتية مثلا فلا يكره عندنا خلافا للتستائي نعم في المفيد والشرع يكره الاكل في خاس

والظاهر ان من كراهه الوضوء من انا
 صفر ونحوه لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام كان يتوضأ في حله
 من صفر كذا قال ابن اسير
 في شرح الحديث

وصف وفي الاختيار الحرفا افضل قال صلى الله عليه وسلم من اتخذوا بيته خرقا زارته الملائكة
 ويكره عندنا ي يوسف لانا سعال الحزك لكل قلنا ذاك تابع ولا اعتبار للتابع فصار كعلم
 القوب وسما الذهب وعن محمد روايتان والصحيح الاول وهذا اذا تميز بالذات والالا
 فلا بأس به بالاجماع لما مر ان الطلاب مستهلك فصار كالمدر ويكره الماس صبي ذهب
 او حيرا لا لاعتقاده والاثم على الملبس لانه مضاف اليه واعلم ان ما حرم لبسه او شربه حرم
 الباسه واشربه بل في شرح الوهبانية مني شرب كراهته ليس خاتم شلا شرب كراهته بيعها
 وصيغها لما فيه من الاعانة على ما لا يجوز وكل ما اذم اليها لا يجوز لا يجوز انتهى وفي الفتا
 في بحث وصح بيع السرين فيلحفظ ويكره على من لم يمسح العرق بالحطاط او الوضوء بفتح الواو
 بيته بلله ان لا يتكبر وان الحاجة فلا يكره وهو الصحيح نظيره الامكأ والتبع ان لا يتكبر
 والا لا كما في الكافي وغيره والتميز لا بأس به وهو خيط يربط باصبع او خاتم للتدرك لما روي
 انه عليه السلام امر بعض اصحابه بذلك ولا بأس به لما فيه من الفرض الصحيح وهو للتدرك ذكر
 في الهداية وغيرها زاد لكل والحاصل ان كلما فعل تجزأ عنه وما نقل الحاجة فلا قال
 اذا لم تكن حاجتنا في نفوسكم فليس عنك عقد الزنا ثم

فصل في التطهر ونحوه وبيان العورات من الرجال والنساء وبحر المقل الى العورة
 المنيية في كتاب الصلاة لا عند الضرورة كالطبيب والحائض والغار والمحافظة للامنة
 والقبالة والحائض ولا يجوز هو قدر الضرورة اذا الضرورة تقدر بقدرها ويدخل فيه ما لحته
 القابلة عند الولادة واستكشاف العنية واليكارة قيل والاختان ليس بضرورة اذا الكب
 يحتن نفسه او يروج او يشترى امته ولذا قالوا ينبغي ان يعلم امرأة تذاويها لان نظر الحائض
 اخف وكان ابو حنيفة يري صاحب الحمام ان ينظر للعورة ولذا قيل باباحته كشف الخدين
 في الحمام ويكره في ملازمة الناس وعنه ان مقاتل لا يطلي عورة غيره بالضرورة كالحائض وبعض
 بصره وجاز غمره فوق ازاره كشف والا لا ولا هو تركه وامس ما تحت الازار على
 ما يعتاد الجمل في الحمام فخر لم ذكره الزاهدي واقه التستائي ونظر الرجل من الرجل
 الى ماسوي العورة وقد ثبت في الصلاة والعورة في الركبة اخف فينكر على كاشفها برفق
 ثم الخند وكما شفه بعنف لا يؤرب لانه ليس بعورة عندنا صحاب الطواهر ثم السوء يؤرب كاشفها
 ان لم لا يجمع عليه ثم الاملي تكبير الرجل لا ياتقهم ان الثاني عن الاول وكذا الكاهن

بعد وفيه اشار بانه لا بأس بالنظر الى العورة والصحيح الوجه وكذا الخلو ولذا لم يورث بالثياب
 كما في التحريم ذكر الاهددي انه لو نظر الى عورة غيره باذن لم ياتم واقفه التستائي ^{ويظهر}
 المرأة ولو كانت او كانت ذكراً التستائي لكن فيه في التوريب المسألة ثم قال والذميمة
 كالرجل الاجنبي في الاصح فلا ينظر اليه من المسلم وغيره في الشرح لشرح الاهددي فيلحفظ
 فانه مهم من المرأة ومن الرجل الاجنبي اليها ينظر الرجل من الرجل وقيل كالرجل المحرم بالاحول
 اصح وهذا انما استلشوه والافلا وما جاز ينظر جاز منه كما يأتي وينظر الرجل الي جميع
 بدن زوجته حتي فرجها والاولي تركه كظفره الى عورة نفسه لا يورث النسيان من ثياب
 الصديق ان لم ينظر الى عورته قط وقال عليه السلام اذا اتى احدكم اهله فليستتر ما استطاع
 ولا يجوز ان تجرد العبد ذكره في الاختيار وغيره وامس التي محل لموطئها اما المحرمية المكاتبه
 والموكوبة للغير ونحوها فكاجنبية لكن يشك بالمفضاة اذ يحل النظر الا الوطئ ومن حاربه
 نسبا او رضاعا او مصاهرة بنكاح وكذا بسفاح في الاصح ^{ورأيت غيره} ولو مكاتبه ومدة
 ونحوها الي الوجه والرأس والصدر والساق والعضد والمساعد ونحوها وعدن مقابل
 ينظر فرامته الغير ما سوى المسح الي الركبة كما في المحيط ^{ولا بأس بتمسه وهذا كله ينظر من الشبهة} منها
 ومن قصر عليه فقد قصر في النظر منه او منها والمتن له اولها ولذا قال السلف للوطيوت
 اصناف اصناف صنف ينظرون وصنف يصاحون وصنف يعاون ومفاده انه لو علم منه الشهوة
 او ظن او شك حرم النظر وغيره ذكر التستائي وغيره ولا ينظر الي البطن والظهر والفخذ مع ما
 يتبعها من الخجين والرجلين والاميتين والركبتين وان من الشهوة ^{واصله}
 قوله لا يدين ربيتهن الا لبعولتهن لاية وتلك مواضعها هذه فافهم ولا الى الحق
 الاجنبية ولو كانت الا الى الوجه وهذا في زمانهم واما في زماننا فنحن من الثابت وفي ايمان
 الان الجنية انه مكروه ولو شهوة فحرام كما في نادرة التتاي والكثير تغليب الكف والتقدم
 والذراع في رواية والمنقص كما لمفضل فما لا ينظر قبله لا انفصال لا ينظر بعده ولو
 بعد الموت كصغير حر وعظم ذراعها وساقتها وقائمة ظفر رجلها دون يدها بخلاف
 الامة وهذا ان من الشهوة فيحرم النظر لما فيها بشهوة كما يحرم النظر لثيابها الرقيقة
 التي تصنعها كما في الشارع نعم لا بأس ان يتكلم مع المرأة والامة لا يحتاج اليه كما في صيد الميسر
 ذكر التستائي **قوله** لكن في الشرب لا يلهي عن الجوع له شهوته ورد سلامها

للفظ نظر
 عورة غيره
 وهو غير بائنه
 لا بأس بالنظر

لو يجوز والافلا انتهى فيلحفظ ولعل لفظ لاذية فليراجع نسخة اخري ولا ياتنها فلا يجوز
 لغير الشاهد عند الادعاء عليها اوها ^{لا عند التحمل على الاصح} اذ يوجد من لا يشتهي ذكر شيخ
 الاسلام والحاكم عند الحكم لضرورة معرفتها حينئذ وكما لشهادة علي الزنا ومفاده انه لا ينبغي
 ان يقصد الشهوة بل مجرد الحكم واداء الشهادة وتحملها وان تحملها لا يصح بدون النظر وانما
 شاهدان انها فلا بد كما في العمارة وذكر في المينة اذا سمع صوتها واخبرت به فاعدها
 ووثق بذلك كان لزمان يشهد به وهو المختار ولا يجوز ذلك وان من لا يغلظ
 من النظر ولذا ثبت به حرمة المصاهرة وقد صرح جواز من الرجل ما ينظر اليه الرجل
 والمحرمة فقط فلا يحل من وجه اجنبية او كفها وان من وهذا ان كانت شابة ^{فلا يجوز}
 ان يجوز الا تشتهي او هو ^{يجب} يأس على نفسه وعليها كصغير لا تشتهي ومفاده ان الخلو كالنظر
 لكن في الاشياء الخلو بالاجنبية حرام الا للملازمة مديونة هربت او يجوز شوها الرجال
 وبالحرم ما حثت الا الاخت رضاعا والظهر الشابة ويجوز النظر والمتن مع خوف الشهوة
 عند ارادة الشرب للضرورة او النكاح ^{علاما} لسنة لا قضا للشهوة **قوله** وقد اختلف في امس الشراء مع الشهوة
 والعبد مع سيده كاجنبي وقيل كالمحرر وبه قال الشافعي وما لك ويدخل بلاذنها
 بالاجماع ولا ينافيها بالاجماع كما في الخلاصة وغيرها ^{والجواب} والحق والظاهر
 اذا بلغ حد الشهوة والحنث المنزلي بزيهن او المشبه بهن فعلا وكلاما كالفعل
 في امتناع النظر ومفاده مع محالطة هؤلاء ومن جوزه من قلده تجرته او ديانه كما في
 الكبي ^{ويكره} اي يحرم للرجل ان يقبل الرجل اي فمه او يده او شئ منه وكذا تقبيل
 المرأة لهنها او خديها عند لقاء او دواع وهذا لو عن شهوة فلو لم يتبع جاز بالاجماع كما في
 الحقائق او بعبارة اي يجعل كل منها يده في عنق الاخر في زار ساق ما بين السرة والركبة
 بلا قبض فلو قبض او جبة او غيره لم يكن بالاجماع وهو الصحيح وهذا لو عن شهوة فلو
 للكرامة جاز كما في الكافي ^{وعند أبي يوسف} لا يكون ذلك في الدار **قوله**

ويمكن التوفيق بما تقدم به ولا بأس بالمصاحفة للمسلم بل هي سنة قديمة متوارثة قال عليه السلام
 من صاغ اخاه المسلم وحركه به تشارت ذنوبه وهي الصاق صفحة الكف بالكف
 واقتال الوجه بالوجه فاخذ الاصابع ليس بمصاحفة خلاها للروافض والسنة ان تكون
 بكلام يديه وبغير حائل من ثوب او غير وعنده للقاء بعد السلام وان يأخذ ايها من فيه

امس الشراء مع الشهوة
 فمنهم المتأخرون وبه حرم
 في الاختيار روحانية و
 المنطق وعرامة الهداية
 وغيرها المشايخ واما
 امس مع الشهوة
 للنكاح فلم امر اجازة
 بل جعلوه كالحيكم لا يمس
 وان امس فليحفظ ولجهر
 كلام المصنف مع صح

القرض استبرئ بعد النفاس خلافاً لا يوجب كما في الطهريّة وغيرها وأصل ذلك
 حديث سبأ أوطاس إلا لا قوطاً الحيا حتى يضر ولا الحيا حتى يستبرئ بحبسه
 وهو عام إذ لا تخلو السبايا من البر وغيرها فلم يمتنع الحكم لعدم إيرادها في ما ذكره بقوله
 ولو كانت بكراً أو شربة امرأة أو بال طفل أو من يجر عليه وطئها فلا يملك ما روي عن
 أبي يوسف إذا اتقن بقران رجها من ماء البائع لم يستبرأ كما في التتائي عن الصغري **قلت**
 ولو طئها قبل الاستبراء ثم ولا استبرأ بعد ذلك عليه كما في السراجيّة وغيرها ويستحب
 الاستبراء للبائع ولا يجب عليه لقيام ملكه ولا يكفي حبسه ملكها به ولا اتق قبل القبض
 أو قبل الإجماع في بيع الفضولي أو قبل التصحيح في البيع الفاسد على الظاهر وكذا
 الولادة إذا سب استحدثت الملك واليد والحكم لا يسبق السب وتكفي حبسه وحده
 بعد القبض وهي محبوسة فاسلمت كما لو كانتا ثم عجزت ويجب الاستبراء عند ذلك نصيب
 شريكه وإن طأنت عندها امرأة لما لا يجب عليها عند حدوث الابنة وردا المفوض
 والمستأجرة وفك الموهوبة لعدم استحداث الملك ولا تكن الحيلة لا سقاطه عند أبي يوسف
 خلافاً لمحمد وأخذ الفتوى بالأول رخصة لا يجزيه أن علم المشتري عدم الوطئ للمالك
 الأول في طهرها وإن وطئ في حبسها وأخذ بالثاني إذا حمل الوطئ والحيلة لم يكن
 تحتها أي المشتري حر وأربع أماء أن تزوجها ويقضها ويدخلها ثم يستبرأ شرط القبض
 الحلو في الدخول الموهبة ولم يستبرأ المرخي واختاره التتائي بقا لصدور المشتري
 وإن كان تحت حر لم يجر له أن ينكحها فالجمل أن تزوجها البائع رجلا تقي به ليس تحت
 حر قبل البيع أو زوجها المشتري بعد البيع قبل القبض فمن عقد أنه يطئها ثم يقبضها
 ثم يطلق الزوج الأتم فلا دخول بعد الشراء أن البائع أو القبض أن الحكم المشتري
 فيسقط الاستبراء ولو خاف أن لا يطلق فالجمل أن يجعل امرأته بيد المشتري في التطبيق
 يطلقها متى شاء أو سهل الجمل أن يكاتبها بعد الشراء ثم يقبضها فيفسخ برضاها كما في
 التتائي عن الموهبة **قلت** وفي المخرجين الجرحين أنه بعد الشراء والقبض
 كذلك فيحتاج إلى الفرق بين الكتابة والكتابة بعد القبض ثم ذكره مجتأ فراجع
 متأيلاً نعم في المخرج النهائي من أنها متى خرجت فزيد دون ملكه ثم عادت له فلا استبراء
 كاتبة رجعت وأتمت كاتبتها ثم عجزت يؤيده فقد برحها لما فهمه التتائي فينبصر

ومن ملك اثنين لا يجتمعان نكاحاً كاتنتين فله وطئ أحدهما فقط دون الآخر
 ودواعيه لأن جمعه بوطئ الآخر لا يوطئ الموطوءة فإن وطئها أو وطئ نسخة أن ولا
 يغني. فكلها شتا مردوا عني بشهوة كقبلة ومن حرر عليه وطئ كل منها ودواعيه
 حتى يجر من زوج أحدهما عليه ولو غير فعله كاستبراء كافراً عليها وعق ولو قبضها
 وكتابتها ونكاح صحيح فحينئذ تخل الآخرى يمكن المستحب أن لا ينكحها حتى تعفي حبسه
 على الحرمة بلا إجماع عن الملك **قلت** وهذا أحد أنواع الاستبراء
 المستحب ومنها إذا رأى امرأة أو امرأة تزني ولم تحبل فلو حبلت لا يوطئ حتى تضع الحمل
 ومنها إذا زنا باخت امرأة أو بنتها أو خالتها أو بنت أختها بلا شبهة فأت
 الأفضل أن لا يوطئ امرأته حتى تستبرئ لمزنية فلو زنى بها بشبهة وجب عليها العدة
 فلا يوطئ امرأته حتى تنقضي عدة المزنية ومنها إذا رأى امرأة تزني ثم تزوجها
 فالأفضل أن يستبرئ وهذا عند ما لم تحبل فلا يوطئ إلا بعد الاستبراء وكذا الجواب
 فمن تزوج امرأة غير أجنبية أو زنته أو مرو له قبل العقد وكذا لو طأها كما في التتائي
 عن النظر فيحفظ **نص** في البيع وغيره ويكره ويوطئ ذكره التتائي
قلت ولعله أخذه من قول بلته بقوله وجاز فلو طئ في الصحيح فانه يقتضي
 عدم جواز بيع الحائض لا أن يراد بالجواز الحلو وقد اختلف التصحيح في الحائض
 نصح الرباعي والعيني جواز الانتفاع بالحائض فتبصر سيظهر بيع العدة بفتح
 فسكون القائط رجيع الإنسان خالصة وكذا بيع كل ما انفصل عن لادى
 كشر وظفر لا شيء جزء أدبي ولذا وجب دفنه كما في التتائي وغيره وجاز لو مخلوط
 بتراب أو ما دغلب عليها كذا فيده في التتائي الكافي وغيره وفي البرجندي
 عن الخزائن بيع رجيع لادى باطل إلا إذا غلبه تراب وأطلقه المصنف
 بقا للهداية وغيرها فاما أن يحمل على الروايتين أو على الرخصة والاستحسان
 أو المطلق على المقيد **قلت** لكن في زيادات التتائي المطلق يجرى على
 إطلاقه إلا إذا قام دليل القيد نصاً أو دلالة فاحفظه فانه للفقهاء
 ضروري ذكره التتائي قال فلا بد أن يحمل إليها التراب ونحوه دون العكس
 لأن عمل النجس موقوف نعم لو نقلها بنيتة تطهير المسلك جاز ثم يخلطه بتراب

في الصحيح م

ولو نقل بنية تفعلها بجرمها في الميتة فستب. وجاز غدا بلا كراهة خلافا للائمة الثلاثة
بيع السرقين بالكسر عرب سرقين بالفتح الروث وفي الشريعة والبرجندى ما يجمع ما سوي
الاشنان لانه يستغنى به لاستكثاره لا يرفع غير ذلك احد من السلف وان كان نجسا وكذا بيع ما
انقص من غير ادمي كما في الكفاية ويكره بيع طين اكل وخاتم الحديد والصفر ونحو
كما في القيمة ذكره القسطنطيني. ولا تنفع كالباع في الحكم **قلت** فليحفظ هذا فانه
مهم وقد قدما ايضا انما ينبغي ان ليس خاتم مثلا ان يبيع وصيغته انتهى عليه فتعكس حبة
كلمة فاعلمه فاني لم اراه وكنت في شرح المتوهم ان ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريما والا
فتنزيها. ومن رأي جاريه رجل على خريصها فابلا وكنت في حياها واشترتها منه او وجهها
في اصدق بها على ووقع في قلبه صدقة حل لشراؤها منه ووطئها. لقول قول الواحد
في العامة لا بشرط عتين لاحد لانه وان لم يخبر ذوا اليد بكونها لانه مثلا فان عرفها لغيره
لم يشترها حتى يعلم وكالته مثلا والاجاز ولو ذوا اليد فاقا لان اليد دليل الملك
ذكره العيني وغيره. واعلم ان يجوز بيع ما يثبت ملكه فتجوز الشفعة فيها كما مر
ويكره بيع عرضها وادارها غدا لانها خلافا لما وقولها رواية الحسن عن الامام لا الناس
يتبايعون في ارضها ودورها في سائر الاعصار غير انكار وهو اقوي **قلت**
اي يجوز بيع ارضها بلا كراهة كما هو رواية الحسن وهي احسن بل بها يقتضي كما في المنع
عن العيني وعبارة البرهان ومواهب الرحمن ولا يكره ان يبيع عرضها كسائرها
وهو رواية عنها وبه يعمل انتهى ملخصا اما اجارة ارضها فصرحوا بكراهتها غير ذكر خلاف
وغرب ذلك وجها لفرق بينهما وانه سهل وظاهر صريح المصنف ترجيح التثنية
بينهما كما لا يخفى فستب. ويكره الاختار هو لغة احتساب المثل في الشراء فلا يكره ولا يسم
الحركة بالضرر والمساكن كما في القاموس وشرا اشترا طعام ونحوه وحسبه الى الغلاء
اربعةين يوما لقوله عليه السلام فاختار على المسلمين اربعةين يوما لقوله عليه السلام
ضرب الله بالجذام والاكلاص وقيل شهرو قيل اكثر وهذا التقدير للمعاقبة
في الدنيا بخلاف بيع والتغري لا لا يتم لحصوله وان قلت المدة وتفاوت بين توصيه
لغيره واللفظ والعياذ بالله في اوقات الادمتين اي ما يقوم به بدوهم من الرزق
ولو دنا وبنينا لا غسلا سمننا. واليهام ولو تبنا وقتا يسيرا وما في حكمه كاستان

وقرئ ايضا لا اختار باهله به بقي بان كان صغيرا فلم يصح له يكره لانه حابس ملكه
من غير اضرار غيره وشهد تلقى الجلب ان لم يلبس من البلد فان لبس كره ضربا لبلد
اولا. وعندنا يكره في كل ما يضر بالعامه ولو ذهبها او فسد او ثوبا او غيره
فابو يوسف اعتبر حقيقة الضرر وابو حنيفة الضرر المجهود ولا يصل قوله عليه السلام
المحتكر ملعون اي مبعوث عن وجهه الابرار ولا يراد المعنى الثاني للعين وهو الابعاد
عن رحمة الله تعالى لانه لا يكون الا في حق الكفار اذ العبد لا يخرج عن الايمان
بارتكاب الكبائر كما في الكرماني ووقع القسطنطيني. واذ رفع الى الحاكم الامام
او القاضي حال المحتكر امره ببيع ما يفضل عن حاجته على اعتبار السعة في ذلك
ممثل القيمة او يبيع يسير ونهاه عن الاختار. فان باع فيها وان اشترى غيرها
وباع عليه. بالاتفاق على الصحيح كما في المنع **قلت** اي فاجازه
الامام دفعا للضرر العام كما تحرر على الطبيب الجاهل. ولا اختار مكره في غلته
ضيعة. بالاخلاق ان لم يتعلق بها حق العامة ثم صرح بما اشار اليه فقال
ولا في ما جلبه من غلته بلداخر. ولو قريبا منه وهذا عنده وعندنا يكره
يكره لوجود الضرر. وكذا عند محمد ان كان يجلب منه الى المصراة وهو المختار
لعلق حق العامة منه بخلاف عكسه. وقد اخرج في الهداية قول محمد بن ابي ليلى فليحفظ
والحاصل ان التجارة في الطعام غير محودة وقيد مسكين كراهته بقصد الغلاء
والافق محود. ويجوز بيع العصير من تجده غمرا. اي فزجي فلو من مسلم كان
بالاتفاق لانه اعانته على المعصية ومفاده انه لم يعلم ذلك لم يكره بالاخلاق وان
بيع الغيب والكرم منه لم يكره بالاخلاق كما في المحيط لانه في بيع الخزانة ان يبيع
الغيب على خلاف ذكره القسطنطيني. واعلم انه لو باع مسلم غمرا او في دينه غمرا كان
تحريما لرب الدين خذه وان كان المدينون ذميا لا يكره لان بعده ما طل فالتفت
حرام بخلافه. ويكره التسعير لقوله عليه السلام لا تسعروا فان الله هو المسعير
القابض الباسط الرازق. الا اذا تقديرا باب الطعام وعين على الناس في القيمة
للقوتين تقديرا فاحشا بان يبيع بضعف ما اشتري. ولا بأس بعبثه اهل
الخبرة وقالا لك على الهوى التسعير عام الغلاء ولو سق فباع الحق لم يحل

امر شاذ
احل الراي
انما كان

لشترى لقوله عليه السلام لا يحل مال امرئ مسلم بطيب نفس منه **قلت** وحيلته
ان يقول يعني بما يحب ولو اوسط لحو ا على سعر الخبز والحمر ووزن ناقصا رجع المشتري بالنقصان
في الخبز لا اللحم لشهرته سره عادة بخلاف اللحم كما في الخبز فان اذ ان التعديل في القوتين لا غير
وبصرح القباي والحساي وغيرها لكنا اذا تعدي ارباب غير القوتين وظلموا على العادة
فيسر عليهم الحاكم بنا علي ما قال ابو يوسف ينبغي ان يجوز ذكر التستاني **قلت**
وقد قدنا ان ابو يوسف يعتبر حقيقة الضرر فتدبر ويجوز شرائه لملابدة للطفل
منه وبيعها لغيره وعنه ويلقطه ان هو في حجره رذفا للضرر عنه وتخرج منه فقط
وكذا ملقطه على الاصح فقامه فيما علقته على التتوي **المفتي** **قلت** يجوز المسابقة
بالسهم والخيل والحير والغال والابل والادام لانه من اسباب الجهاد فكان مندوبا وعند
الامة الثلاثة لا يجوز في الادام فان شرط جعل من احد الجانبين او ثلث لاسيما جاز
استحسانا اي حلو طاب لانه يصير مستحقا ذكره ابو حنيفة فيحفظ وان كان الجاهل
يجوز لانه مما لا ان يكون بينهما ثالث محلل كفي بتدبير اليما في نظير ذلك ابن مالك
لها فلو لم يكن كفيما لم يكن ثم ان سبها المحلل لخصها او اخرجها فقط ذكر التستاني
وان سبها لا يعطيهما شيئا وان سبها لا يعطيهما لانا في عامتها الكتب مما في المخ من مخالفة
سوء الكاتب وفيما بينهما سبها سبوا خذ من الامر ان المحلل يخرج ان يكون قمارا وعلي
هذا القصيل واختلف اثنان في سبها لان الجهاد في العلم كالجهاد في القمار الدين بها
وفي التستاني عن الملقط فزلب بالصوان يريد ان يوسيه يجوز وعن الجواهر قد جاء الاثر
في رخصة المصارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون الملهي فانه مكروه وازاد
الرجوع اليه وحيل على ذلك جلا فانه اذا شرط لمن معه الصواب صح ولو كان
على صاحبه الاكاليه الدر وغيرها ووليمة العرس سنة تذكير وفيها مشقة عظيمة
وفي الحديث اثم ولو شاة وزدعي لامة فيجب فان لم يجز انتم ولو صاغيا اجاب
ودعا فلو غفل ولم يأكل انتم وجفا ولا يرفع منها شيئا ولا يعطي بايلا الا باذن صاحبها
صريحا او دلالة وان علم المدعون فيها هو او غنا لا يجب مطلقا سواء كان من يفتدي
بداولا وان لم يعلم حتى حضر ان قد على المفعول والايقة فان يفتدي ببدون كان الله
على المائدة فلا يتعد بل يخرج مرضا لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين

والا الذين يفتدي به ولا اللهو على المائدة ولم يعلم به قبل حضوره كما علم مات فلا بأس
بالقعود لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان هناك منكرا على ان حق الدعوة انما يلزمه
بعد الحضور لا قبله كما ذكر ابن الكمال تتبعنا لصدا لشريه فتبين قال الامام
انبلت به سره فصبرت فهو محمول على ما قبل ان يصير مقتديا واعلم انه قد دل قوله
انبلت على حرمة كل الملاهي لان الا تلاءمنا ياون بالحرم كذا قالوا وفيه كلام اذا ابتلاه
يستعمل في غيره ولو باحا ومن الحديث من استي بالقضاء ثم الصبر على الحرام للاجابه
المستوفى فمتنع فالظاهر انه جلس موضعا منكرا غير مستحق فلا يكون سببا في حرام ذكر الباقي
وفي المقام ككلامه والكلام منه ما هو جرمه كالسليم وكوه وهو ظاهر وقد اثار افعاله
في مجلس الفسق وهو يعلم لما فيه من الاسرار والمخالفة لوجبه وان قصد به فيه الاعتبار
والانكار ليستقلوا عما هم فيه نحن وكذا في الشوق بنسبة التقطيل هو افضل من جن
لحديث ذكر الله في الغافلين كل الجاهل في سبيل الله ويكون عجزا فاعله لما جرحه عند
فتح متاعه وكذا الفقاعي وكوه لانه يتبعها بخلاف العازي والواعظ والعالم
لانه لقصد الدين لا الدنيا فافترقا ويكره الترجيع بقراءة القرآن وكذا الاذان
والاستماع اليه بالالحان حتى قال شاذ الحنا الثاني والاسماعي اثنان وعن الرغباني في قول المثل
هذا احسن فقد ذكره التستاني وقيل لا بأس به لحديث زين العابدين في قوله باصواتكم
وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يرفع الصوت عند قراءة القرآن والحجاة والرحف
والندكير فما ظنك به عند الغناء الذي يشبهونه وجدل ومحبته فانه مكروه لا اصل
له في الدين زاد في الجواهر وما يفعل من تصوف زمانا حرام لا يجوز القصد
والجلب الىه ورفقه لم يفعل كذلك وما نقل انه عليه السلام سمع الشتر لم يد على
اباحة الغناء ويجوز حمل على الشتر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ وحديث توا حبه
عليه السلام لم يصح وكان المصرا اذ يسمع قوت فقال انه خير من الغيبة فيقول المذهب ان
بل زلة السماع شرم كذا وكذا سنة يقاب الناس وقال السري شرط الواحد في رغبته
ان يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشتر فيه بوجهه ومفاده ان الغيبة للناس ولنفسه
كلاهما ممنوع وقيل لنفسه لدفع الخسة او ليشفيها نظر القوا في لا يكره كما في العرس والوليمة
للاعلان وكذا لظن في كتب الاشعار بلا تحريك اللسان وقيل مجرد القل مكروه وفي المصنفات

من اباح المشركان فاستأوهوكية في جميع اديان رتامة في التفتنا في غير الله عز وجل
بالتقريب للصوت بالاحكام في الشريعة انضمام التصديق المناسب لها قال فان فقد
فيه هذه الثلاثة لم يتحقق القناتني وقد تعقب بان تنفيه هكذا لم يوف في كتبنا
فتدبره وكن الامام الزمان عند القبر لا لم يصح عنه في ذلك شي عن النبي صلى الله عليه وسلم
وجوزها محمد وبه اخذ الفتوي علي بن ابي طالب في باب الحج عن النبي ومنه ما لا حرج فيه
ولا زرع في قوله قد غلبنا وقل لا يكتب عليه ولا يصح انه يكتب ذكره المتأخرون في تفسيره
ويكتبه كاتب السيات ويحيى يوم القيمة ذكره الدنيا في تفسيره فيلحفظ ومنه ما ياتم به الكذب
والغيبية والخيالية والشيئية لحرمتها تعالى عقلا والكذب جرم الا في الحرب المحرمة وفي
الصالح بين الاثنين وفي ارضاء اهل وفي دفع الظالم عن الظلم والمراد المقريض لان
عين الكذب جرم قال في المجتبى وهو الحق قال في قتال الخراصون وفي الوهبانية
والصالح جاز الكذب او دفع ظالم واصل الترضي والقتال لطفره
ويكره المقريض باللاحقة كافر كقولك لرجل كل فيقول اكلت يعني اس فلا بأس بل صدقته
وفي قصده وقيل يكره كذبه ظاهرا وخفية لطالم يؤذي الناس بقوله وفعل لقوله عليه
السلام اذكروا الفاجر بما فيه لكي يحذره الناس ولا تنزع في السعي به الى السلطان لينزع
لان مبالغة النهي عن المنكر ولا غيبة الا لاهلها ورا غيبا هل فيه ليس بغيبية لانه المراد
بجهول فضا كالغذف **قوله** نباح غيبة مجهول وظالم وبتظا من يقبح
ولما هو ولو اعتقاد تحذيره ولشكوكي ظلامه للحاكم كما في شرح الوهبانية وهي سنة
وهي سنة ولو ذكر مساوي اخيه علي وجعل اهتما لم يكن غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه
الفصيص يريد المست وكما يكون بالقول تكون بالفعل ولو اشارة وعز غير رتامة فيما
علقته على التوبير ويجوز اللعب والغيب والله تعالى الله تعالى بمعنى كبقوله التفتنا بالرد
وقال له الزبير اسم ملك وضعه الزبير وقيل وضعه ساور ابن ابي ذر شيراني ملوك الساسنة
وهو كية بالاجماع والمشرع بها للسر مع سدرج وهوكية عندنا وكذا بالاهل وعند
الشافعية ذكره التفتنا في علم ذلك الباقي ان قول المصنف ويجوز منظر فيه فتنبه والاربعة عشر
وهو لعب يستعمله اليهود وكل هو لقوله عليه السلام كل لعب ابن ادم حرام الا ثلاثة ملاعبة اهلها
وتأديبه لفرسه ومناضلة لقوسه والاطلاق شامل لنفس الفعل واستماعه بالفعل كرقص المتصوفة

135
والسخرية والتصفق وضرب الخمار والصبح والبوق ونحوها فكلها مكروهة لانها زبي
الكفار وكذلك ضرب النوبة للتفاخر ولو ضرب للنسب فلا بأس به كما اذا ضرب في ثلاث
اوقات المذكور ثلاث نجات فالصور المناسبة بينهما بعد العصر للاشارة الى نغمة الفزع
وبعد العشاء الى نغمة الموت وبعد نصف الليل الى نغمة البعث كذا في المذهب للاهمام
اليزيدي ويبلغني ان يكون بوقا لجامر يجوز ضرب النوبة وعن الحسن لا بأس بالدق في
العرس ليشتهر وفي السراجية هذا اذا لم يكن لاجل ولا يضرب على هيئة المقرب وفي
التحذير حرام عند كذا المشايخ وما ورد في ضرب الدف في العرس فكافية عن الاعلان
وفي الحديث لا تحضر الملائكة شيئا من الملاهي سوى كمال الضال والرهان في الري والمسابقة
ويكره من الواغظ القالك وضرب الرجل على المنبر والقيام والقعود والنزول منه
والصعود عليه في وسط الكلا كما في خيرة الفتاوي ولو اراد ذكر مقتل الحسين ذكره
المحبة لئلا يشابه الرافض كما في العون ذكره التفتنا ويكره استخدام الخسبان
تجريا للنهي عنه ولحرمة خضاء الا في مجال من خضاء يمين لولمعة والآخر امر خضاء العرس
علي ما قال شيخ الاسلام ووصل الشعر بشعر ادمي ولو بشرها لقوله عليه السلام
لعن الله الواصلة والمستوصلة التي تصل لغيرها والواشمة والمستوشمة والواشقة
والمستوشقة والماصة والممتصة وقوله في الدعاء اسلك بمعدن المعز وعز شك خالفا لابي
بغده لا بأس به وبه اخذ ابو الليث رحمه الله ولا حوط الاشباع لكونه خبر واحد
فيما يخالف القطعي ويكره قوله اسالك بحق نبينا بك وان ليالك ورسلك او بحق البيت
اذ لا حق للمخلق على الخالق ولو قال لا يخرج الله اربا لله ان تفعل كذا لا يلزمه ذلك
وان كان الاولي فعله **قوله** وهذا مما يكره وقوعه فيلحفظ وفي
الخلاصة لا يقول بحق نبينا بل يقول بدعوة نبينا وفي نسخة لا ينبغي ولم يذكر الكراهة
واستماع الملاهي حرام لقوله عليه السلام استماع صوت الملاهي معصية والجلوس عليها
فسق والتلذذ بها كفر اي بالنعمة كما سبط البرازي او تغليظ الذنب كما في الاختيار
او للاستقلال كما في النهاية ويكره تفسير المصنف ونقطة الالتماس فانه حسن ومشتي
في التوبير والكنز على عدم الكراهة مطلقا وتامة فيما علقته على التوبير ولا بأس بتجليته
لما فيه من تعظيمه كما في نقش المسجد ولا بأس بدخول الذي المسجد الحرام وغيره مطلقا وكرهه

المير ومنها لغت ارض لا مال كالحا وشرا ما ذكره بقوله هجر ارض لا تشفع بها ولو كثرة ما فيها
سوا كانت عادية او قديمة خرابها كائنها خربت في عهدنا او ملكنا في الاسلام ليس لها
مالك معين مسلم او ذمي. فلو ملكته فليست بموات بل مالها اوليته المال وعند محمد ان
ملك في الاسلام لا تكون مواتا ويشترط عند أبي حنيفة كونها بعيدة عن اهل المير بحيث
لو صبح من ارضها باعلاصونه لا يسمع فيها وان سمع فليس بموات. وعند محمد ان لا تشفع بها اهل العام
ولو تربة منه. فمدار الحكم على البعد عن الثاني وهو المختار كما في الاختيار وغيره ولذا قدّمه
المصنف على الاستماع عند محمد وبني كما في زكاة الكبرى وظاهر الرواية ذكره
التهستاني. فاحياها باذن الامار ولو ذميا ملكها. اي ملك رتبة موضع حياها دون غيره
وعن أبي حنيفة ان اعمد اكثر النصف كان احيا الجميع. وبلاذنه لا يملكها عنده خرافها
ولا لالا المختار فان تاصي خان قدّمه وقد قرر ذلك في قوله كتابه وكذا صيغ المصنف
وهذا الوجهي لما فلو ذميا شرط الاذن اتفاقا ولو مستأثرا فلا يملكه أصلا اتفاقا كما في النظم
ولا يجوز احياها ما قرب من العام بل يترك لاهل القرية ومطرحا لخصائهم لتمام حقتهم لم يكن مواتا
وكذا لو كان مختطبا لهم ولا احياها بعد عن ارضات ونحوها واحتمل عوده اليها فان لم يمتلجأ باز
لانه كالموات اذا لم يكن حرميا لها. ومن حجازا. بان يعلمها بعائلة من حجاز وغيره. ثلاث سنين
ولم يترها. اي يمسها. اخذت منه ودفعته الى غيره. لا تحجير وليس احيا حتى لو احياها
غيره قبل ثلاث سنين ملكها لكنه يكره كالسوم على يوم غيره والتقدير ثلاث مروي عن عمر
رضي الله عنه فانه قال ليس للهجر بعد ثلاث سنين حق اما لو حوّلها او ستمها او كرمها او شق
لها نفرا او حفر فيها بئرا او بذر فيها كان احيا ولا يملكها الا بالزراعة ثم لا يزول ملكه بتركها
بعد الاحيا في الارض ولو احياها ثم احاط الاحياؤها بالاربع من اربعة نفر على القاب
تعين طريقا لا يملك الارض لاربعة لنفسها لطرقه كما في التنوير وغيره. ومن حفر بئرا في ارض
موات في نهر الامم فله حرمها ان باذنا الامار اتفاقا وكذا ان كان بغير اذن عندها
كامر. وحريم بئر العطن. وهي التي يترج الماشيا باليد والعطن بناخ الابل حول البئر
اربعون ذراعا من كل جانب. والجوانب الاربعة. هو الصحيح. احتراز عما قيل عشرة من كل
جانبه وكذا الناصح. وهي التي يترج الماشيا بالبعير. وعندها حريم الناصح ستون
وعن محمد مقدار ما يمد الحبل اليه ولا اكثر من سبعين. وبني يقول ابي حنيفة كما في التمهيد

وقامه فيما علقته على التنوير. وحريم البئر ثمانية ذراع من كل جانب. في الارض كما مر
وقيل هذا في اراضيهم لصلابتها وفي اراضي رخواه نيزاد كما في الهداية وغيرها. وينبغي
غيره من الحفر وغيره في حريمه لا تسلكه الا فيما ولاه فان حفر احد فيه ضمن القصاص. اي
التفاوت قبل الحفر وبعد. ويكتب ما يبرده. بنفسه تبرعا كما لو هدم جدار غيره كان
لصاحبه ان يؤاخذ بقيمة لا يبين الجدار هو الصحيح وان حفر الثاني لاذن فيما ولاه فلا
ضمن لعدم تقديره. وله الحريم كما سوي حريم الاول. السبق. ولو حفر فيه اربعة على القاب
فطريقه في الاربع كما مر. والقياسة هي مجرى لما تحت الارض حريم بقدر ما يصلحها الحق
يحتاج اليه لقا الطين ويجوز. وعندها هي كاللبن وان ظهر ماؤها وهي كالبئر اجماعا
في حكايته لاجماع وبني في الاختيار لاي الامار اي لو باذنه ولا خلاف في ذلك قاضي
خان. ولا حريم لنهر في ارض لا تحت. وعندها له مشاة. بضم فتح كقفا النهر. بقدر
نصف عرضه من كل جانب عند أبي حنيفة. وعليه الفتوى كما في التهستاني عن الكرماني
والبرجندي عن النوار. ويقدر عرضه. كله من كل جانب. عند محمد وهو لا فرق بالتأني
كما في الهداية وفي ترجح المجمع عن المحيط قال المحققون للنهر حريم بقدر ما يحتاج اليه الاطلاق
وفيه عن الكفاية اختلاف في نهر كبير لا يحتاج لكره في كل حين ما الاثار الصغار
التي يحتاج لكرهها في كل حين فلها حريم بالاتفاق وتعلم في التهستاني وما علقته على التنوير
فالمشاة بين النهر والارض وليست في بداحد فهي لصاحب الارض عند الامام فلا يفرس
فيها صاحب النهر ولا يلقى عليها طينه ولا يمر قبل الممرور للصرة. والقاء الطين
ما لم يغش وهو الصحيح كما في الكافي وغيره وقدّمنا عن المحققين انه بالاتفاق. وعندها هو
ان المشاة لرب النهر فله ذلك قال الفقهاء ابو جعفر اخذ بقول الامام في الغرس ويقولون في
القاء الطين. كذا في الهداية. ومن غرس شجرة في ارض موات فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب
يجمع غيره من الغرس فيه كذا في الحديث **فائدة** ليس للامام ان يقطع ما لا ينبغي
للمسلمين عنه من المعادن الظاهرة كعادن الملح والظاهر والكحل والقار والقط والابار
التي لم تملك بالاستنباط والسعي ولو فعل فاما لقطع وغيره سوا تمامه فيما علقته على التنوير
فصل في الشرب. بالكرس المصعد فهو لغة الماء المشروب واليه
اشار يقول. هو النصيب من الماء الجاري او الركة الحيوان او الجاد وشراغوبة الانتفاع

بالماسية للزراعة او الدواب وانما خالف دأبه وذكر المعنى اللغوي دون الشرعي لئلا
يتوهم انه يراد في هذا المقام ذكر القسطنطين وغيره لكن سقى الدواب واخل في الشفة
كما قال المصنف. والشفة شربني ادمر والهايم اي شغلهم الماء للعطش والطبخ والوضوء
والقسل ونحوها واليهية ما لا ينطق له وذلك لما في صوته من الهمهم لكن حص القار
باعد السباع والطير كما في المفردات فالشرب بالضم او الفتح مصدر مخرج علم الانهار
الطعام كما لفاته ودخله. ويحون ويحون ^{لا} لا يسل غير مملوكة ^{لا} لا يسل لان قهر الماء يمنع
قهر غيره فلا يكون محورا والملك بالهوان. وكل احد من الناس فيها حق الشفة والوضوء
ونصب الري وري اي حفره الى ارضه ان يصير بالعامية لان الانقاع بالمسباح
انما يجوز اذا لم يصير باجد كالانقاع بالهوان والسنن والقهر وفي الانهار المملوكة والحوض
والبيرو والقناة لكل حق الشفة حديث احمد المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار
ان لم يخف الخرب لكثرة المواشي او لكثرة الانسان على جمع الماء فان خف ذلك فله
المعنى لتحقيق الضرر. لا سقى ارضه ان شجره الا باذن مالكه ولما اخذ الوضوء غسل الثياب
وتخذ ذلك كما مر. ولما سقى شجره وحضر في داره بالجرار في ارضهم لان الناس يتق سقوتهم
وبعدون المنع من الدابة كما في الهداية والمائية خلافا لما في البرجندي عن المتصورية انه خلا
ظاهرا روايته فلا يفتي به. وما احرز من الماء تحت بلحا المملوكة المائية وكوز ونحوه لا يخذ
الا بوضا صاحبه ولا بغيره. لملكه باحراره وانما اتر الاحرار ليفيد انه لو ملك الدواب
من البيرو ولم يبعده من ارضه لم يملك ذلك المأخذ الشيخين اذا احرار جعل الشيخ في
موضع حصين وانما لو اعترف المأمور حوض الحمار بانا الحماحي فانه يبقى على ملك الحماحي
لكن احق به فغيره كما في المنية وغيرها. ولو كان البيرو المملوكة او الهرة في ملك احد
فله منع فريد الشفة من الدخول في ملكه. ان وجد ما يمنع فغيره. فان لم يجد غير
ان يخرج اليه الماء ويكنه من الدخول. ليأخذ لما بشرط ان لا يكثر ضيقه قبل هذا الاختار
في ملكه فلو في موات لم يمنع لبقاء الشدة كما في المنع وغيره. فان لم يفعل وصع
وخيف العطش قوتل بالسلاح. لا تترحم رضي الله عنه. وفي المحوز في الاواني يقابل بغير
سلاح. وهذا وفيه فضل عن حاجته لا تترك على ملك مالكه. كما في الطعام حال المحصة
وقيل في البيرو ونحوها الا ان كان يقا له بغير سلاح لانه تركه بغيره فكان كالقنزير

فصل وري الانهار العظام اي تغريها. فريتها المال وكذا اصلاح
سناته. فان لم يكن فيه شيء فعلي العامة المطبقين وبعضهم على الاقضية الغير المطبقين. وري ما
ملك على اربابه لا على الشفة ويجوز على الصحيح الا في الخاص اذا اشغى الكل لم يجز
الا عند بعض المتأخرين. وثبته عليهم فاعلاه عنده. فاذا حاور ارض رجل سقطت
مؤنته عنه وليس له سقى ارضه ما لم يرفع شركاؤه نفيلا اختصاصه وقيل لذلك لانهما
الركي في حقه. وعندها هي اي مؤنته عليهم جميعا من اوله الى اخره يحصل الشرب بغير
بقوله كما في التتمه وفيه اشعار بان لو كان في وسط ارضه لم يبرأ الا بالجاوزة عن
ارضه وهذا في المهر الخاص ولما في العام ففقد اذا بلغوا فمهر قوتهم ذكر القسطنطين
والبرجندي. وقصم دعوى الشرب مع انه مجهول معدوم بلا ارض مستحقة. وان كان له
فهرجري في ارض غيره فاراد رتب ارضه من الهجر وليس له ذلك. ويترك بحاله فان لم يكن
في يده او لم يكن جاريا فادعي ان له. وقصد اجراء لا يسمع بلا بينة ان له او انه كان له
حقا لا جوا في ارضه اي الغير وعلى هذا الحكم المصنف في فروع على سطح الغير وكذا الميزان
والمنع كل ذلك في دار الغير لا يسمع الدعوى بلا بينة. وان اختص جماعة في شرب بينهم
قسم على قدر ارضهم لانه المقصود بخلاف الطريق حيث يسوقون فيه. ويمنع اهلي
من سكر النهر بلا رضاهم وان وصلية لم تشرب ارضه بدونه. قال الشيخ الاسلام
واستحسن مشايخ الامام قسم الامام بالايام وليس لواحد منهم ان يشق منه نهرا او ينصب
عليه رحلي ودالية وجبل او قنطرة بلا اذن الحاكم البقية لا رعي وضع في ملكه والحال ان
الرعي لا تشرب بالنهر ولا بما فيه فانه لا يمنع حينئذ لانه يكون الا للثقت فلا يلتفت
اليه وعادة الكافي الا ان يكون رعي لا تشرب بالنهر ولا بما فيه او يكون موضعها في ارض
صاحبها فيجوز ان يفتح في هذا هذه الواضعا نفا للواتية والهداية بمعنى اولى وافق الكافي
قاله الباقي. وان لا يوقع في النهر ولا ان يقسم بالايام او سا صفة بعد كون القسم
بالكوي. بكسر الكاف جمع كوة بفتحها الثقلان لتقديم بترك على قدمه لظهور الحق فيه
وفيما اشعار بان لو كان لرجل مياه في اوقات متفرقة في قرية لم يجز جمعها في وقت الاضام
كما في الجواهر لكن في البيعة انه جائز كذا في القسطنطين. ولان يزيد كون وانما يصير
بالباقي من الشدة. بخلاف النهر الاضام. ولان ينقص بعض كواه ولان يسوق

شربه الى الارض اخري له ليس لها منه شرب فان رضى اليقين شي من ذلك المذكور جاز لا نه حتم
ولم نقضه بعد الاشارة لانه كما عرفت وكذا لو شتم نقضه بعدهم لانهم خلفا فيهم
والشرب يورث كالقصاص والدين والحرم ويوصي بالانفاق به كالوصية بالانفاق
بشرطه ولا يباع في ظاهر الرواية شرب يوم او اكثر ويغسل من عليه محمد لانه مجهول
لا انه غير مملوك ولا يطل وجاز مع الارض في الصحيح ولا يوجب ولا يصدق به
لان ليس بالمشهور وعليه الفتوى كما في شرح الوهبية ولا يجعل مهر ولا يملك صلح
ولا يقرض ولا يرهن ولا يعار ولا يقض من الارض فترت ارض جاره لانه مستتب
غير متعة وهذا لو عتق مقتادا والارض وعليه الفتوى ذكره القسستاني وغيره
ولا يسمي شرب غيره وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيرها لانه قبل الاموال بالانفاق
لا يملك نعم ان احده من بعد من ادب بالانفاق الحس كما في التور وعامة فيما
علقته عليه **كما** **ب** **الاشربة** جمع شراب سمر الشرب وهو لغة كل ما
يشرب وشرعا ما حرم منه وهو اكثر من عيشة عند اصحابنا والمضام محمد في
اي شرب لاشربة واصولها التمار كعنب وزبيب وتمر والحبوب والكبر وذرة وخن
والخلالات كسكر وفايند وغسل واللبان كلبان بل ودماءك والتخذ من العنب
خمسة انواع اوستة والتمثلاثه والربيب لثان والبراق واحد وكل منها على نوعين
في مطبوخ وسيجي تفصيلها تخمر اربعة اشياء الخمر بما في القرآن من الدلائل القش
سلها في عداد الاوثان والتسمية بالحسن والكون وعمل الشيطان والحر بالاجتناب
وعقايق الفلاح به وإيقاع البغضاء والمصد عن ذكر الله تعالى والمصد عن الصلوة
واللهي بصيغته الاستهزام المومي بالتهديد الشديد ولذلك سميت بالاشربة
• شرب الاشربة حتى ضل عقلي • كذا في الاثر يذهب بها لقول
كيف لا وهي ام الخباييت بالاض في المبسوط قال صلى الله عليه وسلم اذا وضع الرجل
قدحاً من خمر على يده لقتله ملائكة السموات والارض فان شربها لم يقبل الله صلاته
اربعة ايام فانه دأمر عليها فهو كما يدالوش ذكره القسستاني وغيره وهي اي الخمر
فانها من الوثاق السماوية الواجبة لما نيت التي بكسر فتشديد غير النصيح
فالصبح ليس بخمر لكن المعتد ان من الا انه لا يجد به ما لم يسكر عليها قالوا لان الحد

في التي خاصة فلا يقدي الى المطبوخ ذكره ان يلقي من غير ذكر خلان وباقي مستا
قلت فما في القسستاني وغيره عن ان اهدي في القينة والمجتي انزلت
برارتها بالطح او بالسكر تخل ضعيف لا يعمل به ولا يلتفت اليه وكذا كل ما انقرد به بالاهد
خالفنا للقواعد ما لم يعضد نقل عن غيره كما في الخمر عن ابن وهبان فيلحفظ من ماء
العنب احترازا عن غير ماء العنب كان بمزلة التقي وقيل بمزلة الخمر فيجد يقطع
ذكره القسستاني وقيل كسر كسر وعمل القيقان اطلاق الخمر على ما ذكرنا حقيقة وعلى غيره
محازا كما في الخمر وغيرها اذا غلا اي ارتفع اسفله واشتد اي قوي بحيث
يصير مسكرا والغد اي الذي بالزبد اي الرغوة شرط اي بحيث لا يفي فيه شي من
الزبد ويصفو ويرق فلو لم يقذف به يجل عنه خلافا لها ويقولها قالت الثلاثة
وبما اخذ ابو حفص الكبير وهو لا يهل كما في الشرب لا يهل عن المواهب وقيل الخلا
في وجوب الحد اما الشرب فحرام بالاتفاق وهو المختار احتياطا من البرجندك
والقسستاني ويحرم الطلالا السكر والمد وهو ما طبخ منه اي مرعوب حالي كما هو المشهور
فلا يشمل الخمر ولا المجهوري كما ياتي فذهب قل من ثلثته ويسمي النصف ويسمي
الباق او النصف لذاهب النصف والباقي لذاهب ما دونه كما في المواهب
وقد ذكره بقوله فان ذهب نصفه سمي نصفاً وان طبخ اذني طنجته سمي باذقا
بكسر الدال وفتحها معرب بارده وهو الخمر والكل حرام كما في الاختيار وغيره
وفي الشرب لا يهل وقيل الصواب في التسمية ان اسم الطلالا المثلث وهو الباقي ثلثه
لبوت حله شرب الصحابة رضي الله عنهم وفي البرجندك لكن الفقهاء ارادوا به ما سوي
المثلث من الاشربة المسكرة ويسمي بالطلا لقول عمر رضي الله عنه ما اشبه هذا
بطلاء العبر وهو القطران الذي يطل به العبر الجربان اذا غلا واشتد
اي وقذف بالزبد فلو اشتد ولم يقذف فعلى الاختلاف وانما الحد لا يعمي
وحرر السكر فيفتحين وهو الذي فرأى الرطب خاصة اذا غلا واشتد
واباحه شريك ابن عبد الله وان قذف بالزبد لقوله تعالى تتخذون من مسكوا ورزقا
حسنا متين علينا به ولا حسنا لا يفتق بالخمر ولنا اجماع الصحابة على تحريم
ولا يه محموله على الابتداحين كانت الاشربة مباحة وحرر يفتي الزبيب

فلا يخرج منه شربة
بوعمره

اذ اغلا واشتد بلاطه ويتأني فيه خلافا لاوراعي واشترط قذف الزبد بين
اي لاشربة الثلاثة وهي الاطاول السكرو فتع ان سيب على ما تقدم في الحر والحكم
في جميع ذلك انما دام حبلوا لجلال اتفاقا واذ قذف بالزبد فحرام اتفاقا وان قل
ويجوز الاشتداد بحرم عندها خلافا للاسامة قال البرجيني وظاهر كلام القاية
اختيار قولها هنا وقد تقدم والكل حرام اذا غلا على ما سبق وحيثها اي
هذه الثلاثة دون حرمة الخن لان حرمتها اجتمعت في الخن قطعية فخاصة
الخن غليظة كالبول رتبة واحدة ومفاده نجاستها وقيل لا يطرد نجاستها
وطهر الغليل والاولى ترك بيان نجاستها هنا استقنا بما مر في الطهارة ولكن لا يرب
عليه قوله ونجاسته هذه الثلاثة تختلف في غليظتها وخففتها والفتوي ان الطلاق اخر
ومخا والسرخى الخفة في الاخيرين وان قال في الهداية بالغليظة في الشرب فيلزم مستحل
الخر دون هذه الثلاثة لما ذكرنا ويجوز شرب قطرة من الخمر وان لم يسكر بخلاف هذه ويجوز
بيع هذه ويضمن تلفها عنده خلافا لها وبقي بقولها ان قصد الحسنة وعرف
بالاذا ذكر الهتاني مير المصريات وفي الخمر عدم جواز البيع وعدم الضمان بالاجماع
الا ان يكون لذي كمار ولو طبخت الخمر او غيرها بعد الاشتداد لخل بالطنج وان ذهب
الثلاثان وعليه الفتوي كما في تيمم الفتاوى لكن قيل لا يجد ما لم يسكر والصحيح
انه يجد كذا ذكره الشارح الباقي من غير عجز **قلت** وقد مر على المنع
والرباعي خلافا من غير ذكر خلافا وتام في شرح الوهبانية فيلزم وبجل اربعة انواع
بني القن اسرجين حين تعقد صورته الى ان يدرك كما في رواية الكافي فيساق ولا يلبس
والرطب والبسر ويجوز حمل الكل كما في الهتاني عن الزاهدي والزبيد اذ اطلع اذني طمجة
وان اشتد بالم يسكر عندها خلافا لمحمد وهذا لو بالهوى وطرب وانذع تقاض الادلة
بجل الحر على النبي والمجلد على المطوخ وبالله التوفيق وكذا بجل بني العسل والنبي
والحنطة والشعير والذرة وغيرها مشتق من النبيذ وههنا الالتاقي الماء وبجل بني
الخطيب اي ما الزبيب والتمر كذا في عامة النسخ الخطيب فلا بد من تقدير ما ذكرنا خلافا
لتقدير الباقي كما لا يخفى طمجت اوله وانما ذكره مع انداجه فيما قبل للدرد على اصحاب
الطواهر فانه ليجل عندهم وحل عندنا خلافا لمحمد وكذا بجل العصير الثلاث بان يطبخ حتى

يذهب ثلثاه طمجا موصولا فلو فصولا فان قبل ثقبه جددت المارة وغيرها حل
ولا حرم وهو المختار للفتوي وتام في خزانة المحققين وهو عصير العنب الخالص خاصة
دون الزبيب والتمر فانها يجلان باذني طمجة وفيها بالخالص لان الملووط بالماء اقسام
جمهوري ومجدي وبقي في يعقوبي لانه اتخذ لها رونا الرشيد اذا طمخ حتى ذهب ثلثاه
وان اشتد وقذف بالزبد كما في الحقائق وفي الحد بالسكرتها روايان والصحيح وجوبه
ووقوع طلاق من سكرتها تابع الحرمة والحرام هو السكر بحسب القدر الاخير خلال مكره
او حرام لا في معنى العلة والكل حرام عند محمد وبقي وان لم يلزم استحلاله كما مر
وصح غير واحد في لهما وعلم في المصريات بان الخمر موجودة في يعقوبي فينبغي ان يجل من حشيه
في الدنيا انما تجازا ترغيبا اذا الهتاني وليلا يلزم تقسقى لصحابة رضي الله عنهم الى اخره
قلت وهذا في زمانه ظاهر اما في زماننا فلا تفصل واعلم
ايضا ان الخلاف انما هو عند قصد التتوي على الطاعة واستمرار الطعام في ليالي رمضان
ثلاثة اما عند قصد التدهي فحرام الجلو من المشي والقدر الاول والشرب طهر ويجوز ان
لم يسكر كما في المصريات وغيرها ذكر الهتاني ثم هذا القيد غير مختص بهذه الاشربة
بل لو شرب الماد وغيره من اللهاجات كذا في حرمت كما في الدرر والغرور في الهتاني انه يحرم
لبن الابل اذا اشتد عند محمد خلافا لها واما السكره فحرام بلا خلاف والحد والطلاق
على الخلاف وكذا لبن الراك اي الفرس اذا اشتد لم يجل دمج في الهداية حله لكن في الخزانة
انكره تحريما عند عامة المشايخ على قوله ثم ذكر ان البسخ اي جدد في شجر القنب حرام بخلاف
نوع اخره فانه مباح كالافيون قال وعليه بجل ما في الهداية وغيرها من اخصة البسخ اشبه
ملخصا **قلت** لكن قال في التنوير وحرم كل البسخ والحشيشة والافيون
لكن دون حرمة الخمر فان اكل شيئا من ذلك لا حرم عليه بل يغير بمادون الحد انتهى وكذا
محر حوزة الطيب وكذا اللبن الذي شاع في زماننا بعد نهي ولي الامر دفع الله تعالى
وتامه فيما علقته على التنوير **تنبيه** قد مر ان السكر حرام مطلقا لكن الطريق اليه
قد يكون حراما ايضا كما في الاربعة السابقة او مباحا كما في الاربعة اللاحقة وسكر مضطر
ونحوه الا اذا زاد على قدر الحاجة ثم في معنى الحرمة حرمة مباشرة تحصيله والكسب
اسباب حصوله كما قالوا في وجوب يمان وحرمة الكفر فانها من الكيفيات النفسانية

دون الافعال الاختيارية فيلحفظ ^{بمعناه} دخل الخمر خلال ولو خلت خلافا للتأني ثم لما ذكرنا
المبني على المشتد خلال ونقهر ان زيادة الاستداد الحاصلة بسبب لا عين الثلاث توجب حرمته
ازال ذلك التوهم فقال ولا بأس بالاشبا ذلم وذره ونحوها في الدنيا بما للفرقة والحسنه بفتح
فسكون حة خضراء والمرتب انا طلي بالزفت بالكسر القار والتغير خشب منقورة وما ورد
من الذم في نسخ علي ما قد مضى فلا حاجة الى ادعاء النسخ تمامه ويكره اي يحرم كذا عبر في النسخية
شرب زرد في الخمر اي عكره ولا مشاطا ابي الاشفاق بكون فيه اجزاء الخمر وقليله ككثيره
كأثره ولكن لا يجزئ ربه عندنا لغلبة العقل ولفرة الطبع عنه واعتبرا لكرخي بلا سكر
وبه يجذب باجماع العلماء ولا يجوز الاشفاق بالخمر وكل وجهه كما في المشية وغيرها لانا الاشفاق
بالخمر حرام ولا ان يدوي بها جرح ولا بدو دابة ولا سقي ويا ولوصيا للدواهي فلا يجوز
الدواهي بها على المذهب ولا سقي الدواب وقيل لا تحمل الخمر اليها اي الى الدواب لانه
استعمال فان قيدت الدواب الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب مع الميتة كما مر في الكراهية ولا
باسر بالقاء للدواهي في الخمر لانه يصير خلافا لكن يحمل الخمر اليه دون عكسه لان فيه استعمال
الخمر وهو لا يجوز ولو وقت في العصور فانه ما خرجت قبل القسح ثم تخمر ثم تحلل او خلتها
تحل وبقيت بعضهم كما في السباحية ولو وقعت قطرة خمر في جرة ماء ثم صب في حجل لم يفسد
وبقيت وجود الخمر ليس يفسد اما القسح الاشفاق وكان بعض السلف اذا اراد اتحاد الخمر
صب في اسفل الخابية خلافا لابي جعفر ما يخرج منه **قوله** وهذا زيادة احتياط
غير واجبة في الحكم كما في الميتة **كتاب** الصيد ما سئلت عن كلاهما
ما يورث السرور لكنه قدما لا شره لحرمتها اعتنا باخترازمها وذاباح بخمسة عشر شرا
مبسوطا في العناية وغيرها مستفهم في اثناء المسائل الا للذهبي زاد في الاشياء وبقعه في التنوير
او حرقه وفيه كلاه ذكرته في شرحه هو لغتنا الاصطبياد وينطلق على المفعول كصيد الامير
اي صيوره وعلى كل حيوان سق حشر طعا لا يؤخذ لا بحيلة فهو اعز المأكول صيد الملوك
الانب ونقالب بل ولا لادي واذا ركب فصيدا لا يطال اي الشجبان ولم يضر عليه شرا
ولما احكامه وشرايطه نعلم مرقوله وهو جائز لثبوت الجوارح المعلقة والمحدد فيهم وغيره
لا يؤكل كله وما لا يؤكل لجلده وشعره وبشيت اول ذنعي شح كذيب وخنزير وكل مشروع
لاطلاق الدواهي ولا بد فيه من الجرح في اي موضع منه لتحقيق الزكاة الاصطرابية ومفاده ان الاداء

ليس بشرط وقيل شرط الجراحة صغيرة كما في التمساني عن المحيط وبأبي ويستثنى
البازي والصقر فانها لو قتلاه خنقا مثلا حل بالاتفاق كما في النظر وعليه يحمل ما في
الحائية فافهم ولا بد من كون المرسل او الراي مسلما غير محرر او كتابيا اي لحل الاكل
او اعم لحل الاشفاق بالجلد مثلا كما يأتي فافهم وفيه اشعار باشتراط شرائط الذبح
فلذا قال وان لا يترك المسقية عند ارسال او الرمي بخلاف الاخرس ذكره
التمساني ولا بد من كون الصيد ممسقا لا يؤخذ لا بحيلة ولا فليس بصيد
فلا يكفي الجرح وان لا يقعد عن طلبه بعد لتواري عن بصره لاحتمال موته بسبب اخر
والاولي ان لا يشتغل بعمل اخر بعد ارسال ولا بد ان لا يترك المعلم غير المعلم او مرسل
من لا يحمل ارساله ككلب محبسي وغيره سمي وان لا تطول وقفته بعد ارساله لغير
اكان يكون الاصطبياد مضافا للارسال بخلاف ما اذا كان واستخفي كما يكن العهد
علي وجه الحيلة ويجوز الصيد بكل جرح علم فزدي ناسا ومخلب ولا بد بشرط اخر
وهو كونه غير نجس العين ليخرج الخنزير كما في التنوير وغيره **قوله** ويخفي
ان شرط العلم يخرج الاسد والذئب لانهما لا يعلمان وكذلك الذئب والجداء حتي
لو تعلموا اجاز بشرط علمها كما نطق القرآن والحديث ذكر البرخندي والشمس لابي واليه
اشار بقوله وثبت القاسم بغالب الراي وبالرجوع الى اهل الخبرة بذلك اذا المقادير
لم تفرنا جتهادنا وعندنا وهو رواية الحسن عن ابي امرئثت في ذي الناب بترك الاكل
ثلاثا متواليات فيجل في الرابع وعند جل في الثالث وصحة البرازية كما في المشي لانية
وقيد بالاكل ان الشرب من الصيد غير مضر كما يأتي وثبت في ذي الخلب بالاجابة
اذا دعي بعد ارساله لتبدل عادته القريزية **قوله** ولم يصح بان اجابته بكم ينبغي
ان يكون على الاختلاف الذي في الكلب ولو قيل باجابه واحدة كان له وجه ذكر الزبلي
وغيره زاد البرخندي وينبغي ان يكون اجابته غير ان يطعم في اللحم فلو لم يعلم
فلا اكل منه البازي ونحوه اكل بالاتفاق لان تعلية ليس بترك اكله ولذا لا يكل ان اكلته
الكلب والعهد لثبوت جهله فان اكل او ترك الاجابة بعد الحكم بقله حرما صار به بعد
حتى يعلم ثانيا بتركه لاكل ثلاثا وكذا يحرم ما صاد قبله وقد بقي في ملكه عند
وهو الصحيح خلافا لها واما ما ألفه من الصيد فلا يظهر فيه الحرمة بالاتفاق لغوات المحل

بلا فرق بين طول العهد عند اوقصره هو العجم ثم ظاهر انه باع من تلك الصيود شيئا لا يحرم
 وليس كذلك فان علي قول الامام ينبغي ان ينقض البيع صرح به في الظهيرية فلم يحرم لم يكن
 لنقض البيع وجه ذكره البرجندي **قلت** وفي القسطين وهما اشكالان فان
 الحكم بالشئ يقتضي الوجود الا ترى انما يحكم بجملة الامنة الميتة عند دعوى الولد حريتها
 انتهى فتأمل فان شرب الكلب مثلاً فربما اوقته فقطع منه بضعة فربما ما وانبعث
 اكل وان وصلته اكل من تلك البضعة بعد صيده وكذا لو اكل ما اطعمه صاحب الصيد
 او اكل هو بنفسه من بعد اكل صاحبه بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذ الصيد فانه لا يملك
 اكله حاله الاصطبار وان خفي ولم يجز له ان ياكل لما في اشتراط الجرح وكذا لا يملك
 ان يشاركه كلب غير علم او كلب مجوسي او كلب ترك التسمية عند الامر وان ارسل مسلم كلبه فجرح
 مجوسي فان جرح حل وبالعكس جرح غلام لا يرسل احد من جرح مسلم او غيره فالحل
 عند عدم الرسل للزجر هذا هو الاصل ولهذا ان ارسله ولم يسم ثم زجره فسمي بالعبه لحال
 الارسال لما قلنا وان ارسله على صيد فاخذ غير حلما وادعى سبيل رسله وكذا لو ارسله
 على صيود بتسمية واحدة فاخذ كلها حلت اذ المقصود الصيد وفي القين نوع جرح
 وان ارسل العهد فكن العهد كما هو دأبه حتى يتمكن من الصيد ثم اخذ حل وكذا الكلب
 اذا اعتاد ذلك اذ هذه حيلة منه للصيد فيسبغ للعامل ان لا يهاجم عدوه بالخلاف
 بل يطلب الفرص فيحصل غرضه بلا تعب ونجاسة في المنع ولو ارسله على صيد فقتله
 ثم اخذ اخر فقتله اكله لقامر الارسال كما مر كما لو رمي صيدا فاصاب اثنين اكلهما
 ذكرا واذرعي سهم وسمي كل كلاهما اصاب ولو غير ما رماه وان لثر ان جرحه على ما مر وان
 تركها اي التسمية عند حرم الامر وان وقع السهم به فتأمل وغاب ولم يفد عن طلبه بعد
 الارسال ثم وجده ميتا حل ان لم يكن بجرحه غير جرحه السهم ولا يحل ان يفد عن
 طلبه ثم وجده ميتا لاحتمال موته بسبب آخر والحكم فيما جرحه الكلب كالحكم فيما جرحه
 السهم فان ادركه الرمي او الرسل حيا ذكاه وجوبا والحياة المقيرة باثني بيانها وان رماه
 اي الصيد البري والجري كما جرحه القسطين وجرحه فوقع الصيد في ما اود على سطح او جبل
 او شجر او حائط او جوة ثم تردى في الارض فمات حرم له ولو سقطا والمتزدية وكذا لو وقع على
 رمح منصوب او قضبة قائمة وخرق آفة فخرج حرم ما تلونا وان وقع من الهواء على الارض

ابتداء حل الجرح وكذا لو وقع على صخرة او آفة فاستقر ولم يخرج حل لانه لا رضى فلو اخرج
 او انقلب رأسه او بطنه حرم لما في كذا ان وقع في الماء فمات حرم لاحتمال موته بذلك
 وان كان الطير ما يتا فوقه فيه اي الماء فان انفق جرحه فيه حرم ولا حل لانه
 ميت دخل على الصيد عسي حرم ولا فلا يحفظ ويجز ما قتل المعراض بعرضه دون حرمه
 ولم يجز اي المعراض فان جرح حل وكذا البندقة ذات الحدة ان جرحت وكانت
 خفيفة لان القتل بالحدة فلو تقبلت الاحتمال لانه بالقتل لا بالحل ان كان بالجرح
 يقتل بحل وان كان بالقتل لا يحل كما لو وقع الشك احتياطا كما في الاختيار وغيره
 وقد افاده بقوله وان كان اصابه بجرحه حدة فان كان تقبلا لا يوجب وان كان خفيفا
 اكل وان لم يجرحه يوجب مطلقا حتى لو كان الجرح خفيفا محددا حل لما قلنا ولو رماه بسيف
 او سكين فاصابه ظهر اي ظهر السيف مثلاً او مقبضه فقتله لا يوجب لانه قتل وقتا
 فلا يحصل به انفاد الدم ولو جرحه اكل واعلم انه شرط في الجرح الاطباء لقوله عليه السلام
 ما انفاد الدم واقر في الادراج فكل وقيل ان كان الجرح كبير لا يشترط وان صغيرا يشترط
 وان اصاب السهم ظفنه او قرنه فان ادماه حل والا فلا وهذا الفرع يؤيد اشتراط
 الدم في الجرح كذا قاله الشارح الباقي **قلت** وفيه كلام لما في البرجندي
 عن الخلاصة ان هذا في غير موضع اللحم قال فان اصاب موضع اللحم لم يخرج الدم
 فان الجراحة كبرى حل وان صغيرة قيل بحل وقيل لا ونقل قبله ان اختيار بعض المتأخرين
 ان الادما ليس بشرط مطلقا لا لطلاق الجرح انتهى وظاهر ما مر عن القسطين عن المحيط
 انه المعتقد فليتأمل وان رمي صيدا فقطع عصبه منه اكل دون العصب لان ما ابيح من
 الحي ميت وان قطع ولم يمتش فانا احتمل التماسه اكل العصب ايضا لانه كسائر اجزائه
 والا فلا لانه مانع يعني وان قد به نصفين او ثلثا والاكثر من ثلثه العجز اكل الكلكل
 لعدم الحياة المستقرة حينئذ وكذا لو قطع نصف رأسه اكل كثر يوجب كذا في الية
 اشار بقوله واذا ادرك الصيد حيا حياة فوق حياة الذئب بان يعيش يوما وقيل
 اكثر كما في الجمع واما اذا كان مثله فهو ميت فلا بد ذكاه فان رماه عددا متمكنا منها
 حرم لقدرته على الذكاه الاختيارية وهذا لو كان مرفوعة وكذا يجزى لو كان غير متمكن اما
 لقد التاد لضيق الوقت في ظاهر الرواية لان العجز عن التذكية في مثل هذا يحل الحرام

او البندقة ولم يجز

وقيل لا يشترط

الحرام عنه محل وصوتوا الثاني ونقل البرجند عن ابن زياد انه يוכל استحسانا واخذ
قاضي خان وغيره وغواه للكا في فليراجع. وانما يبقى فحياته الامثل حياة المذبح
وهو كما يتوهم بقاء فلم يدركه حيا فانما محل اجماعا لانه ميت حكما حتى لو وقع في الماء
لم يحرم لو وقع ميتا وكذا لو مات قبل وصول الذابح او مع وصوله او بعد وصوله بالاتصال
اكل وبه نأخذ كما في الفتاوى عن النظم. وقيل عند الامام لا بد من كونه ميتا فان ذكاه حل
بالاجماع وكذا ان ذكي المتردية اي لو اقعته مكان عال والنطحة المقتولة بنظم اخرج
لها. والموتودة المقتولة ضرا. والتي تفر الزبيب بطنها وفيه حياة خفية او حلية حل في
ظاهر الزاوية وعليه الفتوى. لقوله تعالى اما ذكيتهم فغير. فصل وعندي يكتف
ان كان لا يعيش مثله لا محل لان موته لا يحصل بالذبح. وعند محمد ان كان يعيش فوق
ما يعيش المذبح حل والافلا لان قدر هذه الحياة غير معتدة. فزري صيدا فاحتسب
واخرج عن حيز الانتفاع. لكن ترجى حياته على ما مر. ثم رماه اخر فقتله حرم ومن قيمته
بحر وحيا وقت الافه الاول للملك الجراحي. وانما يتخذ الاول حل لان ذكاته اضطرارية
حيث يتد. وهو الثاني لان اخذله ولو رمى معا فسبق احدها واتخذ ثم لحقه الاخر
فقتله فهو الاول وحل في الجميع. وراسل كل على صيد فادركه فصره فصده ستر
صربه فقتله اكل. وكذا لو رسل كلين صرعه احدها وقتله الاخر اكل لان الانتفاع
عن الجرح بعد الجرح لا يدخل تحت التعليم فجعل عفوا ولو رسل رجلان كل منهما كلبه فصرعه
احدها وقتله الاخر حل لما ذكرنا. وهو الاول لانه المخرج له عن حد الصيد به بالصنع
ولو رسل الثاني بعد صرع الاول حرم ومن كما في الرمي. علي ما سبق. ومن سمع حشا
فظنه انسانا او غيره فراهليات فراه او رسل كلبه عليه فاذا هو صيد اكل.

كتاب الرهن ما سببه ان كلاسب للحصول المال هو لفته حبس الشيء
وتعنا حبس شيء على وجه الشرع فله من المالك باطل بحق ولو جحولا واحترز به عن خرحه
وقود ويمن. يمكن استيفاء منه. كلا وبعضا واحترز عن تخا مائة ومدير ومكاتب كالمالك
كالدين. ولو حكما كمنون بمثل اوقية. وكان لا يستقصا لان العين لا يمكن استيفاءه من الرهن
الا اذا صار دينيا حكما كما ياتي. ويعقد بايجاب وقبول. ولو فرغ عبد وكافر او صبي ووكيل
وقبل القبول شرط. ويتم بالقبض بخوارق غيرا فالقبض شرط للزوم وصح في الحبس

انه شرط الجواز واذا دان انقضا فبذلك انما يلزم عند القبض لا العقد والتخلي
فيه وفي البيع الصحيح قبض حكما على الظاهر وكذا بالقاضي ذكره الكرماني. ولذا هن
ان يرجع عنه قبل القبض لعدم لزومه قبله كما مر. فاذا قبض لذلك لزم. وحيث
هو مضمون باقل قيمته عند قبضه ومن الدين. ونقضه لا يشيضية كما حققه الفتا
والرهن الفاسد كالصحيح على الصحيح وظاهره بشرط المساواة ولذا منع فقال لغوهلك
وهما سواء الرهن مستوفيا لدينه حكما وان كان قيمته اكثر فالزائد مائة. يضمن بالمقد
وان كان الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطول الرضا بالباقي خلافا للثاني
وتغير قيمته يوم قبضه لا يوم هلاكه خلافا لما توهه في الاشياء والقول فيها للرهن
والبيضة للرهن ويهلك الرهن على ملك الراهن فلفنه عليه. كفتته. وللمرته ان
يطالب الرهن بدنه ويحبسه به وان كان الرهن عنده لان الحبس جزء من ماله
وله ان يحبس الرهن عنده بعد فتح عقده حتى يقبض منه الا ان يبريه. لبقا للرهن
ما بقي القبض معا فاذا فات احدهما لم يبق رهنا. والرهن ليس عليه ان كان الرهن في يده
ان يمكن الراهن من بيعه للايقاع لان حكمه الحبس الدائم حتى يقبض جميع دينه كحبس المسع
فاذا قبضه يكتف احصاره كما ياتي. وليس للرهن الانتفاع بالرهن ولا اجارته ولا عارته
اي يحرم الانتفاع بالاذن وبغيره كما في المصبرات وغيرها ولا يكون كما في المينة فلو اراد استئجار
الاذن قال كذا نهي عن الانتفاع كان ما دونها في مدة الرهن كما في الخزانة واقره
الفتا في **كتاب** وباقي تمامه وانه ان شرطه كان ربا والا فلا يكتف
التوفيق. ويصير بذلك متديا ولكن لا يطل به الرهن لانه تعدي فلا ينافيه عقد
الرهن لكن يضمنه كالغصب ولو عاد الى الوفاق عاد رهنا وبها وما في المعادية. واذا
طالب دينه في بلد العقد امر باحضار الرهن. ان كان قادرا على احضاره ولم يكن له
محل ولا عند عدل. فاذا احضر امر الراهن بتسليم كل دينه او لا ثم الرهن بتسليم
الرهن. بتحقيقا للتسوية. وكذا الحكم لو طالبه بالدين في غير بلد العقد ولم يكن للرهن
محل وموثة فله ان يسبق في دينه بالاحضار الرهن لان الراتب التخليه لا النقل ولكن للرهن
تخليه بالله ما هلك. وكذا الحكم اذا كان الرهن وضع عند عدل باثقا فلهما وكذا لو لم
يكن قادرا على احضاره اصلا مع قيامه لم يوريه كما في الفتا في عن الدخيرة. ولا يكتف

نأ فان كان له محل وموثة
٤

باحضاره ولا باحضار من رهن باع المرتهن بامر الرهن حتى يقبضه ولا ان تضي بعض حقه
بتسليم حصته حتى يقبض الباقي كحبس الجميع والمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته
وولده وخادمه الذي في عياله قيد بينهما كما مر في الوردية فان حفظه بغيرهم او ادعه
ضمن كل قيمته كما في الغصون ولنا ان تعدي فيه ارجع للحاتم في خضض السري باليمني
عليه في النور لانه شعار الرافض فيجب الترخض عنه كما في البرجدي من كشف ليزدوك
وقد ساه في الخط فان جعله في اصبع غيرها فلا يضمن الا اذا كان المرتهن امراه يقطن
لان النساء ليسن كذلك فيكون استعما لا لحفظا وهذا هو الاصل فيلحفظ ناوليسه
نوت اخر رجعي الى العادة وكذا لو تقلد بسيف الرهن بخلاف الثلاثة والمراد ضمان الغصب
والا فهو مضمون في الدين والمرتهن عليه مؤنة حفظه ورده اليه اورد حزنه كاجرة
بيت حفظه وحافظه وما روي لغفر فلا يلزم سي منه لو اشترط على الرهن كما في القسائي
عن الدخيرة اما جعل لا تقو المداواة والقدارة الجناية فنقسم على المضمون والامانة
فالمضمون على المرتهن والامانة على الرهن لوقته اكثر من الدين والالتزام المرتهن ومؤنة
تقديته واصلاحه على الرهن وعليه الغفر والخراج كالنفقة والكسوة واجرة الراعي
واجرة طير ولد الرهن وسقي البستان وتلقيح نخله وجذارة والقتل من صبا الحمار
وغيرها مما يصلح ولا يصل ان كل ما يحتاج لتسليم الرهن على الرهن لا يملكه كان في الرهن
فضل ولا يملكه كان لحفظه على المرتهن لان حبه له وما اذا آه احدهما عا حجب
على صاحبه بلا امر القاضي وجعله دينيا على الآخر فهو متبرع وبامر القاضي يرجع به الي
وجعله دينيا على الآخر كما ذكرنا اما يجوز الامر فلا يرجع كما في المنع وعليه اكثر المشايخ
فليحفظ وعن الامام لا يرجع به اي بما انفقه بالقضاء ان كان صاحبه حاضرا وماك
ابوين يرجع حاضرا او غائبا وهي فرع مسألة الحجر ذكره الزيلعي وغيره لكن في الحاشية انه
لو كان حاضرا ايجي عن الاتفاق فامر القاضي يرجع عليه وبه يعني ذكره القسائي
باب ما يجوز ان يرهن به وما لا يجوز من ذلك لا يجوز
ديون كمال في المعطوفات بعده على ما في السنن وغيرها واقوه القسائي لكن يأتي ما فيه
من شبهة رهن المشاع مطلقا وان وصليه مما لا يمتثل القسمة او كان من الشراك لعدم كونه
متميزا كما مر وهذا لو سقانا اتفاقا فلو طرأ فسد عندها خلافا لابي حنيفة الا لسبوع

الثابت

الثابت ضرورة فلا يضر اتفاقا اما اذا كان الرهن اثنين لعبد مشترك بينهما لدين لهما
 رهن واحد فصح كهيئة المشاع لعدم لزوم قبضهما فالمستثنى ثلاثة خلافا لمن ظن القبض بها
 بخلاف الرهن لان حكمه دوام القبض ثم الصحيح انه فاسد بضم القبض وجوزة الشافعي
قلت والحيلة الصحيحة اذا اراد رهن نصف داره مثلا شاعا ان يبيعه
نصفها ويقبض الثمن على ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم ينقض البيع بحكم الخيار
فتبي في يده بمنزلة الرهن بالثمن كما حوته في شرح التنوير ولا يجوز رهن الثمن على الشجر
بدون الشجر ولا رهن الزرع في الارض بدونها لعدم التفرع كما مر ولا رهن الشجر والارض
مستقلين بالثمن والزرع لما مر واما لو رهن الشجر بما فيها من الارض والدار بما فيها جان
مما رده الله لو اطلق وفيها جدار مشترك لم يجز كما لو اتصل جدارها متصلا جدارا مشترك
الا اذا استثنى الجدار وقال شجر الائمة ان الحائط لو اشترك صرح الرهن في العروة والسقف
والجدار كما في القسائي عن الزاهد وفيها ايضا لو فصل احداهما عن الآخر وسلم اليه مضمون
وامر المرتهن بالفصل والقبض جاز فيلحفظ ولا يجوز رهن المرد والمدر وامر الولد والمكاتب
والوقوف لما مر ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال ولا يصح بالامانات
كوديعة وعارية ومسا جرم مال مضاربة وشركة وبضاعة وغيرها فلو ادع زيدا رهننا لم يجز
فعر لو اخذ برد المارية او بدل الانجاة رهننا جاز كما في المنظر ولا بد لك اي خون استحقات
البيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما مر ولا يصح بما اي يمين هو مضمون بغير من الثمن
وغيره كالبيع في يد البائع فانه مضمون بالثمن فاذا اهلك ذهب بالثمن وفي القسائي
عن الكبري ان النوي على صحته ولا الكفالة بالقبض ولا بالقصاص في القبض وما دونها
بخلاف لدية وجراحة لا يستطاع فيها القصاص قضي بارشها فلا اخذ به رهننا جاز ولا لشفعة
وانما لم يجز فيما ذكر لعدم الدين لما مر انه ليس بشرط بل لعدم امكان استيفاء الحق من الموهوب
ولا جرة الناحية والمغنية ولا لعبد الحافي والمدين فلو رهن فله اخذه ولو اهلك هلك
بجائنا اذ لا حكم للبطل في قبض باذن المالك ولا يجوز المسلم رهن الخنزير او رهنها
من مسلم او ذمي ولا يضمن له اي المسلم مرتها ولو ذميا ويضمنها هو لو ارتقنها من ذمي لقول
عنه هو لا يضمن ويصح الرهن بالدين ولو موعودا بان رهن لقرضه كذا فلو اهلك في يد المرتهن
لزمه دفع ما وعد ان شئ قيمته او اتلف ويجعل الوعود كما لو جرد الحاجة وقيل هو كما لم يقبض

رهننا لم يجز
 اي خون استحقات
 رهننا لم يجز

على صور الشرايين كذلك لا يلزم تعيين المبلغ لم يكن مضمونا في الاصح وتقام في الهتاني. ويصح
برأس المال السلم وتضمن الصرف والمسلم فيه. وحديثه فان هلك الرهن في مجلس العقد، ثم صرف
والسلم. فقد استوفى حقا. خلافا للقيمة الثلاثة. وان افترا قبل المقد والهلاك بطل العقد
في السلم والصرف. واما الرهن بالسلم فيه فانه رهن ببدله اي برأس المال اذا تم. اذ المبدل
حكم المبدل. وهلاكه بعد التسليم هلاك له لا للمقر. انما الرهن حقا. ويصح الرهن بغيره انما هو عند الهلاك
نفسها. ثم قد قال اي بالمثل في المثل ان القيمة في القتي كالمضيق والمهر وبذلك السلم
عن ان كان وان اقر المدي بعد الدين. وقال شيخ الاسلام ان الرهن بالاعيان باطل كذا في الهتاني
عن الذخيرة وكتبنا في شرح التويران الايمان ثلاثة اوجه. ولورهن الاب لدنيه الذي عليه
عبد طفل جان لان له ابداعه فلهذا ولي. وكذا الوصي خلافا لغيره. فان هلك لزمها
مثل ما سقطت بينهما دون الفضل لان امانته. فلورهنه الاب لنفسه او من ابن اخر صغير له او غريمه
لذا جرد الدين عليه صح لان الوصي شققة جعل لخصيصين وعبارتين. خلافا للوصي فانه لا يملك
ذلك. وان استدان الوصي للدين في كسوة او طعام ورهن به متاعه اي للدين صح لما حكيه ليس
للطفل اذ ابلغ نقص الرهن في شيء ذلك ما لم يقض الدين لوقوعه لازما ولورهن شيئا بغيره
فظهر جدا او بشئ خل فظهر غدا او بشئ ركب فظهرت ميتة فالرهن مضمون. رهنه دين واجب
ظاهرا. وجاز الرهن الذهب والفضة وكل ما يكيل وموزون مملوكة للرهن. فان رهن
بجنسها بهلاكها عتاق الدين ولا عبرة بالقيمة عند المقابلة بالجنس عند. وعند هلاكها
تقيمها ان خالفت وزنها فضمن بخلاف الجنس ويجعل رهنها مكانها لان قيل يجعل فصلا
ومن اشترى على ان يعطي بالثمن رهنه بعينه او كفيلا بعينه صح استحسانا لا بشرط ملائم ولو غير
معتق سند البيع فان منع عن اعطائه لا يجبر. لامرته غير لازم. وللبائع فسخ البيع لفوائده
الوصف المرغوب. لان دفع المشتري الثمن كالا اذ قيمة الرهن المشروط رهنه. لحصول المقصود
وفرضي شيئا وقال لبايقه اسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن وعند اي خوف وديعة.
وبقالت الثلاثة عملا بالصيغة قلنا المعنى معنى الرهن والعبرة بالمعاني. ولورهن عبدان باللف
فليس له اخذ احدهما بقضا حصته بل الجميع محبوس بكل الدين وان سمي كل شيئا على الطاهر
كالبيع فيه بايعه كما مر. ولورهن عينا عند رجلين صح وكلها رهن لكلهما. ولو غيرت يمين
في الدين اذ اقبضوا في استحقات الحبس فلا شيوخ بخلاف الهبة من رجلين لا تنقسم العبي

نثبت الشيوخ ضرورة. والمضمون على كل منها حصته دينه. لتجزي الاستيفاء فان تقايلا في
حفظها فكل في نوبته كما لو كان في حيا لآخر هذا لوما لا يجزي وانما. تجزي فعلى كل جنس
المضف فلو دفع له كله ضمن عند خلافا لها واصلة مسئلة الوبيعة. فان قضى للرهن دين
احدها فكما رهن عند لآخر لحبسه بكل جزء. ولورهن ثمان فواحد صح ولان يسكنه حتى يسد
جميع حقه منها اذ لا شيوخ. ولو ادعى كل فرشتين ان هذا رهن هذا الذي منه وقبضه
وبرضا عليه بطل بهما. لاستحالة التكون لكل مالا لا يمكنهم تصفيه للزوم الشيوخ فبها
وحديثه نهلك ما سئل ان الباطل لا حكم له كما مر. ولو بعدت الرهن قبل ان يحكم يكون
الرهن مع كل نصفه رهنه بجمعه. استحسانا لا تشابه بالموت استيفاء والتابع يقبله **فروع**
اخذ عتاق المديون لتكون رهنه عنده لم تكن رهنه كما في التويران وتقام فيما علقته عليه
باب الرهن يوضع على يد عدل. سمي بعدالة في زعم الرهن والمرتين وفيه
اشعار باشرطه اكونه عاقلا بالغا لانه القادر على القبض. ولما اتفقا على وضع الرهن عند عدل
صح ويتم قبض الرهن كذا كما مر وليس لاحدهما اخذه منه بل ارضى الاخر لعلق حقهما به
وفيه رمز الى انه لو لم يشترط الموضع فوضع جاز اخذه كما اشير اليه في الاختيار وذكر الهتاني
ويضمن القيمة بدفعه الي احدهما. لانه كالا جنبي فتدفع القيمة الي عدل اخر لا خائن كما في
الهتاني عن الذخيرة. وهلاكه في يد. ولو حكما كيد امراته وولده او اجديه. على المرتهن
اذا يد كيد. ولو لم يقض حتى حل الدين بطل الرهن. فان وكل الرهن للعدل او المرتهن
او غيره ببيعه مطلقا او عند حلول الدين صح. ذلك التوكيل بالبيع مطلقا او عند حلوله
فالخصيص بالحلول من الطن وهذا لو اهلكه لا يبيع فلو وكل صغيرا تباعه بعد بلوغه لم يصح
خلافا لها. فان شرطت الوكيل في عقد الرهن لا يغل بالغرل. سواء كان المرتهن حاضرا
او لم يكن ما لم يرض المرتهن كما في البرجندي وجزم الهتاني. ولا يجوز للرهن المرتهن
ولا يجوزها ومفاده ولا يقرها لكن علم ما مر من اية العمارة فتنبه بل يبقى بقاء العقد فالحال
المرد من وجوه خمسة مذكورة في التويران وغيره واختلف فيما لو شرطت بعد العقد كما يا حي
وله بيعه بغية ورثة كما يبيعه بغية المورث لو حيا. وبطلت الوكيل مطلقا. وعن
الثاني ان وصية بخلفه لكنه خلاف جوابه اهل وكذا لو وصي الي اخر بيعة لم يصح الا اذا كانت
مشرولها ذلك. ولو وكل بالبيع ملك بيعه بالثقة والنسبة فلو فاه بعد ذلك عن

بغيره لأنه لا يقبل فيه مفاده ان يبيع بكماله من الحرجين وان كان الدين خطا ذكره في الذخيرة عملا
بلا هلاك. ولا يبيع الراهن ولا المرتهن الا بالرضي الآخر لما مر فان حل الاجل والراهن او رثه
بعد من غائب. وابي الوكيل ان يبيعه اجبر الوكيل على بيعه. ولو جبهه اياها فان ابي بعده
باعتها لفاضي ومفاده انه لو حضر الراهن لم يجبر الوكيل بل الراهن فان ابي باعها لفاضي كما يجب
الوكيل بالخصوصة عليها عند بيعه موكلا. كلا يبطل حقه. وكذا يجبر لو شرط الوكيل بعد عقد
الرهن في الاصح. وفي القسائي عن الذخيرة انه الصحيح بعد ان نقل قبل عن قاضي خان الصحيح
خلافه وان ظاهر الرواية انه ينتهي لكن محمدا اطاق الجواب فدل انه يجبر على بيعه في الحالين ويجوز
ان يبطل ببلتين. فان باع بعد العدل فتمت مقايته. وان لم يقضه. وهلاكه هلاكه. فيسقط من
الدين بعد الثمن. فان اوفاه المرتهن فاستحق الراهن وكان هلكا للمستحق ان يضمن الراهن
ان شاء لنفسه حقه. ويصح البيع والقرض ويضمن العدل لتعديده ثم العدل ان شاء ضمن الراهن
قيمه ويصح ان ابي البيع والقرض والمرتهن عنه وهو له. لانه بدل ملكه ويبطل القبض فيرجع
المرتهن على الراهن بدنه ضرورة بطلان قبضه. وان كان الراهن قائما اخذ المستحق
من مشتريه ورجع المشتري على العدل ثمنه. لانه لما قد شرط على الراهن به وصح القبض لثمنه
او يرجع العدل على المرتهن ثم المرتهن على الراهن بدنه. لعود حقه في الدين وهذا كله اذا شرط
في عقد الراهن كما تقر. وان لم يكن التوكيل مشروطا في عقد الراهن. بل وكل الراهن
العدل بعد القصد فالحق العدل في العدة. يرجع بالعدل على الراهن فقط. لا على المرتهن سواء
قبض المرتهن ثم شرط ولم يقض بان ضاع الثمن في يد العدل. وان هلك الراهن عند المرتهن ثم
استحق للمستحق ان يضمن الراهن قيمته. ان شاء. فيصير المرتهن مستوفيا لدينه بهلاكه. وان
يضمن المرتهن لقيمة لتعديده. ويرجع المرتهن بها لغرضه. وبدنه لا تقاض قبضه على الراهن
لعود حقه كما كان **باب** التصرف في الرهن وجنائه وجنائه عليه
بيع الراهن موقوف على اجارة المرتهن. كما ان بيع المرتهن الرهن موقوف على اجارة الراهن فان اجاز
جازه ولا ولدان يبطله ويبيعه رهنا ولو هلك في يد المشتري قبل الاجارة لم تجز
لا اجارة بعد والراهن ان يضمن انما اذا ذكر القسائي. او قضا دينه. فان اجاز نقد وصار
ثمنه رهنا مكانه. وان لم يجز ونسخ البيع لا يفسخ في الاصح. لان حقه الحبس فقط فيبقى موقوتا. فان
شأ المشتري صبرا الى ان يفك الرهن. فليس له المبيع. او دفع الامر الى لفاضي ليعسكه.

وكذا

1156
وكذا كل تصرف يقبل الفسخ كاجارة وهبة وصدقة واقرار اما ما لا يقبل الفسخ فيفسد
ويبطل الرهن واليه اشارت قال. وصح عقول الراهن الرهن وند بيرة واستيلاؤه فان كان
الراهن يوسر طوب بدنه ان حله واخذت قيمة الرهن جعلت رهنا مكانه لو مؤجلا فاذا حل
استوفى حقه لو فرض جسيه ورثة الفضل وان كان مفسرا سعى العبد المقتول في الاقل من ثمنه يوم
عقده. وفي الدين يوم رهنه. ورجع على سيده. اذا ايسر. وسعى المذنب وامر الولد في كل الدين
بالارجوع. لان كبها ملك للمولى. وان اذنا اي الراهن رهنه. كاختاقه موصرا فيما ذكر وان تلفه
اي الراهن اجنبي. اي غير راهن ومرتهن وعياله. ضمنه المرتهن قيمته يوم تلفه. وكانت رهنا
مكانه. كما مر وما ضمانه على مرتهنه في يوم قبضه لضمانه بالقبض السابق كما بسطه الزيلعي وغيره
واعلم انه لو اعاد المرتهن الرهن من رهنه خرج ضمانه. لا تقاض القبض برده لصاحبه
وتبعتها عارية مجاز في ملك مجانا. ويرجع يعود ضمانه ولما الرجوع متى شاء لبقاء العقد
لا في حكم الضمان للحال. ولو اعاده احدها باذنا لآخر من اجنبي خرج ضمانه ايضا. لما مر
فلو هلك في يده اي بد المستعير صرح به القسائي خلافا لما قاله الباقي ملك مجانا. فلا
يسقط من الدين شيء. وكل منهما ان يرد رهنا بحاله ولا هلك في ذلك ان الضمان يعدم
بيد عارية ولا يرتفع عقد الرهن. فان مات الراهن المستعير من الرهن قبل رده فالمرتهن
احق به من سائر الغرماء لبقاء حكم الرهن وكالاجارة الوديعة بخلاف البيع والاجارة والهبة
والرهن من العقود اللارثة فانها تبطل عقد الرهن بخلاف غيرها للارثة هذا هو الاصل
فليحفظ. واعلم انه لو استعار المرتهن الرهن من رهنه واستعمله باذنه فهلك حال استعماله
بالاخذ سقط ضمانه لثبوت يد العارية وان هلك قبل استعماله او بعده فلا لبقاء الرهن
كما لو استعمله بغير اذنه والضمان رهن وكذا قرأ المرتهن من المصحف الرهن بالاذن فهلك
حال القراءة لم يضمن وبعد الفراغ ضمن لانه عا درهنا وهذا ان صدقه ولو اختلفا في
وقت هلاكه فالقول للمرتهن والبيضة للراهن ولو با حبال السكينة فخر ببعضها لم يسقط
شي من الدين لانه بلا باخذ صار عارية ولو اباح له كل ثمار البستان او لبن الشاة الموصونة
فلا بأس به ان لم يكن مشروطا ولا صار قرضا فيه نعم فيكون ربا كما في القسائي في الجواهر
ونحوه في المنع بزيارة انه لا ضمان عليه ولا يسقط شيء من الدين ولا احتياط في الاحتياط
لشبهته الربا وليس للمرتهن ان يوجر فان اجر وضعت المدة فان باذن فالاجرة للمالك

وبطل الرهن والافله لانه غاصب وفي التا تاريخية لو ارتهن ثم رآه فزاعه فالاجارة
باطلة ومجرده لغيره ثم رهنها منه صح وبطلت الاجارة وفي البرجندى عن الملقط
لو سكن المرتهن دار الرهن لزمه اجرتها معة للاستقلال او لا وفي الدخيرة ليس للمرتهن
بيع ثمة الرهن وان خاف فسادها **قلت** اي ان امكنه الرفع لثما في قبل فسادها
والاجازة لبيع الضرورة. وصح استعارة شيء لرهن. ذلكا للتقيدين له. فان اطاق المعير
رهنه بما شاء عند مرثا وان قيد بقدر وجنس او برهن او بديل تقيد به. وحينئذ
ان خالف ما قيد به المعير وهلك. فان شاء المعير ضمن المستعير لحاقته. ويتر الرهن
بينه وبين مرتفنه او ضمن المرتهن لا كفاصب. ويرجع المرتهن بما ضمنه وبدنه على المستعير
الا اذا اخطا في خير بان عين له اكثر فقيمة فرهنه باقل من ذلك. وان وافق ما
قيد وهلك عند مرتفنه صا رسوقا ديه او قدر قيمة الرهن لو كان اقل من الدين وطالب
راهنه بياقيه ووجب للمعير على المستعير مثل الدين وقد لقيته. لو كان مضمونا والا فقد
المضمون والمباقي مائة. ولو هلك المعير عند المستعير قبل رهنه او بعد فله ان يضمن الرهن
وان وصليته كان قد استعمله قبل لعوده الى الوفاق خلافا للشافعي **قلت**
لكن في الشراعية عن المعاري لو خالف المستأجر والمستعير شرعا الى الوفاق لا يبرأ من
الضمان وعليه القوي ولو اراد المعير اتمكال الرهن بقضا دين المرتهن فخره فذلك
واجب المرتهن على القبول. ويرجع المعير بما ادري الى المرتهن على الراهن المستعير لا غير
متبرع تخليصه ملكه بخلاف الاجنبي هذاهو المشهور لكن في قاضي خان انه لا يرجع
الا بقبلة المعير فلو كانت قيمة الفأ ورهنه بالعين بالاذن وادها المعير لم يرجع الا
بالف كذا في التتاني **قلت** واقوه البرجندى وبه جزم في متن الدرر
وعزاه لباح الشريعة لكن استشكل ارباعي وغير واقوه في المنج ولم يذكر في متنه
مع كمال متابعه للدرر فتدبر. ولو قال المستعير هلك في يدي قبل الرهن او بعد
الفكاك وادعى المعير هلاكه عند المرتهن فالقول للمستعير لانه منكر فصار كما لو اختلفا
في وقت هلاكه كما قدمنا. ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فله المعير لانه يستفاد
منه اذله انكار الاصل فكذا الوصف ولو اختلفا في الدين والقيمة بعد هلاكه فالقول
للمرتهن في قدر الدين وقيمة الرهن كما في شرح التكملة. واعلم ان جنائية الراهن

على الرهن بضمونة فالراهن كلاجنبي في الضمان وكذا جنائية المرتهن عليه كذا بعضا
فتسقط فدية بقدرها وهذا لو ادين من جنس الضمان ولا لم يسقط منه شيء والجنائية
على المرتهن والمرتهن ان يستوفي ديه لكن لو اوعر عينه يسقط نصف ديه عنه كما في الخلاصة
ذكره التتاني والبرجندى. وجنائية الراهن عليهما وعليهما لها هذر اي ساقط الاعتبار
شرعا ما لم يوجب قصاصا اي في النفس اذ لا توجد بين طرفي عقد وخر فيقتصر منه ويسقط
الدين كما في شرح المجمع وغيره ولا يبرح حضور سيده لو ثبت بالاقرار وحكم ولدها كلاجنبي
لبيان الاملاك. خلافا لما في حق المرتهن ولو لم يطلب المرتهن الجنائية بقي رهنا بحاله
ولو رهن عبدا يساويا في القبا لفقو خلة وصارت قيمته مائة فقتله رجل وغيره
مائة وحل الاجل بقبض المرتهن المائة من حقه ولا يرجع على رهنه بشيء لموته بلاقتل
ولا اصل ان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين. وان باعه
بالمائة بامر رهنه رجع عليه بالمباقي لانه كأنه استرده وباعه بنفسه. وان قتله عبدا
يقدر مائة فدفع به افتك ما الرهن بكل الدين. لقيت اراثاني مقام الاول لما ودا
هذاه عندها. وعند محمدان شاء دفعه الى المرتهن وان شاء افتك بالدين كله. وهو
المختار كما في الشراعية عن المواهب **قلت** لكن ضيع المصنف كغيره
يفيد ترجيح الاول فلا تغفل. وان جني الرهن خطأ نداه المرتهن لانه ملكه ولا يرجع
على الراهن بشيء. فان ادعى دفعه الراهن وفداه يسقط الدين بكماله لو اقبل فقيمة
الرهن ومساويا او اكثر تسقط قدر قيمة العبد الباقي ولعله لم يذكر لندته فتدبر
ولو مات الراهن باع وصية الرهن. باذن مرتفنه وقضى الدين لقيامة مقامه. وهذه
ابتداء مسئلة لا تعلق لها بمسئلة الجنائية. فان لم يكن له وصي نصب القاضيه وصيا
وامره بذلك لو ورثته صغارا فلو كبارا خلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه
كما في الوجوه **فصل** في مسائل شتى. رهن عصيرا بقيمة عشرة
فتتخرم تخلل وهو يساويها فهو رهن بها كما كان وان رهنت شاه قيمتها عشرة
بشقة فماتت فدفع جلدتها وهو يساوي درهما فهو رهن به اي بدنه لقرره بالهلاك
وعناء الرهن اي زيادته المتولدة من الاصل كولدته ولبنة وصوفه وشمه. وعقر وارث
وتخوذك للراهن لولدته فمهلكه ويكون رهنا مع الاصل بالتبعية فان هلك هلك

بلاشئ وان بقي الماء لو حكا بان اكل بالاذن فانه لا يسقط حصته ما اكل منه فيرجع على الرهن
كما اذا هلك الاصل بعد اكل فانه يقسم الدين على قيمتها كما ذكره بقوله. وهلك الاصل ينك
محضته من الدين وكيفيته ان يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض لا بد منه وقيمة الماء يوم
الفكاك لا قبله فما اصاب الاصل سقط وما اصاب الماء تنك به. فيقابل التسع شيئا اذا صار
مقصودا بالفكاك ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة القصدية فقال. فيصح الزيادة
في الرهن. وتعتبر قيمتها يوم القبض ايضا. ولا تصح في الدين عندها فلا يكون رهنها بها. مع
لاصل بل دين اخر خلافا لابي يوسف. ولا اصل ان الحاق باصل العقد انما يتصور اذا كانت
الزيادة في مذهب الرهن او عليه والزيادة في الدين ليست سببا في الزيادة في الرهن لان
بدل الرهن. بان رهن عبد بعد الف الف فذبح مكانه عبد بعد الف الف لا قبل رهن حتى
يرده الى رهنه والمرهون ما ينفع في الماني حتى يجعله مكانا لاول الرهن فيصير الماني مضمونا
لان اقامته لشيء مقام غيره انما يكون اذا زال الاول عن مكانه فيبقى ما قبضه رهن غايته ما
في الباب ان يجعل قسما في ضمان امانة الماني مقامه. ولو ابرأ المرهون الرهن عن الدين او هبه
منه فهلك الرهن في يد المرهون هلك بلاشئ استحسانا لسقوط الدين الا اذا منع من صاحبه
فيصير غاصبا بالمنع. ولو قبض منه كله او بعضه منه او غيره كمنع او شري به عينا
او صالح عنه على شئ واحتمل بيعا اخر هلك في يد المرهون قبل رده هلك بالدين لو همر
وجود الدين بخلاف الابن وفي اشعار بان الرهن اخذ الرهن من المرهون بعد الحوالة وقيل لا كما في
الفتاوي. ويرد ما قبض في مرفق من قبض منه وبطل الحوالة بالهلاك لحصول الاستيفاء فيه اشعار
بان الدين ليس باكثر من قيمة الرهن ولا فيصح ان لا يثبت الحوالة في قدر الزيادة لان
الاستيفاء لما لم يتحقق والي ان الصلح لا يبطل وكذا اي كمال الرهن بالدين في الصور
المذكورة يهلك به ايضا لو تصادقا على عدم الدين ثم هلك الرهن في يد المرهون حال كونه مضمونا
بالدين الموجود لو همر ثوبه بتصا دقها على قياسه بخلاف الابن **قلت** وقيل هذا
لو تصادقا بعد هلاك الرهن فانه مضمون راما قبله فلا بد هو امانة وهو العواب بل
لا خلاف فيه فتبته له فقد اقره الرباعي والفتاوي وصاحب فتح الفقار وغيرهم
على خلاف المتن **كما** الحبايات مناسبتة اعتبار صيانة ماله ثم نقضت
والجناية لغته اسم لما يكتسب من الشر وشرا اسم لفعل محرر حال او نفس ولكن خص الفقهاء

الاول باسم القصب والثاني بالجناية. وللوف عيرة في تخصيص الاسامي القتل الذي يتعلق
به الاحكام لا يثبت مرفود ودية وكفارة وانحر وحرمان ارث محسنة والاقانواع كثيرة
كجره وصلب وقتل خنثي فذكرها بقوله. اما عمد وهو ان يقصد ضربه. خرج الخطأ بما
يفرق الاخر من صلاح او حدة من حشيش اولية. اي قشر القصب الفارسي. او حرقه سنا
او حبي تنور وفي جديد غير محدد كسجته روايتان اظهرها انه عمد كالآفة في القتل كما في
الرهان وغيره. وعندها ولا يثبت لثلاثه بما يقتل غالبا. كحشيشه وجركير وشروط العمد
ثلاثه. تكليف القاتل فليس للصبي والمجنون عمد وعصمة المقتول وعدم المشبهة. وموجبه
الاثم فوقه اجر كالمالك الكفر لجواره لكنه بخلاف القتل والقصاص عينا. لقوله تعالى
ولكم في القصاص حياة فانه اذا تذكر ان كان قتل قتل به انجر فكان حياة لها بالضرورة
اي ابتداءها على الحياة المانحة معذور فيخلص بالدية وقد كان موجب الخطأ التودع على
من كان قبلنا. الا ان يعفى عن القاتل ولو احدثه من سقطت مجانا ولا يصير مالا الا بالقراضي
وصح الصلح ولو حال بمثل لدية او كثر خلافا للشافعي والعمد لا كفارة فيه عندنا
لان كية محضه كالردة **فان** وفي الجانية لو قتل مملوكه او ولد المملوك لعين عمدا
فعليه الكفارة قاتل واما شبهة العمد. ويقال شبه الخطأ. وهو ضرب بقصد بغير
ما ذكره ابي لا يفرق الاخر ولو بجرح وخشب كبير عنده خلافا لعين. وموجبه الاثر والكفارة
والدية المقلطة على العاقلة. ويأتي بها نهما. لا التودع. الا ان يتكرر منه القتل فلا صام
تتله سياسة كما في الاختيار. وهو فيادون النفس من الاطراف. عمد موجب القصاص بلا
خلاف فليس فيما دون النفس شبه عمد لان اختلافا لالة لا توشى الا في تلافى النفس واما
خطا فهو على نوعين باعتبار فعل القلب والجوارح في القصد. اي في ظن الفاعل بان يرمي
ستخصا ظنه صيدا او حريتا فاذا هو او حي معصوم او خطا في نفس الفعل بان يرمي عرضا
بحركة الهدف وصيدا. فيصيب ارميا. ولو سقط من يد خشبة او لينة فقتل رجلا فقد
تحقق الخطا في الفعل ولا قصد فيه فلا قصد الشرع فيه ما فيه. واما ما يجري مجرى
الخطأ. وهو ضرب بالقصد. كما انما انقلب على اخر. او سقط على سطح. فقتله. لانه
معذور كما في الخطي وكفيل الطفل. وحكما. اي الخطأ والمجرى مجراه. الكفارة والدية على العاقلة
والاثر دون اثر القتل اذ شرع الكفارة يؤذن بالاثم لترك الغريم واما قتل بسبب

وهو ان يحفر يد ارضي حرا في غير ملكه بلا اذن من السلطان فذلك به انسان الا اذا
 شئ على البر ونحوه بعد علمه بالحفر ونحوه كما في الدرر ونحوه التي على المائلة ، تخفيفا
 الكفارة ولا اتم القتل بل اتم السبب بالحفر والوضع في غير ملكه كما في الدرر ولو حفر
 في موات غير طريق لم يضمن كما في نسخي الهتاني وفي البرجندي عن الطهيري خلافة فليحذر
 وكلها توجب حرمانا لا رتة لو الجاني مكلفا . الاهذا اي القتل بسبب لعدم قتله والحقة
التنافي بالخطا في احكامه باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب . يجب
 القصاص بقتل وهو محققون معصوم الدم بالخطا لقاتله كما ياتي على وجه لا يبدى عدل وهو
 المسلم والذي لا المستامن والحري بشرط كون القاتل مكلفا وانما الشهادة بينهما تقتل
 الحواجر والعبد ايضا خلافا للتشافي بغير القصاص بعد الوقف جماعا كما في البرجندي عن
 الخلاصة فليحفظ ومن اللطائف ما نقله الزمخشري في ربيع عن ابي الفتح البستي انه قال
 . خذوا بدعي هذا الغزال فانه . رماني به صهي فقلته علي عبد
 . ولا تقتلوه فاني انا عبد . ولم ارحوا قط يقتل بالعبد
 . فاجابه بعض الحنفية فقال
 . خذوا بدعي فامر قتل بالخطا . ولم يخش بطش الله في قاتل العبد
 . وقودا وبجبا وان كنت عبده . ليعلم ان الحري يقتل بالعبد
 والمسلم بالذي خلافا له ايضا ولا يقتل اي المسلم والذي بمسأ على الظاهر بل المستامن
 بمثله . قياما للمساواة لا استحسانا لقيام المصلحة كما قالوا وينبغي القول على الاستحسان
 لترجيحها لانما استثنى كما في الملح قال . لكن المتن على القياس فالظاهر انه المفتي به
فتنبه . ويقتل الذك بالانثى والماعل بالمجنون والماعن بغيره والصحيح بغيره وكما مل الاطرا
 بناقصها . لعمري ان الض فاعبرة للتساوي في العفة والاحراز بالدار والفرع باصله وان عملا
لا اصل بغيره . خلافا لما لك فيما اذا زج ابنه ذبحا . بل يجب الدية في مال الاب القاتل مثلا
في ثلاث سنين . كما ياتي لانه عد والماعلة لا تقبل العمد واوجيها التافعي جالة كبدل
 الصلح . ولا السيد بعبده او مديته او مكاتبه وعبد ولده الصغير لو ولد للمقدري ولا ولد
عبد ولده لا السيد ذكره الوابي وعبد بعضه له لعدم تجزي القصاص ولكن يفر
 وعن الهندي وفي انه يقتل ذكر الهتاني قال . وفي البرجندي عن قاضي خات

انه يجب الكفارة على السيد قال ولو قتل احد المسلمين المستامين صاحبه في الحرب فلا
 قصاص ولا دية ولو قتل احد الاسيرين هناك لا عرفته الشجين لا شئ سوى الكفارة واجب
 محمد لدية . وان ورثه قصاصا كالا او بعضا على ابيه شلا سقط . وانقلب الباقي في الاما سر
 ولا يخفى ان عبد ولده داخل فيه فلا حاجة لافراوه بالذکر فيما مر فتدبر وفي الخلاصة لو قتل
 حخته ونشقه في نكاحه سقط القود وفي الحانية لو قتل احد اخوي لاب وامر اباها عملا والا
 امها كان الاول ان يقتل الثاني بالام وبسقط القود عن الاول لانه ورثه من امها التي من دم نفسه سقطت عنه دية القود وانقلب الباقي في الاما سر
 ولا يجب القصاص بقتله لما مر من تجزي القصاص وان قتل عبد لهن لا يقتص وان
 اجتماعا وهو اقرب الى الفقه كما في الترتيب لدية عن الطهيري وجعل في الفقه عن الجوهري قول
 محمد قتال . وان قتل مكاتب عن وفا ولده وارثه سيده فلا قصاص لا شتبه وفي القود وان
 لم يكن له وفا يقتص سيده لانه وليه بلا خلاف . وكذا ان كان وفاؤه وارثا لغير سيده عند
 خلافا لمحمد لكن ذكر شيخ الاسلام انه لو قيمته وفاؤه ينادى بل على قاتله قيمته كما في الكفاية
 راقه الهتاني . ولا قصاص الا بالسيف وان قتله بغيره عندنا قال . والمراد بالسيف
 السلاح فلواراد قتله بحجر وجرور يبيد ويمنع ولو فعل غير ذلك لانه صا ومستوفيا حقه كما في
 شرح الطحاوي . ولا يبي المعتوه ان يقتص من قاتله بغيره وان يصالح . اي بقدر الدية فاكثر
 فلو باقل لم يصح ويجب الدية كاملة . لان بعضنا لا يابطال حقه ولا يملكه . والصبي
كالمعتوه والقاضي كالاب فيما ذكر هو الصحيح . مقتول لا ولي له . وكذا الوصي لا انه لا يقتص
 في النفس بل يصالح فقط بقدر الدية وله القود . في الاطراف استحسانا بسلك بها
مسلك العوال . وفرقتل ولدا ولدا كبيرا وصغارا فكبار لا قصاص من قاتله قبل كبر
 الصغار خلافا لها . لا يحول تجزيه الا اذا كانا كبيرا اجنبيا عن الصغير فلا حق حتى يبلغ
 الصغير جماعا . ولو غاب احد الكبار ينتظر اجماعا . لا احتمال المعتوكا لو كان اكل كبا ولو كان
اكل صغارا فليس للاخ والعمر ان يستوفيه كما في جامع الصغار فقبل ينتظر بلوغ احدهم
 وقبل يستوفى السلطان كما في الاختيار والقاضي كالسلطان ومفاده انه لا يشترط القاضي
 ولا الامام في استيفائه على ما عليه الفتا وشروط قاضي القضاة كما في الهتاني . وقتل مجتهد
المرفيع فقتله ما يفرق به اقتصر منه ان جرحه بالخلان وان كان يظهر فلا عتد وعليه
 الدية كما مر وعندها يقتصر ولا صلح عنده اعتبار الجرح ذكره الباقي رغيه وفي الهتاني

انقلب الباقي في الاما سر
 الثاني سبعة اثمان الدية و
 لو ان رجلين قتل كل واحد
 ابن الاخر عتدا وكل مرث الاخر
 سقط القود عنهما عند يولي
 وضمن كل منهما الدية في الجرح
 ويقتل الاقرب من
 ويقتل الاقرب من

ولو قتل بالايه او المسلة لم يقتل وعليه الفتوى فاما لقتل الحديد او الجرح وغناه للتمتع بقتل
 الباقي عن قاضي خان انه ظاهر الرواية فتنبه وفي الدرر ان في قتل كذا لا عقده
 في الشر بنالته وفي الوهبانية .
 . وفاصد شخص جالت النور انيت . فيقتصر ان ابقي وما منه ينهر .
 وكذا الخلاف في كل قتل وفي الغريق والخنق . فعنه لا قصاص خلافا لما وان تكرمه
 قتل اجماعا اي لاما م قتله سياسة لسعيه بالفساد . ولا قصاص في القتل بولاة ضرب
 السوط لان بولاة الضرب قد يستعمل للادب فيعزى فعله عن العمد والفتنة دائمة فوجب
 الدية . ومخرج فلم يزل ذافرا حتى مات اقتصر من جرحه . لوجود السبب لا اذا وجد
 ما يقطع كحر الرقة والبرص ولو اشد الجرح علي نفسه ان فلا نام الجرح حتى تموات فالهوى
 لورثته وكذا لو عفي الجرح او الاوليا بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحسانا كما في الدرر
 عن تناو بالمسعودي . واذا التقي المصنفان المسلمين واهل الحب فقتل مسلما ظنه حربيا
 فعليه الدية والكفارة لا خطأ لا لا قصاص ولا الاثر لما قلنا . وموات بقتل نفسه
 وزيد وحيتة واسد في زيد ثلث دية . فيما له لو عمد ولا فعل عاقلة لان فعل الحية لا يحد
 جنس واحد لانه هدر في الدارين وفعل زيد معتبر فيها وفعل نفسه هدر هنا وبما شر في العقبى
 فصارت ثلاثا جناس ثم ان تعد زيد فالدية في ماله وهل يصل عليه قتل وقيل كما سرفي حمله
 . ومن شهري المسلمين سيفا وجب قتله في الحال ان لم يكن دفع ضرره اليه باب دفع الصائل
 فقد بطل عصمته بالحاربة والسيف لا يثبت ما لم يدفع المعانة وفيه رمز الى انه لم يجب قتله
 لعينه كما ان قتل الحربي لم يجب لعينه بل لاعلامه الله والي انه لو ترك لمسته به وعليه قتل الشاهر
 مع امكانه كان اثما وهذا كله اذا لم يكن دفعه بغير القتل كالتدبير والصياح ولا لا
 فالقود عليه بقتله والي انه ان لم يثبت شهر سيفه فعليه القود قضاء لادبانه كما في اقرار الخلافة
 ذكره القسائي وغيره . ولا شيء بقتله . بخلاف الجمل الصائل ولا شيء في قتل من شهري اخر
 سلاها . اي جلد علي سلم قاصد قتله ليل او نهارا في مصر او غير او شهر عليه عصا ليل في
 مصر الا اذا كان عصا لا يثبت فيكون كالسلاح علي ما قالوا كما في الهداية وغيرها . او نهارا في غير
 فقتله المشهور عليه لما بينا . ولا شيء في قتل فرس او بئاعه ليل او اخرجه ان لم يكن الاستعداد
 بدون القتل . وكذا لا يمكن من دفعه الا بالقتل ولو قبل اخذ ويجب القصاص علي قاتل من شهر

عصا نهارا في مصر او شهر سيفا وضرب به ولم يقتل ورجع . لانه بالانظار لم يبق مجازا بفقد
 عصمته كما مر . ولو شهري مجنون او صبي علي اخر سيفا فقتله لا يخرج من فعله الدية في ماله ولا قود
 لوجود الميخ وهو دفع شره فيه خلافا لشافعي . ولو قتل جلاصا عليه ضمن قيمته . لعدم
 اعتبار فعل الدية وقال الشافعي لا شيء في الكل لانه لدفع الشر وهو رابطة بين سيف
فروع مباح الدم العجا الى الجرح لم يقتل فيه عذنا ولو انشا القتل فيه قتل فيه
 ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ولا يقتل بعد الوقف ولا لو قال لا اقتلني فقتله ولا انقاه
 مما حتى مات ولا يجزى هبة القصاص لغير القاتل ولا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه
 للقود واذا برأ من القود لا يبرأ عن الظلم والعقدان وديانة وعفو الولي عن القاتل افضل
 من الصلح والعلم افضل من القصاص وكذا عفو الجرح وتمايه فيما علقته علي التنوير .
باب القود فيما دون النفس اي لاطراف هو انما يكون فيما يمكن فيه حفظ المماثلة
 بين الفعلين في المقدار اذ هي الاصل في هذا الباب لاطراف قوله تعالى والجروح قصاص
 فان لم يمكن لا يجب الا الدية اذ كان عذما . وحديثه فيقتصر بقطع اليد من المفصل والاسف
 والرفق والمنكب ما ليس فيه كسر العظم لانه لا يقطع بطله كما في القفحة . وان وصلية كانت
 بدلا لم يقطع كبرها لقطع لتساويها منقعة . وكذا الحكم في الرجل وفي ماله لان القصاص
 فلا قطع في قيمته فلا قصاص لانه عظم ولا قصاص فيه سوى السن لانه ابن ملك وفي الاذن ايضا
 وفي العين اغير الحول الا قود في عينا لا حول كما في الحائنة ان ذهب ضوها وهي قائمة لان قتل
 لقتل المماثلة وقيمة الدية علي الصحيح وحديثه . فيجعل علي الوجه قطن رطب وتقابل
 العين بمائة حبة حتي يذهب ضوها . ولو كيرة بصغير وعكسه وكذا يقصم الرجل اليسرى
 لا بالعكس بل فيه الدية خلافا للحائنة ولو ذهب ييا ضها ثم اضر فلا شيء عليه اي ان عاد كما كان
 فلو دونه فكيف فحكمة كما لو ابيضت مثلا كما في القسائي عن الذخيرة . وفي كل شجة اي جراحة
 في الرأس او غير تراعي ويحقق في المماثلة في المقدار لما مر سوى السن وان تفاوتت لما مر
 والاستئناس متصل فانه ليس بعصبة علي المختار ذكره القسائي والادب للمعدن اي من اصلية
 فلا قصاص في سن زائد كالنقيب ولا يتا قبل البر لا خمال السات والسنات وقال ابو جيل
 سنة في الصغير وقيل مطلقا ويؤخذ منه كيفل فان مصت ولم ينبت اقص منه وبوته بوقال
 ابراهيم فيه حكمه بكونه لاجل التحريك فلم يسقط فيعلم ان قلعي ويبردان كسر الي ان يتساويا

ان لم يسود الباقي كما لو كان لا يجاوز اللحم بل يسقط ما وراءه لتقدير الماثل له ويؤخذ القربان للضرب
والكتاب بالكتاب لا بالاجابة على السؤال وعكسه ولا تصار عنديا بين طرفي ذكره اني بل يجب الارش في
ماله حلالا كما في الجوهرة وحر وعبد وطرفي عديد للتفاوت قيمة هذا هو المشهور لكن في
الوقائع لو قطعت المرأة يد رجل خير بين القصاص والدية اذا لم تقص يميني بالكمال اذا
رضي صاحب الحق فلا فرق بين حر وعبد وعبد بين واقعة القصاص والبرجدي قال وفي الاختيار
اشاره الى ان يجزى القصاص بين المسلم والذمي واي في قطع يد من تصف الساعد لا يعض
وكذا انف من نصف القصة كما في الحائض ولا في جانيته برأت لندرة البركات لم يتاثران سار
يقص ولا ينتظر البر أو السرية ولا في اللسان ولا في الذك ولو اصلها يعني لا ينعق
وينسب كما في المخرج شرح الوهبانية **فصل** لكن جرم في الحائض والمحيط بزوج القصاص
كشفا استقصاها بالقطع كما في السرية لانه ان قطعت الحشفة كلها فقط فلو بقصها لا ياتي
ما لو قطع بعض اللسان وطرفا لمسلم والذمي سواء للنسابة وشاردا قال الشافعي كل من قتل
به يقطع به وفرا فلا وجيز الجاني عليه بين القصاص واخذ الارش لو كانت يد القاطع مثلاً
او ناقصة الاصابع او رأس الشاح اصغرا وكبر لا يستوعب الشبهة ما بين قرينه وقد استوت
ما بين قرني المتزوج وكذا سائر ما يقاد لتقدير استيفاء حقه كما ملاحمة الخيار لو يتقضي بالانقاص
والافاليت كما اذا لم يكن للقاطع يد أصلاً وبيني **فصل** ويسقط القصاص
ولا يجب للولي شيء من الزكاة بموت القاتل لغوات محل ودفعوا لاولياء واحد منهم وبصلحهم
علي مال وان قل ويجوز له ائتمار الاطلاق وبصلح بعضهم ودفعوه وحبيته لم يفي من الورثة
حصته من الدية في ثلاث سنين لا قلا بالثود مالا على القاتل هو الصحيح لا عمه وقيل
على العاقلة واختاره في الاختيار واذا ان الصلح في الخطأ على اكثر من الدية باطل لان الدية
مقدرة فالزانية ربا بخلاف العمد فيحفظ ولو قتل حر وعبد شخصاً فامر الحر وسيد العبد رجلاً
بالصلح عن دهما باللف نصالح فهي نصفان اي الالف ويقتل الجميع بالعدوان جرحه كل
منهم جرحاً موقفاً بالاك في الشؤير وغيره فلو عيين ادمقرين فلا ثود عليهم وفادته ان
لو اشترك رجلان في قتل رجل احدهما بعضاً والاخر جديداً وجب الدية عليهما فاصفة
كما في الحائض والامر للعمد ولو قتل فرداً جمع احدهما بوه او مجنون سقط الثود كما في الجواهر
ويقتل الفرد بالجمع اكتفاء به للباقيين عندنا ان حضر اولياءهم بل ان ورمال لان الزهوق

لا يجزي فيصير لكل أحد حقه فان حضر في هذه الصورة واحد من اولياء القاتل وسقط
حق البقية عندنا لغوات محل الاستيفاء لموت القاتل ولا تقطع يدان شتان فاكثربيد
ما دون النفس عند القياس في النفس هكذا وانما تركنا بالآخر والاجماع اذا العاقلة
لا تقبل العمد وان وصليه امر اسكننا على اليد فقطعاً معاً بل يضمان ديمها على عديدهم
بالسوية فان قطع رجلين رجلين فلهما قطع عنيهما ولها دية يد بينهما ان حصل معاً وان حضر
احدهما وقطع له فالآخر الدية اي دية يد لغوات محل ولو قضى بالثود بينهما ثم عفا
احدهما قبل استيفاء الدية فالآخر الثود وقيل الارش وصح اقرار العبد ولو جحور يقتل
العبد ويقصر به لا يغير منهم فيه خلاف زفر فلو اقر بخطأ لم ينفذ قراره اي على مولاة بل بقي
لعتقه كما في المنع عن الجوهرة قال زاهر كلام الزيلعي ولا يشبه بطلانه أصلاً وعلمه
بان سوجب الدفع الفداء **فصل** وعلمه التستاتي بان اقرار بالدية على العاقلة
وهو مهور ظاهر لما قرره هو وغيره في العاقلة اي لا تقبل اقراره ولا يحد ولا عمده وعليه
الاجماع فانهم وقرني رجلاً محمداً فقد اقرها انا انقص الاول لانه عمد وعلي
عاقلة الدية للثاني لانه خطأ اي في الفعل والفعل يتعد بتعدد اثره فاذا ارسل
سهما فسمى ربياً واذا مرق الجلد فخرحاً واذا فرق التركيب فكسر اذ امارات منه فقتلاً
واذا انقذ السهم لغير المرحي اليه صار بمنزلة فعل آخر وهو محط فيه فنبه **فصل**
لو وقعت حية عليه ودفعها عن نفسه فسقطت على آخر فدفعها عن نفسه فوفت على
ثالث فلسفته فمات فعلى من الدية هكذا سئل ابو حنيفة بحصة جماعة فاجاب بان الدية
على الاخير ان لم يمتعه فور سقوطها والا فلا فاستحسن جميعاً وهذه فرضاته كما في الشؤير
وتماه فيما علقته عليه **فصل** في القتلين فقطع يد رجل ثم قتل اخاه
بهما مطلقاً عمدين وخطأين ومختلفين ان تخالفاً براء والافان اختلفا عمد او خطأ
اخذتهما ايضاً بلا تدخل لان كانا خطأين لم يتخالفا براء فانه لا يؤخذ بهما بل يتداخلان
تتكمي دية واحدة بخلاف ما اذا اختلفا وفي المدين يؤخذ بهما وعندهما يتداخلان
فحسب بده يقتل فقط ولا تقطع يده والحاصل ان القطة اما عمد او خطأ والقتل
كذلك صار اربعة ثم اما ان يكون بينهما بر أو اضرار ثمانية وقد علم حكم كل منها ولو ضرب
مائة سوط فبتر من تسعين ولم يبق اثرها ومات من عشرة وجبت دية فقط وكذا كل

لا يجزي

جراحت اندملت ولم يبق لها اثر لا يقبر الارش بل التبرير وان جرحه وبقي الاثر
ولم يمت جميع دية النفس حكومت عدل سيجي تفسيرها وهذا بلاجماع وقطعت
يده اي عمدا او خطأ كما في الشربلا ليدان ويؤيده ما ياتي **قلت**
لكن قبيحة في الدر والمخ بالعمد لما انا لدية على العاقلة في الخطا فمن ظن انها على
القاطع فقد خطا كما في التستاني عن شرح الطحاوي **نفعا** عن القطع فماتت
منه فعلى قاطعها لدية في مالها كما ترعده. وعندها هو عفو عن النفس قلنا انه
عفي عن القطع وهو غير القتل وان عفي عن القطع وما يحدث منه او عن الحيات
فهو عفو عن النفس اجماعا وحديث يقبر المومن كل المال والخطا فثلاثة لعاق
حق الورثة بالدية لا بالتود لا تليس عال فان خرج من المثلث فيها ولا هي العاقلة
ثلثا الدية كما في شرح الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد خطا وقطعا وفاده
ان عفو الصحيح لا يقبر من المثلث ذكره التستاني والسبح كالقطع حكما وخلافا
وان قطعت امرأة يد رجل ولو عمدا فتزوجها المقتول يده على يده ثم ماتت
فلو لم يمت من السراية فمهرها الارش ولو عمدا اجماعا فعليه عند ابي حنيفة مهر
شاهها وعليها الدية في مالها ان كان عمدا وتقع المقاصة بين المهر والدية ان شابه
ولا اتواد الفضل على عاقلة ان كان خطأ ولا يتقاضان لان المهر هنا لها
كون الدية على العاقلة في الخطا فظن خلافه من الخطا **قلت** وقال صاحب
الدر ينبغي ان تقع المقاصة هنا ايضا لكونه عليها دون العاقلة على القول
الختار في الدية كما ياتي انتهى لكنه ليس على اطلاق بل في العم ولعله اطلقه لاحالة
الحل فليحفظ وان تزوجها على اليد وما يحدث منها او على الحيات ثم ماتت
منه فعليه مهر المثل في العم ولا شيء عليها لرضاه بالاستقوط ويرفع عن العاقلة بقدره
اي مهر المثل في الخطا والباقي وصية لم اي للعاقلة فان خرج من المثلث
سقط والا فقد وما يخرج منه يسقط فقط وكذا الحكم عندها في الصورة
الاولى اي فيما اذا تزوجها على اليد ايضا لان العفو عنها عفو عما يحدث منه
عندها فصار الجواب في الفضلين واحد عندها وقطعت يده فمات بعد
ما اقتصر له القاطع قتل قاطعه لسرايته وعنا بي يوصي لا قود ويوصي اشكال

ابن الكمال وغيره قسبه. وفرقت له ولي عمدا فقطع بنفسه يد قاتله ثم عفي عن القتل
فعليه دية اليد يعني اذا برئت ولم تشر الى النفس لانه استوفى غرضه لكن لا يقتصر
للسبهة وقالا لا شيء عليه وفرقت يده فاقصر بنفسه بلا حكم الحاكم مرقا طعها قودا
فسري الى نفسه فماتت المقصر منه فعليه اي المقصر له دية النفس لانه قتل بغير حق لشيء
فعليه بشرط السلامة بخلاف الحاكم والحجامة والختان والقصاد حيث لا يقتدي بغيرهم
بشرط السلامة كالخبر ونما في الدر والشربلا ليدان وغيرها فليجرح خلافا لها فعنده
لا شيء عليه ايضا فلذا قال ابنه اي المسئلين **قلت** وفي الشربلا ليدان
عن تبرهان وهو اي قولها هو لا ظهر فتدبر **فروع** وضمان الصبي اذا مات من
ضرب ابيه او وصية تاريا عليها كضرب زوج تاريا او معلم صبي او عبدا بدون
اذن ابيه ومولاة كما في التتوير ونما في عاقلة عليه **باب** الشهادة
في القتل واعتبار حال المقتول بنيت ملك القود عند ابي حنيفة للوارث ابتداء
من غير سبق ملك المورث لان شرعية القود لتسفي الصدور وذلك النار والميت
ليس اهل له وان كان اهلا ملك الدية والمال التملك لصيد يتعلق بشكته ولهذا
صح عفو الورثة قبل موت المجرم وانما صح عفو المجرم لان السب يغفله وقوله تعا
ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا نصرا على وقوع ملك القود للوارث ابتداء
بطريق الخلاف عنه لا بطريقا لارث منه كما روى ابو يوسف ومحمد والشافعي واصل
الاختلاف ان استيفاء حق القصاص حق الورثة عنه وحق الميت عندهم ومنه ما
ذكره بقوله فلا يكون احدهم خصما للهيئة فيه بلا ولا كذا عنده بخلاف المال والدية
لاهلية الميت للملك اتفاقا ثم فرغ على اهلين فقال فلو اقام احدا بين حجة
بقتل ابيها عمدا واخوه الاخر غائب واراد القود بقتل بنته ولكن لا يقارن بالانصافي
باجماعا حتى يحضر الغائب لان المقصود القضاء لا استيفاء والمقتول لا يمكن منه بلاجماع
لكن يحبس اجماعا لانه منهم فاذا حضر لمزاعادتها نأيا بعد عود الاخ الغائب
لقتل القاتل وهذا عند خلافا لها فعندها لا يحتاج لاعادتها بل يكفي حضور
الغائب وفي القتل الخطا والدين وكذا في القمار على الصحيح كما في القمار دية
لا تفرع اعدتها بلاجماع لما مر وهذا اذا ادعى الوارث الحاضر كل الدين وبرزن

وبرهن علي كنهه واتخذ القاضي ولا لزم اعادتها كما في العادة يترد ذكر بعض فروعه فقال
ولو برهن القاتل فالقريب احسن علي عفو الغائب فالخاص خصم لا تعادله مالا ويسقط
العود وكذا لو قتل عبد رجلين عمدا او خطأ والحال ان السيدين احدهما غائب فتستلزم
اعادتها ان يبرهن علي عفو الغائب فالشاهد خصم كما في الخ. ولو شهد وليا قصاص يعفى
اخيها الثالث لغت وكان اخبارها عفو للقصاص منها عفو بزعمها وهي رابعة فاعية فالاول
ان صدقهما القاتل فقط فالدية بينهما ثلاثون مثلاً ان يقول نصيب الثالث ايضا ما لا
كل لدية والماتين لدية فلا شيء لهما ولا شيء لثالث لدية والمات ان صدقهما اخوها فقط
غيره القاتل له ثلث لدية لان اقراره اريد بتكذيب القاتل اياه فوجب له ثلث لدية ثم
ياخذانه اي الثلث منه استحسانا وهو لا يحرم ذكر الزيلعي وغيره لانه صار مقارنهما باقراره به
القاتل وهذه الزيادة توجد في بعض نسخ الهدياية ولا بد منها وقد جعل عليها ولم يذكر البايع وهو
ان يصدقهما القاتل بالاخ لظهور ان لا شيء له مما يصدق فيه وعبر بالشهادة بقا للهداية
وفما لاخبار كما في الدرر والتوير رعاية للصورة الاولى ان لصدور بعد الدعوى
من القاتل بعفو الثالث فيكون شهادة وكل منها مستلزم لعفوها وان اختلف ما يتعلق
بالاستحقاق لا اختلاف الحال وان اختلف شاهد القتل في زمانه ان في مكانه او في التمه
او قال احدهما ضربه بعضا وقال الاخر لا ادري بماذا قتله بطلت لان القتل
لا يتكرر وكذا تبطل لو قل الضارب في كل منهما ولو قل احدهما قبل الكامل بينهما وان شهد
بالقتل وجهه الا لانه لزم لدية وفيه ثلث سنين استحسانا مما علي الاذي وهو
الدية ووجب في ماله لان الاصل في الفعل العمد ولو اقر كل رجلين بقتل زيد وقال
وليه قتلما متبعيا فدل قتلها عملا باقراره بخلاف ما لو قال صدقما بخلاف ما لو شهد
بقتل زيد عمرا واخران بقتل بركاته وادعي وليه قتلها لقتلها لان الكذب يقتضي
وفسق الشاهد ما نفي بخلاف فسق المقر ثم لما ذكر الشهادة في القتل ذكر حاله فقال
والغيرة بحالة الرمي في حق الحل والظمان كالحال الاصول في تبين الحال الرمي عند الامام
لان ليس باختياره ولم يصح جانيا الا بالرمي وحيد. فلورمي عمدا مسلما اي الى مسلم
فارتد المسلم فوصل اليه السهم فمات بحبب الدية في ماله لانه قتل مسلما لا كافرا وانما سقط
العود بشبهة سقوط العصمة وهذا عنده خلافا لما نقله الاشي عليه لانه رمي مرنك ولورمي

مرتدا فاسلم قبل الوصول لا يجب شيء انما قال لعدم تقويم المحل وان رمي عبد خطا
فاعتق فوصل فمات فعليه قيمته عند غنما وعند محمد فضل ما بين قيمته مرتدا
وغير رومي وفي الشريعة عن البرهان وعن ابي يوسف محمد وان رمي محمدا فقتل
فأجره فوصل فقتله وجب الجزاء وان رماه حلال فاحرم فوصل فقتله فلا جزاء
قلنا وان رمي مرقضي عليه برجم فجمع شهوده فوصل السهم فمات لا يضمن ولورمي مسلم
صيد فتجس فوصل حل وفي العكس يجر لما عرفت ان المقترحات الرمي وهو لا يصل
في مسائل هذا الباب ونقل القسافي عن الكرماني ان صفة المحل قد اعتبر عند الوصول
فلو كان صيدا في الحل ورمي اليه فدخل الحرم فوصل لم يحل ان يهيي ووجب الجزاء
علي الرامي **كتاب** واجيب عنه بان صيد الحرم لم يخص من الجنايات
عليه بالفعل بل يكون به وبذلك المحرم واسارته وهذا يكون اقل من ذلك فليحفظ
كتاب الديات جمع دية مصدر كوشى وشية يقال ودي القاتل المقتول
اي اعطى بدل النفس قد يطلق على الارش وقد يعكس وانما جمعت للاشارة الى تنوعها
فلذا قال لدية المغلظة وتقال المعظمة والاول ما يشبه لا غيرا ربا عا من نبات محاض
ونبات لبون وحقاق وجذاع كما علم في الزكاة من كل نوع خمس وعشرون عندهما
وعند محمد ثلاثا مائة واثنتون حقة وثلاثون جذعة ومنها اربعون شية كلها اي الشيات
حلفات بفتح الحاء المعجمة وكسر الهمزة في بطنها او اكلها واعلم ان الغلظة
من حيث السن لا من حيث العدد فلا يرد علي ما يتيه وانه لا تغلظ في غير الاول فلو قضي به في
غيرها لم ينفذ قصاؤه لعدم ورود اثر فيه وعليه الاجماع وهي اي هذه الدية تكون
في شبه العمد والدية المخففة وهي تكون في الخطأ وما يجري مجراه وهو ما بعد واحدة
من ثلاثه عنده من الذهب الف دينار اي مقال مضروب والورق عشرة الاف درهم
بوزن سبعة وقال الشافعي ما لك اثنا عشر الف درهم والتوفيق بابها وزن ستة منظر
فيه ومن الاول ما ياتي انما ساء ابن خاض وبن لبون وحقة من كل جنس عشرون وبديل
الشافعي ابن خاض ما بين لبون ولاديه فغير هذه الاموال الثلاثة عنده وقال الشافعي
اخر البقر ايضا ما تبقه من العظم لما شاة من الخلل ما انا حلة كل حلة لبون ان ارد وراء
وقيل في زماننا بدل الحلة قميص وسراويل ولادل المختار كما في النهاية **قلت**

ويؤخذ بقدر اهل البقر والحمل فاهلها وكذا الغنم وقبلة كل بقرة ارجلها خمسون درهماً وقبلة
كل شاة خمسة دراهم كما في الشربلية عن البرهان زاد التستاني واليشاه ثانياً وقيل
كالصهايا عن الامام كقولها وثمة الخلفاء لوضاح علي أكثر مما في بقرة مثلاً لم يكن عندها
رجل عنده لأنه ضاحح علي ليس من جنس البقر وقد مر بالصحيح ما ذهب اليه الامام كما في المصنف
واناد ان كل الانواع اصول وعليه اصحابنا وان التقيين بالرضا والقضاء عليه عمل
القضاء وقيل للقاتل ذكر التستاني **فصل** وخبر في الشربلية انه لا تحب
للقاتل في شبه العداي المعلقة بل الاثر عليه لابل والاختيار لا يخفى فتوت حكمه التعليل
قال فليكن علي ذكر منك لخره فليحفظ **كفارة** شبه العدا والخطا عتق رقبة ابي
اعتاق رقبة كاملة فيلحق بالانجيل والاصح لا الحنين كما يأتي. **مؤنة** ككافة بخلاف
سائر الكفارات فان عجز عن ذلك وقتاً لا الا الواجب فصيام شهرين ببينة والليل
تتابعين ولا طعام فيها لعدم رض بخلاف سائر الكفارات **صح** اعتاق رضيع
احد بويه مسلم لا الحنين ثم اذا تفاوتت رتبة الرجل والمرأة فقال. **والمرأة في رتبة**
النفس ولو صغيراً رضيعاً وفي اثر ما دونها نصف ما للرجل لا اثر ففي قتل المرأة خطأ
خمسة الاف وفي قتل يدها الفان وخمسة اية وهذا فيما فيه رتبة مقدرة واما فيما فيه
الحكومة فقل كالمقدرة وقيل يستوي بينهما كما في الظهيرة ولا يرد جنين فيه
غزة لأنه مستثنى لما يأتي **عندنا مثل ما للمسلم من رتبة النفس وما دونها فانها علي اقله**
ان كانت والاعتقالي الجاني لأنه كما مسلم في المعاملات ذكر الكرماني **فصل**
والمستأمن كالذي علي الصحيح وعليه استوفى التستاني وان قال في الشربلية قال في
الجوهر قال في النهاية لا رتبة في المستأمن هو الصحيح فتنبه ثم لما ذكر رتبة النفس ذكر
رتبة ما دونها فالاطراف فقال **فصل** في النفس البينة اي النفس الحر
ولو صغيراً رضيعاً دنياً. وكذا في المارن والارنية والائف كما في المخ والهداية وقيل
في الارنبه حكومة عدل وهو الصحيح كما في البرجند عن الخزانة لكن في الظهيرة
لو قطع المارن ثم الاثف بعد البر في المارن رتبة وفي المارن حكومة. وفي اللسان كلمة اربعة
ان معنى الاتلاف النطق اناد ان لسان الاخر في حكومة كما في الجوهر **او اذا كان اكثر الحروف**
اي مطلقاً وهي ثمانية عشر ووقيل للسانية وهي ستة عشر وهو الصحيح كما في التستاني

عن الكرماني كان في الشربلية عن المحيط وغيره والاول اصح فقتل الميت بعددها
وفي الصلب ان معنى الجماع. وانقطع مائة واحد وارب. وفي الاضمان ان معنى سماك
البول وفي الذكر في حقيقته. والقصة بتعلمه. وفي العقل وهو نور يصير به الانسان عاقل
الامر والذناع كالعتق في الرتبة كما في التستاني عن الكرماني **والسمع** وفي البصر
وفي السمع وفي الذوق. وقد تقي عر رضي الله عنه في ضربة واحدة باربع ديات حيث
ذهب بها العقل والسمع والبصر والكل لم يفرق بين المحاسن الباطنية في ثبوتها
كلاماً في الكلام. وفي العينة المتصلة الشعر ان لم ينبت بعد اربعين سنة كما يأتي فان نبت
بعضها ففيه الحكومة كما رتب ولجنة عبد. وكذا لو سمح الا اذا كان علي رتبة شعرات تشبه
ولا ثريه فلا شيء فيها كما لو نبتت كما كان ولو ابيض لو حل لا ثريه وعند ما حكومت
كما في العبد وكذا في خصي وفي شعر الرأس للذكر ولا شيء ان لم ينبت كذلك **ويؤدب**
وكذا الحجابان والاهدياب وكذا لو قطع الجفون باهدابها ففيه رتبة واحدة كما كان مع
القصة والموصحة مع الشعر ولو نبت الاهداب فلا شيء ولا قصاص في الشعر مطلقاً فيستوفي
فيه العمد والخطأ ولم يذكر لنا جيل ولعله كما للحية كما في الشربلية ونحوه في المخ بزيادة
دلو مات قبل تمام السنة ولم ينبت فلا شيء عليه انتهى كما لا شيء يقطع شعر الصدر والسا عبد
والسا دين كما في التستاني عن الظهيرة. وفي العيين وفي الاذنين وفي الشفتين وفي
تدري المرأة. وكذا في جليتها واما الرجل ففي تدرية حكومت وفي احدهما نصف ذلك
وفي حلة تدرية حكومت دون ذلك ولم يوجد في الظاهر ان في اثنان تدري المرأة
عند تقاض كما في الظهيرة وادع التستاني. وفي اليدين وفي الرجلين وفي اسفار
العيين وفي الاثنتين والاشيين ورج المرأة من الجانبين وفي كل واحد ما هو انسان
في البدن نصف الدين. بالاثرو ولا خلاف في جنس المتعة او كمال الحال. وفي كل واحد ما هو
اربعة ربعها وهي اسفار العيين وهي حقيقة في الاجفان مجاز في الاهداب شبه اي الشعر
ولها اريد صح لان في قطع كل رتبة كاملة كقطعها معا لانها كعضو واحد كما مر وفي كل اصبع
من اصابع يده او رجل عشرة. اذ في كل رتبة وكلها شرعاً سواء في كل مفصل لا يصح منها
ما فيه مفصلان كما لا يها من نصف عشرة. وما فيه ثلاثة مفصل ثلثة. اي ثلث رتبة الاصبع
وفي كل من لرجل حرق خطأ لم ينبت نصف عشرة لقوله عليه السلام في كل سن قائماً اخذ

فمن الرابض قيدا بالرجل لان رية من المرأة على النصف وبالحر لان رية الرقيق قيمة وبالخطأ
لان في العمد لقصاص وعبد البنات لان به ينقطع الارث كما ياتي في ثمر علم ان عدد هاتين
في الناس فالكوسم ثمانية وعشرون وهي علامته كاقالب اوجنيعة ومنهم ثلاثون وهو المخط
او ثمان وثلاثون وهو اغلب زاد القسائي وست وثلاثون **قالب** وهو لبادر
على كل رية تاتي على رية النفس خمسين او خمسين ونصف وثلاثون اخماس او اربعة
اخماس وقد علمت رية المرأة والرقبي وهذا شيء عرف بالنس لا مدخل للقياس فيه فليس لنا
شيء يريده على رية الانسان سوي لا انسان فيحفظ **وكل عضو لعين** ويد ذهب ثمانية
كروية وبطش ضرب ونحوه كادخال الفرة في العين فيه رية كاملة وان وصلية كان قائما
كيد ثلث وعين ذهب ثمانية واصلب ينقطع ماؤه لتقويت سبعة كاملة والصورة تابعة
للمنفعة فلا تقابل بالارش الا اذا تجردت الاذنان بان تلف عضوا ذهب ثمانية فنجب حكومتها
ان لم يكن فيه جمال كاليد الثلاثة فلو فيه جمال كالاذن الثلاثة خصته فارش كامل **سبحي**
ما الرخصة بالتميم في اخر هذا الفصل **فصل** في الشجاح وهي عش
بالاستقرار لا قود في الشجاح بالكنس جمع شجب بالفتح لغة ما يكون برأس او جسد والجراحات في
غيرها الاله الموضحة لا غير ان كانت عدا فانها تقاد لتحقيق المماثلة بانها السكينة في
العظم بخلاف غيرها فظاهر الرواية وجوب القود فيها ومنها ايضا ذكر محمد في الاصل
وهو الاصم كما في الدرر والعز وغيرها الا السمحاق فلا قود فيه اجماعا كما في الشربلا لية عن
الحية وفيها خطأ نصف عشر لدية والمتاد ان يكون السجج غير اصلع ولا يصحها
حكومتها لان جلده انقص زينة من غيره كما في الذخيرة ذكر القسائي وهي التي توضع العظم
وتكسفه وفيها ثمة وهي التي توضع العظم وتكسها ولا اصلع وقيل فيه ارش دون ارش
الهاثمة ذكر القسائي وفي المنقاة وهي التي تنقل العظم ونحوه عشرها ونصفه وفي
الاقعة تشديد الميم اي ذات امر كعينة راضيه ذكره في المغرب وهي التي تفضل الى امر
الدماغ اي الجلد الذي تحت العظم فوق الدماغ ثلثها وبعدها الدامغة بنين محجمة
وهي التي تخرج الدماغ لم يذكرها محمد لانها قاتلة غالبا فهي تكل الشجبة كما في اهداية
وغيرها لكن عن ابي يوسف فيها ثلثا لدية كما في المخدرات وكذا في الجائفة ثلثها وهي
جراحتة تصل الى الجوف ولو من الصدر ان كرت الى موضع لو وصل اليه الشرايب كان مفطرا

وما فوقه ليس بجائفة ذكره الشيباني فان نذرت الى الجانب الاخر فما جافيتان **وحيد**
يجب ثلثا هاتين كل الجارضة بمهملتين وهي التي تنشق الجلد ولا يخرج الدم ولا يخرج
كما في الهاتين عن الذخيرة والدامغة بالمهملتين وهي التي تخرج منه ما يشبه الدم ولا تسيله
كالدم في العين والدامغة وهي التي تسيل الدم وفي الظهيرة هي التي تدميه ولا تسيله
هو الاصم والدامغة ما تسيل الدم في العين والباضة بضاد ومجمة قهملية وهي التي
تضع الجلد وتقطعه والملازمة وهي التي تأخذ في اللحم ثم تلحمه والسمحاق بالسين
وهي سم جلده فوق العظم وتحت اللحم تنقل اليها الشجبة هذه شدة في كل حكومة عدل
ولو عدا وعليه الفتوى كما في الشربلا لية عن الكافي وغيره لعدم التقدير الشرعي
وعن محمد فيها القصاص كالموضحة اي الاما استثنى كاسر فتبته وقدما انا الشجاح
يختص بالوجه والرأس وان الجائفة بالجوف والجنب والظهر فلم تحقق الجائفة
بالجوف والجنب والظهر فلم تحقق الجائفة فيما فوق الحلق فلذا لم تكن من العشرة ولذا قال
وكذا لكونها كالاظمة في الحكم وما سوي ذلك جراحت وفيها حكومة عدل لانها غير
مقدرة ولا مهددة فنجب الحكومة ثم نمرها فقال وهي ان يقوم عبدا بلا هذا الاثر اي
صحيا ويقوم ومعه ذلك فما نقص من قيمته وجب بنفسه رية به يفي ملحقا كما في
عامة المقدرات ونسبه للطحاوي وغيره لان الكرخي ضعفه وصح اعتبار نسبتها للموضحة
وقال الشهيد يفتي في شجبة وجب اولها في غيرها وقيل هي ما يري القاضي بمشورة
اهل البصر وهو الاصم كما في المخدرات وقيل هي ما يحتاج اليه من نفقة واجرة طيب وادوية
الي ان ييرا وعن ابي يوسف حكومة العدل في الام ذكره القسائي وغيره وباقي وفي قطع
اصابع اليد وحدها او مع الكف نصف لدية اذ الكف تابع ومع نصف الساعد ونصف
الدية وحكومة عدل لنصف الساعد وقيل انه تابع وفي كف فيها اصبع عشر لدية للاصبع
وان فيها اصبعان فخمسة وذلك لان الشئ في الكف عذبة وعندها يجب الاكثر فارش الكف
ودية الاصبع او الاصبعين ويدخل الاقل فيه والاول الصحيح وان فيها ثلاث اصابع
فدية الاصابع وهي ثلاثة اعشار اجماعا اذ لا كثر حكم الكف وفي الاصبع الزائدة حكومة
ولو عدا وللقاطع ثلثها وكذا في الشارب ولحية الكوسم كما مر وفي تذييل الرجل وذكر
الحصى والعين ولسان الاخرس والميد الثلاثة والعين العوراء والرجل العرج واللسان السودا وكذا

وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره اذا لم تقم صحة ذلك بما يدل على اصابه اي الطفل وتحرك
ذكره للبول وكلامه اي تحرك ذكره وكلامه فيكون العطف على كلمة ما فان علمت فكما الغ في
خطا او عمد كغير ما ذكره كانه وديد وان شح رجلا فذهب عقله او شعر راسه وخل ارتش المعصية
في الدية اذ دخل الجزء في الكيل وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل لانه كاعضا
تختلفه وان ذهب بها عيناه فلا قصاص عنده ويحبس بها وارثن العينين وعندها القصاص
والدية في العينين ولا قصاص في اصبع قطعت فثلث اخرى عنده وعندها يقص في
المقطوعة ويحبس الدية في الاخرى ولو قطع مفصلها الا على فثلث ما بقي فلا قصاص اتفاقا بل
الدية فيما قطع وحكومة فيما ثل ولا قصاص لو كسر نصف سن فاسود باقيا بل دية السن
كلها وكذا لو احرأ واصفرا واخضر وهذا اذا فات منفعة مضغف ولا فان لم يرحا لا التكلم
فلا شيء فيه والافيه الدية ذكره الزيلعي وغيره ولو اسودت الاسنان كلها بضرته وهي ثمانية الدية
في الخطا على العاقله وفي العمد في ماله ولو وقعت سن رجل فنبت مكانها اخرى سقطت ارشها
عنه خلافا لما في سن الصبي يسقط اجماعا وعنا يبي فيه حكومة لوجوه الامم وان
اعاد الرجل سنه لمعاونها اليها فنبت عليها لا يسقط ارشها اجماعا لعدم عود الوقت كما
كانت وقيل ان عادت تنعان على السقط ولو نبتت معوجة فحكومة عنده ولو نبتت الى النصف
فقص لا ارش وكذا يجب الارش لو قطع اذنه فاصفها فالتحت لما ذكرنا من قلعت سنه
فانقص من باقيها بعد مضي حول ثم نبتت فعليه دية من العجز عنه ليستين الخطا حينئذ
وسقط العود للشمه وتباني ويجهل في انقصا سن السن والموصحة وكذا وفي الخلع عن النماية
عن لستم الصحيح سن البالغ انه يتباني لغير الاستة لان نباته ما دلل في التمساني عن
الكرمان عند قول القايه ولا يناد جرح الاعبد بريء كما ياتي ولا اصل في كل الجنائيات عمدا او خطأ
ان يتباني في حله لعل فضلا بوقته فيبرأ او يخالف فيهلك انتهى لان يحضر بغير السن فتنبه
وكذا لو ضرب سنه فتكرت فلو اجهله القايه في جرحه المضروب وقد سقطت سنه فاحلفا في سبب
سقوطها فان كان قبل مضي السنة فالقول للمضروب ليفيد لما قيل وان بعد فلا ضارب
لان سنه بخلاف ما لو شجوه صحه فجا وقد صارت منقولة فاحلفا فالقول للمضارب لابت
الموصحة لا تورث المنقولة اما التحريك فينوزل في السقوط فافترقا ولو شح رجلا فالتحت
ونبت المشرو لم يبق لها ارش سقط الارش نبات السن وعنا يبي فيه يجب ارش الام وهو

حكومة عدل باعتبار الامر لحقته وعند محمد مجبرة الطبيب وتبين الدية وعلله بناء
على تفسير الحكومة كما مر فلا خلاف بينهما وفي ابرجدي عن الخزانة والمختار قول ابي حنيفة
وكذا الخلاف في جرحه بضرته فزال اثره واما ان بقي اثره فحكومة عدل بلا جراح واعلم
انه لا يقص لجرح او طرف او موضع الا بعد البتر الذي عنه كما رواه احمد وغيره وهو حجة
على الشافعي في قوله يقص الحال وكل عم سقط فيه القود اي القصاص بشبهة لقتل
الاب ابنه فالدية فيه في مال القتال لحديث لا تقفل العواقل عمدا وعمد الصبي
والجنون والمعتوه لا السكران والمغشي عليه خطأ في الحكم فيجب المالم في الحالين ودية على عاقلته م
ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث خلافا للشافعي والمعتوه كالجنون في الحكم بخلاف
السكران والمغشي عليه وفيه اشعار بان له لو جن بعد القتل قتل وهذا الجنون غير مطبق
ولا يسقط القود كذا ذكره شيخ الاسلام وعنه لا يقتل مطلقا الا اذا قضى عليه بالقود
وفي المستقي لو جن قبل الدفع لولي القتل لم يقتل كالوحيمة بعد القتل وفيه الدية
في ماله كما في التمساني عن الظهيري وذكر في الزيادات ان الدية على العاقله
في صورة العمد ايضا وذكر في الملقط عن ابي بكر انه لا دية في جناية الصبي على ابيه
لانه لا حاق له بالحرم فولد عاقله فانها تذهب بالبيته لا باقرار الصبي ذكره ابرجدي
بصل في الجنيين من ضرب بطن امرأة ولو زوجته او كتابية فالت حيتا
ميتا خرا ولو فرغت او من المورث فعلى عاقلته في ستة عنديا غرة غرة الشهر اوله وهذه
اول مقارير الديات وفيها شرعا بقوله خمسائة درهم حقيقة او حكمة كان كانت
فرسا او عبدا او امته قيمة تلك فأي اذكي حبر على القول وحرية الجنيين شرط لوجوب
الغرة وتعد الغرة لوميتين فاكتر كما في الذخيرة فان الغرة حيتا فمات فدية كاملة
والكسائر لا شبهة عمد او خطأ ولو اقلت حيا مقطوع اليد كان فيه نصف الدية
على العاقله ذكره التمساني وان كان ميتا وماتت لامر فقرة له ودية لأمه وان
ماتت فالت حيتا فمات فديتها ودية وان ماتت ثم اقلت ميتا فديتها فقط ولو حب
الشافعي الغرة ايضا ولو اقلت حيتا فماتت لامر فديتان ولا امر ترت مدية الحية
وما يجب في الجنيين من الغرة او الدية يورث عنه ولا يرث منه المضارب الوارث
فانه ليس بوارث لانهما تل له وقد اشير في الجنائيات انه لا يجب الكفارة عليه ذكره التمساني

وفي جنين لأمه أي في جنين مملوك كما مر بنا بال ضرب نصف عشرية بهذا المكان
علي لونه وهيئة فرض حيا. لو ذكر أو عشر قيمة لو انني لما قدر ان دية الرقيق قيمته ولا يزد منه
زيادة الا انني لزيادة قيمة الذكر غالبا وهذا عندها وعندني يحف ان نقصنا لأم
بالولادة ضمن نقصانها والافلاخان كجنين الممثلة وافاد ان ما يجب من المال في مال
الضارب حاله وانما اذا لم يأتى لوقفي على لونه ذكر افا انني فلا تنفي عليه كما اذا التقي بالار
لاننا نوجب القيمة اذا نفع فيه الروح ولا تنفع في غير رأس كما في الذخيرة واعلم ان المعتبر
في الجنين حال الضرب فان ضربت فخر سبها عملها فالقته حيا فمات لا تحب لافئته لاديه
لأمران العبرة بحالة الرمي لا الوصول ويلزم منه كون القيمة للحي ولا كفارة في الجنين
علي الضارب خلافا للشافعي **قلت** وهذا فيما فيه لغة اما ما فيه الدية فمع الكفاة
كما مر وعليه التنوير كالجاري فليحفظ والمستبين بعض خلقه كما مر الخلق فيما ذكر
وان شربت امرأة حرة دواها لجت فرجها طرح جثتها عمدا فالقته على قتلها في سنة
او عليها بنفسها كما في المشتقي بناء على ما قالوا ان لا عاقلة للعجم والذم المختار الا اذا لم يكن
لها عاقلة فانها عليها في سنة كما في التمساني والبرجدي عن العاديه وهو
ان فعلت بلا اذن ابيه ولا ثمة كما مر وان باذنه فلا ثمة كما اذا لم تقدر وكما مر الولد
وتما في علقته على التنوير لا كنها تأثر بعد تصوره وقيل قبله فعليها التوبة والا
وفي حظر الوهابية .
• ويكره ان تسجي سقاط حملها . وجاز لعده حيث لا يتصور .
• وان اسقطت ميتا ففي السقط غرة . لو اذنه عن عاقل الامر مختصر .
باب ما يحدث في الطريق وغيره لما ذكر القتل مباشرة شرع فيه نسبيا
فقال ما يحدث في طريق المأمنة كنيما اي مستراحا او ميذايا معربا وعربي فرز
الما أي سال او جرسا دخیل لبرج او دكانا عربي او فارسي وسعد ذلك اي جازله الاحد
ان لم يضر بهر ويجل له الانتفاع بها وان منع منه كما في الكرماني وقال الطحاوي انه
لومع لا يباح لما لا يحدث ويا تحملا لا شفاع والترك والغرس والجلوس للبيع ذكره التمساني
ولو ضر لم يجل مطلقا وكل من همر اي لو اهل الخسومة ولو بالاذن كالصبي والعبد بخلاف
الحجر عليهما ولم يكن له مثله فلم ياذن الامام لما حدث كما في المشي لاديه عن الدرر وشرح

المجمي **قلت** لكن الثاني اراه في الدرر أصلا ولا يجوز به شارح الجمع ولا غيره
لكن غرضه للصغار بغير جرم معين بشرط اخر ولا بد منه وهو ان ينيب نفسه فلو بني المسلمون
كسجد لم ينقض كما ياتي ترجمه اي نزع ذلك الحديث وابطاله وايضا كذا هم ولو ذميا
ان يكلفه النفع كما في البرجدي عن النهاية اي كالمه منه ابتداء وان لم يضر لان لكل حال دور
فكان كالمالك المشترك هذا هو الصحيح من هذه الامور وقال محمد بن المصنف لا نزع وقال
ابو يوسف لا ولا قال الصغار انما لا نزع عند الامام اذا لم يكن له مثله ولا كان تنقيتها
وهذا اذا علم احدا انه فلوم يعلم جعل حديثا فلا يامر بنقضه وعلى اني يحف انه ينقض
ان ضر بهر وهذا كذا اذا حدث للمسلمين كسجد ولم يضرهم لم ينقض كما في التمساني
عن العاديه . وفي الطريق الخاص الغير المأذنة لا يسعد احداث ذلك بلا اذن الشركاء
وان لم يضر لانه كالمهر فلو احدثه فلكل نقضه وهذا لا يعلم احدا به ولا جعل قد رعا
فليس لاحد نقضه اذا اصاب ان ما جعل حاله يجعل حديثا لوي طريق العامة وقد رعا
لو في طريق الخاصة كما في البرجدي عن الذخيرة وعلى ما قلته دية فرمات بسقوطها
فيها للتسبية وكذا لو عثر بنقضه انسان فمات وان وقع العاثر على اخر فمات فالتضام
للدية على عاقله ما حدثه لتسبيه دون العاثر . وان اصاب طرفا لم يرب الدية في الحائض
فلا ضمان كما لو اصابه الطرفان فانه لا يضر الا النصف علم ذلك ولا استخانا . وان
اصابه الطرف الخارج او وسطه كما في البرجدي ضمن واضعه يعني مع عاقلة لقديه تشغل
هذا الطريق ولو ساجرا او مستقيرا او غاصبا ولا يجل الضمان بالبيع لبقاء فعله
بخلاف الحائض المايكل ذكره الزيلعي ويا يني واذ اذنه لوجرح بلا موت فان ارشده لم يضمن
فعل عاقلة وان لم يبلغ فعليه وانه لا كفارة ولا حرمان ارش . كن حفر يثرا او وضع حجرا
في الطريق قتل به انسان ففيه الدية لتسبيه . وان تلف به بهيمة فضاها في ماله لما ياتي
ان العاقلة لا تتحمل ضمان الماله والقاء التراب واتحاد الطريق كوضع الحجر ومحوه وكذا كل
ما فعل في طريق العامة لانه تسبب . وهذا اذا فعله بلا اذن الامام ولم يتعمد لو افع
المورد فان فعل شيئا من ذلك باذنه او بغير اذنه وتعمد المورد عليها فلا ضمان كذا التدبير
فيما يكون للعامة للامام لكن انما يجوز الاذن اذا لم يضر بالعامة ثم هذا في اسواق الكوفة
واما في بلادها فالسوق لا ضمان الحوائث فلا يكون لادنه فائده وقيل الاذن يستغفر

لوفيه طريقها فذلانه حينئذ يكون تدبيره للسلطان وامانته المردور فلا ان الاضافة
الى المباشرة ولي من المتسبب حتى لو رتب كلها ومراعي اولياد علم ولا ضمان كما لو رتب
بعضها وتماشي القهستاني وغيره. ولو ماتوا لوانع في البير جو عا او عطشا او غما. ولو بسبب
انبات العفونة فلا ضمان على جافه وان كان بلا اذن لان موته انا ايضا والمخبر لم يرض
عارض اخر وهذا عنده وعند محمد بن علي الصمان في الكل وكذا يضمن عند اي يرضى
التم لا في الجمع. والقوي على قول الهمام كما في القهستاني عن الخلاصة. وان وضع حجر افتحاه
اخر ضمان ما تلف به. فرفض او مال على الثاني لان فعل الاول ينتج بفعل الثاني
ولو اشترع جناحا في ارضه باعها فضاها تلف به عليه. وكذا لو وضع خشبة في الطريق
فترباها وركبها اشتري منها فترها المشتري ضمان ما تلف بها على البايع. فقط لا في
المحدث دون المشتري وقد مر. ولو وضع في الطريق حمارا فاخرق شيئا منه لقديره
ولو اخرج بعد ما حر كنه اليه الى موضع اخر لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه لان
فعله ينتج ما لم يكن يوم ربحه يضمن. ويجعل كالمباشر ويضمن من عمل على راسه او ظهره شيئا
في الطريق ما تلف بسقوطه منه. وكذا لو غتر به بعد سقوطه لتقيده بشرط السلامة
كرميته هدف او صيد. وكذا يضمن من ادخل حصيرا او قديرا او طوي حصيرا المسجد ذكره
في الجمع. او حصة الى مسجد غيره. اي جعل فيه حصي وبواري ذكره ابن الكمال بلا اذن
فقط بل احد. عنده. خلافا لها. فقال لا ضمان به قالنا لا ضمان لانه لا يضمن
كما في الشربلا ليعني لبرهان عن الخيرة لان القرينة لا تقيد بشرط السلامة ولو ادخل
هذه الاشياء باذن اهل المحلة او ادخلها الى مسجد حيت لا يضمن اجماعا. والفرق
ان تدبيره لاهله ولو حكا دون غيره ففعل الغير مباح فيتقيد بالسلامة
بخلافه وهذا اذا علق القيد بالاضافة ولو الحفظ ضمن اتفاقا كما في شرح الجمع. وكذا
لا يضمن. لو تلف شيء بسقوطه رداءه هو كسبه للخرج بخلاف حامله. ومن
جلس في المسجد غير متصل فقطب به احد ضمه عنده خلافا لها. فقال لا يضمن لو كان
للمصلاة اخرها. ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلاة او للتعليم للفقهاء والحديث
اولقاة القرآن اذ انما فيه في اثناء الصلاة او بعد الحديث اي لكلام المباح
ولا يضمن مسجد حيه وغيره فهذا كله على الخلاف السابق قينا اكله بالمباح

لان الكلام المحذور فيه لضمان اتفاقا وعليه يحمل ما اطلقه في الاسانيد كما في شرح الجمع
قال وصحت الرواية انه اذا كان في حقه مسجد غيره يضمن اتفاقا واقعه في المنع ثم نقل عن شارح
الوقاية ان الجالس للصلاة في مسجد حيتا وغيره لا يضمن بالاختلاف وفي الكافي لو شح في
الطريق وفي المسجد فوطي غير اذ انما فيه فانقلب على غير ضمن باختلاف. اما المختلف فقيل
على الخلاف وقيل لا يضمن باختلاف. وفي المنع عن شرح الجمع ولو كانت هذه الاعمال
لا تنظر الصلاة فلا ضمان باختلاف انتهى في الشربلا ليعني عن الحاشية والصحيح عنده
ان المنتظر للصلاة لا يكون في الصلاة فكان جلوسه مباحا فتقيد بشرط السلامة
وقيل على قول اي حيفه انما يضمن اذا كان الجالس مشغولا بعمل لا يمكنه في المسجد
كدرس الفقه اما المختلف والمنظر للصلاة فغير ضامن عند الكل انتهى ثم نقل عن
الزيلعي ان الاظهر ما قاله لا ثم قال بعد ذكره لقول الهمام وقد علمت ان الاظهر
ما قاله وفي الزيلعي والبرهان والصحيح عنه كقولها لانه لا ضمان على المنتظر للصلاة
نظر عليه ضمن الاية اي لانه مصلح كما ينظر الحديث ولان ادائها بالجماعة انما يكون
بالانتظار فكان فرضه وانها فالحق بها لان ما ثبت ضرره لشيء يكون حكمه حكمه
وفي الجالس مصليا لا يضمن اجماعا وان كان فرغ من اهلكه لو كان يصلي الفرض او النفل
كما في الدرر والفر. ولو استاجر ربا الدار والحائز عتلة لا يخرج الجناح او الظل
فتلف به شيء لضمان عليهم ان كان قبل ذراع علمه لانه بفعله فكا ما قالين مباشر
فيانهم الدية والكفارة وان كان بعده فعليه لضمان استحسننا التسليم لهم لما بالذراع
منه فكانت عمله بنفسه بخلاف ما قبل الذراع كما في الكافي وباقي. ويضمن مرضب الماشية
الطريق العام ما عطب به. وكذا ان رشه بحيث يزلن او تقصا به واستوعب
الطريق لانه متعة وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير ناقة وهو من اهلها او قد فيها او وضع
متاعه لا يضمن لانه من ضروريات السكني كما في الدار المشتركة. وكذا ان رشه لا يزلن لانه
او رشه بعض الطريق فتقدم المار المرد عليه. لا يضمن الراس لانه يجد موضعا للمرد
قلت. وقدنا ان تقدم المرد مطلقا مستقطا لضمان وباقي ايضا ومقتضاها ان يكون
العبارة وتقدم المار المرد قائل. ووضع الخشبة كما لو رتب في استيعاب الطريق وعدمه
اي في اخذها بجميع الطريق وبعضه وان رتب في جعل فئا حائز غير باذن صاحبه فالضمان

على الامر استحسانا. كما يكون الضمان على الامر استحسانا لو استأجره لغيره في فناء حافته
فتلف به شيء بعد فاعده. اي قبل استحسانا لانه لما صح الاستحسان وانتقل فعله الى الامر
وان كان في غير فاعده فالضمان على الامر ايضا وان علمه فعلي الاجير. **وحينئذ فيكون**
كما لو كان امره بالسائر في وسط الطريق فالضمان على الاجير لفساد الامر بخلاف الفناء
لان ما يحل له مثل ذلك ديانة وعادة فاعتبر امره وتقيد بشرط السلامة لعدم ملكه له ولو كنس
الطريق لا يضمن ما تلف بموضع كنسبه. لعدم تقديده بقصد دفعه الا في عن الطريق ولو تلف
بجميع الكناس في الطريق ضمن ما تلف به التقديده بشغله. واعلم انه لا ضمان فيما تلف
بشيء فعله في الملك اذ في قتاله فيه حق لتصرفه بذلك بان لم يكن للعامة ولا مشتركا لاهل
سكنه غير نافذة. لانه غير متعده اما اذا كان لجماعة المسلمين او مشتركاً بان كان في سكة
غير نافذة فانه يضمن لانه متسبب متعده كما في الهداية وغيرها. وان استأجره فحمله في غير
فناية فالضمان على المستأجر ان لم يعلم الاجير انه غير فاعده. ولا شيء على الاجير لان الظاهر
صحاً الاجارة. وان علم فعلي الاجير الضمان. **ولاشي** يصح الامر بما ليس بمالك له ولا غرور
فيه فيضاً للاجير. وان قال المستأجر هو فاعده وليس لي فيه حق الحفر فالضمان على
الاجير قياساً لعدم فساد الامر فيما اذخره. وعلى المستأجر الضمان استحساناً لان اضافة
الفناء اليه يعيد ملكه فيكفي لنقل فعله اليه كما في الهداية وغيرها **فصل**
وعبارة المخ عن الزاوية على الامر استحساناً ان كان بعد النزاع انتهى هذا وقد قدسوا
التأمر هنا وظاهر ترجيح سيماعلي صنيع المصنف فتنبه فاني لم ادر في حق علي هذا بعد
تبلغ المسائل التي يؤخذ بها بالقياس دون الاستحسان خمسة وثلاثون مسئلة وقد
جمعتها في رسال خاصة ولم ادر من سبقني لذلك والله اعلم. **من بني** فقرة مثلاً بغير اذن
الامار فتمرد احد المرد عليها فغضب فلا ضمان على الباقي. لان الاضافة للباقي
اولي من المنسب والحاصل ان الضمان ينتفي بامر من باذن الامار او بعد المورد وقد قدسنا
في المجتبى **فصل** وهذا تبين ان المنسب انما يضمن في حفر البئر ودرج الحجر
اذا لم يتمد لواقع المورد وقال قبله حفر في طريق ملكه او غير من القيا في لم يضمن بخلافه
الامصار **فصل** وبهذا عرف ان المراد بالطريق في الكتب الطرق في
الامصار دون الصحاري والبقار لانه لا يمكن العدو لغنه في الامصار غالياً دون الصحاري

انتهى **فصل** في الحايض المائل. ان ما لحايض عما هو اصله لا يستقامته
وغيرها فيمثل المصدع والواهي الى طريق العامة. والحائض نفوس قليل الاكتناء
. فطوب ربه. اي ما لك حقيقة او حكماً لو اقف واقتر ولوحايض المسجد فتضمن عاقلة
الواقف كما في الخزانة وغيرها وفي الظهيرية لومات ربه وعليه دين مستغرق وله
وارث واحد صح الشهاد عليه وان لم يملك الدار بنفسه واصلاحه منسب واحد
ولو عبد غريباً صبياً او ذنب واحد كذلك اذ امره بشرط لونه من العامة في طريق العامة
ومن الحائض في الحائض للاستئثار في المرور كما في الزحين لكن بشرط ان يملكه وعينه
كونه اصل الطلب فيشترط في الصبي العبد اذن وليه ومولاة بالخصومة واشهد
عليه. الشرط للضمان الطلب لا الشهاد وانما ذكره ليتبين من اصابه عند انكاره وانكار عاقلة
فلو قال له اهدم هذا الحايض فانه مائل كان اشهاداً لا لوقال ينبغي ان يهدمه لانه
منشورة ولا يصح الطلب قبل الميل لعدم التقدي وقدره بخلافه لا عقلة لا تعاقلهما
حتى يشهدا لشهود على ثلاثة اشياء على التقدير اليه على اهلاكه بالسقوط عليه وعلى
كون الجدار ملكاً له اي عرفت الاثبات الى وقت السقوط ليمكنه نقصه ليصير
جائزاً بتركه ولذا قال. فلم ينقصه في مدة يمكن نقصه فيها. اذ لها بعد الطلب
واخرها وقت السقوط حتى لو ذهب ربه بعد الطلب لطلب من يهدمه وكان في ذلك
حتى سقط لم يضمن لان مدة التمكن من احضار الاجير يستثنى في الشرع ولو جن بعد
الاشهاد بطل ولو افاق لا يعود الا باشهاد مستقبل. ضمن عاقلة النفس لان جانيته
دون الخطأ فيكون ادعي الى التحقير. **ومن هو** المال الماتر ان العاقلة لا تقبل المالك
وهذا استحسان لان دفع الضرر العام واجب. وكذا لو طوب به فريكتك نقصه
كالباطل رجله وامة ووصية. **ولو سقط** حايض الصغير بعد الطلب من وليه كان
الضمان في مال الصبي ولو بلغ ادمات الوالي بعد الطلب فلا يضمن بالمال بعد كما في
العمارية وغيرها. والراهن فانه يملك التقاضي بقاء الرهن. وارجاع المهرين الى يده
والعبد المأجر. فان له ديانة بنفسه مدبونا او لا فان تلف به ادمي فعاقلة المولى
او مال ادمي رفته حتى يباع فيه. والمالك يملكه بنفسه فان تلف به ادمي سعى في اقل
زرقته ودية المقتول او مال سعى في قيمته بالغته ما بلغت اعتباراً بالحناية الحقيقة كما في

فتلف به نفس او مال

لما قلنا. وان قطع اخر الحمل فاما نتيها على عاقلة لتسبب بالقطع وان ساق دابة فوقع سر حيا
او غيره فزادوا بها اي لهما كسرح ونحوه. على انسان فمات ضمن وكذا يضمن قائد قطار
وطي بغير منه اسنانا. لا سقواهما في التسبب. ولكن ضمان النفس على عاقلة وضمان المال في
ماله. لما مرر ان العاقلة لا تعقل الاموال. وان كان معي لقائد سابق فالضمان عليهما لما ذكرنا
هذا لو اساقوا من ابل فلو توسطها واخذ بها واحد ضمن ما خلفه وضمانا ما قدسه
وراكب وسطها يضمنه فقط ما لم ياخذ بزما ما خلفه. فان ربط بالبناء المجهول بغير
على قطار سابق بغير علم قائد فنعطب به انسان ضمن عاقلة القائد الدية ورجعوا بها على
عاقلة الرابطة. لانه دية احسان كما توقعه صدر الشريعة فلو ربط والقطار واقف
ثم قاد ضمن القائد بلا رجوع لقوده بغير غيره بغير امره. وفرار سل بهيمة وكلها وساق
اي كان عيشي خلفه. ضمن ما اصابت في نوره. لانه الحامل وان لم يحس خلفها فما في نوره
فما يوقحها وان تراجعي لتقطع السوق وعن اي يبيح انه يضمن بكل حال وبه يفتي ذكره الهنائي
وفي الطب لا يضمن وان وصله ساقه. لانه لا يحتمل فوجده كعدمه وعن اي يبيح انه يضمن
اي احتياطا لاموال الناس كما في المجتبى ونحوه. وكذا لا يضمن في الكلب والدابة ان لم
يسبق لعدم سبب الضمان. او نقلت بنفسها ليلاد منها انا صابت نفسا او مالا لقوله
عليه السلام العجا جارا بما خلفته هدر وفيه رمز الي انه لو غصه كلب غصه ضمن ان تقدم
اليه قبل العوض كالحائط المائل لا اكل عنب كرمه لانه انما يضمن اذا استهد عليه فيما يخاف
فيه التلف للنفس على ما قاله بجملة الحق والي انه لو سبت لغمر في زراع بالتماسه ففسد
زرع الغير يضمن احدهما والي انه لو اساق دابة فافسدت زرعها في نوره ضمن المرسل
الا اذا مالت يمينها وشمالها فله طريق اخر فانه لا يضمن لان سيرها مضان اليها ذكره الهنائي
وغيره. ومن ضرب دابة عليها راكبا وخسرها يعود بلا اذن الركب. فتحت وضربت
بيدها احدا غير الطاعن او نقرت فصدته فمات ضمن هو. اي الضارب والناخن
لا الركب والساق والقائد. ان فعل ذلك المذكور حال السير. فمات الشخص ايضا
السوق اليه نال لم يكن في نوره فالضمان على الركب لا سقاع اثر الشخص كما في الدرر وغيرها
وعن اي يبيح يضمنان مائة صفة. فان اوقتها الركب لا يضمن. بل في الطريق عليهما
نصفين لتعديه بالاتياف ايضا وكذا لو اوقتها فيه فجاا اخر وبكها فتحت اسنانا وقتلته

فالضمان عليهما كما في المجتبى. وان فتحت لناخن ذنبه هدر. لجنائته على نفسه. وان
القت الركب وضمانه اي دية على عاقلة الناخن ولو خسها الركب فلا ضمان في النخلة
وان فعل لناخن ذلك باذن الركب فهو كفعل الركب فلا ضمان عليه في نخسها
كما لو نخسها الركب بنفسه لكن ان وطئت او كدبت او صدمت. احدا في نورها بعد
النخس بالاذن فديته عليها الا سيرها حينئذ مضان اليها واعلم ان عدم ضمان
المتسبب مع المباشر في سبب لا يعمل بانقاره اطلاقا كالحفر مع الالتقاء وما في سبب يعمل
بانقاره كما هنا فيشتري كان في الحفر فيحفظ ولا يرجع لناخن على الركب في نخسها
لم يامر بالوحي كما لو امر صبيا يستمسك على اية بتسييرها فوطئت اسنانا فمات لا يرجع
عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامر لانه امره بالسير والوحي ينفصل عنه. وكذا
لو ناول الصبي سلاحا قتل به. احدا. فان عاقلة الصبي لا ترجع على المناول
وكذا الحكم في نخسها ومعا قاتلا وساقا لما مر ان الفعل يضاف الي الناخن وان
نخسها شئ منصوب في الطريق فالضمان على منضبه. لتعديه لشغل الطريق
ولا فرق بين كون الناخن صبيا او بالغا. في كونه على عاقلة الصبي وان كان عبدا
فالضمان في رقبة. يدفع بها ويؤدي كما في الكا في غيره وتامه في المولا
وانما حصر النفس لانه لو وضع يده على ظهر من عاقلة الفخذ فخنقه فاتفق لم يضمن
بخلاف النفس لان الاصل ان لا يضمن له دون وضع اليد كما في البرجندك عن
القينة. واعلم ان جميع هذا الفصل الذي قبله ان كان الها لك دمية فالدية
على العاقلة. وان غيره كذا كسرة عرض. فالضمان في مال الجاني. لما مر مرارا
ان العواقل لا تعقل الاموال. ووفقا عين نحو شاة قصا بضمن ما نقصها. فتقوم
صحة ومفقوة فيضمن الفضل وكذا غيرها كداجحة ومائة وكلب وسور كما في
الهنائي عن الذخيرة. وفي عين الفرس والبغل او الحمار او البزوين او ما اعاد
للغير بخبر الجزار او بقرته ربع القيمة. لانه عليه السلام قضى في عين الدابة ربع
القيمة وتعليقه بان اقامته المملوكا انما يمكن بربع اعين عيناها وعينا مستعملها
يفيد ضمان النصف ببقائها وليس كذلك بل ربها يضمنه جميع قيمتها ويتركها له
او يمسكها ويضمنه نقصانها وانما اضاف الشاة للقصاب ليعيد ان المقصود

اللحم كاضافة البقرة والخير والخيار فانه وانما عده اللحم فليس كالشاة كما زعم بعضهم
 بل فيه ربع القيمة كما في الذي لا يؤكل لحمه كالغزل والحمار وفي النخ عن الخلاصة عن المنتقي
 ما يحمل على ظهوره فمقاييسه ربع القيمة وكذا المقر سوا اعد اللحم والحوت والركوب
 وكذا ما لا يحمل عليه لصغره كالفضيل والحش انتهى **قوله** **والذي**
 نقله التستائي عن المنتقي ان في حق الفضيل نقصان وانما خص بالعين لان في
 العينين ما علمت وفي الاذن او الذنب ضمان النقصان كما في لسان الثور والحمار علي
 ما نقل عن شرف الاثنية وغيره جميع القيمة كما في الميدان ارجل علي المقني به كما في الزخيرة
 والعرج كالقطع وهذا في غير المأكول اما في المأكول فيجوز كما مر في العينين لكن
 في العيون ان اسكنه لا يضمنه شيئا عند ابي حنيفة وعليه الفتوى **باب**
حضانة الرقيق والحناية عليه اعلم ان حنانيا ياتى المملوك وان كثرت لا تجوز
 على المولى الا دفع واحد لولي الحنانية ولو المملوك محلا لدفع اي قنأ **والا** **لجيب**
 قيمة واحدة لو غير محله كدبر واخيه لا يزداد عليها ولكن لو فدى الملقن ثم جني
 فكله ولو لم يتم بخلان المدبر واخيه فانه لا تجب الاثنية واحدة وسيتم فلو جني
 عبد او امته علي خرا ومملوك في النفس او الطرف **خطأ** ولو جمل كما اذا جني
 صبي عمدا او عبد عمدا في الطرف في حنانية كليهما خطأ حكما كما في التستائي عن الكافي
 وفي النخ وغيره التقييد بالخطأ هنا انما يفيد في النفس لا في يده يقتصر لبيان
 واما فيما عدا فلا يبيد الاستواء عدا وخطاياه فيه فانه يوجب المال في الحالين
 اذ القضا ص لا يجري بين العبد وغيره في الاطراف فان شاة مولاة دفعه بها ومملوكه
 ولهها وان شاة فداء بارشها كالا اي كائنا كل من الدفع والفداء علي المملوك لان
 التأجيل في الاعيان باطل والفداء بدله فليحكمه ومقاده ان الخيار للمولى ولو
 مفلسا فانما احتار المفلس الفداء يؤديه متى وجد ولا يجبر علي دفع العبد
 عده خلافا لما كما في الجمع **قوله** **وعلمنا** **باب** **اختار**
 اصل حنانه فبطل حنانه العبد ومقاده انما اصل عده هو الفداء وهو الصحيح
 كما في المراج والوجه مقاييسه للزدي واقره في التبريد لانه لا يدفع كما يفيد
 قولها وقد صح ان يلبي بقا للمهادية وغيرها وكلام شارح الجمع في تعليل الامام ينفذ

ان الواجب احدها وانتهى اختار احدها تعين لكنته قد مر ان الدفع هو الاصل وعبارة
 البرجندي ثم الاصل عده في الحناية الخطأ هو الارش وعندها الدفع كما في العماد
 ولواختار الفداء مفلسا لم يلزمه الدفع خلافا لما وافاد ان زوايد الحناني بعد الحنانية
 مركسب وولد للمولى **قوله** **ولم يذكر** ما يثبت به الخطأ وفي البداية
 وهذه الحنانية تظهر بالبيعة واقرار المولى وعلم القاضي ولا تظهر باقرار العبد
 ولو ما دونه في المال ولا بعد القنأ انتهى وقول البداية اعلم القاضي علي غير
 المفتي في زماننا انه لا يعلم القاضي كما في الاشباه كذا في التبريد لانه وان مات
 العبد بانه سامة او قبل ان يحنأ والمولى شيئا بطل حق الجني عليه **الفوات**
 محل حقه وان مات بعد ما اختار الفداء لا يبطل الحق للمولى فلا يسقط
 فان فداء فحبي فالحكم كذا لك ثم وثق كما مر وان جني حنانيا دفعه بها فيقتسمانه
 بنسبته حقوقهما او فداء بارشها وكذا لو اكره فان باع المولى بيا صحيحا فان
 بالناسد لا يصير المولى مختارا للفداء وان تم لافق بين الحنانية في النفس وفي
 الاطراف لان كل موجب للدفع ذكره الزيلعي او وهبه واعتقه او دبره او كاسه
 او استولدها حال كونه غير عالم بها **عندها** **الضرقات** ضمن الاقل فقيمة ومن الارش وان علمها
 الارش **لدليل** **اختياره** **لها** **لعل** **عقده** **بقتل** **زيد** **اي** **قتل** **لوجبا** **للمالك**
 كالخطأ وشبهه فلو بوجوب القود كان ضربه بالسيف فانت حر فلهي علي المولى
 انتا فلو بوجوب القود حينئذ ذكره الزيلعي او رقيه او شجده ففعل القتل ونحوه
 لا يبيد فختار الفداء وان قطع عبد يد حر عمدا فدفع له فاعتقه فسر كما لقطع
 فانت منه فالعبد صلح بالحنانية لان عقده دليل بضمه الصلح وان لم يكن اعتقه
 يرد علي سيده فيقاد او يعفي لطلان الصلح وكذا الحكم لو كانا قاطع حرا
 فصالح المقطوع علي عبد ودفع له فان اعتقه ثم سري فهو صلح بها وان لم
 يعتقه رد علي مولاة واقتد للمولى ويعفو وان جني ما دون مدون خطأ فاعتقه
 غير عالم بها ضمن لرب الدين الاقل فقيمة وفرضه وضمن ايضا لولي الحنانية
 الاقل فقيمة ومن ارشها لانه حقيق ولو ولدت ما ذوت مدونة بعد لحوق
 الدين **يباع** **اي** **ولدها** **معها** **في** **دينها** **ولو** **جبت** **لا** **يدفع** **ولدها** **في** **جنايتها**

من الارش وان علمها
 ٢٢٢

لعلها بذمت المولى لا ذمتها بخلافه لدين. ولو اقر رجل ان زيداً حر وعده فقتل
ذلك العبد ولي المقر خطاً فلا شيء له ولا لزوجته وان قال مقتول قلت اخا زيد
قبل عتي وقال زيد بل بعدة فالقول للمقتول لانكاه الضمان. وان قال المولى
لا ذمتها قطعت يدك قبل الفتح وقالته بعدة فالقول لها لانه قريب الضمان
ثم ادعي ما يريد فلا يكون القول له. وكذا القول لها في كل ما مال المولى منها من
المالك لما ذكرنا استحساناً. الا الجاع والفلة. فالقول له لانه لا سنده لحالته معونه
منافته للضمان. وعند محمد لا يضمن الاشياء بعينه يؤمر بدها اليها وهو القياس
ولو اقر عبد بجوراً وصبي صبياً يقتل رجل فقتله فالدية على عاقلة القاتل لان
عده لصبي خطأ ورجعوا على العبد بعد عتقه. وقيل لا يلحق المصبي الا بالارادة لا بقصور اهليته
ولو كان مأموراً بالعبد عبداً مثله دفع السيد القاتل او فداه ان كان خطأ او كان
العبد المأمور صغيراً لانه خطأ ولا يرجع على الامر في المال. ويجب ان يرجع عليه بعد
عتقه هكذا نقل ابو الليث عن الزيات بالاقول فقيمته. وفي الفلة لانه مختار
في دفع الزيادة لا مضطر. وان كان القاتل عبداً والمأمور كبيراً اقتصرتم. وان قتل
عبد حرين لكل منهما ولثان فمضى احد ولي كل منهما دفع مولاة نصف في الاخيرين
او ذكراً بدينه كالملة لها لانه ذكراً العفو سقط العود وانقلب مالا وهو ديتان
وقد سقط نصيب العائنين وبقي دية نصيب المالكين او يدفع نصفه لها وان قتل
العبد احدها عداً والاخر خطاً فعفا احد وليي المهد فذم المولى بدينه لولي الخطأ
وذم نصيبه للاحد وليي المهد الذي لم يعف او دفع المولى العبد اليهم يقتسمونه
انذاراً عداً وعدها ارباعاً منازعة اي بطريق المازعة. وان قتل عبد لا شيء
قريباً لها فعفا احدها بطل الكل لا نقلا به بالعفو مالا والمولى لا يستوجب
علي عبده دينا فلا تخلفنا لورثته فيه. وقال لا يدفع العاني نصف نصيبه الى الآخر
او يفديه بربع الدية وقيل محمد بن الهامر ولو جرح عبد بيرا فاعتقه مولاة ثم وقع
فيها انسان او اكثر فذلك فلا شيء عليه ويجب على المولى قيمة واحدة ولو اوقع الفا
كما في التوريب **فصل** في الجناية على العبد. دية العبد المحجج عليه من الحر
والعبد خطاً قيمته وكذا دية الامة قيمتها فان كانت قد روت الحر

او اكثر نقصت عن دية الحر عشرة دراهم وكذا لو كانت قيمته لامة كدنية الحرم او اكثر
اظهرها بالهضبة الحر وبقين العشرة بالضرع عند الطرفين وعنه في الامة نقص خمسة اطلاقاً
كما ظن فانه سهو وعندي يوسف انها قيمتها بالغة ما بلغت وبه قال الشافعي فيجب على الجاني
حالا وعندها على العاقلة في ثلاث سنين وهو الصحيح كما في التستائي من الزحني. وفي
الفصص بحث القيمة بالغة ما بلغت بالاجماع لمقابلة المالك بالادسية. واعلم ان ما قد
فرزته الحواشي ارشده قد فرقت الرقيق الحي في الاطراف فلما قال فغني بدينه نصف قيمته
ولا يراد على خمسة الاف الا خمسة. كما في الجمع وغيره وقيل يضمن في الاطراف بالغة ما بلغت
لانه يسلك بها مسلك الاموال وعليه التوفير وصحة في الدرر. وفرق بين يد عبد عداً فاعتق
فسرى فمات اقتصر منه عندها ان كان سيده وارثه فقط والا فلا اتفاقاً لا تشبهاً فزله
الحق كما مر وعند محمد لا قصاص اصلاً وعليه ارشيد وما نقص الى حين لقتل وتوهمها
اصح وقرأ للعبدية احدها حر فنجما قتل لقتل في احدها بعد البيع فارتها لاله البيان
كالانثاء وان قتله فله وبيته حر وقيمة عبد وهذا ان كان القاتل لها رجلاً واحداً
معا وتساوت قيمتهما لزال البيان بالموت. وان قتل كل واحد معا وعلي القاتل
ولم يدر الاول فقيمة العبدتين. لعدم اليقين بحرية احد واعلم ان من قطع عيني عبد
فان تأسس به وقعه اليه واخذ قيمته كالملة او اسكه ولا شيء له من القصاص عنده. وعندهما
ان اسكه فله ان يضمنه نقصانه لان الاطراف كالاموال ولان المالكية وان كانت معتبرة
فلا دية غير مقدرة والعمل بالشبهين اوجب ما ذكر وقال الشافعي ضمنه القيمة واسكه
الحجة العياء **فصل** ومسئلة الحجة العياء مشهورة وفي الكتب مسطورة.
فصل وان جني مديراً وامر ولد خطاً ضمن السيد الاقل من القيمة اي قيمته
كل منهما بوصف التدبير ولا يستلزم يوم الجناية وتام في الكفاية ومن الارش لقيام قيمتها
مقامها. فان جني اخي شارك في الجناية المانية ولي الاولي في القيمة ان وقعت المية
بقضاء اذ ليس في جناياته كلها الا قيمة واحدة ولا شيء على المولى لانه مجبور على الدفع والادفع
بقضاء. فان شاء اتبع وليي حصته من القيمة لانه مضطرب غير حق فيسزده منه لان المولى يجب
عليه الاقيمة واحدة وله الزيلعي وغيره وهذا عنده. وعندها يتبع ولي الاولي بكل حال
لغيره فعل القاضي. وان اعتق المولى المديرة وقد جني جنايات لا يدرسه الاقيمة واحدة

علم بالجناية أو لا وجب للمدبر أو المولى الجناية خطأ لم يجز إقراره
 أصلا حتى لا يترتب عليه في الحال ولا بعد عتقه لا إقراره على المولى بخلاف ما إذا اقتربا لقتل
 عمدا فإنه يصح إقراره على نفسه فيقتله ولو جنى المدبر خطأ فمات لم تسقط قيمته عن مولاة ولو قتل
 المدبر مولاة خطأ سعى في قيمته ولو عمدا قتل الموارث أو استغاه قيمته ثم قتلها كما في الدرر
باب غضب العبد والصبي والمدبر والجناية في ذلك ولو قطع سيده يد عبده
 فغضب فمات من القطع في يد الغاصب ضمن قيمته مقطوعا وإن قطع سيده يده عند الغاصب
 فمات منه برضا الغاصب لصبر ورثة متلفا فيصير ستردا ولو غضب بحجر مثله فمات
 في يده ضمن لأن الحجر مؤاخذ بانفعاله لا بأقواله لا بعد عتقه ولو غضب مدبر جاني عند
 غاصبه فرد ثم جنى عند سيده أخري أو بالعكس ضمن سيده قيمته لها نصفين ورجع المولى بنصفها
 على الغاصب ودفعها إلى سيده الأولى في الصورة الأولى لأن حقهم في الجناية المزاخر
 قائم ثم رجع المولى به ثانيا عليه أي على الغاصب فيصير كأن الغاصب لم يرد ولم يضمن مولاة
 شيئا بعد ذلك لوصول كل منهما لحقه الأول لقيمة كاملة والثاني للنصف ذكره الزبيدي لأنه أخذ
 منه بسبب كان عند الغاصب وهذا عندها وعند محمد لا يدفع ولا يرجع ثانيا لئلا يجتمع
 البدل لأن قلنا السبب مختلف وفي الصورة الثانية عكسه بأن جنى عند سيده ثم عند غاصبه
 فرد ضمن سيده قيمته لها ورجع بنصفها على الغاصب لاستحقاقه بالسبب عند فحينئذ يدفع
 إلى ولي الجناية الأولى بالإجماع وإذا دفعه لا يرجع على الغاصب ثانيا بالإجماع والفتى في
 الفضلين كما لا بد إلا أنه يدفع بنفسه وفي المدبر يدفع القيمة كما مر وحكم تكرار الرجوع والدفع
 كما في المدبر اختلافا وتناقا كما ذكرنا ولو غضب رجل مدبرا مرتين فجنى عنده في كل منهما غريم
 سيده قيمته لها ورجع بها على الغاصب لو فاعل عنده ودفع سيده نصفها أي القيمة الماخوذة
 ثانيا إلى ولي الأولى ورجع سيده به أي بذلك النصف عليه ثانيا اتفاقا كما مر وقيل
 فيه خلاف وإمام الولد في كلهما كدبر ومن غضب صبيًا حرا لا يعبر عن نفسه والمراو بغضب
 الصبي الذهاب بغير إذن وليه فمات في يده نجاة بلا غلة أو جنى قتلا فلا شيء عليه
 وإن مات بصاعقة أي ناسقا سقطت العقاب وكل عذاب مهلك كما في القاموس فيمثل
 الحر الشديد البرد الشديد والعقوبة الما والبردي من كان عال كما في الجناية وغيره
 أو نفس حية بالجملة للحية ومخوها بالمهمل عض الكلب ونحو ذكره البرجندى فعلى

عاقلة رتبة استحسننا لتسميته بنقله إلى ماله حتى لو قتل محل الطاعون والحتمي إلا أن
 ضمن **قوله** وكذا لو قتل الحر الكبير هذه الأماكن نعتا إن فيه والالا
 لتقصيره فحكم صغير كبير مقيد ذكره الأجل فيلحفظ ولو قتل صبي أي بحجر عاقل
 كما يأتي عبد موعا عتقه ولو عمدا ضمن عاقلة القبيذ ونعير أهلية بالذمة أعما دألي
 ما مر أن دية العبد قيمة وإن أكل طعاما مثلا أو أكل ما لا يدرج عنده سوى العبد
 فلا ضمان لأنه سلطه عليه أما العبد فعصمته لنفسه لبقائه على أصل الحرية في حق الدم
 خلافا لابي يوسف والشافعي ولو أودع بالنا بالجهول عند عبد بحجر مال فاستهلكه
 ضمن بعد العتق لأنه الحال عندنا أيضا خلافا له فعنده يؤخذ الحال والاقراض ولا حارة
 كما لا بداع فيها حكما وخلافا ما علم أن المراد بالصبي العاقل المحجور إذا المأذون له في
 التجارة أو في الحفظ ضمن بالانفا **قوله** تسليطه هدر وقوله معتبر على ما في الهداية وتبعه
 الزبيدي وغيره كما يضمن الصبي العاقل أيضا ما لا تلفه بلا إيداع ونحو الحال لما مر
 أنه مؤاخذ بانفعاله **قوله** وفي البرجندى عن المحيط ظن بعض مشايخنا أن هذا
 الخلاف في صبي يعقل وليس الأمر كما ظنوا بل الخلاف في كل واحد انتهى وفي
 الشربلانية عن الشافعي عن الاتفاق أن ما في الهداية مذهب فخر الإسلام وقال غير أن
 الصبي العاقل لا يضمن في قتلهم والماله ذهب فاصي خان في شرح الجامع قال يسكن
 والخلاف في الصبي العاقل في الصحيح فقير العاقل لا يضمن بالإجماع انتهى ونحو في المنع عن الغضاية
 فليحفظ **باب** العتامة هي عتامة بمعنى القسور وهو البين مطلقا
 وشرعا البين بالله سبب مخصوص وعدد مخصوص على وجه مخصوص وبأي بيانه
 إذا وجدته ولو أنني صغيرا ولو سقطا تامر الخلق كما يأتي في حكمة به أثر القتل
 من فعل آدمي من جرح أو خدش أو فرأى من عتامة فأنشأ فعل آدمي ولذا لا يغسل لو وجد
 في المركة هكذا وإنما أثر الميت على القتل لإدانة التفصيل إذا القتل من به أثر القتل
 أو أثر خنق بن تحتين أو كسر النون عصر الخلق وأثر ضرب ولم يدر قاتله وأدعي وليه قتله
 على أهلها أو بعضهم ولا يشترط له حلف خمسون رجلا منهم يختارهم المولى لأن البين حق
 قاتله القاتلين بأبداءي حلفوا بالله ما قتلناه ولا علمنا لقاتله ثم قضى على جميع أهلها
 بالدية لذلك الميت حرا أو عبدا أو دية على أن الأم بدل الصبي على رأي الكوفيين

وغيره غير العاقل يضمن
 المال أيضا بالانفا

قلت وهذا ان وقت الدعوى يقتل عدوانا بخطا فعلى عاقلهم كما في التوبة
اي في ثلاث سنين وكذلك قيمة العبد يوجد في ثلاث سنين كما في التوبة لانه وما تم خلقه
كالكبير واما ناقصة فلا شيء فيه وفي الظهيرة ان لا شيء في الجنب قتله في محلة ولا خلاف
الولي وان كان هناك ملوك اي تمة فانه يشرع عندنا فان نقص اهلها عن الحسين كركت
اليمين الى ان يتم العدة وزنك حبس حتى يكلف كما ذكر هذا في دعوى العمد اما في الخطا فيقتضي
بالدية على عاقلهم ولا يحبسون كما في البرهان وغيره وقرأ لهم قتله فلان استشهاده في
يمينه فيقول غير فلان فان ادعى الولي القتل على غيرهم سقطت عنهم القسامة ولا تقبل
شهادتهم على غيرهم للثمة خلافا لها لانه بدعواه على غيرهم لثمة قلنا انه جعل ذلك وسيلة
لقبول شهادتهم ولا على بعضهم ادعاه اجماعا على القسامة لثمة ولا سقطت القسامة على الرابع ^{ووجود}
اكثر البدن او نصفه من الراس كوجود كله والاول لا يؤدى الى تكرار القسامة في قتل
واحد وهو غير مشروع ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة دانية في
سيرة اترية لانه ليس يقتل كما مر او يخرج منه الدم فرفع اي وهو نكاح الراس فلو قتل
فرجف تقتل ذكره القسامة في التوبة لاني اوافقه او دبره او ذكوه لما ذكرنا او وجدنا في نصفه
ولو مع الراس او نصفه ولو مشقوقا بالطول لما ذكرنا وان وجد على دانية يسوقها رجل فالدية
على عاقلته فقط اي لو يسوقها سزا فلو جهارا فلا شيء عليه كما في الجرح لكن نسبه اترابي وغيره
كاليهيف وكذا لو كان يقودها او راكبا وان احتملها اي السابق والقائد والراكب فعليه
الدية وان لم تكن الدابة ملكهم بخلاف الدار وان لم يكن مع الدابة احد فالدية ولا قسامة
على اهل المحلة وان وجد القتل على اترابي بين قريتين فعلى اترابيها لكن اذا كانت
حيث يسمعون صوته ولا ذكره البر جندكي وغيره ولو استوتا فعليهما وهذا لو في موضع
غير مملوك لاحد فعلى مالكه ولو حكا كوقوف عليهم ولو سباحا في ايدي المسلمين
فالدية في بيت المال كما في التوبة وفي الدابة وقمنا قالا لا شرط كما ياتي وان وجد
قتله في دار نفسه فعلى عاقلته عنده وعندها لا شيء فيه ويقولها ينفية كما في الدور والتوبة
فيه بحث لا يملك لذكرته في الجنايات لو وجد المالكات قتيلا في دار نفسه لا يجب
شيئا لنا فهو دهر وان وجد في دار اسان فعليه القسامة لان الدار في يده وعلى عاقلته
الدية وان كانت العاقلة حضورا يدخلون في القسامة ايضا خلافا لاليهيف ولا يكونوا حضورا

بل غيبا كركت اليمن عليه والدية عليهم والقسامة على الملاك وروا السكان وعند اليهيف
على الجميع وهي على اهل الخطاة الذين خطا لهم الامام او لا تقع ولو بقي منهم واحد دون
المشتري وعنده على المشتري ايضا قبل هذا اختلافا زمان او عرف فقي عرفا على
المشتري لان الدية لهم ذكره القسامة في وغيره وان لم يبق من اهل الخطاة احد فعلى المشتري
اتفاقا وان بيعت دار لم تقبض فعلى البائع عنده وعندها على المشتري وفي البيع بخيار
على يه ليدعنه وعندها على من يصير لها الملك واعلم ان الدية عاقلة ذي اليد
الاجحة انها اي الدار التي فيها قتل له ولو هو القاتل ولا يكفي مجرد اليد قتل
هذا عندها اما عند اليهيف فجرد السكنى كانه وان وجد في دار مثالا مشتركة سها ما
مختلفة فالقسامة والدية على اترابيها لا الانصاف وان وجد في سفينة او محلة فعلى من فيها
من الملاحين والركاب لانها في ايديهم كالدار وان وجد في مسجد محلة فعلى اهلها لان
تدبيرها لهم وان وجد قتل بين قريتين فعلى اترابيها بالظنين السابقين سماع الصوت
وعند المالك وان في سوق مملوك فعلى المالك عندها وعند اترابيها على السكان كما مر
وفي غير المملوك كالشوارع العامة النافذة والسجن والمبايع وكل مكان لا يكون تصرفه
لجما عتد يحصون على بيت المال الدية ولا قسامة وكذا ان وجد في المسجد الجامع هناك
اذ لم يعرف بانه رافا فالقسامة عليه والدية على عاقلته كما في التوبة لاني وان لم يعرف فعلى
اقراب الدور منه وكذا الطريق العظيمة كما في الذخيرة واقه القسامة في دونه في التوبة
واعتمدا الباقي ما في الدور وضعف به غير رافا بالاس ودفع بالاس انتهى وللعلم
بحال والله يصلح الحال واما الاراضي التي لها مالك اخذها والى ظلمنا فينبغي ان يكون
القتل فيها هدا لانه ليس على العاصب دية كما في الكرماني وغيره واقه القسامة في ذلك
ان وجد في السجن عندها وعند اترابيها الدية والقسامة على اهل السجن لا لهم سكان
وان كان في قرية ليس بقرية ليمع منها الصوت فهو هدا كما لا تقطع على تلك البرية
حق العامة فهو دهر ولا فعلى بيت المال كما في القسامة في الكرماني وكذا لو كان في رط
القرات اذ لا تملك احد وان كان محبسا بالشرط فعلى اترابي القرية ان سمع صوت اهلها
ولا فعلى بيت المال وهذا كله ان كان موضع ابناء المائى يد المسلمين ولا يفدر
بكل حال كما في القسامة في الذخيرة وان المتقي قوم بالسيوف من اهل اهل اي تقول عن قتل

ففي اهل الخلد لان حفظها عليهم وهذا اذا كانوا غيبا ولين جهة كما في البرهان وكشف
الفرمان لا يجرى لان يدعي عليه علي وليك القوم ويدعي علي بعض معين منهم فيسقط عنهم
لان قراره عليه حجة ولا يثبت علي القوم لا بحجة وان وجدته في معسكر بارض غيره او كس
فان كان في جبال او سطا على ربه ولا فعلي الا قرب منه وان كانوا قداما لولا عدلنا فلقاها
ولا دية لان الظاهر ان العدو قتلته فهدر وان كان الارض مملوكة فالعسكر كالسكان
والقسامة على المالك عنده لاهلهم خلافا لجهيف وقد مر نظيره ومن جرح في قبيلة ثم نقل
الى اهلها ولم يزل ذا فراس حتى مات فالقسامة على القبيلة عند الامم وعندي جهيف
فيه ولا قسامة فيما دون القبيلة لما اتصل الموت به صار قتلا ولذا وجب القود ولو كان
مع الجرح رجل فخل ومات في اهلها فلا ضمان على الرجل عند جهيف وفي قياس قول الامام
وقد مر دليله ولو ان رجلا كان في بيت فوجد احدها مذنب خاص من الاخر دية عند جهيف
خلافنا لمحمد لان لسان لا يقتل نفسه ظاهرا وفي قياس قول الامم تكون القسامة والدية
علي صاحب البيت ولو وجد لقتل في قرية لا يراه كرامين عليها عندها لو عاقلها غيبا
ولا يفيدها من معها في القسامة كما مر ونقل القسامة في هذا كراماني وتدرى عاقلها اي
اقرب القبايل اليها نسبيا وعند جهيف على عاقلها القسامة ايضا لانها كالصبي وجعلها
كالرجل في القسامة وقال المتأخرون صاحبنا والمرأة تدخل في القتل مع العاقل في هذه
المسئلة لان جعلها عاقلة فتشارك العاقل وهو لا يحرم ذكره ازيلي ولو وجد في ارض
رجل في جنب قرية ليس صاحب ارضها فهو على صاحب ارضه التديب

كتاب المعاقلة هي جمع عقلة بنحو فسكون فضر وهي بمعنى
العقل اي الدية فالعقل الذي هو الادراك جملة العقول والعقل الذي هو الدية جمع
المعاقلة وسما لعاقلة وهي جماعة تحمل العقل وهو الدية فلذا قال في قوله تعالى وهو اهل
الديون اي العسكر والافان لسانا والندية من لفظ في الديون وكذا المجنون لا شيء عليهم
في الدية واختلف في دخولهم لو اشد القتل مع العاقلة في القسامة والعبيد انفسهم
يساركون العاقلة كما في الشريعة عن السبي زادا لرجل دية والعبد كالنساء ان كان
القاتل منهم من اهل مصر كان مصر اخر وقيل مطلقا فان كان من الفداء فالغرامة وان كان
من الكتاب فالكتاب وكذا غيب ذكر القسامة في غير يؤخذ العقل من عطاياهم اي وظائفهم

لان اصول امورهم ولو اجتمع لواحد عطية ورزق اخذ من العطية كما في الاختيار في ثلاث سنين
فوقت لقضاء الموت ثم العدة الثلاث عطيات وظايف تقديروا اديا خروا فان خرجت
ثلاث عطايا للسنة المتقبلة بعد القضاء في اقل او اكثر اخذ منها لان الملك قبل
القضاء بالدية لانها لو جوب بالقضاء وفلما يكن من اهل الديون بقا قتلته قبيلته لان النصف
بهم يؤخذ منهم وثلاث عطيات في اشهر او اقل او اكثر في ثلاث سنين يعني العطيات
ذكره القسامة في كل واحد ثلاثة دراهم او اربعة كل سنة درهم او درهمين لا يزيد هو
الاصح وقيل في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة ولا يلزم الصحيح كما في الحضرات فاذ لم تسع القبيلة
لذلك بان تكون قلائل فتصير الحصة اكثر من ثلاث اربعة ضم اليهم قريبا القبايل نسبيا تحقفا
الا قرب فالاقرب على ترتيب العصب والقتل عندنا كاحد من ولوا امرأة او صبيا او مجنونا علي
الصحيح كما مر والامر للمعهدي القاتل الذي اهل العطا فان لم يكن من اهل العطا فلا شيء
عليه في الدية عندنا كما في النهاية وان كان ممن يتناصرون بالحق او بالحلف فعاقلته اهل
جرحته او خلفه فان اهلها في هذا الباب التناصرون العاقلة في زماننا فرتنا صروا في الجهاد
كما في القسامة في غير قالوا كما قلنا العجم انهم جرم الحان في في قتاداه باننا لتناصرو
لان منتف لغلبة الحسد والبغض وتبقى كل المذكورة للاخر انتهى **فصل** وحيت
لا قبيلة ولا تناصرون في ماله اوسيت المال وعاقلة الحق ومولى المولاة مولاة وعاقلة
لان بضرة بصر وعاقلة ولد الملائنة عاقلة امه فان ادعاه الاب بعد ما عتق المولاه
رجعوا على عاقلة بما غرموا في ثلاث سنين من حين قضى الماقلته امر على عاقلة الاب وانما
نقتل العاقلة ما وجب بنفس القتل فلا يقتل جناية عمد ولا جناية عبد ولاهما الزمر
بصلح او باعتراف بقتل خطأ لان يصدق في اقراره انفق حجة ولو منع اقراره كتابا
الميرة على العاقلة ولا يقتل اقل من نصف عشر الدية بل ذلك على الجاني ولو حكم كما على المولى
من جناية العبد الحديث عمر رضي الله عنه مرفوعا وموقوف لا يقتل العاقلة عمد ولا عيب
ولا اعتوافا ولا صلحا ولا ما دون ارش الموصحة ولا دخل النساء والصبيان والمجانين
والعبد وعشيرة في العقل اعلم ان يتناصروا عليا في التوفير واذا لم يكن القاتل
احد منهم على الصحيح كما مر ولا يقتل احد الزجرين عن الاخر ذكر القسامة في ولا يقتل
عن كان ولا بالعكس ولا يقتل الكافر من الكافر وانما خلتا صلة ان لم تكن العداوة بين الملتين

ظاهرة كاليمود مع الناصري لعدم الناصر وان لم يكن للذي عاقلته فالدنية في ماله في ثلاث
سنين كالمسلم. والمسلم اذا لم يكن له عاقلته يعقل عنه بيتا لماله وعليه الفتوى. وقيل
في رواية ثالثة في ماله. كالذي. وظاهرها في المجتبى عن خوارزمي ان تناصرهم قد انصرف
المال. قد انصرف يروح وجوبها في ماله فيؤدي في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة على ما قاله
الناطقي وهذا حسن جدا لا بد من حفظه اذ في كثير من المواضع انه يؤدي في ثلاث سنين فانقسم
وان جبي حرم على نفسه عبدا خطا فعلى العاقلته. يعني اذا قتله لان العاقلته لا تتحمل طرانا العبد
وقال الثاني لا تتحمل النفس وهو قول ابي حنيفة **كتاب الوصايا** الوصايا ايم الوصية
ولا يصح ان يوصي الى فلان اي جعله وصيا ولا حرم من الوصاية وسياقي لدا ب ووصي
لفلان يعني ملكه بطريق الوصية فلان قال. الوصية تملك مضافا اليها بعد الموت عينا
او منفعة. **قلت** يعني بطريق في معنى المتبرع لينح نوا الاقرار بالدين فانه نافذ في كل المال
كاياتي ولا ينافيه وجوبها لحقه تعالى قائله. وهي اربعة اقسام واجبة بالزكاة والوصايا
والصلاة وصباحة لغني ومكروهة لاهل فسق والافهي مستحبة. لتدارك التقصير وتجنب
لوالدين والاقربين لانه آية المودة منسوخة بآية النساء وسبها سب التبرع وشرايلها كوت
الموصي اهلا للملكية وعدم استغراقه بالدين وكون الموصي حيا وقتها وغير وارث ولا قاتل
وكون الموصي بعد موت الموصي لا قابلا للملكية ولكنها قولها وصيت بكذا لفلان ونحو
وحكمها ان الموصي ملكا جديدا للموصي له. بما دون الثلث اذ الورثة اغناها بالماء او يستغنون
بانصباهم. من يرثه. ولا يفرها احب. لانه حينئذ صدقة وصله. ولا تصح عاردا على
الثلث ولا لقائله بامتناع. لا سيما كما مر ويستثنى الصبي والمجنون القاتلان كاياتي. ولا
لوارثه بشيء الا ابا جارة الورثة في الصور الثلاثة. وهم كما عرفت اربعة صبيبا او مجنونا
ولا وارث له سواء اوارثها احد الزوجين فقط ولا خصي غير ميمر اهلا وكذا ميمر الزوج في
تجهيزه وان مات بعد البلوغ او اضافها اليه ولا فرع عبد ومكات وان ترك وفاء الا اذا اضافها
الى العتق ولا فرع قتل اللسان بالاشارة الا اذا امتدت عقلته حتى صار له اشارة
معهودة فهو كالخرس وانما تصح اجازتها وقبولها بعد الموت لا اذ مات موصيه ثم صوبلا
قبول فيكون لورثته بالا قبول استحسانا كما في التقوي وايي واعلم ان الوارث اذا كان
صغيرا واردا ان يوصي له بشيء فماله يستغني به في حياته فالوجه ان يملك الملك عنه

نمر يوصيه ذلك الغير لذلك الصغير ويصح استعانة المالك ما دام حيا كما في النصاب ذكره
المتسائي وفيه ايضا معنى الجواهر واعلم ان الناطقي ذكر عن بعض اشياخنا ان الميراث اذا عين
لواحد من الورثة شيئا كالدرا على ان لا يكون له في سائر التركة حق يجوز وقيل هذا اذا وصي
ذلك الوارث بعد موته حينئذ يكون تعيين الميت كعقيد با في الورثة معه انتهى وفي الخبرين
عن العادنية لو اقر الميراث لوارثه بعين وصدقة بعتة الورثة في حياته فلا حاجتنا الى التصديق
الحديث انتهى فيحفظ. وتصح بالثلث للاجنبي وان لم يجز واعلم ان الناطقي. وتصح من
المسلم للذي وبالعكس لا يجري في داره. وتصح للحمولة. كما وصيت بحمل جاريته او دابتي
هذه لفلان **نمر انما تصح لفلان** نمر انما تصح له. وبه ان كان منها اي الوصية على ما اختاره
صاحب الهداية او فرقت موت الموصي على ما اختاره صاحب النهاية وفي الكافي ما يفيد
انه من الاول ان له. والثاني ان به. وغاية المتسائي انه يشترط لصحة الوصية وجود الموصي
له وكذا وجود الموصي به حقيقة او حكما بان يكون على خطر الوجود كتمتع البستان ما عاش ثم
قال ولو الجارية مقيمة تصح اذا ولدت لستين كالتب. وبين ذلك اقل فرقة اشهر
ولا تصح الهبة لما في الحمل لعدم قبضه لا حقيقة ولا حكما لانه لا يولي ولا يولي عليه. وان اوصي
بانه دون وصية الوصية ولا يستثنى ان ما صح افراده بالعقد صح استثناء منه وما لا فلا
واعلم انه لا بد في الوصية من القبول. صريحا ودلالة بان يتوالت الموصي له بعد موت الموصي كما في
الخلاصة وقال زفر الركن الايجاب وفي المتسائي وغيره القبول شرط للملك لصحة الوصية
ولا يشترط للملك القبض بل القبول على ما يشي الهبة ولا ريب. ويقبل القبول بعد موت
الموصي لا قبله. وحينئذ لا اعتبار بالرد والقول في حياته. لا اذا وان ثبت حكمها بعد
الموت. وبما في القبول المذكور تملك كما مر الا ان يموت الموصي بعد موت الموصي قبل
القبول. والرد فهو قبل الاكتفاء فان يملكها بلا قبول. ونصير لورثة استحسانا
وكذا الوصي للجنين لو دبر في علمه ليقبل عنه كما مر. ولا تصح الوصية مرضي ولا مكاتب
وان ترك وفاء كما مر. وقيل عندها تصح ان ترك وفاء. والوصية مؤخرة عن الدين. وتقضيها
في الآية للاهتمام. فلا تصح من يحيط دينه بماله. لا بد من ذلك لان يبرئ الغنى واعلم ان الموصي
ان يرجع في وصيته قوله او فعلا يقطع ذلك الفعل حقا للمالك عنه كما مر في القصب او قبل
يزيل ذلك الفعل ملكه فانه رجوع ايضا. كالبيع والهبة. وكذا اذا خلطه بغير بحيث

لا يمكن تميزه وان وصية اشتراه وقبضه او جمع عنما في الوصية بعد ذلك فلا يعود الى الوصية
او فعل يوجب في الوصية بزيادة لا يمكن التسليم لهما كالتسليم في الوصية. والبناء في الدار
الوصية بها بخلاف تخصيصها كما يأتي. والخشوع بالقرن. لا يمكن تسليمه بزيادة ولا يمكن
تقصيرها لوصوله. وكذلك وقطع الثوب وبيع الشاة رجوع. لا يمكن التسليم فهذا هو اصل
لا غسل الثوب وتخصيص الدار وهما لا يندرجان في الباقي والرجوع للوصية ليس يرجع عند
مخبر خلافاً للشيخ. وبه قال الثلاثة وعليه الفتوى كما في اليونان ولكن المتن على الاول وبه
يفي كافي الجمع وغيره ولذا قدم المصنف على عاداته. ولا قوله اخرت الوصية او كل وصية
اوصيت بها لفلان فهي حرام بخلاف نهي باطله. ولو قال ما اوصيت به لفلان فهو لفلان
فرجع الا ان يكون فلان الثاني ميتاً فبقي الاول لي جالها. وتبطل هبة المريض ووصية
لاحيية نكحها بعدها لانها ايجاب بعد الموت بخلاف الاقارب وكذا تبطل اقراره اي المريض وصية
وهبة لاشبه الكافر والريق ان سلم او عتق بعد ذلك لما ذكرنا وهبة المقعد والمفك لوج
ولا شل والمسألة في كل ما ان طال سنة ولم يخف موته منه ولا يطول وخيف موته فمن ثلثه
لا يمرض حكماً **باب** الوصية ثلث المال. ولو اوصي لكل من اثنين ثلث ماله
ولم يزد ثلثه قسم الثلث بينهما بصفين اتفاقاً لتساويهما ولو اوصي لاحدهما ثلثه وللآخر
سبعة. قسم الثلث بينهما اثلاثاً اتفاقاً. ولو اوصي لاحدهما ثلثه وللآخر ثلثيه او بصفة او بصفة نصف
الثلث بينهما عنده. وعندها ثلث في الاول ونحو خمس في الثلاثة وخمس في الثاني وربع
في الثالث وذلك لاصل اصيل ذكره بقوله. ولا يرضى بالوصية له بالارادة على الثلث. الضرب
المعروف عند الحنابلة على الاشارة المجازي الى الوصية له بالاكثر ثلثاً لما صلته للوصية له او صلة
الفعل مع مفعوله مخدوف تقديره لا يضرب ذلك الوصية له عدد في عدد فلا يضرب ربع
في ثلث ولا ثلاثة ارباع فيه في هذه الصورة فلا يحصل ربع لصاحب الثلث وثلاثة ارباع لصاحب
الكل عند الامام ويضرب عندها وقال المهرزي انه الضرب بمعنى اخذ او الاعطى اي لا يأخذ
منه او يعطي شيئاً وقال غيره اي لا يجعل الا يشترك في عبارة البرهان اي لا يفضل والمآصل انه
ان اوصي باكثر من الثلث ولم يميزوا فهي باطلة في الاكثر عنده لكونها وصية بلا يستحق
فلا يكون مشروعاً فيجعل كأنه اوصي لكل الثلث فنصف رجائز عندها لانه قصد تقصير
احدها على الآخر فيعتبر ما امكن ولا بد الصريح كما في المضرات وغيرها الا في ثلاث صور فانه يضرب

في الثلث بالاكثر عنده ايضا في الحيازة اي في صورة الثقبان عن قيمة المثل في الوصية
بالبيع والزيادة على قيمته في الشراء وفي السقاية اي كسب القن المتق. وفي الدار امر ارسله. ايج
المطلقة الغير المقيدة بكسب ونصف وربع وفرض ذلك ان يوصي رجل بالمال درهم مثلاً او بحاييه
في بيع بالمال درهم او يوصي ببقية قيمته الف وهي ثلثا ماله والاخر ثلث ماله ولم تجز الورثة
فالثلث بينهما اثلاثاً اتفاقاً وتبطل الوصية بنصيب بينه وبينه لانه وصية بالمال الغير حتى
لو لم يكن له ولد وصحت. وتصح بثل بنصيب بينه وبينه كان له ولد او لا. ولو كان له ابنا فلهما نصيب
الثلث وان ثلثته فاربعة وان اوصي بجزء من ماله فالقنين الى الورثة لقيامهم مقامه. وان اوصي
فالسدر عنده وعندها مثل بنصيب احدهم الا ان يزيد على الثلث ولا حيازة قالوا هذا في غيرهم
اي عرف الكوفيين والحرث. وفي عرفنا السهم كالجزء ايجزء العجر. وان اوصي له سدر
ماله ثم ثلث ماله واجاز له فله الثلث فقط وان اجاز له لدخول السدر في الثلث
مقدماً كان او مؤخراً اخذوا بالمتيقن وبهذا اندفع ما ظن. وان سدد به ثم سدد به فله
السدر سواء اتخذ المجلس او اختلف لان المعرفة قد اعيدت معرفة. ولو ثلثت درهما وعنده
او ثمانية وهي من جنس واحد فهلك لثلاثان فله الباقي كل ان خرج من الثلث اي من ثلث الباقي
جميع اصناف ماله ذكره اخي جليلي. وكذلك كل وكيل او موزون وان ثلثت ثيابه وهي متفاوتة
فهلك لثلاثان فله ثلث ما بقي وان خرج الباقي من ثلث كل المال لا يثبت ولا يجمع حباً
بخلاف الاول خلافاً للزفر وما لك وان ثلثت عبداً فله ثلثه ما ذكرنا وعندها كل الباقي
وقيل يوافقان لهما ولا يشبه والدواب كالعبيد فيما ذكرنا او صوابه ولدعني
ودين فهي عين ان خرجت من ثلث العين والادفع ثلث العين وثلث ما يتبقى في الدين حتى
يتم الالف. لانه شريكهم وان اوصي بالثلث لزيد وعمر واحدهما ميت فلهما الثلث
لا لزيد ولو قال لزيد وعمر فلهما الثلث لان كل واحد بينهما ثلث. وان اوصي بثلث
ماله ولا مال له فله ثلث ماله عند الموت لتمامها ايجاب بعد الموت لا قبله
وان ثلثت عنده ولا عنده او كان له عنده فله ثلث قبل موته بطلت لما ذكرنا. وان استنفاد
غنا ثم مات وصحت في الصحيح لان تعلقها بالنوع كعلقها بالمال. وان اوصي بشاة فماله
ولا شاة فله قيمتها وتبطل الوصية بغيره ولا عنده. يعني لاشاة له لان المصداق اضافة للمال
وبدونها تعتبر صورة الشاة. وان اوصي بثلث ماله لامهات او لاهله وهن ثلاث وللفقراء

والمساكين فلهن أي لأمهات أولاده ثلاثة أخماس وكل فريق خمس عندها وعند
 محمد ثلاثة أسباع وكل فريق سبعان لا يجمع وأقل اثنان قلنا إل الجنسية بتطل الحقيقة
 وإن أوصي بثلاث ماله يزيد وللفقير نصفه ولهم نصفه عندها وعند محمد ثلثه
 ولهم ثلثاه كما مر وإن أوصي بمائة لزيد ومائة لعمري ثم قال ليكر اشركك معها قلنا ثلث
 ما لك لهما لا مكان المساواة ولو بمائة لزيد وخمسين لعمري فليكر نصف ما لك لهما لكانت
 نصيبهما فيساوي كلاهما وإن قال لفلان علي بن صدوقه أي الورثة فإنه يصدق
 إلى الثلث استخسانا بخلاف كل مزاعم شيئا فاعطوه فإن أوصي مع ذلك بوصايا عزل
 ثلث لها وثلثان للورثة ويقال لكل الفريقين صدقهما فيما شئتم فيؤخذ أصحاب
 الوصايا بثلاث ما اقرباها والورثة ثلثيها اقرباها وما بقي لغيرهم ويختلف كل فريق
 منها على العلم بدعوى الزيادة عليها اقرباها بقي لو كانت الوصايا دون الثلث هل
 يغزل الثلث كله أم بقدر الوصايا وهل عليهم تصدقية في أكثر الثلث يراجع وفي
 المقام كلام فتنبه وإن أوصي بعين لورثته أو ثلثه ولا جنبي فلا جنبي نصيبها
 ولا شيء للورثة ونحوه بخلاف الاقرار قبل هذا إذا نصا دقا فإن انكرا حدها شركة
 الآخر صح في حصته الجنبي عند محمد وعندها بتطل في الكل وإن أوصي لكل من ثلاثة ثوب
 وهي أي الثوب الثلاثة التي أوصي بها لثلاثة متقاربة حبيبة ورددي ووسط
 فصاع ثوب ولم يدر أيها هو والورثة تقول لكل من الثلاثة هل لك حقك أو حق أحدكم
 ولا تدركه فهي فلا تدفع لكم شيئا بطلت الوصية لجهالة المستحقين فإن ساء محو أو سلموا
 ما بقي يعود صحيحا لأن المطلق لجهالة طارئة وحديث فلذني الجيد ثلثا جيدا
 ولذني الردي ثلثا رديا ولذني الوسط ثلث كل منها طلبا للتسوية بقدر الامكان
 وإن أوصي ببيت معين فردا مشتركة أو وصية حكما وخلافها وقيل لا خلاف فيه أي
 الاقرار لمحمد وهو المختار أي المختار عدم الخلاف في الاقرار والفرق لمحمد أن
 الاقرار يصح بمالك الغير الوصية به حتى لو ملكه ثم مات لا تنفذ وصيته وإن أوصي
 بالفرعين مر قال عين فاربها الأجازة بعد الوصية ولما منع بعد الأجازة لا
 اجازة تبرع قلنا ان يمنع عن التسليم وأما بعده فلا رجوع له كما في شرح التكملة فليحفظ
 بخلاف الورثة لو أجازوا ما زاد على الثلث أو لو ارثوا لقاتله حيث لا يكون لهم

أقسمت فأنفذت البين
 في نصيب الوصية
 وعند محمد نصفه والآخر
 قدر ذرعه وعند محمد
 نصف ذرعه والاقرار صحيح

المنع بعد الأجازة بل يحبرون على التسليم لسقوط حقهم بالأجازة وإن أقر أحد
 الاثنين بعد القسم بوصية أبيه بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه لأنصفه استخسانا
 وإن أوصي بثلث بعد موته فيما لم يوصي به أن خرجا من الثلث ولا يخرجانه إذا أخذ الثلث منها
 ثم منه عنده وعندها أخذتها على السواء لدخولها بقا قلنا المتع لا يبرأ من الأصل وتمامه
 فيما علقته على التوقير **باب** العتق في المرض أي مرض الموت العبرة
 بحال العقد والتصرف في التصرف المتخير هو الذي وجب حكمه في الحال فإن كان في الصحة
 فمن كل المال وإن في مرض من ثلثه والمراد التصرف الذي هو انشاء ويكون فيه معنى
 التبرع حتى إن الاقرار بالدين في المرض لا جنبي ينفذ من كل المال والكساح فيه ينفذ
 بقدر مهر المثل من كل المال والتصرف المضاف إلى الموت وهو ما أوجب حكمه
 بعد موته كانت حر بعد موته أو هذا لزيد بعد موته بالثلث كما مر وإن كان في الصحة
 فإن العبرة بحال الإحصاء لا العقد ومريض منه كالصحة ولو أوصي بثلثي صارت
 باطلته أي أن قيد مرضه هذا وأما إذا أطلق ثم صح فباقيته وإن عاش بعد ذلك
 سبيلين كما في التمسائي على التامة فالتميز في مرض الموت لقن ومكاتب أو مدبر
 مبتدأ خبره وصية والحياة في إجازة في سبيلين ومهر وشرا وبيع بان باع مريض مثلا
 من جنبي ما يساوي مائة من جنبي كما في التفت وغيرها والكفالة والهبة والصدقة
 والأبراء والوقف والضمان فإنه أعم من الكفالة كبيعها على أبي ضامن وصية أي
 كوصيته في اعتباره بالثلث لكونها في المرض فإن اغتق وجاني وصا بالثلث عنهما
 فالحياة أولى أن قدمت بان جاني ثم حررهما سواء إن حررت وإن اغتق بين
 محابا بين نصف لاولي ونصف بين العتق والآخر لا سواهما وإن جاني بين عتقين
 فنصف للحياة ونصف للعتقين هذا عنده وعندهما العتق أولى في الجميع لأن العتق
 لا يلحقه الفسخ قلنا الحياة أقوى للمغاوضة وإن أوصي بان يعتق عنه بهذه المسألة
 عبد فملك منها درهم بطلت الوصية عنده وعندهما يفتق بما بقي قلنا تتفاوت
 القرية بالقيمة ولو كان مكان العتق صح صح بما بقي أحبا كوصيته لرجل بمائة فملك
 بعضها فلذا بقاها وتطل الوصية بعتق عبده لو جنبي بعد موت سيده فدفع بها كما لو بيع
 بعد موته بالدين وإن فدي فلا ركان الفداء في أسألم بالترامهم ولو أوصي لزيد

ثالث ماله وترك عبدًا فادعى زبده عتقه في الصحة والوارث عتقه في المرض فالقول
للوارث بيمينه لأنه منكر استحقاق زيد. ولا ينبغي لبدا لا أن يفصل الثلث عن قيمته
أو يبرهن على دعواه. فإن الموصي له خصم بالإجماع لأنه ثبت حقه وكذا العبد لأن
العتق حقه ولو ادعى رجل على الميت دينًا وادعى العبد عتاقه في صحته ولا مال له غيره وصداقها
الوارث سعي العبد في قيمته وتدفع إلى الميراث عنه وعندها يثبت ولا يجزي في شيء وأعلم
أنه إن جمعت وصايا مختلفة وضاعت الثلث عنها قدمت الفرائض وإن آخرها لهما اتوك
وإن تساوت قوة في الفريضة أو غيرها كواجبات ونوافل تقدم ما قدمه الموصي. **فإن أظن**
أنه بدأ بأكثهم وقيل لو كان الكل فرضًا حقه تقدم الزكاة على الحج وقيل بالعكس ويقدر
الحج والزكاة على الكفارات في القتل والطهار واليمين. وفي القسطنطيني عن إمام الطائفة
بيد بكارة القتل ثم اليمين ثم الطهار ثم الأنظار ثم الذم ثم العتق ثم الأصحية وقدر
الشري على الخراج قال وقامه في الطهيرة فلذا قال. والكفارات على صدقة العتق ولو جاز
بالكران وصدقة العتق مقدمة على الأصحية لوجوبها إجماعًا. وإن أوصي بحجة الإسلام أحجوا
عنه رجاله ببلد ركا كان وقت النفقة بذلك. والأقرب حيث بقي حج عنه ركا استحسننا
فلو لم تبلغ من بلد فقال رجل أنا حج عنه بهذا المال ما شئنا لا يجزيه كما في القسطنطيني عن
النفقة. وإن خرج حاجا فمات في الطريق وأوصي أن يحج عنه ركا من بلد أن بلغ
نفقته ذلك عنده. وعندها مخرج حيث مات استحسننا كما في الهداية والمجتبى وغيرهما وروي
أوسليمان أنه مخرج حيث مات بلا خلاف كما في القسطنطيني عن جرح المصطفى. وعلى هذا الخلاف إذا مات
الحاج عن غيره في الطريق. وهذا من لدن حيث مات بلا خلاف كما إذا لم تبلغ
النفقة فإنه مخرج حيث مات بلا خلاف كما في كتابه كذا في القسطنطيني **قلت**
الذي قدمه في كتابه كعائنه الكتب أنه مخرج حيث يبلغ فتبته لذلك وقدر أيضًا أن قولهما
استحسنان وقوله قياس وإن الماتن ثم أكد مذهبهما بقوله لأن حيث مات وقد
قدمه المصنف هنا وثمة وخبره في التوير وعائنه المتون فكان القياس هو المقدم فافهم وتنبه
للأيضًا **باب** الوصية للأقارب وغيرهم جارا لسان إذا أوصي له بشيء بلا صفة
قياسًا كما قال أبو حنيفة وزفر. وعندها من يسكن محلته ويجمعهم مجدها استحسننا
قلت وقد قدم المصنف قوله واعتمده في التوير وغيره فكان قولنا حبا لمذهب

هو المذهب وما رواه الشافعي أن حق الجار أربعون دارًا من كل جانب فضعيف. ويستوي
فيه الساكن والمالك والذكر والأنثى. أي لا يملك دون المذقة لأنها تنبع ذكره الربيعي الم
والذقي والمالكات لا القن والذرة وأمر الولد على ما في الكفا في عن الزيارات وغيرها
قلت وذكر في الهداية والمخ والمجتبى وغيرها أنه يدخل فيه العبد الساكن عنده
لا عندها فليحفظ. وصهره من هو ذور حرم محرم أمراة. قال الخلو أني هذا في غيرهما ما في
عرفنا فيختص بأبويها زاد القسطنطيني وفي ديارنا ينبغي أن يختص بأكبر أخيه انتهى **قلت**
لكن جاز في اليرقان وغيره بما في عائنة المتون وأقره في الشريعة ثم نقل عن العيني
في شرح الهداية أن قول الهداية وغيرها أنه عليه السلام لا يزوج صفية وهم وصوابه
جوزة بنت الحارث ابن المصطلق وإن في الاستدلال فيه تأمل وقامه فيه فليحفظ هذه
الفائدة. وحسنه فهو زوج ذات رحم محرم منه يستوي في ذلك الحو والعبد ولا فرق
ولا بعد وقيل هذا في غيرهم وأما في عرفنا فزوج المحرم وفي القاموس إنما الصهر وفي المغرب
أنه عند العرب قريب المرأة وعند العامة زوج الميت وينبغي أن يفتي به في ديارنا لأنه المشهور
كذا في القسطنطيني. وأما في الأقارب وذو قرابة وأحاربه وذو رحمة وأسابيل الأقرب
فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل فيه الوالدان والولد وفي دخول الجد والخدة
وولد الولد روايتان وظاهر الرواية الدخول وقيل لا واختاره في الاختيار وفي الشريعة
ورأيت مغنيا للبديع أنه الصحيح. وإن لم يكن لذي رحم محرم بطلت وتكون اثنين فصاعد
عنده وعندها من ينسب إلى أبيه في الإسلام بان أسلم أو أدرك الإسلام وإن لم يسلم
وحينئذ فمن له عمان وخالات الوصية لعميه. عنده اعتبار بالأقرب وعندها لكل على السواء
لأنهما لا يقبلان الأقرب كما مر ومن له عمر وخالات نصف الوصية لعمه لأنه أقرب. ونصها بين
خاليه لعدم فرقهم عليها وإن كان له عمر فقط فنصفها له لما تقرره لا بد من اعتبار الجمع وهو
هنا اثنان فيرد النصف للورثة. وإن كان له عمر وعمة وخالات فالوصية للم وعمة
على السواء عنده وعندها الوصية لكل على السوية في جميع ذلك والصحيح قوله كما في المضرات
وأهل الرجل وزوجه عنده وعندها من يؤولهم ونصهم نفقته غير ما ليك. وورثته
قلت وقوله استحسنان كما في شرح التكملة ولكن المتن في قوله وقد مر
المصنف فليحفظ أيضا. وأهل بيتيه وأبوه وحده من أهله سببه ينسب إليه

من جهة الابن الى ابي اب في الاسلام باسقاط الفاية لانه مضاف اليه ذكر الكرماني
وجنبه اهل بيتايبه دون امه حتى لو وصت لجنبها لم يدخل ولدها الا ان يكون ابوه من
توابعها **قلت** ومفاده ان الشرف من الام فقط غير معتبر كما في فتاوي ابن جبير من سائل
شيئي فليحفظ نعم لغيره في الجمله كما في فتاوي شيخنا الخير الرضائي. والوصية لبي فلان
وهو اب صلب المذكور خاصة الا اذا كان اسم قبيلة او اخذ يتناول الافات وتولي القبايلة
والموالاة وحلفاءهم كما في التنوير وتام في القسائي. وعندها وهو ردي عن الامر في اول
قوله يدخل الافات ايضا. ثم رجع وقال يخص بالذكر. **ولوثة** فلان للذكر مثل حظ
الانثيين ولولد فلان للذكر ولا شيء على السواء ولا يدخل اولاد الابن عند وجود اولاد الصلب
ويدخلون عند عدمهم بحال القدر الحقيقة. **دونا** ولا البنت على الظاهر لستهم كما في
رويته قوله تعالى ما كان محمدا ابا احد فرحاكم ولو سوا الكان بالالحسن والحسين كما في الاختيار
وان اوصي لبي فلان وهو ابو قبيلة لا يحصون كيني يميز فله طلبة. فلو يحصون صحت ودخل
الافات كما بسط القسائي. وان اوصي لثلاثهم او غياهم او زماهم او اراهم فلغني والفقير
سهم والذكر لا شيء ان كانوا يحصون. **لاهم** معينون فيمكن تسليمهم. **والفقير** منهم خاصة ان كانوا
لا يحصون فيعطي الوصي شأهم كما في شرح التكملة لقند الملوك حينئذ فيراد به القربة
وان اوصي لوالده في مرضه في الصحة والمرض وكان له دم الرجال والنساء ولا يدخل
مولى الموالاة ولا مولى المملوك عند عدمهم محاذ كما مر وتبطل ان كان لا يحصون ايضا. **لا**
اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا ولا قربة تدل على احد ما حتى لو عينه قبل موته صحت زوال
المانع وعنه انها جائزة للاعلى وقيل لها جميعا وعن محمد بن اسطخو عليه. **واعلم** ان اقل
الجمع اثنان في الوصايا كما اواريت لان الوصية اخت الميراث **باب الوصية**
بالخدمة والسكنى والمعة فتصح الوصية بالمنافع كما اذا اوصي بخدمة عبده مدة معلومة
وابدا وبرقبته له وبخدمته لغيره والمفعة على صاحب الخدمة ولان عجزها بمنزلة برقي بره
والاعلى صاحب الرقة كما في القسائي عن البيهقي والبرجندي عن المنصوري. **وتام**
في الشبلاية عن العيني وبسكنى داره وبغلة ما مدة معينة سنة وابدا ويكون محبوسا على
ملك الميت كما لو وقف كما سيوضح فان خرج رقبته ذلك **باب الوصية** سلم الى الوصي له لاجل الوصية
ولا قسمت الدار وتاليا في العبد بخدمة يومية لهم ويوماله ان لم يكن له غير ذلك ولا العهد

ثالث الكل وليس للورثة بيع ما يديهم فثلثها على الظاهر فاذا مات الوصي له ردت
الوصية عندنا الى ورثة الوصي بحكم الملك كما مر. **وان** مات الوصي له في حياة الوصي بطلت
اجماعا. **واعلم** ان اوصي له بعتل الدار او العبد لا يجوز له السكنى ولا اشتد في الاصح
لان العتلة دراهم او دنانير ولا من اوصي له بالخدمة والسكنى ان يوجد كالدرا الموقوفة
عليه على ما عليه القوي. **وان** اوصي له بعتل بستان فمات وفيه ثمن فله هذه الثمن كما دلت
فقط لاما يحدث لان الثمن اسم لوجود عرفا. **وان** زاد ابداء فله وما يستقبل
وتكون كالعتلة فلما قال **وان** اوصي بعتل بستانه او ارضه فله الموقوف وما يستقبل
ما عاش الوصي له ضم ابداء واعلم انه لو لم يكن فيه ثمن ولم يضر ببد فالثمن كالعتلة استحقا
ويجوز في التنوير. **وان** اوصي له بصفي غنمه او لبنها او اولاها فله ما يوجد من ذلك
عند موته فقط سواء قال ابداء او لم يقل لان العبد منها لا يستحق بعتل لان الثمن
والعتلة فانها يستحقان بالمساواة والاجارة **تنبيه** العتلة كل ما يحصل من زرع الارض
وكرايتها واجرة الغلام ونحو ذلك كما في جامع اللغة وغيره **قلت** وظاهر بيده دخول
ثمن الحور ونحوه في العتلة ولم اراه الا ان صرحا فيجوز قالوا وعليه المستقي والخراج لانه المستفيع
به فصار كالنفقة في مسئلة الخدمة **باب وصية الذي هي قسامة**
قربة عندنا وعندهم كالصدقة فتصح بالاجماع وعندنا كالحج اولاد لا كالعناء فتبطل بالاجماع
او عندهم كبناء داره ببيعته ليعينين فتصح عنده لا عندها فلما قال. **ولو جعل ذي داره ببيعة**
او كنيسة في صحة ثمرات فهي ميراث بلا خلاف لكن عنده لعدم لزوم الوقف وعندها
لكونه امرأ بالعبودية. **وان** اوصي لفقير مستعيني جازة من الثمن بعاما ويجعل لملك او عبده
فان في المرض فمن الثلث وان في الصحة فمن الكل كما في القسائي عن الحقايق. **ولكن** في غير
المستعنيين عنده خلافا لما مر انه معصية ولا يغير بكون وما يدينون قالوا هذا فيما
اذا اوصي بالبناء في القري اما في الامصار فلا يصح بلا خلاف ذكره الكرماني والمراد بالقرى
ما ليس فيه شيء من شعائر الاسلام والامكان صان كوه القسائي والبرجندي. **وتصح** وصية
مستامن لا قارب له في دارا بكل ماله مسلم او ذمي. **انما** مانع وان اوصي ببعضه والباقى
الى ورثة لا اراثا بل لانه لا يستحق له في دارا وتصح الوصية له ما دام في دارا من مسلم او ذمي
وقيل لا وصاحب لهوي ان لم يكن بهواه فهو كالمسلم في الوصية والامكان لم يرد فتصح وصايا

المرتدة بخلاف المرتدة على امر ووصيته الذي تعتبر في التمسك ولا تنضم لوارثه لانهم احكامنا
وتجوز لذي فرغ من ملة اعتبارا بالارث لا الحربي في دار الحرب لتباين الدارين **تم** الوصية
المطلقة لا تحل للغني وان عمت ولو خصصت بوابق ومحمودين حلت لهم وكذا الوقف
كذا في التوزيع وغيره ولو اوصي لاهل العلم دخل التفسير والفقهاء دون الحكماء كالمقننة ولو اوصي
لكفارة صلاة او حل معين لم تجز لغيره بغيره لفساد الزمان وتامه فيما علقه على التوزيع
باب الوصي وهو الموصى اليه **والوصي** وفوض اليه رجل عند الموت او قبله
فقبل في وجهه اي في حصة الموصي علمه وعنده ان رد في غيبته بلا علمه لا يرتد لئلا يصير
مغروبا وجهته كقول الوكيل نفسه بلا علم موكله كما في الكافي خلافا لما في الهادي
فتبته وان رد في وجهه يرتد لعدم الغرر وقبولها ليس بمجتمعا بل هي اول مرة غلط **دالة**
خيانة والمال لا يسرقه قال ابو طهيم ما رأيت في مدة قضائي عشرين عاما عما يعدل في مال
ابن اخيه فان لم يقبل ولم يرد حتى مات الوصي فهو خير بين القبول وعدته **لانه** مستبرح
وان باع شيئا من التركة لم يقبل له الرد وصار وصيا لا يخرج عن الوصاية الا باخراج القاضي
وان وصلي غير عالم بالوصية لان الوصاية خلافة بخلاف الوكالة لانه نائب فان رد بعد موته
ثم قبل صح خلافا لزم لم يقبل قاض رده فحينئذ لا يصح قبوله بعده لانه حكم مجتهد فيه
وان اوصي اليه عبدا وكونا فاسق يخون عليه في المال **اخرج** القاضي **فان** تصرف قبل
اخراج حازر كافي للرحمة ونصب عين وجوبا اتماما للنظر وان اليه عبده فان كان كل
الورثة صغارا صح لعدم المنع عنده خلافا لما وان فيهم كبير بطل اجماعا وقد يعبد
لانه في مكانه يصح اجماعا ولو جعل رجلا وصيا في نفع صار وصيا في انواع كلها كما في الذخيرة
ولو كان الوصي عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه غير **فراعي** معين لصيانة الحق الصغير
وان كان قادرا امينا لا يخرج لانه مختار لميت وان شكي اليه الورثة او بعضهم ما لم تظهر
شبهة حقيقة فيضم اليه او يشبهه او يستبدل في الحائنة اذا انتم القاضي الوصي
اخرج عن هذا بيوسف وعليه الفتوى **تم** وفي المخرج عن المعز عن الفضولين
والفتوى على عدم صحة عزل العدل الكافي لانه مختار لميت فيكون مقدما على القاضي
وان اوصي اليه اثنين بعقد واحد وبعدين لا ينفرد احدهما بالقيام بها الا بشرط ان يكونا
عطفان على خاص وخصوصه في حقوقه وقضائيه اي من جنس حق ولا فلا ينفرد

وطله وشرا حاجة الطفل وقبول الهبة له ورده وصية مقينة وتنفيذ وصيته **معتبر**
واعتاق عبد معين ورده معصوب او مشركي شرافا سدا وجمع اموال ضائعة وحفظ المال
وبيع ما يخاف تلفه وتعمد كيلا ووزني قيل وباجارة اليتيم وتامه في شرح الوصاية
وهذا عند الطرفين وعند ابي يوسف يجوز الانفراد مطلقا ولو نص على الانفراد
او الاجتماع انتبه بالاجماع وقيل لو بعدين ينفرد بالاجماع **تم** لكن لا يصح ان يخلفا فيها
لان بقوت الوصية بعد الموت وذا انما يكون لها معا فان مات احد الوصيين
اقام القاضى الاخر مقامه او غيره مقامه وجوبا اجماعا اما عندها نظاما واما
عند ابي يوسف فتحصيلا لما قصد الموصي من شرائه كل منهما على الاخر لكن فيه اشعار
بانه لو اشرف علي وصي لم ينفرد احدهما بالاختلاف مع انه على الخلاف وعن ابي يوسف ان المشرق
ينفرد دون الوصي كما في المقتضى في الذخيرة **تم** وفي المجتبى
جعل الوصي مثرا لم يتصرف بدونه وقيل للمشرق ان يتصرف انتهى سيجي عن الفضولين
ان المتولي كالوصي وقد بنا في الوقف فتاوى بن جابر انا لنا طر حصة ان ضمن لخيانة
لم يستقل الاصيل ولا استقل فلنأمل وهذا ان لم يوص الى شخص آخر لان رأيه باق
حكما وان اوصي لميت منها الى المخرج ويتصرف وحده على الظاهر ووصي الوصي وصي
في الترتيب خلافا للشافعي وكذا ان اوصي اليه في احدهما فقط يكون وصيا فيهما
لان تركه بوصية تركه ايضا وهذا عند خلافا لما واعلم انه نص في الوصية شيئا عن
الورثة الكبار والعقب والصغار مع الوصي له بالملك وحديثه فلا يرجعون اليه الورثة على
الوصي له لو هلك خطم امي الورثة وخط الباقي خطه وهو سبق فلم يبد الوصي لصحة
تتمه حديثه لا تنضم مقامته معهم عن الوصي له الغائب او الحاضر بلا اذنه لانه ليس بخصم عنه
وحديثه لا يرجع الوصي له عليهم بثلاث ما بقي له خطه في يد الوصي لانه لا شريك ولا معين
الوصي لانه امين وصحت التمسك للقاضي بالنظر العام لو تأسسهم عنه واخذ قسطه فلا شيء له لو هلك
في يد القاضي وامينه وهذا في الكيل والموزون بخلاف غيرها كما في التوزيع وفي الوصية
يخرج عن الميت لو قام الوصي الورثة فضاغ عنه اي الوصي يؤخذ له ثلث ما بقي وكذا لو
الوصي ينج فضاغ في يده وهذا عند وعندي بيوسف ان بقي المثلث شيئا اخذ والا فلا وعند
محمد لا يؤخذ شي ولو افرز الميت من الاشياء للرج فضاغ بعديوه **تم** في الباقي بالاجماع

ولو باع الوصي للزكاة عبد مع غيبة الزكاة لغيره جاز لعلق حقه بماله وانما وصي يبيع
شيئاً من الزكاة والمصدق به فباعه وصيه وقضه فباع ثم في يده فاستحق المبيع بعد هلاك
تمهضه لانه العاقد فالعهدة عليه ورجع الوصي في الزكاة كلها وقال محمد في الثلث قلنا انه
مغور فكان ديناً لا وصية وفي الحديث ان رجلاً فصد تعليمهم لا غنم لهم ففرد عليهم
ولو قسم الوصي للزكاة فاصاب الصغير شيء فقبضه وباعه وقضه فباع ثم استحق ذلك
الشيء المبيع رجوع الوصي في مال الصغير لا عام له ورجع الصغير على بنية الورثة بحسب
التفاضل ^{للمنفعة} باستحقاق ما اصابه واعلم انه لا يبيع الوصي مال الصغير ولا شراً من جني
الاجناس في بيعه اي بالعين اليسيرة لان وصية نظرية وهذا اذا تابع الوصي الصغير مع الاجنبي
فذلك قال ويصح ان يفرقه ان كان فيه نفع ظاهر للصغير وهي قد المنصف زيادة او نقصاناً
كما في المنع وغيره وهذا عند خلافها فجاز لا يجوز مطلقاً وهذا في وصي لا في الوصي
القاضي فلا يجوز من نفسه مطلقاً بلا خلاف لانه وكيل وهذا كله في المنقول اما العقار فيسحق
وذكر في المنية انه لو باع من نفسه ما يباع اليه لفساد ولا يجزى من ثمنه جاز عند شريكه ولم يجز
عند غيره كقولنا ان يبيع من غيره بمثل القيمة ثم يشتره لنفسه والوصي له فعل المال مضاربة
على الظاهر من الزكاة وبضاعة وورقة وعارية وقبول الموالي على الاطلاق لا على الاعسار
وهذا اذا ثبت الذي بمداينة الميت فالوصية الوصي حلال وانما لم يورث املاكاً في
التمتاني عن الكرماني ولا يجوز له ولا لاب الا قراض لانه يبيع الا انه لا يبيع خيانه وللقاضي
ذلك لقدرة على استخلاصه ويجوز للاب الا قراض الوصي في الامور وقيل يملكه ان كانت
ملكاً كما في الدرر واعلم ان وصي الميت كالاب الا في سائل ذكرها في الاشياء احد عشر رزوت
عليها ثمانية عشر كما ذكرته في شرح التنوير وذكرت ان وصي القاضي كوصي الميت الا في ثمانية وان
القول للوصي بلا بينة الا في اثني عشر مسألة فليراجعه من رايه واعلم انه لا يجوز الوصي في مال
الصغير لنفسه خلافاً لما في التمتاني عن المداينة ولا في مال الكبير الفاني لان الموقوف اليه
الحفظ دون التجارة نعم يجوز ان يتجر للميت كما في التنوير والدرر **قلت** وينبغي ان
يجل عليه عبارة العارية كحل عبارة المصنف كالصنف على ما ذكرنا وقد مر انما دفعه مضاربة
وغيرها فتنبه والوصي يجوز بيعه كل مال على الكبير الفاني اي بلا رضاه على سيرة ثلاثة
ايام فضاء غير العقار لانه لا ياب وهلاك العقار انما يورث ولا يبيع وان خيف هلاكه على

الوصي كما في التمتاني واريلي واره في المنع وغيرها **قلت** لكن في الموالي العارية
عن الحائنة انه يبيع لحرف هلاكه وفي الاشياء لا يجوز للوصي بيع عقار الميت عند المتقدمين
وذلك عند المتأخرين الا في سائل فيعده من حبيبه من نفسه اذا رغب في المشتري بضعف
قيمه او لفقة الصغير او ذيل الميت او وصية مسئلة لا شاذها الا انه او يكون غلته لا تزيد
على مؤنته او يكونه في يد متقلب وعبارة المفتي ابي السعود او لمع ظالم طعنا لبا الحرف
نقصانه ويزاد او خوف خرابه او هلاكه على ما مر عن الغرضية فتأمل ولو كان كبير حاضراً
لم يبيع شيئاً عن الشيخين يبيع غير العقار الا لدين فيبيع الكل ولو كان صغيراً
وكباراً معا باع حصته الصغير كما مر في الكار يعني هذا التفصيل وتامه في الذخيرة **قلت**
وهذا لو المانع وصياً لا من قبل ام اواخ فانه لا يملك بيع العقار مطلقاً ولا شراً من طعام
وكسوة ولو المانع ابا ان محموداً عند الناس واستور الحال يجوز ذكر ان الكمال والمستار من كلامه
ان لا يبيع عقاره بغير جازر لان فيه اضرار منافع والماله ذهب كثير من ثمنه من فقهه وعن صاحب
المداينة انه يجوز لان فيه استيفاء ماله مع دفع الحاجة كما في العارية وانما لم يخص المصنف
في الوصي اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خان من القاضي على ماله فانه يجوز لواحد من اصل
السكة ان يتصرف فيه ضرورة استحساناً وعليه الفتوى ذكر التمتاني ونقل عن الميت ان
يبيع بالعين الفاحش ناسد حتى يملكه المشتري بالقبض انتهى وفي المجتبى يملكه لا بـ
الحجب عند عدم الوصي ما يملكه الوصي ولو ابر الوصي مال الميت ولم يجب بعقده
لم يبيع ومنه في سبيل ما لو كانت الوصي عبد الميت ثم ابره من المالك لم يبيع كافي الحائنة
والموقوف على الوقف كالوصي كما في جامع الفصولين ووصي لا يخلق بالمال الصغير فرجعه
عندنا فان لم يورث لاب فالجدة كلاب وقد حققناه في المأذون **فصل**
في شهادة الاوصياء شهد الاوصياء ان الميت اوصى اليه زيد معهما لا قبل لاثباتها لانفسها
معيّاً وحديث فيضم القاضي لها ثالثاً وجواب الاقرار بما اخرج من مقتضى بصرهما بدنه كما تقر
لان يدعيه زيد انه وصي معهما فقبل استحضار الاثبات اسقطا مؤنة القيد عنه وكذا
لو شهدنا الميت ان اباها اوصى اليه بكر لا قبل لما ذكرنا الا ان يدعيه بكر فقبل
استحضار بخلاف الوكالة ولغت شهادة الوصيين بمال للوارث الصغير مطلقاً وكذلك
للأكبر في مال الميت وصحت شهادتهما

ولا يتما عنه فلا تمت حينئذ وعند ما تمح الكبير في الوجهين كالصغير وشهادة الرعي
على الميت جائزة لعدم التهمة له ولو بعد الغزل وانما يخاصم التهمة ولو شهد رجلان لا حريب
بديننا لم يثبت ولا حبان لها بمثلها صحتها فلا يثبت ففقد لا تقبل في الدين ايضا
ولو شهد كل فريق للآخر بوصية الف لا تصح لان في هذه الشهادة اثباتا للشركة والتهمة لو
شهد احدا لفريقين للآخر بوصية جارية والآخر بوصية عبد صحت اتقاها لعدم
التهمة وان شهدا للآخر بوصية ثلث لا تصح لاثباتها للشركة وقد حققناه في الشهادات
كتاب الخبث في آخره للندبة وهو لغة صفة مجد في المصايف اي بيان الخبث
في الخبث اي اللين واللين للناسيت ولم يلحقوا علامة الناسيت لوصفه وصنيعه تغليبا للذكر
ولم يؤنس لانه غير معلوم عندنا وشعار له ذكر في فحاح او فرعي عنها كما في التور لكن في التمسك
عنا لا خبث اذ انه لو عري وخرج بولد فرسه فليس بخبثي ولذا قال ابو حنيفة وابو يوسف
انما لا يركب اسمه نعم يلحق به فان بال فراحدها اعتبر به وان بالهما اعتبر الاسبق وان استويا
في السابق فهو شكل لعدم الرجوع وعن الحسن انه تعد اضاحه فان ضلع الرجل يذ على ضلع المرأة
بواحدة ولا اعتبارا لكن عند خلاها فان استويا فشكل ايضا عندنا وهذا في الصغير
فاذا بلغ فان ظهر بعض علامات الرجال من نبات الحنية او قدرة على الجماع او اختلاصا حنكلام
الرجل فرجل وان ظهر بعض علامات النساء في خبثه وحبل وانكار ثدي وتزول لبن فيه وتلين
من الرعي فامرأة وان لم يظهر شي وتعارضت فشكل بل اختلاف احتياطا كما في عامة الكتب
لكن في النظر انه كافي في كل الاحكام وقال الطحاوي قال محمد لا تكمل الاشكال قبل البلوغ
واذا بلغ فلا اشكال لكنه جري على الغالب ذكره الاكابر عني ولو اخبر الخبيث بجيشه مني
او سئل لي الرجل والمرأة قبل قوله ولم يقبل رجوعه الا اذا ظهر كنهه يقين كما اذا اخبر
انه رجل ثم ولد كما في التمسك في شرح الفرائض للسيد بن خنفة واذا ثبت الاشكال
لخفيه بالاحوط والافق فيصلي بغيره لو خرا ويقف بين صفتي الرجال والنساء
فلو وقف في صفهم بعد فراصقة من جانب من جديده فزلفه وان في صفهن اعاد وهو ولا
يلبس حريرا ولا حليا ويلبس الخنط في احرانه لو سراهقا ولا يكشف نفسه عند رجل وامرأة
ولا يخجل به اي البالغ وما في حكمه غير محرر من رجل وامرأة ولا يسافر بغير محرر من الرجال
اذ سفر المراتين المحرمين حرام فانهم لا يختمه رجل وامرأة بل يتبع الامام انه تختمه

من ما له لو سراهقا ولا يخلو رجل ان يختمه ذكره الكرماني ان كان له مال ولا ختمت
المال لوابوه معسر ولا فمن مال ابيه ذكره في الذخيرة ثم تباع وجوبا ويرد عنها البيت المال
المعد للمصالح وقد خلت في ملكه بقدر الحاجة للختان ولا حكمة مشعر بانه لا يزوج
عالمته تختمه لان تكاح الموقوف لا يصح النظر للفرج وقيل يزوجه وقيل يزوجه الامام
ونقد ان خلاها وانما لم يطلو للرجل ختمه لانه منه فلا ضرورة كما في التمسك وغيره
كتاب ومفاره صحة تكاحه مع انه لا يصح ولو خنتي من خنتي ما لم يبين
ولا يتوارثان قبل البيان لقيد بصحة التكاح كما في احكامه من الاشياء فالظاهر ترجيح
الاول فامل فان مات قبل ظهورها له لا يغسل بل ييتم بالصعيد بالخرقة على اليد
لو حرما ولا فيها وانما انه لا يشتري لانه اجنبية بعد الموت ذكره صدر الشريعة
واعنده التمسك وغيره قال الباقي بقا لبر الكمال كان هذا القائل يسي ما قدمه
في التمسك من ملك الموت باق بعد موته **كتاب** وكان هذا القائل يسي
ما قرره في الجنائن من انها لا تغسله بخلاف الزوجية والله اعلم ويكتفي في خمسة اوثاق
ولا يحضر بعد ما راهق رجل وامرأة ونذبت نجاسة فبه ويوضع الرجل اي حبانته
على يمين الامام ثم هو خففه على يمين العبدية ثم المرأة ان ضل على عليم حمله وحملته ورجعه
في احكامه من الاشياء بل عندي فيها تأليف منصف ولدي الميراث اخس النصبين
من الميراث عند الامام ومعه محمد في عامة الروايات على الاظهر كما في المضرات وعليه
الفتوي فلو مات ابو عنه وعز ابن فلان سهمان وله سهم فيرض انني كذا اقل والاف من
ذكره ولو محروما كزوج وامر وخنتي لغير امر فلان السدس كذا اقل وكزوج حقيقة
وخنتي لاب فلا شيء له لا عصبية ولو جعل انني لعالت فيها فكان له النصف والسدس عا يلا
فالاف من ذكرنا من ذكره وهذا عند وعند الشعبي وهو قولها لا نصف النصبين
وهو ثلاثة فرسعة عند ابي يوسف تخريجا او مذهبا اذ يخرج نصف النصف اربعة نقول
لسبعة وخمسة فرائض عند محمد تخريجا اذ له نصف اثلث وذلك خمسة فرسعة
وله نصفها اثنان ونصف من ستة فيضب الكس في الاصل نصيبه خمسة فرائض عشر
والباقي للابن وفي تقدير قول ابي يوسف اشعار بان تفسيره المختار عند المصنف
لكن في الهداية خلافة فانه قدم قول محمد في الدعوى واخره في الدليل وذا يدل على

على اختياره كما في النهاية **قلت** واعلم ان قولها كقول الامام غايته انها خرجا
قول الشيخ ولم يأخذ به والا قرب تفسيره في القاءت بينهما انما هو بنصف سدس
السبع جزء من ربعه وثمانين حاصله ضربا بسبعة اثني عشر كما لا يخفى على المحاسب ولو
قال سيده كل عبد يخرجه كل امته لخرجه لا يفتق الحق لم يثبت امره ولو قال
الامر يفتق للثيق واعلم انه لو قال للثني بعد تقرأ شكله انا ذكر انا اني لا يقبل
قوله اذا كان شكلا لا يدعي بلا دليل وقبله يقبل لانه امين فالقول له ما لم يعرف
خلاله ذكره الزبلي وغيره **قلت** وجعله في التورقولين فقال وتقبل
يقبل ولكن هذا اقوي فغيره عليه يحمل ما قدمناه عن التمساني وغيره فتبصر
سائل **ج** اي متوقفات وهو جمع شئت فيل معني فاعل
حمل على فعله بمعنى مفعول كريض ومريض ولذا جمع على فعل وجاؤا شئني اي شئرتين
فيكون نصبا على الحال كناية عن الحسن اصيل واماره ولو قارنا على الكتاب على المعتمد
كأيا في بما يعرف به اي لم يرد به بقصوت منه لان عادة منه ذلك كما في الاشياء والاحكام
اقراره بخبره ورجح وطلاقة وبيع وشراء وصيته وقود عليه اوله كالبیان والنطق بذلك
لان الكتاب من نأى كالحطاب من دنا والاشارة بيانها في العا د ر ف من العا جزا وحي ولا
حيث الاخرى المخرجة ليرى انما الكتاب ولو مرسومة لقدره ولا غير لان الحد
حقا لله تعالى وهو يندرج بالشبهة بخلافه لقوله لا حق عبد وهو قد ثبت بدون اللفظ
كما لتعالى ما الحد فلا يثبت له البيان **قلت** وهذا ما خالف فيه القود
الحد وهو المعتمد وفيه اشعاره بانه تعالى بالكتاب والفائيب كالاخرى وقد
ذكروا انه لا قيد فاما ان يكون مخرجا لروايتين واختلاف حكم الاخرى والفائيب
في الكتابة كما في الكافي والطلاقة يفيده اعتبارا لا يما مع قدرته على الكتابة وهو
المعتمد لان كلاهما حجة ضرورية كما في التمساني وغيره ومفاده انه لا يضر رايها الا عند
الغزاي فيما يقتصر الى اللفظ كالشهادة والوصية بخلاف ما لا يقتصر كالاقتضاء جازة
الشيخ وكالكفر الاسلام وكذا النسب لانه يثبت بالدعوى بخلافه لفتق كاعلم من جامع
الفصولين وجميع القواي **قلت** فلحفظ هذا الضابط فاني لم ادر من
قوله هكذا ويؤيد ما في الحاشية اكره ان يكتب طلاقا مرة فكتبه لا يطلق لان كتابته

لا يكره على ساقطة

من الغائب جعل كالحطاب من الحاضر الحاجة والحاجة هنا مع الضرب هذا وظاهر
اقتضاه كغيره على استثناء الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة قال في الاشياء ولم اره
لان مرجحا لكتبه زاد على الحدود الشهادة فشهادة الاخرى لا تقبل اي في حاشية ما كما في
منية الحق وانما خص الاخرى بالذكر لان مقتل اللسان يفتح العاق يقال
اعتقل لسانه بالبناء المفعول اذا احتبس عن الكلام ولم يقد عليه ان اعتد به ذلك
الاعتقال في سنة وعنه الى الموت قالوا رعايه الفتوى **قلت** واستثنى
العمادي المريض اذا طال عليه الاحتقال فانه كالاخرى كما افاده البرجندكي معزيا
للعامة خلافا لما نقله التمساني عنها فانه اذا ذكره فبين من حي منه الكلام
فافهم المراد وعلت اشارته فهو كالاخرى والافلا وان لم يكن معقلا لم يعتبر اشارته
مطلقا الا في اربع الكفر الاسلام والنسب والافتكا كما في التلخيص ويزاد ايماء الشيخ
وامان الكافر والطلاق المحض هكذا وتامة في الاشياء **قلت** وفيها
ايضا ويجوز الاعتماد على كتب الفقهاء الصحيحة المعتمدة سواء اتصل منه لمضيقها
اولا وكذا الاعتماد على خط المفتي قياسا على اشارته فليحفظ واعلم ان الكتاب من
الفائيب ليست بحجة لانها لا تؤول لقطع في الجدل بخلاف الاخرى قالوا افاد الاختلاف
كما مر نظيره مرارا لان الكتاب من الصحيح والاخرى على ثلاثة اوجها الاول اما مستبين
مرسوم بان يكتب على وجه الرسالة مصادقا فتعقبا على ما جرت به العادة وثبت
بأقراره او بالنية انه كتبه بيده وهذا هو كالحق والخطاب في الفائيب
والحاضر فيلزم حجة ولو قال لم انوه الخطاب لم يصدق وقيل يدين ولما في اما مستبين
غير مرسوم كالكاتب على الجدار وورق الشجر او على كاعنة على الرسم وهذا القو
فيحتاج لضميمة كالبينة والاشهاد عليه ولا ملاهي الغيرة لان الكتابة قد تكون للجنسية
فلذا قال ويثبت فيه بغير دليل او اي الاعتبار للنية بعد ما فان نوي صحيح ولا
ولو كتبت امراته طالق طلقت بعثت اليها او لا ويحى الطلاق كرجعه عن التلقين وسئل
عن رجل كتب ايمانا ثم قال لاخر اقرها فقرأها هل يلزمه فاجبت نعم ان بالله لان بطلاق
ان لم يقصد وفي حق الاخرى مشروط ان يكون معقوبا وان لم يكن لغائب كما في الاشياء
فما في الباقي فيه ما فيه ولما لث اما غير مستبين وذلك كالكاتب على الهواء والماء وهذا

بمنزلة كلام غير مسوع فلا عبرة به في شيء من الاحكام وان نوي ذكره الربيعي وغيره واذا اخلطت
الزكية بميتة اقل منها اي في الذكية تحريم ان لم يكن هناك علامة تعلم بها الذكية فلا لم يتجر
فعلية ان يأخذ بالعلامة ذكره الكرماني. واكل لان التعليل ساقط الاعتبار دفعا للخرج
ولذا حل التناول بما في الاموات على انها كالحق عن محرم وسرق ومغصوب فالليل
من المحرم لا يمكن الاحتراز عنه كعليل نجاسة وانكشاف ذكره البرجندي وفي الحامية غيرها
ليس زمانا زمان احتساب الشهادت والا يعنى المساوي. فلا تترك حالة الاختيار ويجري
عند الاضطرار لانه طريق يوصل الى الذكية في الجملة فلا يترك بلا ضرورة وتبدي
بالذكية لان في الثياب تجري بكل حال لان حكم الثياب اخف وفيه ما يخلط بانا غيره
وهو غائب لم يتجرب بل ينتظر محج ما حبه كما في الرغيف المختلط برغيف غيره وقيل تجري
فيها وقيل يتصرف في واحد منهما كما في طعام مشترك صاحبه غائب فانه يرفع قدر نصيبه
عند الاحتياج كما في خال التيساني عن الذخيرة وانت الحوق. واذا احرق رأس الشاة
المطبخ بدم وزال دمه فالتحذ من مرقه جاز استعمالها والحق كالفصل وكذا يطهر
الشور بالنار وكذا اذا تخبز بمسحة الخبز تطهر بالار ولوجعل السلطان الخراج لرب
الارض جاز عند بيبيف وعليه الفتوى بخلاف العشرة اتفاقا لان زكاة ولورفع الاسم ^{الاراضي}
الى قوم قادرين عليها بالاجرة ليعطى الخراج لسقته فاجرتها جاز. فان فضل شيء من
اجرتها دفعه لملأها رعايته للحقين. ولو نوي قضاء رمضان ولم يعين عن أي يوم صح
ولو عن رمضان فلا يصح في الاصح ما لم يعين منه صائمه عن رمضان سنة كذا. وكذا في
قضاء الصلاة لو نوي ظهر عليه ثلاثا ولم ينف ادل ظهر او اخر ظهر اظهر يوم كذا لا يصح
ما لم يعين وقيل قائله في الكثرة وتبعه في التوزيع فيها وهو قول بعض المشايخ
والاصح الاول كما في الربيعي وغيره وانه في المخرج **قيل** ونقل في الاشباه
في بحث تعيين المنوي عن المحيط ان نية العيين انما اشترطت مراعاة الترتيب
فساقط الترتيب تأخير نية الظهر لا غير ثم قال وهذا شك وما ذكره اصحابنا
لما صي خان وغيره خلافه وهو المعتمد كذا في السنين انتهى بخروفي فليست به كذا
ولو اتبع الصائمه براق غير فان كان جسيبه لزم الكفارة. مع القضاء للذخيرة والا
فلا كفارة وقتل بعض الحاج عذري ترك الحج لما امر ان الطريق شرط. وروى قال لامرأة

عند شاهدين نوزن مرشدي يعني انت صرت زوجتي. فقالت شراي صرت
لا ينفقك لكاح سينا ما لم يقل الرجل ^{يقول} كبر وراي جعلت لاني لا قول لم يدل على الاحتياط
والقول. ولو قال لها خي شئت رائد من كرايدي معناه هل جعلت نفسك لي زوجة
فقالت كرايدي يعني جعلت. فقال يذير فتر يعني قبلت ينفقك لاحتيا على الاحتياط
والقول. ولو قال لرجل دختر خوشين رايشتر رائداني واشتي يعني هل جعلت
بناتك لايقه لاني فقال ابوها اشتر يعني جعلت لا ينفقك لانه لا يزوجها الا ينفق
الاتقاد. ولو مضت المرأة زوجها في الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها كانت ناسرة
لحبسها نفسها بغير حق وهذا اذا سقت وتريدا لقرار فلو انقلها الى منزل ليس ينشور لوجوب
سكنها عليها. ولو سكن في بيت الغصب فامسكت منه فلا لانها محقة اذ السكني
في حرام بخلاف ما لو كان فيه شبهة. ولو قالت لا سكن مع امك واريد بيتا على حدة
فليس لها ذلك بخلاف الضرف للمأوي. ولو قالت المرأة لزوجها. مو طلاق ده ايك
اعطني طلاقا فقال داده كيرا اي المطلاق قد اعطي او كرهه كير معناه الفعل
والعمل او قال داده با داوكره با دمعناه فليكن ان نوي يقع والافلا لانها فلكايات
عندهم. ولو قال داده است او كرهه است معناه الاخبار عن الوقوع. فلذا يقع وان لم ينف
ولو قال داده انك انكره انك معناه ارض الله وتعي لا يتعي وان نوي لعدم الاخبار
عنه. ولو قال وي تراشيد تا قيامت معناه اي لا تليق بي الى يوم القيامة او قال
هه عن معناه هي لا تليق بي جميع عمرى ومدة عدي الى يوم القيامة لا يتعي لهما لنية
لانه ^{لا} المكنايا. ولو قال لها حيلة زان كن معناه افضل حيلة النساء يعنون به ^{لا} احفظ
عدتك او عدك ايام عدتك فهو اقرار بالطلاق الثلاث. فانه عندهم كتابته عن وقوع الثلاث
لان المرأة لا تستغل ابوالعدة كما ينبغي لا بعد وقوع الثلاث. ولو قال حيلة خوشين
معناه انت هنا فلا يتعي لانه ليس بكناية عندهم بخلاف لاهي. وقالت لكابين ورا
بخشيد يعني قالت له وهبت لك المهر. مرا ارجئك باز دار اي فخلصنا من زناك
فان طلقها سقط المهر لان يكون في معنى الخلع على المهر او الطلاق على المهر ولا يطلقها
ولا يسقط لان لم يجب سواها لان سواها هو الطلاق على المهر. ولو قال لعبد يا ما لي
اولامنه انا عبدك لا يعقك لانه ليس ببيع للعق ولا كناية له بخلاف يا مولاي ولو وعي

لا فعل فقال برهنه كذبت يعني على اليمين كما ان كان يعني هذا الفعل بكنه يعني
لا فعل فهو اقرار باليمين بالله تعالى فتي فعل بحث في يمينه وبازنه الكفاة وان قال برهن
سوكذبت بطلاق معناه على اليمين بالطلاق فاقرار بالحلف بالطلاق حتى اذا فعل ذلك
تطلق امراته فان قال قلت ذلك كذا لا يصدق لانه رجوع عنه فلا يصدق وكذا
لو قال امراسوكذبت خانه است كما انكادكم معناه انا حالف بيمين ايت ان لا فعل هذا الفعل
فانه اقرار باليمين بالطلاق لان اليمين مبناها على الوعد وفي الوعد يكون بالبيت عن المرأة فقوله
خانه اسم البيت ولو قال المشتري للبائع بعد البيع بها رايا زده معناه رد الثمن فقال
البائع يازدقم يعني اريد يكون فسحا للبائع لانه استرداد الثمن وردة ضمن للعقد العتار
المتنازع فيه لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يبرهن المدعي على وقوع دعواه بخلاف المنقول
قلت زاد في التويريقا الغنيح او يعلم التناضي به وكذا ذكره الشارح الباقي
وكذا يذكره في غير موضع ولعل المصنف تركه لما بينها غير مرة ان المفتي به في زماننا
انه لا يعمل بعلم التناضي قائل وتمامه فيما علقته على التويريقا لا يخرج قضاء التناضي في عقار
ليس في ولايته بناء على ان المصنف فيه كالجور وقيل لا يفتي **قلت** فلذا
اعتمده في التويريقا خلاف ما في اكثر دان تنوع المصنف فتبصر واذا قضى التناضي في حادثة
بيئته ثم قال رجعت عن قضائي لو بدلا لي غير ذلك ووقعت في تلبيس المشهود او اطلت
حكمي بخذلك لا يعتبر قول التناضي في كل ذلك لقول حق الغنيح وهو المدعي فلا يملك
عنه ولا اطلاقه والقضاء ما ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة الا في ثلاث
حسب في القضاء بعلم او بخلاف مذهبه او ظهر خطؤه **قلت** والقصد
بالبيئته اخرج القضاء بعلمه لا يخفى فتبصر وعل على اخرج حقا قويا ثم سأل عنه فاقرب
دم يرويه ويسمونه وهو الحق لا يرام صحت شهادتهم عليه بذلك اقراره من سهل كلامه
ولم يروه فلا ان النعمة تشبه النعمة فتعني البيئته الا اذا تحققوا بان ليس غنيح ولو بيع غفار
بعض ارباب البائع حاضر بعلم البائع وسكت لا تسمع دعواه بعده فيكون سكوتة كالا فصح
قطعا للتويريقا والحيل وكالزبيح ان رجعت بخلاف لا يجني ولو جارا الا اذا نصرت المشتري
فيه زعما وبنا فحينئذ دعواه لا تسمع ولو باع ضيعه ثم ادعى انها وقف عليه واراد تخليف
المدعي عليه ليس له ذلك وان اقام بيئته تقبل كذا في التويريقا **قلت**

وهذا

وهذا هو الاصح خلافا لما صنفه الزيلعي وان تبعه الحسين والباقياني فتنبه ولو رهب امرأة
مهرها من زوجها ثم ماتت فطلب اقرارها المهرنة وقالوا اي الورثة كانت الهبة في مرض
موتها وقال الزيلعي بل في صحتها فالقول له استحسانا كما في الزيلعي وعامة شرح الكنز
وعنه واستظهره في فتح القدير في اقرار باب المهر **قلت** وفقا بلما القياس
ان القول للورثة وهو الذي اعتمده في التويريقا لقاضي خان وعنه وقد حرره
فيما علقته عليه فليحفظ ولو اقر بحق ثم قال كنت كاديا فيما اقررت استحسانا حلفا لمقر
له ان المقدم يكن كاذبا فيما اقر ولست بمبطل فيما تدعي عليه عند الحيف استحسانا وبقيتي
وكذا لو ادعى ارب الثمن وقد قرناه في الاقرار ولا اقرار ليس سببا للملك قال الشارح
الباقياني ليست في اكثر **قلت** ولعلها ليست في نسخة ولا فهي في
عامة نسخ اكثر كما لا يخفى على المتبحر وليحفظ ذلك فقد غلط فيه كثير من ولو قال
لاخروك ملكك بيع هذا فسكت صار وكيلاه ويجعل ماوته قبول هذه العادة ومن وكل
امرته بطلاق نفسها لا يملك غيرها لا يمين من جهة **قلت** فليحفظ هذا
فقد غلط فيه بعضهم ولو قال لاخروك ملكك بكذا على اني متى عزلتك فانت وكلي فطريق
عزله وحيلته ان يقول عزلتك ثم عزلتك قال الشارح ليست في اكثر هذا
قلت بل هذا ولعله على قياس ما مر قد تقرر وجهه ان متى لم يزل الاوقات واما
كلما قلعمور الافعال حتى لو قال كلما عزلتك فانت وكلي فطريقه ان يقول في عزله
رجعت عن الوكالة لعلقة وعزلتك عن الوكالة المتجرعة الحاصلة لفظا كما فحينئذ يعزل
وقبض بدل الصلح قبل الفرق من المجلس شرط ان كان الصلح دينيا بدني لانه صرف
اربع وفيه لا يجوز الفرق عن دين بدني لان الصلح يقع على المستحق بعقد المدائنة
ولا يكون دينيا بدني فلا يشترط قبضه لان الصلح اذا وقع على عين تعين لا يبقى دينيا
كصلحه على غيره يعني عن حنطة في الذمة كما في عامة الكتب **قلت** فما في شرح
الباقياني بخطه لان الصلح اذا وقع على عين تعين بالعين المعينة والارث المير لا يخفى ما فيه فتنبه
ومر ادعى على صبي دارا فصالحه ابو علي مال الصبي فان كان له اي للمدعي بيئته
حاز الصلح ان كان بمثل القيمة او اكثر بما يقابله فيه ويجعل صلحه كالثمن للمدعي
وان لم يكن له بيئته او كانت غير عادلة لا يجوز لانه يكون حينئذ متبرعا لا مشترقا ومن

فانه المقصود والله الموفق لذلك والهاذي لاحسن المسالك **كتاب**
 الفرائض هي جمع فريضة الفرض وهو لغة لغاية كالبان والقطع والتقدير واصطلاحاً
 هنا النصيب المقدر للوارث شرعاً ثم نقل الجمع علماً لهذا العلم كما لانصار وخص
 بهذه التسمية لان سهامه مقطوع بها كما قال تعالى فريضة من الله ولذا قال عليه الصلاة
 والسلام تعلموا الفرائض وموضوعها التركة وحده علم باصول مرقه وحساب
 تعرف حق كل التركة واستمداده من هذه الاصول وغاية اصيل الحقوق لا يابها واركانه
 ثلاثة وارث ومورث وموروث وشروط ثلاثة موت مورث حقيقة او حكماً
 مكفود او تقديراً كجنين في عرق ووجود وارث عند موته حياً حقيقة او تقديراً كالحمل
 والعلم بجهته ارثه وهذا يختص بالقضاء ولهذا شرط في هذا العلم العلم بالانساب
 كما شرط المهاراة في علم الحساب واما اسبابه وموانعه فتأتي في كتاب اما اصوله
 فتلازمة الكتاب والاسئلة في ارثه لا يسهلها المفق في ابن سبويه واجماع الامم في ارث امر
 لا من الميت ولا لامنع ورثته الا ذواته لا شفعاء الزوجية بالموت حتى لو علق عتق امرأته
 الامة بموت مولها فماتت فلا ارث له غير عتقت عنده خلافاً لنا كما بسط عند قولنا
 تسبيل الوفاة لا ارث بعض يقرر وتخريجها لابن الهذيل يحسب
قلت ولكن اخر مسئلة في التنازع في الارثية ولا عتقاً علي ان الحي يرث
 من الحي انتهى فليست له ثم رأيت في نسخة معدة مثل الاول فليقول شتر
 الحقوق المتعلقة بالتركة هنا خمسة لا تستقر لان الحق اما للميت وعليه الا الاول التجهيز
 والثاني اما ان يتعلق بالذمة وهو الدين المطلق الا وهو المعلق بالعي والذات
 اما اختياري وهو الوصية او اضطراري وهو الميراث فلذا قال **بيد** وجواب تركه
 الانسان الميت الخالصة عن كل حق للغير يتلقا عي من التركة كما لو هن والعبد الجاني فيقدر
 علي تجهيزه اتفاقاً لعلقه بالمال قبل صيرورته تركه كما حرره فيما علقته علي التنوير
 والسر اجبة **قلت** فما ذكره من اهله من تصحيح خلافة منطوية بل تقللهم
 بغير ذلك لان ليس بتركة اصلاً ولا اصل ان كل حق يقدر في الحياة بقدر في الوفاة
 فليحفظ **فائق** الميت بالتخفيف من حله الموت وبالشديد من سيموت

باب جنة وعمر الداخل
 في جنة لا يدخل
 في جنة الا من
 لا يدخل في جنة
 ولا يدخل في جنة
 ولا يدخل في جنة
 ولا يدخل في جنة

قال ابو خليل اشهد ابو عمرو
 • يسألني تفسير ميت وميت • فذكر ذلك قد فسر ان كنت تقبل
 • فمن كان ذارح فذلك ميت • وما ميت الا من لم يقبل
 وهل يعني الدين انتقال التركة ملكاً لورثته او خلافاً وعلي القول بالمنع فكل من كل التركة
 او بقدر الدين خلاف كذا افاده العلالي لا مامر **قلت** وقدنا في لقضاء
 ان لا يتبع التركة المستقرقة بالدين للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم حيثئذ فليحفظ
 بتجهيزه وتجهيز من تولى به نفقته كولد مات قبله ولو لم يخطه ولو غيبته
 علي المعتقد عننا وعند الشافعية **قلت** فما في السراج والجرح والجر الزاخر
 والضياع المعنوي انه لو لها مال فكنها في مالها بالاجماع فيه ما فيه والفقير علي ما
 ينافيه كما لا يخفى علي الفقيه ودفعه وعطفه الخاص علي العام كأنه لا يزيد الا هتافاً سبتر
 الميت لانه المقصود والمير وقد تركه في الكفر والتفريط فستبته بلا اسراف ولا تقدير
 كلفن لستة وقد راي لي في حياته وهذا اذا لم يصر بذلك فلو ادعي تعبير الزيادة علي
 كفن المثل من الثلث وكذا لو تبرع الورثة بدوا جني فلا باس بالزيادة من حيث القيمة
 لا العدد واستحسن المتأخرون العامة لعالم وشريف وفي الضرورة بما يتيسر وصل
 للغير المنع من كفن المثل قولان والصحيح نعم ولو سرق كفننه فلو قبل بفسخه كفن مرة بعد
 اخري وكل من كلفه مال ولو عليه دين مالم يقبضه الغنا واصحاب الوصايا فلا يمتد شهر
 بخلاف الورثة ولا تجهيز الورثة علي قول كفن متبرع بخلاف عمله وحفر قبره ويرد لمن تطوع
 بكفنه ولو تلف الميت باكل زيب ونحوه ثم يقضي بوجه اي التي لها مطالب من جهة
 العباد من جميع ما بقي بعد التجهيز ان وفي لا مان كان صاحب الدين واحداً فله
 الباقي وما بقي له ان شاء عفا او تركه لدار الجزاء وان جماعة فان بعضهم اولي كدين صحة
 قهر وان استوفوا فبالخصص واما دين الله فلا يجب له اوصية فاذا اجتمعوا ولا وفاء
 فدين العباد او علي عندنا لا تنعكس هو الغني ونحن الفقراء **قلت** فما قاله وصاية
 التي اوصي بها للاجنبي مسلماً كان او كافراً بغرامة الورثة والوارث عند اجرة الورثة
 وهو كسار سوا قديت بعين او كالثالث والربع فانها مقدمة علي الارث مطلقاً
قلت وهذا هو الصحيح خلافاً لشيخ الاعلام وان اختار في الاختيار

وارتضاء الباقي وغيره فثبت من ثلث ما بقي من ماله بعد قضاء الدين لا فقلت أصل
المالك والالتزام استغرق جميع الباقي فيؤدي إلى حرمان الورثة بالوصية وذو الأجر .
قلت وإنما قدمت في لاهية اهتماما لكونها مظنة للتقريب . ثم تقسم الباقي بعد
ذلك بين ورثة . وهم أصناف ثلاثة أصحاب الفرائض والعصبات وفروع الارحام . يستحق
الارث باحدى ثلاثة بنسب . أي قرابة زوجة . صحيح ولو بالوطي . لا خلوة اجماعا .
قلت فلا وارث بفاسد ولا باطل اجماعا . ولا لا نوعيه والمستحقون للتركة عشرة
اصناف ذكرها بقوله . ويبدأ بأصحاب الفروض لا بنسب ثم يبدأ بالعصبات . والجنس فيستوي في
الواحد والجميع وجميع الارواح النسبية ثم يتبعهم الا في لقوله عليه السلام الحق الفرائض
بأهلها فما اقتت فلا في رجل ذكر متفق عليه وعليه اجماع **قلت** واتبى نذكر
ذكر لغيره فالرجل هنا ما يقابل المرأة لا ما يقابل الصبي فيشمل المبالغ وغيره وهذا كما قال
علماء المالكي في مثل قوله تعالى وما فرادته في الارض ولاها يطير جناحيه ان اسم الجنس
محتمل للفردي والجنس معا وبالصفة يعلم المراد فلما اوصف المرأة والطائر بقوله في
الارض يطير جناحيه علم ان المراد الجنس لا الفردي وعبر برجل لغيره ان العصبية اقوى
سببا ولذا استحق بها جميع المالك حاله انفراد بجهة واحدة بخلاف صاحب الفرض
فانه به وبالرد فليحفظ . ثم بالمتق ولواني وهو العصبية السببية . ثم عصبية الذكر
لا غير لان ليس للنساء في المالك الا ما اعتقن كما ياتي . ثم الرد على ذكر الفرض النسبية
بقدر حقوقهم فلا يرد على الزوجين لكن في قينة لم ينسب غيرها انه يرد عليهما في
زماننا **قلت** وحقيقة . ثم ذكر في الارحام ثم بعدهم مولى المولى .
الكل او الباقي بعد فرض احد الزوجين . ثم المولى بالنسب له على غيره بحيث لم يثبت
نسبه بهذا الاقرار فذلك لغيره اما في المقر على اقراره **قلت** وذلك كما قرره
بالاخر له فانه لا يثبت له نسب . ولكن يكون حكمه كما ذكر لانه وصية معني حتى لو رجع صح
واما اذا صدق المقر عليه او اقر بمثل اقراره او الورثة وهم فاهل الاقرار او شهد
رجل اخر مع صلاحه لذلك فانه يثبت نسبه حقيقة وبذلك الورثة المعروفين
وان رجع المقر وكذا لو صدق المقر قبل رجوعه لان النسب اذا ثبت لا يبطل الرجوع
وفرضه بثبوت ارثه كما في اقراره على نفسه بالوالدين والولد كما في غايته لذهب

التي عليها يعتمد واليها يذهب **قلت** فما في فرائض الامام القائي وضو
السراج من انا الاقرار بالامر لا يصح من ظهور فيه او رواية من جهة والحق صحة جامع لاهالة
تلك كالأب فينسب . ثم بعد الموصي له بالتركة فالثالث . ولو بالكل وانما قدم
عليه المقر له لانه نوع قرابته واعلم ان كل ما جاز باجازه الورثة يملكه المخارجه من قبل
الموصي عندنا ولا جازة رفع المانع وان لم ياتت فزوج وادعت لا حجب بنصف ماله
كان للاجنبي نصف ماله والزوج نصف الباقي بعد الثلث وليست المال السدس
وانه لو ادعت بنصف ماله الزوج كان لها كل نصفه اثنا ونصفه وصية كما في
الحائية **قلت** ومفاده صحة الوصية للوارث حيث لا اثر اخر وقد قدناه
فليحفظ . ثم توضع التركة في بيت المال لا ارثا بل قسما للمسلمين وليس بعده
غير ليلد به . فلما قدرنا في معنى صلته دون الباقي نسبه ونعني الارث على ما هنا
اربعة ارق . ولونا قضاكم ككاتب وكذا بقص عند أبي حنيفة وما لك وقالاهو كحر
مديون ويرث وتجب وقال الشافعي لا يرث بل يورث وقال احمد يورث ويورث
ويجب بقدر ما فيه من الحرية **قلت** وقد ذكر الشافعية مسئلة يورث
فيها الرقيق مع روقه صورتهما مستأمن جني عليه فله حق بدار الحرب فاسرق ومات
رققا بسلامة تلك الجناية فدينه لورثته ولم اره لا ميراثا فيجوز . والقول **الموجب**
للقول او الكفارة وان سقطا جرمه لا يورث كما مر في الجنايات . وعند الشافعي
لا يرث القاتل مطلقا ولو مات القاتل قبل المقتول ورث المقتول اجماعا . واختلف
المالكيين . اسلاما وكفرا وقال احمد اذا اسلم الكافر قبل قتلته ورثت وكانت
معاذ ومعاوية يورثان المسلم من الكافر **قلت** نسبه التركة . وبه اخذ الحسن ومحمد بن الحنفية
وهو القياس لقوله عليه السلام لا سلام يعلو ولا يعلى لكن على الاول القول
واما الرقة يورث عندنا خلافا للشافعي **قلت** وذكر الشافعية مسئلة
يورث فيها الكافر صورته كما فرمات عن زوجته حاملا وقتنا ميراث الحمل
فاسلمت ثم ولدت ورث الولد ولم اره صريحا العلماء فيراجع واعلم ان الكفار يتوارثون
فيما بينهم بنسب وولد وكاح يقر عليه بعد اسلامه كنكاح بغير شهود كما لا يقر عليه
كنكاح مخرمه هو الصحيح . اما النسب فيثبت فيما بينهم بالانكحة الفاسدة فيستحق

بما التوارث فلو لم يجز قرايتان فان امكن الجمع بينهما في الارث يرث بكل منهما ما لا يافقهما
وهو مذهب عامة الصحابة وعليه علماء دارهم واذا اترافوا اليها قسمنا بينهم شلنا قال
تعا فان جازك فاحكم بينهم بما اترك الله والرابع اختلاف الدارين فيما بين الكفار عند اختلاف
الشأن حقيقة كبريتي وذيتي او اختلافهما حكما كسأ من وذيتي وكبريتي من دارين
تختلفان كبريتي وهندي لا نقطأح العصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين وان شئت دارهم
كسأ من وذيتي قلت وقول صاحب السراجية في شرحه ان المستأمن لا يرث
ورثة الحربين بل يوضع في بيت المال منظوريه لما افته لعامة الكتب فراهم يرثونه لبقاء
حكم الامان في مالهم لحقهم وايضا لما لا يرثونه فرحقه فيمنع ذلك صفة لبيت المال
فليثبت له قلت زاد بعضهم اربعة اخرى وهي النبوة لحديث الصحيحين عن شقير الانبياء
لا يرث ما تركها صدقة وقد يضر ابن خبير في الاشياء ان النبي لا يرث ولا يرث وعند
الشافعي يرث فقط وبعبارة الردة وينبغي بالرق اجماعا فالاقسام اربعة ولا يرث ما
فالمرتد لا يرث احدا اجماعا وليس ذلك لاختلاف ملتين لانه لا ملته على ما عرف في محله
وجها لانه تاريخ الموتي كالغربي والهندي وجها لانه الوارث وذلك في نفس ما يل او اكثر
مبسوط في المحتج غير منها اربعة صياح ولدها وماتت وجعل ولدها فلا توارث
وفي الحقيقة الموانع خمسة اربعة ملتين والردة كما علم ذلك بالاستقراء الشرعي وما زاد
عليها فتسميته مانعا جاز لان انتفاء الارث معه ليس لوجود مانع بل انتفاء الشرط والسبب
والجمع على توريثهم فرضا او تقريبا او بما فر الرجل بالاختصار عشرة وبالسبط خمسة
الاب ابوه وان علا وهذان فرا علا النسب والابن وابنه وان سفل وهذان
فرا سفل النسب والباقي من حاشيته وهو الاخ مطلقا اي لا يورث اولا جده وابنه
اي لا يورث اولا اب وان نزل والعم العصبة لا يورث اولا اب وانه لا يورث اولا اب وان بعد
وسوا في ذلك عمومته الميت او عمومته ابية اوجدة وان علا وهو كذا التامية يورثون بالنسب
والناس في الزوج والعاشق والنعمية وهو المعق وعصبة بنفسه وهذان يرتان
بالنسب والجمع على توريثهم بالفرض وبالعصبة بالفقد ومع الغيرة بالاختصار
سبع وبالسبط عشرة الامر والجدة لا يرث وهاتان فرا علا النسب والبت نبت
الابن وان نزل ابوها وهاتان فرا سفل النسب ويخرج عنه بنت بنت الابن وبحوها

فلا تراث لانها من ذوي الارحام كما يأتي ومر حاشيته لا تحت مطلقا لا يورث الاب او لامر
وهو لاء الخمس يرث بالنسب والزوج وبعالة النعمة ولو تعلق المعق وان بعدت
وهاتان بالنسب وهما على السبعة عشر نفرا الجمع على توريثهم والرجال والنساء وبالسبط
خمس وعشرون ولا يجتمعون اذ منهم الزوجان الا في سيلة الميت المملوك في الكفن فكشف عنه
ناذ هو حشيتي لذلك الان كذا ذكر العلوي وغیره الحنفية والشافعية قلت
ولكن المقول عندنا ان البينة للمرأة لانها الاثباتا كما في الفصل الثالث في دعوى الخاب
من دعوى البينة والاخر عند الشافعية ان البينة للرجل لزيادة العلم كما افاده
المستدرك في شرح الترتيب معا لا يبي ظاهر فليحفظ صفان صف ذو فرض وصف
عصبة بنفسه وبغيره ومع غيره كما يأتي فذا الفرض منهم منهم اي فرض مقدرة
اي معين في كتاب الله والسهم اي الفرض المقدرة يعني المذكورة المعينة في
كتاب الله احترزه عن غير المذكور فيه كلت ما بقي للامر وكالسبع الي المشتر في
باب العول لا ثبات باجماع الامة سنة نقط لا شاع ها في الكتاب بالغزير فذكرها الله
في ثلاثة عشر موضعا المصف في ثلاثة مواضع والربع في موضعين والثلث في واحد
وكلا من الثلثين والثلث في موضعين والسدس في ثلاثة مواضع وهي فوق الاول والثاني والثالث
والرابع والثمن والثاني الثلثان والثلث والسدس والضابط الاخص الرابع والثالث
وصف كل وصفها والصف والثلثان وصفها وصف وصفها ان الثلث والسدس وصفها
وصف وصفها فالمصف فرض خمس للميت المفردة ونبت الابن عند عدها فان لا
الابن كا ولا الصلب وذكرهم كذلكهم وانا نهم كانا نهم ويجبون ما يجبون وللا
لا يورث ولا تحت اب عند عدها وقوله اذا انفرد اي عن بعضها راجع للاربعة
والخامس للزوج ايضا عند عدم الولد وولد الابن ولو ان شترط الارث فخرج
ولد البنت وقام بها مانع والربع فرض اثنين لداي لكن فخرج عند وجود احدهما اي
الولد او ولد الابن الوارث ولو غيره والزوج وان تقددت الي الرابع عند عدمها
ولو غيرها والثمن فرض واحدة فقط ها كذلك اي وان تقددت عند وجود واحد
ولو غيرها لقول تعا ولمن الرابع ما ترك كثر ان لم يكن كم ولد فان كان كم ولد فلهن
الثلث فان قلت مقابل الجمع بالجمع يقضي انقسام الاتحاد علي الاتحاد فيكون لكل امراة ربع

اثنتي فلت تدترك ذلك لما نرى وهو ان نرى ان بنية الورثة وهو مشتق بالاجماع والمستحقة
 للمرض احدهن لما لم يجمع الجمع فيقضي ما لم يولد بالفرق ويزالها البقية لعدم
 الاولوية. والثلاث فرض اربعة اصناف لكل اثنين فصاعدا اي فذهب عدد من الى حالة
 الصعود على الاثنين وهو مضروب على الحال والعدد من عطف الجمل على الجمل ولا يجوز
 فيه غير النصف ولا يستعمل الا بالاف او ثلث من فرض النصف كما مر. والثلاث فرض اثنين
 للام عند عدم الولد للميت وعدم ولد الاجن كذلك وعدم الاثنين والاخوة والاخوات
 لابوين اولاد اولاد مختلفين او محجوبين بالشخص ولها ايضا ثلث ما يتبقى من المسئلة
 بعد فرض احد الزوجين وذلك في مسئلتين. زوج وابوين او زوجة وابوين. ويلقبان
 بالفرسين والغاوين والفرسين وظاهر كلامهم ان ثلث الباقي ليس فرضا اخر غير الستة
 لذك مع الثلث وان عد كثير فرضا سابقا زيد على فرض الام ان فانه ليس بشيء لانه في
 الحقيقة اما سدس اربع فيلحفظ. ولو كان مكان الاب فيها حجب فلها ثلث الجمع عندها
 وعامة الصحابة والعلماء اخلافها كيجوز. فعنه هو كالاب **قلت** وكنت في شرح
 التوير ان الحد كالاب الا في اربعة عشر مسألة خمس في الفرائض وباقيها في غيرها. وللاثنين
 فصاعدا من ولد الام اي الاخ والاخت لا يرثان كالكلام **قلت** وقد اختلف
 في معنى الكلام الذي قالوا شتر اصحابها من اولاد له ولا يرثون عليهم لذكرهم وانما هم بالسوية
 عند الاجتماع بالاجماع. والسدس فرض سبعة. ولو احدى منهم ذكر او انثى او خنثى بالاجماع
 والام عند وجود الولد كذلك. او ولد لابن وان سفل كذلك او الاثنين فصاعدا والاخوة
 والاخوات. مطلقا لما تقر ان اقل الجمع هنا اثنان فان قلت لم يجبهما ولدا لانهن كابييه
 دون ولدا لانهن كابييه قلت لا خلاف في ذلك عليه بما اذا شائيا بل قيل حقيقة بخلاف اطلاق
 الاخ على ولده ولقوته حجب **فائدة** لو ولد ولدان ملتصقان لها رأسان واربعية
 أرجل واربعية أيدي ورجلان فمن ابن القطان من الشافعية انها كالاثنتين في جميع الاحكام
 من حجب وارث وقصاص وغيرها قال الشيخ شيخنا العلوي الامام واليه اذهب ولم
 احدها فيما عدي ملكا لمذهب. والاب على الولد ولو خنثى او ولد لابن. وان سفل
 كذلك اذا كان وارثا فان لم يكن معه فرع وارث لم يرث له عند الجمهور. ولما السدس للحد
 الصحيح مع فذكر عند عدمه. لسقوطه بالاجماع والحد الصحيح. هو لا يدخل في شئ

الى الميت ام اربعة ولا يكون الا واحدا فان دخلت في شئ من فخر فاسد وتعد. والمجدة
 الصحيحة عند عدمها اي لا تسقط لها بها كما يأتي في الجب. والمجدة الصحيحة هي من
 لا يدخل في نسبتها الى الميت جد فاسد وتعد. ولست لابن وان تعددت. ولو من
 ابين فما كثر وهذا مع وجود الست الواحدة وثبات الصلت تكلم للثلاثين
 وللأخت لا ب كذلك اي وان تعددت مع وجود الاخت الواحدة لابوين تكلمت
 للثلاثين وعليه الاجماع **قلت** فتلخص ان جملة اصحاب الفرض ثلاثة عشر
 نفسا تسع في الازدات الام والجدتان وذوات النصف اربع والاخت لا يرثان
 واربع من الذكور الاب وابوه والاخ والام والزوج وباقي الذكور الاربع عصابات
 كما افاده بقوله. والعصبة الحقيقية هي العصبة بنفسه. وهو ذكر ليس في نسبة
 الى الميت انش. فيه نظر لان الاخ لا يرث وارثا في نسبة انثى واجيب بان المراد
 ينسب بالانثى فقط **قلت** وفيما لا يخفى فلما قال ابن ابي ابي في كفايته
 . وليس يخفى لو حده عن نقد. فيمنع في تفرقة بالحد
 ثم عد هم اربعة عشر وهو ياخذ ما ابقته الفرض اي حجبها وعند افراد بنفسه
 بحر زعيم المال بحصة واحدة ثم الاربعة عشر اصناف جزء الميت ثم اصله
 ثم جزءه ثم جزءه جزءه كما قال. وانما هم ليد جزء الميت وهو لابن وابنه وان سفل
 مثلث انما ثم بعده اصله وهو الاب وابوه الحد الصحيح كما مر وان علا عند عدم
 الاب واما تعدد على الاخوة فذهب الخليفة لا قدر وعليه امامنا الاعظم
 كما يأتي في الجب ثم بعده جزءه ابويه وهو الاخوة لابوين اولاد بعد لا شقاء ثم
 بنوه وان سفلوا كما بن ابن الاخ لابوين اولاد. ثم بعده ذلك جزءه وهم
 الاعمام لابوين اولاد كما تقدم جزءه جد ابويه وهم اعمام اب الميت كذلك اي لابوين
 ثم الاب ثم بنوه لابوين ثم الاب وان سفلوا كما في ولاية النكاح وبعدت جميعهم
 بقرب الدرجة يرجون بقوة القرابة فمن لابوين او لي من الاب كما يأتي **قلت**
 واذا اجتمع في درجة واحدة جماعة من العصبة قسم عليهم باعتبار ابدانهم لا باعتبار
 اصولهم كما بن اخ وعشق بن اخ آخر اب بن عم وعشق بن عم آخر فالما ليسهم على عش

ثم بنوه وان
 سفلوا

سما لكل منهم قدام ذكر العصبه بنفسه ذكر العصبه بعينه وهو فرضه من النساء النصف
عند الاقتراد والثلثان عند التثنيه والجمع وذكر الصغرى باعتبار العصبه وهذا الاربع من النساء
كأمره فانهم يصرون عصبه بأخواتهن ولو حكما كان ابن ابن بعصبه من مثل ما فوقه كما يأتي
وحينئذ يقسم لما بينهم **لذلك** كمثل خطأ **الاشياء** وانما دان المستيقنه انما تصير عصبه
على اجنبها الشقيق لا مع الاخ لآب بل يفرق لها معه وعليه اجماع **وقر** لا فرض لها **والا ثبات**
واخوها عصبه بنفسه لا تصير عصبه به **كذلك** فرض لا اختصاص ذلك **بنوعين**
البنات بالبنين والاخوات بالاخوة ضرورة ان لا يساوي نصيبها نصيبه ويؤخره اما في فرض
لهن نلا كالعده وبنت العم وبنت الاخ **لاهن** من ذوي الارحام **فقد** وهذا
بالاجماع وخلافه خطأ **وان** اوجه عبارة التفسير كما ثبتنا عليه في شرحه وفي المسأحيه
فليس ابن الاخ بالمعصب **فمثل** ما فوقه في النسب
واعلم ان قول بعضهم اربعة من الذكور يعصبون اخواتهم الابن وابنه والاخ لا يوجب اولاد
تقريب لما ذكرنا ان ابن الابن يعصب بنت عمه وبنت عم ابيه وبنت عم جد وعمته وعمه
ابيه وعمه جد **وكذلك** قولهم اربعة من الذكور لا يعصبون اخواتهم ابن الاخ والعم وابن العم
والمعتق لان الاب لا يعصب اخته وهي العمه والحده لا يعصب اخته وهي عمه **لا بد** فتنبه
ولما ذكر العصبه بعينه ذكر العصبه مع غيره **وهي** الاخوات لابوين والاخوات لآب مع البنات
او بنات الابن **وان** سفل لقول الفرضيين جعلوا الاخوات مع البنات عصبه والمراد
الجميعين هنا الجنس **فقد** والفرق بين البانوع ان البانواع لا يوافق قفسه
مساركته في حكم العصبه بخلافه فاما المقارنه لا المساركة في الحكم وقال
البيوع البانوعيه ومع شرطيه فافتقرا **وذو** الابوين **العصبه** **ذكر** كان ونشئ مقدم
في الميراث على ذي لآب فقط حتى ان اخت لابوين اذا صار عصبه مع البنت ان بنت
الابن تحجب بغيره **الاخ** **لاب** **لنوع** قرايتها لقوله عليه الصلاة والسلام انما عيان بني
الاب والامير يتوارثون دون بني العلات يرث الرجل اخاه لآبيه وامه دون اخيه
لآبيه رواه الترمذي وابن ماجه **تنبيه** **واعلم** ان الاخوة ثلاثه
اصناف بنو الاعيان وهم الاخوة والاخوات لآب وامر بنو العلات وهم الاخوة والاخوات

لاب وامر بنو العلات وهم الاخوة والاخوات لآب وامر بنو الاخفاء وهم هم كآمره وعصبه
ولما رآنا دوله المرأة الملاحجه مولي امه راي يتوارثان من قبل الامر لآب لآب لها
ويقتزمان في مسئلة واحدة هي ان ولدا لآب يرث من قدام ميراثه كآمره وولد
الملاحجه يرث من قدام ميراث اخ لابوين **فقد** **والمراد** بالمولي ما يعي المعتق
والعصبه ليعمر ما لو كانت الام حرة لا قبل كالبطل العلامه قاسم واما الولد
المشترك نسبة من الامه ويرث من كل ميراث ابن كامل ويرث ميراث اب واحد
واقرباء كل منها ينسبون له بجهته بوجه كآمره ويشترك بعضهم بعضا في ميراثه فكأنهم
اقرباء اب واحد وان ماتا أحدهما فهو للمبا في ميراثه ميراث اب كامل **والاب**
على البنت صاحب حظان فرض وتصيب **وفرق** المفتي ان يقول للبنت النصف
والاب ما بقي روي ان الجاهل سأل الشعبي رحمه الله عن بنت واب فقال للبنت
النصف والباقي للاب فقال له أصبت في المعنى واخطأت في العبارة هلا قلت
للأب السدس وللبنت النصف والباقي للاب فقال الشعبي اخطأت واصاب الأخير
فقد **وهذا** ثابت في عامة نسخ المتن ساقط من نسخة شرح العلوي
الامام واخرج جميع العصبه قال الجديس مولي العتاقة وهو عصبه بنفسه ولو اتى
ولا العتاقة العتق على كذا لا الاعتاق بدليل عتق قريبه بملكه ولا يملك ولا بد
يقال ولا العتاقة كذا لا الاعتاق ولاضافة دليل الاختصاص **ثم** عصبه بنفسه
على الترتيب المذكور **في** العصبه **بنفسه** لقوله عليه السلام **الوجه** **كل** النسب
فقد **وليس** هنا عصبه بعينه ولا مع غيره لقوله عليه السلام **ليس** للنساء
من الولا الا ما اعتق الحديث وهو وان كان فيه شذوذ لكنه تأكد بآمر كبار
الصحابه فصار بمنزلة المشهور كالبطل السيد ذاته في منح العتاق وقد انكره العيني
واقعه العلوي الامام **فقد** **ومرشد** ايطي ثبوت الولا ان لا تكون الام حرة
الاصل فان كانت فلا ولا يحد على ولدها ولا لآب معتقا لما تقدمنا ان لا يثبت امر كلي
البدائع وعامة الكتب وقد حررت في الولا فليحفظ ثم ذكر ثلاث فروع فقال **فمن**
ترك اب مولاة وابن مولاة فماله كله لابن مولاة دون ابية عذها **وعند** **البيوع** **للأب**
السدس والمباقي لابن عصبه **فيا** **سأ** **علي** **الارث** **قلنا** **ذا** **ك** **بالفرضية** **لا** **بالعصبية** **ولا** **بالفرضية**

في الاول اصلا والثاني لو كان كان الاب حديج فكله للابن عصوبة اتفاقا ولا شيء للجد
 عندهم **قوله** وهذه المسائل التي ليس الجدي بها كالأب بالانثاء
 والثالث لو ترك جد مولا واخاه فالجد ولي علي الترتيب الملقب وهذا عند
 وعندنا يستويان وهذا فرع اختلافهم في ميراث الجد مع الاخ فعندهم الجد يسقط
 الاخ خلافا لها وما ثبت الحق فلا شيء لها في ظاهر الرواية وفي بعضهم بدفعها لها
 بل ولذالك ارحامه بل وللولد رضا عما يرد علي الزوجين في زمانا كما في الاشياء والقيمة
 عن الزيلعي عن النهاية وان العلي لا مامر **قوله** ولم ار في زماننا فافق بهذا
 ولا من قبلي به وعلي قول به فينبغي جازة ديانة فليجوز وليت دية والعصبة بنفسه
 كما نراهم يأخذ ما فضل عن ذوي الفرض اي حبسها فان لم يفضل شيء سقط عندنا حينئذ
 ولو تركت المرأة زوجها واخاه لا ميراث لهما **قوله** اما اوجه فاصل المسئلة **قوله**
 فالنصف ثلاثة للزوج والسدس واحد للام والجدة **قوله** والثلث اثنا للاخوة لا ميراث
 ويسقط الاثنا حينئذ لا يشار اليه الا في الفروع لا ميراث **قوله** في الثلث لانهم
 عصبة ولم يبق لهم شيء وهو قول ابي بكر وعمر وعلي بن عباس وغيرهم عن عمر انه ترك
 بينهم في العام القابل حين قال لما اشتهت ابانا كان حمارا او حمارا ملقى في السمر
 وقال اذكر علي ما قضينا اي يومين وهذا على ما نقضي اي يومين فاذا ان الاجتهاد لا ينقض
 الاجتهاد **قوله** ولذا نسمي هذه المسئلة عند شرك كالشافعي المشتركة والحجارية والحجورية
 والتمتازية وكذلك يفرض مالك والشافعي للاخت لا ميراث ولا بالنصف للجد السدس
 مع زوج وام فتقول تسعة وتسمى المنزلة والاكديّة وعندنا في حنفية واحد تسقط
 الاخت **قوله** وحاصل ما ليس عندنا مسئلة المشتركة اتفاقا
 كالمسئلة الاكديّة على المفتي به كما يأتي **فصل** في الحجب
 وهو لغة المنع ومنع ما رث باقرب منه عارضة كدعي حجب جيران او بعضه
 ويسمى حجب نقصان وفيه معنى للغة وهذا هو المنع لغيره في عينه فلو لم يكن في نفسه كونه
 رقيقا او قاتلا او كافرا او متباينا في الدار فاندست محرمات لا تحجب **قوله** حجب الجيران
 عن الارث بالثمة مستوفي حصة ثلاث من الذكور وثلاث من الازواج وم **قوله** ابي والابن
 والبنت والام والزوج والزوجة **قوله** فمهر الابوان والولدان والزوجان **قوله** فلا يحجبون

حرمانا اجماعا بل يحجبون بالقتل ويحجب كأمه **قوله** فعدم عصبة او ذم من يحجب
 لا بعد بالأقرب كما لا ينبغي له **قوله** ويجب ذوالقربة الواحدة بذلك
 القابتين كما لا يخفى **قوله** فان تفاوتت الدرجة فلا اعتبار بالقوة بل بقتب
 قرب الدرجة **قوله** وكل من يولي ملصقا قرابة بشخص لا يرث ذلك المدي معه بل يحجب
 مطلقا الا اولاد الامراتي الاخوة والاختات لا يرثن يدلون بها الي الميت ويرثون
 معها لعدم استراقها للتركة بجهة واحدة **قوله** تحجب الاخوة مطلقا **قوله** بالاب
 وابنه وان سفل وبالأب اجماعا وبالجد الصحيح علي الصحيح المختار للفتوي كما يأتي
 وعندنا لا تحجب الاخوة لابوين ولا اب بالجد اب لاب وان علا واما الاخوة لا يحجبون
 بالجد اجماعا وبالولد والواشي بل الاخوة ولو انما تقاسمت عندها علي اصول زيد
 ابن ثابت رضي الله عنه وبه اخذ زفر والحسن ومالك والشافعي **قوله** وحديث
 هو كما **قوله** واحد في المقاسمة انهم تقصده المقاسمة معهم عن مقدار الثلث وذلك
 عند عدم ذي الفرض وله حينئذ فضل الامرين في المقاسمة ومثلت الجميع
قوله وصا بطه ان معه دون مثليه فالمقاسمة خير له او مثله فسيان
 او اكثرنا لثلاث خير له وصورة الادل خمس فقط حدة واخ اخت او اختان او ثلاث
 اخوات او اخ واخت والثاني ثلاثة حدة واخوات واربع اخوات او اخ واختان
 والثالث لا يخص **قوله** ولم تقصده المقاسمة عن مقدار السدس وذلك عند وجوده **قوله** اي
 ذي الفرض **قوله** فيعطي فرضه من كل خارجة **قوله** والمجد حينئذ خير من ثلاثه **قوله** المقاسمة او ثلث
 الباقي او سدس الجميع وبعد ولد الاب علي الجداض اذ له ثم يحجبون من الباقي خائبا
 ومثله كنية كحدة واخ لابوين واخ لاب استوفى الثلث والمقاسمة للمجد الثلث والباقي
 للشقيق ويحجب الاخ لاب خائبا ولو بدل اختا لاب فالمجد خمسان والباقي للشقيق
 وتخرج الاخت خائبة اذا كان في المسئلة شقيقة واختان لاب مثلا فان ما زاد علي
 مقدار النصف للشقيقة يكون لاولاد الاب واعلم ان زيدا لم يفرض للاخت مع الجدة
 ابدا الا في الاكديّة وهي زوج وحده ولم يورث لابوين او لاب اصلها منته وتقول
 التسعة وتسع فستبعة وعشرين للزوج تسعة والام تسعة والمجد مع الاخت اثنا عشر
 للمجد ثمانية وللأخت اربعة وتسمى اكرية لانها كدرة علي زيد من مذهب من ثلاثة اوجه

ولا والعلات بل لا يورثن ايضا

القول فالنفس لا تخت رجعي الفرضين **قلت** وهي في المشابهة التي يقا بها يقال
ورثة اربعة اخذ احدهم ثلث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث ما بقي والرابع الباقي
او يقال اخذ احدهم جزءا من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزء والرابع
نصف الجزء وفي المحيط وغيره قال شايخنا لو اهدى المسئلة كانا صح الاقوال بعد قول
ابي بكر قول زيد رضي الله عنهما وقد قال ابن عباس لا يقتل الله زيد يجعل ابن ابن ابنا ويجعل
ابن ابنا فلذا قال في الفتوي على قول الامام الاعظم كما هو قول الخليفة الاعظم من غير تردد
في ذلك فانهم وكذا في متن المراجعة على قول الامام الفتوي وان قال مصنفها في شرحها
كالبسوط والختي نانا الفتوي على قولها **قلت** ولذا استحسن بعض المتأخرين من
شايخنا في سائر الجدل الفتوي بالصالح في مواضع الخلاف وقالوا اذا كنا نقتي بالصالح
في تعيين الاجير المشترك لاختلاف الصحابة رضي الله عنهم فالاختلاف هنا اظهر فالفتوي
فيه بالصالح اولى كما نقله شيخ شايخنا العلوي الامام عن البسوط وشرح المراجعة لحيد
فتدبر واذا استكمل ثبات الصالحين سقط ثبات ابن لان يكون جديا ابن اي
معين في درجته من او اسفل من درجته وان كان ابن فيعصب بنصب الابن فخطا على
ان يكون من كانت معه جديا **ورق** فرفقه من ليست بذات سهم وان لم يكن في درجته **ويستقط**
ابن ابن مردويه في الدرجة لانه اقرب وقامه في الملوكة ويسمى المشيب واذا استكمل
الاختلاف لا يبين الثلثين سقط الاختلاف لان يكون معن اخ لا ينعص من وقدنا ان ليس
ابن الاخ بالمعصب والجدات الصبيحات مخرجة الاموال **كل** من سيقطى بالامر جماعا وتسقط
الابتات خاصة دون الاهيات بالاب ايضا كما سيقطى بالامر **وكذا** يسقط بالجد اذا كان من قبله
فلذا قال الاموال **وان** علت فاما لا تسقط بالجد لانها ليست قبله اذ هي زوجته
فترت معه **وكذا** كلما ازداد درجة زيد جده الى غير نهاية واما الاب فلا يرت معه
الاخذ واحدة من قبل الام لانها واحدة فقط **والا** يرات يحجب به **والجد**
الزوي من مزاى جده كانت تحجب المعدي مزاى جده كانت وهذا ساقط من نسخة
شيخ شايخنا العلوي الامام ولا بد منه فستتبه وارثة كانت القرني او نحوها كما مر لاب معه فافها
ولو حجب بالجد يحجب ام ام الام هو الصحيح كما لو كانت وارثة واعلم انه يؤخذ لكل جده
درجتان على طريق تضعيف بيت السطرنج فللمجدة الاولى ثنتان ام امه وام ابية والثانية

اربعه ولثالثه ثمانية وللاربعة ستة عشر وللخامسة ثمان وثلاثون جده وهكذا وهذا
مع معرفة عدد الجدات والارثات كما يراهن **والساقطات** مبسوط في الملوكة واذا
اجتمع في درجة واحدة جديان يحجبان احدهما ذات قرابة واحدة كما مر ام الام فقط
والاخرى ذات قرابتين كما مر اب لاب وهي ايضا ام ام الام **وان** زوجت امرأة ابن
ابنها بنت بنتها فولدت لهما ولدت هذه المرأة جده لامية **قلت** المسئلة ذات القرابة
الواحدة وهي المجدة الاولى وثلاثه للآخرى اي لذات القرابتين بهذه الصورة وهذا
عند محمد باعتبار الجهات وينصف بينهما باعتبار الابدان عند أبي حنيفة وعند ابو حنيفة
كما في الجمع والتوير وبه قال مالك والثاني وجب جزم في الكثرة يقال وذات جنتين
كذات جهة **قلت** فكان هو الذي رجح وان اقتضى صنيع المصنف خلافا فليست به
له واصل هذا ان التجميع بكثرة العلة لا يجوز على ما عرفت في القول من الوضع في ذات
قرابتين اتقيا كما كان الزيادة الى غير نهاية وعند أبي حنيفة يقسم انصافا مطلقا وعند محمد
باعتبار الجهات وان كثرت فليحفظ **والمرور** عن الارث بالقتل **بما** من وجوه
ككفر ورق لا يجب عندنا اصلا بل يلحق بالدم في باب الارث وعليه عامة الصحابة
وعن ابن مسعود انه يحجب نقصا لا جرمانا **والحجب** حرمانا بقبح يحجب كالا الحجبين
اتفاقا كما مر في المجدة انها تحجب بالاب مثلا وتحجب المعدي كما مر ام الام حرمانا وكالا
والاخرات مطلقا يحجبهم الاب حرمانا **ومع** ذلك يحجبون الام والثلث الى السدس
نقصانا ويختص حجب نقصان بخمسة بالامر وبنت الابن ولاخت لا ب والزوجين **فصل**
في القول وصدة الرد كما يأتي فالسائل اقسام ثلاثة عادلة وعادلة وعادلة **والج**
مقسمة بلا كسر او بالرد او بالقول وهو اصطلاحها زيادة للمساهمة على مخرج الفريضة
فلذا قال واذا زادت سهام الفريضة على مخرج الفريضة المسمى باصل المسئلة فقد عالت
ومخرج اصول سبعة خمسة حاله لا تزداد **مخرج** النصف والثلث والرابع والسادس والثلث
وثلاثة حاله الاجتماع ستة واثنا عشر واربعة وعشرون ولكن كهاجته لعد الستة مرتين
كما كهاجته لمخرج الثلث لان اصل اصل الثلث فليحفظ **واربعة** مخرج من الستة
الاصول لا تقول وهي لثان والثلاثة والاربعة والتمانية **فهذه** لا تقول بالاشتقاق
وثلاثة تقول وهي الستة وضعفها وصف ضعفها فالثمة تقول اربع مولات اي العشرة

المرور عن الارث بالقتل
بما من وجوه
ككفر ورق لا يجب عندنا اصلا بل يلحق بالدم في باب الارث وعليه عامة الصحابة
وعن ابن مسعود انه يحجب نقصا لا جرمانا
والحجب حرمانا بقبح يحجب كالا الحجبين
اتفاقا كما مر في المجدة انها تحجب بالاب مثلا وتحجب المعدي كما مر ام الام حرمانا وكالا
والاخرات مطلقا يحجبهم الاب حرمانا
ومع ذلك يحجبون الام والثلث الى السدس
نقصانا ويختص حجب نقصان بخمسة بالامر وبنت الابن ولاخت لا ب والزوجين
فصل في القول وصدة الرد كما يأتي فالسائل اقسام ثلاثة عادلة وعادلة وعادلة
والج مقسمة بلا كسر او بالرد او بالقول وهو اصطلاحها زيادة للمساهمة على مخرج الفريضة
فلذا قال واذا زادت سهام الفريضة على مخرج الفريضة المسمى باصل المسئلة فقد عالت
ومخرج اصول سبعة خمسة حاله لا تزداد مخرج النصف والثلث والرابع والسادس والثلث
وثلاثة حاله الاجتماع ستة واثنا عشر واربعة وعشرون ولكن كهاجته لعد الستة مرتين
كما كهاجته لمخرج الثلث لان اصل اصل الثلث فليحفظ واربعة مخرج من الستة
الاصول لا تقول وهي لثان والثلاثة والاربعة والتمانية فهذه لا تقول بالاشتقاق
وثلاثة تقول وهي الستة وضعفها وصف ضعفها فالثمة تقول اربع مولات اي العشرة

وترا وشقا فتقول السبعة كزوج وشقيقتين والثمانية كأم وأربعة كأم وأربعة كأم
واحد آخر كأم ووجبا الحصة في الأربعة ان اجزاها اربعة سدس وثلاث ثلثان ونصف فتبلغ
عشرة. ولا تثنى عشر بقول السبعة عشر. ثلاثا على ثلثي الافراد. وترا لا شقا فتقول لثلاثة
عشر كزوج وشقيقتين وأم وأربعة عشر كأم وأربعة عشر كأم وأربعة عشر كأم
ان اجزاها خمسة نصف وربع وثلاث ثلثان وسدس تقسم لها فتبلغ سبعة عشر. واربعة
وعشرون بقول السبعة وعشرين فقط على واحد. ثمنها عند الجمهور كما في المسئلة المنبرية
وهي امرأة وبنات وابوان. وسميت منبرية لان عليا رضي الله عنه سئل عنها وهو على منبر
يقول في خطبة الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا. ويجزي كل نفس ما تسعى. والمبدأ باب
والرعي فسئل عنها حينئذ فقال لزوجي والمائة صارت ثمانا شقا. ومضى في خطبته
فتعجبوا من فطنته. فان قلت لم عالت الستة شقا ايضا وجميع اجزائها دون غيرها **قلت**
لانها خرج اصلي قوي فكان كام الباب فلذا اعتبرنا جميع اجزائها بخلاف الاثني عشر
والاربعة عشرون فانها خرجان نقليان فاعتبرا الجزء الذي هو سبب النقل وهو ثلاثة في
الاثني عشر ربع وفي الأربعة والعشرين ثمن وكل منهما قد قلنا بالثمن والقرب يخرج الاثني عشر
للخرج الاصلي القوي فتقوي فقال ثلاثا ونقص عولته واحدة ولبعد يخرج الاربعة والعشرين
ضعف فقال عولته واحدة وعين بن سعود عولتين في احدى ثلاثين ايضا بناء على ما مر ان الحزب
عنده يجب نقصا لآخر ما ذكره زوجة وأم وشقيقتين واخوات لام وابن محرم ففقدت الزوجية
التي ثلاثة وللاربعة والسبعين ستة عشر وللأختين اثني عشر وسمي ثلثية ابن سعود عندنا
اصلها من اثني عشر بقول السبعة عشر لان الحزب لا يجب كأم وعليه الفتري وتوقع السنة
تكون عادله وعادله وعادله ونصف ضعفها لم يكن فيها العدل اصلا بل امارية
او عائلية كما استغنى العول من كل مسئلة اصلها اثنان او ثلاثة بل امارية او عادلة وكما اتفقا
اي للعدل والعول من كل مسئلة اصلها اربعة اثنا عشر بل واثنان في مثل مسئلة اصلها
ثمانية او اربعة وعشرون او ستة وثلاثون او العائيلة لسبعة عشر فاميت ذكر وفي امثلة ثمانية
او تسعة او عشرة فتعاني وفي غير ذلك يحتمل ولا حصل الاصيل في ذلك الاستقراء
مسئلة في معرفة مقدار ما ينقص العول من نصيب كل وارث طريقة ان تنسب سهام
العول لاصل المسئلة بعولها فما كان اسم النسبة فهو قدر النقص فلو عالت الستة لسبعة مثلاً

كزوج

كزوج وشقيقتين فالعول سهم زائد فانسب الي السبعة يكن سباعا وهو قدر ما ينقص العول
من نصيب كل وارث قبل العول ولونسبته للاصل بالعول كان الحاصل قدر ما نقص
العول من نصيب كل الورثة الذي يأخذ بعد العول فيكون في هذه سديسا وقس على ذلك
واعلم ان الرد ضد العول كما مر لا ينقص في سهام الفريضة فكانا ضدتين وذلك باب
لاستغرق السهام اي لفرض الفريضة مع عدم العصبية المستحقة للباقي. ويرد الباقي على
ذوي السهام اما معا لفساد بيت المال. سوي لزوجين فلا يرد عليهما وقال عثمان رضي الله عنه
يرد عليهما ايضا كما في المخرج وغيرها **قلت** وجرى في الاختيار بان هذا وهم فالراي
فراجع وقد قدمه هنا وفي العول فارجع اليه. بقدر سهامهم اي بحسب النسبة
بين سهامهم ثم سائل الرد اربعة قسام لان الرد وعليه اما نصف واكثر على التقديرين
اما ان يكون فربح عليهم **قلت** قال الاول ان كان من رد عليه جنسا واحدا كبنات او اخوات
وليس معهم ولا يرد عليه. فالمسئلة حينئذ تنقسم من عدد رؤسهم بالغاما بالغ استاء
قطعا للتقويل والثاني ان كانوا جنسين او اكثر اي ثلاثة لا اكثر بالاستقراء ولو عي
بها لكان اولى فمن مجموع عدد سهامهم فمن اثنين يجعل المسئلة لو كان في المسئلة
سدسان كجدة واخات كأم. ومن ثلاثة لوسدس وثلاث كاخت اخي كأم. واربعة
لوسدس ونصف كأم وبنات. ومن خمسة لثلاث ونصف كأم واخت لغيرهم او سدسان
ونصف كأم واخات كأم. او ثلثان وسدس كبنات واخات لغيرهم وأم نكاحا خمسة. الثالث
ان كان مع القسم الاول من يرد عليه وهو الزوجان. اعطى فربح عليه فوضعهما قبل
مخرجيه ثم اقلما الباقي على رؤسهم. ووقع في نسخة العلام على رؤسهم وفيه ما فيه
فان استقام عليهم فيها كزوج فلذلك الربع وثلاث بنات. لكن الباقي ثلاثة شقيقتين عليهن ولا
يستقيم. فان وافق فربح ووق رؤسهم في مخرج فرض من يرد عليه كزوج وست بنات
فوفقها اثنان تضرب في الأربعة تكون ثمانية فنهنا تقسم. وان لم يوافق بل اثنان ضرب كل واحد
رؤسهم فيه كزوج وبنات. فالثلاثة ثمان الخمسة فاضربها في الأربعة تبلغ عشرين
وسمها تقسم. والرابع ان كان مع القسم الثاني وهو هذا الجنسان فقط لا اكثر اذ لم يرد مع اربع
طوائف اصلا بحكم الاشتراء **قلت** فاراد بالثاني بعضه لا كله فليست له فانه
فخرج على كثير حتى الباقي حيث صرح بالكثر وهو مظهر بل ان كان اكثر من

في هذا الفن ما هو المحدث على غايته فقد بلغت في هذا العلم الغاية من البداية الى
النهاية. ولا يرد عليه قسم الباقي. فمن خرج فرض من لا يرد عليه. على سبيل من لا يرد عليه ان استقام
تصح بالضرر **قلت** ويوجد في بعض نسخ المتن ان استقام بالاول وهكذا
بخط الشارح الباقي وفيه ما فيه لان ذلك مشروط باستقام الباقي عليهم كزوجته واربعة
جداث وست اخوات لامر يخرج من لا يرد عليه اربعة للزوج **واحد** ثلاثة تستقيم
على سهم الجداث وسهمي اخوات لكنه منكسر على احدى كل فريق كما يأتي. ولا يستقيم ضرب جميع
سبلهم في يخرج فرض من لا يرد عليه. فما بلغ فيه تصح فرضا لفرقتين. كاربعة زوجات **قلت**
جداث وتسع بنات. اذ الباقي سبعة لا تستقيم على الخمسة فاضربها في الثانية تبلغ اربعين
فنه تصح. ثم اذا اريد اخرج فرض كل فريق يضرب سهام كل فرد عليه بالغا ما بلغ كذا
بخط شيخنا العلامة **قلت** وفيه كلام لا يخفى على ذي البصيرة لان سهم
واحد لا يرد عليه يخرج الفرض ولعل من تغير الماتن بالسهم **في سبيل من لا يرد عليه**
بالغا ما بلغ وهو هنا خمسة يكن خمسة للزوجات اربعة ويضرب سهام كل فريق من فرد عليه. فيما
بقي من يخرج فرض من لا يرد عليه. وهو هنا سبعة يكن الجداث سبعة والبنات ثمانية وعشرون
قلت وفي كلام العلامة كلام لا يخفى على ذي البصيرة لان سهم
استقام فرض كل فريق لكنه منكسر على احدى كل فريق فلا بد ان يصح على فرض كل فريق لا يرد
السبعة الاثني في حساب الفرض تصح هذه من الف واربعة واربعين والتي قبلها من ثمانية
واربعين واعلم ان جميع مسائل الفرائض ثلاثة اقسام اما عايلة وعادلة او عايلة
كما مر وان لا يتصور في باب الرد الانكسار على ثلاثة اجناس الا اذا كان فيها زوجا كما اشار اليه
وان اصول مسائل الرد على ما عليه الجمهور ثمانية اثنان وثلاثة واربع وخمسة كما عرفت وثمانية
كن زوجة وبنات اصلها ثمانية وكن زوجة وبنات اصلها ستة عشر وكن زوجة وبنات
درجة اصلها اثنان وثلاثون وكن زوجة وامر وبنات وبنات ابن فان اصلها اربعون
وان الاربعة الاخيرة لا بد منها فراجد الزوجين بعكس الثلاثة والخمسة ولما الاربعة
والاثنان فيسند كان **فصل** في توريث ذوي الارحام والاصل فيه قوله
تعالى والاولاد الارحام بعضهم اولى ببعض في كتمان الله اي في حكمه للاجماع ان
الحجة تراث مع انها لم تذكر في القرآن والحديث التجاري وغيره الخال وارت فلا وارث

له وعليها اجماع الخلفاء الاربعة وقد ذكر الخصاص انما ياتي اجمعت الخلفاء الاربعة على
شيء كان حجة لا يسهل تركه. **ذو الرحم لغتها القريب مطلقا** وشرا قريب ليس هو بعصبة
ولا ذوي سهم فهو حينئذ قسم ثالث وحكمه ان يترت قريبه كما يترت لعصبة بالنسبة
لكن عند عدم العصبة وذوي السهم سوى الزوجين لان الامة مقدم عليه بالاختلاف
فمن انقضى سهم ولم يوجد معه وارث عينه احرازه في جميع المالك لعدم المانع
ويرجحون عند الاجتماع بقرب الدرجة ثم بعده بقوة القرابة كترتيب العصابات
فلا يترت احد من النصف الثاني وان قرب وهناك احد من النصف الاول وان بعد
وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث وعليه الفتوى **قلت** فاقدمه
في الاختيار ليس المختار سبب محج عنه قوله ويقدم من الميت ثم بعد ذلك من جرح
ايضا يكون الاصل للميت. وارثا عند اتحاد الجهة يعني اذا استويا درجة
وقوة وجهته فدم ولد الوارث لزيادة قربة كبنات بنت ابن وبنات بنت
بنت وكنيت ابن اخ وبنات بنت اخ لاب فاما كل الاولوي فان لم يستويا
درجة قدم الاقرب وان ادلى لا بعد بوارث كبنات بنت بنت وبنات بنت
بنت ابن وكحالة وبنات عم فالاولي اولى واما ان اختلفت الجهة بان كانوا من
جهتين. فلقرابة الاب كاهمة الثلثان والقرابة الام كالحالة الثلث. اعتبار المدي
به ولو اعتبر لادان لقسم نصفان وليس كذلك عند علماء الاهليان. ثم
يقسم الميراث بين المذكورين في كل فريق عند الاجتماع كما يقسم ذلك لوانقضى كما مر
انفا. واعلم انه عند الاستقوى في القرب والقوة والجهة ولم يكن فيهم ولد وارث او كان
كلهم وارث فالقسم باعتبار الادان فان ذكر او اناثا فعلى السواء وان اختلفوا
كان. للذكر مثل حظ الانثيين كما في العسا وهذا مع عند اتحاد الجهة
ويقترب في القسمة ابدان الفروع اذا تفتت اصول ذكورة او انثى انفا كما مر في القسمة
وبنت بنت فاما للذكر كالانثيين بالاتفاق وكذا يقسم الادان ان اختلفت
الاصول صفة. عند في وصف في قوله الأخير. وعند محمد تقضا الصفة من الاصول
اولا ويؤخذ العدة من الفروع ثانيا بان يجعل الاصول متعددة لو في بعضها متعددة عند
القسمة. ويقسم المال على اول بطن وقع فيه الاختلاف بين الاصول في صفة المذكور

ومفاده انه لو اخذت البلدة او تقاربت لم يكن الحكم كذلك فليراجع ذلك واعلم انه احمق
 في شخص واحد جهتا فرض وتقسيم بان كان ابنا عمر عصبه احدها اخ لا يرث على الاخر
 فولدت ابنا اعطى السدر فرضا ثم اقتسم الباقي عصوبة نصفين وكذا لو كان الاخر
 زوجا اعطى النصف فرضا وفي معاية الوهبانية .
 . وفتركت ابنا عمر ثلاثة . فمن ارثها الثلثين خزان الاصفى .

ومما يلحق اغلوطه ثلاثة بنو عمر اقدم زوج والاخر اخ لاهر وثلاثة اخوة متفرقين فالصواب
 في الجواب انه لا شيء هنا للعصبة وتصح فرائضها ستة **قوله** وقد يجتمع
 جهتا تقصيب كبن هو بن ابن عم بان تنكح ابن عمها وكان هو موقوف وقد يجتمع جهتا فرض
 وانما يصور في الجوسي كنههم الحارم فلذا قال ولا يرث الجوسي بالانكحة المستحله
 عندهم الماطلة عندنا لان النكاح الفاسد يوجب التوارث بين المسلمين فكذلك بينهم وكل
 نكاح لو اسلم يقران عليه توارثان والا لا كما في الجوفه وغيرها واما بالقرابة فيتوارثون
 لثبوتها فلذا قال . وان اجتمع فيه فرائض لو ائزرتا في شخصيه ورثا بها شرعا يرث
 بها جميعا عندنا ولو تزوج امه فولدت بنتا ترث الثلثين فرائضها لثبوتها وبنت ابنتها
 فتأخذ السدر ايضا تكله الثلثين وعلى هذا القياس وان كانت احدهما تحت الفجري
 يرث الجوسي بالحاجبة دون الحجوبة اجماعا فلومات التبت عن أمها وهي جدتها
 ترث بالامومة فقط متى جاؤا قسمنا بينهم مثلنا كما قدمنا . ويوقف الحمل نصيب
 ابن واحد وبنت واحدة ايها كان اكثر هو الاصح المختار للفقوي لانه القالب
 ويكفوا احتياطا وهذا لو الحمل يشا ركم او يحجبهم نقصانا فلو يحجبهم حرمانا وقفل لكل
 قيل ذلك لما لو لادة قريبة دون شهر وجز من قبل حلب في ترجمة السراجية ولكن الاطلاق
 اظهر كما ذكره الاكل في شرحها ولم يعلم ان ما في البطن حمل او لم يوقف فان ولدت تستأنف
 القسمة ولو ادعت الحمل عرضت على ثمة ولو ولدت ميتا لم يرث ابدا اخرج بنفسه
 اما لو اخرج فيرث ويورث كما مر فان خرج اكثره حيا بما تعلم حياته ولو تجرعه عيين
 شفه وما ت ورت رضي عليه . وان كان خرج اقل حيا ثم مات فلا يرث كما لو ولدت لأكثر
 من سنتين فلو استت اشهر فمما عدا يرث ما لم يجاوز السنتين لذا في شرح السراجية لمصنفها
 وتبعد غير **قوله** ومفاده انه لو ولد تمام السنتين يرث وليس كذلك

٢ وعند أبي يوسف
 نصيب ابنته

كما تقر في محله نسبه وهذا الحمل من الميت ولا يخلو من ستة اشهر ولما بها تحقيقا
 مدمات ولا **قوله** ولم ارنا لو كان على احد التقديرين يرث على الاخر لا
 وقد حررت فيما علقته على الشؤير . وفي الوهبانية .

وحامله ان تأت ببن فلم ترث . وان ولدت بنتا لها التت بقدر .
قوله وبقي المفقود وحكمه كالحمل فيوقف نصيبه فمال مورث فان

ظهر حيا نذر وان حكم بموته قسم بالدين فميرثه عند الحكم بموته ويقدر كأنه مات حاله
 حكم الحاكم بموته وما وقف له يرد لمورثه مورثه ولا يستحق المفقود ولا يرثه منه شيئا
 كما تقر في بابيه وكذا المرتبة يوقف ما اكتسبه في حال رثته في بيت المال عده خلافا لها
 ولا يرث المسلم كغيره في الميراث ما لم يفرق دينه فكميرثه وان لم تعلم رثته ولا حياته
 ولا موته فكيف يورث فان جاسما وانكر الردة بعد الحكم لم ينقض الحكم بانكاه لانه قضى بالحجة
 على من هو خصم فلا ترد عليه امرأته ولا مال له الا كان قائما بعينه في يد وارثه كما في المرتبة
 المعروفة اذا جازا ثانيا **قوله** في المناجحة هي لغة النقل ونحوه وعرفا
 نقل التركة من وارت لآخر قبل القسمة كما افاده بقوله . ان يموت بعد الميت الاول
 بعض الورثة واحدا او اكثر قبل القسمة لتركة الميت الاول فاذا اردت معرفة الانصاف
 فصل المسئلة الاولى . على ورثة الميت الاول بالطريق الاقي في حساب الفرائض الذي
 لا يرد كمالا من هو في هذا الفن رافض وفيه درر ربحه غايض خافض فهو فيه بقله
 وفيه كالجبر القايض الحمد لله على نعمه وسأله ان يشرح عنا كل عارض معارض متعارض
 وفيه غايض بوجه متناقض ليس جناحه الحق بخافض . ربنا اتمم بينا وبين قوسنا بالحق
 وانت خير الناظرين لكل بقفل غامض . ثم صرح المسئلة الثانية الا اذا اتخذ كان
 مات عن عشرة بنين ثم مات احدهم منهم فان استقام ما ياتسمر نصيب الميت الثاني فميرث
 الميت الاول على مسئلته فيها ولا ينقسم بان كان بينهما موافقة بجزء ما فاضب وفق الصحيح
 الثاني في كل الصحيح الاول فانما حاصل مخرج المسئليين وبسمي ذلك في اصطلاح الفقهاء
 الجامعة وان لا يكن بينهما موافقة بكون بينهما مابانية فاضب كل الصحيح الثاني في كل الصحيح
 الاول فانما حاصل مخرج المسئليين وبسمي ذلك جزء السهم . ثم اذا اردت
 معرفة نصيب كل وارث في المسئليين من ذلك الصحيح . اضرب سهام ورثة الميت الاول في وفق

التصحيح الثاني لوموافقا اوفي كد لومباينا. وضرب ايضا سهام وزنة الميت الثاني
 في وقت ما في يد لوموافقا اوفي كد لومباينا. فما خرج من الضرب في الحالين فهو
 نصيب كل فريق من المصيلتين لا تتركه الميت الثاني هي بعض مسئلتا الميت الاول فاذا ضرب
 جميع زينة الاول في الثانية ضرب كل منهما صرفة لتمام الضرب بالطرفين. فان مات
 ثالث ايضا قبل القسمة فاجعل المبلغ الثاني مكان التصحيح الاول واجعل التصحيح الثالث
 مكان التصحيح الثاني وتكرر العمل كما ترى ولا تفعل ان مات قبل القسمة بل اعمل خامس او سادس
 وهلم جرا. اي ويسمى على هذا استقرارا كلمات واحد تقبضه مقام الثانية والمبلغ
 الذي قبله مقام الاول في غير نهاية هكذا يخرج مسائل هذا الباب والمسهل
 لها المهارة في علم الزائض والحساب الحديث الكرم الوهاب المأمور للصواب
 وبالجلد فهو علم العمل فلا تفعل. والاحسن الاصطفيه لقسمة بطريق الجدول وهو الصناعة
 العجيبة والطريقة الغريبة اوفيه راحة كبيرة للحاسب وقلة غلط على الكاتب لكنه
 يحتاج لمتى الهندية وانا اوضحه لك مثال كما هو مقرر عندي واختره بسندي
 وكما احبدي عن ابي وجدي وتقريبه لمبتدي ان الميتين الاولين خمسة
 جداول ثم كل ميت ثلاثة جداول فاذا اردت معرفة الجدول كلها فاضرب عدد
 الاموات في ثلاثة ابداء طرح من الحاصل واحدا ابدا فالماضي عدد الجدول المطبوع
 فلو كان في المسئلة ستة اموات فاضرب عددهم في ثلاثة يكن ثمانية عشر طرح منها
 واحدا يبقى سبعة عشر هي عددها وليس جدول القراط بداخل في ذلك لانه امر
 زائد على التصحيح وقد سموا هذا القلم بقلم التباك وتعلم المبر لا يصير كالشاك وكالمبر
 ولا يسرا لا خسران تكتفي برسمه فقط ولكن اياك ثم اياك من الغلط فنقول وبالله
 التوفيق وبه نقول التحقيق لومات عن زوجة وثلاثة بنين وبنتين
 منها ثم ماتت بنت عن المذكورين ثم ابن عن امه وابنين ثم ماتت الزوجة عن ابنتي
 اولادها. ثم ماتت ابنة الباقي عن ابن وزوج ثم مات احد الابنين من الاولاد
 عن اخيه وزوجته فارسم الجدول هكذا اي سبعة عشر جدول لان الاموات
 ستة وقد قسمتها لك واوضحتها وحررت لك قتراطها بهذه الصورة

الجدول

الاولى	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
موافقة البيع	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
موافقة النصف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
موافقة الثلث	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
موافقة النصف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
موافقة الثلث	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
موافقة النصف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
موافقة الثلث	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
موافقة النصف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
موافقة الثلث	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
موافقة النصف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
موافقة الثلث	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤٤																																														

فصل في حساب الفرائض اعلم ان يخرج كل فرض مفرد اقل
عدد يكون ذلك الفرض منه واحدا صحيحا فالاحد الصحيح عدد عند الحاجة دون الحساب
فالواحد عند صهر ليس بعد بل مبدأ العدد واختلف في تعريفه على اقول احسنها ما قاله ابن
البيان انه ثلث الف لا ايجاد كالاثنين فصاعدا وفروا منه ان يساوي نصف مجموع حاشيته
كالخمس ثلثا حاشيتها السطلي اربعة والعليا ستة ومجموعها عشرة نصفها خمسة وقاسه في المطول
وعلم ان الواحد ليس بعدد خلوه عن الحاشية السطلي فافهم الفروض الستة السابقة نوعان
ثلاثة نوع وثلاثة نوع اخر بالاشتراك الاول النصف ونصفه وهو الربع ونصف نصفه وهو
الثلث او تقول الثلث ونصفه ونصف نصفه والثاني الثلثان ونصفهما وهو الثلث
ونصف نصفهما وهو السدس او تقول السدس ونصفه ونصف نصفه ي على النصفين
والثاني كما مر عند قوله والسهم ستة فالنصف الذي هو فرض خمسة يخرج من اثنين والربع
المفروض لاثنين من اربعة والثلث المفروض لواحد فرغاية والثلثان المفروض لاربعة والثلث
المفروض لاثنين يخرجهما ثلثا والسدس المفروض لسبعة من ستة والاصل ان يخرج
كل كسرية الا النصف فخرج جاذبان وليس اسميه ثم عند الانفراد فالخرج اصل المسئلة
واما عند الاجتماع فلا يخلو ما ان يختلط كل نوع بنوعه او احد النوع بالنوع الاخر فالاول يخرج
الاقول يخرج للكل في الثلث يخرج للربع والنصف والسدس يخرج للثلث والثلثين
اذ قاعة التداخل الاكتفاء بالاكثر والثاني ما ذكره بقوله وانما خلط النصف
من النوع الاول بالنوع الثاني اي بعله كسئلة ام الفرض زوج وامر وشقيقتين واختين
لامر او بعضه فمن ستة كزوج وشقيقتين وامر او خلط الربع من النوع الاول بكل الثاني
او بعضه كنوجة وامر وشقيقتين او اختين لامر فمن اثني عشر لتر كجها من ضرب اثنين
في ستة او ثلاثة في اربعة او خلط الثلث من النوع الاول بكل النوع الثاني وبعضه فمن
اربعة وعشرين وصورة اخلاط الثلث بكل الثاني يتاقي في الوصايا او على رأي ابن مسعود
فافهم **فصل** وصورة اخلاط بالقسمة العقلية سبعة وخمسون لانا النوع
الاول ثلاثة والاخلط منه اربعة صار سبعة والنوع الثاني كذلك فاضرب السبعة
في السبعة يبلغ تسعة واربعين واخلط لكل نوع بعضه بعضا يكون ثمانية يبلغ مجموعها
ما ذكرنا لكن لا وجود شرعا لثلاثين منها اذ لا يتصور ربع وثلث الا ان يفرض الميت حاشي

مشكلا عليها مروياتي تسعة وسبعون ثم اعلم ان بعض شراح المراجعية
كحيدر واميير الدولة قالوا لا يجتمع في مسئلة اكثر من اربعة فروض يكون ذلك بالحق
انتهى **فصل** قيل وفيه نظر لانه قد يجتمع في مسئلة خمسة فروض
كنزوج وامر واخت لابوين واخت لاب واختين لامر فلهذا فرسته ويقول البعض وقد
يجتمع فيها ستة فروض كزوج واخوة ايضا بان يكون الميت حاشي مشكلا واربعيا الزوجية
فانه يثبت لكل فرضه كما لا يخفى **فصل** وعلم ان يجاب عن الاول عند عدم
تكرار الفرض وعن الثاني بان نادر والمادر لا حكم له على انا قدنا ان لا يصح عدم ارشها
فافهم وقدنا احكامه وان يثبت اقل النصيبين عند الامام والصاحبين وعليه
الفتوى وهذا لو يثبت بكل حال فلو في حال دون حال لم ينفذ شي حتى يظهر امر
او يبلغ فيصطالح مع بقية الورثة بالاتفاق واذ يبلغ كسري مشكلا غالبا واذ اظهر
امره بعد البلوغ يسد من الورثة ما اخذ من نصيبه وقد لا يكون الحاشي مشكلا في ارش
بان يكون هو الوارث وحده او معه احدا من زوجين وكان ولدا وتما في المطولات
واعلم انه يحتاج في تصحيح المسائل الى اسبعة اصول ثلاثة منها بين السهام والرؤس
واربع منها بين الرؤس والرؤس اما الثلاثة التي بين السهام والرؤس فاحدها ان تكون
سهام كل من بقي من قسمتهم عليهم بلا كسر ولا حاجة الى الضرب كما بينت في سابق وثانيها
بان تكون السهام مساوية على طائفة واحدة فقط ولا يكون بين سهامهم رؤسهم موافقة
وهو المارد بقوله واذا انكسر سهامهم فربق من الورثة عليهم باعتبار عدد رؤسهم وبان
سهامهم من المربضة عددهم فاضرب عددهم وهو الكسر عليه ويسمى السهم في اصل
المسئلة يبلغ التصحيح وذلك كما مر واخوين لغير امر اصلها فاربعة للمرأة الربع واحد
يبقى للاخوين ثلاثة لا تستقيم فاضرب الاثنين في الاربعة يكن ثمانية فيها تصح ولو كانت
عائلة فاضرب فيها وغولها كما مر وثالثها ان كسر السهام على طائفة واحدة
لكن بين سهامهم رؤسهم موافقة كما بينه عليه بقوله وان وافق سهامهم الكسر عليهم
عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة يبلى التصحيح وذلك كما مر وثانيها
احدة فالمباقي ثلاثة تفوق الستة بالثلث اثنين فاضربهما في الاربعة تبلغ ثمانية
فنها تصح واعلم ان اذا كان الكسر على فريق واحد كان لكل منهم بعد التصحيح سهام كلهم

في أصل تلك المسئلة قبل التصحيح وهو المسمى بجزء السهم فما خرج بالضرب فهو نصيبه
اي نصيب ذلك الفريق وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد فافراد أي فريق أردته
فاذا أردت أن تعرف نصيب كل واحدة من الرأيتين مثلاً في المسئلة الأخيرة فاقسم
ما كان لها من أصل المسئلة وهو ثلاثة على عدد رؤسها يخرج سهم ونصف اضربه في جزء
السهم وهو ما أن وعشرة تبلغ ثلاثمائة وعشرة عشر هو نصيب كل امرأة وهكذا البقية
وقالوا الاضح طريق النسبة فلماذا قال وان شئت فانصبهما كل فريق من الرأيتين من
أصل تلك المسئلة على عدد رؤسهم مفرداً فاعطى بمثل تلك النسبة المضروب لكل فرد
منهم أي مفرد ذلك الفريق ففي سبيلتنا انصب ثلاثاً للرأيتين في رأسهما يكن ثلاثاً ونصفاً
فيعطى المضروب مثله ونصفه يكن ما مرقس الباقي وقد قيل من تلك النسبة ملك
الحساب ولكن ربما كانت النسبة عسرة فيكون العمل بالضرب أسير وتتم الحرف آخر ولكن ما ذكر
أيسر قد تدرى ثلما يتي لنصيب ذكر طريق القسمة فقال وان اردت قسمة المركة بين لورثة
والغناء الواو يعني او يعني قيمة كل واحدة جمعاً لقيمة الغناء على قسمة الموارث كما تقرر
ثم لا يخفى ان العمل المقصود بالذات قسمة التركة وحيدته فانظر بين الصحيح
والمركة في ثلاثة احوال فان كان بينهما مماثلة فيها او موافقة بجزء ما فاضرب
سهم كل وارث من الصحيح في وقوف التركة ثم اقم المبلغ الحاصل من الضرب على وقوف
الصحيح لانه الوسط المعلوم فما خرج بالقسمة فهو نصيب ذلك لوارث من جملة التركة
لانه الوسط المجهول ومثال ظاهر لا يخفى على الماهر وان لم يكن بينهما موافقة بل مباينة
فاضرب سهام كل وارث من الصحيح في جميع التركة ثم اقم المبلغ الحاصل من الضرب على جميع
الصحيح لانه الوسط المعلوم فما خرج بالقسمة فهو نصيب أي نصيب ذلك لوارث
كما تقرر وثمة طرق أخرى متى كان بين المسئلة والمركة اشتراك بجزء ما فرد كل منهما الى وقفه
احسن واخصر فتدبر وكذا العمل لمعرفة نصيب كل فريق من التركة يعني كالعمل فيما مر
لكنهم اکتفوا هنا بالنظر بين أصل المسئلة والمركة توافقاً ونحوه على ما مر من النسب
الاربعة قد بد **قوله** واختار صحة القسمة في جميع ما مر ان يجمع المضارب الصالح
والكسور وتقابل المجموع بالتركة فان ساواها فالعمل صحيح والا فخطأ ولم يذكرها لو كانت
في التركة كسور ولطرق احسنها ان تبسط الصحيح والكسور جنس الكسور لو كان نصفاً

سلطت الجميع انصافاً بان تضرب الجميع في مخرج الكسور وتزيد بسطه وتعتبر الحاصل
كما تصحيح وكذا لو كان الكسور ثلثاً وربعاً كان مخرج الكسور اثنا عشر فابسط الجميع انصافاً سداس
وعليه فليقاس **قوله** وحيث لا مركة تحل في القاريط المركة وهو أسير
على المفتي والمستفتي ثم القاريط في عرف اهل الحجاز واليمن والشام ومصر والمغرب جزء
من اربعة وعشرين وفي عرف اهل العراق ونواحيها جزء من عشرين جزءاً وفي عرف آخرين
جزء من ستة عشر وعلى كل فالقاريط الواحد ثلاث حبات وستة وواثق او اثنا عشر
ارزة فالحملة وهي الشعير المقسطة التي لم تقشر وقطع طرفها ما رقت وطال نسبتها
الى القاريط ثلث فهو جزء من اثنين وسبعين عندنا وعند العراقيين جزء من ستين كما لدقيقة
بالنسبة الى الدرجه الفلكية عند المجاهدين وعند الامهريين جزء من ثمانين واربعين وقس
البقية **قوله** وقد مضى في الزكاة ان المقيال وهو الدينار عشرون قيراطاً والقيراط
خمسة شعيرات كما ذكرنا والدرهم شرعي سبعون شعيرة فالمقيال درهم وثلاثة اسباع
درهم لانه مائة شعيرة وستة خراذل والمركلة اثنا عشر فلساً والفلس ست نقرات
والنقرة ثمان قطعيرات والقطمير اثنا عشر ذرة واللذة هو الذي يركب في شعاع الشمس
ذكره ابو الليث في تفسيره وثمة عبارات أخرى لا تلحق عن تناقض قد بد **قوله**
ولهم في تحويلها الى القيراط طرق فاحسنها ان تقسم سهام المسئلة على مخرج القيراط
وهو اربعة وعشرون ابداً وتعتبر النسب المتابقة وتخلد صلاحها ان لم يكن ثم تضع الاصل
في الجدول على قدر ما ذكرنا ذلك في المناسحة مقدماً للقسمة كبرها ويجوز خلافه وتقسم
كل نصيب على احوال صلاح وهو الذي يليه على يسارك ثم وثم وحيث صحت القسمة على ضلع منها
فضعه تحت او فوقه ومما انكسر فضعه تحت او فوقه وانطوى في الجواب بالقيراط الصحيح
او لا ثم بالكسور مضاعفاً في الصحيح ثم قد يكون ضلعه عدد اصم تقسم على مملكة وتب
اليه بلفظ الجزئية كما مر وقد نصح المسئلة في عدد دون القيراط فقسمتها بنسبتها لمخرج
القيراط فتجد ما كسره ابداً فاضرب ما لكل وارث في مخرج ذلك الكسور واقسط الحاصل
على بسطه يخرج ما له من القاريط والامتحان في جميع ذلك بصحة الجمع **واما** في القسمة المتبقي
من التركة بعد التجهيز والتكفين بين الغنم ارباب الديون حيث صاقت بقية التركة عن
جميع الديون وسمي التجهيز بالمحاصات واما اذا كانت تبقى جميع الديون فتزيد

على صاحب
المقتضى بالمقيال
والدرهم الشرعي

او تزيد فلا حاجة الى القسمة بل ياخذ كل حقه تماما وكذا لو نقصت واتخذ ربح الحق اخذ
 البقية كلها وما بقي ففي ذمة الميت ان تناقصا عنه وان شاء تركه الى الاخوة ولما اذا تقدر ورثة
 وارثت قسمة عليهم فحيث اجعل مجموع الديون في الاختيار كما للصحح في سيرة الورثة
واجعل كل دين لشخص على الميت كسهم وارث من الورثة ثم اعلم ان كل عينة نصيب
 كل من العينة العمل المذكور في معرفة نصيب كل من الورثة وتعمل كما ترشد في سيرة التاجر اي
 اخراج بعض الورثة بشي يعين له من التركة كما ذكره بقوله ومن صالح عن نصيب الورثة او من العينة
 على اخذ شي معين منها اي من التركة سواء كان الماخوذ ديناً او عيناً كما سنشير اليه وخرج
 بسبب ذلك من بينهم نصيب المسئله على تقدير وجوده وحيث قد طرح نصيبه
 اي المصالح من التصحيح ان كان المصالح وارثاً او اوطر حصة الديون ان كان المصالح غريباً بالديون
 واقسم الباقي من التصحيح والديون على قدر سهام من بقي من التصحيح وعلى قدر ديونهم اي ديون
 من بقي منهم لخرج المصالح منهم كما لا يخفى وقدنا صحت هذا الصالح بصلح عثمان كراهة
 عبد الرحمن بن ربيعة عن ربع ثمنها على ثلاثة وثلاثين الف دينار بخصة الصحابة فكان اجماعاً
 مثاله زوج وام وعم فالمسئله من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان
 وللم عم الباقي وهو احد فلو صالح الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة
 فاطم سمان التصحيح وهي ثلاثة ثم اقسما باقي التركة وهو ما عدا المهر على سمان والام
 والعم كما هي ثلاثة بقدر سهامها من التصحيح قبل التخرج وهي سمان والام وسهم للعم
 ويجعل الزوج في حقهما كانهما باق ولا يجوز ان يجعل الزوج كان لم يكن ليا ليقرب فرض
 الام من ثلث اصل المال الى ثلث الباقي لا حيثية يكون للام سهم وللم سمان وهو
 خلاف اجماع قاله السيد وغيره **قلت** وهذا هو الصواب وقد غلط فيه
 بعض ان لا يلاب كصاحب الاختيار وغيره من الخيار كصاحب مجمع البحرين فجلا الباقي
 للام سمان وللم سمان وهو خطأ بغير مؤين لما قلناه لاجماع العلماء الاعلام فاحسب به
 فانه منزلة للاقدام كما زل فيه قد مر هذا الامام وقلد من علموا الامام وكذا لو صاحت
 الام من نصيبها على شي قسمت الباقي ارباعاً كان الام باقية او صالح لم قسمت الباقي على خمسة
 وقس عليه نصيب بنو فتيق الله **قلت** ففي لوائح بعض الورثة نصيبه في التركة
 او هبة من قيمته على عدد رؤسهم بالسوية او بحسب سهامهم ففي الاول اقسمة نصيب
 ارباع

البائع من المسئلة بينهم كما تقسم على نصف سهامه فان انقسم فيها لرباين او وافق باضرب
 او وقت في المسئلة والمضروب هو جزء السهم ولو كانت التركة نقداً واخذ بعض الورثة
 بميراثه قد را معلوماً انه او كانت نقداً وعرضاً فاخذ بعضهم بميراثه العرض والباقيون
 النقد وارثت معرفة قيمة العرض ونحوه مثلاً او قيل لك اخذ بعض الورثة من التركة بأثره
 لك من التركة كم كانت التركة وغير ذلك من المسائل الخفيات والمقنات والعويصات
 فقد تكفل بذلك كله كتابنا في هذا الفن لمطابق استخراج المجموع المسماة بكتاب
 الفصل العويص في حل مسائل العويص بنو الله تعالى بقضائه وكرمه ان يحل لنا
 المشكلات ويسهل علينا العويصات وان يخبر لنا ولا حسنا بالصالحات ونجمعنا
 بيننا سيد السادات في عمل الدرجات وان لا يشمت بنا احد اهل الجاهل
 انه ولي الحسنات وغافرا لذنوبنا رحيم لدعوات **قلت**
 ومن الطغها المسئلة المأمونية وسميت بذلك لوقوعها في خلافة المأمون وهو
 ابو العباس وابو جعفر عبدالله ابن الرشيد فانه كان كلما اراد ان يولي القضاء
 لاخذ يسأل عنها فلم يجبه عنها احد حتي وصف له يحيى بن كثر فاستخذه الخليفة
 لبقائه قضاء البصرة فلما دخل عليه وكان ذمير الخليفة فاستخذه فاحس يحيى
 ابن كثر بذلك فقال يا امير المؤمنين سلني فان المقصود علي جسمي وصوتي
 لا صورتي وكان فرادة الخلفاء ان يحقوا القضاء والعمال ولا امرأاً الا انفس فقال
 ما تقول في ابوين وابنتين لم تقسم لركة حتي ماتت احدي ابنتين وخلفت
 من في المسئلة اوزوجا ومن في المسئلة فقال يا امير المؤمنين هل الميت الاملاك
 رجل وامرأة فاعجب المأمون فطنته وقال لا اذا عرفت الفرق عرفت الجواب
 نكتب له عمده ولا على البصر فانه ان كان الميت الاملاك يكون الحد
 فاسداً فلا يرث قيل فاستخذه شيخ البصر واستصغره فاستخوه فقال
 كم سن القاضي فقال سن عتاب بن اسيد حين وكاة النبي صلى
 الله عليه وسلم نسكتل ثم الكتاب بعون الله حسن توفيقه

هذا الفهرست المحتاج لا ربه الفهرست المطلق في الترتيب
 هذا الفهرست المحتاج لا ربه الفهرست المطلق في الترتيب
 لعدم وجوده منذ مجيئ المطبعة